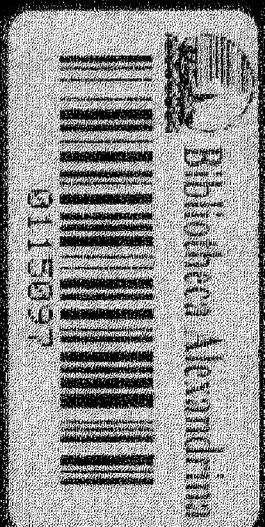


مَوْسُوعَةُ الْمَجَالِ عَنِ الْقَوُومِيَّةِ الْمُتَخَصَّصَةِ



رئاسة الجمهورية
المجالس القومية المتخصصة

موسوعة
المجالس القومية المتخصصة
١٩٧٤ - ١٩٨٩

المجلد السابع

تقديم :

كانت مصر ، وما تزال ، مهدا للحضارة ، ومركز إشعاع للعلوم والفنون ، ففيها قامت أول جامعة تنشر العلم والحكمة فى العالم القديم ، هى جامعة « أون » . ومن بعدها نهضت مدرسة الاسكندرية قبل الميلاد بعدة قرون ، تبتث المعرفة والحضارة ، بمعهدا ومتحفها ومكتبتها الشهيرة على مر العصور . ثم تابعت مصر مسيرتها من بعد ، حاملة مشعل التنوير ، من خلال جامعة الأزهر التى سطعت أشعتها منذ أكثر من ألف عام ، لتنتشر المعارف والعلوم فى آفاق العالمين العربى والاسلامى ، وتسهم فى نقل خلاصة التراث الانسانى الى المشرق والمغرب ، حتى نمت الحضارة وترعرعت مع النهضة الأوربية فى أواخر العصور الوسطى ومطالع العصر الحديث .

وإذا كانت حركة مصر العلمية قد أصابها التعثر خلال أحقاب من الزمان ، فسرعان ما عاودت نهضتها العلمية والتعليمية خلال القرن التاسع عشر ، اذ بدأت عصر التعليم العالى متمثلا فى المعاهد العليا الرائدة فى مجالات : الطب ، والهندسة ، والزراعة ، والترجمة . وإعداد المعلمين ، والحقوق . ثم أنشئت الجامعة المصرية « الأهلية » مع فجر القرن العشرين ، وتتابع إنشاء جامعات : القاهرة ، والاسكندرية ، وعين شمس ، وأسيوط والمنصورة - حتى انتشرت الجامعات والمعاهد العليا فى سائر المحافظات المصرية .

ولأن مصر لا تعيش وحدها أو لنفسها ، بل ارتبطت على الدوام بمحيطها العربى ، تؤثر فيه وتتأثر به ، وتوازن وتقوم حركاته العلمية والفكرية . فقد انتشر أبنائها من خريجي الجامعات فى ربوع المنطقة العربية ، يعملون بجهد واخلاص فى كل نواحى النشاط الثقافى والاقتصادى والاجتماعى ، ويبدلون جهودهم فى سبيل تحقيق التنمية والتقدم ، وبناء الازدهار والرخاء على أرضها .

وهذه حقائق استلهمتها دراسات المجلس القومى للتعليم ، عند بحثها لواقع ومستقبل التعليم الجامعى والعالى فى مصر ، أخذة فى اعتبارها :

- أن التعليم الجامعى والعالى يؤثر فى المجتمع الذى يعيش فيه ، فيساعد على الارتقاء به ، ويعمل على تطويره . كما يتأثر بدوره بأحوال مجتمعه ، اذ يعكس أوضاعه والظروف المحيطة به .
- وأنه يربى أجيالا من أبنائنا ، يمثلون صفوة مختارة مرتجاة ، مما يلزمنا بحسن بناء وتوجيه هذه

الأجيال ، باعتبارهم قادة المستقبل ، وأصحاب القرار فيه .
 • وأن العائد الاقتصادى والاجتماعى والحضارى والثقافى لخريجيه - ضخم وكبير ، اذا قيس بما ينفق على هذا النوع من التعليم .

أما انجازات التعليم الجامعى والعالى فيبرز من بينها :
 - تأهيل أعداد كبيرة من الكفايات العلمية والفنية العالية فى مختلف التخصصات ، كان لها دورها الفعال فى إدارة مرافق البلاد ، وكافة مؤسساتها فى شتى المجالات ، وقيادة حركة التطور والتقدم فى مصر . الى جانب تزويد البلاد العربية والاسلامية والافريقية بعدد كبير من هذه التخصصات .

- تكوين مدارس علمية كبيرة ومتقدمة ، أسهمت وتسهم فى حركة التقدم العلمى والاجتماعى .
 - انجاز كم ضخم من الدراسات والبحوث العلمية والتطبيقية ، كان لها فوائد كثيرة فى مجالات : حصر الموارد الطبيعية واستخدامها ، والكشف عن بعض الموارد والطاقات الجديدة . وترشيد نظم العمل والانتاج ، وغيرها .

- تنمية القدرات والمهارات لأعداد كبيرة من أبناء مصر وشقيقاتها . والارتفاع بالمستوى الحضارى لمصر خاصة ، وللمنطقة العربية بصفة عامة .

على أن النتائج التى أحرزها التعليم الجامعى والعالى ما تزال محدودة ، بالنسبة لحاجات المجتمع ومقتضيات التطور ، والمستوى نظيره فى الدول المتقدمة ، حيث يقوم بدور اكبر فى النهوض بمجتمعاتها ، بينما لم ينتقل المجتمع المصرى بعد الى المستوى العصرى المنشود ، والذى ينبغى أن يواكب ركب التطور ، ويحوز قوة الدفع الذاتى - إذ لا يزال فى عداد المجتمعات النامية ، مفتقرا الى ألوان من المعرفة والتكنولوجيا وفنون الانتاج الحديثة التى ما زال يستوردها من الخارج .

ومن ثم ترى المجالس القومية أن تطوير هذا التعليم لا يحتمل الارزاء ، بل يجب البدء فيه فورا وباستمرار ، بأسلوب حديث متطور غير ما لجأنا اليه حتى الآن من « إعادة التنظيم » فى العملية التعليمية ، بدلا من « تطوير المحتوى » .

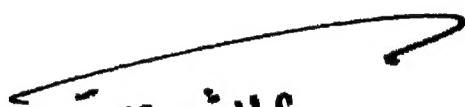
وتتناول الدراسات والبحوث التى يضمها هذا « المجلد السابع » من موسوعة المجالس القومية المتخصصة تلك الموضوعات من شتى زواياها ، ملقية الضوء على طرائق الاصلاح ، عارضة مقترحات التطوير ، شاملة :

نظم القبول بالجامعات ، وتكوين الطالب الجامعى ، ونظم الدراسة ، وتخطيط التعليم سواء فى المرحلة الجامعية الأولى ، أو فى مرحلة الدراسات العليا ، وهيئات التدريس والكوادر الفنية المعاونة ، والامكانيات والتجهيزات ، والنواحى الادارية والتنظيمية . مع اهتمام خاص بأساليب مواجهة الهدر والفقدان فى العملية التعليمية . وذلك حتى يأخذ التوسع فى هذا التعليم اتجاهاً صحيحاً ، ويوفر التخصصات المتنوعة التى تحتاج إليها بلادنا ، وذلك بمختلف الوسائل التى من بينها : الجامعة الأهلية ، والتعليم العالى الخاص .

وإذا كانت مصر تسعى جاهدة الى تحقيق التنمية والتقدم ، من خلال خطط ينبغي أن تكون شاملة محكمة التنفيذ - فإن هذه الخطط تحتاج الى كفاءات علمية مدربة ، فى كل ما تحتاج اليه السياسات والتخطيط والتنفيذ . وهذه المهمة تقع اعباؤها على كاهل التعليم الجامعى والعالى .

ولعل المادة التى يضمها هذا المجلد توضح معالم الطريق الى تحقيق رسالة جامعاتنا ومعاهدنا ، كمراكز حضارية تؤدي الدور الأساسى فى النهوض بمجتمعنا ، ونقله من الواقع الذى يعيش فيه ، الى الأمل الذى يتطلع اليه وبيته .

ومن الله العون والتوفيق ،،،


د . محمد عبدالقادر حاتم

المشرف العام

على المجالس القومية المتخصصة

التعليم الجامعى والعالى

دراسات وتوصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

الدورة الأولى ١٩٧٤

مبادئ واعتبارات فى التعليم الجامعى والعالى

كبيرة جدا ، ولا تهيبه توفير أسباب الاتصال المثمر بين الطالب والأستاذ .

- القصور فى المكتبات الجامعية والمراجع والدوريات ، وكذلك فى المعامل والأجهزة العلمية ، وفى الأماكن المخصصة للنشاط الرياضى والاجتماعى - مما لا يهيىء للطلاب فرص النمو المتكامل فى هذه الفترة الهامة من إعدادهم .

- الكتاب الجامعى وتوفير التيسيرات اللازمة لوجوده بين أيدي الطلاب فى الوقت المناسب ، وبالأسعار التى تكون فى متناول الطلاب .

- القيود والمعوقات الإدارية التى تعترض حرية الجامعات وسرعة الإنجاز فى أعمالها .

ثانيا : بالنسبة للقضايا الآجلة :

كشفت المناقشات ، التى دارت بين أعضاء المجلس حول التعليم الجامعى والعالى ، عن العديد من المسائل التى تستلزم دراسات مستفيضة . ومن أمثلة ذلك :

- ربط خطة التعليم الجامعى والعالى بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية طويلة المدى ، فى ضوء تخطيط موجه بما يحقق التوازن بين العرض والطلب فى القوى العاملة ؛ سواء على المستوى المحلى فى مصر أو على الصعيد العربى والأفريقى والآسيوى .

- هيكلة التعليم الجامعى ومدى الحاجة الى اتباع أنماط جديدة ، والمجالات والنظم المستحدثة التى يحسن الأخذ بها فى مصر ، من حيث الحجم والتخصصات والهيكل الإدارى .

- الجامعات الاقليمية ومدى توافر الامكانيات المادية والبشرية بها ، لتحقيق رسالتها وأثرها فى تنمية المجتمعات المحلية .

- موضوع الانتساب فى التعليم الجامعى .

- إعداد هيئات التدريس والبعثات لتوفير الباحثين واستكمال أعضاء هيئات التدريس .

- دراسة تركيز الدراسات العليا المكلفة فى معاهد أو مراكز ، مثل

نظرا للدور الطليعى الذى تقوم به الجامعات والمعاهد العالية فى إعداد الاختصاصيين والباحثين والكوادر القيادية فى مختلف القطاعات ، فقد أولى المجلس القومى للتعليم اهتماما خاصا لمناقشة الأوضاع الحالية للتعليم الجامعى والعالى . ومن خلال التقارير التى تقدم بها بعض رؤساء الجامعات ، والدراسات والاحصاءات التى قامت بها بعض الهيئات العلمية المتخصصة - تكشف عدة أمور : يتطلب البعض منها حولا سريعة ، والبعض الآخر يحتاج الى دراسات متأنية :

أولا : بالنسبة للمسائل الملحة ، برزت المشكلات التالية :

- تكس الطلاب فى الجامعات وتزايد أعداد المقبولين فى الجامعات سنة بعد أخرى ، بحيث أصبحت كل جامعة تنوء بمن فيها من الدارسين وتعجز مرافقها عن توفير الخدمات التعليمية المناسبة للطلاب ، وظهرت جامعات الأعداد الكبيرة فى القاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط ، والتى تضم كل منها ألقا عديدة تفوق كل ما لديها من إمكانيات مادية أو بشرية .

- العجز الكبير فى هيئات التدريس مما لا يتناسب مع التزايد المستمر فى عدد المقيدى فى كل كلية . ولقد أصبحت نسبة أعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية عموما دون المعدلات العالمية بدرجة

إحصاء مقارن عن التوسع والنمو في الجامعات
والكليات التابعة لها من ٥٢ الى ١٩٧٢

١٩٧٢				١٩٥٢				العام الجامعي
عدد الطلاب في المرحلة الاولى	عدد الطلاب في المرحلة الاولى	عدد الكليات	عدد الجامعات	عدد الطلاب في المرحلة الاولى	عدد الطلاب في المرحلة الاولى	عدد الكليات	عدد الجامعات	البيان
٢١٤٢٣	١٦٨٣٧٧	٦٦	٤+٤ فروع	٣٩٥٦	٤٢٤٩٤	٢٩	٣	

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - إدارة الإحصاء في ١١/٩/١٩٧٤
لا يشمل هذا البيان الإحصاءات الخاصة بكليات وجامعة الأزهر

بيان عن التوسع والنمو في عدد الطلاب
في جامعات الأعداد الكبيرة

عام ٧٢ / ٧٤	عام ١٩٥٢	اسم الجامعة
٦٦٢٧٠	٢٠١٨٢	جامعة القاهرة
٦٨٩٥٧	١٤٤٥٩	جامعة عين شمس
٤٩٠٣٢	٧٨٥٣	جامعة الاسكندرية
٢٢١٤٥	-	جامعة أسيوط
٢٠٦٤٠٤	٤٢٤٩٤	الإجمالي

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - إدارة الإحصاء في ١١/٩/١٩٧٤
وتقرير وزير التعليم العالي - أغسطس ١٩٧٤

بيان بعدد الطلاب المقيدين
بكلية التربية بالجامعات من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢

الكلية	عام ١٩٥٢	عام ١٩٧٢
كلية التربية بعين شمس	٣٤٧	٥٤٤٦
كلية التربية بالإسكندرية	—	٢٧٥٢
كلية التربية بالإسكندرية	—	١٧١٥
كلية التربية بطنا	—	١٠٥٣
كلية التربية بالمنصورة	—	٩٢٠
كلية التربية بقنا	—	٣٦٤
كلية التربية بسوهاج	—	١٢٤
كلية التربية بالزقازيق	—	٢٩٨
كلية التربية بالمنيا	—	٩٧٦
كلية التربية بشبين الكوم	—	١٢٦
الاجمالى	٣٤٧	١٣٧٧٤

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات - إدارة الإحصاء فى ١٥/٩/١٩٧٤

التوسع فى المعاهد العليا
ومعاهد إعداد الفنيين من ١٩٥٢ إلى ١٩٧٢

نوعية التعليم	عام ١٩٥٢		عام ١٩٧٢	
	عدد المعاهد والشعب	عدد الطلاب	عدد المعاهد والشعب	عدد الطلاب
أولا : المعاهد العليا	١٢	٢٩٠٣	٢٥	٤٢٦١٦
ثانيا : معاهد إعداد الفنيين	—	—	٢٠	١٠٩٤٣

المصدر : وزارة التعليم العالى - الإدارة العامة للخطة والمتابعة والإحصاء
إدارة الإحصاء فى ١١/٩/١٩٧٤

الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥

أوضاع المعاهد العليا وتحويلها إلى كليات تتبع الجامعات

عقدت لجان المجلس وشعبه خلال شهرى مارس وإبريل ١٩٧٥ عدة جلسات تدارست فيها موضوع المعاهد العالية ، وانتهت الى وضع مشروع بطل جذرى يضع هذه المعاهد فى وضعها السليم من حيث ارتباطها بالجامعات ، ووفقا لما ظهر خلال السنوات الأخيرة من اتجاهات فى التعليم الجامعى بالخارج أدت الى بعض من التطور فى مفهوم وظيفة الجامعة ، وريط التعليم فيها بين النظر والتطبيق .

وقد أقر المجلس المبادئ الأساسية المتعلقة بهذا الموضوع ، وانتهى إلى التوصيات الواردة فيما بعد .

ولما يلى عرض للمبادئ التى روعيت فى دراسة موضوع المعاهد العالية القائمة ، وهى المبادئ التى يمكن أن يتحقق بها تلافى مختلف المشكلات التى تحيط بها ، وتوفير مقومات المناخ العلمى الصالح لها ، لتمكينها من الاستمرار فى رسالتها لتأهيل القوى العاملة القادرة على مسايرة أنواع التقدم العلمى والتكنولوجى المعاصر .

لقد ازداد الضغط على مؤسسات التعليم العالى من جامعات ، ثم من معاهد عالية ، أنشئ الكثير منها ليسائد الجامعات فى تحمل هذا الضغط ، دون أن توفر لها الإمكانيات اللازمة لتسيير على ما رسم لها من

اتجاهات تجعلها متكاملة مع الجامعات فى تأهيل القوى العاملة ، بشكل يتيح الفرصة لتوسيع دائرة نوعياتها ؛ بإضافة تخصصات جديدة تساهم فى التقدم التكنولوجى ، بدلا من أن تصبح فى معظم الأحوال صورا هزيلة لبعض الكليات الجامعية .

كما أن توزيع التعليم العالى بين جامعات من جانب ، ومعاهد عالية يتبع معظمها وزارة التعليم العالى من جانب آخر ، قد أثار مشاكل أخذت تزداد حدتها على مر السنين ، رغم ما كان يبذل من جهد بين حين وحين لمحاولة إصلاح حال تلك المعاهد بوسائل شتى من تطوير ، إلى دعم ، إلى غير ذلك من وسائل لم تؤد الى نتائج إيجابية شافية .

أما طبيعة المشاكل التى ينطوى عليها الوضع القائم ومسبباتها فيمكن إجمالها فيما يلى :

- إن مجتمعنا ينظر إلى التعليم العالى ممثلا فى مستويين هما : الجامعات ، ثم مؤسسات التعليم العالى الخارجة عن نطاقها - والتى تعتبر بديلا غير متكافى . فالجامعات بحكم تاريخها وفلسفة وجودها واستقلالها الفكرى ، ومكانتها فى مجال المعرفة والبحث العلمى والتعليم ، قد لقيت اهتماما أكبر من الدولة ، واكتسبت وضعها فى المجتمع لا ترقى إليه المعاهد العالية - وليس أدل على ذلك من الصراع بين الحاصلين على الشهادة الثانوية للفوز بالحصول على أماكن بالجامعة .

وقد يكون لهذا الصراع ما يبرره فى حالة المجالات الدراسية التى يقتصر وجودها على الجامعات ، ولكن عزوف الطلاب نوى المجاميع الكبيرة عن الالتحاق ببعض الدراسات الخاصة التى لا نظير لها بالجامعات (مثل التربية الرياضية والفنون الجميلة ... الخ) كان بسبب أنها تقع خارج نطاق الجامعات ، وهذا العزوف لا يقلل من قيمة هذه الدراسات وأهميتها ، ولكن يبدو أن جامعاتنا شعرت إزاء أعبائها الكبيرة بعدم الرغبة فى ضم مثل هذه الدراسات إليها ، مع أن كثيرا من الجامعات القديمة فى العالم قد ضمت إليها دراسات مستحدثة فى التربية الرياضية والفنية .

- لقد أبرز هذا الوضع القوانين التى سمحت للمعاهد العالية بأن

تقتصر على نوعية أدائها ومستواه فحسب ، وإنما تناوأت بالنقد القاسى فكرة قيامها أصلا ، فقد قيل : إن مجموعة المعاهد التجارية لا تحتوى برامجها التعليمية إلا على القليل مما لا تولفه الجامعات ، وكان من اليسير أن تقوم كليات التجارة بالجامعات بمهمة تلك المعاهد إلى جانب ما تقوم به . وكذلك المعاهد الصناعية فقد تناولها النقد بآنها أو غالبيتها صور متكررة لكليات الهندسة بالجامعات .

أما المعاهد الزراعية فلم تجد ما يبرر بقاها ، وتقرر مصيرها بضمها إلى الجامعات الإقليمية دون حاجة إلى كثير من التغيير أو التحرير .

وفى ضوء ذلك كله أجريت دراسات مستفيضة فى أوقات مختلفة ؛ عن ذلك النوع من المعاهد العليا التى يشكل وجودها أنشائها فى التعليم العالى ، وقدمت بشأنها اقتراحات عديدة ، لم تلخذ طريقها إلى هيز التنفيذ . ولعل ذلك راجع إلى أنها قد عالجت حالة بعض المعاهد دون غيرها ، ولم تقدم فى الوقت نفسه حلا جذريا يشمل كل المعاهد .

ولقد آن الأوان لأن يستقر الرأى على إجراء حاسم يقرر العلاج للمشاكل العديدة التى أوجدها الوضع القائم لهذه المجموعة من المعاهد ، دون الاستمرار فى تركها لتتراكم وتزداد تعقيدا مع الزيادة المستمرة فى حجم التعليم العالى . وإن المدخل المنطقى لمحاولة الوصول إلى تحقيق هذا الهدف لا بد أن يتضمن دراسة ما سبق أن قدم من آراء ، ومحاولة التعرف على مواطن قصورها ومدى إمكان الاستفادة منها .

آراء واتجاهات

- الرأى القائل بإلغاء المعاهد المتكررة مع الكليات الجامعية هو اتخاذ للطريق الأسير ، وينطوى على إهدار لجهود بذلت بدلا من الاستفادة بمزيد من الجهد والدراسة الواقعية .

- إعادة تنظيم المعاهد ودعمها . وهنا تجب الاستفادة من تجربة الماضى وأخطائه . فقد حددت أهداف هذه المعاهد عند إنشائها بآنها للعمل على تأهيل قوى بشرية لها طابعها المميز ، والتى جرى العرف على تسميتها خطأ بفتة الفنيين أو التطبيقيين ، إلا أن هذا الاتجاه لم يكتب له

يكون من بين أعضاء هيئات التدريس بها ، من هم أقل تأهيلا من نظرائهم بالجامعات ، وكذلك عدم توافر الإمكانيات لتنظيم البحث العلمى وتشجيعه وإتاحة فرص الدراسة العليا الجادة بالمعاهد ، الأمر الذى حد من قدرتها على النمو والتطور ، وأثار حساسيات اجتماعية تلاحق خريجيه فى مستقبلهم ، وقد انعكس ذلك كله بالضرر على صلات العمل وصالحه .

- إن تبعية المعاهد المباشرة لوزارة التعليم العالى ، تكاد تقتصر على الجانب الإدارى ، حيث تعامل المعاهد كوحدات منفردة محرومة من الكيان ضمن مجموعة متماسكة من المؤسسات المتنوعة يرعاها تنظيم علمى واحد قادر على أن يوفر لها المناخ الأكاديمى وينسق مجالات التعاون فيما بينها ، مما يساعد على تحقيق الغرض من إنشائها ، ويمنحها الشعور بالانتماء إلى كيان قادر على دوام التجديد والتطور .

وتشارك المعاهد العالية بنوعياتها المختلفة بصفة عامة فى أنها تواجه المشاكل التى سبق إجمالها ، ولكنها تتأثر بها بدرجات وكيفيات مختلفة . لمجموعة المعاهد التى تمارس أنشطة لا تمارسها الكليات الجامعية ، تنفرد دون غيرها بالقيام بمهمة تزويد البلاد بقوى بشرية من تخصصات معينة ومحددة ، وهى تخصصات هامة وضرورية لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وبذلك فالحاجة إلى مجالات تخصصها أكيدة . ولا يمكن القول بآنها متكررة مع مؤسسات تعليمية أخرى أو تمثل أنشائية غير مرغوبة ، مما يقال عن المعاهد التى تمارس أنشطة شبيهة بتلك التى تمارسها الكليات الجامعية . ولذلك فلا خلاف هنا على بقاء نوعية هذه المعاهد ودعمها بشريا وماديا وتنظيميا ، وعلى الأخص بتحديد صفة الكيان العلمى الذى يضمها ، وذلك للوصول بأسلوب أدائها إلى الهدف المحدد ، وبمعملها إلى المستوى اللائق .

أما المعاهد العليا التى صنفت ضمن مجموعة المعاهد التى تمارس مجالات دراسية شبيهة بالتى تمارسها الجامعات ، فمشاكلها أكثر حدة وإلحاحا . وقد كانت على الدوام منذ قيامها موضع مأخذ كثيرة لم

تتضمن المعاهد العليا التي تمكنت إلى درجة ما من الاحتفاظ بشخصية مستقلة ، وبقية ذات نوعية خاصة - أو المعاهد التي لا يكون من العسير إعادة تنظيمها لتستعيد تلك الصفات الخاصة . وهكذا يمكن للجامعات الإقليمية أن تشق طريقها إلى أسلوب التنوع ، بدلا من أن تنضوي مع الجامعات القديمة تحت نمط موحد ؛ وهو ما لا يتفق مع فلسفة الكيان الجامعي الحديث .

- لما كانت جامعاتنا القديمة إلى الآن ، لسبب أو لآخر ، تؤثر الإبقاء على أوضاعها الحالية ، ولما كان من المسلم به أن التغيير الشامل للجامعات القديمة ، وبخاصة الكبرى منها ، يكاد يكون أمرا مستحيلا ، ولما كانت الجامعات الإقليمية تبدو في اتجاهاتها وكأنها لن تختلف كثيرا في تكوينها عن سابقتها - فإن البلاد ستظل محرومة من هذا النوع من الجامعات الحديثة ، التي تتناول مختلف مجالات المعرفة دون تمييز .

وإن إنشاء جامعة مستحدثة يكون قوامها المعاهد الحالية ، لا يوفر حلا لمشكلة المعاهد العليا لحسب ، وإنما يهيئ الفرصة كذلك لمسايرة العصر وقيام تعليم جامعي حديث ، أخذ في الظهور في كل البلاد المتقدمة .

وهذا الرأي الأخير ، رغم أنه يبدو أكثر واقعية عن بقية ما قدم من آراء ، فإنه لا يتجاوز رسم خطوط عريضة نرجو ألا تترجم إلى إجراءات تنفيذية جامدة ، وإنما يجب أن تترك مجالا لبدائل أخرى ، تليها ظروف المعاهد المختلفة ، وعلى الأخص فيما يتعلق بمكانها ومصلتها بالجامعات الإقليمية القائمة فعلا ، أو التي سوف تنشأ مستقبلا .

إن تجربة جامعة مستحدثة تجربة رائدة ، تستهدف مسايرة اتجاه عالمي في التعليم الجامعي أكثر ملاءمة لمقتضيات العصر ، ولذلك يجب أن تعطى هذه التجربة الكثير من الفكر وتحاط بمقررات النجاح ، حتى تخرج إلى حيز الوجود ، دون معوقات لسيورها أو حساسيات تمس من قدرها .

وأول ما يلزم ، هو أن يكون تنظيم الجامعة متضمنا لبادئ تبرز أهدافها بإيجابية واضحة ، حتى لا يبدو أنها مجرد تجمع للمعاهد القائمة في إطار يخفي مشاكلها .

النجاح ، إذ لم توفر لهذه المعاهد منذ البداية الامكانيات المادية الأساسية من النوع الخاص بتحقيق أهدافها ، ولم توفر لها هيئات التدريس ، ليس فقط من ناحية الأعداد الكافية ، ولكن أيضا من النوعيات ذات المؤهلات المناسبة والخبرات التي تتفق مع الأغراض التي حددت لها ، بل أسندت هذه المهمة أساسا إلى أعضاء هيئة تدريس من الجامعات كمهام إضافية ، فالت المعاهد إلى ما آلت إليه من الصورة شبه الجامعية الناقصة .

إن دعم هذه المعاهد يقتضي تصويب اتجاهها ، بجعلها أكثر تنوعا من النماذج التقليدية ، ذات تخصصات دقيقة ومستحدثة ، تكون أكثر اتصالا بالعمليات المباشرة في مجالات الإنتاج والخدمات عما هو حادث الآن . وبذلك تتكامل مع الجامعات للوفاء بحاجات التنمية من القوى البشرية التي تؤهل على مستوى التعليم العالي . ولكن هذا الاقتراح إذ يهدف إلى إصلاح هذه المعاهد ، فإنه لم يتناول كيانها ضمن تنظيم علمي ، بدلا من تبعيةها الإدارية لوزارة التعليم العالي .

- إدماج المعاهد العليا المتكررة بالكلية المناظرة لها بالجامعات . ويستلزم الأخذ بهذا الرأي أن تكون الجامعات على استعداد ومقدرة بأن تضفي على هذه المعاهد الشخصية التي كان مفروضا أن تتخذها منذ البداية ، فتعمل على تأهيل قوى بشرية تختلف عن التي تؤهلها الجامعات ، وتتكامل معها لتغطي احتياجات المجتمع . إلا أن هذا الاقتراح تعثره صعوبات يؤكد الواقع ، فالجامعات القديمة قد اضطرتها ظروف تضخمها ونقص إمكانياتها إلى أن تبقى على أوضاعها الحالية ، وهي بسبب ما تزخر تحته من أعباء ضخمة ، يكفينا أن نعمل على المحافظة على مستوى أدائها فيما تتناوله فعلا من مجالات . وليس الظرف مناسباً لأن تلجأ على عاتقها مسؤوليات جديدة بتحمل أعباء من نوعيات إضافية . إن أقصى ما يمكن أن تسهم به الجامعات القديمة في حل مشكلة المعاهد العليا المتكررة ؛ هو أن تضم إليها بعض تلك المعاهد التي أنشئت أصلا وواقعاً لتكون صورا لكتلياتها المناظرة .

أما الجامعات الإقليمية فقد تكون في وضع أكثر ملاءمة للإسهام في حل المشكلة ، إذ أنها لا تزال في المراحل الأولى من تكوينها ، أي في وضع يمكنها من القدرة على مرونة العمل والتنظيم ، وفي مقدورها أن

ولعل أهم هذه المبادئ :

(١) تصويب اتجاهات المعاهد القائمة والتي ستكون منها كليات الجامعة المستحدثة ، بحيث تعمل نحو أهداف دقيقة التحديد ، تتكامل مع مجالات الجامعات القائمة ، وعلى أن تعطى كل الإمكانيات اللازمة لرفع مستوى الأداء فيها .

(٢) ليس هناك ما يمنع الجامعة المستحدثة ، من إنشاء كليات مناظرة لكليات الجامعة القائمة إذا دعت الحاجة إلى ذلك ، فمثلا : إذا رأى أن هناك حاجة إلى كلية جديدة للطب بمدينة القاهرة ، أنشئت هذه الكلية بالجامعة المستحدثة . كذلك قد يكون من الضروري ، أن تنشأ في الجامعة المستحدثة كلية أو كليات للعلوم والآداب ، حيث إن مثل هذه الكلية مقوم أساسى لا غنى عنه لأية جامعة .

(٣) انضمام نوعية معينة من المعاهد إلى الجامعة المستحدثة ، لا يعنى حتما انضمام كل معاهد هذه النوعية إليها ، فمثلا : في حالة ضم معهد التربية الرياضية بالقاهرة إلى الجامعة المستحدثة ، فليس هناك ما يمنع من ضم المعهدين المماثلين بالاسكندرية إلى جامعة الاسكندرية .

وإن تطبيق المبدأين (١ ، ٢) سوف يفتح الطريق لاندماج الجامعة المستحدثة في محيط الجامعات القائمة ، ويقضى مقدما على دمج الجامعة المستحدثة بأنها قامت على مجالات من المعرفة لم تعترف بها الجامعات القائمة ، في حين أن النظم الجامعية في العالم المتقدم ، قد اعترفت بمثل هذه المعاهد كجزء من الهيكل الجامعى ، وهو أمر كان مفيدا لمثل تلك الجامعات بالخارج .

التوصيات

وفي ضوء ذلك كله فإن المجلس يوصى (بجلسته المنعقدة يوم الثلاثاء ١٩٧٥/٤/٢٩) بما يأتى :

* بالنسبة لمعاهد الأقاليم ، فإنها تضم كليات قائمة بذاتها إلى الجامعات القائمة على النحو الآتى :

- المعهد العالى لشئون القطن بالاسكندرية يضم إلى جامعة الاسكندرية .

- كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية ، تضم إلى جامعة الاسكندرية .

- المعهد العالى للتربية الرياضية بالاسكندرية (للبنين) يضم إلى جامعة الاسكندرية .

- المعهد العالى للتربية الرياضية بالاسكندرية (للبنات) يضم إلى جامعة الاسكندرية .

- المعهد العالى الصناعى بشبين الكوم يضم إلى جامعة طنطا .

- المعهد العالى للالكترونيات بمنوف يضم إلى جامعة طنطا .

- المعهد العالى للتدوين والبترولى بالسويس (والمهجر إلى شبين الكوم) يضم إلى جامعة الزقازيق بصفة مؤقتة وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

- المعهد العالى للتجارة والتربية ببورسعيد يضم إلى جامعة الزقازيق وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

- المعهد العالى الصناعى ببورسعيد يضم إلى جامعة الزقازيق وإلى حين إنشاء جامعة القناة .

- المعهد العالى الصناعى بالمنيا يضم إلى جامعة أسيوط .

* المعهد العالى للعلاج الطبيعى يلحق بكلية الطب جامعة القاهرة .

* يلحق كل من المعهدين الآتين بكلية بجامعة عين شمس :

- المعهد العالى للفنى بشبرا (صناعى - تجارى - زراعى) مع التزامه بأهدافه الأصلية .

- المعهد العالى للزراعة والتربية بمشهر .

* تنشأ جامعة جديدة ، وتسمى اسما مكانيا ، نسبة إلى المكان الذى توجد به إحدى كلياتها الأساسية كحلوان ، وتضم إلى هذه الجامعة كليات قائمة بذاتها ، الكليات والمعاهد العالية الآتية :

- المعهد العالى للتكنولوجيا بحلوان .

- كلية التكنولوجيا والتربية بالمطرية .

- المعهد العالى للتجارة الخارجية .

- المعهد العالى التجارى للسكندرية .

- المعهد العالى التجارى للبريد .

- كلية الفنون الجميلة بالقاهرة .

- كلية الفنون التطبيقية بالجيزة .

- المعهد العالى للتربية الرياضية بالهرم (للبنين) .

- المعهد العالى للتربية الرياضية بالجزيرة (للبنات) .

- المعهد العالى للتربية الموسيقية بالقاهرة .

- المعهد العالى للتربية الفنية بالقاهرة .

أن تستمر الدراسة بصورة أكثر توسعا وشمولا لوضع الخطط اللازمة لدراسة هذا الموضوع في الدورات التالية .

ويمكن إجمال ما انتهى إليه المجلس في دورته الأولى من إلتوصيات التي وردت في تقريره الأول في هذا الشأن في النقاط الآتية :

- التخطيط المحكم لتخريج الأعداد اللازمة من المعلمين لسد العجز الحالي كما وكيفا ، ومواجهة النقص في التعليم وفقا لخطط التنمية الشاملة .

- تطوير أساليب إعداد المعلمين ورفع كفاية الخريجين ، مع إقرار سياسة دائمة لتدريب المعلمين الحاليين والجدد ، لتزويدهم بالاتجاهات التربوية والعلمية الحديثة .

- دعم كليات التربية بالجامعات والمعاهد العليا لإعداد المعلمين النوعيين والمعلمين اللازمين للتعليم الفني بأنواعه (تجارى - زراعى - صناعى) .

- تحسين أوضاع المعلمين ورفع مكانة مهنة التعليم ، لاجتذاب العناصر الصالحة لهذه المهنة .

وقد قام المجلس في هذه الدورة بدراسة أكثر استفاضة لهذا الموضوع ، ورأى أن تشمل دراسته نقطتين متكاملتين ، وهما : الدعم السريع للأوضاع الحالية للمؤسسات التعليمية التي تعد المعلمين ، ثم وضع دراسة شاملة لسياسة قومية لإعداد المعلم .

أى أن مناقشات المجلس في هذا الصدد قد دارت حول محورين أساسيين ، وهما وإن كانا متلاقين في النهاية إلا أنه يمكن التمييز بينهما فيما يلى :

- دراسة الأوضاع الحالية لجميع المعاهد والكليات التي تعد المعلمين بقصد التقدم بالتوصيات الكفيلة بالدعم السريع لها ، وخاصة في النواحي التي لا تحتمل الانتظار لحين الانتهاء من الدراسات الشاملة لسياسة إعداد المعلم .

- القيام بدراسة مستفيضة ومتأنية لوضع سياسة قومية مستقرة وشاملة لإعداد المعلم في مصر لجميع مراحل التعليم ونوعياته المختلفة ، على أن تستند هذه الدراسة إلى البحوث التي يشارك فيها عدد من

- المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة .

- المعهد العالى للاقتصاد المنزلى .

- المعهد العالى للسياحة .

- المعهد العالى للفنادق .

* بالنسبة لمعاهد إعداد الفنانين ، فإنه ستفرد لها دراسة مستقلة بالتعاون مع الوزارات المختصة .

* وبالنسبة إلى المعاهد العليا التابعة لوزارة الثقافة ، فإنه ستمد لها دراسة شاملة بالتعاون مع وزارة الثقافة ، حيث إن هذه المعاهد ذات طبيعة خاصة بها .

الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين

كان موضوع النهوض بإعداد المعلم ، من المسائل التي حظيت بأولوية خاصة في دراسات المجلس في دورته الثانية ، ذلك أن المجلس يرى أن قضية التعليم أصبحت ترتبط ارتباطا كليا بقضايا التحول الاجتماعى والاقتصادى ، ومقتضى ذلك أن يتوافر في مجتمعنا المعلم الذى يستطيع أن يضطلع بهذا العبء في كفاية واقتدار ، المعلم المستوعب لروح العصر وقضاياها الاجتماعية والاقتصادية ، المعلم المتفتح على كل جديد في عالمه .

وقد سبق أن انتهى المجلس في دورته السابقة (الدورة الأولى) إلى وضع بعض التوصيات المبدئية في مجال النهوض بإعداد المعلم ، على

الاخصائيين والمعنيين بإعداد المعلمين ، وتوفيرهم ، من حيث الكم والكيف المطلوبين لمواكبة خطط التنمية المستقلة .

وفيما يلي توصيات المجلس بشأن دعم الأوضاع الحالية في جميع المؤسسات التي تقوم بإعداد المعلمين والمعلمات .

التوصيات

استعرض المجلس عددا من المذكرات والدراسات التي توضح الأوضاع الحالية لكل نوع من أنواع المعاهد التي تعد المعلمين ، والتي تكشف عن المشكلات المختلفة التي تعاني منها هذه المعاهد ، وتعوق تحقيق الأهداف والمستويات المطلوبة . وقد شملت هذه الدراسة الأوضاع والمشكلات الحالية في النوعيات الآتية من المعاهد :

- كليات التربية بالجامعات المختلفة ، وهي الكليات التي تعد المعلمين للمرحلتين الإعدادية والثانوية في المواد الثقافية كاللغات والعلوم والمواد الاجتماعية ... الخ .

- المعاهد العالية التربوية التابعة لوزارة التعليم العالي التي تعد المعلمين النوعيين مثل : معلم التربية الفنية والتربية الرياضية والتربية الموسيقية .. الخ ، وكذلك المعلمين اللازمين للتعليم الفني (صناعي - تجاري - زراعي) .

- دور المعلمين التابعة لوزارة التربية والتعليم ، وهي التي تعد معلم المرحلة الابتدائية .

- المعاهد التي تعد المعلمين للمعاهد الابتدائية الأزهرية .

وقد انتهى المجلس من دراسة الأوضاع الحالية والمشكلات المتعلقة بهذه المعاهد والكليات إلى عدد من التوصيات التي يمكن تصنيفها وإجمالها فيما يلي :

أولا : توصيات تتعلق بدعم هيئات التدريس :

* المبادرة إلى سد العجز القائم في هيئات التدريس ووضع سياسة ثابتة في ضوء معدلات معينة لتوفير الأعداد اللازمة في التخصصات المختلفة لمواجهة أعداد الطلاب المتزايدة في كل نوعية من هذه المؤسسات التعليمية التي تعد المعلمين .

* التوسع في إيفاد البعثات للحصول على درجة الدكتوراه في العلوم التربوية والمواد العلمية المختلفة ، وفقا لاحتياجات هذه المعاهد والكليات ، وذلك إلى البلاد التي تتوافر فيها التخصصات المطلوبة ، دون الاقتصر على نظام المنح التي تقدمها بعض الدول الصديقة .

* التوسع في إيفاد البعثات الداخلية للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه من كليات التربية وغيرها من الكليات العلمية والأدبية بالجامعات .

* الاستعانة بعدد من الأساتذة الأجانب الزائرين أو المعينين بعقود في تدريس مقررات الدراسات العليا ، وفي الإشراف على البحوث التي تقدم للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه ، وكذلك الاستعانة بعدد من الأساتذة الأجانب لتدريس اللغتين الإنجليزية والفرنسية لدعم هيئة التدريس بأقسام هاتين اللغتين .

* التنسيق في توزيع أعضاء هيئة التدريس بين جميع كليات التربية ومعاهد المعلمين على مستوى الجمهورية لمواجهة النقص في النوعيات والتخصصات المختلفة .

* الاستفادة ببعض العاملين في وزارة التربية والتعليم عن طريق التدب طول الوقت للعمل بالمعاهد وكليات التربية ، لاسيما في مقررات طرق تدريس المواد المختلفة والتربية العملية .

* في حالة وجود كليات للعلوم والآداب تدرس المواد العلمية التي تحتاجها كليات التربية بمعرفة أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم والآداب . وفي حالة عدم وجودها ، وإلى أن تنشأ هذه الكليات ؛ تنشأ أقسام لتدريس المواد العلمية في داخل كليات التربية بصفة مؤقتة ، مع تدبير هيئة التدريس اللازمة .

* الاهتمام بتنوعية المعلم في دور المعلمين واختياره من بين حملة المؤهلات التربوية العالية ، مع تفضيل الحاصلين على دراسات عليا في مواد تخصصهم .

* وضع ضوابط محددة لاختيار هيئات التدريس بدور المعلمين تلتزم بها مديريات التربية والتعليم ، مع تدريب المعلمين قبل توجيههم للعمل

بتلك الدور ، وذلك نظرا لاختلاف طبيعة العمل بدور المعلمين عن بقية المراحل الأخرى .

ثانيا : بشأن خطة التوسع فى كليات المعلمين واستكمال المباني والتجهيزات :

* وضع خطة تستهدف التوسع فى إنشاء كليات جديدة للمعلمين خلال الخطة الخمسية القادمة ، فى المحافظات التى تخلق حاليا من مثل هذه الكليات وتعالى من عجز فى المعلمين اللانمين لمدارسها .

* ويتطلب الأمر رسم خريطة جغرافية لتوزيع المؤسسات التعليمية التى تعد المعلمين بحيث يراعى التوسع المنتظر فى التعليم ، كما يجب العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتى لكل محافظة بالمعلمين من أبنائها .

- فبالنسبة لكليات المعلمين تعطى الأولوية فى إنشاء المستحدث منها فى الخطة الخمسية المقترحة للمحافظات التى تخلق حاليا من كليات تربية ، وهى محافظات كفر الشيخ والبحيرة والفيوم والقناة وبني سويف والجيزة .

- وبالنسبة للمعاهد التربوية المتخصصة فى مواد معينة ، فإنه بالإضافة إلى المعاهد العليا التى أوصى المجلس بتحويلها إلى كليات الجامعات ، فإن المجلس يوصى بأن تنشأ فى الأقاليم كليات تتبع الجامعات الإقليمية ، تسد حاجات الأقاليم وبعض احتياجات البلاد العربية ، وذلك فى التخصصات الآتية :

كلية للتربية الموسيقية - كلية للتربية الفنية - كلية للاقتصاد المنزلى - كلية للتجارة والتربية - كلية للتربية الرياضية للمعلمين .

* يوصى المجلس أيضا بإنشاء كلية جديدة للتربية تتبع الأزهر فى إحدى المحافظات ، وتعطى الأولوية فى فتح الشعب بهذه الكلية للمواد التى بها عجز واضح ، مثل الرياضيات .

كما يوصى المجلس بالتوسع فى معاهد المعلمين الأزهرية ، وإنشاء معهدين جديدين ، أحدهما بإحدى محافظات الوجه البحرى ، والآخر بإحدى محافظات الوجه القبلى ، وذلك بصفة عاجلة .

* وضع خطة سريعة لاستكمال المباني والمرافق الحالية وتوفير التجهيزات والأبنوت التعليمية ، على أن تكون الأولوية للمؤسسات التى تعد المعلمين ، والتى ليست لها مبان مستقلة ، أو التى لا تسمح مبانيها الحالية باستيعاب جميع فرق الدراسة ، أو التى لا تتسع مبانيها للوفاء

بمتطلبات العملية التربوية والتعليمية .

* استكمال المعامل والمدرجات والملاعب وقاعات الاجتماعات والمكتبات والأجهزة التربوية وورش الوسائل التعليمية . وغير ذلك من المرافق التى أصبحت أساسية لإعداد المعلم .

* توفير المباني الصالحة لاستيعاب الطلاب بالأقسام الداخلية بدور المعلمين ، إذ أنها ضرورة من الضروريات التربوية فى إعداد المعلم .

ثالثا : توصيات عامة :

* دعم الموازنات الحالية حتى تتمكن الكليات من توفير الوظائف اللازمة للتدريس ، ومن القيام باستكمال المعامل والمكتبات لسد الاحتياجات الحالية لها .

* تحقيق الربط بين توزيع الطلاب على الشعب المختلفة بالكليات والمعاهد ، وبين احتياجات المدارس من معلمين فى التخصصات المطلوبة .

* وضع تخطيط إقليمي لتوزيع القبول فى كليات المعلمين والتربية على الخريطة الجغرافية للمحافظات ، بحيث تخدم كل كلية المحافظة التى تقع فيها والمحافظات المجاورة لها ، والتى لا توجد بها معاهد أو كليات تربية حاليا . وعلى سبيل المثال تخصص الأماكن بمؤسسات إعداد المعلمين بالإسكندرية لإعداد مدرسي محافظات الإسكندرية والبحيرة ومطروح ، وتخصص مؤسسات إعداد المعلمين فى طنطا لتخريج مدرسي التربية وكفر الشيخ ، وتخصص مؤسسات إعداد المعلمين فى أسيوط لتخريج المعلمين اللانمين لمحافظتى أسيوط والوادى الجديد .

* إنشاء أقسام بكليات التربية لإعداد القيادات فى التعليم الابتدائى (من نظار وموجهين .. الخ) .

* إنشاء أقسام لإعداد مدرسي اللغة العربية فى كليات التربية ، لسد العجز الكبير بين معلمى هذه المادة ، وإضافة مادة " طرق تدريس اللغة العربية لغير العرب " ، حيث إن نشر الثقافة العربية والإسلامية فى الخارج يعتبر رسالة هامة ، وبصفة خاصة بالنسبة للخريجين من كليات التربية بالأزهر .

* وضع حوافز لاجتذاب العناصر الممتازة من الشباب للالتحاق بكليات التربية والمعلمين ، وللاشتغال بمهنة التدريس .

* إلحاق مدرسة ابتدائية تجريبية بكل كلية من كليات المعلمين .

تطبيق نظام المقررات الدراسية في الجامعات

تتبع الجامعات المصرية في مختلف كلياتها - ماعدا كليات الزراعة - نظام السنة الدراسية المتصلة ، ويترتب على ذلك أن معظم المقررات الدراسية تشغل السنة كلها ، وحتى في حالة بعض المقررات التي تشغل فصلا دراسيا واحدا ، فإن الامتحان فيها يجرى في نهاية السنة الدراسية .

كذلك فإن كليات الطب تتبع نظام المراحل ، فهناك المرحلة الإعدادية ثم المرحلة السابقة للدراسات الأكاديمية ، ثم المرحلة الإكلينيكية .

وقد حدث أن طبق نظام الفصلين الدراسيين في عام ١٩٥٤/١٩٥٥ استهدافا لاستقرار الدراسة وانضباطها بالكليات ، وتقرر بالفعل تقسيم معظم المواد إلى مقررات قصيرة ، يشغل كل منها فصلا دراسيا واحدا ، ويجري الامتحان بالنسبة لجميع مقررات الفصل في آخره .

ولكن نظرا لعدم انتظام الدراسة بالكليات منذ أول العام ، ونظرا لقلة أعضاء هيئة التدريس في بعض الكليات وما يتبع ذلك من طول إجراءات الانتداب من خارج الكلية ، ثم لوجود نظام معقد للامتحان يتكرر في نهاية كل فصل دراسي ، فقد أدى ذلك إلى ارتباك العمل في الكليات ذات الأعداد الكبيرة ، ما عدا كليات الزراعة ، التي كانت قد اعتادت نظام المقررات المحددة والفصلين الدراسيين منذ فترة طويلة ، ولاتزال تطبق هذا النظام بطريقة سليمة وناجحة .

ولقد عدل عن نظام الفصلين الدراسيين في جميع الكليات (ماعدا

كليات الزراعة) منذ أكثر من عشر سنوات ، والتمست بعض الكليات في نظام السنة المتصلة والكاملة نظاما يلائم ظروفها ، من حيث قلة هيئة التدريس (لاسيما في الجامعات الإقليمية الناشئة والتي تواجه النقص عن طريق الانتداب) ثم من حيث زيادة عدد الطلاب في الجامعات الكبيرة وفي السنوات الأولى بصفة خاصة ، ثم تأخر إجراءات قبول مؤلف الطلاب ، ولذلك فقد أصبح من الضروري أن يتأخر بدء العام الجامعي عن موعده ، وساء نوع من التراخي في الإنجاز من ناحية الطلاب ، اعتمادا على إمكان التعويض على مدار السنة المتصلة ، وأصبح الامتحان في حد ذاته عبئا ثقيلا على كاهل الطلاب والأساتذة جميعا ، خصوصا وأنه يتجمع كله في أول الصيف ، حين تؤدي نزعة التخفيف إلى توقف الدراسة الفعلية في أواخر إبريل ، مما يقصر معه العام الدراسي الجامعي إلى ما لا يكاد يزيد على ٢٥ أسبوعا ، إلا في حالات نادرة ، حيث يقل عدد الطلاب ، وتسمح ظروف العمل بالنسبة للأستاذ .

كل هذا حدث في جامعاتنا ، وكان من بين أسبابه أننا أخذنا بحل يقوم على الملازمة ، ويعتمد على السنة الدراسية المتصلة التي تبدأ متأخرة وتنتهي مبكرة بحكم كثير من الظروف ، وهو الحل الذي لجأنا معه إلى نظام المادة المتصلة ، تدريسا خلال العام كله ، وامتحانات في آخره ، وذلك في جميع الكليات ، ماعدا كليات الزراعة ، وبعض مراحل الدراسة في كليات الطب ، وحتى المواد أو المقررات التي تنتهي دراستها في بقية الكليات أثناء السنة الدراسية ، يؤجل امتحانها حتى آخر العام . ومع ذلك فقد لاحظ المجلس أن نظام السنة المتصلة الذي نسير عليه ، لا يكاد يكون له نظير في جامعات العالم في البلاد المتقدمة ، أو حتى في البلاد النامية ، ذلك أن الجامعات في الخارج تكاد كلها تسير على نظام المقررات الدراسية التي ترتبط بفصل واحد من السنة الدراسية .

وقد ترتبط في بعض الأحيان بنظام الساعات المعتمدة ، وهو نظام يجعل أوزانا مختلفة لكل مقرر بحسب الجهد الذي يبذل فيه ، وينتهي هذا النظام الأخير بأن تصبح السنة الدراسية غير ذات حساب

رعاية أصحاب الكفايات العلمية فى الخارج والداخل

تناول المجلس بالبحث ظاهرة تخلف بعض الموفدين للدراسة بالخارج
عن العودة إلى الوطن ، ومفادرة بعض أصحاب الكفايات العلمية العالية
للوطن دون عودة .

وعلى الرغم من أن عملية اقتراب بعض الكفايات العلمية قد تعود
على الوطن فى مجالات خاصة بمزايا متعددة ، فإن ترك هذه الظاهرة
دون ضبط ، وتوجيه ؛ يحرم البلاد من هذه الكفايات التى تحتاج إليها
والتي بذل فى إعدادها الطائل من الأموال ، والكثير من الجهد والوقت .

حجم المشكلة :

وقد تبين للمجلس من الدراسات المقدمة أن المتخلفين عن العودة إلى
الوطن ينحسرون فى فئتين :

الفئة الأولى :

وتتكون من الموفدين فى بعثات أو إجازات دراسية إلى الخارج
وتخلفوا عن العودة بعد حصولهم على درجاتهم العلمية . وقد بلغ عدد
من تخلفوا من هذه الفئة منذ بداية الستينات وحتى يناير ١٩٧٥ ، ما
يقرب من ٩٤٠ من مجموع عدد الموفدين فى هذه الفترة وعدهم أكثر
من ٧٧٦٠ (بنسبة ١٢ ٪) تقريبا . وقد اتضح من الدراسة التى أجريت
على هذه الفئة ما يلى :

فى تدرج الطالب فى دراسته .

وهكذا نجد أن الجامعات فى معظم جهات العالم تكاد تصرف النظر
عن استمرار السنة الدراسية كلها ، دراسة ثم امتحانا فى آخرها ، كما
يصرف الكثير منها النظر حتى عن تتابع السنوات الدراسية المتتالية
للحصول على الدرجة الجامعية الأولى . ومن هنا فإن المجلس شعر بأن
من الضرورى أن تبدأ فى التدرج نحو مسايرة العالم فى النظام العام
للدراسة الجامعية ، وكذلك فى نظام امتحاناتها .

ولما كان من الخير أن نتدرج فى تعديل نظام الدراسة والامتحان
لدينا ، فإن المجلس يوصى بما يأتى :

التوصيات :

* أن يتجه التعليم فى جامعاتنا وكلياتها إلى الأخذ بنظام المقررات
الدراسية التى يمتحن الطلاب فيها لدى الانتهاء من دراستها (بالإضافة
إلى الاختبارات الدورية) ، وأن يشرع فى تطبيق هذا النظام فى بعض
الكليات ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٦/٧٥ وذلك بهدف تعميمه
تدرجيا .

* أن توضع لكل دراسة تنتهى إلى درجة جامعية قواعدها التى
تتفق ونظام المقررات الدراسية ، وأن تكون القاعدة أن تنتهى دراسة
المقرر والامتحان فى فصل دراسى واحد ، إلا إذا اقتضت ظروف
الدراسة بالكلية غير ذلك .

* أن يقتزن نظام المقررات الدراسية فى عدد من الكليات ، وعلى
سبيل التجربة بنظام الساعات المعتمدة .

* أن تطور نظم الامتحانات الجامعية وأساليبها بما يلائم نظام
المقررات الدراسية والساعات المعتمدة (إن وجدت) كما يجرى تجريب
نظام التقدير بالنقاط (Grade points) فى تقويم الطلاب فى
امتحانات عدد من الكليات التى يلائمها هذا النظام ، ومنها : كليات
الزراعة وكليات الهندسة .

* أن تستمر الكليات والأقسام التى تطبق نظام المقررات الدراسية
ونظام الفصلين الدراسيين (مثل كليات الزراعة) وكذلك الكليات التى
تسير على نظام المراحل (مثل كليات الطب) فى تطبيق نظمها
الحالية .

لهم بالتوسع فى ايفادهم فى المهام العلمية والمؤتمرات ، وتخصيص الاعتمادات المالية اللازمة لتوفير الأجهزة العلمية والندريات والمراجع .
ثالثا : بالنسبة لنوى الكفايات العلمية العالية الذين استقروا بالخارج :

* يرى المجلس أن جذب أصحاب الكفايات العلمية العالية الذين استقروا بالخارج للعودة إلى وطنهم ، أمر بالغ التعقيد ، ولا يتحقق بمجرد توفير الامتيازات المادية بالوطن ، نظرا لتدخل عديد من العوامل الاجتماعية والعلمية والنفسية وغيرها ، فى استقرار هؤلاء العلميين خارج بلادهم .

ولكن المجلس يوصى بضرورة ربط هؤلاء العلميين بالوطن ، بتنظيم الاتصال بهم ، وتسهيل زياراتهم لبلادهم ، وتيسير حضورهم للمؤتمرات والزيارات العلمية بالوطن ، وتنظيم تعاون علمى مشترك مع نظرائهم بالجامعات ومراكز البحث العلمى المصرية ، وغير ذلك من وسائل ربطهم بالوطن .

كما يوصى المجلس بتيسير الأمور للراغبين منهم فى العودة النهائية للالتحاق بالمواقع العلمية المناسبة بعد تقويمهم علميا ، وبأن تعقد أو إعطاء . فإذا أراد العلمى منهم العودة لتسلم للعلم بالموقع المحدد له ، منح التيسيرات التى تمنح لعضو البعثة العائد للوطن ، بشرط أن يخدم الدولة لمدة خمسة أعوام على الأقل بصفة مستمرة ، والا كان عليه رد ما اكتسب من إعفاءات وامتيازات .

رابعا : كما يوصى المجلس بإنشاء جهاز لرعاية أصحاب الكفايات العلمية يتبع وزير التعليم العالى ، ويختص بالآتى :
* حصر أصحاب الكفايات العلمية الممتازة من المصريين بالخارج ، ودعوتهم وتسهيل عودتهم للعمل فى مصر .

* حصر التخصصات وأماكن العمل والمشروعات والبرامج التى تحتاج إلى خبرات هؤلاء العلميين للعمل بها .

* تلقى طلبات أصحاب الكفايات العلمية فى مصر ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتقويمهم علميا ، ومتابعة إجراءات تعيينهم فى المكان المناسب .

* توفير الاعتمادات اللازمة بالجهاز لصرف مرتب من يتم تعيينه فى جهة ما لحين توفير المصرف المالى لهذه الوظيفة .

- يمثل تخلف الموفدين المصريين عن العودة ظاهرة واضحة فى أربع دول هى على الترتيب : الولايات المتحدة الأمريكية ، والمملكة المتحدة ، ثم فرنسا ، وكندا . أما فى دول الكتلة الشرقية فلا تمثل هذه الظاهرة إلا بنسبة ضئيلة .

- أن النسبة المئوية للمتخلفين عن العودة فى الولايات المتحدة الأمريكية تمثل مكان الصدارة فى جميع التخصصات ، فيما عدا مجال العلوم والخدمات الطبية ، حيث تاتى المملكة المتحدة فى المرتبة الأولى .
- أن أعلى نسبة بين المتخلفين عن العودة هى للدارسين فى مجالات العلوم الهندسية ، تليها العلوم الطبية ثم العلوم التجارية والزراعة .
الفئة الثانية :

وتتكون من أعضاء هيئات التدريس بالجامعات ممن سافروا فى مهام علمية أو إعارات أو مؤتمرات ... الخ ولم يعودوا بعد انتهاء هذه المهام . وقد بلغ عدد هذه الفئة من ١٩٦٤ إلى ١٩٧٤ ممن لم يعودوا وفصلوا من وظائفهم ٢٥٧ عضوا .

وعلاوة على هاتين الفئتين فإن مصادر مصلحة وثائق السفر والهجرة والجنسية تبين أن عدد أصحاب المؤهلات الجامعية والعالية (البكالوريوس أو الليسانس وما فوقهما) الذين غادروا البلاد بغير عودة فى الفترة من ١٩٦٢ إلى ١٩٧٢ ، بلغ أكثر من ٦٦٠ .

التوصيات

أولا : بالنسبة للحد من تخلف الموفدين للدراسة بالخارج :
* يرى المجلس أن ما اتخذته الدولة من إجراءات لرعاية المبعوثين أثناء دراستهم بالخارج ، أو عند عودتهم ، أو بعد عودتهم للوطن - يمثل خطورة هامة فى هذا الشأن ، ولكنها تحتاج إلى مزيد من العناية والدعم ، ومن ذلك إعادة النظر فى اللائحة التنفيذية والمالية لقانون البعثات ، بما يؤمن علاج المبعوثين وأسرتهم بالخارج ، وييسر زياراتهم للوطن ، ويزيد من حجم الإعفاء الجمركى على أمتعتهم وممتلكاتهم الشخصية ، بما فى ذلك سيارات المبعوث وأنواته العلمية ، وتوفير المسكن اللائم للمبعوثين بعد عودتهم .

ثانيا : بالنسبة للحد من هجرة نوى الكفايات العالية إلى الخارج :

* يرى المجلس أن ما تم من زيادة فى مرتبات وبدلات العلميين بالجامعات ومراكز البحث العلمى ، ومن فتح باب الترقى للدرجات الأعلى أمامهم ، هى خطوات هامة ينبغى استكمالها مع توفير الرعاية العلمية

الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦

خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعى

يقتضى تطوير الأداء فى الخدمات التعليمية الجامعية وهى خدمات البحوث المتصلة بهذا التعليم ، ان يعاد النظر بطريقة جذرية فى توزيع هذه الخدمات فى البلاد ، مع مراعاة المبادئ الآتية :

- ان اعادة التوزيع على أساس وطنى شامل ضرورية ، لتصبح هذه الخدمات متكافئة فى أرجاء البلاد . وهذا يمس مبدأ أساسيا من مبادئ عدالة التوزيع : لتصبح الخدمات فى متناول المواطن غير القادر على السعى اليها بعيدا عن موطنه ، ويخفف العبء عن الأسر التى لا تملك تشييت أبنائها ، وانتاج الفرصة للأهل كى يساهموا فى تربية أولادهم والاشراف عليهم ، مما يقيهم الانحراف ولا يعرضهم لمخاطر الاغتراب .

- ان مثل هذا التوزيع ضرورى ، لنقيم التوازن المنشود بين الريف والحضر فى النهضة الثقافية والتعليمية ، بل النهضة الاجتماعية والانسانية العامة . ولقد ساهم تركيز الجامعات فى المدن الكبرى فى ما يكاد ينتهى الى استنزاف الريف ، فشباب الريف المتعلم والمستنير يهاجر الى المدن الكبرى طلبا للعلم ، ثم لا يرغب فى العودة الى الريف للخدمة بعد التخرج ، بل كثيرا ما يتنكر لاصلة الريس . وانتهى ذلك كله الى ما يشبه « نزوح العقول والقدرات » من الريف الى المدن الكبرى ،

استنزافا للقدرات الفكرية والثقافية فى الريف ، ثم تيسيرا لهذه القدرات على الهروب من الخدمة الوطنية فى أشد البيئات حاجة اليها .

- ان تركيز الخدمات التعليمية الجامعية فى المدن الكبرى قد أدى الى الاكتظاظ الشديد فى جامعاتها ، وساهم فى تضخيم نمط الجامعات ذات الأعداد الكبيرة . وظاهر أن مجموع طلاب التعليم الجامعى والعالى فى بلادنا لا يزيد على المعدل المتعارف عليه فى بعض البلاد النامية وبعض البلاد المتقدمة ، وهى نسبة تدور حول ١ ٪ من مجموع السكان أو تزيد فى بعضها ولكن الأمر فى مصر أصبح أمر سوء توزيع ، ترتبت عليه مشكلات تهدد التعليم الجامعى كله بأزمة خطيرة .

- ان التركيز المشار اليه قد ساهم بصورة ملحوظة فى مشكلة الحياة فى المدن (لا سيما الكبرى منها) ذلك أن كل طالب ينزح الى جامعة فى القاهرة مثلا يحتاج الى اجتذاب مواطن آخر أو أكثر فى المعدل للقيام على خدماته المعيشية وغيرها أثناء الدراسة . وهذا النازح غير الطالب لا يفكر فى العودة الى الريف مرة أخرى . ويكفى أن نذكر مشكلة المواصلات فى مدينة القاهرة أثناء العام الدراسى لتبين كيف أن تركيز الخدمات التعليمية الجامعية فى المدن الكبرى قد أدى إلى التضيق على أهل هذه المدن فى حياتهم ، كما أدى من قبل الى افكار الحياة بين أهل الريف . وهذه مشكلة ذات نتائج بعيدة المدى وتحول بين مجتمعنا وبين تحقيق الترابط السليم والمتكامل بين الريف والحضر .

ومن هذا كله يتبين أن اعادة النظر بطريقة جذرية وفعالة فى توزيع الخدمات التعليمية الجامعية قد أصبح حاجة ملحة قبل أن يستفحل الأمر ويفسد التعليم الجامعى ذاته ، ويصبح التوسع فيه سلاحا ذا حدين ، يخرج طائفة متزايدة من المتعلمين الذين تسيء الدولة توزيع عملهم فى الخدمة الوطنية مما يزيد من التفاوت بين الريف والحضر ، ويؤدى الى كثير من عدم التكافؤ فى نهضتنا التعليمية والقومية العامة .

ولابد للتوزيع الجديد من أن يتناول جانبيين :

× الجامعات الكبيرة القائمة والتي اتسعت وتزايد طلابها الى ما يفوق طاقتها بكثير . وهى جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية (وكذلك جامعة الأزهر التى لها وضعها الخاص) ، بل وربما أيضا جامعة حلوان المستحدثة ، والتي يخشى عليها من التضخم قبل ان تستكمل

حجمها ، قديرة في عملها العلمي والتعليمي المركز بعيدا عن شواغل المدن الكبرى .

- وأما عن عدد الجامعات التي تلزم بلادنا فان المعدل الدولي المتعارف عليه الآن ، هو أن تكون هناك جامعة لكل مجموعة من السكان يتراوح عددها بين مليون ونصف مليون وبين مليونين ونصف مليون من السكان . وعلى هذا الأساس فانتا اذا تصورنا ان عدد سكان مصر في عام ١٩٩٠ سيكون حوالى ٥٠ - ٥٥ مليونا ، فانتا ستحتاج الى أكثر من ضعف عدد جامعاتنا الحالية ، وبحيث يتألف بعضها من أكثر من حرم جامعى واحد .

وأما عن التوزيع المرتقب لهذه الجامعات حتى عام ١٩٩٠ ، فإنه من المتصور أن يكون كالتالى :

- ١ (جامعة القاهرة وتتكون من حرمين جامعيين أو ثلاثة حرم .
- ٢ (جامعة عين شمس وتتكون من حرمين جامعيين أو ثلاثة حرم .
- ٣ (جامعة الأزهر التي قد تبرز ظروفها التاريخية الخاصة ان تبقى جامعة واحدة ، ولكن لها فروع (أو كليات أزهريه) في كل من أسيوط وطنطا ودمهور وقنا ، بخلاف ما قد ترى الجامعة انشاء من هذه الكليات الجامعية الملحقه ، كذلك يمكن التفكير في استقلال كلية البنات الجامعية الأزهريه وجعلها جامعة أزهريه للبنات ، كما يمكن التفكير في اعتبار كليات أسيوط حرما تابعا لجامعة الأزهر . واعتبار الكليات التقليدية (ومعها كلية التجارة والمعاملات) بالقاهرة حرما مستقلا للكليات الشرعية والكليات المدنية الحديثة بالقاهرة ، له كل استقلال الجامعات المدنية الحديثة .

٤ (جامعة الاسكندرية وتتكون من حرمين أو ثلاثة حرم ، كما تلحق بها كلية جامعية (كلية أبو قير البحرية التجارية) ومركز بحوث زراعى صحراوى في برج العرب ، وكلية جامعية تنشأ مستقبلا في مرسى مطروح .

٥ (جامعة أسيوط ويلحق بها مركز بحوث للزراعة والتنمية في الوادى الجديد .

مقسوماتها . والعلاج المقود في حالة هذه الجامعات القديمة هو أن تنقسم كل منها الى جامعتين أو الى حرمين جامعيين أو مجموعتين من الكليات . إما على أساس تشكيل مجموعة من كليات العلوم الانسانية وكليات العلوم التطبيقية ، وإما على أساس تقسيم بعض كلياتها الكبيرة مثل الاداب والتجارة الى كليتين احدهما للغات مثلا والثانية للعلوم الاجتماعية والانسانية ، أو احدهما لعلوم الحاسبة والمالية والاخرى لعلوم ادارة الاعمال (والاقتصاد) . ويجوز كذلك أن تنقسم كل من الجامعات الكبرى الى ثلاثة حرم جامعية اذا اقتضت ظروف مبانيتها وأوضاعها ذلك .

x الجامعات الحديثة في المحافظات . وهذه إما أن تنشأ على أساس انها جامعات مكتملة ولكنها متوسطة الحجم ، وإما ان تقوم على أساس أنها كليات جامعية تتبع الجامعات القائمة أو التي تنشأ مستقبلا ، أو على أساس أنها مراكز للبحوث تتبع الجامعات .

- اما عن الحجم الأمثل للجامعات في صورتها المرجوة ، فان العرف كان قد جرى قبل الحرب العالمية الثانية على أن يعتبر الحد الأمثل لعدد طلاب اية جامعة من الجامعات هو ٤٠٠٠ طالب ، ولكن هذا الرقم تزايد في معظم بلاد العالم حتى اصبح ٨٠٠٠ أو ١٢٠٠٠ طالب أو أكثر . ثم ظهرت جامعة الأعداد الكبيرة فبلغت الجامعات في بعض جهات العالم - ومنها بعض بلاد الغرب وبعض البلاد النامية مثل المكسيك - حوالى مائة الف طالب . وقد أصابنا هذا التيار في الجامعات المصرية القديمة التي قارب بعضها هذا العدد ، وترتب على ذلك تضخم العبء وسوء الأداء .

والمأمول اذا أخذنا بفكرة تقسيم الجامعات الكبيرة وتخفيف الضغط عليها مستقبلا بوضع نظام للتوزيع الجغرافى السليم في قبول الطلاب (كما أتبع في جامعة أسيوط عند انشائها واتبع الى حد ظاهر في السنوات الاخيرة بالنسبة لباقي الجامعات الكبيرة) أن يصبح قريبا من المعدل العالمى المتعارف عليه في حجم الجامعات . كذلك فان المأمول ألا تتضخم جامعات المحافظات وأن تبقى جامعات صغيرة أو متوسطة في

انشاء جامعة أهلية أو جامعة مفتوحة . ولم تشر الى الجامعة الامريكية بالقاهرة وهي جامعة أجنبية ولكنها تسهم في التخفيف عن جامعاتنا الحالية .

- من كل ما تقدم يتضح أن بناء خريطة توزيع الخدمات الجامعية التعليمية (وخدمات البحث الجامعي) يستلزم النظر يادىء ذى بدء في البعد الأول للتوزيع ، وهو البعد المكانى أو الجغرافى . على ان هناك بعدين آخرين لا بد من الاشارة اليهما ، احدهما البعد الثانى أو البعد الزمنى ، وهذا يقتضى وضع خطة زمنية لتنفيذ خريطة التوزيع المكانى واستكماله . وهنا يمكن ان نستعرض المراحل الآتية من الآن وحتى عام ١٩٩٠ .

فالجامعات والكليات الجامعية في البلاد يمكن أن تقسم شئاتها على النحو الآتى :

أولا : جامعات مكتملة ، بل ويصح أن يقسم بعضها بين أكثر من حرم جامعى واحد ، يكون لكل منها كيانه وإدارته وموازنته (وان احتفظت الجامعة باسمها التقليدى ويوحدتها الأكاديمية) . فاذا لم يتيسر ذلك ، فإن الأمر يقتضى تقسيم بعض الكليات الكبيرة بين كليتين ، تختص كل منهما بمجموعة من الأقسام (فتتألف كلية الآداب في جامعة القاهرة مثلا من كلية للغات وكلية للعلوم الانسانية ، كما انسلخت منها من قبل كلية للآثار وكلية للاعلام . وكذلك يمكن ان تتألف كلية التجارة الحالية من كلية للحاسبة والعلوم المالية وكلية لإدارة الأعمال وعلوم التنمية ، وهكذا) فضلا عن انه يمكن النظر في تحويل بعض الاقسام الكبيرة في كليات العلوم الى كليات أو معاهد أو مدارس جامعية قائمة بذاتها .

اما الجامعات المقترحة النظر في تقسيمها ، تفاديا للتضخم الحالى ، فهي الاربعة الاولى من الجامعات الكبيرة (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس) .

الأزهر : وتتبعها فروعها بالاقاليم ، كما تتبعها كلية البنات

(٦) جامعة حلوان .

(٧) جامعة طنطا (ويتبعها مركز لبحوث النسيج في المحلة الكبرى) .

(٨) جامعة المنصورة ويلحق بها كلية جامعية أو مركز للبحوث الساحلية في دمياط .

(٩) جامعة الزقازيق .

(١٠) جامعة شبين الكوم (وتشمل منوف) .

(١١) جامعة بنها ، ويكون الغرض منها تخفيف الضغط عن جامعات القاهرة الكبرى .

(١٢) جامعة كفر الشيخ (ويصح أن يكتفى فيها بعدد محدود من الكليات) .

(١٣) جامعة دمهور ويلحق بها مركز للبحوث في رشيد أو في ادفينا وبعض مراكز البحوث (أو الكليات مستقبلا) في منطقة التحرير .

(١٤) جامعة القناة ويكون مقرها الاساسى في الاسماعيلية ويتبعها حرم جامعى في بورسعيد وآخر في السويس وكلية في العريش ومركز لبحوث الأحياء المائية في الفرقة .

(١٥) جامعة مصر الوسطى ولها حرمان ، واحد في بنى سويف والآخر في الفيوم .

(١٦) جامعة المنيا .

(١٧) جامعة سوهاج .

(١٨) جامعة الصعيد الأعلى ، ولها حرم في قنا ، وحرم في أسوان ، ومركز لبحوث التربة وقصب السكر في كوم امبو ، ومعهد للآثار أو مركز لبحوث ترميم الآثار في الأقصر .

وهناك جامعة بيروت العربية وجامعة القاهرة فرع الخرطوم ولكنهما لم تدخلتا في الحساب . كذلك فأننا لم نحسب حساب ما تتحمله جامعاتنا من عبء تعليم اعداد كبيرة من أبنائنا من البلاد العربية الأخرى وبعض البلاد الاسلامية والافريقية . كما اننا لم نحسب حساب

الاسلامية التي يصبح أن تصبح جامعة أو حرما جامعييا مستقلا . كما يصبح أن تصبح كليات أسيوط حرما جامعييا أزهريا آخر .

القاهرة : ويصح ان تتألف من حرمين لكليات العلوم الاساسية والانسانية وكليات العلوم التطبيقية ، أو ان تنقسم ثلاثة حرم جامعية بحسب ما يرى مجلس الجامعة .

الاسكندرية : ويصح ان تتألف من حرمين مستقلين أو من ثلاثة حرم ، وتتبعها الكلية البحرية التجارية في ابي قير ، ومراكز أو محطة لبحوث الزراعة الصحراوية ببرج العرب ، وكذلك كلية في مرسى مطروح .

عين شمس : ويصح أن تتألف من حرمين مستقلين أو من ثلاثة حرم بحسب ما يرى مجلس الجامعة .

أسيوط : وتبقى موحدة بعد انسلاخ كلياتها الواقعة في مدن الصعيد الاخرى ، ولكن يتبعها مركز أو محطة لبحوث المياه الجوفية والزراعية بالوادى الجديد .

حلوان : وتبقى موحدة ولكن تتسلخ عنها الكليات البعيدة عن القاهرة .

كذلك فانه بالنسبة لهذه الجامعات ذات الأعداد الكبيرة جميعا ، فان الأمر يقتضى المبادرة الى وضع خطة لتجسيد عدد الطلاب ، إما في الجامعة ككل ، وإما في بعض كلياتها الكبيرة ، وذلك تمهيدا لأن يتحقق شيء من الانكماش في العدد على المدى السنوات الخمس أو العشر القادمة ، حتى يقف عند الحد المعقول لكل حرم جامعي ، وبالنسبة لكل كلية على حدة وفق ظروفها .

ثانيا : جامعات في سبيل الاكتمال ، وبحاجة إلى ان توضع لها خطة لتستكمل كيانها ، أو لتقرب من ذلك ، حوالى عام ١٩٨٠ ، وهى : المنصورة : ويتبعها مركز أو محطة للبحوث الشاطئية في دمياط ، طنطا : ويتبعها مركز لبحوث النسيج بالمحلة الكبرى .

الزقازيق : ويتبعها مركز لبحوث استصلاح الاراضى في

شرق الدلتا .

ثالثا : كليات جامعية أنشئت في بعض المحافظات وبحاجة إلى خطة لتنمو باعتبارها نواة لجامعات يمكن أن تقترب من استكمال كيانها بين عامى ١٩٨٥ و ١٩٩٠ ، وهى : المنيا ، سوهاج ، قنا ومعها اسسوان ويتبعها مركز لبحوث الاستصلاح والاستزراع وقصب السكر في كوم امبو .

القناة : ومقرها الاساسى الاسماعيلية وتتبعها بورسعيد والسويس والعريش ومحطة بحوث الاحياء البحرية بالغردقة .

شبين الكوم : وتتبعها منوف .

دمنهور : وتتبعها رشيد وأدفينا ، وربما مركز لبحوث الاستصلاح بالتحريروادى النطرون .

كفر الشيخ : ويتبعها مركز لبحوث استصلاح اراضى البرارى .

بنها : للتخفيف عن جامعات القاهرة .

مصر الوسطى : وتضم بنى سويف والفيوم .

- كل هذا عن البعد الثانى ، وهو البعد الزمنى ، الذى نرجو فيه أن يبلغ التعليم الجامعى عندنا صورته المتكاملة (أو ما يقرب منها) قبل عام ١٩٩٠ . وهذا يقتضى تخطيطا عاجلا للاستعداد من نواحى إعداد هيئة التدريس والمبائى الجامعية والمرافق السكنية ، بحيث يكون لكل جامعة وكلية كيانها المتكامل ، في حرم جامعى أو أكثر بحسب الأحوال ، وبحسب حجم كل جامعة . وهذا في حد ذاته يفرض علينا ألا نفوت الفرصة حين ننشئ جامعة جديدة ، فنقيم لها حرما متكاملا ، كما حدث بالنسبة لبعض جامعاتنا التى أنشئت حديثا .

ذلك أنه اذا أريد للجامعات في الأقاليم والمحافظة أن تكون وسيلة الى التعمير ، فان الواجب أن تنشأ مدن جامعية متكاملة ، لا أن تكون الجامعة المنشأة عالة على النمو الحضرى في الريف .

- وأخيرا ، فإنا نصل الى البعد الثالث في خريطة جامعات مصر المستقبل ، وهذا البعد يتصل بمضمون التعليم الجامعى وأنماطه .

وهي جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس : توضع خطة للحد من زيادة عدد المقبولين في هذه الجامعات حتى يتم تحديد عدد الطلاب بها، ثم يقل عدد الطلاب المقيدون في كل من تلك الجامعات بالتدريج ابتداء من عام ١٩٨٠ . كذلك تقسم كل من تلك الجامعات الى حرمين جامعيين أو ثلاثة بحسب الأحوال ووفق ما ينتهي اليه الرأي في مجلس كل جامعة منها ، ويكون التقسيم بحسب مواقع الكليات وتكامل التخصصات . كما يكون لكل حرم مجلس إدارة يعمل تحت اشراف مجلس الجامعة . ويقوم على شئون كل حرم نائب رئيس الجامعة ، يخول سلطات الرئيس في الشؤون الادارية والمالية . ويترك ترتيب الصيغة التي تحكم الصلة بين كل حرم وبين الجامعة للمجلس الأعلى للجامعات .

ولا تتبع هذه الجامعات أية كليات أو مراكز للبحوث خارج نطاق المدينتين الكبيرتين ، فيما عدا جامعة الاسكندرية فيتبعها مركز أو أكثر للبحوث في ساحل مريوط (أو كلية صغيرة بمرسى مطروح) .

* بالنسبة لجامعة الأزهر : إما ان تبقى الجامعة موحدة بحكم اعتباراتها وظروفها التاريخية الخاصة ، مع انسلاخ كلية البنات الاسلامية واعتبارها جامعة اسلامية أو ازهرية للبنات . وتبقى الفروع التي تنشأ للجامعة ببعض مدن الريف كاسيوط تابعة لجامعة الأزهر وعندما يتسع حرم اقليمي كحرم أسيوط يعتبر تابعا لجامعة الأزهر . كذلك فانه ينبغي النظر في تقسيم جامعة الأزهر بوضعها الحالي (بالقاهرة) في حرمين جامعيين مستقلين أحدهما للكليات التقليدية (ومعها كلية التجارة والمعاملات) بجوار الجامع الأزهر والآخر للكليات العملية المستحدثة (أو الكليات المدنية) ، ويكون لهذا الحرم الثاني استقلال الجامعات الحديثة مع استمرار انتسابه للأزهر .

* بالنسبة لجامعة أسيوط : يقتصر الحرم الجامعي على الكليات القائمة بمدينة أسيوط ويتم انسلاخ كليات المدن الأخرى بالصعيد عن الجامعة (فيما عدا مركز البحوث في الوادي الجديد) ، لتكون كل مجموعة منها جامعة مستقلة وفق ما سيرد فيما بعد ، ويتم ذلك قبل عام

ولابد لنا أن نتصور أن ما سرنا عليه حتى الآن ، من ان تكون جامعاتنا موحدة الى حد بعيد في نمطها وكيانها وتركيبها العلمي والاداري - انما يمثل مرحلة ، من الخير والواجب أن نتجاوزها لفزيد من ربط الجامعات بالبيئة واحتياجاتها ولفتح الجامعات الجديدة مزيدا من فرص التفريغ والتجديد من جهة أخرى . فلا بد لنا من أن نعيد النظر في التخطيط لجامعاتنا وفق أنماط متنوعة تتخذ فيها كل جامعة نمطها وصورتها المحلية المتميزة ، بحيث يكون التنوع مرتبطا بالاقاليم أو المنطقة من جهة ، ومرتبطة بتخصص المعهد أو الاستاذ في دراسته التي يشتهر بها من جهة أخرى . وذلك كله بشرط أن نزيد من الربط وصلات التبادل بين الجامعات ، حتى لا تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى . وهذا يقتضي أن نعيد النظر في بعض ما درجنا عليه الى حد ما وحتى الآن من محاولة ان تستقل كل جامعة بهيئة التدريس فيها ويكادها وسلمها الاداري الجامعي في الترقية الى درجات الاشراف والادارة العليا بالجامعات . ذلك أن التطعيم وتبادل الافراد والخبرات أمر ضروري ، لا سيما بالنسبة للجامعات حديثة التكوين .

على أن شئون هذا البعد الثالث لا يمكن الوصول فيها الى رأى متلاقى عنده إلا بعد أن يدرس المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا موضوع أنماط التعليم الجامعي ، ويصل فيها الى صورة تجمع بين التنوع والتكامل . في العمل الجامعي الذي نحن الآن بسبيل تطويره من أساسه ، ليواجه مقتضيات العصر الجديد .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

في شأن التوزيع الجغرافي والخطة الزمنية :

* ان يتم توزيع خدمات التعليم الجامعي توزيعا متكافئا بين المدن الكبرى ومدن الريف وحواضره ، على نحو يحقق التكافؤ في توزيع هذه الخدمات وبحيث يتم ذلك على مراحل حتى عام ١٩٩٠ .

* بالنسبة للجامعات القديمة والكبيرة العدد بالقاهرة والاسكندرية ،

١٩٨٥ ، مع مراعاة ان تكون أولوية القبول بالكليات التى تنشأ فى كل مدينة لأبناء محافظتها ، ولكن مع بقاء الباب مفتوحا للقبول من المحافظات الأخرى (وهذه قاعدة عامة بالنسبة للجامعات الإقليمية كلها) :

- جامعة المنيا ، وتستكمل مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٠ .

- جامعة سوهاج ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

- جامعة الصعيد الأعلى ، وتشمل حرمين أحدهما بقنا والآخر بإسوان (يكون لكل منهما استقلاله الإدارى والمالى) ، وتستكمل مقوماتها وفقا للإمكانات والاحتياجات قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

• جامعة مصر الوسطى : وتتكون من حرمين جامعيين أحدهما فى بنى سويف والآخر فى الفيوم . ويلاحظ أن عدد السكان فى كل من المحافظتين أقل منه فى المحافظات الأخرى التى يقترح إنشاء جامعات مشتركة بها . فضلا عن أن الترابط الطبيعى والسكانى بين المحافظتين يركز إنشاء جامعة مشتركة لهما ، وبذلك توحد الامكانيات ويكون مجال الطلاب واجراء البحوث أوسع أمام الجامعة الموحدة . ويؤخذ بأسباب إنشاء كليات هذه الجامعة تباعا حتى تستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ ، وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ وعند ذلك يكون صعيد مصر قد استكمل جامعاته .

• جامعة حلوان : وقد أنشئت حديثا وجمعت بين المعاهد العليا . وقد اقتضت ظروف خاصة ان تضم اليها بعض المعاهد العليا البعيدة عن القاهرة بحلوان . ولكن توصية المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا لا تزال قائمة من حيث تفضيل انسلاخ بعض المعاهد البعيدة عن منطقة القاهرة الى الجامعات القريبة منها ، بحسب مواقعها .

• محافظة الجيزة : ويراعى ان الجامعات القائمة بالقاهرة تشمل

محافظة الجيزة .

• جامعة المنصورة : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ . كما يراعى أن ينطبق عليها ما ينطبق على الجامعات الإقليمية الأخرى ، من أنه ليس المقصود بهذه الجامعات أن تقتصر على قبول أبناء المحافظة التى تقوم فيها ، وإنما يتسع مجال القبول بحيث تتداخل الجامعات القائمة فى المحافظات المتجاورة حتى يكون القبول فى هذه الجامعات جميعها على أساس إقليمي وليس على أساس إدارى .

• جامعة الزقازيق : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ .

• جامعة القناة (أو جامعة القناة وسيناء) وتشمل القناة وسيناء وساحل البحر الأحمر : وتتكون من عدد من الحرم الجامعية فى المدن الكبرى ، وبعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث ومحطاتها فى سيناء وعلى ساحل البحر الأحمر . وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

• جامعة طنطا : وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٠ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٨٥ .

• جامعة شبين الكوم : وتتبعها بعض الكليات الجامعية فى منوف ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٨٥ وتستكمل كلياتها قبل عام ١٩٩٠ .

• جامعة كفر الشيخ : وتشمل بعض الكليات الجامعية ومحطات البحوث على الساحل الشمالى ، وتستكمل مقوماتها قبل عام ١٩٩٠ ثم تستكمل كلياتها بعد ذلك .

• جامعة بنها : وتشمل بعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث خارج المدينة بما فى ذلك مشهر . وتستكمل مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٥ ، على أساس أن قلة السكان نسبيا فى المحافظة تؤهل هذه الجامعة لأن تخفف الضغط عن جامعات منطقة القاهرة .

• جامعة دمنهور : وتشمل محافظة البحيرة وأرض التحرير وتتبعها

بعض الكليات الجامعية ومراكز البحوث خارج دمنهور مثل ادقينا والتحرير . كما تستهدف الجامعة تخفيف الضغط عن جامعة الاسكندرية ، وتستكمل الجامعة مقوماتها وكلياتها قبل عام ١٩٨٥ ، مما يستدعى التفكير فى الشروع بإنشاء بعض الكليات بالمدينة .

توصيات عامة :

* تجرى المعدلات العالمية فى الوقت الحاضر على أن يكون عدد طلاب الجامعات فى بلد ما معادلا لنحو ١ ٪ من جملة عدد السكان . وفى البلاد المتقدمة (ما عدا الولايات المتحدة الامريكية) تقل نسبتهم عن هذا العدد ، نظرا لأن هناك رصييدا من الجامعيين تراكم فى العقود الأخيرة . أما البلاد النامية فانها لا تملك مثل هذا الرصيد ، وهى فى حاجة الى أن تزيد نسبة الطلاب فى الجامعات على ١ ٪ من جملة السكان . وفى حالة مصر يحتاج الأمر الى مزيد من هذه النسبة ، لأن جامعاتنا بها أعداد كبيرة من الطلاب العرب والافريقيين . ولما كانت نسبة طلاب الجامعات والتعليم العالى فى مصر فى الوقت الحاضر هى أقل من ٩ ٪ فإن الأمر يقتضى أن نوصى بأن يخطط فى حدود ١٢ ٪ من السكان لعام ١٩٩٠ بحيث تبلغ جملة طلاب التعليم الجامعى والعالى فى ذلك العام نحو ٦٣٠٠٠ طالب وطالبة .

* فى النصف الاول من هذا القرن كان الحد الأمثل للحرم الجامعى هو ٤٠٠٠ طالب ولكن هذا الحد ارتفع كثيرا فى عصر جامعات الأعداد الكبيرة . كما أنه أصبح من غير الاقتصادى أن يقل حجم الحرم الجامعى عن ٨٠٠٠ طالب . وفى كثير من البلاد زاد الحجم عن ذلك كثيرا بحكم الضرورة ومراعاة للاقتصاد حتى بلغ فى بعض الحالات (ومنها مصر) عشرات الالوف . ورغم أن من المسلم به أن يكون الحد الأمثل هو ١٢٠٠٠ طالب وطالبة ، فإن علينا أن تكون واقعيين حتى نوصى بما يمكن تحقيقه أو تطبيقه فى المستقبل المنظور . فإذا افترضنا أنه ستكون هناك جامعة لكل نحو مليونين من السكان وأن نسبة الطلاب الى جملة السكان ستكون فى حدود ١٢ ٪ بحلول عام

١٩٩٠ - فقد وجب أن نتصور أن حجم الحرم الجامعى لهذا التجمع السكانى لا بد أن يتسع لنحو ٢٤٠٠٠ طالب وطالبة . ومع ذلك فإننا نوصى بأنه اذا زاد حجم الجامعة على ٢٠٠٠٠ مثلا وجب أن تقسم الجامعة الى حرمين أو أكثر بحسب الأحوال ، وذلك على الأقل بالنسبة للجامعات الجديدة .

* اذا كنا قد اعتبرنا ان التجمع السكانى الذى يدور حول ١٥ مليون من السكان يستأهل ان تكون له جامعة ، واذا كنا قد أوصينا بأن يربط إنشاء الجامعات بالمدن الكبرى وعواصم المحافظات ، فانه لا يجوز أن تكون الحدود، حدودا جامدة مانعة للمناطق التى يلتحق منها الطلاب بجامعة ما . بل اننا نوصى بأن تعتبر الاقاليم التخطيطية التى يزعم تقسيم البلاد اليها وكأنها وحدات تعليمية جامعية ، بحيث تتكامل فيها الجامعات فى التخصصات التى تعطى كلا منها طابعا المميز . كما يكون هناك شيء من المرونة فى التحاق الطلاب بين تلك الجامعات المتجاورة .

* أن التوزيع الذى نوصى به بالنسبة للجامعات والحرم الجامعية هو مبنى على أساس توزيع السكان فى المدن الكبرى والمناطق الريفية المساندة لها ، ولكن هناك ما يقتضى بعض الخروج عن القاعدة . فمحافظة الجيزة مثلا يبلغ سكانها فى عام ١٩٩٠ زهاء ٣٢٤٠٠٠٠ نسمة ، ولكننا لا نوصى بإنشاء جامعة لها لأنها متداخلة مع مدينة القاهرة الكبرى المتعددة الجامعات والحرم الجامعية . بل أن جامعة القاهرة ذاتها تكاد تقوم كلها فى أرض محافظة الجيزة . ومن ناحية أخرى فإن محافظة القليوبية تجاور محافظة القاهرة ولكن عاصمتها بعيدة عن عاصمة البلاد ، وربما كانت مقرا صالحا لجامعة أو لحرم جامعى . ولذلك فائنا نوصى بإنشاء جامعة بنها ، لعلها تخفف الضغط عن جامعات القاهرة ، وكذلك فإن دمنهور تبعد عن الاسكندرية بمثل ما تبعد بنها عن القاهرة . فضلا عن أن محافظة البحيرة من الاتساع والضخامة فى عدد السكان (٢٠٠٠٨٣٢٠٠ فى عام ١٩٩٠) بحيث

يقضى أن نوصى بأن يراعى أن يكون كل حرم جامعى متكاملًا فى مرافقه ، من حيث مباني الدراسة والبحث والمعامل والورش والمستشفيات وحقول التجارب ، ثم مساكن هيئة التدريس ومساكن الطلاب ، والملاعب ومرافق الخدمة العامة وغيرها . ذلك أن مدتنا فى الريف لا تحتل أن يكون انشاء الجامعات عبثا عليها ، فى الوقت الذى تنتظر فيه أن يكون قيام الجامعة عاملا على تيسير النمو الحضري بالريف ، وفى تجارب الجامعات الاقليمية لم يراع ذلك الا فى حالة جامعة أسبوت ذات الحرم المتكامل ، والى حد ما فى حالة جامعة المنصورة . ولكننا نوصى بأن يراعى هذا الأمر حين التوسع فى انشاء الجامعات الاقليمية فى طول البلاد وعرضها .

* ألا يكون انشاء الجامعات الجديدة على حساب بعضها البعض ، أو على حساب الجامعات الحالية ، والتي هى بحاجة الى دعم . ولعل هذا يكون من وراء الخطة الزمنية التى رسمناها حين عاجلنا البعد الزمنى فى إنشاء الجامعات . علينا أن نوفر للخطة الزمنية المقترحة من المرونة فى التطبيق ما يجعلنا نتجنب أن يكون التوسع الجديد على حساب توفير الدعم لما هو قائم من الجامعات (فلا بأس فى أن يتأخر استكمال بعض الكليات الى ما بعد عام ١٩٩٠) .

* أن تكون خطة التوسع للملح خريطة التوزيع فى المكان (البعد الأول) وتحقيق خطة البناء فى البعد الزمنى (البعد الثانى) ، خطتين متكاملتين ، بل خطة واحدة للبلاد كلها . فلا تأتى خطة انشاء جامعة فى محافظة ما منعزلة عن خطط انشاء الجامعات فى المحافظات الاخرى ، فالأمر يحتاج الى توازن وتنسيق دقيقين الى أبعد الحدود ، وإلا انقلب الى سباق وتنافس غير محمود العواقب ، ولا يتلالم مع مواردنا المحدودة فى القوى البشرية (هيئات التدريس وخلافها) ، أو حتى فى الفترة (المادية) . والجامعات بطبيعتها مؤسسات قومية الطابع من حيث رسالتها ، ولا يجوز أن تنقلب الى مؤسسات للمحافظات ، أو حتى للأقاليم بمعناها الضيق المحدود . ويكفى على سبيل المثال أن نشير الى

نوصى بأن تنشأ جامعة تخفف الضغط عن الاسكندرية وتخدم مناطق قريبة منها فى التحرير . وهناك محافظات القناة وسيناء والبحر الاحمر ، وهى مترامية الأطراف ، ولكنها فيما بينها تضم تجمعات سكانية تستحق جامعة لها حرم فى كل مدينة كبيرة ، وتضم كليات أو مراكز للبحوث فى الجهات النائية ذات الأهمية الاستراتيجية أو الاقتصادية أو قريبة الصلة بشئون الأمن القومى . وفى وسط البلاد تقوم محافظات بنى سويف والفيوم ، وسكان كل منهما أقل كثيرا من معدلات المحافظات الأخرى شمالا وجنوبا ولكنهما معا تؤلفان اقليما مترابلا يستاهل أن تكون له جامعته التى نوصى بأن تسمى جامعة مصر الوسطى ولها حرمان : واحد فى بنى سويف والآخر فى الفيوم . وكذلك الحال عند أقصى الجنوب ، حيث توجد أسوان وهى أقل المحافظات المستقرة سكانا ، ولكنها تتكامل مع قنا . ونوصى بأن تكون للثنتين معا جامعة هى جامعة الصعيد الأعلى . ولها حرمان : واحد بقنا والآخر بأسوان ، مع إمكان أن تتبع احدهما بعض الكليات ومراكز البحوث فى الأقصر للأكثر ، وفى كوم امبو لدراسات قصب السكر وتجارب اصلاح الأراضى . وعلى هذا النحو كله تتكامل صورة العمل الجامعى فى خريطة البلاد .

* علينا ونحن نخطط للتعليم الجامعى فى المستقبل أن نأخذ فى الاعتبار خطة الاتساع الأفقى فى ذلك التوزيع ، والمناطق الجديدة للتجمع السكانى ، خصوصًا بالنسبة للمشروعات القائمة ، وأهمها مشروع مدينة السادات فى الغرب ، ومدينة رمضان فى الشرق . وعلى الرغم من أن حجم التجمع السكانى فى الأولى ينتظر أن يكون فى حدود مليون وحجم التجمع السكانى فى الثانية حوالى نصف مليون ، فإنهما قريبتان من مناطق تجمع سكانى كبير فى غرب الدلتا وشرقيها ، ولا بد من أن نوصى بانشاء جامعة فى كل منهما ، كجزء من النمو الحضري للمدينتين من جهة ، وكوسيلة لانشاء جامعتين عند أطراف الدلتا على الجانبين من جهة أخرى .

* كذلك فإن انشاء الجامعات الجديدة وقيام حرمها فى مدن الريف

ضرورة التنسيق من حيث توزيع هيئات التدريس لتتال الجامعات الناشئة نصيبها بين الجامعات القديمة والمستقرة ، حيث رسخ العمل وأرسيت التقاليد والمصالح .

* أن يقوى العمل بالمجلس الأعلى للجامعات الذى قام بأجهزته ليخدم التنسيق بين ثلاث جامعات ثم بين أربع ، واتسع اختصاصه ، وينتظر أن يتسع الى أضعاف مجال عمله القديم . وإن يكفى أن يتخفف المجلس من بعض ما فرضته الظروف من توليه لبعض الشئون المتصلة بشئون التنسيق فى مجال الإدارة ، أو شئون التطبيق التنفيذى فى قبول الطلاب أو نحو ذلك ، وإنما نوصى بأن يتوفر المجلس على شئون سياسة التعليم الجامعى ، ومشكلات التوسع فيه ، ومعالجة ذلك بسلطة كافية ، تجد سبيلها الى المشاركة فى التخطيط العام للتنمية الاجتماعية والثقافية والعلمية ، بل وفى تخطيط الخدمات والانتاج فى البلاد من ناحية اتصال ذلك التخطيط القومى بمهمة الجامعات ودورها فى أعداد القوى القيادية ، وفى تنمية البحث العلمى ، الذى يخدم كل ذلك . ومن هنا فأننا نوصى أيضا بأن تقوى أدوات المجلس الأعلى للجامعات لكى يضطلع بمهمته الكبيرة .

وإذا كان قد جاز أن يكتفى المجلس فى مرحلته السابقة بأمانة فنية متخصصة ولكتها محدودة المراد جدا ، فأننا نوصى بأن تحول الأمانة الفنية الى جهاز أو مركز بحوث كبير يتلام فى حجمه ومواده وأمكاناته مع المهمة الخطيرة التى تنتظر المجلس الأعلى للجامعات فى العهد الجديد للجامعات . وسيكون الجهاز أو المركز الذى نوصى بإنشائه أداة طيبة لتطوير التعليم الجامعى تطويرا مستمرا ، والعناية بالبعد الثالث فى ذلك التعليم - بعد المضمون والمحتوى والنمط .

* هناك توصية تتصل بمرحلة التعليم الثانوى الذى يغذى الجامعات فى عهدنا الجديد . فقد لوحظ من مراجعة جداول الطلاب الذين خرجتهم المدارس الثانوية وستخرجهم خلال السنوات الست الماضية والقادمة من مختلف المحافظات انه قد حدثت زيادة فى كل من القاهرة

والجيزة والاسكندرية تعادل ٢٤ ٪ بين عامى ١٩٦٩ و ١٩٧٥ ثم ينتظر أن تحدث زيادة تعادل ٣٧ ٪ بين عامى ١٩٧٥ و ١٩٨١ بالنسبة لمحافظة القاهرة وزيادة من ٢١ ٪ الى ٢٨ ٪ فى الأعرام ذاتها بالنسبة لمحافظة الجيزة ، وزيادة من ٣٧ ٪ الى ٤٢ ٪ بالنسبة لمحافظة الاسكندرية .

ومعنى هذا أن الخطة الحالية فى التعليم الثانوى تتوسع فى هذه المحافظات فى الفترة من ١٩٧٥ الى ١٩٨١ بأكثر مما توسعت فى الفترة من ١٩٦٩ الى ١٩٧٥ . وعلى العكس من ذلك فى جميع المحافظات الريفية تقريبا ، وفيما عدا استثناءات لظروف معينة أهمها تهجير السكان من منطقة القناة ، فقد حدث انخفاض فى نسبة التوسع فى التعليم الثانوى من الفترة السابقة الى الفترة القادمة .

ففى البحيرة مثلا هبطت نسبة التوسع من ٣٦ ٪ الى ٢٨ ٪ وفى كفر الشيخ من ٦٥ ٪ الى ٣٧ ٪ وفى القليوبية من ٤٥ ٪ الى ٣٤ ٪ وفى المنيا من ٥٦ ٪ الى ٢٠ ٪ . وهكذا فى سائر محافظات الصعيد ماعدا اسيوط ، حيث زادت من ٣٩ ٪ الى ٥٩ ٪ . ومعنى هذا بعبارة أخرى أننا ، وقد بينا خططنا على التوسع فى الجامعات الاقليمية ، فإن التركيز لا يزال قائما على التوسع فى التعليم الثانوى فى المدن الكبرى وذات الجامعات القديمة بأكثر من التركيز على التوسع فى التعليم الثانوى بالريف ، حيث ينتظر أن تقوم الجامعات الاقليمية الجديدة . ومن هنا فأننا نوصى أن تجد وزارة التربية والتعليم سبيلها الى نقل التركيز فى التوسع فى التعليم الثانوى إلى المناطق الريفية من البلاد .

العدد المقدر للسكان بمحافظات ج . م . ع كل خمس سنوات
١٩٧٥ - ١٩٩٠

(التقديرات فى منتصف السنة)

تقديرات جملة الجمهورية وفقا لتقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء وتوزيعها
على المحافظات وفقا لدراسة المركز الديموغرافى بالقاهرة

مسلسل	المحافظات	عدد السكان بالآلاف			
		١٩٩٠	١٩٨٥	١٩٨٠	١٩٧٥
١	القاهرة	٨٧٤٦	٧٦٩٣	٦٧٣٦	٥٨٩٦
٢	الإسكندرية	٣٣٤٠	٢٩٥٧	٢٦٠٧	٢٣١٠
٣	القناة	٢٤٠٧	١٩٨٧	١٣٣٥	١١٧٩
٤	دمياط	٦٧٩	٦٠٧	٥٦٣	٥١٩
٥	الدقهلية	٣٧٢٦	٣٣٤٣	٣٠٥٠	٢٧٢٦
٦	الشرقية	٣٦٤٧	٣٢٦٨	٢٩٣٦	٢٦١٠
٧	القليوبية	٢٢٦٣	٢٠٠٦	١٧٧٣	١٥٦٨
٨	كفر الشيخ	١٩٥١	١٧٣٣	١٥٣٩	١٣٦٨
٩	الغربية	٣١٥٩	١٧٣٤	٢٥٦١	٢٢٨٠
١٠	المنوفية	٢٠٩٤	١٩٣٠	١٧٨٥	١٦٠٦
١١	البحيرة	٣٥٨٣	٣١٧٨	٢٨١١	٢٤٩٥
١٢	الجيزة	٣٣٤٠	٢٩٤٣	٢٥٨٢	٢٢٧٤
١٣	بنى سويف	١٢٧٢	١١٨٦	١١٤٧	١٠٣١
١٤	الفيوم	١٥٣٧	١٣٧٠	١٢١٨	١٠٩٠
١٥	المنيا	٢٦٥٠	٢٤١١	٢١٥٢	١٩٢٨
١٦	أسيوط	٢١١٠	١٨٨٣	١٧٣٥	١٥٦١
١٧	سوهاج	٢٢٨٥	٢١٠٠	٢٠٤٨	١٨٤٣
١٨	قنا	٢١٥٢	١٩٧٣	١٨٤٨	١٦٥٧
١٩	أسوان	١٠٦٥	٩٤٢	٨٣٠	٧٣٠
٢٠	الحدود	١٠٠٢	٧٣٩	٤٥٥	٤٠٨
المجموع		٥٣٠٠٨	٤٧٠٨٣	٤١٧١٠	٣٧٠٧٩

ملاحظات :

- (١) محافظات القناة تشمل بورسعيد والسويس والاسماعيلية ، محافظات الحدود تشمل البحر الأحمر والوادى الجديد ومطروح وسيناء .
- (٢) الأرقام التى تحتها خط تمثل الوضع النظرى لمحافظة القناة ومحافظات الحدود (التى تشمل سيناء) على أساس معدلات التغيير فى النمو فى الفترة السابقة لعام ١٩٦٧ . وقد حسبت هذه الأرقام لحفظ التوازن بين نسب المحافظات فى كل اجزاء الجمهورية وتم التقدير على أساس ان الوضع بالنسبة لمحافظة القناة يرجع طبيعيا فى عام ١٩٨٠ وبالنسبة لمحافظة سيناء يرجع طبيعيا فى عام ١٩٨٥ وبعد ذلك ترتفع نسب هذه المناطق على فرض انها ستصبح مناطق جذب للسكان من المحافظات الأخرى بنسب متفاوتة .

بيان اجمالي
بمعد الطلبة الناجحين في شهادة الثانوية العامة على مستوى الجمهورية
من عام ٦٩/٦٨ الى ١٩٧٥/٧٤
والنسبة المئوية للزيادة بين العامين الأول والآخر - وكذلك الزيادة المرتقبة
بين عامي ٧٥/٧٤ ، ٨٠/٨١

النسبة المئوية للزيادة بين عامي ٧٥/٧٤ ، ٨٠/٨١	النسبة المئوية للزيادة بين عامي ٦٩/٦٨ ، ٧٥/٧٤	٧٥/٧٤	٧٤/٧٣	٧٣/٧٢	٧٢/٧١	٧١/٧٠	٧٠/٦٩	٦٩/٦٨	المديرية التعليمية
٪٢٧	٪٢٤	٢٧٥٨١	٢٨٩٩٢	٢٤٠٣٧	٢٠٥٨٨	٢٦١٨٦	٢٠٦٦٢	٢٠٢٢٣	القاهرة
٪٤٢	٪٢٧	١٣٦٨٩	١٤٤٥٢	١٣٢٤٠	١١٣٢٠	٩٣٤٩	١٠٥٩٦	١٠٠٠٤	الاسكندرية
٪٤٠	٪٦٦	٤٤٣٩	٤٤٨١	٢٦٧٣	٢٢١٢	٢٥٤٤	٢١٠٢	٢٦٨١	الجيزة
٪٢٨	٪٢٦	٧٤٢٥	٧٧٤٩	٦٦٨٨	٦٢٠٠	٥٠٥٥	٦١٣٦	٥٤٦٥	الغربية
٪٢٢	٪٩٥	٧٨٥٥	٢٦٠٠	٢٢٢٣	١٨٢٢	١٤٩٢	١٧١٧	١٤٦٤	كفر الشيخ
٪١٩	٪٢١	٤٧٩١	٤٨٢٥	٤١٥٨	٢٨١٥	٢١٣٢	٢٩١٩	٢٦٥٧	المنوفية
٪٢٤	٪٤٥	٢٨٠٢	٢٩٧٨	٢٤٢٣	٢٢٣١	٢٤٦٠	٢٨٠٠	٢٦٢٨	القليوبية
٪٢٥	٪٤٢	٨٧٧٨	٩٦٣٩	٨٠٥٩	٧١٢٧	٦٢٤٠	٧٢٢٠	٦١١٩	الدقهلية
٪٢٩	٪١١٩	١٩٦٤	٢٤٥٩	٢٠٨٢	١٧٠٣	١٢٧٨	١٣١٧	٨٩٥	دمياط
٪٢٩	٪٢٨	٦٨٥٤	٧٥٤٨	٦٨٧٠	٥٣٦٨	٤٥٦٦	٥٧١٨	٤٩٧٩	الشرقية
٪١٩	-	١٩٥٧	-	-	-	-	-	١٢٩٨	بورسعيد
٪١٢	-	٩٣٤	-	-	-	-	-	-	الاسماعيلية
٪١٣٦	-	٢٢٣	-	-	-	-	-	-	السويس
٪٢٨	٪٢١	٧٨١١	٨٥٨٤	٧٠٦٠	٥٩٧٦	٥٦٠١	٦٠٨٠	٥٩٤٧	الجديدة
٪٤٤	٪٩١	١٨٦١	١٦٧٦	١٥٧٠	١٣٧٥	١١٧٣	١٣٩١	٩٧٣	الفيوم
٪٢٧	٪١٤	١٧٧٢	١٩٩٧	١٧٠٨	١٥٣٢	١٢٠٦	١٦٤٣	١٥٤٨	بنى سويف
٪٢٠	٪٥٦	٢٥١٥	٢٤٩٨	٢٩١٦	٢٦٥٥	٢٠٩٨	٢٤٦٩	٢٢٤٨	المنيا
٪٥٩	٪٢٩	٢٦٦٠	٢٧١٣	٢٤٦٥	٢٩٧٧	٢٣٢٥	٢٧٣٣	٢٦٢٨	أسيوط
٪٤٨	٪٧١	٢٦٩٧	٢٧٨٣	٢٣١٤	٢٠٨٩	١٦٧٠	١٨٤٦	١٥٧٩	سوهاج
٪٥٧	٪٨٢	٢٢٥٨	٢٥٤٣	١٩٠٨	١٥٩٤	١٢٦١	١٤٩٠	١٢٣٤	قنا
٪٨٠	٪٨٩	١٤٩٩	١٣٢٨	١٠٦٧	٧٥٦	٦٠٠	٨٢٦	٧٩٥	أسوان
٪٧١	٪٦٨	١٧٦	٩٩	٢٠١	١٨٧	١٢٩	١٣١	١٠٥	مطروح
٪٦٧	٪١٣٦	٢٢٦	٢٠٦	٢٠٢	١٦٧	١١٢	١٤١	١٠٠	الوادى الجديد
٪٤٦	٪١٠٦	٥٠٢	٢٧١	٢٧١	١٨٦	١٩٢	٢٠٥	٢٤٤	البحر الاحمر
-	-	-	-	-	-	-	-	-	سيينا
٪٢٧	٪٢٩	١٢١٢٢٩	١٢٣٩٤٤	١٠٧٤٩٧	٩٢٨١٠	٧٨٩٢٣	٩٢٥٩٣	٨٦٩٢٤	الجملة

* مصدر البيانات : الادارة العامة للإحصاء بوزارة التربية والتعليم

اجمالى الطلبة الناجحين فى الثانوية العامة ١٩٧٥/٧٤

والمنتظر نجاحهم فى هذا الامتحان عن الاعوام ١٩٧٦ / ١٩٧٥ الى ١٩٨١ / ١٩٨٠

مع النسبة المئوية للزيادة بين العامين الأول والآخر - وكذلك بين عامى ٦٩/٦٨ ، ١٩٧٥ / ٧٤

رقم	مديريات التربية والتعليم	عام ٧٥/٧٤	عام ٧٦/٧٥	عام ٧٧/٧٦	عام ٧٨/٧٧	عام ٧٩/٧٨	عام ٨٠/٧٩	عام ٨١/٨٠	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٧٥/٧٤ ، ٧٦/٧٥	النسبة المئوية للزيادة بين عامى ٦٩/٦٨ ، ٧٥/٧٤
١	القاهرة	٣٧٥٨١	٣٧٨٤٠	٤١١١٠	٤٢٢٩٧	٤٥١٠٥	٤٨١٢٦	٥١٣٦٢	٪٣٧	٪٢٤
٢	الاسكندرية	١٣٦٨٩	١٤١٤٣	١٥٠٣٣	١٥٩٠١	١٦٩٨٠	١٨١٤٤	١٩٤٠٧	٪٤٢	٪٣٧
٣	البحيرة	٤٤٣٩	٤٥٩٨	٤٩٠٣	٥١١٦	٥٤٥٣	٥٨٢٤	٦٢١٢	٪٤٠	٪٦٦
٤	الغربية	٧٤٢٥	٧٠٥٠	٧٤١٣	٧٨٤٧	٨٣٦٤	٨٩٠٢	٩٤٨٩	٪٢٨	٪٣٦
٥	كفر الشيخ	٢٨٥٥	٢٦٨٠	٢٨٦٢	٣٠٥٠	٣٢٧٥	٣٤٩٧	٣٧٧٤	٪٣٢	٪٩٥
٦	المنوفية	٤٧٩١	٤٣٠٣	٤٥٧٢	٤٨١٦	٥٠٨٣	٥٣٨٤	٥٧١٨	٪١٩	٪٣١
٧	القليوبية	٣٨٠٢	٣٨١٨	٤١٠٢	٤٢٨٧	٤٥٤٩	٤٨٤٩	٥١٠٥	٪٣٤	٪٤٥
٨	الدقهلية	٨٧٢٨	٨٥٨٤	٩١٣٢	٩٦٩١	١٠٣٣٥	١١٠٣١	١١٧٨٦	٪٣٥	٪٤٣
٩	دمياط	١٩٦٤	١٨٦٨	١٩٧٧	٢٠٩٤	٢٢٣٣	٢٣٨٣	٢٥٤١	٪٢٩	٪١١٩
١٠	الشرقية	٦٨٥٤	٦٥٠٥	٦٨٧٨	٧٣٠٩	٧٧٩٥	٨٣١٠	٨٨٦٩	٪٢٩	٪٣٨
١١	بورسعيد	١٩٥٧	١٧٢٦	١٧٩١	١٨٩٩	٢٠٣١	٢١٧٥	٢٣٢٤	٪١٩	-
١٢	الاسماعيلية	٩٣٤	١١٠٩	١٢١٢	١٢٤١	١٣١٩	١٤١٢	١٥٠٩	٪٦٢	-
١٣	السويس	٢٣٢	٤٠٦	٤٣٣	٤٥٠	٤٨١	٥٣٠	٥٥١	٪١٣٦	-
١٤	الجنينة	٧٨١١	٧٩٤٩	٨٣٣٣	٨٨٤٦	٩٤٤٦	١٠٠٨٠	١٠٧٧٩	٪٣٨	٪٣١
١٥	الفيوم	١٨٦١	١٩٣٩	٢٠٦٠	٢١٨٥	٢٣٤١	٢٤٩٩	٢٦٨٨	٪٤٤	٪٩١
١٦	بنى سويف	١٧٧٢	١٧٥٤	١٨٤٨	١٩٦٣	٢١٠١	٢٢٥٩	٢٤٢٥	٪٣٣	٪١٤
١٧	المنيا	٣٥١٥	٣٣٧٠	٣٥٧٦	٣٨٠٠	٤٠٥٦	٤٣٤٢	٤٦٠٦	٪٢٠	٪٥٦
١٨	أسيوط	٣٦٦٠	٤٣٨٧	٤٦٤٧	٤٨٩٥	٥١٨٩	٥٥٠٦	٥٨٣٣	٪٥٩	٪٣٩
١٩	سوهاج	٢٦٩٧	٢٩٠٤	٣٠٧٨	٣٢٩٢	٣٤٩٠	٣٧٣٤	٣٩٨٣	٪٤٨	٪٧١
٢٠	قنا	٢٢٥٨	٢٥٥٥	٢٧٢٨	٢٩٠٠	٣١٠٢	٣٣٠٩	٣٥٤٩	٪٥٧	٪٨٣
٢١	أسيوط	١٤٩٩	١٩٢٦	٢٠٥٦	٢١٩٠	٢٣٤٦	٢٥١٥	٢٦٩٩	٪٨٠	٪٨٩
٢٢	مطروح	١٧٦	٢٠٧	٢٣٢	٢٤٢	٢٦٣	٢٨٩	٣٠١	٪٧١	٪٦٨
٢٣	الوادى الجديد	٢٢٦	٢٦٥	٢٧٨	٣٠١	٣٢٣	٣٥٢	٣٧٨	٪٦٧	٪١٢٦
٢٤	البحر الاحمر	٥٠٢	٥١٧	٥٥٨	٥٩٢	٦٤٠	٦٨٥	٧٣٥	٪٤٦	٪١٠٦
٢٥	سيهنا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
	جملة الجمهورية	١٢١٢٢٩	٤٢٢٤٠٣	١٣٠٧١٢	١٣٧٢٠٤	١٤٦٣٠٣	١٦٦٢٢٣	١٦٦٢٢٣	٪٣٧	٪٣٩

مصدر البيانات : الادارة العامة للإحصاء بوزارة التربية والتعليم

ومعاهد إعداد الفتيين .

- إيجاد منافذ قبل المرحلة الثانوية العامة لیتجه الطلاب فی مرحلة مبكرة نحو التعليم الفني أو المهني الذي يوفر فئات من العمالة لا تقل فی أهميتها عن تخرجهم فی الجامعات .

ولما كان تخطيط سياسة القبول بالتعليم الجامعي جزءا من السياسة التعليمية للمجتمع ككل - وهذه السياسة ترتبط بدورها بخطة التنمية الشاملة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، كما ترتبط بحسن الأداء فی التعليم الجامعي ذاته - فقد تناول المجلس بالدراسة والبحث الأسس السليمة لقبول الطلاب بالكلیات الجامعية (المواد المؤهلة للقبول) ، وكذلك أسلوب واجراءات التحاق هؤلاء الطلاب بالجامعات (ميكانيكية القبول بمكتب تنسيق) .

التوصيات

وانتهى المجلس الى توصية أساسية ، تنتهي الى أن مكتب التنسيق قد كان موفقا كل التوفيق فی تحقيق الغاية الأولى من انشائه ، وهي كفالة عدالة الفرص بين الطلاب فی القبول . ولكن الوقت قد حان لننظر الى مهمة المكتب من زاوية أخرى ، إذ الأمر يتعدى مجرد ميكانيكية القبول واجراءاته ، ويحتاج الى دراسة علمية لأسس الاختيار وتوزيع الطلاب على الكليات .

ولذلك فإن المجلس قد أوصى بأن يستعاض عن المكتب فی صورته ومهامه الحالية بجهان علمي يلحق بالمجلس الأعلى للجامعات ، بعد أن تطور أمانته تطويرا أساسيا ، وتصيح مهمة الجهاز الجديد أن يتولى الدراسات العلمية لكل ما يتعلق بقبول الطلاب بالتعليم الجامعي ، من التواحي العلمية والفنية والتنظيمية : كدراسة النظم المتبعة فی قبول الطلاب فی الدول المختلفة ، وتحليل نتائج متابعة الطلاب الذين يقبلون بكل نوعية من نوعيات التعليم ، ومتابعة نظام القبول الجغرافي وتطويره ، وغير ذلك ، حتى تستطيع الجامعات فی ضوء ذلك أن تعيد صياغة أسلوبها فی قبول الطلاب وتوزيعهم على الكليات ، بل أن تعيد النظر فی تطوير الدراسة الجامعية ذاتها ، فی ضوء التحليل العلمي لنتائج نظام تنسيق القبول فی صورته الحالية ، ثم فی صورته المرتقبة .

تخطيط سياسة القبول فی التعليم الجامعي

اتجهت الجامعات خلال السنوات العشرين الأخيرة الى تحقيق سياسة استيعاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية العامة ، مما أدى الى تحميل الكليات المختلفة بأكثر من طاقتها ، ونجم عن ذلك :
- انخفاض مستوى التعليم الجامعي .

- الوصول فی القبول الى مستويات من الطلاب الذين لا يصلحون للتعليم الجامعي .
- إيجاد فائض من الخريجين فی مجالات لا تتطلبها احتياجات العمالة .

ولما كانت سياسة القبول فی الجامعات يجب أن تهدف الى :
أولا : الوفاء باحتياجات العمل فی مصر والبلاد الصديقة .
ثانيا : الارتفاع بالمستوى التعليمي لتخريج أفراد على مستوى عال .

وان الأخذ بهذا المنطق ينبغي أن يعنى الجامعات من أن تستوعب جميع خريجي الثانوية العامة ، ولما كان تعليم هذه الفئة طبقا للنظم الحالية يلقى أعباء على التعليم الجامعي لاستيعابه طلابا لا يصلحون لهذا النوع من التعليم وقد يكونون أصلح وأقدر على التفوق فی غيره ، فإن الأمر يتطلب بالنسبة لهم :

- وضع سياسة مؤقتة وعاجلة ، لاستيعاب فائض الثانوية العامة فی مجالات خارج التعليم الجامعي ، وذلك عن طريق التدريب السريع

الدراسات العليا بالجامعات

تزايدت أهمية الدراسات العليا تبعاً لاتساع مجالات المعرفة والتقدم العلمي السريع في كافة المجالات ، بحيث أصبحت هناك حاجة ملحة الى تخصصات دقيقة لا يمكن أن تتسع لها الدراسات للدرجة الجامعية الأولى ، هذا فضلاً عن الحاجة المتزايدة لإعداد القيادات العلمية في مختلف التخصصات اللازمة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وأعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد البحوث خارج الجامعات ، ومستويات القيادة العلمية في مجالات الانتاج والخدمات التي تتطلب مستوى أعلى من الدرجة الجامعية الأولى .

وقد درجت الجامعات - ومن بعدها المعاهد العليا - على إيفاد التالبيين من خريجيهها ، خاصة المعيينين ، الى الخارج في بعثات على نفقة الدولة ، أو على منح دراسية مقدمة من دول أجنبية ، لممارسة البحث العلمي والدراسة العليا التي تؤدي الى الحصول على درجة الدكتوراه ، باعتبارها المؤهل اللازم للتعين في هيئات التدريس بها .

ولقد كشفت السنوات الأخيرة عن : عجز في الوفاء باحتياجات الجامعات ، وتزايد عدد المعيينين المنتظرين دورهم في السفر الى الخارج بشكل مطرد ، كما كشفت عن مشاكل أخرى مثل : امتناع بعض المبعوثين عن العودة ، وعدم ملاسة بعض أساليب الدراسة التي يسلكونها لمتطلباتنا ، ولما يظهر من تفاوت في المستويات العلمية بين بلد

وأخر ، وطول فترة الاعداد في بعض الحالات .

وفي نفس الوقت اهتمت جامعاتنا ، منذ البداية ، بالدراسات العليا والبحوث . الا ان نطاق هذا النشاط ظل محدوداً لفترة طويلة ، وكاد يقتصر على كليات الآداب ، والعلوم . ولكن الأعوام الأخيرة شهدت تزايد ملحوظاً في هذا النشاط ، كما شهدت انتشاره في الكثير من الكليات الأخرى ، بحيث يمكن القول الآن بشكل عام : ان هناك حقاً مدارس للبحث العلمي والدراسات العليا في الغالبية العظمى من جامعاتنا ، ولكن الدراسات العليا والبحوث - في خضم ازدهار التعليم العالي وتزايد الضغط عليه مع قلة الموارد المتاحة - تشكو بدورها من سلبيات خطيرة تؤثر تأثيراً سيئاً على سيرها : فمن نقص الاعتمادات المخصصة للدراسات العليا والبحوث نقصاً فادحاً ، الى انشغال هيئات التدريس بالتدريس وأعمال الامتحانات للدرجة الجامعية الأولى ، ومن كثرة الانتداب والاعازات ونقص هيئات التدريس ، الى ازدهار الدراسات العليا بالعديد من الدارسين غير القادرين على متابعتها ، مما تعذر معه أحياناً التأهيل لدرجتي الماجستير والدكتوراه داخلياً في فترة زمنية معقولة .

وفي مواجهة ذلك ظهرت في السنوات الأخيرة مبادرات رائدة لاستحداث طرق بديلة لتنشيط الدراسات العليا والبحوث . وتتميز هذه المبادرات بأنها محاولات للحد من الإيفاد الخارج للتأهيل والدراسة ، وتحاول خلق بيئة محلية - ولو على نطاق صغير - تشجع البحث العلمي وتيسر سبله ، وتربطه ويطا وثيقاً بالمدارس العلمية في الخارج ، بحيث يكون السفر الى الخارج في مهام علمية وبعد اتمام التأهيل .

ولعل أهم هذه التجارب الرائدة : تجربة انشاء مركز الدراسات العليا والبحوث بجامعة الاسكندرية ، ومعمل العلوم الهندسية بجامعة القاهرة . وكلاهما يجري العمل فيه بمعونة مالية من صندوق التنمية للأمم المتحدة ، ومعونة فنية من هيئة اليونسكو . كما أن هناك عدداً من المشروعات البحثية والمشاركة في عدد من الكليات يتم التعاون فيها مع هيئات علمية داخل الوطن وخارجه ، وتتلقى فيها وحدات داخل الجامعة معونات علمية

ومادية لا يستهان بها . وهناك أخيرا ، عدد من المراكز المتخصصة والمعاهد التي يقتصر التدريس فيها على مستوى الدراسة العليا . وكلها محاولات لخلق بيئة مناسبة للدراسات العليا والبحوث وثيقة الصلة بالمدارس البحثية الخارجية .

هذا وقد لوحظ في السنوات الخمس الأخيرة ، أن عددا من النابهين من خريجي الجامعات الحاصلين على تقدير جيد جدا على الأقل ، لا يلتحقون بأي عمل إلا بعد مرور عامين ، وتتزايد هذه المدة . ويمكن الاستفادة من هؤلاء بتوفير دراسات عليا لهم ، أو في تخصص تربوي .

أهداف الدراسات العليا :

– مواجهة النقص الكبير في أعضاء هيئة التدريس بالجامعات وأعضاء هيئة البحوث بمراكز ومعاهد البحوث ، وخاصة بالنسبة للجامعات الإقليمية والمراكز والمعاهد الجديدة .

– التغلب على ظاهرة تزايد أعداد المتخلفين عن العودة ، بالنسبة للموفدين بالخارج في بعثات علمية على نفقة الدولة ، أو في أجازات دراسية على منح مقدمة للدراسة ... الخ .

– دعم البحوث الهادفة لحل مشكلات محلية في مجالات الانتاج والخدمات ، الأمر الذي قد لا يتحقق عن طريق الإيفاد للدراسات العليا بالخارج .

– رفع كفاءة التعليم الجامعي – وذلك عن طريق الدراسات العليا والبحوث بالجامعات – ينعكس أثرها تلقائيا على أسلوب التدريس ومستواه لكافة مراحل التدريس الجامعي .

– الدراسات العليا بالخارج ، يجب أن يكون هدفها الأساسي تزويد البلاد بالمتخصصين في المجالات المستحدثة ، أو التي لا تتوافر إمكاناتها في جامعاتنا المحلية ومراكز البحوث إلا عن طريق الإيفاد للخارج .

– تنمية قدرات أعضاء هيئة التدريس والبحوث ، وريطها بالتطور العلمي والتكنولوجي العالمي عن طريق المهمات العلمية بالخارج ، مما ينعكس أثره على عملية الدراسات العليا والبحوث بالداخل ، وكذلك على نقل التكنولوجيا الحديثة ، سواء في مجال البحوث أو في مجال التطبيق المحلي .

– ضرورة الربط بين علمائنا والعلماء في مختلف مجالات التخصص بالخارج ، باتاحة حضورهم المؤتمرات العلمية بالخارج ، وكذلك دعوة العلماء من الخارج لزيارة جامعاتنا – كإساتذة زائرين – أو مراكز

البحوث كخبراء ، أو حضور المؤتمرات المحلية .

واقع الدراسات العليا :

الاحصاءات المرفقة تشمل :

– اجمالي أعداد الحاصلين على درجات عليا من الجامعات المصرية في السنوات من ٦٤ / ١٩٦٥ الى ٧٣ / ١٩٧٤ .

– توزيعهم على مختلف الكليات في مختلف الجامعات ، لعامي ٧٣ / ١٩٧٣ و ٧٣ / ١٩٧٤ .

– اجمالي اعداد المقيدين للدراسات العليا بالجامعات المصرية ، في السنوات من ٦٥ / ١٩٦٦ وحتى ٧٤ / ١٩٧٥ .

– أعداد الموفدين في بعثات وإجازات دراسية للحصول على الدكتوراه ، للأعوام من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٥ .

– أعداد المنتظر عودتهم من الخارج في السنوات من ١٩٧٦ حتى ١٩٧٩ .

– أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات المصرية ، في السنوات ٦٥ / ١٩٦٦ حتى ٧٣ / ١٩٧٤ .

يتضح من هذه الاحصاءات أن :

– هناك زيادة مطردة في : أعداد الطلاب المقيدين للدراسات العليا ، وفي اعداد الطلاب الذين يحصلون على الدرجات الجامعية الأولى .

– اعداد المقيدين للحصول على الدكتوراه تقل كثيرا عن أعداد المعيدين ومساعدي الباحثين ومساعدي المدرسين .

– يفوق عدد المقيدين للحصول على الدكتوراه ، عدد المعيدين في كليات : الآداب والحقوق والاقتصاد والزراعة ودار العلوم والاعلام . ويقل عددهم عن المعيدين بشكل واضح في كليات : طب الأسنان والطب البيطري والهندسة والتربية ومعهد الاحصاء . ولم يكن هناك طلب مقيدون للدكتوراه عام ٧٣ / ١٩٧٤ في كلية الآلسن ، ومعاهد التمريض ، والسرطان ، والبحوث الطبية .

– انخفاض نسبة عدد الحاصلين على الدكتوراه ، بالنسبة لعدد المقيدين للحصول عليها ، وهي تتراوح بين ٢٦.٦ ٪ في كلية الحقوق ، وأقل من ٥٠ ٪ في كليات : التجارة وطب الأسنان والهندسة والتربية ، ومعاهد الصحة العامة والاحصاء ، (لم يحصل أحد على الدكتوراه من كليات الآثار والاعلام والآلسن ، ومعاهد التمريض والسرطان والبحوث الطبية عام ٧٣ / ١٩٧٤) .

– لدبلومات الدراسة العليا نشاط هام في كليات : التجارة والطب

الهندسة بجامعة القاهرة) . وهناك أيضا في جامعة عين شمس ، مركز
تدريس العلوم .

ومركز جامعة الاسكندرية هو الوحيد الذى فتح أبوابه وكاد ان يتم
إعداده . أما المركزان الاخران فما زال فى طور الانشاء . وربما كان من
المسير - بل ومن غير الجائز - تقييم تجربة مركز جامعة الاسكندرية
فى مثل هذه المرحلة المبكرة ، الا أنه قد برزت من الآن أمور تشغل بال
قيادته التى ترى ان نجاحه يتوقف على حلها حلولا سليمة . وهذه الأمور
هى :

- تحديد علاقة المركز بالجامعة ، دون تقييد حركته من ناحية ، أو
عزله عنها من الناحية الأخرى .

- ربط المركز ببيئته (مواقع الانتاج والخدمات) .

- اختيار الباحثين والمشرفين من الجامعة الأم وما يثيره من
حساسيات تؤثر فى صلة المركز بالجامعة .

- استقدام الاساتذة الكفاء من الخارج ، وجعل المركز قطبا جاذبا
للعلماء المصريين المستوطنين فى الخارج .

- تمويل المركز بالمدلات المناسبة بعد انتهاء معونة الأمم المتحدة .

- تكوين الجيل الثانى من القيادات والذى سيخلف الجيل الأول
والذى تمثل الفكرة ورعاها حتى خرجت الى حيز الوجود .

ومع ضرورة مواصلة الاهتمام بهذه التجارب الرائدة وتقييم أدائها
بشكل مستمر ، لابد من التأكد هنا على أنها ليست - وإن تكون أبدا -
بديلا لاجراء البحوث والدراسات العليا بالاقسام التى ستظل تتحمل
العبء الأكبر فى هذا المجال وبشكل متزايد .

التوصيات

وتحقيقا لهذه الأهداف ، يوصى بما يلى :

* دعم الجهاز القائم فى كل جامعة للإشراف على الدراسات العليا
والبحوث علميا وإداريا ، لتمكينه من القيام بمهامه ، وعلى الأخص فى
مجال الربط بين هذه الدراسات والبحوث وبين احتياجات البلاد ،
والتنسيق بينها على مستوى الجامعة - سواء من ناحية الامكانيات أو
برامج الدراسة والبحوث التى تربط بين التخصصات فى الكليات
المختلفة ، والعمل على تبادل المعلومات فى هذا المجال بينها وبين

والهندسة والتربية ، ومعاهد الاحصاء والصحة العامة .

- الماجستير ، تمثل نسبة كبيرة من نشاط الدراسات العليا فى
كليات : العلوم والصيدلة والهندسة والزراعة والطب البيطرى والبنات .

- أعداد المؤهدين للخارج فى إجازات دراسية وبعثات ، تبلغ الآن
حوالى ١٠ ٪ من عدد المعيدى بالجامعات .

ويمكن تلخيص الصعوبات التى تواجه الدراسات العليا والبحوث
فيما يلى :

انخفاض أعداد هيئات التدريس بالنسبة لأعداد الطلاب فى مرحلة
البكالوريوس .

ويترتب على هذا :

• انشغال أعضاء هيئات التدريس بما يعوقهم عن العمل فى مجال
الدراسات العليا والبحوث .

• صغر حجم الامكانيات العملية المتاحة للدراسات العليا ، تحت
ضغط الوفاء باحتياجات الدراسات للدرجة الجامعية الأولى .

• ضعف الامكانيات المتاحة للدراسات العليا بسبب :

- قلة الاعتمادات المالية ، خصوصا فى العملات الأجنبية .

- سوء توزيع الامكانيات ، بحيث لا يتحقق الاستخدام الأمثل للمتاح
منها فى الجامعات .

- عدم التنسيق بين مختلف الجامعات فى مجال الدراسات العليا ،
مما يترتب عليه تكرار البحوث فى مجال معين .

التجارب الجديدة فى مجال الدراسات العليا :

تهدف هذه المجالات ، بشكل أساسى ، الى توفير الجو المناسب
للدراسات العليا والبحوث ، وينفس المستوى الذى يتوفر به فى الدول
المتقدمة ، وذلك عن طريق خلق بيئة هادئة جادة وأنوات البحث والدراسة
فيها ميسرة ، وهى تطبيقات فى بلاننا لمفهوم مراكز التميز ، ومحاولات
لخلق فرق البحث المتكاملة .

وهناك - فى مجال العلوم الطبيعية والتطبيقية - محاولتان قامتا
بمعونة خارجية من البرنامج الانمائى للأمم المتحدة ، عن طريق هيئة
اليونسكو : احدهما فى نطاق الجامعة (مركز الدراسات العليا بجامعة
الاسكندرية) ، والثانية على مستوى الكلية (معمل العلوم الهندسية بكلية

الجامعات الأخرى .

* توجيه الدراسات العليا بالجامعات نحو الاسهام فى متطلبات خطط التنمية ودعم الصلة فى هذا المجال بين الجامعات ووحدات الانتاج والخدمات ، والعمل على حل مشاكلها ، مقابل دعم مادى من هذه الجهات يزيد من امكانات الجامعات ، ويشجع القائمين على تلك الدراسات ومعاونيهم من طلبة الدراسات العليا .

* تخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات تعمل على :

- توفير الامكانات العملية الحديثة ، مع العمل على الاستفادة القصوى منها وتشغيلها باكبر طاقة ممكنة ، والحرص على إعداد الفنيين المتخصصين لتشغيلها وصيانتها . وتيسير استخدام أساتذة الجامعات للامكانات غالية الثمن الموجودة فى مراكز البحوث .

- تحديث الخدمات المكتبية ، وتوجيه عناية خاصة لتوفير الدوريات العلمية الخارجية ، وتيسير سبل الاستفادة القصوى منها .

- دعم مكتبة الدوريات العلمية المركزية « المركز القومى للاعلام والتوثيق » ، وتيسير سبل الاستفادة منها على مستوى الدولة .

- توجيه عناية خاصة لاسدار الدوريات العلمية الجامعية ، وضمان انتظام وصولها ، مع رفع مستواها ، والعمل على تبادلها مع الجامعات والهيئات العلمية بالخارج .

- تشجيع النشر فى امهات الدوريات العلمية الأجنبية ، وتحمل الكليات نفقات النشر بالعملة الأجنبية .

- تشجيع مشروعات البحوث المشتركة بين الأقسام بالجامعات ومراكز ومعاهد البحوث ، وبينها وبين الجامعات ومعاهد البحوث الأجنبية - كوسيلة لدفع عجلة الدراسات العليا ، وتوفير احتياجاتها من التمويل والمعدات والمراجع .

- إعداد دليل عن البحوث الجارية فى مختلف التخصصات ، وكذلك الرسائل العلمية التى تجيزها الجامعة .

- رصد المكافآت المناسبة لمقابلة نفقات إعداد الرسائل العلمية

وطبوعها .

* التنسيق بين الدراسات العليا والبحوث فى الجامعات ، ومراكز ومعاهد البحوث المختلفة ، وربطها بأجهزة التطبيق ومواقع الانتاج ، عن طريق الأجهزة المتخصصة فى أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا .

* توفير القيادات العلمية فى مختلف الأقسام ، وتشجيعها على القيام بمهمة التدريس والاشراف على الدراسات العليا ، وتوجيه البحوث ، مع مراعاة تواجد الحد الأدنى منها على الأقل ، عند النظر فى الاعارات الخارجية .

* تنشيط الدراسات العليا والبحوث فى الكليات التى تتوفر فيها أعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس ، ويكثر - فى نفس الوقت - عدد المعيدى والمدرسين المساعدين المتطلعين لاستكمال تأهيلهم مثل كليات : الهندسة ، طب الأسنان ، التربية ، التجارة .

* الاستعانة بالأفراد العلميين من خارج الجامعات والقادرين على المشاركة فى الدراسات العليا ، وتزويد الدارسين بالمعلومات التطبيقية التى توثق بين العاملين داخل الجامعة وخارجها .

* تشجيع الايفاد فى بعثات للخارج الحاصلين على درجة الماجستير أو ما يعادلها على الأقل ، وذلك بشرط أن يكون الايفاد فى التخصصات التى تقتضيها الضرورة .

* تشجيع ايفاد أعضاء هيئة التدريس والبحوث الى المؤتمرات والقيام بالمهام العلمية بالخارج بصفة دورية منتظمة ، باعتبار أن ذلك هو الوسيلة الأساسية لمتابعة التقدم العلمى ، ودعم الصلات بين أجيال العلماء فى مصر والخارج عن طريق تبادل الدعوات .

* دعوة الأساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات المصرية ، والاشتراك أساسا فى توجيه طلبة الدراسات العليا والاشراف على بحوثهم .

بيان
باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا
من جامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٥/٦٤ ، ٧٣/٧٤

البيان	السنة	دبلوم	ماجستير	دكتوراة	جملة
٦٥/٦٤	١٧٤٣	٤٢٤	١٣٤	٢٣٠١	
٦٦/٦٥	١٢٠٢	٤٨١	١٣١	١٨١٤	
٦٧/٦٦	٢١٢٣	٥٧٩	١٨١	٢٩١٣	
٦٨/٦٧	١٩١٣	٧٠٠	١٩١	٢٨٠٤	
٦٩/٦٨	٢٩٨٦	٧٦٦	٣١١	٤٠٦٣	
٧٠/٦٩	١٨٧٥	٧٦٦	٣٧١	٣٠١٢	
٧١/٧٠	٢٨٦٤	٧٣٦	٣٩٩	٣٩٨٩	
٧٢/٧١	٣٦١٧	٨٨٢	٣٧٥	٣٨٧٤	
٧٣/٧٢	٣٠٨٥	١٠٦١	٤٠٧	٤١٥٣	
٧٤/٧٣	٣١٨٧	١١٥٣	٥٠٩	٤٨٤٨	

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان
باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا
دبلوم / ماجستير / دكتوراه من كليات جامعات جمهورية مصر العربية
فى العام الجامعى ١٩٧٣ / ٧٢

بيان				الاجمالى
الاداب	الحقوق	التجارة	الاقتصاد	
العلوم	الطب	طب الاسنان	الهندسة	الزراعة
زراعة شبين الكوم / المنيا	الطب البيطرى	دار العلوم	الآثار	الاعلام
التربية	البنات	معهد الاحصاء	معهد الدراسات الإفريقية	معهد الصحة العامة
معهد البحوث الطبية	معهد السرطان	معهد التمريض	الألسن	
الجملة	٢٢٨	٢٢٧	٥٦٢	١٦
٢٩٣	١١٥	٥٣	١٥	٣١
١١٢٨	١٥	٣١	٢	١٤١
٢٣٣	٦٤	٢٤٠	—	٤٧
—	—	—	٢٨	٥٥
١٣٠	٧	١٨	—	٤٣
٢٥	—	—	—	٧٥
٤٣	—	—	—	٧٥٩
٧٥	١٢	١٤	١٨	١٣٢
٧٨٥	٢	٢١	—	٨١
٤١	١	٩	—	—
١٤٢	—	٢	—	—
٢	٦	٨	—	—
٩٥	—	—	—	—
—	—	—	—	—
١	—	٦	—	—
٦	—	—	—	—
—	—	—	—	—
٤٧٢٤	٤١٨	١٠٥٩	٣٢٦٧	

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان
باعداد الطلاب الذين حصلوا على درجات جامعية عليا
دبلوم / ماجستير / دكتوراه من كليات جامعات جمهورية مصر العربية
فى العام الدراسى الجامعى ١٩٧٤ / ٧٣

الإجمالي				البيان
دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة	
٤٣	٩٥	٥٩	١٩٧	الأداب
٤٣٥	-	٣١	٤٥٦	الحقوق
٥٣٥	١١٥	١٢	٦٦٢	التجارة
-	٣١	٤	٣٥	الاقتصاد
٤٣	٢١٠	١٤٢	٣٩٥	العلوم
٩٩٨	٤٤	٦١	١١٠٣	الطب
٣٨	٦٧	٢٧	١٣٢	طب الأسنان
٤٠	٦	٣	٤٩	الهندسة
٢٠٢	١٥٥	٢٦	٣٨٣	الزراعة
٣٣	٢٥٢	١٠٢	٣٨٧	زراعة شبين الكوم / المنيا
-	١٢	-	١٢	الطب البيطرى
٤٣	٦٠	٥٨	١٦١	دار العلوم
-	٢١	٧	٢٨	الآثار
١٧	-	-	١٧	الاعلام
٨٥	٢	-	٨٧	التربية
٤٤٤	٣١	٩	٤٧٤	البيئات
٢٥	٢٨	٨	٦١	معهد الاحصاء
١٣٢	٢٠	٩	١٦١	معهد الدراسات الإفريقية
-	٤	٤	٨	معهد الصحة العامة
٦٨	٩	٣	٨٠	معهد البحوث الطبية
-	-	-	-	معهد السرطان
-	-	-	-	معهد التمريض
-	١	-	١	الأسن
٩	-	-	٩	
٣١٩٠	١١٥٤	٥٥٥	٤٧٨٩	الجملة

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا
بجامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٤ / ٦٥ ، ٧٤ / ٧٥

البيان السنة	دكتوراه	ماجستير	دبلوم	الجلسة
١٩٦٥/٦٤	١٢٤٩	٦٣٠٩	٨٩٦٠	١٦٥١٨
١٩٦٦/٦٥	١٤٩٠	٦٤٤٢	١٠٩٣٤	١٨٨٦٦
١٩٦٧/٦٦	١٧٤٥	٧٤٠٧	٩٩٥٣	١٩١٠٥
١٩٦٨/٦٧	٢٨١١	٨١٩٠	٩٨١٥	٢٠٨١٦
١٩٦٩/٦٨	٢٢٩٨	٧٢٨٥	١٠١٠٩	١٩٦٩٢
١٩٧٠/٦٩	٢٨٥٩	٨٣٣٨	١٢٢٢٦	٢٣٤٢٣
١٩٧١/٧٠	٣٠٢٣	٧٩١٣	١١٨٧٩	٢٢٨١٥
١٩٧٢/٧١	٢٥٨٣	٦٩٦٦	١١٨٧٤	٢١٤٢٣
١٩٧٣/٧٢	٤٤٠١	٨٦٨٧	١١٩٠٨	٢٤٩٩٦
١٩٧٤/٧٣	٤٦٩٣	١٠٣٧٩	١٧٠٠٥	٣٢٠٧٧
١٩٧٥/٧٤	٤٢٨٣	٨٩٩٥	١٧٨٥١	٣١١٢٨

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان
بالموفدين من أعضاء البعثات والاجازات الدراسية
خلال الأعوام ٧٠/٧٥ للحصول على الدكتوراه للعمل بالجامعات

أعضاء الاجازات الدراسية						أعضاء البعثات						الجهات
٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢	٧١	٧٠	
٨٢	١٠٥	١٠٩	٩٦	٧٥	٩٤	٣٦	٥٧					جامعة القاهرة
٤٥	٢٣	٦٤	٥٦	٤٩	٥٠	٢٥	٤٥					جامعة عين شمس
٤٢	٦٢	٦٨	٦٢	٥٤	٥٨	٣٦	٥					جامعة الاسكندرية
٣٨	٢٥	٢٧	٣٩	٢٩	٣٥	٤٠	٤٨					جامعة اسيوط
٢٢	٢٢	٣٥	٤٤	٣٢	٤٤	٣٤	٥٣					جامعة الأزهر
١٤	١٨					٤٥	٣٨					جامعة طنطا
١٦	١٠					٢٧	٥١					جامعة المنصورة
١	٣					٧	٣٤					جامعة الزقازيق
٣٦	٣٠					٦٠	٩٨					جامعة حلوان
٣٧٦	٣٠٩	٣٣٩	٢٩٨	٢٧٢	٣٠٨	٣٩٠	٤١٩					المجموع

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان
بالمُنْتَظَر عودتهم من أعضاء الاجازات الدراسية
التابعين للجامعات والموفدين للحصول على الدكتوراه

الجهات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	المجموع
جامعة القاهرة	٢٣٩	٩٥	١٠١	٧٨	٥١٣
جامعة الاسكندرية	١١٦	٦٠	٦٤	٤١	٢٨١
جامعة عين شمس	٨٣	٥٢	٢٤	٤٦	٢٠٥
جامعة الزقازيق	٥	٦	٥	١٠	٢٦
جامعة اسيوط	٥٥	٢٦	٢٩	٢٦	١٣٦
جامعة الأزهر	٨٩	٢٥	٢٠	٢٠	١٥٤
جامعة المنصورة	١٤	١٣	١٢	٢١	٦٠
جامعة طنطا	٢٨	١٩	٢٣	١٤	٨٤
جامعة حلوان	٣٨	٣٢	٢٣	٢٧	١٢٠
المجموع	٦٦٧	٤٢٨	٣٠١	٢٨٣	١٥٧٩

المصدر : المجلس الأعلى للجامعات

بيان
باعداد المعيدين بالكليات المتناظرة
بجامعات جمهورية مصر العربية فى السنوات ٦٦/٦٥ - ٧٣/٧٤

الكلية	السنة								
	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧	٦٩/٦٨	٧٠/٦٩	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣/٧٢	٧٤/٧٣
الأداب	١٤٠	١٤٠	١٧١	١٨٤	١٩٠	١٩٥	١٩٦	٢٢٢	٢٦٨
الحقوق	٤٣	٣٩	٤٠	٤٨	٥٥	٥٩	٤٨	٤٩	٧٩
التجارة	١٢٥	١٢٤	٢١٦	٢٤٣	٢٢٠	٢٢٠	٢٦٤	٢٨٨	٣١٦
الاقتصاد	١٣	١٧	١٩	٢٥	١٥	١٦	٢٣	٢٩	٢٥
العلوم	٣٦٦	٥١٣	٦٢٨	٢٩٣	٧٠٠	٧٣٩	٧٨٤	٩٠٠	٩٥٢
الطب	٤٣١	٤٥١	٤٧٧	٥٩٩	٥٩٨	٦٧١	٧٤٠	٨٠٩	٩٢٣
الصيدلة	١١٩	١٣١	١٧٠	١٥٦	١٤٦	١٦٥	١٩٠	١٩٩	٢٢٧
طب الأسنان	٣٧	٦١	٧٩	١٠٣	١٠١	٩٨	١١٢	١٣٢	١٥١
الطب البيطرى	٥٧	٧٣	٩٠	٧٢	٩٢	١٠١	١٢١	١١٩	١٦٨
الهندسة	٤٦٧	٥٢٨	٧١٨	٨٧٣	٦٤٩	٦٦٦	٧٢٥	٦٦٩	٨٣٢
الزراعة	٤١٠	٣٧٦	٥٤٦	٥١٣	٦٧١	٧٦٦	٨٤٦	٨٨٤	٩٦٨
الترفيه	١٣	١٣	١٠٧	١٨٥	١٦٤	١٩٢	١٧٤	٢٣٨	٣٠٢
البنات	٦٠	٨١	١١١	١١٠	١١٥	١١٩	١٠٧	١٤٤	١٥٧
دار العلوم	٢٩	٢٢	٢٧	٢٦	٢٥	٣٠	٢٧	٢٦	٤٥
الاثار	-	-	-	-	-	-	٧	٧	١٦
الاعلام	-	-	-	-	-	-	٩	١٢	١٥
الالسن	-	-	-	-	-	-	-	-	٣٤
المعهد العالى	١٧	٢١	٢٤	٢٦	٢٢	٢٧	٢٣	٢٨	٦٧
الصحة العامة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المعهد العالى للتريض	-	-	-	-	٥٢	٥٨	٦١	٧٦	٧٣
معهد الإحصاء	-	-	-	-	٨	٢٣	٢٣	٤٠	٤٠
معهد السرطان	-	-	-	-	-	١٦	١٨	٢١	٢٩
معهد دراسات افريقية	-	-	-	-	-	-	١٤	١٩	١٩
معهد البحوث الطبية	-	-	-	-	-	-	-	٦١	٥٤
الجملة	٢٤٢٧	٢٥٩٠	٣٤٢٣	٣٩٢٥	٣٨٢٩	٤١٤٩	٤٥٢٠	٤٩٩٥	٥٧٧٠

المصدر : المجلس الاعلى للجامعات

بيان
باعداد البعثات سنويا للجامعات
خطة البعثات الحكومية

الجهات	عدد البعثات
جامعة القاهرة	٦٥
جامعة الاسكندرية	٤٩
جامعة عين شمس	٤٦
جامعة الزقازيق	١٨
جامعة اسيوط	٥٧
جامعة الأزهر	٦١
جامعة المنصورة	٥٢
جامعة طنطا	٦٣
جامعة حلوان	٨٤
مركز البحوث التربوية	٥
المجموع	٥٠٠

المصدر الادارة العامة للبعثات - التعليم العام

تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات

بتقديمها على فترات متقاربة طوال العام الدراسي ، في مختلف المواد الدراسية ، فقد استحدثت الاختبارات الموضوعية ، ومنها ما يعرف باختبار الاجابات القصيرة ، وكذلك اختبارات التكملة ، ونظام اختبار الاجابة الصحيحة من بين اجابات متعددة .. الخ .

وتمتاز الاختبارات الموضوعية الحديثة بانها يمكن أن تغطي شرائح وأجزاء كبيرة من المقرر ، مما يعطي صورة حقيقية عن مدى تحصيل الطالب للمعلومات واستيعابه لها . فضلا عن أن الاختبارات الموضوعية تؤدي الى وفر كبير في الوقت والجهد المبذولين في عملية الامتحان ، وهذا أمر هام وأساسي بالنسبة لجامعات الأعداد الكبيرة .

وقد اتبعت هذه الطرق المستحدثة للامتحانات في فروع العلوم ببعض الكليات بجامعاتنا وثبت نجاحها . ولا شك أنها ترفع من كفاية العملية التعليمية ، ولا يترتب على اتباعها تكاليف اضافية ، كما انها تعالج الى حد كبير مشكلة معاناة جامعات الأعداد الكبيرة ، من الإعداد للامتحان ، وتصحيح أوراق الاجابة ، واستخراج النتائج ، وغير ذلك .

التوصيات

ومن أجل ذلك فقد أوصى المجلس بما يأتي :

- تعميم الأساليب المستحدثة في الامتحانات في جامعاتنا ، مثل ، الاختبارات الموضوعية ، ويمكن على سبيل التدرج أن نجمع بين الاختبارات الموضوعية واختبارات المقال ، اذا لزم الأمر .
- استخدام الامتحانات في تقويم العملية التعليمية وتشخيص عيوبها وترشيدها ، ودعوة كليات التربية بالجامعات للاسهام في ذلك .

تهدف عملية الامتحان الى قياس مدى تحصيل الطالب واستيعابه للمعلومات التي يتلقاها والخبرات التي يكتسبها خلال العام الدراسي . وقد تطورت الطرق التي تجرى بها الامتحانات في السنوات الأخيرة لتطورا كبيرا ، حيث أصبحت تتم في فترة زمنية أقل ، وبأسلوب أكثر دقة وشمولا ، مما أتاح الفرصة للكشف عن واقع قدرات الطلاب ، وأدى الى تيسير اتمام عملية تصحيح الاجابات بطريقة أسرع ، وفي وقت وجيز لا يرهق المصحح .

وتعتمد غالبية الأساليب المتبعة في الامتحان بالجامعات المصرية الآن على طريقة كتابة المقال ، حيث تشتمل ورقة الامتحان على عدد محدود من الأسئلة ، يطلب فيها كتابة مقالات طويلة أو قصيرة في الموضوعات الواردة بها . ومن خصائص هذا النوع من الأسئلة : أنها تغطي أجزاء أو شرائح صغيرة من المقرر ، وتدفع الطالب الى التركيز على أجزاء معينة من المحتوى العلمي للمادة ، كما أنها تترك فرصة كبيرة للصدفة وال حظ .

وقد استحدثت الدراسات التربوية أنماطا جديدة متباعدة للامتحان ، تتحاشى الى حد كبير الانتقادات التي توجه الى طريقة الامتحان التقليدية (طريقة المقال) ، فالى جانب أوراق البحث التي يكلف الطالب

العمليات الجراحية .

كما يواجه الاستاذ ظروفًا تعليمية قاسية ، لا تمكنه من اعطاء ما لديه من معلومات وخبرات وسط هذا الانسحاب البشري ، وما يصاحبه من ظروف صحية غير ملائمة .

ويمكن التغلب على هذه الصعوبات بالنسبة لتدريس بعض المواد وفي ظروف خاصة ، وذلك باستخدام الدوائر التلفزيونية المغلقة ، حيث يتوزع الطلاب على عدد من القاعات لتابعة المحاضرات ، أو لمشاهدة العرض العملي والاستماع الى شرح الاستاذ . كما يمكن عن طريق استخدام أجهزة الفيديو ، أن يسجل عضو هيئة التدريس محاضراته لتعرض بعد ذلك على الطلاب في ظروف أكثر مناسبة ، وفي أى وقت .

ومن ناحية أخرى ، فإن استخدام الأفلام التعليمية - وهي واسعة الانتشار الآن في كثير من الجامعات ومعاهد التعليم - يمكن الطلاب من الاطلاع على المستحدث من العلم والمعارف دون معاناة .

ومن النقاط الهامة التي يجب أن يركز عليها - في حالة تعميم انخال الوسائل التعليمية السمعية والبصرية - ضرورة تدريب الفئتين ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس ، على استعمال الأجهزة والأدوات التعليمية ، لتحقيق الاستفادة الكاملة منها ، وكذلك الاهتمام بصيانة تلك التجهيزات ، لضمان استمرار تشغيلها بالكفاءة المطلوبة .

التوصيات

وقد درس المجلس هذا الموضوع وانتهى الى التوصيتين الآتيتين :

- التوسع في استخدام الوسائل العلمية المتطورة في جامعاتنا ، مثل : الدوائر التلفزيونية المغلقة ، وأجهزة الفيديو ، والأفلام التعليمية والمسجلات . وذلك لتغلب على كثير من المشكلات التي يعاني منها التدريس حاليا بجامعاتنا ذات الأعداد الكبيرة ، وتطوير العملية التعليمية والمكتبات الجامعية ، مع ابقاء أولوية للاعتمادات اللازمة لتوفير وسائل التكنولوجيا التعليمية بالجامعات .

• انشاء مركز متخصص للوسائل السمعية والبصرية في كل جامعة

استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات

تعانى الجامعات من تضخم أعداد الطلاب المقيدين بها عاما بعد عام ، بينما لا يقابل ذلك زيادة مناسبة في عدد أعضاء هيئة التدريس بها . وفي الوقت ذاته يرتفع رصيد المعارف والخبرات الانسانية في شتى المجالات يوما بعد يوم ، مما أدى الى ضعف فعالية الأساليب التقليدية في التدريس والتي مازالت تتبع في جامعاتنا . وقد كان للتطورات الحديثة في مجال : تكنولوجيا الاتصال وتنظيم المعلومات ، وما أتاحتها هذا التطور من امكانيات - أن استخدمت الجامعات في كثير من دول العالم المتقدم ، منذ فترة غير قصيرة ، وسائل سمعية وبصرية متعددة في عملية التدريس ، مثال ذلك : الدوائر التلفزيونية المغلقة ، الفيديو ، الأفلام التعليمية ، المسجلات ، الشرائح .. الخ .

وقد أتاح استخدام هذه الأدوات والوسائل التعليمية الحديثة فتح أفاق جديدة أمام هيئة التدريس للاستفادة منها ، مما أعطى الجامعات طاقات قوية في التدريس والتعلم . وبما لا شك فيه أن انخال هذه الوسائل التعليمية المتطورة في جامعاتنا ، سوف يساعد على التغلب على كثير من المشكلات التي يعاني منها التدريس الآن ، حيث يتكسب الطلاب في المدرجات في غالب الأحيان ، فلا يتمكنون من متابعة المحاضرات ، وتركيز الاهتمام على الدروس ، والعروض العملية ومنها

لخدمة كلياتها ، وتجهيز هذا المركز بالمعدات التي تسمح بالتسجيل والتصوير العلمى لإعداد المادة العلمية بالتعاون مع هيئة التدريس ، كما يقوى المركز شراء وسائل التكنولوجيا التعليمية ، والتدريب على استخدامها ، والصيانة المستمرة لها .

الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات

تعانى جامعاتنا من نقص فى عدد أعضاء هيئة التدريس بها ، نتيجة للتوسع فى إتاحة فرص التعليم ، وقبول أعداد كبيرة من الطلاب لا تتناسب مع ظروف تكوين أعضاء هيئة التدريس . وقد ترتب على ذلك عدم توافر النسبة الملائمة بين هيئة التدريس والطلاب . وتختلف هذه النسبة كثيرا باختلاف التخصصات ، وباختلاف الجامعات ، بل تختلف اختلافا كبيرا فى التخصص الواحد فى الكليات المتناظرة .

فبينما نجد وفرة من أعضاء هيئة التدريس فى تخصص معين ، نجد نقصا شديدا فى القسم المناظر . ويتضح ذلك بصورة واضحة فى الجامعات الإقليمية ، حيث تعتمد هذه الجامعات اعتمادا كبيرا على أعضاء هيئة التدريس المنتدبين من جامعات أخرى ، نظرا لعدم الإقبال على العمل فى تلك الجامعات لأسباب عديدة منها :

- ضمان تعيين المعيدى الذين يحصلون على الدكتوراه ، وكذلك أعضاء هيئة التدريس الذين يقضون المدد المقررة للتعيين فى وظيفة

٥٠

أعلى (مع توافر الانتاج العلمى اللازم) فى الأقسام التى يتمتعون .
السيها ، حيث لا يجد هؤلاء ما يدفعهم الى خدمة جامعة أخرى ، وذلك وفقا لقانون الجامعات .

- عدم وجود حوافز تشجيعية لأعضاء هيئة التدريس للتعيين فى درجة أعلى فى جامعة إقليمية ، أو للنقل منها .

- تعذر وجود سكن لائق بإيجار مناسب فى كثير من المدن التى تقع بها الجامعة الإقليمية ، اذا ما تغير موقع عمل عضو هيئة التدريس .

ونظرا لخطورة هذا الأمر - حيث نجد أن بعض الأقسام وبعض الكليات وخاصة الإقليمية تقتقر افتقارا شديدا الى توفير العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس اللازمين لحسن سير العمل من ناحية التعليم والبحث - فمن الضرورى اعطاء هذه المشكلة عناية فائقة واهتماما كبيرا للتغلب عليها ، حفاظا على جامعاتنا ، كى تؤدي رسالتها على الوجه المناسب دون انخفاض مستواها الأكاديمى .

وتنص المادة ٧١ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات على ما يلى :

« يكون التعمين فى وظائف الاساتذة والأساتذة المساعدين من بين الاساتذة المساعدين والمدرسين فى ذات الكلية أو المعهد . وإذا لم يوجد ما هو شاغر من هذه الوظائف ، ووجد من هؤلاء من تتوافر فيه شروط التعمين فى هذه الوظيفة الأعلى ، منحوا اللقب العلمى لهذه الوظيفة ، وتدير لهم وظائف بدرجةها المالية فى السنة المالية التالية ، ويتم منحهم علاوة الترقية .. الخ » .

وفى ضوء عدم وجود هيكل وظيفى يمثل الاحتياجات الحقيقية للقسم ، فإن هذا النص يؤدى أحيانا الى : إحداث خلل فى الهيكل الوظيفى ، وتكدس فى عدد أعضاء هيئة التدريس بالقسم العلمى الواحد ، حيث لا يحتاج اليهم هذا القسم فى التدريس ، فى الوقت الذى قد لا يوجد عضو هيئة تدريس واحد فى قسم مناظر فى جامعة إقليمية .

كما تضمن القانون ٤٩ الغاء وظيفة الأستاذ ذى الكرسى .

ولا شك أن هذه الوظيفة كانت تجتذب كثيرا من أعضاء هيئة التدريس من مختلف الجامعات القديمة ، لشغل وظائف أساتذة من لوى الكراسى فى التخصصات المختلفة عند الاعلان عنها فى الجامعات الاقليمية ، حيث أن هذه الوظائف محددة . والمجال الوحيد للحصول عليها فى حالة ما اذا كانت مشغولة فى قسم ما - هو البحث عنها فى قسم مناظر فى جامعة أخرى .

لذلك فانه من الأمور الضرورية أن يتم تحديد هياكل وظيفية وفقا للتخصصات المطلوبة ، بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب التى تدرس بها . بحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى تلك الأقسام ، فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات بالقسم .

وبذلك لا يجد من يرغب من أعضاء هيئة التدريس فى التعيين فى وظيفة أعلى - بدا من أن يتقدم الى جامعة أخرى ، طالما كان الهيكل الوظيفى بالقسم الذى يتبعه لا يسمح بتعيينه عضو هيئة تدريس يزيد عن الوظائف والتخصصات المكونة لهذا الهيكل .

وربما احتاج هذا الأمر الى تعديل فى المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ٧٢ بتنظيم الجامعات .

وينص البند ٥ من المادة ١٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم الجامعات ، على أن من بين اختصاصات المجلس الأعلى للجامعات « التنسيق بين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات » . ولكن قد يتعذر تنفيذ هذا البند ، حيث انه من المتعارف عليه ألا يتم النقل إلا برضا عضو هيئة التدريس ، تحقيقا للاستقرار النفسى والعائلى ، خاصة وأن عمل عضو هيئة التدريس يعتمد اعتمادا كليا على الفكر والراحة النفسية .

لذلك كان من اللازم ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، من ذلك : الحوافز المادية ، كمنحه نسبة

معينة (٥٠ - ٧٠ ٪) من المرتب ، هذا بالإضافة الى توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية (بالتمليك أو بإيجار رمزى) ، حيث أن ذلك يجذب كثيرا منهم ، ولا سيما العائدين من البعثات ، أو من هم فى مستهل حياتهم الأسرية . كما أن توفير المناخ العلمى والمناخ العام الذى يعيش فيه عضو هيئة التدريس له أثر كبير فى ترغيبه للانتقال من جامعة الى أخرى . مثال ذلك : توفير الامكانيات العلمية والعملية والمكتبية والمكانية ، وإتاحة فرص السفر لحضور المؤتمرات العملية بالداخل والخارج ، والاطلاع على المستجدات من العلم فى مجال تخصصه .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* أن يتم تحديد هياكل وظيفية للأقسام وفقا للتخصصات المطلوبة ، بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الأقسام ، وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون بها ، بحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى تلك الأقسام فى حدود ما تسمح به تلك الهياكل والتخصصات بالقسم .

* ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، ومن تلك الحوافز المادية :

- منح عضو هيئة التدريس الذى يعين فى جامعة اقليمية نسبة معينة إضافية من المرتب .

- توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية ، حيث أن ذلك يجتذب الكثيرين منهم ، لا سيما من هم فى مستهل حياتهم الأسرية .

- توفير الامكانيات العلمية والعملية والمكتبية والمكانية .

* اعتبار عمل عضو هيئة التدريس كاستاذ زائر بالجامعات الاقليمية لفترة معينة ، أحد الشروط اللازمة لتعيين فى وظيفة جامعية أعلى . وقد يساعد هذا الشرط على المساهمة فى سد العجز فى هيئات

العالى بمثابة امتداد للتعليم العام .

وقد ترتب على ذلك ان اضطرت الدولة الى اتباع اساليب حاسمة فى القبول بالجامعات المصرية ، وهى القائمة على المجموع الذى يحصل عليه الطالب . ونجم عن ذلك أن حرم بعض الطلاب من الوصول الى الكليات التى يرغبون فى الالتحاق بها لمجرد عدم حصولهم على المجموع المناسب ، بصرف النظر عن استعداداتهم الشخصية ، ومستوى المجموع الذى حصلوا عليه فى حد ذاته . وسوف يظل هذا المعيار مطبقا لسنتين طويلة حتى يتم اصلاح التعليم فى مجموعه .

كما ترتب على النتيجة السابقة : أن الطلاب الذين حرموا من التعليم الجامعى - لتوجيههم الى كليات لا يرغبون فيها أو لعدم وجود مكان لهم فى الجامعات اطلاقا - قد اضطروا الى السفر الى الخارج للالتحاق بالجامعات فى : لبنان أو السودان أو العراق أو ليبيا ، أو الى احدى الدول الأوروبية ، مما كلفهم مبالغ طائلة تحول فى كثير من الأحيان بطرق غير مشروعة ، فضلا عن تعرض الطلاب للانحراف اذا ما عجزت مواردهم عن الوفاء باحتياجاتهم فى الخارج . وتسمع الدولة ، فى كثير من الأحيان ، لمن ينجح من هؤلاء الطلاب وينقل الى السنة الثانية بالتحويل الى الكلية المناظرة فى مصر . فاصبح الأمر بمثابة حيلة يلجأ اليها القادرون ، أخلت بمبدأ تكافؤ الفرص الذى يستهدفه نظام القبول بالجامعات المصرية على أساس المجموع .

هذا بالإضافة الى ما درجت عليه مصر الثورة من سياسة فتح باب الجامعات المصرية أمام الطلاب الوافدين من الدول العربية بنسبة عالية . وكان نتيجة لكل هذا ان ازدهمت الجامعات بأعداد تفوق طاقتها ، وأعانت الكليات ، لا سيما العملية ، عن تحقيق غايتها ، مما نجم عنه هبوط التعليم الجامعى بصورة متزايدة .

وأدت أعباء المعركة العسكرية الى : عدم تمكن الدولة من تزويد الجامعات بما تحتاجه من تجهيزات يتعين استيرادها بالعملة الصعبة . وإلى نقص فى الخدمات التى يحتاجها الطلاب من سكن وغذاء وترفيه ... الخ .

التدريس بالجامعات الاقليمية .

* استخدام أساتذة من الجامعات الاجنبية ، المساهمة فى اعداد هيئات التدريس ، والحفاظ على المستوى العلمى .
* العمل على ايجاد حلول حاسمة وسريعة للمشكلات التى تواجه المبعوثين عند عودتهم ، من حيث : توفير المسكن اللائم ، والتسهيلات الجمركية ، وغير ذلك ، لتشجيعهم على العودة لخدمة وطنهم .
* تقويم نتائج القانون الحالى للجامعات ٤٩ لسنة ١٩٧٢ ، وإعادة النظر فى هذا القانون فى ضوء ما يسفر عنه التقويم .

انشاء

جامعة أهلية

يحتاج تحقيق فكرة انشاء جامعة أهلية بجمهورية مصر العربية الى دراسة متعمقة ومثانية ، لما لهذا الموضوع من جوانب متعددة : سياسية واجتماعية ونفسية .

وفيما يلى عرض لهذا الموضوع ووجهات النظر المختلفة فى هذا الشأن :

أولا : الجو العام الذى أوحى بفكرة الجامعة الاهلية :

لقد أدت السياسة الاشتراكية التى سارت عليها الثورة ، من اعتبار التعليم بمختلف مستوياته خدمة تقدمها الدولة مجانا الى المواطنين - الى نتائج عملية ، تباينت فى زيادة اقبال مختلف طبقات الشعب التى طال حرمانها على التعليم الجامعى بأعداد هائلة ، حتى أصبح التعليم

وحتى في حدود الامكانيات المحدودة المتاحة للجامعات* - وقتت اللوائح والروتين ، في كثير من الاحيان ، عقبة في سبيل الاستفادة المثلى منها ، مما زاد من وطأة الاحساس بالتقص .

وبالاضافة الى ما سبق ، فإن المقابل المادى لاعضاء هيئة التدريس - على الرغم من تحسينه الى حد ما في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ - لا يزال بعيدا عن الوفاء بمتطلبات الحياة .

ولهذا كان طبعيا أن يتهافت أعضاء هيئات التدريس على الاعارات الخارجية ، حتى خسرت الجامعات أعدادا من خبرة أعضاء هيئات التدريس بها ، واضطرت الى وضع قواعد للاعارة ، وحين تريد تطبيقها فإن عضو هيئة التدريس يستقيل أحيانا أو لا يبالى بالعودة بعد انتهاء المدة المصرح له بها . وتتضح مدى الخسارة اذا ما علمنا أن أعداد الطلاب في كثير من الجامعات العربية ، لا يزيدون على بضع عشرات أو بضع مئات في معظم الكليات ، يستأثرون بأحسن أعضاء هيئات التدريس المصرية ، ويحرم منهم عشرات الآلاف هنا في مصر .

في هذا الجو ولدت الحاجة الى جامعة أهلية لمواجهة بعض الآثار السابقة .

ثانيا : الهدف الأساسى من الفكرة :

هناك اجماع على أن التعليم الجامعى في مصر يحتاج الى اصلاح جذرى ، فالتعليم الجامعى ليس امتدادا للتعليم العام ، بل هو نوع من الدراسة المتخصصة التى تكلف الدولة نفقات طائلة ، يجب أن توضع فى مكانها الصحيح ، بحيث لا يصل الى التعليم الجامعى الا الطلاب الصالحون له ، فى حدود الاحتياجات الحقيقية للدولة ، وفقا لخطط مدروسة ومعدة سلفا ، وبمراعاة الامكانيات الحقيقية للكليات الموجودة .

وتجدر إعادة النظر فى أساس التعليم العام ، بحيث يوجه الطلاب غير الصالحين للتعليم الجامعى الى التعليم الفنى بمختلف أنواعه ، وأن يعاد النظر فى سياسة التوظيف بحيث يحدد المقابل المادى والأدبى

للعمل ذاته ، بغض النظر عن المؤهل الدراسى الذى يحمله المواطن .
وفكرة انشاء جامعة أهلية بمصروفات ليست بديلا عن الهدف المشار اليه سابقا ، ولا تغنى عنه ، ولا يقصد بها حل مشاكل التعليم الجامعى الحالية ، ولا حتى التخفيف من حدة هذه المشاكل الا فى الاجل الطويل . بل قد تكون علاجا مرحليا لبعض المشاكل المشار اليها فى البند السابق ، والتى سوف تستمر ، وقد تستفحل ، فى السنين القادمة .

كما ان انشاء الجامعة الأهلية ليس هدفا فى ذاته ، ولكنه وسيلة الى تحقيق غايات يمكن تحديدها فيما يلى :

- قبول الفئات الآتية من الطلاب :

x اجتذاب بعض من قبلهم الجامعات حاليا من الوافدين العرب وغير العرب اتاحة فرصة أوسع لقبول عدد اكبر من هؤلاء الوافدين باعتبار ان عدد من قبلهم الجامعات حاليا من الوافدين مجدد بنسبة عشرة فى المائة من مجموع عدد طلاب الجامعات .

x تمكن بعض الطلاب المصريين الذين لم تتحقق رغبتهم فى اختيار الكليات التى يريدون الالتحاق بها ، فى ظل قواعد التنسيق ، من أن يحققوا هذه الرغبات فى جامعة المصروفات .

x تمكن بعض الطلاب المصريين الذين تحول قواعد التنسيق دون قبولهم فى الجامعات ، بسبب ضعف درجاتهم ، من أن يجدوا أماكن لهم فى جامعة المصروفات ، خصوصا وأن بعض هؤلاء يجدون مجالا للتعليم الجامعى خارج مصر ، ويتحملون مصروفات ونفقات السفر والمعيشة من أجله .

- أن انشاء الجامعة الأهلية قد تجنى الدولة والجامعات القائمة من ورائه ثمارا جانبية وأساسية ، يمكن ذكرها فيما يلى :

x خلق نموذج لجامعة مجهزة بالتجهيزات المثلى ومتحررة من الروتين ، يمكن أن تكون قدوة تحتذى ، لمعمل المسئولون على تكرار هذا النموذج بالتدريج ، أو محاكاته ولو جزئيا فى بعض الجامعات الحكومية أو بعض الكليات القائمة ، أو بعض مراحل الدراسات العليا - عندما

تزول العقبات وتتنوع الامكانيات .

x خلق نموذج لجامعة تتناسب فيها أعداد الطلاب مع أعداد أعضاء هيئة التدريس ، باعتبار أن جامعة المصروفات المقترحة يمكنها أن تقف في قبول طلابها عند حد معين ، فتصبح هذه الجامعة بذلك مثلاً حياً ، يشهد بضرورة الحرص على هذا التناسب بين أعداد الطلاب وأعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات القائمة .

x خلق نقطة اجتذاب لبعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات القائمة ممن يرغبون في الاعارة الى جامعات عربية أو أجنبية أو الى هيئات نواية . فتتمكن الدولة بذلك من التخفيف من حدة ظاهرة هجرة العقول أو استنزافها تحت ضغط المفريات المادية والعلمية ، دون أن تحد بالضرورة من تبادل الخبرات بينها وبين الوطن العربي ودول العالم .

ثالثاً : ما قد يوجه الى فكرة انشاء جامعة أهلية من اعتراضات :

لكل مشروع ايجابياته وسلبياته . وقد وجه الى فكرة انشاء جامعة أهلية انتقادات يمكن حصرها فيما يلي :

١ - الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص :

يرى البعض ان انشاء جامعة أهلية بمصروفات يخل بمبدأ تكافؤ الفرص في التعليم الجامعي ، وبالفكر الاشتراكي الذي تمتنقه الدولة . على أساس ان الجامعة المقترحة سوف تقدم نوعاً من التعليم الممتاز ، أن يكون الا في وسع القادرين مالياً ، ويحرم منه الفقراء ، وقد يكونون أكثر استعداداً له من الطلبة الأغنياء . فالنظام المتبع حالياً في القبول للالتحاق بالجامعات يعتمد على المفاضلة بين المتقدمين لهذا النوع من التعليم ، وفقاً لمعيار التفوق العلمي وحده ، اعتماداً على المجموع الكلي الذي يحصل عليه الطالب في امتحان شهادة الثانوية العامة .

اذ سيؤدي انشاء هذه الجامعة الأهلية الى التفرقة بين طالبيين حاصلين على نفس مجموع الدرجات في امتحان الثانوية العامة ، لمجرد أن أحدهما يتمتع بقدرة مالية تفوق قدرة الطالب الآخر ، اذ ستتمكنه

ع

القدرة المالية من الدراسة الجامعية في الجامعة الأهلية المقترحة ، في حين سيحرم الطالب الآخر من هذه الدراسة . أو سيتمكن القادر مالياً من اختيار الكلية التي يرغب في الدراسة بها في هذه الجامعة الأهلية ، في حين سيحرم غير القادر من حق الاختيار بين الكليات في الجامعات المصرية .

كما أن القول : بأنه في ظل أوضاع القبول الحالية في الجامعات توجد سبل أخرى يلجأ اليها القادرون مالياً ، للاحاق ابنائهم بالتعليم الجامعي ، وذلك رغم عدم حصولهم على المجموع الذي يؤهلهم للالتحاق بالجامعات المصرية ، عن طريق التحاقهم ببعض الجامعات في الدول العربية المجاورة مثل : جامعة بيروت العربية أو فرع جامعة القاهرة بالخرطوم ، ثم التحويل الى الجامعات المصرية بعد انقضاء العام الأول من الدراسة بتجاح - مردود عليه بأن الخطأ لا يبرر الخطأ ولا يقاس عليه .

ويرى البعض الآخر أن الرأي القائل بأن انشاء الجامعة الأهلية فيه اخلال بمبدأ تكافؤ الفرص ، ويمكن الرد عليه من عدة نواح :

- ان فكرة الجامعة الأهلية لا تمس التطبيق الاشتراكي العربي الذي يسمح للقادرين من أبناء المجتمع بالحصول على أنواع من الخدمات يدفع عنها أجر وليست متاحة للجميع ، اذا ما تحملوا أعباءها من دخولهم . فبجوار المستشفيات الحكومية توجد المستشفيات الخاصة التي تقدم خدمات لا مثيل لها في المستشفيات الحكومية ، بل ان بعض المرافق العامة تفاضل فيها الدولة بين القادرين وغير القادرين : كالسفر بالسكة الحديد والاسكان الشعبي والمتوسط .. الخ .

فالمواطن حر في أن ينفق دخله المشروع في الأغراض المشروعة ، وما دام مسموحاً لولى الأمر أن يرسل ابنه الى الخارج لتلقى العلم في الجامعات الأجنبية بمصروفات باهظة ، فان من حقه أن يعمل على توفير هذا التعليم له في مصر ، كما أن الجامعة الأهلية لا تتنافى التطبيق الاشتراكي العربي بدرجة تزيد عن وجود الجامعة الامريكية في مصر .

- ان الدولة تسمح للمواطنين بأن ينظموا قطاعا خاصا بجوار القطاع العام مادام يحترم النظام العام للدولة .

ولا شك ان التعليم بمختلف أنواعه وتخصصاته هو أسمى أنواع الاستثمار ، اذا نظر اليه في المدى البعيد ، فاذا أراد أحد المواطنين أن يوجه مدخراته الى تعليم ابنائه وتزويدهم بخبرات لا تقدمها معاهد الدولة فهو أولى ممن يوجه مدخراته الى انشاء عمارة سكنية أو يفتح ملهى ليليا .

- ان ولي الامر الذى يتكفل بدفع نفقات ابنه والتى قد يقتطعها من قوته ومستلزمات حياته ، يخلى مكانا فى الجامعات الحكومية لغير القادرين ، لا سيما وان الجامعات قد ضاقت بالرغبين فى التعليم الجامعى .

- اذا كانت الجامعة الاهلية تزيد المجتمع بحاجته من بعض التخصصات التى لا توفرها الجامعات الحكومية أو بمستوى أعلى من التخصصات الموجودة فى الجامعات ، فان ذلك فى ذاته هدف نبيل يجارى الاشتراكية ولا يعارضها ، فان الاشتراكية القائمة على التصنيع والتنمية والتقدم التكنولوجى ، تشجع التخصص وزيادة الكفاءة بكل الطرق .

وهناك من يرى ان انشاء جامعة أهلية بمصروفات أو الرجوع عن مبدأ مجانية التعليم الجامعى بصورة جزئية أو بصورة كلية - سيؤدى الى تثبيت الأوضاع الطبقيّة ، حيث ستتيح الجامعة الأهلية فرصة التعليم الجامعى لفئة محدودة من أبناء الطبقات المسورة ، فى حين سيحرم من الفرصة ذاتها فئة مقابلة من أبناء الطبقات غير القادرة ، رغم تساوى الفئتين من حيث القدرة العلمية .

ولا يمكن الاستناد الى وجود تفاوت فى استفادة الافراد من بعض الخدمات التى تقدمها الدولة والقطاع الخاص ، نتيجة لتفاوت قدراتهم المالية ، لايجاد مثل هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى ، لأن وجود درجات متعددة فى وسائل المواصلات ، أو وجود مستشفيات خاصة

تقدم العلاج بأجر الى جانب المستشفيات العامة المجانية ، أو توفر مدارس خاصة - هو استفادة من أوضاع طبقية موجودة بالفعل ، وليس له آثار بعيدة على المدى الطويل ، فى حين ان خلق مثل هذا التفاوت فى مجال التعليم الجامعى سيؤدى الى : تثبيت واستمرار الأوضاع الطبقيّة الموجودة فى المجتمع ، والقضاء على فرص تنويع الفوارق بين الطبقات .

٢ - تشتتت جهود هيئات التدريس فى الجامعات القائمة : يرى البعض ان انشاء جامعة أهلية ، سوف يؤدى الى تشتتت جهود أعضاء هيئات التدريس فى الجامعات القائمة ، والمتقنين سلفا بأعباء تزيد عن طاقتهم ، لازدحام هذه الجامعات بأعداد ضخمة من الطلاب . وان انشاء هذه الجامعة الأهلية لن يؤدى الى التقليل من اعارات هيئات التدريس الى الخارج ، حيث أن هذه الاعارات ترتبط بالتزام الدولة تجاه الدول العربية والأفريقية الصديقة . كما ان الجامعة الأهلية المقترحة لن تستطيع أن تدفع لهيئات التدريس مرتبات مرتفعة توازى ما تقدمه جامعات الدول العربية الغنية .

ويرى البعض الآخر ان العكس هو الصحيح ، حيث انه من المعروف أن عددا من أفضل الاساتذة بالجامعات المصرية وأكثرهم خبرة يتسابقون الى الاعارات الى الجامعات العربية ، فمن المنطق أنهم اذا وجدوا معاملة معاملة أو حتى مقاربة فى جامعة موجودة فى مصر ، فانهم يفضلون البقاء فى وطنهم بين أهلهم ولديهم . ومتى وجدوا فى مصر فانه يمكن للجامعات ، حكومية أو أهلية ، ان تستفيد من خبراتهم ولو على سبيل الاعارة أو التدب بعض الوقت ، كما يحدث بالنسبة للجامعة الامريكية بالقاهرة .

ومن المألوف فى الجامعات الأهلية أن تستعين بعدد محدود من الاساتذة المتفرغين ، وتعتمد على العناصر الممتازة التى تتعاون معهم عن طريق الانتداب .

٣ - عدم توفر مصادر التمويل :

يرى البعض أن احتمال اجتذاب رؤوس الاموال فى تمويل الجامعة

غيرهم .

٤ - الشك في اقبال الطلاب الوافدين على الجامعة الأهلية المقترحة :

من الحجج التي يطرحها الذين يحبون انشاء الجامعة الأهلية ، ان هذه الجامعة سوف تستوعب الطلاب الوافدين من أبناء الدول العربية والدول الصديقة ، الذين يقبلون بأعداد كبيرة على الالتحاق بالجامعات المصرية ، وهو ما سيؤدي الى تخفيف الضغط على الجامعات الحالية .

ولكن يرى البعض أن هؤلاء الطلاب انما يقبلون على التعليم في الجامعات المصرية ذات الاسم والمكانة العلمية المعروفة ، مثل : جامعات القاهرة والاسكندرية وعين شمس . في حين أنه من المشكوك فيه أن يقبل هؤلاء الطلاب على الالتحاق بالجامعة الأهلية المقترحة ، التي سوف تكون جامعة ناشئة لم تكون اسما ومكانة علمية تجذب الطلاب الوافدين للقبال على الالتحاق بها ، ومن المعروف ان اكتساب السمعة العلمية والاعتراف بالجامعة على المستوى العالمى ، يستغرق وقتا ليس بالقصير .

٥ - الخشية من أن تكون جامعة للقادرين ماليا وغير قادرين علميا :

ومن النقاط المثارة ، ان الجامعة المقترحة سوف تكون بمثابة تجمع للطلاب الفاشلين والقادرين ماليا ، مما يضفى عليها طابعا خاصا . ويرى البعض أن نظام القبول في الجامعة المقترحة يجب الا يستند الى القدرة المالية وحدها ، بل يتعين ان توضع مواصفات في الطالب المقبول ، بحيث لا يلتحق بالجامعة الا الطلاب الصالحون للتخصص الذين يربون الالتحاق به ، وفقا لمعايير موضوعية سليمة ، يعدها علماء متخصصون ، وفي حدود الأعداد التي يمكن لكل كلية استيعابها . ان قلة الأعداد التي تقبلها الجامعة المقترحة ، مع توافر الامكانيات ، سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العلمى للخريجين .

وان احساس الجامعة الأهلية بوجود التعليم الجامعى الحكومى والمجاني بجوارها ، سوف يدفعها الى الحرص على مستوى التعليم بها كحافز لجذب العناصر الراغبة في الالتحاق بها .

وتقديم منح مجانية للطلاب الممتازين ، سوف يجذب افضل العناصر للالتحاق بالجامعة المقترحة .

احتمال ضعيف ، فضلا عن ان رؤوس الأموال الخارجية تسعى دائما الى المشروعات ذات العائد المضمون ، في حين ان المشروعات التعليمية على هذا المستوى لا تدخل في عداد المشروعات الاقتصادية ذات العائد المادى ، فان احتمال قيام بعض الحكومات العربية مثلا ، بتمويل هذا المشروع ، احتمال ضعيف . حيث تتجه كل الدول العربية تقريبا في الوقت الحالى الى إنشاء جامعات وطنية في أراضيها . و لو أن هناك استعدادا لتمويل مثل هذه الجامعات لاتجه هذا التمويل الى الجامعات المصرية القائمة التي يلحق بها الآلاف من الطلاب العرب لتلقى العلم .

ورأى البعض الآخر في هذا الشأن ، أن التعليم الخاص في جميع الدول ليس مشروعا اقتصاديا . ولهذا فان الاعتماد في الجامعة الأهلية ليس على الرأسماليين العرب الراغبين في الاستثمار ، ولكن على الحكومات العربية الراغبة في تزويد الوطن العربى بالتخصصات التي يحتاج اليها . والاستثمار البشرى على المدى الطويل هو افضل أنواع الاستثمار . وبقينا أن الحكومات العربية ذات الموارد الكبيرة لن تبخل بتزويد الجامعة المقترحة بما يلزمها من أموال ، اذا ما اقتنعت بفائدتها ، وبما سوف تقدمه لابنائها من تخصصات . واذا كانت الدول العربية قد بدأت في انشاء جامعاتها ، فمن المسلم انه سوف تبقى أنواع من التخصصات غير متوفرة فيها . وعلى مؤسسى الجامعة المقترحة مراعاة ذلك في برامجها . كما أن الدراسات العليا سوف تبقى الحاجة اليها لدى زمنى طويل ، ويمكن تغطية هذا النوع من التعليم بصورة تتفق والتقدم التكنولوجى المعاصر . واذا كان عدد الجامعات يتزايد في الوطن العربى ، فان الحاجة الى التعليم الجامعى تزيد بنسبة اكبر ، نظرا لليقظة الشاملة في الوطن العربى ، وتطلع الطبقات المحرومة الى هذا النوع من التعليم بعد انتشار المذاهب الاشتراكية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات .

ولهذا فان الجامعات الحكومية في كثير من البلاد العربية بدأت تعاني من ذات المشاكل التي تعاني منها الجامعات المصرية . هذا بالاضافة الى ان الجامعات الأهلية في العالم تقدم منحا للطلاب المتفوقين ، في مقابل ما تتلقاه من معونات من جهات أهلية ، ومن وصايا مشروطة . وهذا احتمال قائم بالنسبة لبعض رعايا البلاد العربية من

٦ - الخشية من أن تتسرب عوامل الفساد الى الجامعة الأهلية :

وقيل ان ثمة خشية من أن تتسرب عوامل الفساد الى الجامعة الأهلية من حيث : عدم الجدية في الامتحانات ، أو تيسير الحصول على الدرجات العلمية بطرق مشوبة... الخ . وهذه الاحتمالات يمكن مواجهتها عن طريق فرض رقابة دقيقة على الجامعة الأهلية ، من حيث المستوى في المقررات التي تدرس ، وعدد الساعات ، ومستوى الامتحانات ، والمستوى العلمي للقائمين بالتدريس . وهي أمور تشرف عليها الدولة في جميع البلاد التي تسمح بهذا النوع من الجامعات . بل ان القانون المنظم للمعاهد العلمية الخاصة في مصر قد نظم هذه الرقابة بصورة مفصلة .

٧ - الخشية من ان يصرف مشروع انشاء الجامعة الاهلية الدولة عن المضى في اصلاح التعليم الجامعى :

من بين ما اثير حول انشاء الجامعة الاهلية من مناقشات ، تأسيسا على سرد أهدافها ومزاياها الأساسية والجامعية - انه اذا كان التفكير في انشاء هذه الجامعة نابعا مما نادت وتتحدى به الدوائر الجامعية القائمة ، من ضرورة انتشال التعليم الجامعى الحالى من وهده ، فان التفكير يجب أن ينصب على أوجه العلاج اللازمة للجامعات القائمة ، بدلا من أن ينصرف التفكير الى إنشاء جامعة جديدة ، يراد أن تتوافر لها كل أساليب المناعة والحصانة التي طالما رغبت الجامعات القائمة في ان يسمح لها بالتحصن بها .

واذا كان المطلوب هو ان تتاح ، من خلال الجامعة الأهلية ، حصّة من الأماكن لا يشغلها الطلاب الا بعد دفع المصروفات ، فهل هناك ما يمنع من أن تتاح هذه الحصّة من خلال الجامعات القائمة .

واذا كان في النية أن تتاح داخل الجامعة الأهلية حصّة من الأماكن المجانية في شكل منح للمتفوقين ، فلماذا لا تتاح هذه الحصّة ايضا داخل هذه الجامعات .

واذا كان هذا ممكنا ، فان اختيار واحدة من الجامعات القائمة في

مصر ، لكي تكون جامعة بمصروفات ، هو أقصر الطرق لتنفيذ التجربة المقترحة ومراقبة نجاحها .

خاصة وان تحويل احدي الجامعات القائمة الى جامعة بمصروفات ، فكرة قد لا تحتاج لطرحها جماهيريا من جانب الحكومة الى أكثر مما احتاجه من جانبها طرح أفكار أخرى مثل : تطوير الاتحاد الاشتراكي ، وفكرة السوق الموازية ، وفكرة الانفتاح الإقتصادي .

ويرى البعض الآخر ، ان ما يقال بأن هذا المشروع قد يصرف الدولة عن التفكير والتركيز على الاصلاح الجامعى - هو فرض ضعيف الاحتمال ، لأن الدولة قد أصبح شغلها الشاغل منحصرا في اصلاح التعليم العام والتعليم الجامعى بمختلف الوسائل ، وفي حدود الامكانيات المتاحة . ولهذا انشئ المجلس القومى للتعليم . ولم يقل أحد بأن مشروع الجامعة الأهلية هو بديل عن الاصلاح الجامعى ، الذي أصبحت الحاجة اليه لا تحتل التأخير .

٨ - اصلاح التعليم الجامعى يجب أن يكون هو الهدف الذى تتجه اليه كل الجهود :

وهناك رأى غالب في أنه يجب أن تتجه كل الجهود الى اصلاح التعليم الجامعى في قاعدته العريضة ، بدلا من تركيز جهود الاصلاح على انشاء جامعة نموذجية جديدة لخدمة عدد محدود من الطلاب نوى المقدره المالية المرتفعة ، تجتذب لخدمتهم الكفاءات الممتازة ، وتوفر لهم التجهيزات العلمية المثلى . في حين يحرم من ذلك الغالبية من الطلاب في بقية الجامعات .

ذلك أن التعليم استثمار في مستقبل أمة ، لأن خريج اليوم هو قائد المستقبل في موقع آخر من مواقع المسئولية داخل مصر أو خارجها . ولا يعقل أن تتسامح مصر في نوعية خريجها ، حفاظا على تاريخها وعلى حاضرها ومستقبلها ، وحفاظا على اشراق وجه مصر خارج حدودها .

ولعل هذا العنصر يكفى وحده وأزعا لكي تحرص الجامعات القائمة على مستوى خريجها ، فتعمل على تدعيم امكاناتها ولو بالتدريج ، بدلا

الجامعى فى الوطن بطريقة يتفق عليها فى النظام الاساسى للجامعة .

الكتاب الجامعى

يعتبر توفير الكتاب الجامعى من الوسائل الهامة والاساسية ، ويدور البحث فى علاج مشكلة الكتاب الجامعى حول أمور ثلاثة : التأليف ، الانتاج ، تطوير الامتحانات .

التوصيات

فى مجال التأليف الجامعى :

* يجب تشجيع أعضاء هيئة التدريس على التأليف فى مختلف مجالات المعرفة ، وهذا يعتبر من أهم أعمالهم .
* ويتطلب التأليف المقصور على المقررات الدراسية تحديد المحتوى العلمى لكل مادة ، وهو المتبع فى أغلب جامعات العالم التى تصدر دليلًا لكل جامعة ولكل كلية قبل بدء الدراسة ، متضمنًا المواد التى تدرس لكل فرقة ، والمحتوى العلمى لكل من هذه المواد ، وبالتالي يكون هناك التزام بتدريس هذا المحتوى .

* ومن الضروري كذلك أن تحدد مجالس الأقسام المرجع الاساسى والمراجع الاضافية التى تتلام مع المحتوى العلمى لكل مقرر ، وفى حالة عدم توافر المراجع فلمجلس القسم أن يعين من يقوم بالتأليف ، بما يكفل وجود الكتاب فعلا قبل بداية العام الدراسى . ومن الخير أن تضطلع الأقسام العلمية بالمسئولية الجماعية لضمان مطابقة الكتاب للمقرر الموضوع .

وفى هذا المجال ، قد يفضل القسم التأليف المشترك ، وقد يعهد الى

من أن تصيب العناية جامعة واحدة ، ليست من الجامعات ، أو الكليات أو الدراسات العليا التى تتضمنها خريطة التعليم الجامعى فى مصر .

بعض الأسس المقترحة لقيام الجامعة الأهلية :

- أن تكون فكرة إنشاء الجامعة الأهلية فكرة موازية للإصلاح الجامعى ، وليست بديلا عنه .

- أن تكتسب الجامعة المقترحة الطابع الأهلى العربى . والهدف من الطابع الأهلى : أن تتحرر من القيود الحكومية ومن الروتين الإدارى الذى عاق الجامعات الحكومية من الانطلاق .

والهدف من الطابع العربى : ضمان تزويدها بما تحتاجه من العملات الصعبة ، واستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب العرب ومن الدول النامية ، مما يخفف العبء عن الجامعات .

- أن يصدر لها قانون خاص يحدد : أهدافها ، والمواصفات التى يجب أن تتوفر فى أعضاء مجلس إدارتها ، ومستوى المؤهلات التى تمنحها ، والتخصصات التى تقدمها لطلاب العلم .

- قد يكون من المناسب أن تنشأ الجامعة فى كنف جامعة الدول العربية ، حتى تحس الدول العربية بانتماء الجامعة إليها ، وبالتالي التزامها الأدبى بتوفير الدعم المالى لها .

- أن تنشأ الجامعة الجديدة على أحدث الأسس العلمية المعاصرة فى التعليم الجامعى ، وأن يكون غرضها الأساسى تزويد الوطن العربى أولا ، والبلاد النامية ثانيا ، بالتخصصات التى قد لا تتمكن الجامعات الحكومية ذات الأعداد الكبيرة من توفيرها ، أو بالتخصصات التى تتوفر فى الجامعات الحكومية ولكن على مستوى أعلى لتوافر الامكانيات المتاحة .

- أن تكون الجامعة المقترحة ملتقى لكبار الاساتذة سواء فى الوطن العربى أو الجامعات خارج الوطن العربى ، بحيث تكون مصبا لحدث الثقافات والتقدم العلمى فى مختلف أرجاء العالم .

- أن تخصص فى الجامعة نسبة معقولة للطلاب الممتازين غير القادرين ماليا فى مقابل خدمة الجامعة بعد التخرج اذا ما كانت الجامعة فى حاجة اليهم .

- أن يمثل فى مجلس ادارة الجامعة كبار المشتغلين بالتعليم

للضغوط التي يتعرض لها .

الا أن الجامعة يجب أن تتمتع بالاستقلال الذاتي في كنف الحرية الأكاديمية فتتولى إدارة شئونها بنفسها ، وتصرف امورها وفقا لما تراه في حدود النظام العام المعمول به في الدولة ، وفي حدود قوانينها . وفي الوقت ذاته يجب أن تطلق الحرية الأكاديمية وحرية الفكر في الجامعة ، وأن تكفل لها كل الضمانات . فالجامعة ليست معتلا للمحافظين وإنما هي مهد للأفكار الجديدة ورائدة للتغيير في المجتمع نحو الأفضل .

واستقلال الجامعات يقتضي - ضمنا وبالضرورة - وجود عوامل تصحيح داخل النظام الجامعي ، ويجب أن تقوم الجامعة نفسها بوضع ضوابط وإيجاد معايير لتقويم الأداء بها ، وبذلك تصبح الجامعة بحق القوامة على شئونها .

الاستقلال الذاتي للجامعة وقيامها بمسئولياتها :

ومن حق الجامعة أن تتولى القيام بمسئولياتها في شئون التعليم والبحث العلمي ، وهما الوظيفتان الرئيسيتان للجامعة ، بالإضافة إلى وظيفتها الثالثة كمركز للفكر والثقافة يشع على المجتمع المحيط بها ويزيد في اثراته فكريا وثقافيا ، ويرتفع بمستواه الاجتماعي والاقتصادي . فالجامعة هي المسؤولة - عن طريق مجلس الجامعة - عن وضع خطط الدراسة وبرامجها في التخصصات المختلفة ، وإنشاء الاقسام العلمية والدراسات التي ترى البدء فيها ، ومنح الدرجات العلمية واختيار مجالات البحوث العلمية التي تجريها ، سواء ما كان منها بحوثا علمية غير تطبيقية ، أم ما يتعلق منها بخطط التنمية وحل مشكلات الانتاج .

وكذلك فالجامعة مسئولة عن وضع الخطة المناسبة لإعداد أعضاء هيئة التدريس بها ، واختيار مبعوثيها وتعيين أعضاء هيئة التدريس بها ، واستخدام الاساتذة الزائرين ، كما أن الجامعة هي المسؤولة عن النشاط الذي تقوم به في مجال الخدمة العامة بما يتجاوب مع البيئة المحيطة بها ويؤثر فيها .

وعلى الرغم من ضرورة تمتع الجامعات بالاستقلال الذاتي وإدارة شئونها بنفسها ، فإنه لا بد من توازن قدر من التنسيق بينها ، وتخطيط

أكثر من عضوين من أعضاء هيئة التدريس بتأليف كتاب أو أكثر ، كما يمكن أن يشترك في التأليف عدد من المتخصصين من الجامعات المختلفة ، للارتفاع بالكتب الى مستوى المراجع في موضوعاتها لكل الطلاب في الكليات المتناظرة في الجامعات المختلفة .

في مجال انتاج الكتاب الجامعي :

* أن تمكن الجامعات من شراء حقوق التأليف في الكتب الجامعية من المؤلفين بشروط مالية مجزية ، على أن يقتصر توزيعها على الطلاب . وينبغي الافادة من الجهاز المركزي للكتب المدرسية والجامعية الذي يستطيع - بما يملكه من امكانيات - أن يطبع الكتب الجامعية بطريقة اقتصادية تجعل ثمنها أقل سعر ممكن .

ويمكن لكل كلية أن تودع مكتبتها عددا من المراجع ، بحيث يتاح للطلاب الاطلاع عليها كما يمكن أن تتحمل الجامعات ثمن الكتب لغير القادرين من الطلاب .

الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧

استقلال الجامعات

مفهوم استقلال الجامعات :

ان مبدأ استقلال الجامعات مسلم به ، حيث نص عليه دستور مصر الدائم ، كما أنه مقرر في القوانين واللوائح الجامعية . ومن المسلم به أيضا أن استقلال الجامعة لا يعني انعزالها عن المجتمع ، فالجامعة جزء منه تتأثر بظروقه ، وتماثل مشكلاته ، وتتعرض

التعليم الجامعى على المستوى القومى .

التخطيط للتعليم الجامعى ومجلس الجامعات المشترك :

ومن غير المتصور أن تعمل الجامعات فى مصر - وقد بلغ عددها اثنتى عشرة جامعة فى غياب تخطيط للتعليم الجامعى على المستوى القومى .

لذلك فإنه من المناسب وجود مجلس مشترك بين الجامعات (يحل محل المجلس الاعلى للجامعات حاليا) ويتولى هذه المهمة بالإضافة إلى مهمة التنسيق بين الجامعات .

تشكيل المجلس المشترك :

يشكل المجلس المشترك من رؤساء الجامعات وأمين المجلس المشترك وممثل لكل جامعة يختاره مجلسها من بين أعضائه سنويا ، وسبعة أعضاء من الخارج من رجال الجامعات السابقين وغيرهم ، وتكون رئاسة هذا المجلس المشترك للوزير المختص بشئون الجامعات وهو المسئول والمتحدث باسم الجامعات فى مجلس الوزراء وفى مجلس الشعب وفقا للمسئولية الدستورية .

انشاء مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى :

وانقد أصبحت هناك ضرورة لانشاء مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى واقتراح الحلول للمشكلات التى تعوق تقدمه ، يكون تابعا لامانة المجلس المشترك ، وتعرض نتائج الدراسات التى يقوم بها على ذلك المجلس .

المجلس المشترك وتحديد أعداد الطلاب المقبولين بالجامعات وتنسيق قبولهم بها :

ومن الموضوعات التى يختص بها المجلس المشترك رسم سياسة اعداد الطلاب الذين يقبلون بالجامعات ، وفى التخصصات المختلفة ، وذلك فى ضوء احتياجات خطط التنمية والخدمات ، على أن تراعى الإمكانيات المتاحة التى تتوافر لكل جامعة .

ولاشك أن الاسلوب المتبع حاليا فى تنسيق القبول للالتحاق بالجامعات بالرغم من عيوبه فإنه فى ضوء ظروفنا فى مصر مازال هو الاسلوب الذى يحقق تكافؤ الفرص بين الطلاب ، ويوفر الوقت والجهد الذى يبذلونه فى الالتحاق بالكليات ، وقد أخذت كثير من الدول بمثل هذا

٦٠

الاسلوب .

وستتولى أمانة المجلس المشترك للجامعات والمركز الذى يتبعها ، اجراء الدراسات الخاصة بالقبول بالجامعات .
أمانة المجلس المشترك وضرورة دعمها :

ويستتبع ذلك ضرورة دعم أمانة المجلس المشترك لتتمكن من القيام بالمهام التى تسند اليها على الوجه المطلوب . وأن يكون للمجلس أمين على مستوى رؤساء الجامعات ، وأن تنشأ وظيفة أمين مساعد أو أكثر للمجلس على مستوى نواب رؤساء الجامعات . وأن يتبع الامانة مركز للدراسات الخاصة بالتعليم الجامعى والقبول والتنسيق ، وأن توفر لها المقومات والاعتمادات التى تلزم للقيام بهذه الدراسات والبحوث .

القيادات الجامعية - التعيين أو الانتخاب :

يحسن التوفيق بين مقتضيات التعيين ومزايا الانتخاب ، فى شغل المناصب الجامعية العليا (رئيس الجامعة ونائب رئيس الجامعة) كأن ينتخب أساتذة الجامعة سنة تتوافر فيهم شروط شغل الوظيفة الواردة فى القانون . ويمكن أن تتم عملية الانتخاب على درجتين فيختار مجلس الجامعة ثلاثة لكل وظيفة ثم يرشح المجلس المشترك للجامعات واحدا من بينهم لاستصدار القرار الجمهورى اللازم لتعيينه فى منصبه . وفى جميع الأحوال يكون الانتخاب أو الاختيار من بين اساتذة الجامعة أو من غيرهم من المستوفين لشروط شغل الوظيفة .

أما فيما يتعلق بتعيين عمداء الكليات ووكلانها فيصدر قرار بتعيينهم من مجلس الجامعة ويكون تعيين أعضاء هيئة التدريس نهائيا بقرار من مجلس الجامعة .

الاستقلال المالى والادارى للجامعات :

يجب دعم الاستقلال المالى والادارى للجامعات ، وتحرير الجامعات من القواعد المالية المتبعة فى أجهزة الدولة الأخرى مع خضوعها لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات .

فتخصص لكل جامعة موازنة مستقلة وموحدة فى هيئة « اعانة » من الحكومة فى الموازنة العامة للدولة . وتشمل الاعانة أبواب الميزانية كلها ، ويكون للجامعة الاحتفاظ بما تنفقه فى سنة مالية ، وترحيله إلى سنة مالية لاحقة ، دون أن يخصم ذلك من جملة الاعانة التى تخصصها لها

الجامعات .

أحكام انتقالية :

توضع أحكام انتقالية فيما يختص بالجامعات الحديثة بالنسبة
لتعيين القيادات الجامعية على مختلف مستوياتها .

سياسة القبول في التعليم العالي

اتجهت الجامعات خلال السنين الأخيرة إلى تحقيق سياسة استيعاب
الحاصلين على شهادة الثانوية العامة مما أدى إلى تحميل الكليات
المختلفة بأكثر من طاقتها . ونجم عن ذلك :

- انخفاض مستوى التعليم الجامعي .
- الوصول في القبول إلى مستويات الطلاب الذين لا يصلحون
للتعليم الجامعي .
- إيجاد فائض من الخريجين في مجالات لا تتطلبها احتياجات
العمالة .

ولما كانت سياسة القبول في الجامعات يجب أن تهدف إلى :

- أولا : الوفاء باحتياجات العمالة في مصر والبلاد الصديقة .
- ثانيا : الارتقاء بالمستوى التعليمي لتخريج أفراد على مستوى عال
من الكفاءة .
- والأخذ بهذا المنطق لا يحتم أن تستوعب الجامعات جميع خريجي

الدولة في السنة اللاحقة .

وتعطى للجامعة الحرية الكاملة في التصرف في الموازنة التي
تخصص لها ، مع استثنائها من جميع الإجراءات التي تعوق انطلاقها .
وعلى سبيل المثال :

- عدم جواز تحويل أية مبالغ من سنة مالية إلى سنة مالية لاحقة
إلا بعد موافقة وزارة المالية .
- اشتراط موافقة وزارة المالية لإصدار اللوائح المالية والإدارية
للوحدات ذات الطابع الخاص .
- اشتراط موافقة وزارة المالية للسماح باستخدام الاعتمادات
المدرجة بموازنة الجامعة في حدود الربط الإجمالي لكل باب من أبواب
الموازنة .
- تبعية مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم لوزارة المالية . فتنتقل
هذه التبعية إلى الجامعة .

دراسة ما يعترض الجامعات من صعوبات :

- القرارات التنفيذية :

قد يكون من المناسب أن تنتهي بعض الخطوات التنفيذية عند
موافقة مجلس الجامعة أو المجلس المشترك للجامعات بون الحاجة إلى
صدور قرار من الوزير المسئول عن الجامعات .

- الموازنات التي تخص الجامعات ومدرجة بموازنات
جهات أخرى :

تردج بموازنات الجامعات الاعتمادات التي ترد بموازنات الجهات
الآتية :

- × وزارة التعليم العالي فيما يختص بالبعثات والأساتذة الزائرين
والتبادل الثقافي والأنشطة الطلابية .
- × وزارة الخارجية فيما يختص بالمؤتمرات العلمية والدولية .
- × المجلس الأعلى للشباب فيما يختص بالنشاط الرياضي والثقافي
والاجتماعي لطلاب الجامعات .
- × المحافظات فيما يتعلق بالمبالغ التي ترسدها لرعاية طلاب

القبول في التعليم العالي يعنى تلقائيا الإعداد لخطط التنمية الشاملة التى سوف تبدأ بعد خمس سنوات على الأقل من تاريخ القبول بالجامعات .

نظام القبول بالجامعات :

يعتبر قبول الطلاب بالكليات الجامعية من الموضوعات العامة التى تشغل رأى العام لارتباطه بمستقبل الأبناء ، كما يشغل رجال التعليم والمتخصصين لارتباطه بنظم التعليم فى مراحله المختلفة من التعليم العام إلى التعليم الجامعى والعالى وأصلته بحاجة المجتمع ومستقبل التنمية فى مصر ، واحتياجات العالم العربى والدول الصديقة .

لذلك تناول المجلس بالدراسة والبحث الأسس العلمية لقبول الطلاب بالكليات الجامعية (المواد المؤهلة للقبول) وكذلك أسلوب وإجراءات التحاق هؤلاء الطلاب بالجامعات (مكتب تنسيق القبول) .

ومن الملحوظات التى يمكن إبرازها بالنسبة لهذا الأسلوب ما يلى :
أولا : بالنسبة للمواد المؤهلة للقبول ، فقد لوحظ أن الدرجات المخصصة فى المواد المختلفة فى القسم العلمى فى الشهادة الثانوية العامة غير متكافئة الأوزان ، إذ أن المجموع الكلى للدرجات هو ٢٧٠ درجة ، نصيب مجموعة مواد الرياضيات منه هو ١٢٠ درجة وهو ما يعادل ثلث المجموع الكلى تقريبا بينما يخص مجموعة مواد العلوم الثلاث ١٢٠ درجة موزعة على النحو التالى :

٥٠ درجة للطبيعة ، ٤٠ درجة للكيمياء ، ٤٠ درجة للتاريخ الطبيعى ،
وبالباقي من المجموع الكلى وقدره ١٢٠ مخصص للغات الثلاث (اللغة العربية ، واللغتين الأجنبية الأولى والثانية) .

ومن ذلك يتضح أن الوزن الكبير لمواد الرياضيات يؤثر فى قبول الطلاب بكليات لا تتطلب التفوق فى الرياضيات مثل كليات (الطب البشرى ، طب الأسنان ، الصيدلة ، الطب البيطرى ، الزراعة ، المعهد العالى للتريض ، المعهد العالى للعلاج الطبيعى) وهى الكليات والمعاهد التى تتطلب تفوقا فى المواد الأساسية بالنسبة للدراسة بها وهى مواد :
الطبيعة ، والكيمياء ، والتاريخ الطبيعى .

ولما كان الأخذ بنظام المجموع الكلى للدرجات كأساس لقبول الطلاب بالجامعات يحقق هدفا من أهداف القبول وهو أن يكون الطالب أدنى

الثانوية العامة . ولما كان تعليم هذه الفئة طبقا للنظم الحالية يلقى أعباء على التعليم الجامعى لاستيعاب طلاب لا يصلحون لهذا النوع من التعليم ، فإن الأمر يتطلب بالنسبة لهم :

- وضع سياسة مؤقتة وعاجلة ، لاستيعاب فائض الثانوية العامة فى مجالات خارج التعليم الجامعى وذلك عن طريق التدريب السريع .
- إيجاد منافذ قبل المرحلة الثانوية العامة لیتجه الطلاب نحو التعليم غير الجامعى الذى يوفر فئات من العمالة لا تقل فى أهميتها عن تخرجهم فى الجامعات .

تشخيص الوضع الحالى :

إن تخطيط سياسة القبول بالتعليم العالى جزء من السياسة التعليمية للمجتمع ككل ، وهذه السياسة ترتبط بدورها بخطة التنمية الشاملة للمجتمع اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا . ويعنى هذا أن الأمر لا يرتبط فقط بإعداد الأخصائيين على مستوى خريجى التعليم العالى وفاء باحتياجات خطط التنمية الصناعية أو الزراعية مثلا ، بل انه يرتبط بخطط تطوير الخدمات التعليمية والصحية والإدارية ، وهو يرتبط - أخيرا وليس آخرا - بخطط التنمية الثقافية والحضارية للمجتمع .

وقد كشفت تجربتنا فى السنين الأخيرة عن متطلبات أخرى لخريجى التعليم العالى فى البلاد الشقيقة والصديقة وبالذات فى العالمين العربى والإفريقى ، بحيث أصبح من المألوف الآن النظر إليهم كثروة قومية بشرية يمكن - لو أحسن إعدادها واستغلالها - أن تعرضنا الكثير عن القصور فى الموارد والثروات الطبيعية .

ومن التناقضات الملفتة فى مجتمعنا اليوم أن الشكوى من الضغط على التعليم العالى تأتى فى وقت نشكو فيه من خلل فى العمل فى كثير من مؤسساتنا القومية ، نظرا للضغط المتزايد من الدول الشقيقة والصديقة لتشغيل أعداد كبيرة من خريجى التعليم العالى فيها ولإقبالهم بديهم على الزواج للعمل خارج مصر .

ومن المسلم به الآن أننا فى مصر شائنا فى هذا شأن الكثير من المجتمعات النامية الفقيرة فى الموارد الراوحة تحت عباء مشكلة الانفجار السكانى - سوف لا نستطيع ووقت طويل إعداد تصورات دقيقة لخططات تنمية شاملة طويلة المدى ، ولندكر هنا أن تخطيط سياسة

القبول بالجامعات إلى مركز يهتم بالإضافة إلى مهامه الحالية بالنواحي العلمية والفنية المشار إليها . على أن يكون هذا المركز في المستقبل جزءا من مركز أعم ويكون مهتما ببحث نظم القبول وتحليل نتائج الامتحانات ، وتطوير الدراسة الجامعية ككل .

القبول في كليات التربية

برزت في الآونة الأخيرة أبعاد العجز الكبير في معلمين المرحلتين الإعدادية والثانوية وأغلبهم من خريجي كليات التربية ، وقد العجز عام ١٩٧٤ بما يقرب من عشرة آلاف معلم سيتزايدون عاما اثر عام . ولقد قام المجلس القومي للتعليم بدراسة عدة تقارير عن أوضاع كليات التربية وخلص الى عدد من التوصيات في شأن هذه الكليات من حيث زيادة أعدادها وتوزيعها الجغرافي ودعم هيئات تدريس المواد التربوية وزيادة الحوافز لطلابها ، إلى غير ذلك من الأمور التي تزيد من عدد المعلمين ومن كفاءتهم .

كذلك خلصت دراسة إحصائية موجهة عن عدد الطلاب وأعضاء هيئات التدريس في كليات التربية عام ١٩٧٤ - إلى أن هناك عجزا في أعضاء هيئة التدريس يبلغ ٤٢٢ عضوا . يحقق استكمال الوصول بنسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس ٥٠ : ١ وإلى أن النقص الواجب سده في عدد المعيديين هو ٧٢٦ فردا لتحقيق

بنجاح جميع مواد الثانوية العامة التي تبرز التكوين العام للطلاب . لذلك وتحقيقا لهذا الغرض ، وتحقيق تكافؤ الفرص بالنسبة للطلاب الذين يلتحقون بالكليات والمعاهد المشار إليها ، من أن يكون وزن كل من مواد الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي متكافئا مع وزن الرياضيات .

فإن المجلس يوصي في ظل النظام الحالي لامتحان الثانوية العامة ، بأن يكون قبول الطلاب في الكليات الطبية والزراعية (الطب - طب الأسنان - الصيدلة - الطب البيطري - الزراعة - المعهد العالي للتمريض - المعهد العالي للعلاج الطبيعي) على أساس المجموع الكلي للدرجات مضافا إليه مجموع درجات مواد الطبيعة والكيمياء والتاريخ الطبيعي ، حتى يكون لهذه المواد في القبول بهذه الكليات وزن في مواجهة الدرجة الكبيرة لمواد الرياضيات .

أما القبول في الكليات الأخرى فيظل وفقا للمجموع الكلي للدرجات فقط .

ثانيا : بالنسبة لأسلوب وإجراءات التحاق الطلاب بالجامعات ، فإن قبول الطلاب يتم حاليا عن طريق مكتب لتنسيق القبول بالجامعات والمعاهد - يمتد نشاطه بالإضافة إلى كليات الجامعات ليشمل كافة المعاهد المختلفة حكومية وخاصة . ولقد أصبح هذا المكتب متخصصا وقادرا على إشاعة الطمأنينة بين الطلاب وأولياء أمورهم بالتطبيق السليم لمبدأ تكافؤ الفرص .

ويعد أن تزايدت مسئوليات هذا المكتب واعتماد الجامعات عليه كمكتب متخصص ، أصبح من الضروري ومن المفيد تطوير أعمال المكتب لا في الإجراءات والتوسع في القبول لحسب - بل يحسن أن يشمل التطور النواحي العلمية التي تواكب التطور العلمي والتعليمي وتهدف في النهاية إلى اختيار أسلح العناصر وأنسبها لكل نوع من أنواع التعليم العالي لذلك فإن المجلس يوصي بدراسة إمكان تطوير هذا المكتب بحيث يأخذ شكل مركز أو هيئة أو جهاز مختص بكل ما يتعلق بقبول الطلاب بالتعليم العالي . من النواحي العلمية والفنية والتنظيمية ، كدراسة النظم المتبعة في قبول الطلاب في الدول المختلفة ، وتحليل نتائج متابعة الطلاب الذين يقبلون بكل نوعية من نوعيات التعليم ، ومتابعة نظام القبول الجغرافي وتطويره وغير ذلك . وأن يتم لذلك تحويل مكتب تنسيق

نسبة ٢٥ : ١ وقد تمت هذه الدراسة بشكل إجمالي شمل جميع تخصصات الدراسة في كليات التربية .

سياسة القبول بكليات التربية :

ولقد رأى المجلس في تناوله للموضوع أن تستهدف الدراسة الأهداف الآتية :

- تحديد الأعداد التي يوصى بقبولها في كليات التربية في العام الجامعي القادم ٧٧ - ١٩٧٨ وفي الأعوام الأربعة أو الخمسة التالية في ضوء العجز في عدد معلمي المواد المختلفة بمدارس وزارة التعليم .

- التعرف على النقص الحالي في عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية حالياً وفي السنوات القليلة القادمة .

- اقتراح أساليب عملية لعلاج النقص في أعضاء هيئة التدريس .

واقدر سارت الدراسة على الوجه الآتي :

- قامت لجان المجلس وشعبه بجمع بيانات إحصائية مفصلة للعام الجامعي ٧٥/٧٦ عن كليات التربية ، (راجع ملحق البيانات والإحصاءات عن التعليم الجامعي في نهاية المجلد) .

وقد تضمنت هذه البيانات ما يلي :

• أعداد الطلبة في مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا في كليات التربية .

• أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس في كليات التربية .

- وبالرغم من أن المعدلات العالمية لنسبة أعضاء هيئة تدريس المواد

التربوية إلى عدد الطلاب الذين يدرسون هذه المواد تتراوح بين ١ : ١٠ و ١ : ١٥ فإن المجلس يرى أنه قد يكون من المناسب أن تستهدف الخطة

الخمسية القادمة الوصول بهذه النسبة إلى عضو هيئة تدريس واحد لكل ٢٠ طالباً من الذين يدرسون المواد التربوية كل الوقت ، هؤلاء يمثلون

جميع طلاب الدراسات العليا و ٢٥ ٪ من طلاب مرحلة البكالوريوس باعتبار أن الوقت المخصص للمقررات التربوية في هذه المرحلة يستغرق

ربع الوقت المخصص للدراسة ككل .

- وجرى بعد ذلك حساب عدد أعضاء هيئة التدريس بالاقسام

التربوية في كل من كليات التربية . وقد بلغت نسبة عدد الطلاب إلى عدد

أعضاء هيئة تدريس المواد التربوية بكلية التربية جامعة عين شمس ٥٠

طالباً لكل عضو هيئة تدريس ، وذلك بالرغم من أنها أقدم كليات التربية

في مصر والتي أنيط بها المعاونة في إنشاء كليات التربية الأخرى . غير

أن النسبة لا تمثل الواقع في شيء إذ أن عدد أعضاء هيئة تدريس هذه

المواد المعارين إلى الخارج يجاوز نصف عددهم الإجمالي ، ومن هنا

فإن هذه النسبة تصل في حقيقتها إلى أكثر من ضعف هذا العدد ،

ويوضح البيان الخاص بهذا الموضوع عدد أعضاء هيئة التدريس في

عام ٧٥ - ٧٦ ، والعجز المطلوب سده وفقاً للمعدلات التي اقترحتها

المجلس على ألا يقل عدد أعضاء هيئة التدريس في أى كلية عن ١٨

عضواً وأن تعوض الأقسام التربوية بأعضاء بدلا من المعارين فيها .

- تم تجميع البيانات التي تشتمل على أعداد الطلاب وأعداد أعضاء

هيئة التدريس في كليات التربية النوعية (الرياضة - الموسيقى - الفنية

- الاقتصاد المنزلي - الخدمة الاجتماعية) ويرى المجلس أن المعدلات

الواجب توافرها في نسبة عدد الطلاب إلى عدد أعضاء هيئة التدريس

في الأقسام التربوية بهذه الكليات يجب ألا تقل عن المعدلات المقترحة في

كليات التربية العامة .

• كما تم تجميع البيانات الخاصة بالدراسات العليا للمسجلين

لدرجةى الماجستير والدكتوراه في كليات التربية وكليات الرياضة وتم

حساب عدد الذين سوف يحصلون على الدكتوراه في ثلاث سنوات أو

خمس على أساس التقاؤل التام كما يلي :

• عدد الذين يحصلون على الدكتوراه في ثلاث سنوات هم المدرسون

المساعدون بالخارج مضافاً إليهم المسجلون لدرجة الدكتوراه بالداخل .

• عدد الذين يحصلون على الدكتوراه في خمس سنوات هم الذين

يحصلون على الماجستير في ثلاث سنوات مضافاً إليهم المعيدون

بالخارج والمسجلون لدرجة الماجستير بالداخل .

- تم حساب العدد المنتظر ضمه إلى أعضاء هيئة التدريس خلال ثلاث سنوات أو خمس على أساس نصف العدد السابق حسابه ، ويوضح البيان عدد المسجلين لدرجة الدكتوراه فى الداخل والخارج والعدد المنتظر ضمه إلى أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية والتربية الرياضية على الترتيب .

- ونظرا لاتجاه الدولة إلى مد فترة التعليم الإلزامى إلى المرحلة الإعدادية مما يؤدي إلى زيادة فى أعداد التلاميذ تصل إلى ٤٥٠٠ تلميذ كل عام ، وأن هذه الزيادة فى أعداد التلاميذ تستلزم زيادة عدد المقبولين فى كليات التربية بمقدار ٢٠٠٠ طالب كل عام من عام ٧٧/٧٨ حتى عام ٨١/٨٠ وذلك لسد العجز القائم فى المعلمين هذا العام والأعوام المقبلة حتى عام ١٩٨٢/٨١ . ويقدر لقبول ٢٠٠٠ طالب - زيادة عن عدد المقبولين فى كليات التربية - إعداد ٢٨ عضو هيئة تدريس فى الأقسام التربوية بكليات التربية .

التوصيات

ونخلص من هذه الدراسة بالتوصيات الآتية :

أولا : مقابلة العجز فى أعضاء هيئة التدريس بكليات التربية :

* التوسع فى إيفاد بعثات للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم التربوية المختلفة وفقا لاحتياجات الكليات .

* التوسع فى إيفاد البعثات الداخلية للحصول على درجاتى الماجستير والدكتوراه فى التربية من كليات التربية بالجامعات المصرية . وتعتمد هذه الخطة أساسا على فتح أفاق الدراسات العليا أمام أصحح العناصر وأكفئها لهذه الدراسات وذلك عن طريق :

- قيام كل كلية بالعمل على تفرغ عدد من المعينين فى أقسامها التربوية المختلفة للحصول على الدكتوراه ، فيسجل هؤلاء المعينون مع كلياتهم إذا توافر الأستاذ المشرف على التخصص أو يولون إلى كليات أخرى تتوافر فيها هذه التخصصات .

- الاعلان عن منح تفرغ كامل أو نصف تفرغ للحاصلين على الدبلوم الخاص أو الماجستير فى التربية وينتقى أصحح المتقدمين لتسجيلهم لدرجة الدكتوراه فى الكليات التى تتوافر فيها إمكانات الدراسة ، وفى هذه الحالة تتحمل الجامعات أو البعثات نفقات هذه المنح .

- الاتفاق مع وزارة التربية والتعليم على التيسير للمعلمين المسجلين للدرجات العليا بكليات التربية ويعملون فى وزارة التربية والتعليم ويدرسون فى الوقت نفسه على نفقتهم الخاصة ، ويمكن أن تمنحهم الوزارة يومين للتفرغ بناء على توصية المختصين .

* دراسة إمكان منح درجة الدكتوراه فى التربية إما بالبحث لمقط كما تنص اللوائح الحالية أو بالدراسة والبحث معا ، بتخصيص نصف الوقت وهو سنة جامعية لحضور مقررات مركزة ومتعمقة فى تخصص الطالب ، والنصف الثانى من المدة على الأقل لإجراء البحث المبتكر التى تنص عليه اللائحة .

* استخدام عدد كاف من الأساتذة الأجانب الزائرين أو المعينين بعقود للمعاونة فى تدريس مقررات الدراسات العليا للدبلوم الخاص أو الماجستير وكذلك الدكتوراه ، فى حالة إقرار الاقتراح الوارد فى البند السابق ، والاشتراك فى الاشراف على رسائل البحوث العلمية .

كما يجب الاستعانة بعدد وافر من الأساتذة الزائرين فى اللغتين الانجليزية والفرنسية لتدعيم هيئة التدريس بأقسام هذه اللغات بكليات التربية والآداب .

* الاستعانة بمن يمكن الاستفادة من عمله وخبرته من العاملين فى وزارة التربية والتعليم عن طريق الإعارة إلى كليات التربية متفرغا لمدة عام أو عامين ، ولاسيما المقررات الخاصة بطرق تدريس المواد المختلفة والإشراف على الطلاب فى دروس التربية العملية .

ويستلزم الأمر الاتصال بالسيد وزير التعليم للاتفاق معه على ترتيب الخبرات والخدمات بين كليات التربية من جهة والعاملين فى حقل التعليم من جهة أخرى .

رابعاً : ان النقص الشديد فى المعلمين يمكن تغطية جزء منه بالاستعانة بالمجندين حيث تصل نسبة تغطية المجز إلى ٢٢ ٪ فى اللغة العربية ونسبة ٥٠ ٪ فى اللغة الانجليزية . ويمكن التفكير فى إيجاد بعض البدائل والطول لامكان الاستفادة من هؤلاء المجندين .
خامساً : إعادة النظر فى الحوافز التشجيعية للطلبة وكذلك أعضاء هيئة التدريس فى كليات التربية والكليات الأخرى .

القبول فى كليات العلوم والآداب ودار العلوم والحقوق والتجارة والاقتصاد والإعلام

شهدت البلاد فى الآونة الأخيرة نهضة جامعية كبيرة شملت إنشاء العديد من الجامعات الجديدة ، انتشرت فى كثير من عواصم المحافظات بالجمهورية - وذلك بهدف توفير فرص التعليم الجامعى للآلاف من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة ، وتكون هذه الجامعات مراكز للإشعاع العلمى والفكرى فى كافة مجالات المعرفة .
الا أن هذا التوسع الكبير فى التعليم الجامعى لم تصحبه دراسة دقيقة ومستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات الجامعية المختلفة ، مما أدى إلى إنشاء دراسات متكررة وإغفال دراسات أخرى ضرورية فى مجالات التكنولوجيا المتعددة . ولم يصحبه كذلك تنظيم لقبول الطلاب وفقاً لحاجة البلاد من الخريجين ، مما أدى إلى زيادة أعدادهم فى بعض الدراسات ، وقلة هذه الأعداد أو ندرتها فى دراسات أخرى .

* يمكن الحصول على عائد اكبر من المبعوثين فى الخارج عن طريق منحهم مكافآت تعادل الوفر من عودتهم سريعاً فى مدة تقل عن الوقت المسموح لإنهاء درجة الدكتوراة .

* يجب أن توضع أولويات لتوزيع أعضاء البعثات العائدين فى التخصصات التربوية وفقاً لحاجة كليات التربية ، بصرف النظر عن الجامعات التى تم إيفادهم منها .

ثانياً : فيما يتعلق بتأهيل المعلمين الحاليين غير المؤهلين تربوياً :

* تكليف كليات التربية بإعداد برامج تدريبية سريعة لمدة شهرين أو ثلاثة شهور لغير المؤهلين تربوياً فى المدارس الإعدادية والثانوية ، مع تقديم كافة التسهيلات والحوافز اللازمة .

* تقوم وزارة التعليم بإصدار قرار بعدم الترقية لوظيفة مدرس أول أو الوظائف القيادية إلا بعد حصولهم على مؤهل تربوى أو دورات التربية التى تعدها الوزارة لهذا الغرض . وإلزام غير المؤهلين تربوياً والذين يشغلون الآن مناصب قيادية بحضور هذه الدورات .

ثالثاً : فيما يتعلق بالنقص الشديد فى عدد المعلمين فى تخصصات اللغة العربية واللغات الأجنبية :

* أن يكون نظام توزيع المقبولين فى كليات التربية على الشعب المختلفة فى حدود النسب الآتية :

٢٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة العربية .

٢٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة الانجليزية .

١٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام الرياضيات .

١٥ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام العلوم .

١٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام المواد الاجتماعية .

١٠ ٪ من أعداد المقبولين فى أقسام اللغة الفرنسية .

مع العمل على توفير أعضاء هيئة التدريس التى تقتضيها طلبة

لهذه النسب .

مزيد من كليات التربية أو تعزيز كليات التربية المنشأة حديثاً ، يوصى المجلس أن يصاحب ذلك زيادة كبيرة فى أعداد هيئات التدريس بكليات العلوم لمواجهة هذه الزيادة .

وقد يبدو أن هناك نقصاً فى أعضاء هيئات التدريس فى بعض كليات العلوم بالجامعات الإقليمية ، لكن مقابل ذلك هناك زيادة ملحوظة فى أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين فى بعض التخصصات بكليات العلوم بالجامعات القديمة (القاهرة ، عين شمس ، الاسكندرية) وقد يكون من المناسب أن تدعم بهم الجامعات الإقليمية بعد حصولهم على درجاتهم العلمية ، إلا أن قانون الجامعات الحالى الذى يكاد يجعل ترقية المعيدين وأعضاء هيئات التدريس داخل جامعاتهم أمراً حتمياً ومقصوراً عليهم ، يتطلب النظر فى تعديله ، حيث إن استمراره بوضعه الحالى يقف حائلاً دون حصول الجامعات الإقليمية على حاجتها من أعضاء هيئة التدريس ، وكذلك فمن الضرورى أن تحدد الجامعات الهياكل لأعضاء هيئات التدريس فى أقسامها المختلفة بحيث تجذب الجامعات التى تعاني عجزاً فى أعضاء هيئات التدريس بها ، الفائض من المؤهلين وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات الأخرى .

أما بالنسبة لقبول الطلاب ، فإن المجلس يوصى بالآ تزييد أعداد المقبولين فى كليات العلوم فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ على الأعداد التى قبلت هذا العام ٧٧/٧٦ ، على أن يعاد النظر سنوياً فى الأعداد التى تقبل فى تلك الكليات .

كليات الآداب وكلية الآثار :

إن دراسة أوضاع القبول بكليات الآداب فى ضوء الإحصاءات والمؤشرات العامة المتاحة التى قدمت من وزارة القوى العاملة بالنسبة لاحتياجات المدارس من المعلمين فى بعض التخصصات ، واحتياجات أجهزة الدولة الأخرى من خريجي كليات الآداب وكلية الآثار - أوضحت الآتى :

- أن هناك عجزاً كبيراً فى خريجي كليات الآداب بالنسبة

ولما كانت مسئولية الدولة تجاه الطلاب تتمثل فى إيجاد أماكن لهم فى الجامعات والمعاهد ، فإنه يجب أن يكون هناك توجيه ملزم بتوزيعهم على التخصصات التى تتطلبها خطط الدولة فى الإنتاج والخدمات ، إذ أنه لا يمكن وقف العملية التعليمية فى أى تخصص جامعى ولكن يمكن التحكم فى توزيع المقبولين فى التخصصات التى تعاني منها البلاد عجزاً فى خريجها ، أو تتطلب خطط التنمية فى الإنتاج والخدمات مزيداً من خريجها ، وتخفيض أعداد الطلاب الكبيرة بما يتناسب معها من أعداد أعضاء هيئات التدريس ، حيث وقع العبء الأكبر فى القيام بمهمة التدريس فى الجامعات الجديدة على عاتق هيئة التدريس بالجامعات القديمة - وقد أدى توزيع جهدهم إلى تناقص قدراتهم فى تأهيل طلاب الدراسات العليا من المعيدين والمدرسين والمساعدين .

لذا أضفنا إلى ذلك أن أعداداً كبيرة من أعضاء هيئات التدريس معارون إلى الجامعات العربية والهيئات الأجنبية تجاوزت نسبتهم ما حددته قرارات المجلس الأعلى للجامعات فى هذا الشأن ، فإنه يتضح ما تعانيه جامعاتنا من هذا النقص الكبير فى أعضاء هيئات التدريس ، وتظهر هذه الصورة واضحة فى الكليات النظرية فى كل الجامعات وفى جميع الكليات فى الجامعات الإقليمية .

كليات العلوم :

أوضحت البيانات التى ناقشها المجلس أن كليات العلوم - لا تواجه مشكلات ملحة فى أعداد الطلاب المقبولين بها أو أعداد الخريجين فيها حيث تستوعب وزارة التربية والتعليم معظمهم لتدريس المواد العلمية والرياضيات بمدارسها ، بالإضافة إلى ما تتطلبه أجهزة الدولة من الخريجين فى كليات العلوم من مختلف التخصصات .

كما أوضحت الإحصاءات المقدمة إلى المجلس كفاية أعداد أعضاء هيئات التدريس فى مختلف التخصصات القائمة بكليات العلوم وكذلك أعداد المعيدين بالدراسات العليا من المعيدين والمدرسين المساعدين ، سواء عن طريق البعثات أو التأهيل الداخلى ، ولكن عند النظر فى إنشاء

وشعبة الخرائط بقسم الجغرافيا ، تلبية لاحتياجات مختلف أجهزة الدولة وخاصة وزارة التربية والتعليم .

ولذلك يوصى المجلس بزيادة أعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكليات الآداب في التخصصات المطلوبة ، مع التوسع في تخصيص عدد من البعثات لهذه التخصصات .

وبالرغم من النقص الواضح في أعداد أعضاء هيئات التدريس بكليات الآداب ، فإن أعداد المعارين منهم إلى الجامعات العربية والأجنبية يزيد كثيرا عن النسبة المقررة في هذا الشأن ، بما يمس صالح التعليم خصوصا في المواد التي بها عجز كبير .

كلية دار العلوم :

إن النقص الكبير الذي تواجهه وزارة التربية والتعليم في مدرسي اللغة العربية والطلب المتزايد عليهم من الدول العربية ، أصبح من الأمور التي يوصى المجلس بضرورة العمل على معالجتها وذلك فإنه بالنسبة لكلية دار العلوم ، يوصى المجلس بالآتي :

* العمل على زيادة أعداد المقبولين في العام الجامعي القادم ٧٨/٧٧ .

* أن تكون الدرجة التي يحصل عليها الطالب في اللغة العربية في امتحان شهادة الثانوية العامة أحد الأسس الرئيسية في القبول بهذه الكلية على أن تخصص مكافآت مالية للمتفوقين من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة لحفزهم على الالتحاق بالتخصصات والكليات التي تواجه أجهزة الدولة عجزا في خريجها .

- على أن يعاد النظر في مكافآت التفوق على ضوء معايير التفوق في نتائج امتحانات الثانوية العامة في الوقت الحالي - والنظر في زيادة الحوافز للطلاب الذين يقبلون بكليات أو أقسام معينة تحتاج البلاد لخريجها .

كليات الحقوق :

أوضحت البيانات التي قدمت للمجلس : أن أعداد الطلاب في كليات الحقوق بالجامعات المصرية يزيد على ٤٠ ألف طالب ، ومعظم هؤلاء

لتخصصات اللغة العربية واللغة الانجليزية واللغة الفرنسية والوثائق والمكتبات ، وعجزا في خريجي قسم الاجتماع وشعبة الخرائط بقسم الجغرافيا .

- أن هناك فائضا في خريجي كليات الآداب بالنسبة لتخصصات التاريخ والجغرافيا والفلسفة وعلم النفس واللغات الأوروبية القديمة واللغات الشرقية .

- أن هناك فائضا في خريجي كليات الآثار في مختلف الأقسام .

* وبناء على ماتقدم فإنه اعتبارا من العام الجامعي ٧٨/٧٧ يوصى المجلس بمراعاة زيادة أعداد المقبولين في الأقسام التالية :

• اللغة العربية .

• الوثائق والمكتبات .

• اللغة الانجليزية .

• اللغة الفرنسية .

ويراعى عدم زيادة أعداد المقبولين في أقسام التاريخ والجغرافيا والفلسفة واللغات الشرقية واللغات الأوربية القديمة .

أما بالنسبة لأعضاء هيئات التدريس بكليات الآداب فإنهم يتحملون أعباء إضافية مثل نظرائهم في كليات العلوم ، تتمثل في قيامهم بمهمة تدريس المواد غير التربوية في كليات التربية التي لا يوجد بها أعضاء هيئات تدريس ، وأنه يجب مراعاة ذلك عند النظر في تعزيز عدد أعضاء هيئات التدريس في كليات الآداب .

وإذا كانت أعداد أعضاء هيئات التدريس في كليات العلوم تبدو مناسبة إلى حد ما بالنسبة لأعداد الطلاب بهذه الكليات ، وتأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين بها يسير في طريق يحقق الزيادة في أعداد أعضاء هيئات التدريس - فإن الأمر يختلف بالنسبة لكليات الآداب . حيث نجد أن أعضاء هيئات التدريس بها لا يتناسب وأعداد الطلاب ، كما أنها لا تحقق الرغبة في التوسع في القبول في أقسام اللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، وكذلك أقسام الوثائق والمكتبات

في كليات التجارة بزيادة فرص التاهيل الداخلي والبعثات .
* الحد من القبول في المعهد العالي للدراسات التعاونية
والادارية .

* تطوير الدراسة في كليات التجارة وزيادة الاهتمام بتدريس اللغات
بها .

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية :

ناقش المجلس أوضاع القبول بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية في
ضوء البيانات التي قدمت من أمانة المجلس الأعلى للجامعات بالنسبة
لأعداد الطلاب وأعضاء هيئات التدريس والبيانات التي قدمت من وزارة
القوى العاملة بالنسبة لتوزيع الخريجين .

وقد أوضحت هذه البيانات ما يأتي :

- ان أعداد الطلاب في مرحلة البكالوريوس بكلية الاقتصاد حوالي
٢٢٨٠ طالبا .

- ان عدد الطلاب المقيدون بقسم العلوم السياسية حوالي ٦١١
طالبا .

- إن هناك فائضا كبيرا في خريجي قسم العلوم السياسية ، وذلك
لأن المجلس يوصى بالآتي :

* مراعاة ألا تزيد أعداد المقبولين في كلية الاقتصاد والعلوم
السياسية في العام الجامعي ٧٨/٧٧ عن الأعداد التي قبلت في العام
الحالي .

* عند توزيع الطلاب على أقسام الكلية المختلفة ، يراعى إنقاص
أعداد الطلاب الملتحقين بقسم العلوم السياسية .

أما أعضاء هيئات التدريس فإن النسبة بين أعدادهم وأعداد الطلاب
لا تمثل مشكلة وذلك بمقارنتها بمثيلتها في كليات الحقوق والآداب
والتجارة .

كلية الاعلام :

بالنسبة لكلية الاعلام فإن المجلس يوصى بعدم زيادة أعداد الطلاب

الطلاب مقيدون بجامعات القاهرة والإسكندرية وعين شمس ، كما أن
نسبة أعداد أعضاء هيئة التدريس إلى أعداد الطلاب بكليات الحقوق
تقل كثيرا عن المعدلات المطلوبة ويظهر ذلك بصورة واضحة في
الجامعات الإقليمية ، ومن غير المتصور أن يستمر ذلك الوضع ، وذلك
لأن المجلس يوصى بالآتي :

* الحد من أعداد الطلاب الذين يقبلون في كليات الحقوق ، على ألا
تزيد أعداد الطلاب المزمع قبولهم في العام الجامعي ٧٨/٧٧ عن
الأعداد التي تم قبولها في العام الحالي ٧٧/٧٦ .

* توجيه الأعداد الكبيرة من الطلاب الذين يقبلون بكليات الحقوق
إلى الجامعات الإقليمية ، وذلك لتخفيف الضغط على كليات الحقوق
بالجامعات ذات الأعداد الكبيرة .

* العمل على زيادة عدد أعضاء هيئات التدريس بكليات الحقوق ،
كليات التجارة :

درس المجلس البيانات الخاصة بأوضاع القبول بكليات التجارة
والتي أوضحت الآتي :

- ان أعداد الطلاب المقيدون بكليات التجارة في الجامعات المصرية
تزيد على ٧٥ ألف طالب ، وذلك بالإضافة إلى ما يزيد على ٢٥ ألف
طالب مقيدون بالمعهد العالي للدراسات التعاونية والادارية .

- ان نسبة أعضاء هيئات التدريس للطلاب في كليات التجارة تبلغ
١ : ٥٠٠ في جامعات القاهرة وعين شمس والإسكندرية ، وتبلغ هذه
النسبة ١ : ٦٠٠ تقريبا في الجامعات الإقليمية .

- أنه ليس هناك عضو هيئة تدريس واحد بالمعهد العالي للدراسات
التعاونية والادارية ، حيث يعمل جميع أعضاء هيئات التدريس بطريق
الانتداب . ولمعالجة هذه الأوضاع يوصى المجلس بالآتي :

* عدم زيادة الأعداد التي تقبل في كليات التجارة ابتداء من العام
الجامعي ١٩٧٨/٧٧ .

* العمل على زيادة أعداد أعضاء هيئات التدريس في كافة الأقسام

وبالنسبة للعوامل المشار إليها سابقا ، فإن المتاح من المعلومات يبين

ما يلي :

أولا : بالنسبة لكليات الطب البشرى :

- أن أعدادا كبيرة من الطلاب يبدلون جهدا خارقا لرفع مستويات نجاحهم فى الثانوية العامة لكى تتاح لهم فرص أكبر لتحقيق آمالهم ولزوبهم للالتحاق بكليات الطب . ويؤدى ذلك إلى قبول أعداد أكبر من الطلاب بهذه الكليات وإلى افتتاح كليات جديدة للطب ، وجدير بالذكر أن تشير إلى أن عدد الطلاب المقبولين بكليات الطب فى العام الجامعى ١٩٧٠/٦٩ كان ٢٢١٥ ، ثم تتدرج فى الزيادة حتى فاق ضعف هذا العدد فبلغ ٧٦٢٧ طالبا فى العام الجامعى ١٩٧٦/٧٥ .

وكذلك فإن مصر لم يكن بها غير كلية طب واحدة حتى عام ١٩٤٢ ثم توالى افتتاح كليات أخرى بالاسكندرية والقاهرة وأسيوط ، وبعض محافظات الوجه البحرى حتى بلغت ٩ كليات للطب ويجرى التفكير فى إنشاء المزيد منها .

- أن إمكانات كليات الطب الراهنة من حيث أعداد القائمين بالتدريس بها ، ومن حيث تجهيزها وعدد الاسرة والمعدات التعليمية المتاحة لها ، تتفاوت بين الكليات القديمة والكليات المستحدثة تفاوتا كبيرا .

وعلى سبيل المثال فإن عدد طلاب مرحلة البكالوريوس لكل عضو من اعضاء هيئة التدريس يبلغ ١٨ طالبا فى كلية طب القاهرة ، ٢٢ طالبا فى كلية طب عين شمس ، ٢٣ طالبا فى كلية طب الاسكندرية ، ٢٤ طالبا فى كلية طب الأزهر ، ٢٥ طالبا فى كلية طب أسيوط ، ولكنه يصل إلى ٣٧ طالبا فى كلية طب المنصورة ، ٢٩ طالبا فى كلية الزقازيق .

ويظهر النقص فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات الأكاديمية بصورة واضحة ، ولا شك أن القانون الجالى للجامعات لم يساعد على استكمال الاحتياجات من أعضاء هيئات التدريس بالكليات الجديدة ، إذ قصر عن توفير عوامل الجذب المناسبة لحفز أعضاء من

المقبولين بها فى العام الجامعى ٧٨/٧٧ عن العام الحالى .

كما يوحى بضرورة العمل على زيادة أعضاء هيئات التدريس فى مختلف الأقسام عن طريق التاهيل الداخلى والبعثات .

القبول فى كليات

الطب البشرى

وطب الأسنان والصيدلة

يرتبط تحديد القبول بكليات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة بعدة عوامل ، يشترك بعضها مع العوامل التى تخدم عملية القبول فى الكليات الجامعية الأخرى ، ولكنه يتفرد بعوامل خاصة بطبيعة الخدمة الطبية ومدى حاجة المجتمع إليها .

ومن أهم العوامل ما يلى :

- عدد الطلاب الذين يحصلون على شهادة الثانوية العامة ويرغبون فى الالتحاق للدراسة بهذه الكليات .

- الإمكانيات المتوفرة بهذه الكليات من حيث توافر عدد القائمين بالتدريس والتدريب وتوافر التجهيزات والمستشفيات والخدمات التعليمية ومدى تناسبها مع أعداد الطلاب بهذه الكليات .

- مدى احتياج خطط الخدمات الطبية لأعداد جديدة من الأطباء البشريين وأطباء الأسنان والصيدلة لتشغيل أجهزتها وتوفير الرعاية الطبية للمواطنين على الوجه المناسب ، وما يتاح من استثمارات لهذه الخدمات .

فإن الفائض في عدد الأطباء ممن لا تستوعبهم قدرة العمالة بها يقل ، فإذا بلغ أربعة أمثال الاستثمار للخطة الحالية ١٩٨٠/٧٦ (أى ٦٠ مليون جنيه سنويا) فلا يصبح وقتذاك فائض من عدد الأطباء الذين يمكن لوزارة الصحة والجهات الأخرى تشغيلهم .

ومن ناحية أخرى فإن بعض الآراء - وبخاصة النقابية منها - ترى أن معدلات القبول والتخرج الحالية بكليات الطب ستؤدي إلى خطر تهديد المهنة بالبطالة وما يستتبعه من محاذير بالنسبة لأخلاقيات المهنة نتيجة للتزامهم على فرص التشغيل المتاحة . علاوة على أنه إهدار لاستثمار غال استخدم في تعليم وتدريب هؤلاء الأطباء ، وينادي هؤلاء بخفض معدلات القبول بنسبة ٤٠ ٪ وعدم إنشاء كليات جديدة للطب قبل تدعيم الحالية منها .

ولكن الرأي الآخر يشير إلى أن الخدمة الصحية والطبية في مصر قاصرة خاصة في الريف على امتداده ، وفي مجال الصحة المدرسية على أهميتها البالغة . كذلك فإن الطبيب يؤدي خدمات ويقوم بأعباء إضافية نظرا للنقص الشديد في أعداد القائمين على الخدمات الطبية المساعدة من تمريض وفحوص وتحاليل . وبالإضافة إلى ذلك فإن أنواعا جديدة من أمراض المدنية تظهر في مصر ، كما أن الارتفاع المرتقب في مستوى المعيشة للمواطنين سيطلب مزيدا من الرعاية الصحية والطبية . وكل ذلك يدعو إلى عدم التخوف من الزيادة في أعداد الأطباء ، بل يؤكد ضرورتها .

ثانيا : بالنسبة لكليات طب الأسنان :

يبلغ عدد الطلاب المقبلين بكليات طب الأسنان في عام ١٩٧٦/٧٥ بجامعة القاهرة والاسكندرية وطنطا والأزهر ما يقرب من ٤٠٠٠ طالب ، ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات حوالي ٧٥ ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ٥٢ طالبا تقريبا .

وبما هو متوفر لدى المجلس من بيانات قليلة بالنسبة لأعداد أطباء الأسنان ومعدلات التخرج وفرص التشغيل المتاحة لهم في السنوات القادمة ، فإن المجلس يرى أن خدمات طب الأسنان مازالت قاصرة عن

مبانيات التدريس بالكليات القديمة على الانتقال للعمل بالكليات الجديدة . ويمكن القول بأن إمكانات كليات الطب القديمة مناسبة إلى حد ما لتقديم الخدمة التعليمية لطلابها ، بينما تقصر هذه الإمكانيات من جميع نواحيها بالنسبة للكليات حديثة الإنشاء .

- أن احتياج الخدمات الطبية والصحية للأطباء يشير إلى ما يأتي :
× أن فرص التشغيل المنتظرة حتى نهاية عام ١٩٨٠ بوزارة الصحة وهيئاتها تبلغ ما يقرب من ١٩٠٠٠ طبيب ، بينما يبلغ عدد المتاح للاستخدام من خريجي كليات الطب حتى ذلك التاريخ حوالي ١٢٠٠٠ طبيب مما يبين عدم كفاية هؤلاء الخريجين لاستيفاء احتياجات القطاع الصحي من الأطباء .

× أن عدد الخريجين من كليات الطب - محسوبا على أساس أعداد الطلاب الذين قبلوا ويقبلون بالمعدلات الحالية بهذه الكليات - في الفترة من عام ١٩٨١ حتى نهاية ١٩٨٥ ، يتوقع أن يبلغ أكثر من ١٩٠٠٠ طبيب بما يصل بعدد الأطباء المتوقع تواجدهم في مصر إلى أكثر من ٢٨٠٠٠ طبيب ، وهو يفرض عن فرص التشغيل المتاحة في وزارة الصحة وهيئاتها إذا ظل معدل الاستثمار بها كما هو في الخطة الحالية (٧٦ / ١٩٨٠) وفرص التشغيل بالهيئات الحكومية الأخرى والقطاع العام ، ولا يدخل في هذا الحساب الإعارات واحتياجات القوات المسلحة والقطاع الخاص .

ويمثل هذا العدد الإجمالي من الأطباء والمتوار في عام ١٩٨٥ ، بالنسبة لعدد السكان والذي يفترض أنه سيبلغ في ذلك العام أكثر من ٤٥ مليون نسمة معدل ١٢ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان (وهو معدل يقارب الوضع في إنجلترا في عام ١٩٧١ ولكنه أقل منه في الأرجنتين والنمسا حيث يبلغ ١٨٧ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان ، وأقل بكثير منه في تشيكوسلوفاكيا وفي الاتحاد السوفيتي في نفس ذلك العام حيث يتراوح بين ٢١٧ - ٢٦٤ طبيب لكل ١٠٠٠ من السكان) .

أما إذا زاد معدل الاستثمار بوزارة الصحة وهيئاتها إلى الضعف

ملاحقة المتطلبات المتزايدة لرعاية صحة الفم والأسنان وبخاصة للأطفال والصغار في مراحل الدراسة الأولى .

ويرى المجلس أن الحصول بمعدل طبيب أسنان لكل ٧٠٠٠ من السكان ، أمر مأمول .

ثالثا : بالنسبة لكليات الصيدلة :

يبلغ عدد الطلاب المقيدون بكليات الصيدلة في العام ١٩٧٦/٧٥ بجامعات القاهرة والاسكندرية واسيوط وطنطا والمنصورة والأزهر ما يزيد عن ١٠٨٠٠ طالب ، ويبلغ مجموع عدد أعضاء هيئة التدريس بهذه الكليات ما يقرب من ١٨٠ ، بمعدل عضو هيئة تدريس لكل ٦٠ طالبا ، ويتخلف هذا المعدل بصورة ملحوظة في كليات صيدلة المنصورة (١ : ١٩١) وصيدلة طنطا (١ : ٦٢) وصيدلة اسيوط (١ : ٥٨) ولكنه يصل في كلية صيدلة القاهرة إلى (١ : ٢٣) ، وفي صيدلة الاسكندرية إلى (١ : ٢٩) . أما في صيدلة الأزهر فيبلغ هذا المعدل (١ : ٥٥) . ويلاحظ المجلس أن عدد طلاب الصيدلة كبير ، كما أن عدد الصيدال في مصر قد زاد زيادة ملحوظة في السنوات العشر الأخيرة . كما تلاحظ أن إمكانات كليات الصيدلة خارج القاهرة والاسكندرية لم تستكمل .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

بالنسبة لكليات الطب البشري :

* الاحتفاظ بمعدلات القبول الحالية بكليات الطب أو خفضه بما لا يزيد عن ١٠ ٪ من الأعداد المقبولة في العام الماضي .

* توصيل خدمة التعليم الطبي إلى الأقاليم لتنشأ كليات الطب في المحافظات ذات الكثافة السكانية ، بما يخفف من ضغط الأعداد الكبيرة في كليات الطب الحالية ، ويخفف من أعباء المسكن والمعيشة على طلاب الطب من الأقاليم ، ويوفر الأطباء لهذه المحافظات من أبنائها .

ولكن إنشاء كليات جديدة للطب يستوجب دعمها بالتجهيزات المناسبة وتوفير أعضاء هيئة التدريس لها بجنبة الزائدين من الكليات الواسعة بتقديم بعض الميزات الواضحة من حيث المرتبات وغيرها من الامتيازات بالإضافة إلى العمل على تعديل القانون بما يحقق توزيعا عادلا لأعضاء

هيئة التدريس على الكليات الجديدة .

* زيادة الدعم للدراسات العليا لتوفير التدريب المستمر للخريجين لرفع كفاءتهم ولتوفير الاختصاصيين وتكوين أعضاء جدد لهيئة التدريس بهذه الكليات ومستشفياتها .

* زيادة حجم الاستثمارات للخدمات الصحية والطبية لوزارة الصحة وهيئاتها في الخطة الخمسية المقبلة (١٩٨١ - ١٩٨٥) بصورة واضحة لتوصيل هذه الخدمات إلى المواطنين في الريف والحضر وبالكفاءة الواجبة .

* الاهتمام بالخدمات الطبية المعاونة من هيئات التمريض والفنيين بإنشاء المزيد من المدارس والمعاهد لهذه الفئات واجتذاب الدارسين إليها وتحسين أحوالهم ماديا ورفع مستواهم الفني بالتدريب المستمر ، بما يحقق ارتفاع كفاءة الطبيب وتفرغه للخدمة الطبية الحقيقية .

بالنسبة لكليات طب الأسنان :

* الاستمرار في معدلات القبول الحالية بكليات طب الأسنان .

* دعم كليات طب الأسنان بأعضاء هيئة التدريس وخاصة الناشئة منها بزيادة البعثات الخارجية والداخلية وتشجيع الدراسات العليا للحصول على الدكتوراه وخاصة في التخصصات غير المتوفرة بهذه الكليات .

* الاهتمام بخدمات طب الأسنان المعاونة وخاصة فئة صناع الأسنان والعناية بمعادنها .

* زيادة الاستثمار لتوفير الوحدات والمعدات اللازمة للفحص والتشخيص والعلاج لطب الأسنان ، بما يمكن أطباء الأسنان من ممارسة مهامهم التي ينصرف الكثير منهم عنها حاليا بسبب نقص هذه الأجهزة والمعدات .

بالنسبة لكليات الصيدلة :

* الإقلال من معدلات القبول بكليات الصيدلة .

* دعم كليات الصيدلة حديثة الإنشاء .

* البحث عن مجالات جديدة لتوفير التشغيل للخريجين من كليات الصيدلة بما لا يهدر الاستثمار المرتفع الذي أنفق في أعدادهم .

الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨

اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات

تسمى جميع المجتمعات ، على اختلاف مذاهبها الاقتصادية والاجتماعية الى بناء التقدم وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة . ومن أهم وسائل تحقيق هذا الهدف - فى عالمنا المعاصر - نشر التعليم والنهوض بالبحث العلمى وتنمية المعرفة والفنون الانتاجية الحديثة ، وبناء الأجيال الصاعدة بناء متكامل علميا وفكريا واجتماعيا وروحيا ورياضيا ، فبناء الانسان هو ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الشاملة ، كما أنه فى الوقت نفسه هدفنا الرئيسى . وتدخل كل هذه الأمور ضمن رسالة جامعة اليوم ومهامها . فالتعليم الجامعى على هذا النحو هو نوع من أنواع الاستثمار طويل الأجل لتحقيق التنمية الشاملة .

وتهدف دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى الى تحقيق رسالة الجامعات بأعلى مستوى من الكفاءة ويقل قدر من التكاليف . ويعنى آخر تستهدف اقتصاديات التعليم الجامعى ترشيد الانفاق على هذا النوع من التعليم على نحو يؤدي الى الحصول على أفضل النتائج بأقل قدر من التكاليف .

ودراسات اقتصاديات التعليم الجامعى وتكلفتها على هذا النحو ضخمة ومتشعبة ، فهى تشمل تحديد تكاليفه ، وحجمه ، ونوعياته ،

ومستوياته ، وتوزيعه الجغرافى ، وهياكله التنظيمية ووسائل تطويره ، ونظمه التعليمية ، والبحوث العلمية وأولوياتها - كل ذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والحضارية للمجتمع .

يستبين من كل ذلك أن دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى من أهم الأمور التى ينبغى العناية بها لترشيد الانفاق على هذا النوع من التعليم وتوجيهه الى القنوات والمسارات التى تحقق أكبر عائد دون اهدار أو فقدان ، وإذا كان لهذا الأمر أهمية بالغة فى جميع المجتمعات على اختلاف نزعاتها ودرجة تقدمها فإنه الزم ما يكون بالنسبة للمجتمعات النامية ذات الموارد المحدودة التى تحتاج الى استخدام مواردها بكفاءة لتستطيع اللحاق بركب التقدم .

على أن دراسات اقتصاديات التعليم الجامعى وتكلفتها ليست من الأمور السهلة أو الميسورة ، وذلك لأنها ترتبط بعوامل ومتغيرات كثيرة ومتعددة .

فهى تتعلق ببناء القوى البشرية وتنمية قدراتها ، ورفع كفاءة أداؤها وإنتاجها ، وهذا الأمر يحتاج الى وقت طويل نسبيا . كما أنه يرتبط بمستوى التعليم العام الذى يستقى منه موارده الطلابية .

كما أن تقويم نتائج التعليم الجامعى والبحث العلمى ليس سهلا ، فكثير من النتائج التى يتم التوصل اليها يصعب قياسها بدقة لعدم وجود مقاييس رقمية محددة لها على النحو الذى يستخدم فى قياس الأوزان والأطوال والأحجام . ومن الأمثلة على ذلك المستويات العلمية للخريجين ونتائج البحوث ، والكفاءات والقدرات ، فكل هذه الأمور تقاس عادة بمقاييس نسبية . وتجرى فى الوقت الحالى دراسات تستهدف الوصول الى معايير ومقاييس أكثر تحديدا وبقة لقياس هذه النتائج .

على أن هناك نتائج أخرى للتعليم الجامعى يمكن قياسها بدقة لتواكب مقاييسها الرقمية المحددة . ومن الأمثلة على ذلك عدد الخريجين ، ونوعيات دراساتهم ، وعدد أعضاء هيئة التدريس والباحثين ، وعدد البحوث ومجالاتها ، وتكاليف الدراسة والأنشطة الجامعية المختلفة .

وتتعلق دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي أيضا بموامل كثيرة كالتطور السكاني في المجتمع والتوزيع الجغرافي للسكان ، والنشاط الاقتصادي لأبناء المجتمع ، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وسياسة التوظيف وتشغيل الخريجين ، وسياسة الاثابة عن العمل والأجور ، وسياسة تصدير القوى العاملة .

كما تتعلق هذه الدراسة أيضا بموامل كثيرة متغيرة كهجرة العلماء والباحثين الى الخارج ، والهجرة المضادة الى الداخل ، والبحوث العلمية ومدى نجاحها في تحقيق أهداف التقدم والتنمية .

وتتعلق دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي كذلك بالمستوى الحضاري للمجتمع ، فالتعليم الجامعي يؤثر ويتأثر بالمستوى الحضاري للمجتمع . فالجامعات لا تعمل بكفاءة الا اذا توافر للعاملين بها مقومات العمل العلمي المتقدم كالمختبرات والأجهزة والكادر الفني القادرة على تشغيلها وإدارتها وصيانتها وصالحها ، وتبها لهم البيئة الحضارية المناسبة من مساكن وطرق ومواصلات وعلاج وثقافة وغيرها .

على أن صعوبة دراسات اقتصاديات التعليم يجب ألا تدعونا الى اهمالها أو العزوف عنها ، ذلك أنها من الأمور المهمة والحيرة اللازمة لترشيد استخدام مواردينا المحدودة بكفاءة . ويتطلب الأمر القيام بهذه الدراسات بالتدريج وتوفير المقومات اللازمة للوفاء بها وتحقيقها بنجاح .

ويأتي في مقدمة الأمور اللازمة للنهوض بهذه الدراسات إمساك حسابات تكاليف سليمة للتعليم الجامعي ، ذلك بأنها تعد المدخل الطبيعي لدراسات اقتصاديات التعليم الجامعي . فهي التي توفر كل البيانات والمعلومات اللازمة لقياس وتقييم مختلف أوجه النشاط الجامعي . فعلى سبيل المثال يمكننا تحليل التكاليف الجارية للأنشطة والأعمال الجامعية المختلفة من النهوض باقتصاديات ذلك التعليم عن طريق معرفة حجم التكلفة الجارية لكل نشاط ، والعائد الناتج منه والبدائل المختلفة له ، ومواطن الاسراف والقصور به ، وبالتالي يمكن ترشيد الاتفاق في كل

نشاط للوصول الى نتائج أفضل دون إهدار أو فاقد .

كما تتطلب دراسات اقتصاديات التعليم الجامعي أيضا إعداد الكوادر الفنية التي تستطيع النهوض بهذه الدراسات ، وإمساك حسابات تكاليف سليمة للتعليم الجامعي ، وتوفير كل المقومات اللازمة للوفاء بهذه الدراسات .

ونخلص مما تقدم أنه قد يكون من المناسب أن يقتصر البحث في الوقت الحاضر على تكاليف التعليم الجامعي .

أهمية حسابات التكاليف في نجاح المشروعات

عصر الثورة العلمية والإدارة العلمية :

يتميز عصرنا الحاضر بأنه عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا الشاملة ، وعصر الإدارة العلمية الحديثة ، فجميع المؤسسات والمشروعات على اختلاف أنواعها وطبيعة أعمالها ، تخضع اليوم للدراسة العلمية سواء في انشائها أو إدارتها . فتتبع تحت مجهر البحث العلمي لتفحص بدقة من جميع الجوانب وتحدد جميع الموامل التي تؤثر فيها أو تتأثر بها ويوضح حجم هذا التأثير وأبعاده . وفي ضوء هذه الدراسة توضع الخطط اللازمة للنهوض بها ولإدارة شئونها على النحو الذي يحقق أهدافها بنجاح وكفاءة عالية ، ثم تنفذ هذه الخطط وتتابع بوعي وبقظة ، حتى تصل الى غاياتها .

أسس الإدارة العلمية الحديثة وأبعادها :

وتأسيسا على ذلك فإنه أضحى من الضروري لنجاح أى مشروع في عالمنا المعاصر أن تتم دراسته لوضع رؤية مستقبلية كاملة له ، وأن تتم إدارته وفقا لأسس الإدارة العلمية الحديثة بكافة أبعادها .

وتتلخص أبعاد الإدارة العلمية الحديثة في الآتي :

البعد الأول :

النهوض بالوظائف الرئيسية للإدارة بكفاءة واحكام ، وعدم التفاضى عن أية وظيفة منها ، أو اهمالها . وتشمل وظائف الإدارة عمليات التخطيط والتنظيم والتوجيه ، والإشراف ، والتنسيق ، والمتابعة ، والتقييم .

البعد الثانى :

تطبيق الأساليب الحديثة فى النهوض بالوظائف الرئيسية للإدارة السابق ذكرها . ومن أبرز هذه الأساليب ، الموازنات التخطيطية ، والبرامج التخطيطية ، التى يتم إعدادها على أساس حسابات دقيقة للتكاليف ومعدلات سليمة للاداء .

فحسابات التكاليف هى الركيزة الأساسية التى لا غنى عنها للقيام بالوظائف الرئيسية للإدارة ، فعمليات التخطيط ، والتنظيم ، والتنسيق ، والمتابعة والتقييم لا تتم بنجاح الا من خلال حسابات دقيقة وسليمة للتكاليف تستند الى معدلات مناسبة للاداء .

البعد الثالث :

توفير المستلزمات والمقومات للنهوض بالوظائف الرئيسية للإدارة ، وتطبيق الأساليب الحديثة بشأنها . وأهم هذه المستلزمات والمقومات هى :

- توفير المعلومات والبيانات والاحصاءات ، وتحليلها ، ودراساتها ، واستخراج النتائج المفيدة منها ، وتوصيلها بسرعة الى الأجهزة والقيادات الادارية .

- توفير الكفاءات الادارية المدربة التى تستطيع النهوض بالوظائف الرئيسية للإدارة بكفاءة .

- توفير المناخ السليم لانجاز الأعمال داخل المشروع بطريقة ناجحة ومثمرة ، والاستفادة من قدرات العاملين على خير وجه ، وتمكينهم من العطاء جهدا وعملا بسخاء . ويتطلب ذلك كله تهيئة جو من التعاون والتكاتف بين العاملين لتحقيق الأهداف المشتركة ووضع أنظمة عادلة للثابة ، وبناء علاقات انسانية سليمة بين العاملين داخل المشروع .

ونخلص مما سبق أن حسابات التكاليف هى احدى الركائز الأساسية التى تستند عليها ممارسة العملية الادارية بكفاءة فى عالمنا المعاصر - فى جميع المشروعات على اختلاف طبيعة أعمالها - لتصل الى غاياتها وتحقق أهدافها بنجاح .

أهداف حسابات تكاليف التعليم والبحث العلمى

فى الجامعات المصرية

تستهدف حسابات التكاليف بصفة عامة فى أى مشروع تحقيق أعلى مستوى من الكفاءة فى ادارته ، أى تحقيق أكبر قدر من النتائج القيمة للمشروع بأقل قدر من التكاليف .

على أن هناك أهدافا أخرى كثيرة مباشرة وتفصيلية لحسابات التكاليف ، كتقويم اقتصاديات المشروع والمفاضلة بين البدائل ، وتحديد أولويات الانجاز وتقويم الأداء ، وترشيد الانفاق وتحسين الانتاج ، وتحديد تكلفة المنتج أو تكلفة الأداء ، وتحديد الأسعار ، ومعرفة مواطن الضعف والقوة فى المشروع والتقدم فى المعطيات ، وتحديد الطاقة العاملة ومقدار نقص الكفاية أو الضياع ، الى غير ذلك من الأهداف الأخرى المتعددة .

ويحتاج تحقيق كل هدف من هذه الأهداف وفى كل مشروع من المشروعات المختلفة ، الى تنظيم حسابات التكاليف بالشكل الذى يتلاءم مع طبيعة كل مشروع ومع نوع الهدف المنشود حتى يمكن تحقيقه بسرعة وكفاءة . فالأسول العلمية لحسابات التكاليف وإن كانت واحدة الا ان نظام تطبيقها يختلف باختلاف طبيعة أعمال المشروع وباختلاف كل هدف من الأهداف التفصيلية المباشرة المطلوب تحقيقها .

ومن هنا فانه من المهم أن نحدد أولا الأهداف المباشرة التى تتطلع الى تحقيقها من حسابات تكاليف التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية فى الفترة القصيرة القادمة ، كخطوة أساسية لتصميم نظم حسابات التكاليف اللازمة لتحقيقها ولوضع برامج العمل المناسبة والقادرة على الوفاء بها . فتحديد الأهداف أمر لازم وحيرى لرسم مسارات العمل التى توصل اليها .

أهم الأهداف المطلوب تحقيقها :

وغنى عن البيان أن هناك أهدافا طموحة وكثيرة تتطلع الجامعات

تفوق معدلات الزيادة في الامكانيات المتاحة له ، ولقد أدى هذا الاختلال في التوازن بين حجم المسئوليات من جهة ومقدار الامكانيات من جهة أخرى الى نتائج خطيرة في كثير من الأمور ، ولا سيما في مستوى الأداء الأكاديمي ونوعية الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين ومستوى البحث العلمي والسلوكيات وممارسة التقاليد الجامعية الأصيلة .

ولا شك أن علاج هذه المشكلة بأسلوب علمي في عصر العلم والإدارة العلمية الحديثة يتطلب تحديد التكاليف المعيارية للتعليم الجامعي والبحث العلمي وتوفير الامكانيات للجامعات المصرية - التي تتلامح مع حجم مسئولياتها وعدد طلابها - على أساس تلك التكاليف ، ثم متابعة أعمالها أولاً بأول لضمان كفاءة التنفيذ ، ومحاسبتها - بعد ذلك - على النتائج ، فكل عطاء يجب أن يكون له مردود .

الهدف الثاني :

(ترشيد الاتفاق على التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات المصرية على نحو يرفع كفاءة هذا التعليم فيحقق أفضل النتائج بتكاليف محدودة نسبياً) ، فالموارد المتاحة في مصر محدودة إذا قيس بالأمال الطموحة التي يتطلع اليها المجتمع ، وتقضى أمانة المسئولية أن تستخدم هذه الموارد المحدودة بكفاءة عالية لتعطينا أفضل النتائج دون اهدار أو فقدان .

والواقع أن كثيراً من المؤشرات والدلائل تشير الى وجود فقدان غير يسير في التعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات المصرية ، وأنه يمكن تقليل هذا الفقدان - الى حد كبير - لو أجريت دراسة علمية لتكاليفه تكشف عن مواطن الضعف والقصور به وتحديد أبعادها ، وترسم طريق علاجها لاتخاذ الاجراءات التنفيذية اللازمة لذلك .

فيلاحظ أن معظم الهياكل التنظيمية بالجامعات المصرية وكل أنماط التعليم ونظمه المطبقة بها من النوع التقليدي ، فالهياكل التنظيمية في الجامعات المصرية القديمة بنيت على أساس نظام الكليات التي تتعدد بها الأقسام العلمية المتناظرة ، وشيدت في الجامعات الاقليمية على

المصرية الى تحقيقها من خلال حسابات تكاليف سليمة وجيدة الا أنه من الأفضل ان نركز جهودنا في الفترة القادمة على تحقيق عدد محدود من الأهداف التي يكون لها الأولوية على غيرها ، وأن تحشد الامكانيات لتحقيقها بنجاح حتى لا تنبثر الجهود في أكثر من اتجاه خصوصاً وأن حسابات التكلفة تستلزم دقة كبيرة في العمل وتحتاج الى جهود ضخمة وكفاءات عالية ونفقات كثيرة ، وأن الامكانيات المتاحة تقصر عن بلوغ مستوى طموح لتحقيق كل الأهداف المنشودة دفعة واحدة .

وفي تقديرنا أنه من الأفضل أن نركز جهودنا في خلال المرحلة القادمة على تحقيق الهدفين الآتيين :

الهدف الأول :

(تحقيق التوازن بين مسئوليات الجامعات المصرية وحجم المجتمع الطلابي بها من جهة ، وبين الامكانيات المتاحة لها من جهة أخرى) . ويتم ذلك عن طريق تحديد معدلات التكاليف المعيارية للتعليم الجامعي والبحث العلمي في جامعاتنا المصرية في إطار الظروف والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مصر ، والمقصود بالتكاليف المعيارية هنا التكاليف المناسبة التي تحقق أهداف التعليم الجامعي والبحث العلمي في مصر بكفاءة في حدود الطاقة النمطية للجامعات ، ولا شك أنه من المفيد أن نسترشد بما جرى عليه العمل في الجامعات الأجنبية في هذا الشأن ، الا أنه من المهم أن يتم تحديد هذه التكاليف على أساس الواقع المصري ، والظروف والبيئة المصرية حتى تحقق أهدافها بنجاح . ويحتل هذا الهدف مركز الصدارة على غيره من الأهداف الأخرى وذلك لترشيد سياسة القبول في الجامعات وسياسة تمويل الجامعات وتوفير الامكانيات اللازمة لها في حدود حجم المجتمع الطلابي بها وما تنهض به من مهام .

فأهم مشكلة يعاني منها التعليم الجامعي في مصر هي نمو حجم المجتمع الطلابي به واتساع نطاق مسئولياته في البحث العلمي وفي خدمة المجتمع وارتفاع قيم الأداء به ، وذلك كله بمعدلات سريعة وعالية

أساس نظام الكليات ذات الأقسام العلمية الموحدة . أما بالنسبة لأنماط التعليم وأنظمته فتأخذ كل كليات الجامعات المصرية بنظام العام الدراسي الكامل ، ما عدا كليات الزراعة التي تأخذ بنظام العام الدراسي المقسم الى فصلين . وجميع المقررات في كل فرقة دراسية موحدة واجبارية بالنسبة لجميع طلاب الفرقة ، مع وجود بعض الحالات المحدودة التي يسمح فيها للطلاب باختيار بعض المقررات في حدود ضيقة جدا .

ويحتاج ترشيد الانفاق على التعليم والبحث العلمي في الجامعات المصرية أن نحدد التكاليف المعيارية لهياكلها التنظيمية ونظمها التعليمية ومقارنتها بالتكاليف المعيارية للهياكل التنظيمية الحديثة كالأقسام العلمية الموحدة أو المراكز العلمية ، وبالتكاليف المعيارية للنظم التعليمية الحديثة كنظام الفصول أو المقررات .، وذلك بمعرفة مواطن الضعف والقصور وتحديد العلاقات العاطلة ، ومعالجة كل ذلك من خلال تطبيق الأنظمة الأكثر كفاءة .

كما يلاحظ أن النظام الحالي للأجور الإضافية واثابة أعضاء هيئة التدريس قد أصاب الجامعات المصرية بزهة عنيفة وأثر على السلوكيات ومستوى الأداء ، وجذب جهود أعضاء هيئة التدريس للعمل بالمرحلة الجامعية الأولى على حساب الدراسات العليا . ويحتاج علاج كل هذه الأمور الى القيام بدراسة دقيقة لتكاليف أداء العمل الأكاديمي ، تستهدف ترشيد الانفاق في هذا المجال للحصول على أفضل النتائج وتجنب تلك المشاكل .

كما يلاحظ أيضا ارتفاع مقدار التكاليف الادارية في الجامعات المصرية بالنسبة للتكاليف الكلية . فتبلغ التكاليف الادارية نسبة تتراوح بين ٢٠ ٪ ، ٣٠ ٪ من التكاليف الكلية وهي نسبة عالية اذا قيسست بالمعدلات العالمية في هذا الشأن .

ويحتاج الأمر الى ترشيد الانفاق في هذا الاتجاه بعمل دراسة علمية لتكاليف العمليات الادارية وتكاليف الأداء الاداري في الجامعات المصرية وتحديد مواطن التخلف ونقص الكفاية والعمل على علاجها .

ويلاحظ أيضا أن الانفاق الجارى على الخدمات والرعاية الاجتماعية والرياضية والثقافية والصحية ، أخذ يتضخم بشكل ملحوظ

في الفترة الأخيرة بالجامعات المصرية حتى فاق الانفاق على العملية التعليمية ذاتها في بعض الأحيان . ولئن كانت هذه ظاهرة عامة في كثير من جامعات العالم ، الا أن الأمر يحتاج الى ترشيد الانفاق في هذا الاتجاه بالقيام بدراسة علمية دقيقة لاقتصاديات التعليم الجامعي بصفة عامة ، وتكاليف الخدمات الطلابية المختلفة بصفة خاصة ، وتحديد مواطن الضعف والقصور والعمل على علاجها .

كما يلاحظ أن نسب الطلاب الذين يستنفدون فرص الرسوب ويفصلون من الدراسة في الجامعات المصرية كبيرة اذا قيسست بمثيلاتها في الدول الأخرى المتقدمة .

ويحتاج الأمر لترشيد الانفاق في هذا الاتجاه الى القيام بدراسة علمية لاقتصاديات التعليم الجامعي في مصر وتكاليفه ، للتعرف على مواطن الضعف فيه ونقص الكفاية والعمل على علاجها ، على نحو يرفع كفاءته .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

مستلزمات النهوض بأهداف تكاليف

التعليم والبحث العلمي في الجامعات

يتطلب تحقيق أهداف تكاليف التعليم والبحث العلمي في الجامعات المصرية على النحو السابق شرحه ، توافر بعض الأركان والمستلزمات ، نوجز أهم ما نوصي به منها في الآتي :

* القيام بالدراسات العلمية اللازمة لتحديد معدلات العمل والأداء المناسبة للواقع المصري والظروف المصرية ، وذلك لمختلف المجالات وأوجه العمل والنشاط في الجامعات المصرية ، وعلى الأخص في المجالات الآتية :

- النسبة الملائمة لعدد الطلاب - سواء في المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا - لكل عضو هيئة تدريس في كل قطاع دراسي أو في الشعب الدراسية المختلفة بكل كلية في مصر .

- النسبة الملائمة لعدد الطلاب - في المرحلة الجامعية الأولى - لكل معيد أو مدرس مساعد أو مشرف علمي في الشعب التي يدرس فيها الطالب في كل كلية أو دراسة جامعية .

- متوسط المساحة المناسبة اللازمة لكل طالب - فى المراحل الدراسية المختلفة - من المرافق العامة والخدمات المختلفة كالمدينة الجامعية ، والملاعب ، والنوادي ، وأمكنة النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى فى الجامعة .

- المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد ، والأدوات ، اللازمة للرعاية الاجتماعية والرياضية والثقافية لكل طالب فى الجامعة . ومن المهم أن يتم تحديد هذه المعدلات بدقة ، بمعرفة المختصين وخبراء حسابات التكاليف على أساس الواقع المصرى وطرقه .

* الحصول على الدراسات والمعدلات العالمية فى كل مجالات أنشطة التعليم الجامعى والبحث العلمى ، ودراساتها ، كمعلومات أساسية لمعرفة الاتجاهات العالمية ، وعمل المقارنات بينها وبين المعدلات التى تم تحديدها من واقع المجتمع المصرى .

* القيام بمسح ميدانى لمختلف الامكانيات البشرية والمادية المتاحة فى الجامعات المصرية ، لتحديد معدلات العمل والاداء الفعلية من الواقع المطبق حاليا فى تلك الجامعات ، ومقارنة تلك المعدلات بالمعدلات المناسبة السابق تحديدها وإجراء الدراسات والتحليلات المختلفة لمعرفة مواطن القصور والنقص والطاقت العاطلة وتحديد حجم هذا القصور وأبعاده ، تمهيدا لاتخاذ الخطوات المناسبة لعلاجها .

* توفير جهاز كفاء للاحصائيات والمعلومات ، يتولى تجميع البيانات والمعلومات والاحصاءات ، الخاصة بالتعليم الجامعى فى مصر ، وعلى الأخص البيانات المتعلقة بالانفاق الجارى والاستثمارى . كما يتولى اجراء الدراسات الخاصة بهذه البيانات والمعلومات وتحليلها أولا بأول ، واستخراج المعدلات والنتائج منها ، وتوصيلها إلى الأجهزة والقيادات الادارية الجامعية .

وفى هذا المجال فان المجلس يؤكد ما سبق أن أوصى به فى شأن تطوير أمانة المجلس الأعلى للجامعات ، وإنشاء مركز لبحوث التعليم الجامعى فيها بغية النهوض بمثل هذه المهمة .

فى شأن خطوات عمل حسابات تكاليف

التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية

يتطلب حساب تكاليف التعليم والبحث العلمى - فى الجامعات

- النسب الملائمة لعدد الفنين الى الطلاب فى كل كلية أو دراسة جامعية فى مستوياتها المختلفة .

- متوسط عدد ساعات المحاضرات العلمية ، والدروس والتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية التى ينبغي أن يتلقاها الطالب - فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا - خلال كل سنة من السنوات الدراسية فى كل دراسة جامعية ، لتكوينه التكوين العلمى المطلوب .

- متوسط عدد السنوات أو الفصول الدراسية المختلفة لكل كلية ، حتى يتم تأهيله على النحو المطلوب ، سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا .

- النسبة الملائمة لعدد الكتب والمصنفات والمراجع العلمية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب - فى المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا - ولكل عضو هيئة تدريس أو لكل قسم علمى فى كل كلية أو دراسة جامعية .

- متوسط المساحة المناسبة لكل طالب - سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو الدراسات العليا - من المدرجات ، وقاعات المحاضرات ، والمختبرات والورش ، ومحطات التجارب الزراعية ، والمستشفيات التعليمية ، وما شابهها فى كل كلية أو دراسة جامعية .

- المتوسط المناسب لتجهيز المختبرات ، والورش ، ومحطات التجارب الزراعية والمستشفيات التعليمية ، لكل طالب أو مجموعة من الطلاب فى المستويات الدراسية المختلفة .

- المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد ، والكيماويات ، اللازمة للعملية التعليمية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب فى الكليات والدراسات الجامعية بمستوياتها المختلفة .

- الحجم المناسب من الأجهزة الادارية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى كل كلية .

- الحجم المناسب من الأجهزة الاشرافية والقيادية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى الجامعة .

- المتوسط المناسب لعدد الساعات اللازمة للطالب فى المراحل الدراسية المختلفة لكى يمارس فيها النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى فى الكليات والدراسات الجامعية المختلفة .

المصرية وفقا للأسس السابق ذكرها - القيام بتنفيذ خطوات توصى فى شأنها بالآتى :

* تشكيل فريق بحثى من أساتذة الجامعات والخبراء فى حسابات التكاليف . ويتولى هذا الفريق - بالاشتراك مع لجان القطاعات الدراسية المختلفة ، ومع المختصين والمسؤولين فى الكليات والجامعات القيام بالمهام التالية :

* اجراء الدراسات العلمية اللازمة لتحديد معدلات العمل على النحو السابق شرحه ، فى كل قطاع من قطاعات الدراسات الجامعية ، أو فى كل نوع من أنواع الدراسات الجامعية ، وذلك على أساس الواقع المصرى والظروف المصرية . مع الاسترشاد بما يجرى عليه العمل فى البلاد الأجنبية .

* اجراء الدراسات العلمية اللازمة لتحديد المعدلات المناسبة للمرافق والخدمات العامة ، والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية والرياضية فى الجامعات المصرية ، وذلك أيضا على أساس الواقع المصرى .

* اجراء الدراسات اللازمة للنظم الادارية المناسبة للجامعات المصرية ، وتحديد معدلاتها .

* تحديد التكاليف المعيارية للطالب - سواء فى المرحلة الجامعية الأولى أو فى الدراسات العليا - وذلك فى كل مجال من المجالات التالية :

• العملية التعليمية .

• البحث العلمى .

• العملية الادارية .

• المرافق العامة .

• الخدمات الصحية والعامة .

• الخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية .

• الادارة العليا .

ومن المهم أن تتضمن هذه التكاليف جميع النفقات التى تنفق على هذه العملية ، سواء من موازنات الجامعات أو من خارجها .

ومن المهم أيضا أن يتم تحديد هذه التكاليف بالنسبة لكل كلية أو دراسة جامعية على أساس المعدلات السابق تحديدها . وإذا تعذر استخراج التكاليف المعيارية بالنسبة لكل طالب ، فيمكن استخدام أى وحدة تكاليف أخرى مناسبة حسبما يقتضيه الحال .

- إعداد النماذج ، وتصميم الكشوف اللازمة لرصد البيانات ، والمعلومات ، والاحصاءات المطلوب جمعها من الكليات المختلفة بشأن معدلات وتكاليف الأداء الفعلى على أساس ما يجرى عليه العمل فعلا فى الجامعات المصرية .

ويمكن أن يتولى مركز بحوث التعليم الجامعى الذى سبق أن أوصى المجلس بإنشائه فى المجلس الأعلى للجامعات تنظيم هذه العملية كلها . ويمهد بتنفيذها الى فريق البحث العلمى القادر على القيام به .

* تشكيل لجان فرعية ، تتولى جمع البيانات ، والمعلومات ، والاحصاءات ، المطلوبة من الكليات المختلفة عن واقع التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية ، ورصدها فى النماذج والكشوف المعدة لهذا الغرض على النحو الموضح فى البند السابق ، وذلك تحت إشراف الفريق البحثى .

* يتولى الفريق البحثى - بعد ذلك - تحليل ودراسة البيانات ، والمعلومات والاحصاءات السابق ذكرها عن واقع التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية ، واستخراج التكاليف الفعلية للعملية التعليمية ، والبحث العلمى ، والعملية الادارية ، والمرافق العامة ، والخدمات الصحية والعامة ، والخدمات الاجتماعية والثقافية والرياضية ، والادارة العليا ، فى كل كلية أو دراسة متخصصة فى الجامعات المصرية .

* يتولى الفريق البحثى كذلك مقارنة التكاليف المعيارية المناسبة التى أعدها بالتكاليف الفعلية الحالية للتعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية التى استخرجها من الواقع الفعلى ، وتحليل الفروق بينهما واستخلاص النتائج منها ، وتحديد مواطن الضعف والقصور الموجودة وحجمها وأبعادها .

الخصوص اعداد العدة من الآن لتوفير المقومات اللازمة لامساك حسابات سليمة للتكاليف بالجامعات ، خاصة وأن امساك هذه الحسابات قد أصبح من الأمور الحيوية التي تفيد كثيرا في معرفة أبعاد اقتصاديات التعليم الجامعى لترشيد الانفاق عليه ورفع كفاءته .

وتتلخص أهم المقومات المطلوبة لامساك حسابات دائمة وسليمة للتكاليف بالجامعات المصرية فى الآتى :

- وضع التصميم المناسب لحسابات التكاليف اللازمة للجامعات وإعداد السجلات والدفاتر المطلوبة للوفاء بها ، ويمكن تشكيل لجنة من أساتذة الجامعات والخبراء لوضع التصميم المطلوب وتحديد المجموعة الدفترية اللازمة لحسابات التكاليف ، ومن المهم أن تتوافر فى هذا التصميم المرونة الكافية التي تسمح بتعديله فى ضوء ما تسفر عنه الممارسة العلمية فى التطبيق مستقبلا .

- إعداد الكوادر الفنية القادرة على القيام بمهمة حسابات التكاليف بالجامعات . ويتطلب هذا الأمر اختيار عدد من الكفاءات الفنية العالية من خريجي شعبة المحاسبة بكليات التجارة ، وتنظيم دورة تدريبية لهم فى اطار برنامج تضعه اللجنة المشكلة من أساتذة الجامعات والخبراء المشار اليها سافلا .

- توفير أجهزة المحاسبة الآلية اللازمة للوفاء بهذه الأعمال بكفاءة عالية ، وتدريب العاملين بأقسام حسابات التكاليف على استخدام هذه الأجهزة .

ومن الأفضل أن يشكل المجلس الأعلى للجامعات لجنة مركزية من أساتذة الجامعات والخبراء تتولى وضع تصميم حسابات التكاليف الدائمة اللازمة للجامعات والمجموعة الدفترية الخاصة بهذه الحسابات . كما تقوم هذه اللجنة بإعداد برامج تدريب الكوادر الفنية ، على أن تتولى كل جامعة على حدة تدريب من تختارهم من العاملين بها لامساك حسابات التكاليف الدائمة اللازمة لها وفقا للبرنامج الذى ترسمه اللجنة المذكورة .

* يقدم الفريق البحثى تقريرا مفصلا يتضمن مقترحاته بشأن علاج أوجه النقص والقصور - سواء على المدى البعيد أو القريب ، وعلى الأخص بشأن تحقيق الهدفين السابق ذكرهما وهما :

- تحقيق التوازن بين حجم المجتمع الطلابى والامكانيات المتاحة له من جهة أخرى ، وذلك على أساس علمى سليم ، لرفع كفاءة التعليم والبحث العلمى بهذه الجامعات .

- ترشيد الانفاق على التعليم والبحث العلمى فى الجامعات المصرية للحصول على أفضل النتائج باستخدام الموارد المحدودة المتاحة .

فى شأن امساك حسابات تكاليف دائمة فى الجامعات لا شك أنه من الأفضل أن تقوم الجامعات المصرية بإمساك حسابات دائمة للتكاليف الى جانب ما تمسكه حاليا من حسابات مالية ، وذلك ضمانا لتوفير البيانات والمعلومات الخاصة بتكلفة كافة الأنشطة الجامعية والبحث العلمى بصفة دائمة ومستمرة .

وجدير بالذكر فى هذا الصدد أن اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات الصادر بالقرار الجمهورى رقم ٨٠٩ لسنة ١٩٧٥ قد نصت فى المادة ٢٥٦ على ما يأتى :

تنظم اللائحة المالية والحسابية لكل جامعة نظام الحسابات ومستنداتها وسجلاتها وفق أصول المحاسبة المتبعة فى الهيئات العامة . ويعتمد النظام المحاسبى على ما يأتى :

- نظام المحاسبة بالموازنة التخطيطية للجامعات والكليات والوحدات الفرعية .

- نظام المحاسبة المالية للإيرادات والتنفقات والمراكز المالية .

- نظام المحاسبة عن تكلفة الخدمات والأعمال .

على أنه لم تصدر حتى الآن اللائحة المالية والحسابية لاية جامعة من الجامعات القائمة حاليا ، وبالتالي فلم تمسك أى منها حسابات للتكاليف ، بل اقتصر الأمر فيها على امساك حسابات مالية .

ويقتضى تنفيذ الحكم الذى أورده اللائحة التنفيذية فى هذا

القبول فى كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى

١٠٦ حصلوا على درجات الدكتوراه .
المعيدين والمدرسون المساعدون :
بلغ عدد المعيين والمدرسين المساعدين فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦
نحو ١٩٢٠ (جدول رقم ١) .
اعضاء هيئات التدريس :
بلغ عدد اعضاء هيئات التدريس فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو
٩٧٨ عضواً (يشمل هذا العدد المعارين للجامعات العربية والاجنبية)
(جدول رقم ١) .

وقد ناقش المجلس اوضاع القبول فى كليات الهندسة من حيث :
- الاحتياجات الملومسة للخريجين .
- الامكانات التعليمية المتاحة بهذه الكليات بشرية ومادية .

الاحتياجات :

بلغ عدد المهندسين المقيدين بنقابة المهندسين الآن حوالى ٧٦ ألف
مهندس منهم عدد غير قليل يعملون فى سائر أنحاء الوطن العربى .
وقد حددت وزارتا الصناعة والرى حاجتهما من المهندسين خلال
الخمسة سنوات القادمة بحوالى ١٩ ألف مهندس ، فإذا أضفنا الى هذا
الرقم احتياجات قطاع التشييد والانشاء وقطاعات الخدمات وقطاع
الكهرباء ، فمن الممكن أن يصل الاحتياج تقديرياً الى حوالى ٤٠٠٠٠
مهندس خلال السنوات القادمة .

وذلك على أن يدخل فى هذا التقدير الاعتبارات الآتية :

- مدى الدقة التى على أساسها حددت وزارتا الصناعة والرى
احتياجاتهما من المهندسين فى السنوات الخمسة القادمة .
- توزيع هذه الأعداد على التخصصات المختلفة .
- عدد المهندسين الذين لا يعملون بالأعمال الهندسية .
- الأعداد التى تتطلبها الدول العربية والدول الصديقة من المهندسين
المصريين .

- توجد حاجة لبعض التخصصات الدقيقة التى لا يتوافر فيها
الحاصلون على درجة البكالوريوس ، ورغم ما قد يظهر من صغر الحاجة
لهذه الأعداد إلا أنها تعتبر أعداداً حاكمية مثل الالكترونيات الطبية
والصناعية . وقد يرى فى هذا الخصوص أن تتوسع الجامعات فى منح
درجة دبلوم فى هذه التخصصات .

تناول المجلس فى دورته السابقة اوضاع القبول فى كليات التربية
والعلوم والآداب ودار العلوم والحقوق والتجارة والاثر والاعلام والاقتصاد
والطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة .

وفى هذه الدورة الخامسة تناول المجلس اوضاع القبول فى باقى
الكليات وهى الهندسة والزراعة والطب البيطرى ، وذلك فى ضوء
الاحصاءات التى أعدتها أمانة المجلس الأعلى للجامعات .

أولاً : كليات الهندسة

تضم الجامعات ١٢ كلية للهندسة وكلية للبتترول والتعدين وكلية
للالكترونيات :

مرحلة البكالوريوس :

بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة البكالوريوس فى العام الجامعى
٧٦/٧٥ نحو ٥٢١٤١ طالباً (جدول رقم ١) .

مرحلة الدراسات العليا :

• بلغ عدد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا فى ١٢ كلية فى
العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٢٥٥٤ (جدول رقم ١) .

• بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من ٨ كليات للهندسة
فى مدة خمس سنوات من عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ - ١٩٧٥ / ١٩٧٦ -
موزعين على النحو الآتى (جدول رقم ٢) .

٥١٢ حصلوا على دبلومات .

٨٤٥ حصلوا على درجات الماجستير .

- فنيين للتخضير والتخزين .
- فنيين لاجراء التجارب المتكررة .
- فنيين للرسم العلمى .
- فنيين لكتابة التقارير العلمية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* نظرا لأنه لم تتوافر لدى المجلس بيانات كافية توضح حاجة خطط التنمية من المهندسين عددا ونوعا ، فمن الصعب تحديد أرقام دقيقة لعدد الطلاب الذين يمكن قبولهم بكليات الهندسة - ولكن المؤشرات العامة بالنسبة لاحتياجات خطط التنمية فى الانتاج والخدمات من المهندسين تدل على ضرورة الاستمرار فى قبول اجمالى الأعداد الحالية بكليات الهندسة أو زيادتها تدريجيا بنسبة ١٠ ٪ ، مع قصر التوسع على التخصصات التى تزيد الحاجة إليها ، فى ضوء مشروعات خطط التنمية .

* التوسع فى انشاء كليات جديدة للهندسة بحيث يترتب على انشاء هذه الكليات تخفيض أعداد الطلاب فى الكليات الحالية .

* أن يتم اختيار الطلاب طبقا للقدرات الحقيقية للطلاب نفسه ، ويجاد منافذ للطلاب غير القادرين على مواصلة الدراسة بهذه الكليات ، وذلك بايجاد القنوات المناسبة لهم - حيث يظهر أن معدل بقاء الطالب فى كليات الهندسة حوالى ٧,٥ سنة ، أى أن هناك فقداننا يبلغ نحو ٥٠ ٪ ، بخلاف الطلاب المصقولين .

* استكمال تجهيزات المعامل القائمة بكليات الهندسة وانشاء معامل جديدة .

* دعم المكتبات بكليات الهندسة بالمراجع الأساسية والأجنبية وتوفير الدوريات والمجلات العلمية بصفة منتظمة . ومن الممكن أن تفوض الجامعات الجهاز المركزى للكتب فى شراء الدوريات والمجلات العلمية من مصادر مختلفة لتصل الى الكليات بصفة منتظمة .

* استخدام عدد كاف من الأساتذة الأجانب المتميزين فى تخصصات العلوم الهندسية المختلفة للمساهمة فى الاشراف على طلاب الدراسات العليا بالداخل ، مع منحهم المكافآت المناسبة التى تشجع على استقدامهم . مع الاستمرار فى ايفاد البعثات الى الخارج .

الامكانيات :

الامكانيات الحالية فى كليات الهندسة تنقسم الى الآتى :

- أعضاء هيئات التدريس :

لوحظ من دراسة الاحصاءات المعروضة قلة أعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا اذا قورنت بأعداد الطلاب المقيدين بمرحلة البكالوريوس ، ولا شك أن ذلك لا يساعد على توفير الأعداد المطلوبة من أعضاء هيئات التدريس فى كليات الهندسة اذا استمر هذا الوضع .

وقد يرجع ذلك الى الأسباب الآتية :

- قلة عدد هيئات التدريس المناط بهم الاشراف على طلاب الدراسات العليا بكليات الهندسة .

- زيادة عدد المعارين من أعضاء هيئات التدريس بكليات الهندسة للعمل بجامعات الدول العربية والأجنبية زيادة كبيرة قد تفوق النسبة التى قررها المجلس الأعلى للجامعات .

- يستغرق عمل أعضاء هيئات التدريس فى مكاتبتهم الخاصة أو لدى بيوتات الخبرة الهندسية جزءا كبيرا من وقتهم لا يسمح لهم باعطاء الوقت الكافى للاشراف على طلاب الدراسات العليا .

- نقص تجهيزات المعامل الهندسية وعجزها عن الوفاء باحتياجات الدراسات العليا ومتطلباتها .

وتبلغ نسبة أعضاء هيئات التدريس للطلاب بصفة عامة ١ : ٧٥ مع أنه ينبغي أن تتحسن هذه النسبة الى ١ : ١٥ فى السنوات العشر القادمة ، ثم الى ١ : ٨ فى السنوات العشر التالية لها .

- الامكانيات العملية :

جانب كبير من الامكانيات العملية بكليات الهندسة متقادم يحتاج الى تجديد أفضل ، فضلا عن أن هذه الامكانيات كانت فى الأصل معدة لأقل من ٢٥ ٪ من الأعداد الحالية للطلاب .

- المكتبات والدوريات والمجلات العلمية :

يكاد يكون عدد الكتب الموجودة بالمكتبات الحالية أقل مما ينبغي كذلك فإن الدوريات والمجلات العلمية غير مستمرة ولا متجددة .

- الأفراد معاونون :

يوجد عجز شديد للغاية فى الفئات المساعدة وتتمثل فى :
• فنيين لصيانة الأجهزة .

* انشاء كلية التربية والتكنولوجيا ، أو شعبة بكليات التربية ، لاعداد معلمى المدارس الثانوية الصناعية .

ثانيا : كليات الزراعة

الكليات والمعاهد :

تضم الجامعات المصرية ١٣ كلية للزراعة وكلية للقطن - بالإضافة الى المعهد العالى للتعاون الزراعى بالقاهرة والمعهد العالى الزراعى بأسبوط .

مرحلة البكالوريوس :

• بلغ عدد الطلاب المقيدىن بمرحلة البكالوريوس بكليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٢٨٤٨٣ طالبا ، منهم ١٢٢٢ طالبا بكلية علوم القطن (جدول رقم ٣) .

• بلغ عدد الطلاب الحاصلين على درجة البكالوريوس من كليات الزراعة فى مدة خمس سنوات من عام ٧١ / ٧٢ الى ٧٥ / ٧٦ نحو ٢٧٤٢٣ طالبا (جدول رقم ٤) .

• بلغ عدد الطلاب الحاصلين على درجة البكالوريوس من المعهد العالى للتعاون الزراعى فى المدة نفسها ٥٥٠٢ طالبا (جدول رقم ٥) .

كما بلغ عدد الحاصلين على درجة البكالوريوس من المعهد العالى للإرشاد الزراعى فى عامى ٧٥ ، ٧٦ نحو ١٠٢٥ (جدول رقم ٥) .

مرحلة الدراسات العليا :

• بلغ عدد الطلاب المقيدىن بمرحلة الدراسات العليا فى سبع كليات للزراعة فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٣٤٩٤ طالبا (جدول رقم ٢) .

• بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا فى ٨ كليات للزراعة فى مدة خمس سنوات ٧٢ / ٧٦ نحو ١٧٩٦ طالبا ، موزعين على النحو

التالى :

١٢٣ حصلوا على دبلومات (جامعة الاسكندرية) .

١٢٥٦ حصلوا على درجات الماجستير .

٤١٧ حصلوا على درجات الدكتوراه (جدول رقم ٦) .

المعيدون والمدرسون المساعدون :

بلغ عدد المعيدىن والمدرسين المساعدين فى كليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦ نحو ١٢٤٠ (جدول رقم ٢) .

اعضاء هيئات التدريس :

بلغ اجمالى عدد اعضاء هيئات التدريس بكليات الزراعة فى العام الجامعى ٧٥ / ٧٦ نحو ٩٣٢ عضوا (جدول رقم ٣) ، وهذا العدد يشمل المعاريين للعمل بالجامعات العربية والأجنبية .

- الاقسام العلمية بكليات الزراعة :

تضم كليات الزراعة ما يزيد على ٢٢ تخصصا يشتمل معظمها على فروع دقيقة .

وقد رأى المجلس أن يشترك معه فى مناقشة موضوع القبول بكليات الزراعة عدد من الخبراء فى مجال التعليم الزراعى والانتاج الزراعى .

وقد برزت فى المناقشة النقاط الهامة الآتية :

أولا : بالنسبة للقبول والدراسة بكليات الزراعة :

- أن عدد الزراعيين المقيدىن بنقابة المهن الزراعية الآن يزيد على ٤٨٠٠٠ من خريجي كليات الزراعة والمعاهد العليا بالإضافة الى ٣٦٠٠٠ من خريجي مدارس الزراعة الثانوية .

- أن عدد الذين يتخرجون سنويا من كليات الزراعة وكلية القطن والمعاهد العالية الزراعية يزيد على ٨٠٠٠ خريج - بالإضافة الى ١١٠٠٠ ، يتخرجون سنويا فى مدارس الزراعة الثانوية .

- أن هناك حاليا حوالى ٦٣٠٠٠ من خريجي كليات الزراعة والقطن والمعاهد العالية ومدارس الزراعة الثانوية ينتظرون نوبهم فى التعيين عن طريق وزارة القوى العاملة .

- أنه حتى بعد تدبير كميات المياه التى تبلغ ١٧.٥ مليار متر مكعب والتى تكفى لرى ٢.٥ مليون فدان فى حالة استصلاحها عن طريق ترشيد استخدام المياه حتى سنة ٢٠٠٠ - فإن العمل بالقطاع الزراعى فى كل قرية من قرى الجمهورية البالغ عددها ٤٠٠٠ قرية ، يعتبر

سنوات ٤٢٧ أى بمعدل ٨٣ كل عام ، وهو عدد معقول إذا قورن بعدد الحاصلين على هذه الدرجة من كليات أخرى .

التوصيات

- وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :
- * تخفيض معدلات القبول الحالية بكليات الزراعة تدريجيا ، إذ أنه حتى مع التوسع فى الزراعة واستصلاح الأراضى فإن الأعداد الحالية من الخريجين والأعداد المنتظر تخريجها فى السنوات القادمة تزيد كثيرا عن حاجة التنمية الزراعية .
- * إعادة النظر فى الشعب القائمة فى كليات الزراعة من حيث عددها وأنواع الدراسة بها ، والعناية بتخصصات مثل الميكنة الزراعية والمحاصيل المدارية وغيرها ، والاهتمام بتدريس اللغات الأجنبية لفتح مجالات عمل جديدة فى الدول الافريقية أمام الخريجين .
- * الاهتمام بالتدريب العملى بكليات الزراعة وإيجاد وسيلة لربط المدارس الثانوية الزراعية بكليات الزراعة وبخاصة فى الجامعات الاقليمية .
- * التوسع فى مشروعات الانتاج ، التى يجب ان تكون قاعدة أساسية لميادين التنمية الزراعية واستيعاب جانب من القوى الفنية الزراعية وعدم الاعتماد الكامل على أسلوب الموظف فى القطاع الحكومى والعالم الا بقدر محدود .
- * توجيه الطالبات الى التخصصات الاقرب الى طبيعتهن على أن يكون قبولهن فى كليات الزراعة فى الحدود التى تسمح بها هذه التخصصات .
- * الاستفادة بالحاصلين على درجة الدكتوراه فى العلوم الزراعية ويعملون خارج الجامعات ، لسد العجز الموجود فى هيئات التدريس بكليات الزراعة بالجامعات الاقليمية .

ثالثا : كليات الطب البيطرى

الكليات:

- تضم الجامعات ٤ كليات للطب البيطرى .

مستوفيا من العاملين فى مجال الانتاج الزراعى حيث ان متوسط العدد الموجود لكل قرية هو ١٣ من الحاصلين على مؤهلات عالية ومتوسطة وهو عدد كاف فى الوقت الحالى .

- عندما طلبت وزارة القوى العاملة سنة ١٩٧٥ من وزارة الزراعة موافقتها باحتياجاتها من الخريجين ، كان كل ما طلبته وزارة الزراعة وأجهزتها المختلفة هو ٢٦١ من خريجي كليات الزراعة و ٤٩٥ من الحاصلين على دبلوم الزراعة الثانوية .

- إعادة النظر فى التخصصات الحالية فى كليات الزراعة والبالغ عددها ٣٢ تخصصا وضغطها فى أقل عدد ممكن من التخصصات تنفيذ الانتاج ، مع العناية بالميكنة والهندسة الزراعية والمحاصيل المدارية والاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية لفتح مجالات عمل جديدة أمام الخريجين بالدول الافريقية .

- أن التدريب العملى بكليات الزراعة وهو الأهم يواجه صعوبات لعدم وجود مزارع كافية لتدريب الطلاب وبخاصة بالجامعات الاقليمية .

- تخفيض اعداد الطلاب المقبولين فى كليات الزراعة ابتداء من العام الجامعى ٧٨ / ٧٩ وإعادة النظر فى عدد الطالبات اللاتى يقبلن فى كليات الزراعة حيث ان العمل فى البيئة الريفية لا يتطلب مهندسات زراعات بهذه الأعداد المتكاثرة ، وأن حصيلة انتاجهن فى مكاتب وزارة الزراعة وقطاعاتها المختلفة محدودة .

- الربط بأسلوب ما بين كليات الزراعة (وخاصة فى الجامعات الاقليمية) وبين مدارس الزراعة الواقعة فى نطاقها .

ثانيا : الدراسات العليا واعداد اعضاء هيئات التدريس .

- بالرغم من أن نسبة الاعارات الخارجية لأعضاء هيئات التدريس بكليات الزراعة تزيد كثيرا عما حددته القواعد فى هذا الشأن - فإن الاجصاءات المعروضة توضح أن كليات الزراعة لا تواجه مشاكل ملحة فى عدد أعضاء هيئة التدريس .

- أن التاهيل الداخلى يسير سيرا مرضيا ، فقد بلغ عدد الحاصلين على درجة الدكتوراه فى مختلف التخصصات الزراعية فى مدة خمس

جدول رقم (١)
عدد الطلبة المقيدين وعدد المعيدين
وأعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة
عام ١٩٧٦ / ٧٥

البيان الكليات	عدد الطلبة بكالوريوس	دراسات عليا	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	أعضاء هيئة التدريس
هندسة القاهرة	٧٩٨٨	٧٠٧	٦٣١	٢٥٥
هندسة الاسكندرية	٨٠٦٣	١٢٠٠	٣٠٣	١٩٨
هندسة عين شمس	٦٤٩٣	٣٩٤	٢٨٩	١٥٧
هندسة الزقازيق	٢٦٠٢	١٧٥	١١٣	٧٩
الهندسة والتكنولوجيا				
بشبين الكوم	٢٨٨٦	١٧	٥٣	١٣
الالكترونيات بمنوف	٢١٧٥	-	٣٤	٨
هندسة المنصورة	٣٩٠٠	٢٧	١٤٠	٢٠
الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	٣٨٧٢	٢٨	٨٢	٢٠
تكنولوجيا المطرية حلوان	٣٠٢٤	-	١٢٥	٧٠
البترول والتعدين بالسويس	١٤٧٢	-	٦٢	٣٤
تكنولوجيا بور سعيد	٢٦٢٤	-	٦٤	١٣
هندسة وتكنولوجيا المنيا (اسيوط)	٢٩٥٤	٦	٥٥	١٦
هندسة الأزهر	٣٠٧٣	-		٨٥
جملة	٥٢١٢٦	٢٥٥٤	١٦٤٠	٩٧٨

جدول رقم (٢)
عدد الحاصلين علي درجات جامعية عليا
(دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه)
بكليات الهندسة بالجامعات في السنوات
١٩٧٦/٧٥ - ٧٢/٧١

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
القاهرة	٢٤٦	٣٦٠	٥٩	٧٦٥
الاسكندرية	١٤٣	٢١٣	٣٠	١٧٦
عين شمس	٦	١٦٥	٩	١٨٠
أسيوط	—	٥٢	٤	٥٦
هندسة وتكنولوجيا المنيا	٣	١	—	٤
الهندسة والتكنولوجيا بحلوان	—	٤٤	—	٤٤
الهندسة والتكنولوجيا بالمطرية	—	١٠	٤	١٤
هندسة المنصورة	١٨	—	—	١٨
الجملة	٥١٦	٨٤٥	١٠٦	١٢٥٧

جدول رقم (٣)
عدد الطلبة المقيدين وعدد المعيدين
والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بكلية الزراعة
عام ١٩٧٦/٧٥

البيان الكلية	عدد الطلبة		عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	هيئة أعضاء التدريس
	بكالوريوس	دراسات عليا		
زراعة القاهرة	٤٩٤٣	٩٢٥	١٩٨	٢١٠
زراعة الاسكندرية	٦٧٣٧	٨٣٩	٢٤٨	١٦٣
زراعة عين شمس	٥٧٦١	٨٣٦	١٩٦	١٧٤
زراعة أسيوط	٣٠٦٤	١٠٩	٨٦	٨٠
زراعة الزقازيق	٣٨٥٠	٢٦٩	١٢٩	٦١
زراعة المنصورة	٢٥٠٤	١١٦	٧٨	٤٢
زراعة المنيا (أسيوط)	١٧٢٠	١٣١	٩٤	٢٣
زراعة شبين الكرم « طنطا »	٢٩٨٧	١٠٩	١١٢	٥١
زراعة كفر الشيخ « طنطا »	٢٧١٦	١٦٠	٦٤	٢٨
زراعة الزقازيق بمشتهر	١٧٨٨		٢٣	٨٠
كلية العلوم (حلوان)	١٢٣٣			
الجملة	٣٦٢٩٣	٣٤٩٤	١٢٣٨	٩٣٢

ملحوظة :

بدأت الدراسة هذا العام ١٩٧٨/٧٧ بكلية الزراعة - جامعة القاهرة فرع الفيوم وكلية الزراعة جامعة
 قناة السويس .

جدول رقم (٤)
بيان
بعدد خريجي كليات الزراعة بالجامعات
في السنوات
١٩٧٦/٧٥ - ٧٢/٧١

١٩٧٢/٧١	١٩٧٣/٧٢	١٩٧٤/٧٣	١٩٧٥/٧٤	١٩٧٦/٧٥	الجامعة
٧٤٦	٨٧٤	٩٤٤	٨٢٧	٩١٠	القاهرة
٩٦١	١١٢٧	١٠٦٤	١١١٦	١٢٧٣	اسكندرية
٦٩٦	٨٥١	١٠٨١	٨٨٨	١٠٢٠	عين شمس
٢٧٨	٢٤٨	٣٨٢	٤٢٠	٤٦٣	أسيوط
٢١٨	٥١٦	٤٣٥	٤٨٩	٤١٩	الزقازيق
-	-	٢٠٥	٢٨٥	٣٤٤	المنصورة
٢١٤	٢١٨	٣٢٩	٣٢٠	٢٦٠	المنيا
٢٧٨	٣١٣	٢٨٣	٣٥٤	٤٢٤	كفر الشيخ
٢٦٦	٢٥٤	٣٣٣	٣٦٦	٣٧٧	شبين الكوم
٢٤٣	٣٩٩	٢٤٨	٢٩٣	٢٨٩	الازهر
٨٢	٨٤	٧١	٤٤	٧٢	زراعة الزقازيق بمشتهر
٣٩٨٢	٤٩٨٤	٥٢٦٥	٥٤٠٢	٥٨٥١	الجملة

جنول (ه)
بيان
بعدد خريجي المعاهد العليا للتعاون
والارشاد الزراعي بالقاهرة وأسسيوط في السنوات
١٩٧٦/٧٥ - ٧٢/٧١

الاجمالي	معهد التعاون الزراعي بأسسيوط	معهد التعاون الزراعي بالقاهرة	السنوات
١٦٣٧	٤٤٩	١١٨٨	١٩٧٦/٧٥
٢١٤٧	٥٧٦	١٧٠٥	١٩٧٥/٧٤
١٧٠٥	(*)	١٥٧١	١٩٧٤/٧٣
٥٥٧	(*)	٥٥٧	١٩٧٣/٧٢
٤٨١	(*)	٤٨١	١٩٧٢/٧١

(*) بيانات غير متوافره

جدول رقم (٦)

بيان

بعدد الحاصلين على درجات جامعية عليا
(دبلوم ، ماجستير ، دكتوراه) بكليات الزراعة
بالجامعات فى السنوات ٧٢/٧١ - ٧٥/٧٤

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
القاهرة	-	٢٤٢	١٧٦	٥١٨
الاسكندرية	١٢٣	٢٧٢	٨٧	٥٨٢
عين شمس	-	٢٦٢	١٢٨	٥٠٠
أسيوط	-	٧٠	١٦	٨٦
زراعة المنيا	-	٢١	-	٢١
زراعة كفر الشيخ (طنطا)	-	٢٣	-	٢٣
زراعة الزقازيق	-	٢٩	-	٢٩
زراعة شبين الكوم « طنطا »	-	٢٧	-	٢٧
الجملة	١٢٣	١٢٥٦	٤١٧	١٧٩٦

جدول رقم (٧)
بيانات احصائية عن الطلاب وهيئة التدريس
بكليات الطب البيطرى فى العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥

الكلية	* عدد الطلبة المقيدين	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين	أعضاء هيئة التدريس	جملة هيئة التدريس والمعيدين والمدرسين المساعدين
طب بيطرى القاهرة	١٧٧٧	١١٧	١١٦	٢٢٣
طب بيطرى أسيوط	٧٨٤	٤٣	٢٩	٧١
طب بيطرى الزقازيق	٩٨٠	٥٣	٢٧	٨٠
الجملة	٣٥٤١	٢١٢	١٧٣	٣٨٤

* هذا العدد لا يتضمن طلاب الفرقة الاعدادية باعتبار أن أعضاء هيئة التدريس باتقسام الكلية لا يقومون بالتدريس لهذه الفرقة . ولا تتضمن هذه الاحصائية بيانات عن كلية الطب البيطرى بجامعة الاسكندرية حيث بدأت الدراسة بها فى العام ١٩٧٧/ ٧٦ .

جدول رقم (٨)

بيان

بعدد الطلاب الحاصلين على درجات جامعية عليا
بكلية الطب البيطري بجامعة جمهورية مصر العربية
في السنوات ٧٢/٧١ - ٧٥/٧٤

الجامعة	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
القاهرة	١٥٤	١٨٤	٨٤	٤٢٢
اسيوط	١٥	٤١	٥	٦١
المنيا	٩	٣٢	-	٣١
الجملة	١٧٨	٨٩	٨٩	٥١٤

وتتميتها ، برغم ان كليات الطب البيطرى فى جامعات العالم تعمل على ربط العلاج بزيادة الانتاج .

التوصيات

- * زياد عدد المقبولين فى كليات الطب البيطرى تدريجيا ، على أن تقتزن هذه الزيادة بإنشاء كليات جديدة للطب البيطرى لاستيعاب الأعداد المتزايدة .
- * تطوير أهداف كليات الطب البيطرى وإعادة صياغة مقرراتها لتتجه الى المساهمة فى دراسة وسائل تنمية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجيتها .

إعداد هيئات

التدريس بالجامعات

من المسلم به أن العملية التعليمية فى الجامعة لا تنحصر فى نقل المعلومات من الأستاذ الى الطالب وإنما هى عملية متعددة الأبعاد . فهى تشمل تزويد الدارس بما يلزمه من حقائق وما يحتاجه من معرفة ، وهى تشمل كذلك - وبنفس القدر من الأهمية - التكوين الفكرى المتكامل القادر على ارجاع الظواهر الى اصولها وعلى مواجهة المشاكل العلمية وتناولها تناولا منطقيا علميا سليما ، كما تشمل ايضا التكوين النفسى والوجدانى المناسب للمهنة التى يعد لها الدارس . هذا بالإضافة الى اكتسابه المهارات الفنية المختلفة اللازمة .

مرحلة البكالوريوس :

بلغ عدد الطلاب فى مرحلة البكالوريوس فى العام الجامعى ٧٥/ ٧٦ نحو ٣٥٤١ طالبا بخلاف طلاب السنوات الاعدادية (جدول رقم ٧) .

مرحلة الدراسات العليا :

بلغ عدد الحاصلين على درجات جامعية عليا من كليات الطب البيطرى فى مدى خمس سنوات من ٧١/ ٧٢ - ٧٥/ ١٩٧٦ نحو ٥١٤ توزيعهم كالاتى (جدول رقم ٨) :

١٧٨ حصلوا على دبلومات .

٢٤٧ حصلوا على درجات الماجستير .

٨٩ حصلوا على درجات الدكتوراه .

المعيدين والمدرسون المساعدون :

بلغ عدد المعيينين والمدرسين المساعدين بكليات الطب البيطرى فى

العام الجامعى ٧٥/ ١٩٧٦ نحو ٢١٢ (جدول رقم ٧) .

- أعضاء هيئة التدريس :

بلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الطب البيطرى فى العام

الجامعى ٧٥/ ٧٦ نحو ١٧٢ عضوا (جدول رقم ٧) .

وقد برزت فى المناقشة ، النقاط الآتية :

- يبلغ عدد الأطباء البيطريين المقيدين بالنقابة حوالى ٧٠٠٠ طبيب

منهم حوالى ٢٠٠٠ يعملون فى مصر والباقي فى الدول العربية والافريقية .

- لا تواجه خريجي كليات الطب البيطرى حاليا أية مشكلات من

ناحية فرص العمل ، سواء فى الداخل أو الخارج .

- أن كليات الطب البيطرى لا تعاني عجزا فى أعضاء هيئات

التدريس ولا توجد مشاكل تواجه الدراسات العليا حيث يسير التأهيل سيرا مرضيا .

- أن الأقسام العلمية بكليات الطب البيطرى تعمل كلها فى نطاق

علاج الحيوان بعيدا عن المساهمة فى العمل على زيادة الثروة الحيوانية

هيئة التدريس يحتاج الى جانب الاعداد العلمى - على أرفع مستوى - أن يلم الماما كافيا بكل ما يحيط بالعملية التعليمية من أساليب التربية وطرق التدريس وأسس التقييم وغير ذلك مما يمكنه من القيام بعمله على نحو مقبول .

- توفير الاحتياجات الأساسية للعملية التعليمية على النمط الحديث :

فقد أدخلت التكنولوجيا الحديثة كثيرا من التحسينات على أدوات الدراسة والمعينات التكنولوجية التى تيسر الاتصال بين الأستاذ وطلابه .
- الوقوف بالأعباء الملقاة على عاتق أعضاء هيئة التدريس عند حد الطاقة وعدم الإقبال على كاهل الأستاذ حتى لا يتسبب ذلك فى الهبوط بمستوى الأداء ، وهذا يستتبع ضرورة الحفاظ على نسبة بين عدد الطلاب وعدد أعضاء هيئة التدريس . ويؤكد أيضا ضرورة اعداد هيئات التدريس للكليات الجديدة قبل افتتاح الدراسة بها حتى لا تكون عبئا على الكليات القائمة وتستنزف طاقاتها .

- توفير احتياجات البحث العلمى :

وليس المقصود هنا البحث العلمى الذى يساهم فى حل المشاكل القومية ، وإنما يقصد به البحث الذى يجب أن يمارسه عضو هيئة التدريس حتى يصل الى مرتبة الأستاذية ويستمر أستاذا عالما فى مادته وليس مجرد ناقل علم ، فكما انه من غير المتصور أن يكتفى أستاذ الجراحة بأن ينقل الى تلاميذه ما فى بطون الكتب دون أن يمارس هو بنفسه مهنة الجراحة . وكذلك أستاذ الكيمياء مثلا لا يمكن أن يتخرج على يديه كيميائيون فاهمون دون أن يكون هو نفسه مشاركا فى إحياء مادته بتجاربه وبحوثه

الموقف الحالى لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات

هناك قصورا فى القوى العاملة فى جميع قطاعات التعليم الجامعى ، مع تفاوت بين القطاعات المختلفة وبين الكميات المتناظرة فى القطاع الواحد .

ولاشك أن العماد الأول الذى تقوم عليه العملية التعليمية بالجامعة هو الأستاذ ، من أجل ذلك فإن تكوين هيئة التدريس واعداد الأستاذ الكفاء التقدير يعتبر إحدى المهام الأساسية للجامعة التى تبدأ بمرحلة الليسانس والباكوريوس ، يليها اختيار الصفوة من الخريجين ثم رعاية المعيد والمدرس المساعد حتى الحصول على الدكتوراه ، وامتداد تلك الرعاية الى المدرس والأستاذ المساعد والأخذ بيدهم ، وتوفير معدات البحث والدراسة لهم حتى تصل السى ذروة العملية التعليمية وهى تكوين الأستاذ .

وقد كان من نتيجة التزايد السريع فى المعرفة أو ما يطلق عليه بحق (انفجار المعرفة) أن أصبح ما يمكن أن يكتسبه خريج الجامعة من معارف أثناء دراسته غير كاف لممارسة مهنة خلال حياته العملية التى تبلغ فى المتوسط خمسة وثلاثون عاما حيث انه من المنتظر أن يستمر تزايد المعلومات بالسرعة الحالية أن لم يكن أكثر .

- النتائج التى ترتبت على نمو المعارف وزيادتها :

لقد نشأ عن هذا الموقف نتيجتان :

الاولى : أن التعليم الجامعى يجب ألا يقتصر على تزويد الدارس بالنظريات والمعلومات الميسرة وقت دراسته ، وإنما يجب أن يسعى إلى أن يكون الخريج قادرا وحريصا على تتبع الجديد فى تخصصه ، بعيدا عن الوقوف جامدا عند حد ما حصله أثناء دراسته .

الثانية : انه يتعين على الجامعة أن تضطلع بدور رئيسى فى عملية التعليم المستمر .

ومن ذلك تتضح الأهمية الكبرى للدور الذى يتعين على عضو هيئة التدريس فى الجامعة أن يقوم به ، كما تتبين ضخامة الأعباء الملقاة على عاتقه .

ولذلك ، وحتى يقوم عضو هيئة التدريس بواجبه نحو طلابه ، يجب أن يتوافر له الآتى :

- الاعداد المناسب :

إذ يجب أن ننظر نظرة جديدة الى الدراسات العليا فهى ليست ترفا أو تزييدا فى عمل الجامعات بل هى من صميم واجباتها . على أن عضو

ولعل هذه الزيادة في أعداد المعيدين والمدرسين المساعدين تكون الخطوة الأولى في سبيل علاج هذا القصور الواضح في القوى العاملة من أعضاء هيئة التدريس .

الاهداف المطلوب من أجلها تأهيل أعضاء هيئة التدريس مما تقدم يتبين ان التعليم الجامعي في حاجة ماسة الى مقابلة هذا العجز الكبير في أعضاء هيئة التدريس بتنشيط عملية التأهيل للمعيدين والمدرسين المساعدين وذلك لتحقيق الأهداف الآتية :

- سد العجز القائم حالياً تدريجياً على أن تكون النسبة المستهدفة في السنوات العشر القادمة ١ : ١٢ في الكليات العملية و ١ : ٤٠ في الكليات النظرية .

ولكى تتمكن الكليات من وضع خطة لتحقيق هذا الهدف فإنها تحتاج إلى أن يكون حجم الكلية معروفاً ومحدداً لعدة سنوات . ولا يعنى ذلك بالضرورة أن يتوقف التعليم الجامعي عامة عند حجمه الحالي ، فإنه يمكن أن يزداد اذا ما تبين ضرورة ذلك ولكن دون تضخم الكليات المكتظة ، بل بنمو الكليات الناشئة أو وضع خطة لإنشاء كليات جديدة .

على أن الزيادة المرجوة في عدد أعضاء هيئة التدريس قد لا تؤدي الى تحسين العملية التعليمية ما لم يصحب ذلك تعديل في نظام الدراسة ، والأمثلة على ذلك واضحة في الكليات النظرية وبخاصة في كليات (التجارة والحقوق) حيث يحشد الطلبة بأعداد ضخمة في مدرجات لم يقصد أن تستوعبهم ، ويتولى التدريس لهذه الأعداد الكبيرة عضو هيئة تدريس واحداً ، ولا بد من علاج هذا الوضع بتقسيم الطلاب الى مجموعات لا تزيد كل منها عن السعة الحقيقية للمدرج أو ٥٠٠ طالب ايها أقل ، ويقوم بالتدريس لكل مجموعة عضو هيئة تدريس .

- إعداد أعضاء هيئة التدريس اللّازمين لكي يحلوا محل من يتركون مناصبهم على مر السنين .

- إعداد أعضاء هيئة التدريس الجدد المطلوبين للتوسع في الكليات القائمة لتخصصات جديدة تمشياً مع نمو المعرفة .

فبينما كانت هذه النسبة العامة الاجمالية ١ : ٤٠ في العام الجامعي ١٩٦٦ / ٧٤ نجدها قد انخفضت في العام الجامعي ١٩٧٥ / ٧٤ الى ١ : ٦٠ - أى ان الزيادة في أعضاء هيئات التدريس لم تتمكن من اللحاق بسرعة التزايد في عدد الطلبة وذلك على تفاوت الجامعات المختلفة ، كما يوضح الجدول الآتي :

مسلسل	الجامعي	نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة سنة ٦٦ / ٦٥	نسبة عدد أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة سنة ٧٥ / ٧٤
١	القاهرة	٣٥ : ١	٤٥ : ١
٢	الاسكندرية	٤٣ : ١	٥٤ : ١
٣	عين شمس	٤٣ : ١	٥٨ : ١
٤	اسيوط	٥١ : ١	٩٠ : ١
٥	طنطا	٩٥ : ١	٩٨ : ١
٦	المنصورة	٤٨ : ١ (٦٦ / ٦٧)	٩٧ : ١
٧	الزقازيق	٦٤ : ١ (٦٩ / ٧٠)	٩٣ : ١

على انه مما يبعث على الاطمئنان ان دراسة حركة اعداد المعيدين والمدرسين المساعدين في الجامعات المختلفة اثناء الفترة المشار اليها تظهر انها جميعاً قد حققت زيادة كبيرة كما يوضح الجدول الآتي :

مسلسل	الجامعة	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين في العام ٦٦ / ٦٥	عدد المعيدين والمدرسين المساعدين في العام ٧٥ / ٧٤
١	القاهرة	٨٢٠	١٩٥٢
٢	الاسكندرية	٧٠٠	١٤٥٠
٣	عين شمس	٥٤٦	١٣٣٧
٤	اسيوط	٣٦٩	٨٤٧
٥	طنطا	٣٢ (عام ٦٦ / ٦٧)	٤١٧
٦	المنصورة	٤٩ (عام ٦٦ / ٦٧)	٥٤٧
٧	الزقازيق	٧٩ (عام ٦٩ / ٧٠)	٢٢٠

تأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين لهيئة التدريس

ويشمل هذا التأهيل جانبين رئيسيين :

الجانب الأول : التأهيل العلمى .

الجانب الثانى : التأهيل التربوى .

التأهيل العلمى :

هناك سبيلان لتحقيق هذا التأهيل فى الوقت الحالى : أحدهما التأهيل العلمى بالدراسات العليا داخليا بالكليات ذاتها أو بكليات الجامعات الأقدم ، والثانى عن طريق الإيفاد الى الخارج فى بعثات أو إجازات دراسية .

ولابد لنا من النظر فى سياسة الإيفاد للخارج للتأهيل العلمى ومدى ملائمتها للظروف الحالية .

فمن مزايا إيفاد المعيد أو المدرس المساعد الى الخارج ، إثراء معرفته بالدراسة فى مدرسة علمية خارجية وإطلاعه على الجديد مما قد لا يتوفر فى الجامعات المصرية فى ظروفها الحالية .

هذا بالإضافة الى ان طاقة الدراسات العليا بجامعاتنا لا تتسع لكل الراغبين فيها أو كل من تحتاج اليهم الجامعات لتأهيلهم لعضوية هيئة التدريس .

غير أن الإيفاد للخارج لا يخلو من عيوب منها :

- كثيرا ما تكون دراسة المبعوث وبحوثه وتدريبه على مشاكل علمية متصلة بظروف الجامعة الاجنبية ، فإذا ما عاد المبعوث الى كليته وجد ان

- إعداد أعضاء هيئة التدريس للكليات الجديدة والمزعم انشاؤها .

ومن ذلك يتضح العبء الملقى على عاتق الدراسات العليا بالجامعات

ومدى الدعم الواجب توفيره لها .

على أنه من الملاحظ ان القوة العاملة الفعلية من أعضاء هيئة التدريس تتأثر تأثيرا كبيرا بحركة الاعارات ، والإيفاد فى مؤتمرات خارجية ، وفى العام الجامعى ٧٤ / ١٩٧٥ كان مجموع أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ٥٠٢١ عضوا ، بينما كان عدد القائمين بالعمل فعلا ٢٧٥٥ عضوا ، والفارق بين الرقمين يمثل المتغيين بسبب الاعارات الخارجية أو المهمات العلمية . ومن المتوقع ان تستمر الجامعات العربية وبعض الجامعات الافريقية فى حاجة الى الاساتذة المصريين لسنوات عديدة مقبلة أخذين فى الاعتبار حداثة هذه الجامعات والمدة اللازمة لكى تبنى قوتها الذاتية من أعضاء هيئة التدريس ، الى جانب استمرار حركة الانشاء للجامعات الجديدة فى المنطقة - وذلك لابد ان يراعى فى اعداد أعضاء هيئة التدريس للجامعات المصرية زيادة تبلغ ٣٠ ٪ تقريبا عن حاجتها لتغطية احتياجات الاعارات والمهام العلمية ، وعلينا ان نلاحظ انه فى ظل قانون تنظيم الجامعات الحالى ، فمن غير المتوقع ان تجد الكليات الاقليمية الناشئة حاجتها من أعضاء هيئة التدريس من بين العاملين فى الكليات الاقدم ، وذلك فانه يتعين عليها ان تبنى قوتها الذاتية من وظيفة المعيد ، الأمر الذى يؤدى الى الحذر والتمهل فى افتتاح الدراسة بالكليات المنشأة حديثا حتى يكون لديها قوة عاملة من هيئة التدريس قبل استقبال الطلاب للدراسة .

عليه ان تتناول بحوثه موضوعات جديدة لم يطرقها في دراسات الدكتوراه في الخارج .

- قد تكون دراسة المبعوث قائمة على استعمال اجهزة متقدمة متوافرة في الجامعة التي أوفد اليها ، فاذا عاد الى جامعته قد لا يجد مثل تلك الاجهزة ، الأمر الذي قد يتوقف بسببه نشاطه العلمي .

- تقوم معظم المدارس العلمية برئاسة الاستاذ ولكن بمعونة الدارسين الذين يكونون القوة العاملة في بحوث المدرسة العلمية ، ولذلك فان المبعوث لا يكون له أو لاستاذة المحلى فرص اختيار موضوع البحث ، اذ لابد ان يعمل ضمن خطة المدرسة العلمية التي التحق بها وليس ضمن خطة الجامعة التي أوفدته .

- يؤدي ايفاد المعيدين الى الخارج الى تأخير قيام الدراسات العليا بجامعة التي بلغت مرحلة تهيئها الى أن تقوم فيها مدارس علمية ذات قيمة عن طريق تنشيط الدراسات العليا بها ، ذلك ان طالب الدراسات العليا يعتبر قوة عاملة في المدرسة العلمية ، وتعتبر جهوده البحثية إضافة للعاملين في هذه المدرسة .

- كثيرا ما يتخلف المبعوث عن العودة الى جامعته بعد انتهاء دراسته فيستمر بالخارج وتستخدمه الجامعات الخارجية أو غيرها من مواقع العمل ، مما يضعف على الجامعات سنوات من عمرها ويضعف قوة هيئة التدريس بها .

ولكل هذه الأسباب فقد اتجه كثير من الجامعات الى التأهيل الداخلي ، على أن يستعاض عن البعثات بمهام علمية يوحد اليها عضو هيئة التدريس بعد تعيينه مدرسا للاتصال بالمدارس العلمية الأجنبية .

متطلبات التأهيل العلمي الداخلي

يحتاج التأهيل العلمي الداخلي الى تدعيم كامل للدراسات العليا بالجامعات المصرية ، ومن أهم ما يجدر ذكره بهذا الخصوص مايلي :

- يعتبر انشاء منصب نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا ووكيل الكلية للدراسات العليا ومجلس الدراسات العليا بالجامعة ، خطوات على

الطريق نحو انشاء جهاز تنظيمي للدراسات العليا لا يزال في حاجة الى استكمال .

- لكي تتم متابعة الدراسات العليا وخطوات المعيدين والمدرسين المساعدين يجب تطبيق النظم الحديثة في التوثيق والتسجيل واسترجاع المعلومات ، وقد أن الأوان لكي يستعمل الحاسب العلمي كلما أمكن ذلك في هذا العمل ، حتى يمكن تنظيم الدراسات العليا ومتابعتها لتفادي تكرار تناول بحوث الدكتوراه لموضوعات سبق تسجيلها ، وحتى يمكن متابعة المتراخين في الدراسة ومراجعة تقارير الاساتذة المشرفين .

- نظرا لتضخم المعلومات والتغيرات التي طرأت على ظروف الدراسة في مرحلة البكالوريوس والليسانس فانه أصبح من الأفضل ألا تقتصر دراسة الماجستير والدكتوراه على البحث والرسالة ، وانما يحتاج الأمر الى تطوير في نظام الدراسة بحيث تشمل مقررات عالية في مجال التخصص يؤدي فيها الطالب امتحانا الى جانب الرسالة .

- تحتاج الدراسات العليا ، وقد بلغت هذا الحجم وهذه الأهمية ، ان تخصص لها ميزانية منفصلة ذات طابع خاص تتسم بالمرونة اللازمة وتتناسب مع المهام الكبيرة المطلوبة منها ، وذلك دون المساس بالميزانية اللازمة لدراسات مرحلة الليسانس والبكالوريوس .

التأهيل التربوي :

يعتقد كثير من المهتمين بالتعليم الجامعي أنه على غرار مراحل التعليم الأخرى ، يحتاج الى معرفة بالاصول التربوية وطرق التدريس وقواعد التقييم ونظمه المختلفة ، خاصة في ظروف الجامعات ذات الأعداد الكبيرة ، ويذهب هؤلاء الى أنه لابد من إعداد عضو هيئة التدريس بالجامعة للعملية التعليمية دون الاكتفاء بأعداده علميا في مادته ، فبدلا من تركه للتجربة والخطأ علينا ان نطلعه على متطلبات المحاضرة الناجحة وأساليب المناقشات الجامعية وتدريبه على الاستفادة من الوسائل السمعية والبصرية واطلاعه على نظم الامتحانات المختلفة ومدى دقتها وعيوب كل منها .

الى علاج يؤدي بالتالى الى الاحتفاظ بهياكل واضحة للاقسام العلمية دون الانتقاص من مصالح اعضاء هيئة التدريس المادية .
مما سبق تتضح النقاط الآتية :

- ان التزايد فى اعداد الطلاب لا تقايله الزيادة المناسبة فى اعداد اعضاء هيئة التدريس ويظهر ذلك بصورة واضحة فى الجامعات الاقليمية وبخاصة فى كليات التربية .

- ان النقص فى اعداد اعضاء هيئة التدريس بالجامعات للوصول الى المعدلات الملائمة لعدد الطلاب لكل عضو من هيئة التدريس يصل الى أكثر من عشرة آلاف عضو هيئة تدريس ، وأن هذا النقص أكثر وضوحا فى الكليات النظرية وكليات الهندسة فى الجامعات الأقدم وفى جميع الكليات بالجامعات الاقليمية .

- ان تنشيط التأهيل لهيئة التدريس يكون بتوفير الأعداد المناسبة من المعيدين وتأهيلهم بتنظيم مدارس الدراسات العليا بالجامعات والعناية بها وتوفير احتياجاتها الأساسية فى المقام الأول ، وبالإيفاء فى البعثات الخارجية فى التخصصات التى لا تتوفر لها امكانيات التأهيل داخليا .

- ان أحد الأسباب الهامة للنقص الشديد فى اعداد اعضاء هيئة التدريس فى بعض التخصصات وفى الجامعات الاقليمية ، هو عدم وجود هيكل وظيفى يمثل الاحتياجات الحقيقية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة بحيث تتناسب الأعباء التى تقوم بها هذه الاقسام مع اعداد الطلاب الذين يدرسون بها .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* السعى لسد النقص الحالى فى عدد اعضاء هيئة التدريس على مدى ٧ سنوات (وهى الفترة اللازمة فى المتوسط لتأهيل المعيد حتى الحصول على درجة الدكتوراه) وذلك بزيادة اعداد المعيدىين فى التخصصات والاقسام ، التى تعاني عجزا فى عدد اعضاء هيئات التدريس وبصفة خاصة فى الجامعات الاقليمية .

* البدء مباشرة فى تنظيم الدراسات العليا ومدارسها بالجامعات

كل ذلك حرصا على أن تحقق العملية التعليمية اهدافها المرجوة .
وينبغى فى سبيل ذلك الاهتمام بالدورات التدريبية التى تعقد لهذا الغرض واهتمام قدامى اساتذة الكليات وخبراء التربية بوضع البرامج الصالحة لها .

تأهيل المدرسين والاساتذة المساعدين للاستاذية

لعل الحديث عن هذا الجانب من أعباء الجامعة يكون فى صميم موضوعنا ، لانه من السائد والمعروف ان الحصول على درجة الدكتوراه ليس خاتمة المطاف فى الدراسة الجامعية الاصلية وليس من المقبول ان يترك المدرس لجهود الذاتية دون معاونة الجامعة ودون رعاية الأستاذ له حتى يتمرس فى البحث فى مجال تخصصه ، ولابد للجامعة من أن توفر له أدوات البحث العلمى من أجهزة معملية أو مراجع علمية حتى تتكون بها مدرسة علمية ذات شأن وحتى يتدرج المدرس الى مرتبة الأستاذ المساعد وحتى يرتقى الأستاذ المساعد الى مرتبة الاستاذية فى مادته .

ولا غنى فى هذا المجال عن الاتصال بالمدارس العلمية والجامعات الأجنبية ، ولذلك فإن الإيفاء فى مهمات علمية وتيسير السبل لحضور المؤتمرات العلمية يعتبر جزءا متمما لرسالة الجامعة ومكملا لتكوين هيئة التدريس .

على أنه يجدر بنا فى هذا المجال ان نذكر ان العمل الجامعى مثله مثل غيره من المؤسسات ، يحتاج إلى تحديد واضح لواجبات كل عضو من أعضاء هيئة التدريس وإلى تحديد العلاقة بين فئاتهم المختلفة .

ومن الواضح ان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا قد ألغى كراسى الاستاذية وأطلق عدد وظائف الاستاذية ، وادى ذلك الى اذابة هياكل الاقسام العلمية ومن ثم أصبح عدد الاساتذة فى كثير من الاقسام العلمية اكبر من عدد الاساتذة المساعدين ، وعدد الاساتذة المساعدين اكبر من عدد المدرسين ، مما قد يؤدي فى المستقبل القريب الى أن تفقد الألقاب العلمية مدلولها .

ولاشك ان هذا الموضوع يحتاج الى مراجعة ، ولعل الدراسة تؤدي

وتوفير احتياجاتها لتصبح أكثر قدرة على تأهيل المعيدين بالبحث والدراسة .

* ان قيام مصر بدورها الثقافى والحضارى فى مجال امداد الجامعات والمعاهد العربية والافريقية بما يلزمها من أعضاء هيئات التدريس ، يجب أن يؤخذ فى الاعتبار عند التخطيط لإعداد أعضاء هيئات التدريس ، وفى الوقت ذاته يجب أن يتم هذا الامداد فى حدود معايير محددة تلتزم بها الجامعات .

* إنشاء مركز اقليمى أو كلية للدراسات العليا التربوية على مستوى العالم العربى لاعداد أعضاء هيئة التدريس للمواد التربوية .

* يراعى التدرج فى زيادة أعضاء هيئات التدريس بما يتمشى مع أعداد الطلاب وتخصصاتهم .

* تقرير حوافز مادية مناسبة لأعضاء هيئات التدريس الذين يقومون بالتدريس للدراسات العليا .

* التأكيد على ماسبق ان أوصى به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى فى الدورة الرابعة ، بعدم افتتاح الدراسة بالكليات الجديدة قبل اعداد هيئة التدريس الأساسية .

* التأكيد على التوصيات التى سبق أن أقرها المجلس فى الدورة الثالثة ٧٥/٧٦ بشأن موضوعى :

- الدراسات العليا بالجامعات .

- الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات .

وتتضمن هذه التوصيات الآتى :

* دعم الجهاز القائم فى كل جامعة للإشراف على الدراسات العليا والبحوث علميا وإداريا لتمكينه من القيام بمهامه ، وعلى الأخص فى مجال الربط بين هذه الدراسات والبحوث وبين احتياجات البلاد والتنسيق بينها على مستوى الجامعة سواء من ناحية الامكانيات أو برامج الدراسة والبحوث التى تربط بين التخصصات فى الكليات المختلفة ، والعمل على تبادل المعلومات فى هذا المجال بينها وبين الجامعات الأخرى .

* تخصيص ميزانية مستقلة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات .

* توفير القيادات العلمية فى مختلف الاقسام وتشجيعها على القيام بمهمة التدريس والإشراف على الدراسات العليا وتوجيه البحوث .

* تشجيع الايفاد فى بعثات الخارج للحاصلين على درجة الماجستير على الأقل ، وذلك بشرط ان يكون الايفاد فى التخصصات التى تقتضيها الضرورة .

* دعوة الاساتذة والخبراء الأجانب المتميزين للعمل فى الجامعات المصرية والاشتراك أساسا فى توجيه طلبة الدراسات العليا والإشراف على بحوثهم .

* تحديد هياكل وظيفية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة بحيث تتناسب مع الأعباء التى تقوم بها تلك الاقسام وتتناسب كذلك مع أعداد الطلاب الذين يدرسون بها بحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به تلك الهياكل والتخصصات بالقسم .

* ايجاد الحوافز التى تجتذب عضو هيئة التدريس للعمل فى جامعة اقليمية ، ومن ذلك :

- منح عضو هيئة التدريس الذى يعين فى جامعة اقليمية نسبة معينة اضافية من المرتب .

- توفير مساكن مناسبة لأعضاء هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية .

- توفير الامكانيات المعملية والعلمية والمكتبية والمكانية .

* اعتبار عضو هيئة التدريس كاستاذ زائر بالجامعات الاقليمية لفترة معينة ، أحد الشروط اللازمة للتعين فى وظائف جامعية أعلى . الأمر الذى قد يساعد على المساهمة فى سد العجز فى هيئات التدريس بالجامعات الاقليمية .

* تقويم نتائج القانون الحالى للجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وإعادة النظر فى هذا القانون فى ضوء ما يسفر عنه التقويم ، وبصفة خاصة فى مجال تعيين أعضاء هيئات التدريس ومعاونتهم . مع فحص أوضاع شاغلي الدرجات العلمية الكبيرة كل ثلاث أو أربع سنوات .

بيان بعدد طلاب مرحلة الليسانس والبيكالوريوس والمقيدين
بكلّيات الجامعات (ماعداء الأزهر) وعدد أعضاء
هيئات التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين
١٩٧٦/٧٥

الكليات	عدد الطلاب المقيدين (مقرباً)	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	العدد الافتراضي لهيئة التدريس حسب المعدلات
(أ) الكليات النظرية الآداب الحقوق التجارة الاقتصاد دار العلوم التربية كليات أخرى	٣٨٠٠٠ ٣٧٠٠٠ ٧٦٠٠٠ ٢٣٠٠٠ ٤٠٠٠ ٣١٠٠٠ ٧٨٠٠٠	٣٢٧ ١٥٤ ١٣٦ ٤٤ ٤٥ ١٧٩ ١٣٨	١١٦ ٢٤٠ ٥٦٠ ٥٢ ٨٨ ١٧٣ ٥٧	٩٥٠ ٩٢٥ ١٩٠٠ ٥٧ ١٠٠ ٧٧٥ ١٩٥
المجموع	١٩٦١٠٠	١٠٢٣	١٢٨٦	٤٩٠٢
(ب) الكليات العملية العلوم الطب طب الأسنان الصيدلة الهندسة الزراعة طب بيطري كليات أخرى	١٢٧٠٠ ٣١٠٠٠ ٣٨٠٠ ٨١٠٠٠ ٣٨٠٠٠ ٣٣٠٠٠ ٥١٠٠ ٤٩٠٠	٨٥٢ ١٣٤٥ ٩٤ ٢٠٣ ٧٢٠ ٨٨٥ ١٧٧ ٩١	١٥ ٢٣ ٤٠ ٤٠ ٥٣ ٣٧ ٢٩ ٥٤	١٠٥٨ ٢٥٨٣ ٣١٧ ٦٧٥ ٣١٦٧ ٢٧٥٠ ٤٢٥ ٤٠٨
المجموع	١٣٦٦٠٠	٤٣٦٧	٢٩١	١١٣٨٣
المجموع الكلي	٢٣٢٧٠٠	٥٣٩٠	١٥٧٧	١٦٢٨٥

(*) ان المعدلات الملائمة الواجب تحقيقها .

- بالنسبة للكليات النظرية : عضو هيئة تدريس لكل ٤٠ من الطلاب .
- بالنسبة للكليات العملية : عضو هيئة تدريس لكل ١٢ من الطلاب .

تابع

النقص في هيئة التدريس للوصول الى المعدلات الافتراضية	عدد المدرسين المساعدين	عدد المعيينين	مجموع اعداد المدرسين المساعدين والمعيينين	عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه
٦٢٣	١٥٣	٣٠٠	٤٥٣	٥٨١
٧٧١	٨٥	٧٤	١٥٩	٣٣٢
١٧٦٤	١٩٥	٣٨٦	٥٨١	٨٠
١٣	٢٤	٤٨	٧٢	٧٩
٥٥	٤٥	٣٠	٧٥	١٥
٥٩٦	١٢٥	٤٧٢	٥٩٧	٧٣
٥٧	٤٨	١٩٣	٢٤١	٦٠
٣٨٧٩	٦٧٥	١٥٠٣	٢١٧٨	١٢٢٠
٢٠٦	٤٩٣	١١٤٥	١٦٣٨	٦٨٣
١٢٣٨	٨٤٠	٣٧٩	١٢١٩	٩٠٩
٢٢٣	١١٣	١٢٢	٢٣٥	٢١
٤٧٢	١١١	٣٦٩	٢٨٠	٤٧
٢٤٤٧;	٤٦٦	١٠٣٣	١٤٩٩	١٨٨
١٨٦٥	٦٠٧	٧٧٩	١٣٨٦	٩٥٢
٢٤٨	٦٧	١٦٦	٢٣٣	٤٤
٣١٧	٥٦	٢٣٣	٢٨٩	٣٨
٧٠١٦	٢٧٥٣	٤١٢٦	٦٨٧٩	٢٨٨٢
١٠٨٩٥	٣٤٢٨	٥٦٢٩	٩٠٥٧	٤١٠٢

بيان
عدد الطلاب المقيدين النظاميين
وأعضاء هيئة التدريس بكليات
جامعات مصر
في العام ٧٥/١٩٧٦

الكلية	القاهرة			الاسكندرية		
	تظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
الطب البيطري	٢٢٨٨	٦١١	٦١	٨٧	-	-
الزراعة	٨٤٦٤	٦٠٨	٣٨	٦٨٣٦	٦٦١	٣٨
الهندسة	٦٧٩٨	٦٤٨	٨٨	٨٤٠٧	٤٠٨	٤٠
علم الاستنات	٨٨١٨	٧٥	٨٨	٨٤٨١	٤٨	٧٨
الصيدا	٦٤٤٨	٧٧	٤٠	٤٤٤٨	٧٨	٦٨
الطب	٨٧٤٧	٤٤٣	٧١	٦٦٤٥	١٨٨	٢١
العلوم	١٨٤٨	٣٨٨	١١	٨٤٥٨	٤٤١	٤١
التربية	-	-	-	٧٧٤٣	٨	٨٨٨

تابع

الكلية	عمومين شمس			أسبوط		
	طلبة نظاميين	هيئة التدريس	هيئة التدريس النسبة المئوية الانتظاميين إلى	طلبة نظاميين	هيئة التدريس	هيئة التدريس النسبة المئوية الانتظاميين إلى
الكلية الطبية	-	-	-	-	-	-
الكلية الهندسية	١٦٨٥	٨١	٣٨	٣٦٠٨	١٧	٧٨
الكلية الهندسية	٤٦٣٦	٥٥٩	٨٣	٨٠٦٨	٧٠	٨٨
الكلية الهندسية	-	-	-	-	-	-
الكلية الهندسية	-	-	-	٣٧٨١	٣٨	٧٥
الكلية الهندسية	٨٨٨٨	٦٨٨	٨٨	٦٧٦٨	٣٦	٦٨
الكلية الهندسية	٨٨٧٨	٦٩١	٣١	٥٥٣١	٧٨١	١١
الكلية الهندسية	١٦٥٨	٦٨١	٧٥	٤٦٥٨	١١	٦٨٨

تابع

الكلية الجامعة	طنطا			المنصورة		
	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	طلبة نظاميون	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
الطب البيطرى	-	-	-	-	-	-
الزراعة	٢٨٨٨	٦٠	٤٦	٢٥٢	-	٨٥
الهندسة	-	-	-	٣٩٠٥	٣٤	٧١١
طب الاسنان	٢٠٠	-	-	-	٣١	-
الصيدلة	٣٧٨	٥	٣٨	٦٨١١	٨	٣١١
الطب	٢٧٩٠	٨٨	٤٠	٧٢٢٨	٨٨	٧٨
العلوم	٦٥٠١	٤٣	٧٥	٣٥١١	١٦	٢١
التربية	٣٤٥٤	٥١	٢١٠	٢٠٥٢	٣١	٧١٨

تابع

الكلية	الزقازيق		
	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	هيئة التدريس	طلبة نظاميون
التربية	٧٦٧	٣	٢٣٠٠
العلوم	٢٢	١٤	٣١١
الطب	٣٩	٢٩	١١٣٦
الصيدلة	-	-	-
طب الاسنان	-	-	-
الهندسة	-	-	-
الزراعة	٤٥	٦٤	٢٨٥٠
الطب البيطرى	٥٥	٢٧	١٤٩٦

بيان
عدد الطلاب القديين بكلية جامعات مصر
موزعين بحسب نظام الدراسة (نظامى - منتسب)
وعدد اعضاء هيئة التدريس ونسبة الطلاب النظامين الى
اعضاء هيئة التدريس فى العام الجامعى ٧٥/١٩٧٦

الجامعة	القائمة				الاستكثارية			
	نظاميين	طلبة	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس	نظاميين	طلبة	هيئة التدريس	نسبة الطلبة الى هيئة التدريس
التجارة	١٠٦٨١	٢٨٧٦	٣٨	٣٨٨	١٧٤٣٧	٧٨	٢٠٣	٦٨٧٦
العلوم	٨١٥٥	٦٠١	٧٥	٣٨١	١٨٤٤٨	٧٨	١٦	٣١٥١٨
الاداب	٢٨٧٦	٦٠١	٧٥	٣٨٨	١٧٤٣٧	٧٨	٢٠٣	٦٨٧٦

الكلية الجامعة	طنطا				المنصورة			
	نظاميون طلبة	التدريس هيئة	نسبة التفاعل إلى هيئة التدريس	مستقبون طلبة	نظاميون طلبة	التدريس هيئة	نسبة التفاعل إلى هيئة التدريس	مستقبون طلبة
التجارة	٤٧٨٤	٧	٦٧٥	٦٥٣	٨٨٨٣	٦	١٧٨	٨٧٥١
الحقوق	-	-	-	-	٨١٦٨	٨١	٣٨٨	٣١٥١
الآداب	٩٦١	-	-	٩٦	-	-	-	-

تابع ج

بيان
اعضاء هيئة التدريس ، ونسبة الطلاب النظاميين الى
اعضاء هيئة التدريس فى العام ١٩٧٦ / ٧٥
التدريس خلال العام ١٩٧٦ / ٧٥

الزقازيق				الجامعة
طلبة منتسبون	نسبة الطلبة النظاميين الى هيئة التدريس	هيئة التدريس	طلبة نظاميون	الكلية
٩٩	١٠٥	١	١٠٥	الآداب
١٨٢	-	-	٥٤٢	الحقوق
١٤١٥	٦٦١	١١	٧٢٧٦	التجارة

بيان
عدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعينين
بكلليات جامعات جمهورية مصر العربية (حسب المشغول) في
العام الجامعى ٧٥/١٩٧٦

الجامعة	القاهرة						الاسكندرية					
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	٣٥	٣١	٤٠	١٠٦	١٥	٩٠	٢٩	٢١	٤٤	٩٤	٣٧	٧٠
الحقوق	٣٢	٧١	٧١	٥٧	٢٢	٧	٧١	٧	١١	٣٨	٣١	١٠
التجارة	١٦	٥	١١	٣٢	٤٨	٥٣	٩	٨	٢١	٧٨	٧١	٦٥
العلوم	٥٧	٣٤	١٠٢	٢٢٤	٣٨١	٧٠٨	٤٣	١٤	٧٨	٢١١	١٧	١٥١
الصيدلة	٧١	٦٨	٢٤	٧٧	٥٠	٢١	٢١	٣٠	٨٦	٦٨	١٨	٢٨
الطب	١٧٢	٨٢١	٤٦١	٤٦٥	٩٩١	٨٧	٩٦	٤٥	٧٢١	٢٨٢	٥٥١	١٦
طب أسنان	١٤	٣١	٣١	٥٧	٦٨	٣٦	٦	٥	٢٥	٦٨	٦٨	٤٣
الهندسة	٧٨	٦٥	١٠٥	٦٤٢	٤٣١	٣٤٣	٨٦	٥٣	٣٧	٢٠٣	٤١١	٢١٥
الزراعة	٧٠	٥١	٧٧	٢٠٩	٢٠٣	٧١١	٤٣	٥٠	٦٨	١٦١	٨٥١	٨٩
كفر الشيخ التربية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٨	٤	٤٣

تأبيــــــــــــــــع

الجامعة	عين شمس						أسيوط					
	أستاذ	مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد	أستاذ	مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	٢٥	٢٥	٣٩	٨٩	٣٧	٩٨	٧	٥	٢٢	٣٤	٢٦	٣٧
الحقوق	١٩	١٤	١٠	٤٣	٤٣	٤٣	١	-	١	٢	١	٦
التجارة	١٥	١٠	١١	٣٦	٨٠١	٨٠١	٩	٢	٤	٥١	٢٠	٣٧
العلوم	٤٢	٤٣	١١١	٦٦١	٨٦١	٨٦١	٥١	٤٣	٨٦	٧٨١	٨٧	١٣٤
الصيدلة	-	-	-	-	-	-	١	١١	٢١	٣٤	٦١	٨٥
الطب	١١١	١٠٣	١٢٢	٦٣٣	٧٦	٧٦	٢٥	٢٨	٨٣	٣٦	٩٥	٦٦
طب أسنان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الهندسة	٥٣	٨٧	٦٥	١٥٥	٣٧١	٣٧١	٢٠	٥١	٥٣	٩٠	٢٦	٦٦
الزراعة	٤٧	٤٩	٧٤	١٧٠	٧١١	٧١١	٢١	٣٠	٣٠	١٧	٨٣	٥٥
كفر الشيخ التربية	٣٣	٣٦	٦٠	١٢٩	٧٥١	١٥٨	-	٢	٥	١١	٨	٣١

تابع

الجامعة الكلية	طنطا						المنصورة					
	أستاذ	مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد	أستاذ	مساعد	مدرس	جملة هيئة التدريس	مدرس مساعد	معيد
آداب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الحقوق	-	-	-	-	-	-	٤	١	٧	٣١	٢٤	٧
التجارة	٣	٤	١	٧	٣١	١٥	١	-	٥	٦	٣١	٤٤
العلوم	٩	١١	٢٣	٤٣	٨١	٨٦	٦	٢٠	٢٨	١٦	٨٨	١٧١
الصيدلة	١	١	٣	٥	٤	٢٨	-	٣	٤	٨	٨	١٣
الطب	١٣	١٨	٢٨	٨٨	٣١١	٥٠	٣١	١٤	٢٢	٨٨	٧٠	٤٣
طب أسنان	-	-	-	-	-	٥١	-	-	-	-	١	-
الهندسة	-	-	-	-	-	-	٣	٦	١٨	٣٨	٢٨	٦٠١
الزراعة	٦	٦١	٢٨	٦٠	٣٣	١٠٠	٥	٨١	٢٨	٣٣	٢٨	٦٨
كلية الشيخ التريبة	١	١	١٣	١٥	١١	٥٠	٢	٢	١٠	٤١	٨٨	٢٦

تابع

الكلية	الجامعة	الزقازيق				
		أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة هيئة تدريس	مدرس مساعد
آداب		١	-	-	١	-
الحقوق		-	-	-	-	-
التجارة		٢	١	٨	١١	١٢
العلوم		٢	-	١٢	١٤	١١
الصيدلة		-	-	-	-	-
الطب		٤	٧	١٨	٢٩	٢٨
طب أسنان		-	-	-	-	-
الهندسة		-	-	-	-	-
الزراعة		٨	٢٢	٢٤	٦٤	٥٨
كلر الشيخ التربية		-	-	٣	٣	٦

الجامعة المفتوحة

مبررات الدعوة لانشاء هذه الجامعة في مصر :

- هناك اعداد ضخمة من المتخرجين في المدارس الثانوية العامة والفنية عاما بعد عام - تعجز جامعاتنا ومعاهدنا العليا عن استيعابها .
ولعله من نافلة القول ان نكرر هنا ان هذه الاعداد الضخمة من الخريجين تشكل ضغطا على جامعاتنا ومعاهدنا العليا لا تستطيع ان تتسع له ،
وهي اذ تقبل هذه الزيادة - تحت ضغط الرأي العام - فان الامر ياتي على حساب مستويات العملية التعليمية بها ، بل وعلى قيمة ما تمنحه للخريجين من درجات علمية .

- ويصاحب هذه الظاهرة السابقة ظاهرة اخرى لا تقل في خطورتها عنها - وهي ظاهرة « التسرب » - التي تتفاوت في درجاتها في شتى مراحل التعليم حتى تصل الى الجامعات حيث ترتفع في بعض الكليات الى نسب عالية ، وذلك على الرغم من ان ظروف مجتمعنا النامي وما يواجهه من اوضاع اقتصادية تتطلب الحرص الشديد على ابقاء على الاعداد التي تصل الى التعليم الجامعي والعالي للانتفاع بهم في مجالات التنمية المختلفة ، وهذا بالاضافة الى انه من الانصاف لهؤلاء الطلاب الذين تضطروهم ظروف قاسية لترك التعليم كانشاف متعلمين

لكسب قوتهم - ألا تروى الابواب في وجوههم وان نحرمهم من التعليم الى الابد ، او بعبارة اخرى لا تطلق امامهم ابواب ما يسمى « بالفرصة الثانية » وخاصة عندما تتسلط عليهم الرغبة في الاستزادة من المعرفة او في استئناف التعليم من جديد عندما تزول المصاعب او العقبات التي تعترض الطريق امامهم .

- الرغبة في القضاء على الشعور بالاحباط من قبل بعض الطلاب الذين لا يقبلون بالجامعات واحساسهم بأن ابواب الحياة والعيش الكريم قد سدت أمامهم من ناحية ، وتقليل حجم التزاحم على ابواب الجامعات من ناحية اخرى ، الامر الذي لا نجد له مثيلا في كثير من البلاد المتقدمة حيث توجد فيها معاهد ومراكز تدريب اهلية يلتحق بها الراغبون في استكمال تعليمهم أو تدريبهم ، يتحملون مصروفاتها برغى كامل باعتبار ان فترات الدراسة بها شهيرة وجيزة ، وتعدهم لمزاولة عمل في الحياة العامة في مستوى أعلى وبأجر أفضل .

من اجل هذا كله فان الجامعة المفتوحة تعتبر تجربة تستحق أن نقف عندها ، حيث من الطبيعي فتح الباب لكل هؤلاء الذين حالت الظروف بينهم وبين استكمال تعليمهم او الاستزادة من المعرفة ، بغير ما شروط معقدة .

ولعل ابرز مثل نسوقه في هذا الصدد ، تلك الجامعة المفتوحة التي انشأتها بريطانيا ، وصدر بها مرسوم ملكي في عام ١٩٦٩ ، وهي جامعة تتمتع باستقلال كامل ولها حق منح الدرجات العلمية المختلفة .
والواقع ان هذه الجامعة تعد من ابرز ماحدث من تجديد في ميدان التعليم ببريطانيا خلال النصف قرن الاخير ، اذ هي بخلاف الجامعات الاخرى ، لا تجمع بين الطالب والاستاذ داخل حرم جامعي ، بل هي تكون نواة مركزية اكايدمية وادارية تعد المادة العلمية للدارسين عن بعد ، ثم ترسل هذه المادة الى منازل الطلاب في مختلف ارجاء البلاد . فطلاب الجامعة المفتوحة كما هو معروف هم من الكبار الذين يعيشون في بيوتهم ويدرسون في اوقات فراغهم .

نظم الدراسة بالجامعة المفتوحة :

ونظام الدراسة بهذه الجامعة يسمح للطلاب ان يدرسوا بالخطى التى تتناسب وتتفق مع قدراتهم كما يسمح لهم ان يتركوا دراسة مادة معينة او برنامج معين فى الوقت الذى يترتبونه ، وان يبدأوا من جديد فى الوقت الذى يناسبهم ، وبالمنهج الذى يختارونه ، وللطالب ان يختار بعد ذلك عددا من المواد والبرامج من بين الانظمة الكثيرة المتاحة .

والجامعة بهذا الوضع مفتوحة للجميع وليست هناك مؤهلات محددة يعينها للالتحاق بها ، وهكذا فتحت هذه الجامعة بابا كان قد اوصد تماما بالنسبة لآلاف الكبار الذين ضاعت فرصهم فى اتمام تعليمهم .

نوعيات البرامج التعليمية التى تقدمها الجامعة المفتوحة :

تقدم الجامعة المفتوحة ثلاثة انواع من البرامج :

• برامج متكاملة لذوى الخبرة .

• برامج تقدم للطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعية .

• برامج للطلاب الحاصلين على درجات جامعية .

وفىما يلى بيان اكثر تفصيلا لكل نوع من هذه الانواع :

– مناهج لذوى الخبرة :

يبلغ عدد هذه المناهج فى الجامعة المفتوحة ببريطانيا عام ١٩٧٧ ٢١ منجا وجميعها برامج متكاملة يستغرق كل منها عشرة اشهر وهذه جميعا ليست للحصول على درجات جامعية وانما وضعت للدارسين الراغبين فى الاستزادة من المعرفة فى مجال العمل الذى يمارسونه فعلا او لكسب معرفة بحقل او بعمل جديد ، وتحتوى هذه المناهج عناصر كثيرة مما يدرس فى البرامج التى تستهدف الحصول على درجات جامعية ، وتعطى للطلاب فيها تقديرات كتلك التى تمنح للبرامج التى تعد للحصول على درجات جامعية يستخدمها الطالب اذا ما رغب فى وقت لاحق فى الالتحاق باحدى البرامج الجامعية للحصول على درجة جامعية .

ويمنح الطالب الذى يتم منهجا من مناهج لذوى الخبرة شهادة فى هذا المنهج اذا نجح فى الامتحان النهائى فيها . اما الطلبة الذين يتمون

دراسة المنهج ولا يتقدمون لامتحانه فيمنحون خطابا بانهم اكملوا دراسته فقط .

– برامج الطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعية :

وتقدم هذه البرامج لفئة الطلاب لتمكينهم من الحصول على درجة البكالوريوس بالمرتبة العادية او مرتبة الشرف . وتبنى هذه الدرجات الجامعية على نظام معين من التقديرات السنوية ، ويمنح التقدير السنوى للطلاب عند اتمامه دراسة برنامج دراسى كامل ، حسب مجموعة من التقديرات التى تمنح له خلال العام الدراسى ، بالاضافه الى امتحان نهائى مدته ثلاث ساعات . ويحصل الطالب على درجة البكالوريوس العادية عند حصوله على ستة تقديرات سنوية بينما يحصل على البكالوريوس بمرتبة الشرف اذا حصل على ثمانية تقديرات سنوية .

وتستغرق فترة الحصول على البكالوريوس العادية ست سنوات بينما تستغرق فترة البكالوريوس بمرتبة الشرف على ثمانى سنوات وذلك فى حالة دراسة الطالب برنامجا واحدا طول العام الدراسى ، على انه يمكن اختصار هذه الفترة فى كل من الحالتين الى النصف اذا درس الطالب فى برنامجين خلال العام الدراسى .

– برامج للطلاب الحاصلين على درجات جامعية :

وتمنح فيها الدرجات العلمية العالية للطلاب الحاصلين على درجات جامعية عندما يتمون برنامجا لبحث او دراسة عالية ويقدمون رسالتهم للمناقشة ، ويقاس تقدم الطالب فى بحثه بعد عمل مدته ثلاثة شهور بواسطة تقدير يمنح للطلاب ، ومع هذه النصوص فهناك كتب مقررة مفروض ان يشتريها الطالب ويرجع لها بصورة منتظمة ، وتعتبر الدراسة بالمراسلة اهم الوسائل التعليمية .

مجاميع الاجهزة الخاصة بإجراء التجارب العلمية بالمنزل :

وهذه مجموعة من الاجهزة تشكل وحدة للتجريب العلمى بالمنزل ، قصد بها التغلب على صعوبة تدريس العلوم والتكنولوجيا عن بعد ، وهى ترسل لطلاب الجامعة المفتوحة على بيوتهم لتمكينهم من اجراء التجارب العلمية الاساسية .

الاذاعة والتلفزيون :

يحرى كل منهج من مناهج الجامعة المفتوحة دروسا تقدمها الاذاعة الصوتية والمرئية . ولكل من البرامج الاساسية برنامج اذاعي وتلفزيونى اسبوعيا . بينما تقل هذه البرامج بالنسبة للمستويات الثانية والثالث والرابع . وتخطط هذه الاذاعات الصوتية والمرئية كاجزاء مكملة مع البرامج التى تدرس . وتقوم الاذاعة والتلفزيون بدورهم جدا كوسيلة تعليمية .

الارشاد والتعليم :

رغم ان نصوص المراسلة والبرامج الصوتية والمرئية تخطط بصورة تكفل للطالب ان يتعلم بصورة مستقلة الا انه يوجد الى جانب هذا المدرس الخاص او المرشد او الموجه . اذ تلجأ الجامعة المفتوحة الى استعارة اساتذة من الجامعات والكليات الاخرى ليعملوا بها بعض الوقت . وتخصص ١٢ الى ٢٠ من طلبة الجامعة المفتوحة ليرعاهم مدرس او استاذ من هؤلاء . يكون مسئولاً عنهم . ويقدر هذا الاستاذ الاعمال التحريرية للطالب ، كما يدون تعليقاته عليها ، ويعقد لقاءات لمجموعات من طلبته فى قاعات او مراكز الدراسة المحلية ، وهو موجود بعد ذلك كى يساعد الطلبة فيما قد يعترضهم من مشكلات دراسية . وفى الدراسات أو المستويات الاعلى عندما تصبح المادة العلمية اكثر تخصصا ، يصبح للطالب استاذ او اكثر فى البرنامج الذى يدرسه ، ويكون هذا الأستاذ مسئولاً عن المقابلات الشخصية مع الطالب وعن تعليمه وارشاده بالمراسلة ايضا .

المدارس الصيفية :

وتتضمن البرامج الاساسية وبعض البرامج الاعلى - وخاصة بالنسبة لطلبة العلم والتكنولوجيا - دراسة مدتها اسبوع من الإقامة فى مدرسة داخلية او جامعة بالصيف .

وغالبا ما تعقد هذه الدراسات فى الجامعات فى الفترة من نصف يوليو الى اوائل سبتمبر وتحشد لها اساتذة الجامعة المفتوحة وبعض

المشرفين المؤقتين ، وكذلك بعض اساتذة الجامعات المضيفة . ويعد هذا البرنامج الصيفى برنامجا دراسيا غاية فى التركيز بأسلوب الجامعات التقليدية ويتضمن محاضرات وتجارب معملية واخرى ميدانية ومناقشات عملية لمدة اسبوع .

الواجبات المدرسية :

تشكل الواجبات المدرسية جزءا هاما من النظام التعليمى فى الجامعة المفتوحة فهى تمكن الطالب من ان يقدر ما حقق من تقدم . والواجبات التى يصحبها الاستاذ المشرف معظمها اعمال تحريرية تتراوح ما بين سلسلة من الاجابات القصيرة الى مقالات متوسطة الطول او مقالات طويلة ، وفى المناهج ذات المستويات الاعلى يوجد اتجاه الى اعطاء الطلبة واجبات من نوع الإسهام فى مشروعات فيكسبون بذلك التجريب العلمى والخبرة بالعمل البحثى او جمع وتحليل المعلومات .

وفى نهاية كل منهج يجلس الطالب لمدة ثلاث ساعات ليؤدى امتحانا تحريريا ، وتعقد هذه الامتحانات فى نهاية اكتوبر واولائل نوفمبر ، وتصحب امتحانات الجامعة المفتوحة بدقة شديدة من جانب اساتذة خارجيين للتأكد من الحفاظ على المستويات الاكاديمية . وتقرر نتيجة الامتحان بالاضافة الى درجات الواجبات خلال السنة ما اذا كان الطالب سيحصل على تقدير سنوى « ناجحا او لا » .

واضعو المناهج الدراسية :

لم تقتصر الجامعة المفتوحة على تطوير واستخدام مجموعة فريدة من الصيغ التعليمية ولكنها ابتدعت ايضا طريقة جديدة لانتاج المناهج حيث يتم بناؤها وصياغتها بواسطة مايسمى « بفرق المناهج » ، وهم عبارة عن مجموعات من الاكاديميين والعاملين المساعدين ، يحشدون خبراتهم لاجراء انتاج متكامل يستخدم كافة وسائل الاتصال ويصلح ان يكون اساس دراسة الطالب ، وقد تختلف هذا الفرق من حيث عددها او نوعيتها . هذا ويتعاون مع فريق المناهج اعضاء من مخرجى الاذاعة والتلفزيون وكذلك عضو من معهد تكنولوجيا التربية التابع للجامعة مهمته تقديم المشورة بالنسبة لبناء المنهج ، وكذلك محرر ومصمم يساعدان فى

انتاج المنهج المكتوب او المطبوع .

التكلفة والتنفقات :

اجريت دراسة على السنوات الثلاث الاولى من عمل الجامعة وقد كشفت هذه الدراسة عن ان الجامعة المفتوحة تكلف الخريج اقل من ثلث تكلفته في الجامعات الاخرى . ولعل السبب الرئيسى في ذلك هو عدم الحاجة الى مرافق قائمة بذاتها لهذا الغرض .

وتحقق الجامعة المفتوحة وفرا كبيرا من خلال اسلوبها في انتاج المناهج ، اذ يتوفر على انتاجها مجموعة صغيرة من الاكاديميين بعدد ضخم من الطلاب ، ومع ان نصوص المراسلات ومايتبعها من برامج اذاعية وتليفزيونية ذات تكلفة عالية الا انها تحقق وفرا اقتصاديا كبيرا بازياد عدد الطلاب المنتفعين بها .

مصرفات الطالب :

تبلغ مصرفات الطالب بالجامعة المفتوحة ٤٠ جنيها في السنة يضاف اليها من ١٠ - ٢٠ جنيها قيمة كتب . وتحتاج كل المناهج الاساسية وبعض المناهج العالية الى دراسة هيفية مركزة مدتها اسبوع متضمنة الاقامة ، وهذه تتكلف ٤٥ جنيها وهناك عشرة جنيهات ترد للطلاب عند اعادته وحدة الاجهزة العلمية المنزلية .

التوصيات

وقد عرض هذا الموضوع على المجلس القومى للتعليم والبحث في اجتماعه بتاريخ ٢١ / ١١ / ١٩٧٨ وبعد المناقشة انتهى المجلس الى التوصيات الآتية :

انه نظرا لان فكرة الجامعة المفتوحة كما طبقت في انجلترا قد ارتكزت على مجموعة من العوامل والاعتبارات ساهمت في نجاحها الى حد كبير ، الامر الذى لا يتوافر في ظل اوضاع التعليم والعمالة في مصر وبخاصة من حيث تضخم أعداد الخريجين بالجامعات المصرية والنقص الشديد في هيئة التدريس بالجامعات الاقليمية .

وكذلك نظرا لان فكرة هذه الجامعة لا تعد تطورا لانها تلغى الانتماء

بين الاستاذ والطالب كما انها لم تنجح في انجلترا بقدر متكافئ في مختلف المجالات .

فان المجلس يوصى بالآتى :

* دراسة إمكان تطبيق الفكرة على نحو يتفق وظروف مصر بحيث يرتبط التنفيذ بالأولويات التى تحتاجها الدولة وأن يقصر الالتحاق بدراسات هذه الجامعة على :

- الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

- الحاصلين على الشهادة الفنية المتوسطة ويشترط ان يكونوا قد امضوا في العمل عدة سنوات .

* الاستفادة من الفكرة في استكمال تأهيل المعلمين في الخدمة وتزويدهم بمعلومات عن البيئة والاسكان والتطورات المتلاحقة في العلوم والتربية

* دراسة امكان قيام الاذاعة والتليفزيون بتقديم دراسات للتثقيف العام واكتساب المهارات المختلفة ، مع التوسع في اقسام الخدمة العامة بالجامعات المصرية الحالية كبديل لفكرة الجامعة المفتوحة .

* دراسة مدى امكان قيام هيئة غير حكومية بتطبيق فكرة الجامعة المفتوحة لاتاحة فرص التعليم والاستزادة من الثقافة للمواطنين تحقيقا للافكار المستحدثة في التعليم « التعليم المستمر - التعليم غير التقليدى - المرونة في التعليم » .

* دراسة موضوع الجامعة المفتوحة في اطار النقاط الآتية :

- تحديد الهدف من واقع ظروف ومتطلبات المجتمع العربى .

- نوعيات التعليم المطلوب تنظيمها في اطار الجامعة المفتوحة .

- الأساليب والوسائل الكفيلة بالتنفيذ الناجح .

- مشكلة التمويل لانشاء هذه المؤسسة الخاصة .

- الحد الأدنى لشروط الالتحاق .

- مشكلة منح الشهادات والاعتراف بها ، ومدى الارتباط بتوظيف

الخريجين من هذه الجامعة .

التجارية والاقتصادية والسياسية في العام الدراسي ٧٦/٧٥ ما يقرب من ٩٠٠٠٠ ، ويشكل هذا العدد حوالي ٢٤٪ من مجموع طلاب الجامعات المصرية ، وهو بهذا الوضع يعتبر اكبر قطاعات الدراسات الجامعية كلها .

ويبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس القائمين بالعمل فعلا في هذا القطاع وفي نفس العام (٧٥ / ٧٦) ٢٠٩ أعضاء ، أى بنسبة عضو هيئة تدريس واحد لكل ٤٢٩ طالبا تقريبا .

ويتضح من ذلك أن معدل أعضاء هيئة التدريس للطلاب في هذا القطاع ضئيل للغاية اذا قيس ذلك بالمعدلات العالمية المناظرة في هذا الشأن ، حيث ان المعدلات العالمية المناظرة تتراوح بين عضو هيئة تدريس واحد لكل عشرة او خمسة عشر طالبا .

وعلى الرغم من ان هناك مؤشرات تشير الى تحسن هذه المعدلات في المستقبل ، وذلك لوجود عدد غير قليل من اعضاء البعثات الخارجية والداخلية ومن طلاب الدراسات العليا - الا ان هذا التحسن سيكون محدودا وبطيئا ولا ينتظر القضاء على هذه المشكلة لفترة طويلة .

ويبلغ عدد الطلاب المنتظر تخرجهم من هذه المرحلة الاولى على مدى السنوات الخمس القادمة (٧٧/٧٨ - ٨٢/٨٣) حوالي ٨٩٠٠٠ من الطلاب . ويشكل هذا العدد الكبير حوالي ٢٥٪ من مجموع قطاعات التعليم الجامعي في مصر خلال تلك المدة . الأمر الذي يترتب عليه عدم استطاعة سوق العمل استيعاب هذا القدر بالكامل ، وإذا ينبغي الحد من أعداد المقبولين في هذا القطاع حتى لا يكون هناك فائض من الخريجين يصعب تشغيله في أعمال حقيقية منتجة تضيف جديدا للنتاج القومي .

وقد وجد هذا الاتجاه استجابة في السنوات الاخيرة ، فتم تخفيض اعداد المقبولين في قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية في السنوات الثلاث الاخيرة بالتدريج حتى بلغ ١٢٢٥٠ في العام الجامعي ٧٨/٧٧ ، بينما كان العدد ١٥٠٠٠ طالب في العام الجامعي ٧٥/٧٤ .

وتشير كل الدلائل الى ان الاتجاه العام لدى مجالس التخطيط الجامعية يميل حتى الان الى الاستمرار في سياسة تخفيض اعداد المقبولين في هذا القطاع في السنوات القادمة ، بهدف تحقيق التوازن

النهوض

بالدراسات الجامعية

التجارية والاقتصادية والسياسية

يواجه قطاع الدراسات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية في الجامعات المصرية عددا من القضايا والتحديات الرئيسية التي ينبغي حسمها لرفع كفاءة التعليم التجاري الجامعي في مصر ، ولوفاء باحتياجات سوق العمل المتطورة في عالمنا المعاصر .

وتحتل مركز الصدارة - من حيث الأهمية والأولوية - في قائمة التحديات والقضايا التي يواجهها هذا القطاع ، القضايا الثلاث التالية :
- حجم المرحلة الجامعية الاولى في هذا القطاع من التعليم الجامعي .

- تطوير التخصصات والمناهج والنظم الدراسية في هذا القطاع للوفاء باحتياجات السوق المتطورة .

- تطوير مدرسة الدراسات العليا في هذا القطاع ورفع نسبة التأهيل بها .

وقد استعرض المجلس في جلسته بتاريخ ٢ يناير ١٩٧٩ الدراسة التي تقدمت بها شعبة التعليم الجامعي في هذا الشأن ، وفيما يأتي عرض موجز لكل قضية من هذه القضايا والتوصيات التي اتخذها المجلس بخصوصها .

حجم المرحلة الجامعية الاولى في هذا القطاع :

بلغ عدد الطلاب المقيدين بالمرحلة الجامعية الاولى بقطاع الدراسات

- تحتاج اسواق العمل الخارجية الى أعداد غير قليلة من خريجي قطاع الدراسات التجارية الجامعية وخاصة بالنسبة لمن يتقن اللغات الاجنبية وحصل على خبرات او تدريبات علمية عالية .

- تشير كثير من الدلائل الى وجود عجز أو نقص في الكفاءات من بعض التخصصات التجارية في اسواق العمل المحلية والخارجية كالمختصين في الدراسات المصرفية والتأمين والحسابات الآلية والبرمجة - والضرائب وحسابات التعاون والسياحة والتجارة الخارجية وإدارة الحكم المحلي وخاصة من اصحاب الخبرات الذين يتقنون اللغات الاجنبية .

- تعاني كثير من مؤسساتنا القومية من وجود خلل أو قصور في بعض اداراتها أو أجهزتها لعدم توفر العدد الكافي من الخريجين أو لنزوح الكثير منها للعمل بالخارج .

- كما تشير الدلائل الى وجود فائض في بعض التخصصات التجارية في سوق العمالة كالاقتصاد والعلوم السياسية والمحاسبة ، خاصة ممن لا تتوافر لديهم الخبرة الكافية ولا يتقنون اللغات الاجنبية . وتأسيسا على كل ذلك يتضح ان المشكلة التي تواجهنا في هذه القضية تكمن بالدرجة الأولى في عدم وجود توازن بين مستويات وحجم هذا القطاع وأهميته النسبية من جهة ، وبين الامكانيات المحدودة المخصصة له من جهة أخرى كما تكمن في نوعيات الدراسات ، وفي شعب التخصص وفي المستويات الدراسية ونظم الدراسة في هذا القطاع - مما يتطلب ترشيد العمل فيه لمواجهة كل ما تقدم .

التوصيات

ولهذا يوصى المجلس بالآتي :

* تحقيق التوازن بين حجم ومهارة ومستويات هذا القطاع من جهة وبين الامكانيات البشرية والمادية المخصصة له من جهة أخرى ، وذلك على اساس دراسة علمية للتكاليف المعيارية للتعليم والبحث العلمي لهذا القطاع ، تركز على معدلات سليمة ومناسبة للاداء في ظل الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها مصر .

فتحديد أعداد الطلاب المقبولين في هذا القطاع ينبغي أن يأخذ في الاعتبار تحقيق ذلك التوازن بالدرجة الأولى ضمانا للمحافظة على

المنشود بين طلاب هذا القطاع وبين الامكانيات المتاحة من جهة ، ولتخفيض أعداد الخريجين فيه بالتدرج تجنباً لوجود فائض منهم يعجز سوق العمل عن استيعابه في اعمال منتجة من جهة أخرى .

وهنا تثار الاسئلة الآتية :

- ما هو مقدار التخفيض المطلوب في أعداد الطلاب في هذا القطاع ؟

- ما هو المدى الزمني المطلوب تطبيق هذا التخفيض خلاله ؟
- ماهي البدائل المتاحة في المجالات المختلفة للعمل ، والدراسة التي ينبغي توجيه الطلاب اليها بدلا من إلحاقهم بالدراسة في هذا القطاع ؟
وحتى يمكن البت في مثل هذه الامور يحسن ان نأخذ في الاعتبار الحقائق التالية :

- ان سوق العمالة في قطاع الاعمال التجارية والاقتصادية والمالية والسياسية والتأمين هي اكبر اسواق العمل بالنسبة لاصحاب المؤهلات الجامعية ، ومن هنا كان من الطبيعي ان يحتل هذا القطاع مكان الصدارة بين باقى قطاعات الدراسات الأخرى سواء بالنسبة لعدد الطلاب المقيدين به او عدد الخريجين .

- ان سوق العمل في القطاعات الأخرى الانتاجية : الصناعية والزراعية وفي قطاعات النقل والمواصلات ، وفي قطاعات الخدمات - تحتاج الى أعداد كبيرة من خريجي قطاعات الدراسات التجارية .

- ان التكوين العلمى لخريجي قطاع الدراسات التجارية يرتكز على قاعدة قوية من العلوم التجارية الأساسية المشتركة ، الامر الذى يتيح مرونة كبيرة نسبيا في قدرات هؤلاء الخريجين . ومن هنا فان خريجي هذا القطاع يمكنهم القيام بنوعيات متباينة من الاعمال . ويتطلب ذلك في اغلب الاحيان نوعا من التوجيه والتدريب لرفع كفاءتهم في النوعية او التخصص المطلوب .

على ان هذا لا يعنى عدم الاهتمام بالتخصص في الدراسة في المرحلة الجامعية الأولى ، فالتخصص هو سمة المصير وركيزة أساسية لا غنى عنها لتحقيق التقدم ، ولكن الامر يتطلب ان يقصر التخصص في المرحلة الجامعية الأولى على التخصص الواسع العريض بينما تعنى الدراسات العليا بالتخصص الدقيق .

ومن تحليل البيانات الخاصة بالأعداد المنتظر تخرجهم في الفترة من ٧٧/٧٨ - ٨٢/٨٢ في هذا القطاع - وهم يمثلون عرض القوى العاملة في كل تخصص من تلك التخصصات في سوق العمل في الفترة القادمة - يلاحظ :

- ان خريجي شعبة المحاسبة والمراجعة وحدها يمثلون اكثر من ٦٨٪ من مجموع الخريجين في هذا القطاع . وان مجموع خريجي شعبة المحاسبة والمراجعة وادارة الاعمال يشكلون ٨٤٪ تقريبا من مجموع الخريجين .

- ان نوعيات التخصصات المطلوبة في سوق العمل - في عالمنا المعاصر - في المجالات التجارية والمالية والاقتصادية اكبر من ذلك بكثير وتمتد على رقعة واسعة وعريضة من النوعيات والتخصصات المتكاملة ، واللازم توافرها للنهوض بكفاءة بالاعمال المختلفة ، تحقيقا للأهداف المنشودة في التنمية وبناء التقدم .

- ان من أبرز التخصصات الناقصة والتي تحتاج الى دعم ما يأتي :

- الدراسات المصرفية وأسواق المال .
- الحاسبات الآلية والبرمجة .
- نظم المعلومات .
- التأمين بشقيه التجارى والاجتماعى .
- الضرائب .
- السياحة والفندقة .
- الادارة المحلية والحكم المحلى .
- بحوث العمليات .
- اقتصاديات المشروعات والأعمال .
- ان قطاع الدراسات الجامعية التجارية والاقتصادية والسياسية يحتاج الى المرونة الكافية التى تسمح بتزاوج التخصصات وتكوين الطلاب التكوين العلمى المختلط للوفاء باحتياجات السوق المتباينة .

التوصيات

- وتأسيسا على ماسبق فان المجلس يوصى بالآتى :
- تنظيم نوعيات وتخصصات دراسية جديدة - في المرحلة الجامعية الأولى - في المجالات المطلوبة في سوق العمل وفى مقدمتها الدراسات

مستوى كفاءة الخريجين ، كما يجب أن يأخذ في الاعتبار أيضا اتساع رقعة سوق العمل أمام خريجي هذا القطاع خصوصا اذا أحسن إعدادهم وتكوينهم التكوين العلمى المطلوب بكفاءة .

* تنويع الدراسة والتخصصات في هذا القطاع على النحو الذى يؤدي الى الوفاء بالاحتياجات المطلوبة لسوق العمل ، فسوق العمل ما زالت تعاني من نقص التخصصين في بعض مجالات هذا القطاع .

* الاهتمام بتدريس اللغات الاجنبية في هذا القطاع وتدريس بعض المقررات بلغة اجنبية ، ومن المهم أن يؤدي هذا العمل بجدية وكفاءة وأن تفر له الامكانيات اللازمة .

* تطوير المناهج الدراسية في هذا القطاع والنهوض بمستوياتها لمواجهة احتياجات العصر .

* الاهتمام بالتطبيقات العملية ، والتدريبات الميدانية ، واعطاء التطبيقات العملية وزنا أكبر في العملية التعليمية .

* تطوير نظام الدراسة في هذا القطاع لرفع كفاءة تحصيل الطلاب من جهة ، ولتوفير المرونة الكافية لتنوع إعدادهم وتكوينهم التكوين العلمى المناسب باحتياجات السوق المتباينة من جهة اخرى ، ولاتاحة الفرصة لخلق نوعيات جديدة متطورة توفر فرصا جديدة للعمل من جهة ثالثة .

* التوسع في البعثات الداخلية والخارجية لتأهيل العدد اللازم من اعضاء هيئة التدريس اللازمين للوفاء باحتياجات هذا القطاع في التخصصات المختلفة .

تطوير التخصصات والمناهج والنظم الدراسية

يشتمل قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية الموجودة حاليا في مصر على نوعيات وتخصصات دراسية محدودة معظمها من النوع التقليدى ، لم يطرأ عليها تطوير او تعديل يعنى به ، رغم التطور العالمى الضخم الذى شمل قطاعات عامة . ويضم هذا القطاع تخصصات في دراسة المحاسبة والمراجعة ، وادارة الاعمال والتأمين ، والاقتصاد ، والعلوم السياسية ، والاحصاء المنزلى والبريد ، والسياحة والفندقة والخدمات البحرية .

ويحتل التخصص في دراسة المحاسبة والمراجعة مركز الصدارة من حيث الحجم بين هذه التخصصات يليه تخصص ادارة الاعمال .

علميا قويا ومتينا على نحو يتيح لهم مواصلة التقدم والاستزادة من العلم من جهة ، ولإعطاء المرونة الكافية فى تعيين الخريجين والوفاء باحتياجات السوق المتباينة من جهة اخرى .

* العناية بالتقييم المستمر للبرامج والمقررات الدراسية وتطويرها باستمرار وفقا للمقتضيات العصرية .

* العمل على زيادة الاهتمام برفع كفاءة الاداء فى العملية التعليمية وفى البحوث العملية والتطبيقية .

* زيادة الاهتمام بالتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية ، وإعطائها وزنا أكبر فى البرامج والمقررات الصناعية ، وبصفة خاصة التدريب على التجهيزات الحديثة والآلات الحاسبة المستخدمة فى المؤسسات التجارية المتقدمة .

* العناية بتوفير مقومات التعليم المستمر للخريجين بتزويدهم بكل جديد ومستحدث فى مجال قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والسياسية والمالية ، ضمانا للمحافظة على مستوى كفاءة الاعمال باستمرار وهى من الامور التى اصبح لاغنى عنها فى عالمنا المعاصر لتحقيق التقدم والمحافظة على البقاء .

* العناية بربط خطط وبرامج التعليم فى قطاع الدراسات التجارية والمالية والاقتصادية والسياسية بالتنسيق والاقتصادى والاجتماعى وباحتياجات مواقع العمل بصفة عامة ، ومواقع الانتاج الاقتصادى بصفة خاصة ، وذلك بإيجاد جسور قوية ومفتوحة بين التعليم الجامعى ومواقع العمل المختلفة ، تسمح بمرور تيار التعاون والتفاهم فى الاتجاهين بينهما .

تطوير مدرسة الدراسات العليا فى قطاع

الدراسات التجارية الجامعية

تتسم الدراسات العليا فى هذا القطاع بصغر حجمها النسبى ، وضعف نسبة التأميل بها اذا قيس ذلك بما يجرى عليه العمل فى الجامعات الاجنبية وخاصة فى جامعات الدول المتقدمة ، فقد بلغ عدد

المصرفية والمالية ودراسات الحاسبات الآلية والبرمجة ، والدراسات الاحصائية ونظم المعلومات ودراسات الادارة المحلية والحكم المحلى . كما انه من المهم انشاء دراسات عليا فى هذه النوعيات والتخصصات ايضا فى خطوط متكاملة مع دراسات المرحلة الجامعية الاولى ، كما يتطلب الأمر أيضا إنشاء دراسات عليا متكاملة فى بعض التخصصات الأخرى كالضرائب ، واقتصاديات المشروعات والاعمال . وذلك كله لتوفير الكفاءة اللازمة لسوق العمل بمستوياتها المختلفة .

* التوسع فى التخصصات الدراسية التى يشهد الطلب على خريجها ودعمها بالامكانيات اللازمة ، وتوجيه الطلاب للاتحاق بها . وفى مقدمة هذه النوعيات والتخصصات دراسات التأمين بشقيه التجارى والاجتماعى ، والسياحة والفندقة والتجارة الخارجية وادارة الاعمال وخاصة فى مجالات دراسات التسويق والتخزين وبحوث العمليات واقتصاديات المشروعات والاعمال .

* العناية بتدريس اللغات الاجنبية والترجمة ، وتوفير الوسائل التعليمية الحديثة للنهوض بها ، وتدريس بعض المقررات الدراسية فى الشعب الدراسية المختلفة باحدى اللغات الاجنبية .

* تطوير النظم الدراسية على نحو يسمح بتزاوج التخصصات المختلفة ويتيح التكوين العلمى للطلاب تكوينا مختلفا فى التخصصات المتكاملة كما ويتيح التخصصات الجديدة التى تتطلبها عمليات التطور . فمثلا يمكن تأهيل بعض الطلاب فى مجالات تجمع بين الدراسات الحاسبية والحاسبات الآلية والبرمجة او بين ادارة الاعمال ونظم المعلومات ، وذلك عن طريق اعطاء الحرية للطلاب فى اختيار بعض المقررات الدراسية التى تتفق مع قدراتهم واستعدادهم ، ومع احتياجات السوق والتطور الاقتصادى فى مختلف القطاعات .

* التأكيد على تضمين البرامج الدراسية فى المرحلة الجامعية الاولى قاعدة قوية من العلوم السياسية التجارية المشتركة لكل اصحاب التخصصات المختلفة فى هذا القطاع ، ضمانا لتكوين الطلاب تكوينا

الطلاب في مدرسة الدراسات العليا المصرية بقطاع الدراسات التجارية يحتاج - عادة - للحصول على الدكتوراه الى مدة اطول نسبيا من المدة التي يحتاجها زميله المبعوث في احدى الجامعات الاجنبية ، ويتطلب الامر العمل على رفع كفاءة الاداء في هذه المدرسة وتوفير كفاءة الامكانيات المناسبة اللازمة لها .

التوصيات

وتأسيسا على كل ما سبق فان المجلس يوصى بما يأتى :

- * تدعيم مدرسة الدراسات العليا في قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية بالامكانيات اللازمة للوفاء بمتطلبات تطويرها والنهوض بها .
- * تطوير البرامج في شعب الدراسة بهذه المدرسة على نحو يعطى مزيدا من الاهتمام والعناية بدراسة الرياضيات المتقدمة والحاسبات الالية ونظم المعلومات واللغات الاجنبية والدراسات المقارنة .
- * التوسع في مدرسة الدراسات العليا في قطاع الدراسات العليا التجارية والاقتصادية الجامعية بالتدريج وفقا للامكانيات المتاحة ، واعطاؤها الأولوية على المرحلة الجامعية الاولى وذلك للوفاء باحتياجات سوق العمل من الكفاءات الفنية المؤهلة تأميلا عاليا في التخصصات التي يشهد عليها الطلب في سوق العمل ، كالمصرايب ، والتأمين بشقيه التجارى والاجتماعى .

* إنشاء نوعيات وتخصصات دراسية جديدة وفقا لاحتياجات السوق كالدراسات المصرفية العالية واسواق المال .

* فتح شعب الدراسة المختلفة في مدرسة الدراسات العليا في قطاع الدراسات التجارية الجامعية امام خريجي الكليات الاخرى وخاصة في الدبلومات - وذلك لإتاحة الفرصة للتأهيل المزيج والوفاء باحتياجات سوق العمل من الكفاءات والنوعيات المختلفة ومن الامثلة على ذلك إتاحة الفرصة لخريجي كليات الهندسة والطب للالتحاق بدراسات دبلومات ادارة الاعمال لتأهيل الكفاءات الفنية العالية في ادارة المصانع والمستشفيات ، والمؤسسات والادارات الصناعية والطبية المختلفة .

الطلاب المقيدون في هذه المدرسة لدرجات الدكتوراه والماجستير والدبلومات المختلفة في العام الجامعى ٧٦/٧٧ (٤٦٥٥) من الطلاب - اى بنسبة ٥٠٪ من مجموع طلاب هذا القطاع في المرحلتين معا ، بينما تتراوح هذه النسبة عادة في معظم الدول الاجنبية بين ٢٥ ، ٣٥ ٪ ، وتبلغ في بعض الدول المتقدمة حوالى ٥٠ ٪ .

و يلاحظ ان اكثر من ٥٠٪ من طلاب مدرسة الدراسات العليا في هذا القطاع مقيدون في دراسات الدبلومات ، وان عدد المقيدون لدرجة الدكتوراه قليل للغاية.

كما يلاحظ قلة عدد الموفدين في بعثات دراسية الى الجامعات الاجنبية من طلاب قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية - بدرجة ملفتة للنظر .

لذلك بلغ عدد الطلاب الذين تم تأهيلهم من هذه الدراسات خلال العام الجامعى ٧٦ / ٧٧ (٩٦٦) من الخريجين اغلبهم من حملة الدبلومات التجارية المختلفة و١٧ من حملة الدكتوراه .

والواقع ان سوق العمل - سواء على المستوى المحلى في مصر او على المستوى القومى والافريقى او على الصعيد الدولى - يعانى من نقص الكفاءات الفنية العالية المؤهلة من مدرسة الدراسات العليا في قطاع الدراسات التجارية والاقتصادية والمالية والاحصائية ، ولعل اكبر مظهر في هذا الشأن ما تعانيه الجامعات المصرية والعربية من نقص شديد في اعضاء هيئة التدريس في هذا القطاع .

ومن هنا فانه ينبغي العمل على دعم الدراسات العليا المصرية في هذا القطاع للوفاء باحتياجات السوق .

كما يلاحظ ان البرامج الدراسية في مدرسة الدراسات العليا المصرية في هذا القطاع تحتاج الى تطوير على نحو يعطى مزيدا من العناية والاهتمام بالرياضيات المتقدمة ونظم المعلومات ، والحاسبات الالية والبرمجة واللغات الاجنبية والدراسات المقارنة والاحصاء .

وكما يلاحظ أيضا ان الاداء في هذه المدرسة يتم بالبطء النسبى ، الامر الذى أدى الى إطالة مدة تأهيل الطلاب في هذه المدرسة .

نظم الدراسة بالجامعات

ناقش المجلس القومى للتعليم تقرير شعبة التعليم الجامعى الخاص بنظم الدراسة بالجامعات . وفيما يلى موجز لهذا التقرير والتوصيات التى وافق المجلس عليها :

تتعدد النظم الدراسية الجامعية فى عالمنا المعاصر ، ومن هذه النظم اربعة رئيسية هى : نظام العام الدراسى الكامل ، ونظام الفصول الدراسية ، ونظام المراحل الدراسية ، ونظم المقررات الدراسية (او الساعات المعتمدة) ولكل من هذه الانظمة مبرراته ، كما ان لكل مميزاته وخصائصه ، وما يصلح من هذه الانظمة لجامعة قد لا يصلح لجامعة اخرى لعدم ملائمتها لظروفها وامكاناتها .

وقد طبقت الجامعات المصرية منذ انشائها نظام العام الدراسى الكامل (ماعدا كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية التى تبنت نظم الفصلين الدراسيين منذ انشائها) واستمرت الجامعات فى تطبيق هذا النظام حتى العام الجامعى ١٩٥٥/٥٤ حيث تقرر ادخال نظام الفصول الدراسية (فصلين دراسيين فى العام) ، وفيه قسمت معظم المواد الى مقررات قصيرة يشغل كل منها فصلا دراسيا واحدا ، وفى نهاية كل فصل دراسى يؤدى الطلاب امتحانا فى جميع المقررات التى درسوها . ولكن نظرا لعدم انتظام الدراسة بالكليات منذ اول العام ، وقلة اعضاء هيئة التدريس فى كثير من الكليات ، وطول الفترة التى

تستغرقها الامتحانات بصورتها الراهنة ، والزيادة الكبيرة فى اعداد الطلاب بالكليات مما يصعب معه عقد امتحانين كاملين فى العام ، وكثرة التغير فى البرامج الدراسية مع وجود مقررات متخلقة على كثير من الطلاب مما أدى الى وجود مشكلات عند تطبيق قواعد النقل من فرقة الى الفرقة التى تليها - فقد بدأت معظم الكليات منذ العام الجامعى ١٩٦٤/٦٣ فى تغيير نظم الفصلين والعودة الى نظام العام الدراسى الكامل ، مع جواز النقل الى فرقة اعلى فى حالة الرسوب فيما لايزيد على مادتين ، ومع الاخذ فى الاعتبار بنظام المراحل الذى تتبعه بعض الكليات والذى يقضى بضرورة نجاح الطالب فى جميع مواد المرحلة قبل النقل الى المرحلة التى تليها . ولم يبق بعد ذلك من يتبع نظام الفصلين الدراسيين سوى كليات الزراعة فى الجامعات المصرية ، كما ان كليات الطب تسير على نظام المراحل الدراسية .

وباستعراض النظم الدراسية العالمية نجد ان افضلها هو نظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) وذلك لأسباب أهمها :

- إتاحة الفرصة امام الطلاب لاختيار بعض المقررات الدراسية التى يميل اليها والتى تتفق مع قدراته . ويتم الاختيار بمعاونة قسم التوجيه بالجامعة (او عضو هيئة التدريس الموجه) حتى تكون المقررات التى يدرسها الطالب متكاملة تؤدى الى تكوينه التكوين العلمى المناسب .

- إتاحة الفرصة للتزاور بين التخصصات المختلفة ومن ثم تزويد سوق العمالة بكفاءات متكاملة التكوين ، تستطيع التكيف مع متطلبات العمل .

- ان هذا النظام يتيح مرونة فى التقدم للحصول على الدرجة الجامعية الاولى ، اذ يستطيع الطالب اختيار العدد المناسب من المقررات الدراسية التى يستطيع النهوض بها خلال كل فترة زمنية وذلك وفقا لقدراته العلمية وظروفه المختلفة .

- ان هذا النظام يدفع الطلاب الى متابعة الدراسة بانتظام وجدية طول فترة الدراسة .

- ان نظام المقررات الدراسية تأخذ به الآن الجامعات فى كثير من بلاد العالم .

متطلبات خطط التنمية التي تنهض بها البلاد في المرحلة القادمة .
 * ينبغي التوسع في التخصصات التي يشتد الطلب على خريجها .
 * العمل على إتاحة الفرصة أمام الطلاب لاختيار بعض المقررات الدراسية التي يميل إليها وتتفق مع قدراته ، ويتم الاختيار بمعاونة قسم التوجيه بالجامعة حتى تكون المقررات التي يدرسها الطالب متكاملة .
 * تشجيع الدراسات المشتركة ، إذ أن التزاوج والتلاحم بين التخصصات المختلفة يؤدي إلى تكوين الطالب تكويناً علمياً متكاملاً يتيح له التكيف مع التقدم العلمي والتكنولوجي ، كما يكفل له التكيف مع احتياجات سوق العمل المتطورة في مختلف المجالات وبخاصة في ظروف الانفتاح الجديدة .

* زيادة الاهتمام بالدراسات العلمية والتدريبات الميدانية .
 * العمل على توسيع آفاق الطلاب وذلك بتزويدهم بقاعدة علمية وثقافية عريضة ، إذ أن فائدة ذلك لا تقتصر على الثقافة العامة فحسب بل أنها تسهل الاستجابة لاحتياجات سوق العمل .

ثالثاً : بالنسبة لمستوى الأداء وطرق التدريس والتقييم :
 * ينبغي تقسيم الطلاب في المحاضرات إلى مجموعات معقولة حيث أن خفض كثافة الدرجات وغيرها يؤدي - بلا شك - إلى ارتفاع مستوى الأداء ، ومن ثم التقليل من الدروس الخصوصية التي يجب القضاء عليها عن طريق تنظيم مجموعات محدودة العدد وذلك لتقوية الطلاب الضعاف ، ولإتاحة الفرصة لمزيد من الخبرة العملية . كما أن خفض كثافة الطلاب يتيح اتباع طرق أفضل للتدريس .

* العمل على استخدام التقنيات الجديدة في ميدان التعليم (كاستخدام نواثر التليفزيون المغلفة وطبع المحاضرات على أشرطة كاسيت أو فيديو كاسيت واستخدام الأشرطة القصيرة ... الخ) وذلك بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التقليدية ومعامل اللغات . ومن البديهي أن الوسائل التعليمية في حد ذاتها ليست أهدافاً ولكنها وسائل وأدوات يستخدمها الأستاذ ليحقق أهدافاً معينة ، ولا شك أن الوسائل التعليمية تساعد على توضيح ما يشرح وعلى الإسراع بعملية التعليم ، كما أنها تثبت المعلومات ، ولذلك فإن الاتفاق السخى على العملية التعليمية يعطى عائداً أكبر مما اتفق عليها .

ويستدعى تطبيق هذا النظام في جامعات مصر أن توفر له المقومات اللازمة لتطبيقه بنجاح ، وفي مقدمة هذه المقومات ما يأتي :

- وجود أجهزة إدارية ذات كفاءة عالية تستطيع تطبيق الأساليب الحديثة في تسجيل جميع البيانات المتعلقة بدراسات الطلاب وامتحاناتهم ، مع توفر القدرة والدقة في حفظ البيانات الخاصة واستخراجها بسرعة عند الحاجة .

- توافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية المختلفة (وقد يساعد في هذا تبني نظام الأقسام العلمية الموحدة وإعادة النظر في المرتبات) .

- توافر الامكانيات المادية المختلفة (كالتوسع في عدد الدرجات والفصول والمعامل والأجهزة العلمية والوسائل التعليمية والكتب والمراجع العلمية) .

- توافر الكتب الدراسية والمراجع العلمية في بداية العام الدراسي .
 - أن يتوافر لكل مجموعة من الطلبة عضو هيئة تدريس يرشدهم ويوجههم في دراستهم .

التوصيات

أولاً : بالنسبة لنظم الدراسة :

* ينبغي أن تأخذ الجامعات المصرية بنظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) بعد أن توفر له المقومات اللازمة لتطبيقه بنجاح .
 * إذا لم تتمكن الجامعات من توفير المقومات اللازمة لتطبيق نظام المقررات الدراسية ، فلا مناص من أن تستمر الكليات التي تطبق نظام الفصول الدراسية (كليات الزراعة) والكليات التي تسير على نظام المراحل (كليات الطب) وكذلك الكليات التي تطبق نظام العام الجامعي الكامل بصورته الراهنة في تطبيق نظمها الحالية ، مع التوسع في عمليات التقييم المستمر وتبسيطها .

* العمل على تحديد المدة المناسبة (ومرات الرسوب) المسموح بها للطلاب في الكليات المختلفة توفيراً للجهد والمال والامكان وحفزاً على الجدية في الدراسة .

ثانياً : بالنسبة للتخصصات والتخصص :

* العمل على إنشاء نوعيات جديدة من التخصصات تتفق مع

- اعطاء مزيد من العناية والتدريبات الصيفية للطلاب .
- * العمل على توفير مقومات التعليم المستمر للخريجين ، وتزويدهم بكل جديد في مجال تخصصهم ، بما يمكنهم من مواكبة التقدم العلمى والتكنولوجيا والنهوض بمسئولياتهم على مستوى مرموق .

أنماط التعليم الجامعى وتطوره

التعليم الجامعى فى مصر : نشأته وتطوره :

بدأ التعليم الجامعى الحديث فى مصر بافتتاح الجامعة الاملية فى ٢١ ديسمبر ١٩٠٨ . وقد تطور هذا التعليم منذ ذلك التاريخ حتى الآن ، سواء من حيث حجمه او نوعياته او ادارته واصبح ، يحكمه الآن القانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ .

كما تم تطوير جامعة الازهر العريقة فاصبحت تقوم برسالة التعليم والبحث العلمى فى العلوم الحديثة ، وذلك بجانب قيامها برسالتها الخالدة فى مجال العلوم الدينية والشريعة الاسلامية واللغة العربية .

وهكذا اصبح عدد الجامعات فى مصر الان اثنتى عشرة جامعة و يوجد لبعض منها عدد من الفروع فى المحافظات الاخرى القريبة .

و هكذا اصبح هناك تعليم جامعى فى كل محافظات مصر فيها عدا محافظات مطروح ، سيناء ، والوادى الجديد والبحر الاحمر .

وكل الجامعات فى مصر جامعات حكومية وان كانت تتمتع باستقلال ذاتى كبير .

* يجب ألا يقتصر التدريس على المحاضرات ، وانما يفضل ان يكون معها او بدونها طريقة المناقشة والحوار ، وكذلك اشراك الطلاب فى إعداد موضوعات يقدمونها فرادى او على هيئة جماعية فى صورة نوات . وأن اتباع هذه الطرق فى التدريس يؤدى الى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وصقل مواهبه .

* زيادة الاهتمام بقاعات المناقشة حيث يكون العدد محدودا وبذلك تتاح الفرصة لتبادل الافكار وتنمية شخصية الطالب الجامعى الذى يعد لياخذ مكانه فى المجتمع .

* زيادة الاهتمام بمصادر المعرفة فلا يكتفى الطالب بكتاب جامعى واحد بل لابد من استعانتة بالمراجع العلمية المختلفة والافادة منها حتى لا تصبح الجامعة امتدادا للمدرسة الثانوية .

* العمل على اعادة النظر فى نظم الامتحانات الجامعية واساليبها . على أن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة حتى لا يقتصر الامر على امتحان يعقد فى نهاية الفصل الدراسى أو العام الجامعى وربما لا يستعد له الطلبة الا فى الاسابيع الاخيرة ، مما يؤدى الى سرعة نسيان المعلومات بعد اداء الامتحان .

هذا علاوة على أن كثرة الامتحانات النورية تقلل عوامل الرهبة التى تصاحب امتحان نهاية الفصل أو العام الجامعى .

* الاهتمام بتنوع اساليب التقويم المستمر مع تقييم نتائج التقويم وتحليلها ودراساتها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية ، والعمل على علاجها لتقليل الفاقد الى اقل حد ممكن .

* العمل على تقصير الفترة التى تستغرقها الامتحانات .

* العمل على ربط التعليم الجامعى بالحياة العملية وذلك عن طريق :

- التعاون وتبادل الخبرات بين هيئات التدريس وبين الفنانين فى مواقع الانتاج والخدمات .

- الاستفادة من وحدات الانتاج والخدمات فى تدريب الطلاب وزيادة

خبرتهم العملية .

الحجم أو المستوى اذا قيس ذلك بما يجرى عليه العمل فى جامعات الدول المتقدمة .

مشكلة ضعف العملية الادارية فى المجال التعليمى بالجامعة :

تتسم العملية الادارية فى المجال التعليمى بالجامعات المصرية بالضعف والقصور . ولقد برزت آثار الضعف وتمثلت بصفة خاصة فى بعض المرافق الملحقة بالتعليم الجامعى ، ومنها على سبيل المثال المستشفيات التعليمية والمزارع الجامعية .

مشكلة مرتبات أعضاء هيئة التدريس :

ترتب على تطبيق نظام الاجور الاضافية لاعضاء هيئة التدريس فى الجامعات المصرية مشاكل كثيرة .

والواقع ان نظام الاجور الاضافية لا يتفق مع طبيعة عمل اعضاء هيئة التدريس فى الجامعات . فالتعليم الجامعى يحقق أفضل نتائج من خلال التفرغ الكامل لأعضاء هيئة التدريس ، فاعمال التعليم والبحث العلمى تتطلب العمل المستمر الدائب - فى تفرغ وإخلاص ، لكى تؤتى ثمارها المرجوة بنجاح .

التركيب التخصصى للطلاب الحاليين بالجامعات المصرية وخريجى الفترة القادمة وكفاءة تشغيلهم :

لا شك ان الوضع الامثل فى سوق العمل هو ان يتفق حجم العرض مع حجم الطلب فى كل قطاع من القطاعات المختلفة .

وباستعراض الموقف فى مصر يتبين أن هناك اختلالا بين حجم خريجى الجامعات المصرية فى القطاعات التخصصية وبين حجم الطلب فى سوق العمل .

ويمكن علاج هذا الوضع للحصول على افضل النتائج من تشغيل خريجى الجامعات المصرية فى المرحلة القادمة باتباع خطتين :

الاولى : قصيرة الأجل :

تستهدف تشغيل خريجى الجامعات المصرية فى فترة السنوات الخمس القادمة فى فرص عمل حقيقية ، عن طريق زيادة وتدعيم مواقع العمل والانتاج لتتيح فرصا جديدة للعمل وتنظيم دورات علمية وتدريبية

تطور التعليم الجامعى فى السنوات الأربعين الأخيرة :

يتبين من استعراض تطور التعليم الجامعى وتشريعاته فى مصر منذ بداية الحرب العالمية الثانية ، أى فى خلال الأربعين سنة الأخيرة ، انه تعرض لتغييرات كثيرة . ولقد تناولات هذه التعديلات هيكله التنظيمية وانماطه ونظمه التعليمية وانظمته الادارية والداخلية ، كما شملت هذه التغييرات نوعياته ومستوياته والنمو المطرد فى حجمه .

ولا شك ان هذا التطور تضمن إيجابيات كثيرة يمتد بها ، أبرزها إمداد مصر والبلاد العربية وغيرها من دول المنطقة بعدد ضخم من الكفايات الفنية العالية والخبراء والعلماء فى مختلف تخصصات المعرفة .

بيد ان هذا التعليم تعرض لبعض المشكلات والصعوبات الرئيسية التى كان لها تأثير بالغ وعميق فى مسيرته خلال تلك الفترة ، ويتطلب النهوض بهذا التعليم البدء أولا بعلاج تلك المشكلات الرئيسية او العامة ثم العمل بعد ذلك على تطوير هيكله التنظيمية ، وانماطه ونظمه التعليمية ، على النحو الذى يكفل له الوفاء برسائله وتحقيق اهدافه بكفاءة عالية .

وتتلخص المشكلات الرئيسية فى الآتى :

مشكلة النمو غير المتوازن فى الجامعات المصرية :

اتسم نمو التعليم الجامعى فى مصر - خلال السنوات الأربعين الأخيرة - بزيادة عدد الطلاب بمعدلات تفوق نمو الامكانيات المتاحة ، كما اتسم بالتوسع فى الدراسات التقليدية ، وعدم العناية الكافية بالدراسات الحديثة التى تواكب مقتضيات التنمية والتطور .

مشكلة البناء التنظيمى للأقسام العلمية :

ترتب على تطبيق النظام المعمول به حاليا لتعيين وترقية اعضاء هيئة التدريس تفريغ الاقسام العلمية من هيكلها التنظيمية ، واختلال العملية الإدارية وهبوط مستوى الاداء وغير ذلك من المشاكل .

مشكلة ضعف الدراسات العليا :

ركزت الجامعات المصرية اهتمامها - خلال تلك المرحلة - على المرحلة الجامعية الاولى على حساب الدراسات العليا ، ولقد ترتب على ذلك ضعف الدراسات العليا فى الجامعات المصرية ، سواء من حيث

لإعداد خريجي الجامعات وتأهيلهم للعمل الذي يتيح تلك الفرص بكفاءة .

الثانية : طويلة الأجل :

وتستهدف إتاحة فرص تشغيل جميع خريجي الجامعات المصرية خلال المرحلة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ في أعمال منتجة تتفق مع متطلبات التنمية واحتياجات المجتمع ، وذلك عن طريق إعادة بناء أنماط وهياكل التعليم الجامعي وفتح مجالات دراسية جديدة للوفاء باحتياجات الحاضر ، ومواجهة احتمالات المستقبل ، وتوجيه الطلاب للدراسة في المجالات والتخصصات المطلوبة ، وتنمية مواقع العمل والانتاج ، وإحكام وضع خطط التنمية الشاملة ، وتنفيذها .

الأنماط التنظيمية للجامعات

النمط التنظيمي لتخطيط التعليم الجامعي :

الجامعات في مصر كلها حكومية ، ويتبين من استعراض ظروف هذه الجامعات والأوضاع والأحوال السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مصر ، أنه يحسن بناء الهيكل التنظيمي لتخطيط التعليم الجامعي في مصر من خلال الأجهزة التالية :

- جهاز أعلى للتخطيط الاقتصادي الاجتماعي على مستوى الدولة .

- جهاز نوعي لتخطيط التعليم والثقافة .

- جهاز لتخطيط التعليم الجامعي والتنسيق بين الجامعات .

أنماط الجامعات من حيث علاقتها بالسلطات :

تنقسم الجامعات من حيث علاقتها بالسلطات الى نوعين

رئيسيين :

الاول : جامعات حكومية .

الثاني : جامعات اهلية .

ولقد نادى البعض - في مصر في الفترة الاخيرة - بإنشاء جامعة اهلية لتتيح فرصا أكثر للتعليم الجامعي أمام الاجيال الصاعدة وتحد من سفر الطلاب المصريين للالتحاق بالجامعات الاجنبية والخارجية ، الامر الذي يوفر عملات اجنبية . ولقد دارت مناقشة حول هذا الموضوع ولا يزال محل بحث حتى الآن .

ويتبين لنا من استعراض حجم التعليم الجامعي في مصر انه ما زال

محدودا اذا قيس بعدد سكان مصر . كما ان الجامعات الحالية الحكومية في مصر لا تستطيع بامكاناتها الحالية استيعاب عدد اكبر من حملة الثانوية العامة الذين يتطلعون - عن حق وعدل - للتعليم الجامعي ، ولا شك أن قيام هيئة خاصة بإنشاء جامعة اهلية في مصر بموارد خاصة خالصة تعمل على توفير فرص جديدة للتعليم الجامعي في المجالات والتخصصات التي تحتاج اليها مصر ، يعد تدعيما للتعليم الجامعي .

على انه يجب مراعاة التحفظات المهمة التالية في هذا الموضوع :

- يتعذر في عالمنا المعاصر انشاء جامعات اهلية بالمستوى العصري المنشود بموارد خاصة خالصة ، نظرا لضخامة التكاليف الرأسمالية لإقامة منشأتها والتفقات الجارية لإدارتها . ومن هنا فان مساهمة الحكومة في انشاء هذه الجامعات يعتبر امرا مسلما به ، وسيكون حتما على حساب الجامعات الحكومية التي تعاني في الوقت الحالي من ضعف مواردها .

- ان الرسوم الدراسية لطلاب هذه الجامعات ستكون حتما كبيرة باعتبارها موردا اساسيا لتمويل النفقات الضخمة لهذه الجامعة . وغنى عن البيان ان القادرين وحدهم هم الذين يستطيعون تحمل هذه المصروفات . ومن هنا فان هذه الجامعات ستكون مقصورة على ابناء الطبقات القادرة وحدهم ، بغض النظر عن قدراتهم العلمية .

- ان حجم استيعاب هذه الجامعة سيكون بالضرورة محدودا وخاصة في المرحلة الاولى ، وبالتالي فانها لن تساعد كثيرا على إتاحة فرص جديدة يعتد بها للتعليم الجامعي امام الأعداد الضخمة والمتزايدة من حملة الثانوية العامة في مصر .

- ان هذه الجامعة ستعنى بالدراسات النظرية على غرار ما حدث في جامعة بيروت العربية ، لان هذه الدراسات لا تحتاج الى تكاليف انشائية كبيرة ، وغنى عن البيان انه يوجد في مصر في الوقت الحالي وفرة نسبية من الخريجين والطلاب في هذه الدراسات . كما انه يمكن توفير فرص جديدة وكثيرة للتعليم في هذه الدراسات في الجامعات الحكومية الحالية عن طريق التوسع في الانتساب .

- ان رقابة المجتمع على هذه الجامعة ستكون بالضرورة محدودة بحكم انها اهلية ، وتحتاج الدول النامية - ومن بينها مصر - الى تحقيق

انهما يحققان كفاءة عالية فى اقتصاديات التعليم ، وترشيد الانفاق ، على أن تطبيق أحد هذين النظامين على الجامعات المصرية القديمة التى تأخذ بنظام الكليات ليس بالأمر الهين أو اليسير ، لانه يحدث بها هزات عنيفة تؤثر على كفاءتها ، فضلا عن انه لا تتوافر لهذه الجامعات مقومات نجاح هذين النظامين ، فأغلبها يضم أعدادا كبيرة من الطلاب ولا يوجد بها مختبرات ومنشآت مركزية ولا يجمع منشآتها حرم جامعى واحد ، ولا يوجد تنسيق بين التخصصات التى تضمها وبين اقتصاديات الاقليم الموجودة به .

ومن هنا فانه قد يكون من الافضل عند انشاء الجامعات المصرية الجديدة ان يطبق فيها نظام الاقسام العلمية الموحدة او نظام المراكز العلمية . اما بالنسبة للجامعات القديمة فانه من الافضل ان يطبق بها نظام الاقسام العلمية الموحدة بالتدرج مع توفير مقومات نجاحه . ويمكنها ان تبدأ فى هذا السبيل بوقف التعيين فى ادنى درجات وظائف اعضاء هيئة التدريس والمعيرين فى الاقسام العلمية التى يراد عدم الابقاء عليها ، اكتفاء بالتعيين بالقسم الاصلى المناظر لها . واذا كانت الجامعة تضم اعدادا كبيرة من الطلاب فيمكن تقسيمها الى عدة وحدات مناسبة ، ويخصص لكل وحدة منها حرم مستقل له إدارته المستقلة ومنشآته المركزية . ويتم ذلك بالتدرج وفقا لخطة عامة للتعليم الجامعى فى مصر فى حدود الامكانيات المتاحة .

النمط التنظيمى للدراسات العليا :

تتلخص اهم انواع الهياكل التنظيمية للدراسات العليا فى الآتى :

- نظام الاشراف المتعدد .
- نظام الاشراف الموحد .
- النظام الموحد الكامل .

يتبين لنا من استعراض الهياكل التنظيمية للدراسات العليا فى الجامعات المصرية ، ان جميع هذه الجامعات تأخذ بالنظام الاول المتطور وهو نظام الاشراف المتعدد الذى يقوم على اساس انشاء شعب للدراسات العليا فى كل كلية بالتوالى مع شعب الدراسة بالمرحلة الجامعية الاولى ، وانشاء مجلس للدراسات العليا على مستوى الجامعة يرأسه احد نواب رئيس الجامعة ويتولى التخطيط والتنسيق ، والمتابعة

رقابة فعالة على التعليم الجامعى بها ضمانا لتوفير احتياجاتها بكفاءة والوفاء بسياساتها لبناء التنمية الشاملة بنجاح . وغنى عن البيان انه يمكن اصدار التشريعات اللازمة التى تحكم رقابة المجتمع على هذه الجامعات وتحقق التنسيق والتكامل بينها وبين الجامعات الحكومية فى مصر ، الا ان هذا الامر سيلتزم بالضرورة ان تقوم الحكومة بدعم هذه الجامعات وتقديم العون ، لها وعندئذ تصبح هذه الجامعات فى حكم الحكومية ولكن بمصروفات ، حيث ستكون امتدادا لتلك الجامعات الحكومية .

- ستقوم هذه الجامعة - وخاصة فى المرحلة الاولى ، باستقطاب عدد كبير من اعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم من الجامعات الحكومية المصرية ، الامر الذى سيؤثر بالضرورة على كفاءة العمل فى هذه الجامعات ويزيد من تفاقم مشكلة النقص فى اعضاء هيئة التدريس بها .

وفى رأينا ان هذه التحفظات مهمة للغاية وتستحق كل تقدير ، وينبغى أخذها فى الحسبان والعناية بها .

النمط التنظيمى للوحدات الاكاديمية داخل الجامعة والمرحلة الجامعية الاولى :

تتلخص أهم أنظمة الهياكل التنظيمية للوحدات الاكاديمية داخل الجامعة فى المرحلة التعليمية الاولى فى الآتى :

- نظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية المتناظرة .
- نظام الكليات التى تضم اقساماً علمية موحدة .
- نظام الاقسام العلمية الموحدة .
- نظام المراكز العلمية .

واذا استعرضنا الهيكل التنظيمى للوحدات الاكاديمية فى الجامعات المصرية نجد ان الجامعات القديمة تأخذ بنظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية ، بينما تأخذ الجامعات الاقليمية بنظام الكليات ذات الاقسام العلمية الموحدة .

وتقتضى ظروفنا واحوالنا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بتطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة ، او نظام المراكز العلمية ، لأن هذين النظامين لهما مزايا كبيرة فى النواحي العلمية والتعليمية ، كما

لدراسات العليا في الجامعة .

وتتميز كل جامعة من الجامعات المصرية بخصائص معينة ، فبعضها يضم أعدادا كبيرة جدا من الطلاب وكثير منها له حرم جامعي واحد بل توجد منشآته في أماكن متفرقة ، وبعضها يهتم أساسا بالدراسات التطبيقية والتكنولوجية وبعضها تتمدد فيه الأقسام العلمية المتناظرة ، بينما لا تتمدد هذه الأقسام في بعضها الآخر .

ومن هنا فانه من المهم ان تقوم كل جامعة من الجامعات المصرية ببناء الهيكل التنظيمي للدراسات العليا بالشكل الذي يتناسب مع ظروفها واحوالها وامكاناتها ، كما انه من المهم ان يتوافر في الهيكل التنظيمي للدراسات العليا في كل جامعة مقومات التنسيق بين شعب الدراسات العليا بها وتحقيق التكامل بينها ، وتنشيط البحوث الكبيرة التي تتم على اساس نظام الفريق المتكامل .

والواقع ان مصر في حاجة ملحة الى برنامج مكثف وكبير ، للتوسع والنهوض في الدراسات العليا ، يتم تطبيقه خلال مدة معينة لعلاج النقص الكبير في اعضاء هيئة التدريس والكفاءات الفنية العالية ، ولتنشيط حركة البحث العلمي .

من المهم ان تسرع في إعداد هذا البرنامج وتنفيذه إما من خلال المؤسسات الجامعية القائمة حاليا ، او بإنشاء مؤسسة جامعية جديدة بجانبها ، والا ييخل على هذا المشروع الحيوي بل في جهد او مال لما له من أهمية كبيرة في النهوض بالتعليم الجامعي في مصر .

كما انه من المهم ان يتم - قبل ذلك اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لدراسة الدراسات العليا في الجامعات المصرية على النحو الذي يضمن لها قوة الدفع الذاتي عن طريق وضع أنظمة وتوقيتات زمنية محددة لها كما سبق شرحه عند تناول علاج مشكلة الدراسات العليا .

انماط الجامعات من حيث بنائها التنظيمي :

تتلخص اهم انماط الجامعات من حيث بناء الهياكل التنظيمي في

الآتي :

من حيث المستوى التنظيمي :

- جامعات تتكون من مستويين تنظيميين .
- جامعات تتكون من ثلاثة مستويات تنظيمية .
- جامعات تتكون من اربعة مستويات تنظيمية .
- جامعات يتكون بنائها التنظيمي من خمسة مستويات وينبثق من كل نمط من هذه المستويات انماط فرعية اخرى .

من حيث الحجم :

- جامعات تتكون من حرم جامعي واحد .
- جامعات لها فروع او مراكز علمية في الاقاليم .
- جامعات تتكون من سلسلة من الوحدات الجامعية المتناسبة يدير كلا منها جهاز اداري مستقل ويتم تحقيق التنسيق والتكامل بينها بواسطة مجلس ادارة عليا .

من حيث انماط الوظائف العليا :

- جامعات تأخذ بنظام وكيل واحد لكل كلية ، ووكيل واحد للجامعة كلها .
- جامعات تأخذ بنظام وكيلين لكل كلية او معهد بها ، ووكيلين للجامعة .
- جامعات تأخذ بنظام وكيلين لكل كلية او معهد بها ، واربعة وكلاء للجامعة .

وباستعراض البناء التنظيمي للجامعات المصرية نجد ان مستوياتها التنظيمية متماثلة ، كما ان هياكل الإدارة العليا بها لا يوجد بينها الا خلاف يسير ، فبعض الجامعات بها نائب واحد لرئيس الجامعة وبعضها الآخر له نائبان ، يختص احدهما بشئون التعليم والطلاب ويختص الآخر بشئون الدراسات العليا والبحوث . على ان هذه الجامعات تختلف اختلافا بينا من حيث الحجم ، فهناك جامعات كبيرة تضم أكثر من ٨٠٠٠٠ من الطلاب ، وهناك جامعات متوسطة الحجم ، واخرى صغيرة نسبيا . كما يوجد لبعض الجامعات فروع في الاقاليم . ويرجع

مظاهر هذا الاختلاف اساسا الى الظروف الخاصة بكل جامعة ، ونشأتها وتطورها .

ولا شك ان المبدأ السليم فى هذا الشأن هو ان تقوم كل جامعة باقامة بنائها التنظيمى على نحو يتلاءم مع ظروفها واحوالها ، ويتناسب مع حجم العمل بها ، ويتسق مع مهامها وأنماط هياكلها العلمية والتعليمية ، وهذا الأمر يتفق مع مبدأ استقلال الجامعات أو حقها الطبيعي فى ممارسة الادارة الذاتية .

على أن رفع كفاءة العمل فى الجامعات المصرية يتطلب إعادة تنظيم ابنيتها وهياكلها التنظيمية على النحو التالى :

- عدم التوسع فى المستويات التنظيمية وخاصة فى الجامعات ذات الاعداد المحدودة .

- تقوية خطوط السلطة الرأسية وخاصة للقيادات العليا ، مع توفير القدرة الصالحة ذات الكفاءة العالية فى المراكز القيادية وتحملها المسؤولية بتقييم نتائج اعمالها فى فترات دورية .

- منح سلطة البت فى معظم المسائل التنفيذية للقيادات العليا بقرارات ادارية مباشرة ، فلا يعرض على المجالس الجامعية الا الموضوعات التنفيذية المهمة ، كالتعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس ومنح الدرجات العلمية .

- مراعاة جعل المجالس الجامعية تختص اساسا بامور التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة .

- مراعاة ان يختص كل مستوى تنظيمى بالبت بصفة نهائية فى موضوعات معينة فى اطار اختصاصه حتى يتم انجاز الاعمال بسرعة وكفاءة .

- تجنب تصعيد الاعمال التنفيذية بقدر الامكان من المستويات الدنيا الى المستويات العليا الا فى أضيق الحدود ، مع اتاحة الفرصة لتفويض السلطات فى هذه المسائل كركيزة ضرورية لتحقيق التنمية الادارية .

- أما بالنسبة للمسائل الخاصة برسم السياسات والتخطيط والرقابة والمتابعة ، فمن الافضل ان تصعد من أدنى المستويات الى اعلاها ، حتى تأخذ حقها من الدراسات والبحث ويراعى فيها كافة الاتجاهات ،

١٣٠

ويتم انجازها عل نحو دقيق ومحكم .

- إحكام عمليات الرقابة والمتابعة وتأديتها على وجه سليم ودقيق .

- مراعاة التناسب السليم بين حجم الجامعة من جهة وإمكاناتها وقدراتها الادارية من جهة اخرى ، والاخذ بنظام الجامعة ذات الوحدات المستقلة فى الاقاليم المتكاملة اقتصاديا .

- مراعاة تقسيم الجامعات ذات الاحجام الكبيرة غير المتناسبة الى وحدات أكثر تناسبا ، حتى يتحقق لبنائها التنظيمى التوازن المنشود بين حجمها واحتمالات تطوره ونموه من جهة ، وبين الامكانات المتاحة بها وقدرات وكفاءة اجهزتها الادارية من جهة اخرى .

- اعادة البناء التنظيمى للمجلس الاعلى للجامعات ، وتدعيمه بالامكانات البشرية والمادية اللازمة له ، لينهض بدوره فى رسم السياسات والتخطيط والرقابة والمتابعة بكفاءة .

- انشاء وظيفة نائب ثالث لرئيس الجامعة للشئون المالية والادارية فى الجامعات ذات الاحجام الكبيرة التى تشعبت فيه الاعمال الادارية والمالية بدرجة كبيرة على نحو اضحى يحتاج الى كفاءة متخصصة فى هذا الشأن للنهوض بها بكفاءة .

أنماط الجامعات من حيث تنظيم منشأتها ومبانيها :

تتلخص أهم أنماط الجامعات من حيث تنظيم منشأتها ومبانيها فى

الآتى :

- جامعات تأخذ بنظام المنشآت المستقلة لكل كلية او مركز علمى

بها .

- جامعات تأخذ بنظام منشآت تعليمية مركزية ، بجانب منشآت

إدارية مستقلة لكل كلية او مركز علمى .

- جامعات تأخذ بنظام منشآت تعليمية وإدارية مركزية .

- جامعات تأخذ بنظام مختلط فيكون بها منشآت تعليمية نوعية

مستقلة لكل كلية للعلوم المتخصصة ، ومنشآت تعليمية مركزية

للتخصصات والعلوم المشتركة .

وتقوم الجامعات المصرية فى الوقت الحالى باقامة كثير من المنشآت

والمباني ، ولعل من المفيد ان تراعى المبادئ العامة التالية عند إقامة تلك

المنشآت :

- توفير المرونة في التخطيط العام لمشروع الجامعة على النحو الذي يسمح بالتوسع ومواجهة النمو والتطور في المستقبل .

- توفير المرونة في تصميم المنشآت العلمية والتعليمية التي تسمح بالتجديد المستمر للأجهزة العلمية وأجراء التغييرات المستمرة في التركيبات الداخلية اللازمة لها .

- طول مدة الحياة الانتاجية لمباني ومنشآت الجامعة ، فالمباني العامة في اقتصاديات التعليم تقضى باستخدام المنشآت والمباني الجامعية لأطول مدة ممكنة لاستهلاكها على عدد كبير من السنوات وتقليل نصيب الطالب من تكاليف انشائها .

- سهولة عمليات صيانتها وأصلاحها ، وتوافر وسائلها في البيئة المحلية بتكاليف مناسبة .

- توافر احتياطات الامن ، ووسائل الوقاية وتجنب الحوادث ومكافحتها .

- سهولة وسرعة الاتصال والانتقال بين وحداتها وأجزائها المختلفة ، وتحديد مواقعها على نحو يسمح بانسياب حركة الاعمال بينها بيسر دون وجود اختناقات أو تكسد وأزدحام .

- مراعاة الاستفادة بالضوء الطبيعي ، ودرجة الحرارة المناسبة في الاجواء الخارجية وبالتهووية الطبيعية لأقصى حد ممكن عند اختيار مواقع المنشآت والمباني على ارض الحرم الجامعي .

- تتناسب حجم المرافق العامة وكفاءتها مع أعداد الذين يشغلون المنشآت الجامعية وحجم العمل بها . وذلك وفقا لمعدلات الاستخدام المناسبة كاتساع الطرق و المداخل والمخارج ، وتوافر كميات المياه اللازمة للمختبرات والمباني المختلفة ، وبوراء المياه والصرف الكافية ، والتيار الكهربائي المناسب .

- القدرة على خدمة المجتمع ونشر الثقافة العامة ، وذلك بإقامة المكتبات والمتاحف ومراكز الخدمة العامة وقاعات المحاضرات العامة والمؤتمرات .

فجامعة اليوم لا تقتصر رسالتها على التعليم والبحث العلمي ، وإنما هي مراكز للحضارة والأشعاع العلمي سواء في النطاق المحلي ، أو على الصعيد الاقليمي ، أو على المستوى العالمي والإنساني .

- وإعله من المفيد إنشاء مركز متخصص على مستوى الجمهورية يتولى دراسة المنشآت والمرافق الجامعية ، وبعد تصميماتها والمواصفات اللازمة لتجهيزها وفقا لأحدث النظريات والأساليب العلمية التي تكفل خدمة أكبر عدد من الطلاب بأقل قدر من التكاليف ، وترشيد الانفاق في هذا الشأن . مع مواصلة النهوض بمهمة تطويرها والوفاء بمتطلبات التنمية والتقدم .

الأنماط العلمية والتعليمية للجامعات :

أولا : أنماط الجامعات من حيث نوعية الدراسة بها :

تنقسم الجامعات ، وفقا لنوعية الدراسة التي تضطلع بها ، الى الأنواع الرئيسية التالية :

- الجامعات التقليدية .

- الجامعات المتخصصة .

- الجامعات التكنولوجية .

- الجامعات المتكاملة .

فهناك عدة أنماط للجامعات المعاصرة من حيث نوعية دراستها ويتميز كل نمط منها بخصائص وسمات معينة ، ويعمل على الوفاء باحتياجات معينة في ظل الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في المجتمع الموجود به .

وإذا نظرنا الى مجتمعتنا واحتياجاته ، نجد انه يسعى جاهدا لتحقيق التنمية الشاملة و اللحاق بركب التقدم ، وأنه يملك المقومات الاساسية التي تكفل له تحقيق اهدافه ويحتاج الى الكفايات الفنية المدربة والخبرات العالية في مختلف المجالات ، وخاصة في مجال الفنون الانتاجية والتكنولوجية الحديثة . فالهيكل العام للنشاط الاقتصادي اللازم لتحقيق التنمية المنشودة في مصر يشير في جلاء ووضوح ، الى احتياجه الكبير الى العديد من الكفايات الفنية العالية من خريجي الدراسات العملية والتكنولوجية اذا قيس ذلك باحتياجاته من خريجي الكليات النظرية ، على العكس ما يجري عليه العمل الان على النحو الذي سبق شرحناه .

ومن هنا فانه قد يكون من المفيد ان تخطط سياسات التعليم الجامعي في المرحلة القادمة على اساس :

- التوسع فى الجامعات التكنولوجية ، ودعمها وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

- التحول من النمط التقليدى لجامعاتنا القديمة الى النمط المتكامل بإعطاء المزيد من العناية والاهتمام للجوانب التطبيقية والعملية للعلوم المختلفة ، وإعطاء الدروس العملية والتطبيقات والتدريبات الميدانية وزنا اكبر وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك .

- التوسع فى الدراسات التطبيقية والعملية ، ودعمها وتوفير الامكانيات المناسبة اللازمة لها ، وتوجيه العدد الاكبر من الطلاب للالتحاق بها ، لتحتل هذه الدراسات مكان الصدارة من حيث عدد طلابها على عكس ما هو قائم الان .

انماط الجامعات من حيث المستويات الدراسية :

تنقسم جامعات اليوم ، من حيث انماط مستويات التعليم بها ، الى الانواع التالية :

- جامعات تضم اقساماً للدراسات العليا بجانب دراسات المرحلة الجامعية الاولى .

- جامعات تقتصر الدراسة بها على المرحلة الجامعية الاولى .

- جامعات تقتصر الدراسة بها على مرحلة الدراسات العليا .

- جامعات تضطلع بدراسات اقل من المستويات الجامعية بجانب الدراسات الجامعية

رأينا ان انماط مستويات التعليم التى تضطلع بها الجامعات فى عالمنا المعاصر متعددة ، وتختلف من بلد لآخر باختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لكل منها ، واذا نظرنا الى واقع المجتمع المصرى نجد انه يخوض معركة ضخمة لتحقيق التنمية الشاملة بكافة ابعادها الاقتصادية والاجتماعية ، وانه يحتاج الى كثير من الباحثين والخبراء من اصحاب المستويات العليا ، وان لديه موارد بشرية كبيرة ، ومن المهم تنمية قدراتها الانتاجية بكفاءة واستمرار ، فى اطار هيكل متناسق ومتكامل . كما انه من المهم تحقيق التنسيق والتكامل فى مختلف المجالات بين الدول العربية كلها كلما امكن ذلك .

ومن هنا فانه قد يكون من المفيد ان تأخذ الجامعات المصرية بالاعتنى :

١٣٢

- تشكيل البناء التعليمى لجامعاتنا على اساس الجمع بين مرحلتى الدراسة الاولى والعليا ، مع التوسع فى اقسام الدراسات العليا ، وتوفير الامكانيات اللازمة لها واعطائها مزيداً من العناية .

- التعاون مع الدول العربية الشقيقة لانشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى الوطن العربى للوفاء باحتياجاته من اعضاء هيئة التدريس والباحثين .

- قيام الجامعات المصرية بانشاء مراكز للخدمة العامة ، او التوسع فيها لرفع المستوى العلمى والقدرات التقنية لاهتمام المجتمع بصفة عامة ولاتاحة الفرصة للتعليم المستمر .

- انشاء مدارس تجريبية تابعة لكليات التربية تستهدف تطوير العملية التعليمية والنهوض بها فى مراحل التعليم قبل الجامعى والعالى .

- قيام الجامعات الاقليمية بتنظيم دراسات اقل من المستويات الجامعية لتوفير الكوادر الفنية فى المستويات المتوسطة والمعاونة التى تحتاجها الاقاليم فى اطار تحقيق التنسيق والتكامل لهيكل القوى العاملة بكل اقليم وفقاً لاحتياجاته والمزايا النسبية التى يتمتع بها .

- اشراف الجامعات الاقليمية ، كل فى نطاق الاقليم الموجودة به ، التعليم كله من منبئه الى مصبة ، وتحقيق التوازن المطلوب فى بناء هيكل القوى العاملة بمستوياتها المختلفة بما يتناسب مع احتياجات الاقاليم ومتطلبات التنمية الشاملة ، وبخاصة فى نظام الحكم المحلى الجديد .

انماط البرامج الدراسية :

تشكل البرامج الدراسية مجموعة المقررات الدراسية التى يتعين على الطالب دراستها بنجاح ليتم تكوينه علمياً وعملياً ، وثاميله للحصول على الدرجة العلمية المقيد لها .

وتتميز البرامج الدراسية الموجودة حالياً فى الجامعات المصرية بعدة خصائص اهمها ما يأتى :

- تحتل المقررات الدراسية الاكاديمية والعلمية مكان الصدارة فى هذه البرامج ، بينما لاتشكل المقررات التطبيقية والدروس العملية الا حوالى ٢٠ ٪ من هذه البرامج فى اغلب الاحيان .

- قلة التدريبات الميدانية ، وهبوط مستوى الجدية فى ادائها وممارستها .

- انشاء نوعيات وانماط جديدة من الدراسات الجامعية غير التقليدية
وفقا لاحتياجات سوق العمل .

فعلى سبيل المثال تشتد الحاجة فى القطاع التجارى والمالى الى
الدراسات المصرفية ، والتأمينات ، والحاسبات الآلية ، والبرمجة ،
والاحصاء ، واقتصاديات المشروعات ، والسياحة والفندقة . وفى القطاع
الزراعى تشتد الحاجة الى دراسات تكنولوجيا التصنيع الزراعى
والصناعات الزراعية ، وتكنولوجيا اللحوم والدواجن . وفى القطاع
الصناعى تشتد الحاجة الى دراسات هندسة البترول والغاز الطبيعى ،
والبتروكيماويات ، والهندسة الطبية ، وهندسة البحار ، والهندسة
البحرية ، وهندسة الطيران . وفى قطاع العلوم الطبيعية تشتد الحاجة
الى دراسات الطاقة بكافة مصادرها ، والثروة السمكية ومنتجاتها
وحفظها وتعبئتها .

ومن المهم ان ترتبط هذه الدراسات مع القطاعات الانتاجية المختلفة
فى خطة متناسقة ، كما انه من المهم تنظيم برامج تدريبية ميدانية فى
هذه الدراسات بالتعاون مع مواقع العمل فى تلك القطاعات .

- توفير المرونة الكافية فى البرامج التعليمية ، على نحو يتيح للطالب
اختيار المقررات التى تتفق مع رغباته وميوله وقدراته ، ويساعد على
تزاوج التخصصات المختلفة ، وانشاء تخصصات ومهن جديدة .

على ان تحقيق المرونة بنجاح فى البرامج التعليمية مرهون بتوافر
عدة مقومات ابرزها : تحديد حجم المجتمع الطلابى وفقا للمعدلات
المناسبة ، ووجود وفرة نسبية من اعضاء هيئة التدريس ، وتطبيق نظام
البطاقات فى تسجيل الطلاب . ومن هنا فانه يكون من الافضل تحقيق
هذه المرونة بالتدريج كلما توافرت المقومات اللازمة لذلك .

- توفير النظم الكفيلة بتقييم البرامج التعليمية فى الجامعات
باستمرار ، وإحكام تطبيقها بجدية ، لضمان تطوير هذه البرامج على
اسس علمية موضوعية ، لمسايرة التقدم العلمى وركب التطور .

التوصيات

اولا : علاج مشكلات التعليم الجامعى :

* العمل على علاج مشكلة النمو غير المتوازن فى الجامعات المصرية
وذلك عن طريق تحقيق التناسب بين عدد طلاب الجامعات المصرية والمهام

١٣٣

- القلة النسبية فى المختبرات ، والورش ، والاجهزة العلمية ، وفى
الفنيين اللازمين لتشغيلها وصيانتها بكفاءة .

- تفتقر هذه البرامج الدراسية الى المرونة . فهى تحتوى على
مقررات محددة بصفة عامة ، ولا تترك للطالب حرية اختيار المقررات
التي تتفق مع قدراته ، كما انها لا تتيح الفرصة للتزاوج العلمى بين
التخصصات المختلفة .

- تتكون كثير من هذه المناهج الدراسية من مقررات تقليدية ، على
أن هناك عددا غير قليل منها يضم مقررات حديثة تلاحق التطور والتقدم
باستمرار .

- لا تخضع هذه البرامج الدراسية لتقييم فعال مستمر . فعملية
الرقابة والمتابعة على العمل الاكاديمى ضعيفة ولا تمارس بطريقة فعالة .
فقد ضعفت العملية الادارية فى الاقسام العلمية . كما ان كلا من نظام
الدوائر العلمية للاقسام المتناظرة ، ونظام المؤتمرات العلمية للاقسام
والكليات لا يمارس بجدية ، فضلا عن ذلك ، فان لجان القطاعات
الدراسية المختلفة لاتولى هذا الموضوع الهام والحيوى العناية الكافية .
خطوات النهوض بالبرامج الدراسية فى الجامعات
المصرية :

يحتاج النهوض بالبرامج الدراسية فى الجامعات المصرية الى
تحقيق الاتى :

- تدعيم المختبرات والورش بالاجهزة والالات العلمية وفقا للمعدلات
المناسبة فى هذا الشأن ، حتى يمكن التوسع فى التطبيقات والدروس
العلمية ، ورفع معدل استخدام الطلاب ومعايشتهم للاجهزة والابوات
العملية ، وتنمية قدراتهم وملكاتهم فى المجال التطبيقى .

- زيادة الاهتمام بالتطبيقات والدروس العملية والتدريبات الميدانية ،
واعطائها وزنا أكبر فى البرامج الدراسية ، حتى نضمن أن يؤدى كل
الخريجين أعمالا منتجة ، ويتجنب البطالة المقننة .

- التوسع فى الدراسات التكنولوجية ، والفنون الانتاجية
والتطبيقية ، سواء فى المرحلة الجامعية الاولى او فى مرحلة الدراسات
العليا . ومن المهم ان يتواكب هذا التوسع مع زيادة مراكز العمل والانتاج
والتنمية الاقتصادية .

التي تضطلع بها من جهة وبين الامكانات المتاحة بها من جهة اخرى ، وذلك وفقا لمعدلات يتم تحديدها من واقع دراسة علمية للتكاليف المعيارية للتعليم الجامعى فى مصر ، مع الاسترشاد بالمستويات العلمية كما يتطلب العناية بالدراسات الحديثة التي تراكب مقتضيات التنمية .

* اعادة البناء التنظيمى للاقسام العلمية بالجامعات على اسس علمية وفقا للمهام والأعمال المناطة بكل منها ، مع توفير المرونة الكافية لتطويرها بسرعة ولتكون عقبات تبعا لتطور مهامها ومسئولياتها .

* الاهتمام بالدراسات العليا والعناية بها ودعمها بالامكانات اللازمة والتوسع فيها بالتدرج حتى تصل الى المستويات المنشودة حجما ونوعا كما ينبغي اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لدراسة الدراسات العليا فى الجامعات المصرية بحيث يصبح لها برامج وانظمة محددة .

* علاج أوجه قصور وضعف العملية الادارية سواء فى التخطيط او التنظيم او التوجيه والرقابة والمتابعة للنهوض بكفاءة التعليم الجامعى .

* تغيير سياسة المرتبات فى الجامعات على نحو يكفل لأعضاء هيئة التدريس بها المرتبات المناسبة التي تتلاءم مع جهودهم وتفرغهم الكامل للعمل فى الجامعات .

ثانيا : توفير فرص العمل للخريجين :

* العمل على اتباع خطتين للحصول على افضل النتائج من تشغيل

خريجي الجامعات المصرية فى المرحلة القادمة :

* خطة قصيرة الاجل تستهدف تشغيل خريجي الجامعات المصرية فى فترة السنوات الخمس القادمة فى فرص عمل حقيقية عن طريق زيادة وتدعيم مواقع العمل والانتاج لتتبع فرصا جديدة للعمل ، وتنظيم دورات علمية وتدريبية لإعداد خريجي الجامعات وتأهيلهم للعمل الذى يتيح تلك الفرص بكفاءة .

- خطة طويلة الاجل وتستهدف تشغيل جميع خريجي الجامعات المصرية خلال المرحلة القادمة حتى سنة ٢٠٠٠ فى اعمال منتجة تتفق مع خطط التنمية واحتياجات المجتمع ، وذلك عن طريق اعادة بناء انماط وهياكل التعليم الجامعى وفتح مجالات دراسية جديدة للوفاء باحتياجات الحاضر ومواجهة احتمالات المستقبل ، وتوجيه الطلاب للدراسة فى المجالات والتخصصات المطلوبة وتنمية مواقع العمل

والانتاج ، وإحكام وضع خطط التنمية الشاملة وتنفيذها .

ثالثا : انماط الجامعات من حيث علاقتها بالحكومة :

* الاكتفاء فى الوقت الحالى بنمط الجامعات الحكومية ، وتدعيم هذه الجامعات وترشيد العمل بها لرفع كفاءة الاداء بها ، والنهوض برسالتها .

* تأكيد الاستقلال الفكرى والعلمى للجامعات وبحقها فى الادارة الذاتية .

رابعا : انماط الجامعات من حيث تكوين الوحدات الاكاديمية فى المرحلة الجامعية الاولى :

* العمل على تطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة او نظام المراكز العلمية على الجامعات المنشأة حديثا او التى تنشأ مستقبلا - اما بالنسبة للجامعات الاقدم فانه من الافضل ان يطبق بها نظام الاقسام العلمية الموحدة بالتدرج مع توفير مقومات نجاحه .

* تقسيم الجامعات الكبيرة الى وحدات جامعية متناسبة ، يدير كل منها جهاز ادارى يتمتع بقدر كبير من الحرية وانجاز الاعمال على وجه طلائق وناجز ويطبق فيها نظام الاقسام العلمية او المراكز العلمية بكفاءة مع توفير المقومات اللازمة لذلك .

خامسا : أنماط الدراسات العليا :

* تقوم كل جامعة ببناء نمط للدراسات العليا بالشكل الذى يتناسب مع ظروفها واحوالها وامكانياتها ، كما انه من المهم ان يتوافر فى الهيكل التنظيمى للدراسات العليا فى كل جامعة مقومات التنسيق بين شعب الدراسات العليا بها وتحقيق التكامل بينها وتنشيط البحوث الكثيرة التى تتم على أساس نظام الفريق المتكامل .

* تدعو الحاجة الى برنامج مكثف وكبير للتوسع والنهوض فى الدراسات العليا يتم تطبيقه خلال مدة معينة لعلاج النقص الكبير فى اعضاء هيئة التدريس والكفاءات الفنية العالية ، ولتنشيط حركة البحث العلمى . على أن ينفذ هذا البرنامج من خلال المؤسسات الجامعية القائمة حاليا أو بإنشاء مؤسسة جامعية جديدة بجانبها ، ولا يخل على هذا المشروع الحيوى بلئى جهد أو مال لما له من أهمية كبيرة فى النهوض بالتعليم الجامعى فى مصر .

الجامعية لتوفير الكوادر الفنية في المستويات المتوسطة والمعونة التي تحتاجها الاقاليم ، في اطار تحقيق التنسيق والتكامل لهيكل القوى العاملة بكل اقليم وفقا لاحتياجاته و المزايا النسبية التي يتمتع بها .

* مشاركة الجامعات في الاشراف على التعليم ، كل في نطاق الاقليم الموجودة به من خلال مجلس اقليمي لتخطيط التعليم لاجاد وحدة في التخطيط لنهر التعليم كله من منبعه الى مصبه ، وتحقيق التوازن في بناء هيكل القوى العاملة بمستوياتها المختلفة بما يتناسب مع احتياجات الاقاليم ومتطلبات التنمية الشاملة وخاصة في ظل نظام الحكم المحلي الجديد .

ثامنا : انماط البرامج الدراسية :

يحتاج النهوض بالبرامج الدراسية في الجامعات المصرية الى تحقيق الآتي :

* دعم المعامل والورش بالاجهزة والالات العلمية اللازمة وفقا للمعدلات المناسبة في هذا الشأن ، حتى يمكن التوسع في التطبيقات والدروس العملية ، ورفع معدل استخدام الطلاب ومعايشتهم للاجهزة والابوات ، وتنمية قدراتهم وملكاتهم في المجال التطبيقي .

* زيادة الاهتمام بالتطبيقات والدروس العملية والتدريبات الميدانية واعطاؤها وزنا اكبر في البرامج الدراسية ، حتى تضمن ان يؤدي كل الخريجين اعمالا منتجة وتجنب البطالة المقنعة .

* التوسع في الدراسات التكنولوجية ، والفنون الانتاجية والتطبيقية سواء في المرحلة الجامعية الاولى او في مرحلة الدراسات العليا . ومن المهم ان يتواءم هذا التوسع مع زيادة مراكز العمل والانتاج والتنمية الاقتصادية .

* انشاء نوعيات وانماط جديدة من الدراسات الجامعية غير التقليدية وفقا لاحتياجات سوق العمل .

* توفير المرونة الكافية في البرامج التعليمية ، على نحو يتيح للطلاب اختيار المقررات التي تتفق مع رغباته وميوله وقدراته ، ويساعد على تزاوج التخصصات المختلفة ، وانشاء تخصصات ومهن جديدة .

* توفير النظم الكفيلة بتقييم البرامج التعليمية في الجامعات باستمرار ، وإحكام تطبيقها بجدي ، لضمان تطوير هذه البرامج على اسس علمية موضوعية لمسيرة التقدم العلمي وركب التطور .

* اعادة صياغة القوانين واللوائح المنظمة لدراسة الدراسات العليا في الجامعات المصرية على النحو الذي يضمن لها قوة الدفع الذاتي عن طريق وضع أنظمة وتوقيتات زمنية محددة لها .

سادسا : انماط الجامعات من حيث تنظيم منشأتها :
تخطيط سياسات التعليم الجامعي في المرحلة القادمة على النحو التالي :

* التوسع في الجامعات التكنولوجية ودعمها وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

* التحول من النمط التقليدي لجامعاتنا القديمة الى النمط المتكامل باعطاء المزيد من العناية والاهتمام بالجوانب التطبيقية والعملية للعلوم المختلفة ، واعطاء الدروس العملية والتطبيقات والتدريبات الميدانية وزنا اكبر وتوفير الامكانيات اللازمة لذلك .

* التوسع في الدراسات التطبيقية والعملية ودعمها وتوفير الامكانيات المناسبة اللازمة لها وتوجيه العدد الاكبر من الطلاب للاتحاق بها لتحتل هذه الدراسات مكان الصدارة من حيث عدد الطلاب على عكس ما هو قائم الان .

سابعا : انماط الجامعات من حيث المستويات الدراسية :

يكون من المفيد ان تلخذ الجامعات المصرية بالآتي :

* تشكيل البناء التعليمي لجامعاتنا على اساس الجمع بين مرحلتى الدراسة الاولى والعليا ، مع التوسع في اقسام الدراسات العليا وتوفير الامكانيات اللازمة لها ، واعطائها مزيدا من العناية .

* التعاون مع الدول العربية الشقيقة لانشاء جامعة للدراسات العليا على مستوى الوطن العربى للوفاء باحتياجاته من اعضاء هيئات التدريس والباحثين .

* قيام الجامعات المصرية بانشاء مراكز للخدمة العامة أو التوسع فيها لرفع المستوى العلمى والقدرات التقنية لابتاء المجتمع بصفة عامة ولاتاحة الفرصة للتعليم المستمر .

* انشاء مدارس تجريبية تابعة لكليات التربية تستهدف تطوير العملية التعليمية والنهوض بها في مراحل التعليم قبل الجامعي والعالي .

* قيام الجامعات الاقليمية بتنظيم دراسات اقل من المستويات

الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠

التعليم العالي خارج الجامعات

توافر الأبنية والتجهيزات الدراسية المناسبة ، وخطه الدراسة القائمة ، وما قد يكون هناك من تطوير أو تعديل بشأنها ، وكذلك ما قد يكون لدى المختصين والعاملين بهذه المعاهد والمدارس من آراء لتحسين العملية التعليمية بها .

وقد أسفر تقويم الوضع القائم للمعاهد والمدارس التي شملتها الدراسة في نوعيات التعليم المختلفة عن عدد من الملاحظات الأساسية تبرز على وجه الخصوص ظاهرة تسرب نسبة كبيرة من الطلاب المقيدين بالمعاهد الفنية ذات السنتين ، وقلة الالتحاق بصفة عامة بالتعليم الصناعي وعدم انشاء معاهد إعداد الفنيين والقطاع الزراعي ، وكذلك عدم تطوير أو تنويع هذه المعاهد بما يخدم الاحتياجات المتجددة لمواجهة متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة ، ثم الاعتماد الكبير على الانتدابات لتغطية احتياجات التدريس أو التدريب العملي في المعاهد الخاصة بصورة شبه تامة ، وفي المعاهد الفنية بدرجة عالية .

كما أظهر التقويم أيضا الحاجة إلى ضرورة دعم متطلبات العملية التعليمية في كثير من الجوانب ، الأمر الذي أدى إلى أن يصدر المجلس عددا من التوصيات العامة التي تتفق وتحليل الوضع القائم ، والتي تهدف في الوقت نفسه إلى بيان كيفية النهوض برسالة هذه المعاهد والمدارس ، تحقيق الفائدة المرجوة من قيامها ، وخاصة أنها تستوعب حوالي مائة ألف من الطلاب يحتاج تأهيلهم وتدريبهم للحياة العملية إلى مزيد من التخطيط والتنسيق والمتابعة .

وفيما يلي التوصيات التي أصدرها المجلس بهذا الخصوص :

أولا : بالنسبة للمعاهد العالية الموازية للتعليم الجامعي :

* كان الغرض من إنشاء هذه المعاهد أصلا هو تخريج فئات من التطبيقيين لمعاونة خريجي الجامعات في الحياة العملية - إلا أنها بعد فترة من الزمن تحولت إلى معاهد عالية موازية للتعليم الجامعي تضم الآن ما يزيد على ٤٠ ألف طالب .

ومع حرص المجلس على تشجيع الهيئات الخاصة في إنشاء المزيد من المعاهد الخاصة ومع تقديره لدور هذه المعاهد في التخفيف عن كاهل الدولة في الأعباء التعليمية والمالية ، فإن المجلس يوصي بضرورة تنظيم الإشراف عليها ومتابعتها وذلك بتعديل القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠

اهتم المجلس القومي للتعليم خلال دوراته الست السابقة بكل ما يرفع من شأن التعليم الجامعي ، فتطورت دراساته إلى العديد من القضايا التي تتصل به ، وفي هذه الدورة رأى المجلس أن يضيف إلى دراساته السابقة دراسة عن التعليم العالي خارج الجامعات ، سواء منه ما يتم في معاهد عالية تمتد فيها مرحلة الدراسة إلى أربع سنوات على الأقل بعد الثانوية العامة أو ما يقابلها ويمتد بعدها الطالب درجة البكالوريوس ، أو ما يتم في معاهد تمتد فيها الدراسة لمدة سنتين بعد الثانوية العامة أو ما يقابلها ويمتد بعدها شهادة الدبلوم .

وقد امتدت الدراسة كذلك إلى نظام الدراسة لمدة خمس سنوات بعد الإعدادية ، وهو الذي يطبق في عدد من المدارس الفنية التابعة لوزارة التعليم ، حيث يمنح الطالب شهادة الدبلوم الفني في التخصص المدرس .

وقد عنيت هذه الدراسة أساسا بالتعرف على واقع نوعيات هذا التعليم من خلال بيانات العام الدراسي ٧٨ / ١٩٧٩ ، من حيث عدد المعاهد والمدارس المعنية به وتوزيعها في المحافظات المختلفة ، وعدد الطلاب الدارسين بها ، وأعضاء هيئة التدريس القائمين عليها ، والتخصصات المختلفة التي تتضمنها الدراسة وعدد الخريجين فيها ، والإمكانات التعليمية المتاحة لهذه المعاهد والمدارس ، وخاصة من حيث

باحتياجات البلاد العربية والأفريقية وغيرها في مختلف المجالات من صناعية وتجارية وزراعية وطبية وخدمات .

- إعداد خطة لإنشاء معاهد نوعية نموذجية جديدة وخاصة ما يتفق منها مع حاجة الانفتاح الاقتصادي ، مع ملاحظة التطور التكنولوجي العالمي والمتقّب حدوثه في مصر في المراحل القادمة ، والعمل على توزيع المعاهد الفنية توزيعاً جغرافياً يحقق أغراض التنمية في الهيئات المختلفة .

- الاهتمام بإنشاء معاهد إعداد الفنيين الزراعيين لمراجعة الحاجة الملحة اليهم في القطاع الزراعي .

- وضع القواعد والنظم التي تكفل توفير احتياجات هذه المعاهد والمدارس من الامكانيات البشرية والامكانيات المادية اللازمة لتحقيق اغراضها .

- تشجيع قطاعات الانتاج والخدمات المختلفة لإنشاء مراكز للتعليم والتدريب بها ، لما حققه هذا الاتجاه من نجاح ونظراً لما توفره هذه القطاعات من إمكانيات بشرية ومادية ومكانية مناسبة .

- تحديد مدة الدراسة المناسبة لإعداد الفنيين ، وفقاً لمجالات العمل والتخصصات المختلفة ، مع تضمين برامجها جانباً من الدراسات الانسانية والاهتمام بالعلوم الأساسية .

- وضع خطة لإعداد هيئات التدريس والمدرسين اللّازمين للمعاهد والمدارس وإيفاد البعثات الطويلة والبعثات القصيرة المدى للقائمين فعلاً بالتدريس ، وذلك لملاحقة التطورات التي تحدث في العالم في هذا الميدان ، مع وضع نظم للحوافز لهيئات التدريس لجذب العناصر الصالحة للعمل في هذا المجال .

- إنشاء القنوات التي تتيح للخريج :

× رفع مستواه الفني في تخصصه .

× إتاحة الفرصة للراغبين للالتحاق بالتعليم الجامعي ، بالشروط التي

تضعها الجامعات .

× إتاحة الوسائل التي تمكن الخريج من تحقيق البندين السابقين .

× العمل على توصيف « التقنى » وتحديد العمل والمهارات المطلوبة

منه في كل مجال من المجالات .

الخاص بالمعاهد العالية الخاصة ، بأن يفرد لها مجلس خاص بشكل برئاسة وزير التعليم . ويختص هذا المجلس برسم السياسة العامة لهذه المعاهد ووضع الخطط الكفيلة بتوفير الامكانيات اللازمة لتحقيق اهدافها ، ووضع النظام المالي لها . كما يختص بتنظيم قبول الطلاب بها وتحديد أعدادهم ومنح الشهادات أو الدرجات ومناقشة تقارير العمداء وتقويم أداء هذه المعاهد ، وأن يكون لهذا المجلس أمانة فنية متفرغة . على أن يكون إنشاء معاهد عالية جديدة مرتبطاً باحتياجات التنمية ، وليس تكراراً للنوعيات القائمة .

ثانياً : بالنسبة للمعاهد الفنية :

* بالرغم من وضوح حاجة الدولة إلى أعداد وفيرة من خريجي هذه المعاهد لتلبية متطلبات خطط التنمية من العمالة الفنية الوسطى ، فقد لاحظ المجلس أن عدد الطلاب المقيدين بهذه المعاهد لا يتجاوز ٤٥ ألف طالب ، منهم حوالي ٤١ ألف طالب بالمعاهد التجارية وحوالي ٩ آلاف طالب فقط بالمعاهد الفنية الصناعية والباقي بالمعاهد الفنية ، كما يتبين أن جملة الطلاب المقيدين بالمدارس الفنية ذات الخمس سنوات بعد الاعداية بنوعياتها المختلفة صناعية وتجارية وزراعية ، والتي انشئت بمقتضى اتفاقيات ثنائية ، لا يتجاوز ٩ آلاف طالب .

ونظراً لأن هذه الأعداد من الطلاب ، سواء المقيدين بالمعاهد الفنية الصناعية أو بالمدارس الفنية ، تعتبر قليلة جداً بالنسبة لتكوين الطبقة الوسطى من العمالة الفنية ، فإن المجلس ، رغبة منه في تحقيق التكامل بين المعاهد الفنية والمدارس الفنية السابق ذكرها ، يوصى بإنشاء هيئة عامة تكون مسئولة عن تطوير التعليم الفني وتنميته ، ويكون من بين اختصاصها الآتى :

- وضع المعاهد الفنية في إطار الهيكل العام للتعليم في مصر وتحديد رسالتها ووظيفتها ، مع تقويم موقفها في ضوء ما تؤديه وتوفير التمويل الكافي لها .

- رسم السياسة الخاصة بإعداد الفنيين ، ومتابعة تنفيذ خططها ، والتنسيق بين نظمها ، وتحديد مستوياتها .

- إعداد خطط طويلة المدى تهدف إلى تخريج الأعداد والنوعيات اللازمة من الفنيين لسد احتياجات البلاد ، مع الأخذ في الاعتبار

ثالثا : توصيات عامة :

بالنسبة للطالب والخريج :

* الارتقاء بوضع الفنين والتعليم الفني في نظر المواطنين ، وذلك بإعادة النظر في نظام دفع الأجور بحيث يتناسب الأجر مع المهارة والانتاجية ، وبما يزيد أجر الفني ويؤدي إلى زيادة الإقبال على التعليم الصناعي ونشر التخصصات الصناعية التي تتطلبها مرحلة التقدم في مجالات الحياة المختلفة .

* الاستفادة من خريجات معاهد الخدمة الاجتماعية «نظام السنتين» للعمل كمشرفات للحضانات مع تطوير مناهج هذه المعاهد لتحقيق هذا الغرض .

* الاهتمام بالإعلام والتوجيه الفني واكتشاف ميول الطلاب واستعداداتهم ووسائل تغيير اتجاهاتهم وتوجيههم وإرشادهم ، وتقديم العمل كقيمة في المراحل المبكرة للتعليم .

* التدريب وإعادة التدريب لمدة معينة بعد التخرج في ممارسة العمل الحقيقي والحصول على الخبرة .

بالنسبة للقائمين بالتدريس والتدريب :

لما كان من أهم الاتجاهات الحالية في مجال التعليم الفني التأكيد على دعمه بهيئات تدريس متميزة لتوفير متطلبات التقدم والتطور المعاصر ، فإن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق :

* استخدام هيئات تدريس وتدريب ذات مستوى مرتفع ومؤهلة وحاصلة على تدريب مناسب وخبرة عملية سابقة .

* تزويد هذه الهيئات ببرامج تدريب قبل القيام بالتدريس وأثنائه وذلك للتأكيد على داية المدرسين بكل تطور ، وأنهم سيعدون الفنيين بنجاح ، مع إتاحة الفرص لهم للتدريب بالداخل والخارج ، ومنحهم مرتبات مجزية تجذب أكبر عدد من أصلح العناصر للتدريس الفني .

* إيفاد بعثات داخلية وخارجية - من خريجي المعاهد للحصول على دراسات عليا ، بما يسد النقص الشديد في أعضاء هيئة التدريس بالمعاهد .

١٣٨

بالنسبة للخطط والمناهج :

يجب أن تتضمن خطة الدراسة بالتعليم العام المواد العملية والفنية المناسبة حتى يكون لدى الطالب الذي يلتحق بالمعاهد والمدارس الفنية خلفية تساعد على استيعاب الدراسة والتدريب بتلك المعاهد والمدارس .

* ضرورة استمرار تطوير الخطط والمناهج بما يتلاءم مع التغير التكنولوجي والسريع لإعداد الفني المناسب ، مع ضرورة العمل على زيادة مدة العام الدراسي .

* إعادة النظر في توفير الكتب والمذكرات والطريقة التي تعد بها تلك الكتب ، بما يتفق مع التقدم الحاصل في مختلف المجالات ، مع الاستعانة بتعريب الكتب الأجنبية الملائمة والعناية بطباعتها .

بالنسبة للمباني :

* استكمال المباني الحالية وإنشاء المباني الجديدة ، مع إدخال التعديلات التي تتناسب مع البيئة وتخصصات المعاهد المطلوبة .

* العمل على تفتادى القصور والمشكلات الناجمة عن عملية بناء المباني ، بما يضمن استكمال تنفيذها طبقا للمواصفات وفي المواعيد المحددة .

بالنسبة للتجهيزات :

* توفير التجهيزات الحديثة والمناسبة بمؤسسات التعليم الفني ، والورش والمختبرات والمكتبات والسكرتارية وغيرها ، والعمل على توفير التمويل اللازم لها .

بالنسبة للتمويل :

* دعم موازنات التعليم الفني لجابهة احتياجاته من تعيين المدرسين والانشاءات والتجهيزات ... الخ .

* تنفيذ ما سبق اتخاذه من توصيات بضرورة إسهام الجهات المستفيدة من قطاعات العمل والإنتاج والخدمات بنسبة مئوية (من قيمة الإنتاج مثلا) لصالح التعليم الفني .

وإن المجلس إذ يصدر هذه التوصيات ليرى ضرورة تحقيق التوصيات الهامة التي سبق أن أوصى بها في دراساته السابقة ، وخاصة فيما يختص بإنشاء مجلس أعلى لمعاهد التقنيين وإصدار قانون

- أن يكون للالتحاق بالتعليم الإعلاني تنسيق خاص في إطار التنسيق العام للقبول بالكليات الجامعية .
- أن تحدد مجالس الكليات والأقسام الإعلامية بالجامعات شروط القبول بها وارتباط هذه الشروط بالعدد المطلوب .
- أن يكون من بين هذه الشروط جانب لاختيار القدرات (ومنها مهارة الأداء اللفوي والمظهر العام وأسلوب المعاملات العامة) .
- أن يتضمن تطوير المناهج تقسيم المواد في التعليم الاعلامي تقسيماً متوازناً بين المواد الإجبارية التي تتصل بكل تخصص من التخصصات الإعلامية وبين المواد الاختيارية التي تعتبر إضافات لابد منها لضمان حصيلة في الشؤون العامة للعمل الاعلامي .
- وفي حالة تطوير المناهج يكون التركيز إما بالاضافة وإما بالتوسع - على سبيل المثال - في المجالات الآتية :
- أجهزة الاتصال الإعلامية .
- مكونات الملحق الصحفي ومكونات مدرب الصحافة المدرسية في قسم الصحافة .
- التعامل مع التوعيات المختلفة من الشخصيات والهيئات والجماعير في قسم العلاقات العامة .
- وذلك بالاضافة إلى المجالات الأخرى الآتية :
- الوظيفة الاجتماعية للإعلام .
- الوظيفة الثقافية للإعلام .
- العوامل الفنية والإدارية المساعدة للإعلام .
- وذلك لأن الوقت قد حان للتحويل بالتعليم الإعلاني عن دائرة يركز فيها على التعليم النظري إلى دائرة تتسع للتعليم النظري والتعليم التطبيقي معا ، وما يتطلبه ذلك من تزويد الكليات والأقسام الإعلامية في الجامعات بالأجهزة الأكثر والأحدث تطورا ، وتنظيم التدريب عليها ، وإيجاد صلات محددة بين مراكز التعليم الإعلاني وبين مراكز العمل الإعلاني وتبادل الخبرات بينهما وبخاصة في

المعاهد والمدارس التقنية وإعداد سياسة لتخريج العدد اللازم من مختلف الفئات ، وتشجيع انشاء المعاهد والمدارس بقطاعات الانتاج والخدمات ، وتضمن خطط التعليم العام وبرامجه القدر الكافي من المواد العملية والفنية المناسبة ، وتحديد مدد الدراسة لكل تخصص والعناية بإعداد هيئات التدريس واستقرار أوضاعها ، ووضع حوافز للطلبة والخريجين .

النهوض بالدراسات الجامعية الإعلامية

نظرا لأن الهدف من التعليم الإعلاني هو تكوين الإعلاميين الجند تكويناً علمياً وعملياً يؤهلهم للقيام بالوظيفة الإعلامية في ضوء السياسة المستقبلية العامة للإعلام المصري ، وما يتطلبه تطبيق هذه السياسة من كفايات بشرية وفنية تغطي احتياجات البلاد من التهيئة الفكرية والنفسية اللازمة للخدمات القومية في شتى المجالات ، وما صاحب ذلك من سلوك ثقافي وديني واجتماعي يحمي البيئة المصرية ويدعم تنميتها واتصالاتها الداخلية والخارجية ، طبقا لخطة قومية تشترك في وضعها الأجهزة الأكاديمية والأجهزة التنفيذية لوسائل الاتصال المختلفة ... وهي الخطة التي تجدد مناهج التعليم الاعلامي طبقا لاحتياجات البلاد وتنوعها الذي يربط بينها وبين الزمان والمكان الذي تطرح فيه هذه المناهج .

فقد ناقش المجلس مجموعة من الآراء والأفكار حول هذا الموضوع ،

نتلخص فيما يأتي :

تخطيط المناهج مستقبلاً .

وقد انتهت مناقشة هذه الآراء والأفكار إلى تحديد أربعة أمور لابد منها لمستقبل التعليم الإعلامى ومستقبل خريجيه ، وهذه الأمور هي :

- تحديد الصورة المستقبلية لهيئات التدريس .
- تحديد متطلبات إعلام المستقبل القريب والبعيد من إعداد الخريجين مستقبلاً من كل قسم أو فرع .

- تحديد سنة لتدريب الخريجين فى الوظائف التى يشغلونها لإعطائهم دفعة فنية تساعد على ارتقائهم الفنى والوظيفى .

- إيجاد وسيلة محددة للتنسيق التعليمى والقومى بين مراكز التعليم الإعلامى ، كأن تكون هناك لجنة لقطاع التعليم ، على غرار لجان القطاعات الأخرى فى التعليم الجامعى .

التوصيات

وفى ضوء ما سبق ، فقد أقر المجلس التصور المستقبلى للتعليم الإعلامى الجامعى بما يتضمن النقاط الأساسية الآتية :

- أن يكون الهدف من التعليم الإعلامى هو تكوين الإعلاميين فى ضوء السياسة العامة للإعلام المصرى من النوعيات الآتية :
الممارسون - الباحثون - أعضاء هيئة التدريس .

- إن تحقيق هذا الهدف من شأنه التحول التدريجى بكليات الإعلام وأقسامها فى الجامعات من الدراسات النظرية إلى الدراسات التى تجمع بين الدراسات النظرية والتطبيقية .

- أن يكون هناك تنسيق خاص ضمن التنسيق العام للالتحاق بالتعليم الإعلامى بأفرعه ونوعياته .

وباستعراض مناهج الدراسة الحالية فى كليات التعليم الإعلامى وأقسامها :

- فى كلية الإعلام بجامعة القاهرة .

- فى قسم الصحافة والإعلام بجامعة الأزهر .

- فى قسم الصحافة بجامعة أسيوط .

١٤ .

وذلك بخلاف فرع الإعلام بالجامعة الأمريكية .

وباستعراض الحوار الذى أثير حول هذا الموضوع بمختلف جوانبه ، وخاصة فى الجوانب الآتية :

• شروط الالتحاق بالتعليم الإعلامى الجامعى .

• مكونات هيئات التدريس .

• أسلوب تطوير المناهج .

• الموقف بالنسبة للدراسات الإعلامية الجامعية فى كليات غير

إعلامية ، وعلاقة ذلك بالدراسات العليا فى كلية الإعلام ومستقبل هذه

الدراسات ، أمكن التوصل إلى التوصيات الآتية :

بالنسبة لإنشاء لجنة قطاع للتعليم الإعلامى :

* تنشأ بالمجلس الأعلى للجامعات لجنة قطاع للتعليم الإعلامى تضع خطته على غرار لجان القطاعات فى فروع التعليم الجامعى الأخرى على أن تضم ممثلين لأجهزة التعليم الإعلامى ويكون من اختصاصها :

- تحديد نوعيات التعليم الإعلامى وتوزيعها على الكليات والأقسام المختصة طبقاً للاحتياجات الزمانية والمكانية .

- إنشاء كليات أو أقسام إعلامية جديدة فى العهود التى ترسمها الخطة العامة .

- التنسيق بين أنشطة الكليات والأقسام والفروع الإعلامية فى الجامعات .

- وضع نظام متكامل للتوسع فى التعامل مع مختلف أجهزة الإعلام فى مصر كما يتم تبادل الخبرات بين الجامعات وبين مراكز الممارسة الإعلامية .

- أية موضوعات أخرى تحال إليها من المجلس الأعلى للجامعات بناء على توصيات الكليات أو الجامعات المعنية .

بالنسبة للالتحاق بالتعليم الإعلامى (المرحلة الجامعية الأولى) :

* يتم الالتحاق بالتعليم الإعلامى فى إطار التنسيق العام للالتحاق

التخصصية بالمرحلة الجامعية الأولى دون الارتباط بالحصول على مؤهلات دراسية سابقة أو لاحقة وبأن أداء أية امتحانات واختبارات ، وذلك طبقاً لنظام تضعه لجنة قطاع الدراسات الإعلامية .

بالنسبة للتدريب والتمرين :

* تزويد الكليات والأقسام الإعلامية بمعامل متطورة لتدريب الطلاب .
* تحدد لجنة قطاع الدراسات الإعلامية نسبة معينة من الدرجات للتدريب في هذه المعامل .

* يتفق على أن تشمل قواعد توظيف خريجي مرحلة البكالوريوس في التعليم الإعلامي قضاء سنة للتمرين بأجر . على أن تحتسب للخريج ضمن مدة خدمته .

أسس النهوض بالبحث العلمي في الجامعات

تتاول المجلس أسس النهوض بالتعليم والبحث العلمي في الجامعات خلال جلسات عديدة في الدورتين السابقة والحالية ، وانتهى إلى التوصيات الأساسية الآتية :

مستوى التعليم العام :

* يوصى المجلس بالاسراع بالجهود المبذولة للارتفاع بمستوى التعليم العام (قبل الجامعي) بما يؤهل الطالب الذي يلتحق بالجامعة بالكفاءة اللازمة للدراسة بمراحلها المختلفة ، وذلك طبقاً للتوصيات التي

بالكليات الجامعية ، مادام هذا النظام قائماً ، بالإضافة إلى تنسيق خاص يعتمد على الشروط التي يقرها المجلس الأعلى للجامعات ، بناء على توصيات لجنة قطاع الدراسات الإعلامية ، مع مراعاة ما يأتي :

- اشتراط نسبة معينة من النجاح في امتحان الشهادة الثانوية بالنسبة لبعض المواد التي تحددها لجنة قطاع الدراسات الإعلامية .
- تحديد العدد المطلوب سنوياً لكل كلية أو قسم في التعليم الإعلامي .

- تقنين اختبار خاص بالقدرات الذاتية في النطق والأداء والصياغة وأسلوب التعامل والمظهر العام .

بالنسبة للدراسات العليا :

* تنشأ ثلاث شعب في الدراسات الإعلامية العليا :
- شعبة لخريجي القسم العام بكلية الإعلام وما في حكمها .
- شعبة لخريجي الكليات غير الإعلامية التي تتضمن برامجها مادة من مواد الإعلام .

- شعبة لخريجي الكليات الأخرى نظرية وعملية للذين يريدون أن يتخصصوا في فرع الإعلام .

ويشترط للالتحاق بهذه الدراسات العليا اجتياز الطالب سنة تدريبية في أي جهاز إعلامي معترف به .

كما يعتبر الحصول على دبلوم الدراسات العليا مؤهلاً لتسجيل رسائل الماجستير مباشرة .

بالنسبة للتخصصات :

* أن تكون الدراسة في السنتين الأولى والثانية بالنسبة للمرحلة الجامعية الأولى ، دراسة عامة ، وفي السنتين الثالثة والرابعة ، دراسة تخصصية .

* أما بالنسبة للدراسات العليا ، فتكون الدراسة في السنة الأولى دراسة عامة وفي السنة الثانية دراسة تخصصية .

بالنسبة للدراسات الحرة :

* يكون المشتغلين بوظائف الإعلام حق الحضور في الدراسات

سبق للمجلس إصدارها في دوراته السابقة في هذا الشأن .

مستوى التعليم في المرحلة الجامعية الأولى :

يرى المجلس ان الارتفاع بمستوى الاداء والتحصيل لطلاب المرحلة الجامعية الاولى (مرحلة البكالوريوس والليسانس) يزيد من قدراتهم على القيام بالبحث العلمي في المرحلة التالية وان من بين السبل الى تحقيق ذلك ما يأتي :

* ان تكون اللغة العربية هي اللغة السائدة في تعليم الطلاب في هذه المرحلة مع استخدام اللغة الأجنبية في تدريس بعض المواد او المقررات .

* العناية الخاصة بالكتاب الجامعي من حيث تأليفه وإخراجه ، وضمان توافره للطلاب .

* التوسع خلال هذه المرحلة بما يرقى بالقدرات الاساسية للطلاب في مجالات الانسانيات والدراسات الاجتماعية والثقافية بالاضافة الى المقررات التي تستلزمها طبيعة الدراسة والتخصص لكل كلية .

* الا تقل مدة العام الجامعي عن ٢٠ أسبوعا من الدراسة الفعلية ، مع إحكام العملية التعليمية والتقويمية والارتفاع بكفائتها .

تقرير سنة تمهيدية مؤهلة للقيد لدرجة الماجستير :

يوصى المجلس بإيجاد سنة تمهيدية يلتحق بها الراغبون للقيد لدرجة الماجستير لتساعد على تأهيل المتأخرين من خريجي المرحلة الجامعية الاولى لإجراء البحث العلمي ، ويكون ذلك على النحو الآتي :

* لا يقيد الطالب لدرجة الماجستير إلا بعد إتمام مقررات هذه السنة التمهيدية واجتياز الامتحانات المعقودة لها بنجاح .

* تشتمل مقررات هذه السنة على مزيد من الدراسات الأساسية واللغات الأجنبية وغيرها من المقررات الضرورية التي تتسع لها الدراسة بالمرحلة الجامعية الأولى ، مع تكثيف الدراسة العليا خلالها نحو التخصصات التي سيواجهها الطالب في مجال بحثه بعد قيده لدرجة الماجستير .

١٤٢

توفير المناخ والامكانيات الملزمة لرفع مستوى البحث

العلمي بالجامعات :

يؤكد المجلس ان توفير المناخ والامكانيات التي ترفع من مستوى البحث بالأقسام العلمية بالجامعات ، أمر لازم ، ومن بين أهم السبل الى تحقيقه ما يلي :

* التقويم العلمي المستمر لأعضاء هيئة التدريس ، بما يضمن قدرة الأستاذ على قيادة البحث العلمي .

* الوفاء بالاحتياجات العلمية للأقسام العلمية من التخصصات المختلفة بما يتناسب مع التطور العلمي العالمي .

* العمل على توفير الاستقرار المادي لأعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم .

* تشجيع عقد المؤتمرات والندوات العلمية المحلية .

* تهيئة الفرصة لأكثر عدد من أعضاء هيئات التدريس للاشتراك في المؤتمرات العلمية بالخارج .

* توفير الدوريات والخدمات العلمية بالكليات والجامعات وفقا للنظم الحديثة ، وتزويدها بما يمكن الباحث من سرعة الحصول والاطلاع على الدوريات العلمية .

* إصدار دليل شامل للدوريات العلمية العالمية والمحلية المتوفرة بين الكليات العديدة في البلاد ، لسهولة الاستدلال عليها .

* إصدار دليل سنوي جامع لعناوين وخلاصات الرسائل العلمية التي أجازتها الجامعات المصرية ، ونشر هذا الدليل على نطاق واسع لتميم الفائدة منه ولتجنب التداخل والتكرار في البحوث .

* تحديد خطط البحث العلمي ومشروعاته على مستوى القسم والكليات والجامعة .

* زيادة الدعم المالي للبحث العلمي بالجامعات لتوفير مقوماته الأساسية ، بما يتناسب مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* الاهتمام بالبحث العلمي الأساسي الذي يساهم في تكوين

الكوادر العلمية القادرة على القيام بالبحث العلمى فى مختلف المجالات ، مع العناية باختيار موضوعات البحوث التى تساهم فى خدمة قضايا تنمية المجتمع ، ومن بينها البحوث التطبيقية التى تخدم هذه التنمية ، وترتيب الأولوية للبحوث التى ترتبط بخطة التنمية .

* تشجيع البحوث القائمة على نظام الفريق ، على أن يؤخذ فى الاعتبار ايضا ما يقوم به عضو هيئة التدريس من بحوث فردية .
* العمل على تعميم المزايا البحثية والمادية على عامة الباحثين بالاقسام العلمية المختلفة كلما أمكن ذلك ، مع العناية بصندوق دعم البحوث .

الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١

الدراسات البيئية

والتأهيل المزدوج فى الجامعة

تتركز رسالة الجامعة فى عالمنا اليوم فى إثراء المعرفة إما عن طريق البحث والتجريب والاستكشاف أو عن طريق إعداد الخريج القادر على أن يفكر ويستنبط ويجد حلولاً لمشكلات المجتمع - ولما كان التخصص هو سبيل العلم فى العادة فإن جامعاتنا تسلك هذا السبيل ، ونظراً لتعدد الحياة وتشابك التخصصات والتغير المتسارع فى الاكتشاف العلمية أو التطور التكنولوجى وما أحدثه من تغير فى أنماط

الحاجات والاستهلاك وتلوث البيئة ، وما أحدثه كذلك من تغير فى أنماط سلوك المجتمع واقتصادياته ، فإن هذه المرحلة تعتبر إلى حد ما مرحلة تكامل المعرفة ، إذ لا يمكن الفصل فى حل مشكلات المجتمع بين الحول العلمية أو السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية . لذلك فقد ظهرت الحاجة الملحة لوجود تخصصات جديدة تجمع بين تخصص وآخر بما يقتضى إعداد بعض الخريجين بمواصفات خاصة تجمع بين معارف وخبرات أكثر من تخصص ، ولا يعنى ذلك عدم الحاجة إلى المتخصصين المتعمقين فى تخصص بعينه ، وإنما أن تكون نظم التعليم من المرونة بحيث تسمح بإيجاد كل هذه النوعيات سواء من المتخصصين المتعمقين فى تخصص واحد أو من هؤلاء الذين يجمعون بين أكثر من تخصص ، وهو ما يعرف باسم الدراسات البيئية . ويبرز ذلك أهمية تطوير الجامعات بما يسمح بوجود هذا النظام .

وتشمل هذه الدراسات ، على سبيل المثال ، ما يأتى :
الدراسات البيئية فى العلوم الهندسية ، والطبيعية ، والزراعية ، والعلوم الأساسية ، والعلوم الانسانية .

أولاً : الدراسات البيئية فى العلوم الهندسية .

بدأت مهنة الهندسة كفن يعتمد على الإحساس والخبرة الشخصية ثم تطورت لتعتمد على التجربة والخطأ ، وبتعدد التطبيقات الهندسية واكتشاف قوانين الطبيعة زاد اعتماد المهندسين على العلوم الأساسية (الرياضيات - الفيزياء - الكيمياء) .

ومع التطور بزيادة سرعة الانتقال وطرق الاتصالات والتصنيع زاد الاهتمام بالعلوم الأساسية وكذلك تقدمت العلوم الرئيسية لمهنة الهندسة التى زاد بالتالى عمقها وتنوعها .

وقد شهد النصف الثانى من هذا القرن تقدماً فائقاً فى علوم الالكترونيات وفيزياء الجوامد ، كما أن طموح الانسان لارتياح الفضاء واستحداث طرق جديدة لانتاج الطاقة وزيادة معدلات الانتاج - اقتضى ترشيد استخدام الموارد القابلة للنضوب واكتشاف بدائل لها ، وكذلك الاهتمام بالمحافظة على توازن البيئة والاقبال من تلوثها نتيجة للعمليات الصناعية المختلفة .

والهندسة بتعريفها العام هى التطبيق الابتكارى للعلوم الأساسية فى

تجرى بالإنسان أو الحيوان وبأدوات بدائية بسيطة . فنجد وسائل الحرث والبذر والري والصرف والتسميد والمقاومة والجنى أو الحصاد وتصنيع الانتاج الزراعى والتجهيز ، كلها وصلت فيها صنوف متعددة من آلات الخدمة الزراعية تختلف باختلاف البلاد واختلاف أسلوب الزراعة ومدى توفر هذه الآلات واقتصاديات تشغيلها .

وبذا لم تعد مرحلة الانتاج الزراعى فى وظيفتها مسألة يدوية بسيطة بل أصبحت صناعة مركبة تتداخل فيها عمليات الانتخاب والتحسين والخدمة والحصاد والتسويق ، وتستدعى كلها وسائل متطورة من الآلات والأدوات والتجهيزات الهندسية الصناعية . وأصبحنا نتعامل فى الزراعة الحديثة مع الجرارات ذات الأعماق المختلفة والفوائد المتعددة وطرق الري والصرف والتسميد والخدمة الآلية ومجموعات الحصاد والدراس والتعبئة الأوتوماتيكية الموحدة . ثم فى الانتاج الحيوانى نجد آلات التفريخ ومصانع التفريخ العملاقة وحضانات الكتاكيت التى تسع مئات الآلاف فى رعاية أوتوماتيكية من المسكن والمأكل والرعاية . ويطاريات البيض ذات الطوابق المتعددة التى تخدم فيها الدجاجات طوال حياتها الانتاجية بطرق آلية .

وهكذا الحال فى الأبقار ومعيشتها فى قطعان كثيفة تخدم آليا وتحلب آليا ، ثم المصانع أو المجازر الآلية التى تتولى كل عمليات الذبح والتجهيز والتعبئة والحفظ لمئات الآلاف من الطيور أو الحيوانات فى مجمع واحد ، بحيث يمكن القول حاليا ان الزراعة فى الحقيقة مزيج بين الصناعة والزراعة وتعتمد فى مفهومها الحديث على عديد من فروع العلم وتطبيقاته وتدخل فيها علوم الهندسة بنصيب وافر .

وكان من أهم نتائج الميكنة الزراعية :

- التحكم فى العمليات الزراعية .
- رفع معدلات الأداء .
- رفع الكفاءة .
- تحرير الإنسان والحيوان من العمل العضلى الشاق .
- توفير الأيدي العاملة لأغراض أخرى .

وكان من أثر هذه الحاجة وتلك النتائج أن وضع ضرورة وجود مهنة الهندسة الزراعية وهى خليط من العلوم الهندسة والعلوم الزراعية ، ويعد

التخطيط والتصميم والانتاج والتشغيل . وهى بذلك مرتبطة بكل تقدم يحدث فى العلوم الأساسية ، كما أنها مرتبطة بحاجات الإنسان سواء ما يخفف من إجهاد عضلاته أو ما يتناسب مع تغيير أنماط احتياجاته واستهلاكه ، وبصفة عامة فهذه الهندسة مرتبطة بقضايا التنمية المتكاملة ومناثرة بالقيم السائدة .

لكل ما تقدم ونظرا لتعدد الحياة وتشابك التخصصات فقد ظهرت الحاجة الماسة إلى وجود دراسات مزاجية تجمع بين تخصصين أو أكثر ولعل ما أحدثه التطور التكنولوجى سواء على تلوث البيئة أو على تغير أنماط الحاجات ، قد أثر على أنماط الحياة فى المجتمعات وكذلك اقتصادياتها ، مما يبرز ضرورة أن تتضمن مقررات الدراسات الهندسية دراسات فى الاجتماع والاقتصاد وعلوم البيئة . وأصبح من المعترف به تقريبا أن تكون خطة إعداد المهندسين كالاتى :

• من ٥ إلى ٣٥ ٪ من الزمن للدراسات الانسانية .

• حوالى ٢٥ ٪ للعلوم الأساسية .

• حوالى ٣٥ ٪ لعلوم مهنة الهندسة .

• حوالى ٣٥ ٪ للتطبيقات الهندسية .

وتدخل مبادئ الإدارة والاقتصاد ضمن علوم مهنة الهندسة غير أنه فى حالات كثيرة يرى أن يكون اسهام الدراسات المزججة أكثر فى التخصص الواحد .

وسنعرض فيما يلى بعض أمثلة من هذه الدراسات البيئية .

الهندسة والزراعة :

لم تعد الزراعة حرفة تقليدية تعتمد على الجهد العضلى من الإنسان والحيوان وتمارس بالتلقين والمحاكاة وتؤدى بالآدوات اليدوية البسيطة وتزاول فى موسمية فاترة لا جديد فيها . بل أصبحت زراعة اليوم زراعة علمية مركبة تستند على عدد كبير من علوم متعددة كالوراثة والنبات والحيوان والتربة والرى والتسميد والحشرات والهندسة والاقتصاد والتصنيع الزراعى والحفظ والتسويق ، وغيرها من مشقات هذه العلوم وأقسامها .

وإذا أخذنا الصلة بين الهندسة والزراعة نجد الميكنة الزراعية هى الطابع الغالب فى الزراعة الحديثة فى كافة العمليات الزراعية التى كانت

المهندسون الزراعيون حاليا ، إما فى نطاق كليات الهندسة أو فى نطاق كليات الزراعة .

الهندسة والادارة :

بدأ اهتمام الهندسة بالادارة مبكرا وذلك نتيجة الحاجة إلى رفع معدلات الانتاج (تيلور) حيث اهتم بدراسات الزمن والحركة وكذلك تقسيم العمل وانسياب المواد والمنتجات وتداولها ونقلها .

ولذلك يعتبر المهندسون هم رواد علم الادارة . ويتعمد فنون الانتاج والتحكم وظهور الأوتومية كأحد أساليب الانتاج ، زادت الحاجة إلى دقة التنظيم والتوقيت سواء فى العملية الانتاجية أو انسياب المواد وتخزينها وتصريفها وتقدمت علوم الامداد والتموين من المنبع إلى النهاية .

ووضع ذلك عبئاً ثلثاً على المهندسين والاداريين لدرجة تجعل من الضروري التزاوج بين مهنة الهندسة الادارة وأصبحت الحاجة ملحة إلى وجود إخصائيين يجمعون بين التخصصين ، ولعل تخصص الهندسة الصناعية . يعتبر أقرب تخصص لهذا التزاوج .

ولعل من المفيد أن يبدأ هذا التخصص فى الجامعات المصرية فى مرحلة البكالوريوس على أن تمنح درجات عليا فى الادارة للمهندسين بتطبيقاتها الحديثة بما فى ذلك اتخاذ القرار واستخدام الحاسب الالكترونى فى التحكم وتحليل المعلومات وترشيد اتخاذ القرار .

الهندسة والاقتصاد :

عدد كبير من الاقتصاديين العاملين حاليا من أصل هندسى وذلك لأن معظم الهياكل الاقتصادية والانتاجية فى العالم تعتمد على إنتاج المهندس بطريقة أو أخرى ، كما أن المهندسين بحكم تكوينهم لابد يعملوا بطرق اقتصادية مما يجعلهم من أقدر أصحاب المهن الذين يستطيعون إعداد القرارات الاقتصادية وإصدارها .

وفى كثير من جامعات العالم يعتبر الاقتصاد من مقررات الدراسات العليا حيث يسمح لكثير من المهندسين وغيرهم الحصول على درجات عليا فى الاقتصاد .

الهندسة والقانون :

بنفس المنطق ولتشعب قضايا التحكيم فى المسائل الهندسة تمنح كثير من الجامعات العالم درجات عليا فى القانون للمهندسين .

الهندسة والطب :

وهو مجال ظهر حديثا وذلك بعد تطور الأجهزة الطبية سواء للتشخيص أو العلاج ، وكذلك بعد أن خضعت البحوث فى منظومات جسم الانسان للدراسة الهندسية مثل انسياب الدم والهواء أو حركة المفاصل ووسائل استبدالها أو مساعدتها على الالتحام ، وكذلك عمليات التجميل وخلافه ، وأيضا مساعدات التخفيف من آثار الحوادث أو معاونة المعوقين على زيادة إنتاجيتهم وتدخل الهندسة الطبية فى مجالات عديدة مثل :

– تأثير الحوادث وذلك بتصميم الأجهزة ووسائل الانتقال لإقلال منع الحوادث أو التخفيف من أثارها ومعظم التطبيقات الحالية فى مجال وسائل الانتقال وتصميم المعدات الثقيلة والقاطمة ، وكذلك معدات الرقابة من الغازات والأبخرة والوهج والاشعاع .

– الأجهزة والمعدات الطبية :

تصميما وتشغيلا وصيانة خصوصا فى مجالات العلاج والتشخيص ومثال ذلك أجهزة الأشعة ومنظمات ضربات القلب والكلى والرئة الصناعية وهو مجال يتسع باستمرار ، بل إن مهنة الطب نفسها استفادت من دراسات الحركة والزمن فى إجراء الجراحات وتصميم معداتها .

– منظومات جسم الانسان :

سواء فى البحوث أو الجراحات . حيث يقوم المهندس الطبى حاليا بتحديد مسارات الشرايين والأوردة عند إجراء جراحات القلوب بل وتحديد الشريان البديل المناسب لمعدل الانسياب أو مرونته . والامر ذاته يتبع فى حالات منظومات الهواء أو منظومات الاخراج والعظام .

– أجهزة المعوقين :

وهو مجال يتسع باستمرار سواء بتصميم أجهزة خاصة لتكن المعوقين من أداء الحركة ليتمتعوا باستقلالياتهم أو لمساعدتهم للانتاج ، وفى هذا المجال تعمل كثير من مراكز البحوث لاستتباط وسائل وأجهزة للسمع والرؤية بل للتوجيه بالصوت أو باللمس أو بالنظر .

يتضح من ذلك زيادة الاهتمام لمزاوجة دراسات الطب والهندسة ليس لتخصيص عام بل فى التخصصات الأربعة السابقة . وهناك نظريتان سائدتان هما : إعداد الطبيب هندسيا أو إعداد المهندس طبيا ، ولو أن

- التخطيط للمياه .

- هندسة البيئة .

ويستلزم ذلك إعادة النظر فى النظم واللوائح الجامعية لتسمح بتنفيذ التوصيات الواردة فى الفصل الأخير والتوسع تدريجيا فى اخال نظام الاختيار والساعات المعتمدة والتوجيه الدراسى ،

ثانيا : الدراسات البيئية فى العلوم الطبية :

الطب واحد من أقدم فروع المعرفة الانسانية وأهمها ، وغنى عن الذكر أن هذه الأهمية مرجعها أن صحة الانسان دائما تكون فى المقام الأول لاهتمامات الفرد والمجتمع والدولة ، ومع تقدم الحضارة الانسانية وتشعب فروع العلوم المختلفة وتداخلها مع بعضها حتى لتكاد تكون ما يشبه الشبكة المتكاملة التى فى النهاية تؤدى غرضا واحدا .

مع هذا التقدم والتشابك وجدنا الطب يتصل اتصالا وثيقا بغيره من العلوم وفروع المعرفة بحيث يتعذر الفصل بينها إلا على حساب قصور وخال لا يمكن قبولهما .

الطب والاقتصاد :

يرتبط الاقتصاد فى أى مجتمع بالطاقة الانتاجية لأفراد هذا المجتمع . ومما لاشك فيه أن معدلات الأداء للأفراد - خاصة فى الوحدات الصناعية الانتاجية - مرتبطة ارتباطا وثيقا بالحالة الصحية للفرد المنتج ، وقد بنيت بعض الدراسات والبحوث الميدانية فى حقل الصناعة أن الأجازات المرضية هى واحدة من أهم أسباب معوقات الانتاج أو انخفاض معدلاته ، كما أثبتت الدراسات أن معدلات الأداء للفرد والكفاءة الانتاجية له مرتبطة تماما بحالته الصحية والنفسية ، ولهذا تولى كل المصانع والشركات الكبرى اهتماما فائقا بصحة عاملها ، إلى حد أن بعض هذه الشركات الصناعية يمتلك مستشفى كاملا خاصا به ، والبعض الآخر يعتمد على الخدمة الشاملة للتأمين الصحى وأخصائييه ومستشفياته ، وما هذا كله إلا بهدف خفض الفاقد من أيام العمل والانتاج وأيضا لرفع كفاءة العامل الانتاجية - وبالتالي رفع القدرة الانتاجية مما يؤدى إلى دعم الاقتصاد القومى .

ومن هنا يتضح دور الطبيب الدارس للاقتصاد فى الآتى :

- معرفة العوامل المختلفة التى تؤثر فى العملية الانتاجية

الأرجح هو إعداد المهندس طبيا حيث أن المهندس لن يحتاج فى هذه المهنة إلا إلى المعلومات الأساسية عن الآلية أو أجهزة الجسم بدون الدخول عميقا فى مهنة الطب ، ويمكن أن يوجه المهندسون من تخصصات الميكانيكا الهندسية أو هندسة الالكترونيات أو ميكانيكا الموانع للحصول على درجات عليا فى الهندسة الطبية .

الهندسة والمجتمع :

وهو مجال يتسع باستمرار أيضا ، ولعل أهم مجالاته الظاهرة حاليا هو الاهتمام بمشكلات تلوث البيئة ، سواء للمياه والهواء والتربة والضوضاء والأشعاع والحرارة والصرف الصحى .

ويتصل هذا المجال أيضا بالمحافظة على الموارد واستخدامها استخداما رشيدا وإيجاد البدائل فى حالة النضوب .

وتمنح كثير من الجامعات درجات عالية فى دراسات البيئة للمهندسين فى مختلف تخصصاتهم ، وببساطة فإن هذا التخصص لصيق باحتياجات المجتمعات واستخدام موارده أى أنه يعمل بين المصدر والمصب أو البالوعة وذلك باستخدام المصدر يرشد وعدم تلوث البالوعة . وإذا نظرنا إلى أية عملية طبيعية كانت أو هندسية - وهى فى معظم الأحوال تقلد الطبيعة بطريقة أو أخرى - لوجدنا أنه بين المصدر والبالوعة ينتج الانسان كل ما يحتاجه .

ولعل الوقت قد حان فى مصر للاهتمام بهذا التخصص خصوصا وقد ظهرت آثار التلوث بوضوح ، بل وباختلال توازن البيئة على إشباع هذه الحاجات ، ويلقى ذلك عبئا على المهندسين خصوصا المشتغلين بالمسائل العامة والانسانية ، ويجب أن تلقى اهتماما أكبر وذلك بترشيد استخدام الموارد وإيجاد بدائل لها والتحكم فى النفايات وأثرها على المجتمع .

والدراسة فى هذا التخصص خليط بين الهندسة وعلم الاجتماع والصحة وصنع القرار وارتباط كل ذلك بأنماط السلوك والاحتياجات . وعلى ذلك ، فإنه لم يقصد فى هذه الدراسة حصر كل الدراسات البيئية فى مجال الهندسة وعلى سبيل المثال يرى الاهتمام بالدراسات البيئية فى المجالات التالية :

- الهندسة والعلوم (رياضيات ، فيزيقا ، كيمياء ، أحياء) .

واقتصاديات أى منشأة انتاجية ، والعلاقة المعقدة بين العامل والماكينة والمجتمع الصناعى ودور الصحة النفسية والجسدية وأثرها على هذا كله .

– الرعاية الطبية بهدف خفض الإجازات المرضية وبالتالي خفض عدد الأيام التى ينقطعها العامل تاركاً آله أو ماكينته بدون إنتاج .
– الاحتفاظ للعامل بكفاءة صحية عالية مما يوفر له القدرة على الانتاج بكل الطاقة أثناء العمل .
– دراسة الظروف النفسية والذهنية للعمل والتى تؤثر على إنتاجيته ووضع الحلول الممكنة لها .

الطبيب والصناعة والأمن الصناعى :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن ارتباط الخدمة الطبية بالانتاج والاقتصاد فإن للطبيب دوراً آخر هام داخل الوحدات الانتاجية ، وهو خاص بحفظ صحة العمال ووقايتهم وعلاجهم من الأمراض والإصابات التى تنشأ عن مزاولة العمل ، وهو الفرع الذى نسميه (طب الصناعات والأمراض المهنية) وهو فرع جديد نسبياً فى مجتمعنا ، يهتم بدراسة العوامل المختلفة التى قد تصيب أو تؤثر فى العمال ، وكذلك الأمراض التى قد تسببها بعض الصناعات الممثلة مثل المناجم والمحاجر والطباعة والغزل والحديد والصلب ، وغيرها .

ويهتم هذا الفرع من الطب كذلك بتوعية العمال عن أهم وسائل الوقاية من هذه الإصابات والأمراض المهنية وكيفية المحافظة على الصحة أثناء مزاولة العمل والأعراض الأولية للأمراض المهنية ، والتى يجب على العامل فور شعوره بها عرض نفسه على طبيب المصنع لعمل اللازم ، وارتباط هذا كله بالأنماط الصناعية التقليدية والحديثة وتأثيره على الانتاج واقتصاديات المجتمع .

هذا ويتعاون الطبيب مع الهندسة فى إرشاد العمال إلى وجوب اتباع تعليمات الأمن الصناعى واستعمال معدات الوقاية والأمن الصناعى لحفظ العامل إلى أقصى حد ممكن من أخطار مهنته ولتجنبه الإصابات والحوادث التى يتسبب فيها عدم الحرس الكامل أو ظروف العمل

ونوعيته . كما يشترك الطبيب مع المهندس فى تصميم واختراع أو تعديل معدات الوقاية والأمن السابق الحديث عنها .

الطبيب والقانون :

لعل علاقة الطبيب بالقانون وتطبيق العدالة فى غنى عن التعريف ففرع الطب الشرعى من فروع الطب الهامة والتى لها اتصال مباشر بأمن المجتمع وتوصيل العدالة وإنارة الطريق أمام رجال القانون لإعطاء كل ذى حق حقه ، وحيث أن رأى الطبيب الشرعى مطلوب فى كثير من القضايا منها على سبيل المثال قضايا التسمم والانتحار وجنایات القتل والاغتصاب والضرب والمهات وإثبات النسب والبغوة والتزوير وتحديد أوقات واتجاهات ونوايا تنفيذ بعض الجرائم ... وغيرها ، ولابد للقضاء فى كل هذه القضايا من الاسترشاد برأى الطبيب الشرعى – فإن دراسة الطبيب لمنهج خاص فى القانون فى مثل هذه الأحوال هام ومطلوب .

وعلى أنه تبقى ملحوظة هامة وجوهرية للغاية وإن بدت فرعية فى مثل هذا البحث ، ألا وهى أن الطب الشرعى – بكل أهميته المعروفة – يحتاج حالياً لمن يعطيه حقه ... فمعظم الأطباء يرغبون العمل فى مثل هذا التخصص الهام ، والقلة التى تعمل فيه تتركه عند أول فرصة تسنح لها . ولعل السبب فى هذا واضح وهو يتلخص فى ناحيتين :

– ناحية أدبية :

فما زال الطبيب الشرعى يخامرته الإحساس بأن المجتمع لا يقدر بالدرجة الكافية جهوده ولا يعطيه المكانة التى تليق به ويستحقها مثل أقرانه فى فروع الطب الأخرى كالجراح والباطنى ... الخ .

– ناحية مادية :

إذ يحتاج الطبيب الشرعى إلى إطلاق حدود المرتب وبدل طبيعة العمل والحوافز وغيرها حتى يصبح دخله مناسباً للطبيعة الخاصة لهذا الفرع الدقيق من مهنة الطب . وبهذا يمكن تجنب مشكلة مثل بقاء جثة مجهولة ملقاة فى الطريق الزراعى السريع – مثلاً – لمدة طويلة (قد تصل إلى أيام كاملة) نظراً لخلو بعض المحافظات تماماً من وجود

عيادات تنظيم الأسرة التي تنتشر وتصل خدماتها إلى كل قرى وأحياء المدن في مصر .

بالإضافة إلى دور الطبيب سواء في عمله الصباحي أو في عيادته الخاصة في محاولة توجيه سلوكيات المجتمع إلى الاتجاه والمنحى السليم في الأحوال التي تقضى ذلك ، مثل إيمان المخدرات والخمر والانحرافات الجنسية وغيرها ، وكذلك في توجيه الزوجين إلى ما يجنب الأسرة بعض المشاكل النفسية التي قد تصيب الأسرة ، وبالإضافة إلى هذا الدور يحتاج المجتمع إلى تعاون الطبيب مع الفنون المختلفة لنشر الوعي الصحي السليم كما في النقطة التالية .

الطبيب ودراسة الفنون :

يوجد الطبيب الدارس لأحد فروع الفنون المختلفة عن هواية وعلم ، يمكن إثراء مختلف فروع الفنون المختلفة والتعبيرية منها بالذات باهتمامات أكبر لتطوير سلوكيات المجتمع بصورة صحية وسليمة . فلا شيء أقوى من استخدام برامج وتمثيلات الاذاعة والتلفزيون وكذلك الأفلام السينمائية والعروض المسرحية في توعية الناس بصورة غير مباشرة ، فمثلا عدم ظهور الممثلين وهم يدخنون السجائر أو يشربون الخمر بدون ضرورة درامية قوية ملحة - يساهم في الإقلال من عدد المدخنين وشاربى الخمر الجدد الذين يدفعهم إما الرغبة في تقليد الممثلين أو إحساسهم أن هذه الأمور - لكثرة ما رأوها على الشاشة - هي من الأمور الطبيعية والمعتادة .

كذلك المساهمة في حل مشكلة تزايد السكان بإظهار أن الأسرة السعيدة هي الأقل عددا في إنجاب الأطفال وأن إحدى أسباب المشاكل في الأسرة والمجتمع هي زيادة النسل بدون داع ، وكذلك بإظهار أن من الاهتمامات العادية للأهل الذهاب لتحسين أطفالها ضد الأمراض المعدية مثل شلل الأطفال والدفتريا والسل ... الخ تماما كما تظهر هذه الأعمال الفنية وتكرار المرأة وهي ذاهبة أو راجعة من قضاء إحدى الحوائج مثل شراء ملابس أو التردد على الترنزى والكوافير ... الخ ، وكل هذا بصورة طبيعية تلقائية ومن خلال السياق الفني للعمل الدرامي .

طبيب شرعى واضطرار المسئولين إلى انتداب طبيب شرعى من القاهرة التي تعاني بنورها من نقص شديد في عدد الأطباء الشرعيين وصعوبة انتقال طبيبة شرعية (سيدة) في الليل لمكان نائى . وهكذا قد تتعطل العدالة أحيانا وأيضا تتعقد الإجراءات القضائية وتطول بسبب عدم توفر الأطباء الشرعيين ، وهذه قضية يجب دراستها على أعلى المستويات حتى يمكن للطبيب الشرعى أن يقوم بدوره كاملا وسريعا .

الطبيب ودراسات البيئة :

- مع تطور المجتمع الصناعى اهتم الطب بدراسة الآثار الصحية المختلفة لتلوث البيئة وأثر عادم المصانع ونفاياتها والمبيدات على صحة الإنسان في المجتمع المحيط بهذه المصانع والاشتراك في محاولة تقديم الحلول الممكنة .

- اهتم الطب كذلك بدراسة الآثار الضارة للضوضاء وأصوات الماكينات والآلات وغيرها على صحة الإنسان ، ووضع الاقتراحات للتغلب على هذه المشكلة .

- كذلك يبرز حاليا دور الطبيب الدارس لأساليب التخطيط العمرانى الحديثة نظرا لما ثبت من علاقة مؤثرة بين مسكن الإنسان وما يحيط به من شوارع (ذات اتساعات واتجاهات مختلفة) ومباني (ذات ارتفاعات وتلاصق أو فراغات بينها) ومساحات خضراء ، وأثر ذلك كله على توزيع الاضاءة وتوفير الهواء النقي وبخول الشمس ونظم الصرف وغيره وأثر ذلك كله على صحة الإنسان . ونحتاج بشدة حاليا إلى الطبيب الدارس للتخطيط العمرانى خصوصها وقد بدأت المجتمعات العمرانية الجديدة في الظهور كضرورة ملحة لمجتمعنا .

الطبيب وسلوكيات المجتمع :

اهتم الطب بصورة واضحة ومشكلة تزايد السكان حتى كاد يكون هناك فرع متخصص في مجال تنظيم الأسرة . ويقدم الطب عدة وسائل مختلفة للمساهمة في تنظيم الأسرة وهي وسائل متنوعة وكثيرة لترضى مختلف الميول والاتجاهات . ويقوم الطب بالتعاون مع وسائل الاعلام المختلفة كالاذاعة والصحافة والتلفزيون بإرشاد الناس للتوجه إلى

كل كليات الطب والمستشفيات الكبيرة حاليا بفروع العلاج الطبيعى كما يوجد معهد للعلاج الطبيعى يتبع جامعة القاهرة .
ويدخل الطب الطبيعى والتمريثات فى إعادة تأهيل المعوقين وذلك بالاضافة إلى دور الطب النفسى فى هذا الصدد .
الطبيب والهندسة :

العلاقة هنا قوية ومؤثرة إلى حد بعيد ، ولا يمكن الطب الآن الاستغناء عن فرع دقيق وهام وحيوى مثل الهندسة الطبية فى الآتى :
- الأجهزة الطبية المختلفة مثل جهاز رسم القلب وجهاز رسم المخ وجهاز رسم العضلات وأجهزة الأشعة وأجهزة التحاليل الالكترونية وغيرها ، وكلها تعتمد على المهندس الطبى أو الطبيب المهندس . وهذه الأجهزة كلها لا يمكن للطبيب أن يمارس بدونها تشخيصا صحيحا وبالتالي علاجنا ناجحا .

- تدخل الهندسة الطبية كذلك فى دراسة كثير من أجزاء جسم الانسان كحركة المفاصل والعمود الفقرى وأنسياب الدم والهواء والعوائق .. الخ ، مما يفيد فى كثير من الجراحات الهامة كجراحة القلب والاستعاضة الصناعية وتثبيت المفاصل ... الخ .

ولما كان فرع الهندسة الطبية يعتبر حديثا على كلياتنا ، فإن الأمر يحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين كلياتى الطب والهندسة حتى يمكن الحصول على النتائج المرجوة منه . ونأمل ألا يقتصر دور خريجى الهندسة الطبية على الصيانة والاصلاح مع أهميته وفاعليته - بل يتجاوزها إلى الابتكار والاختراع وبما يتناسب ويتكامل مع طبيعة تناسب المريض المصرى ونوعية الأمراض المنتشرة .

الطبيب والرى والزراعة :

يحتاج الطبيب إلى دراسة مبسطة عن الرى والصرف ومشاكله فى مصر والزراعة وظروفها وملابساتها فيما يتعلق بنوعية وأهمية وطرق زراعة وخدمة كل محصول ، وذلك لأن أهم ما يعوق الفلاح المصرى عن أداء واجباته فى الحقل بكفاية بدنية عالية هو انتشار الأمراض المتوطنة مثل البلهارسيا والانكستوما والاسكارس ... الخ ، حتى أن الفلاح يسمى مرض الانكستوما (الرهقان) نظرا لما يسببه له من إحساس بالارهاق الشديد لدى أقل مجهود .

وهكذا بطريق غير مباشر ويدون أسلوب الوعظ والارشاد يمكن بتكرار هذه القيم وأمثالها أن يتأصل عند الناس الإحساس بأننا أسلوب حياة يومى ومعتاد . ثم على المدى الطويل يؤدي هذا إلى ظهور سلوكيات جديدة نافعة تثرى حياة الفرد والمجتمع من خلال تحسين صحته النفسية والجسدية .

أما عن الفنون التشكيلية فيكفى للدلالة على أهمية التعاون الدراسى بينها أن هناك قسما خاصا للتشريح بكليات الفنون ، يقوم بتدريس أعضاء الجسم الظاهرة وفقا للأصول والمعايير الطبية السليمة والعلمية . كذلك يحتاج الطب إلى الطبيب الفنان الدارس لأصول فروع الفن التشكيلى خصوصا فى الناحية التعليمية لإعداد رسوم كتب الطب بفروعه المختلفة وهذا أمر هام يلزمه طبيب دارس لأصول الطب والتشريح البشرى وجراحاته وأمراضه ... الخ ، وفى نفس الوقت دارس لأصول الفن التشكيلى .

ونحتاج لمثل هذا الطبيب الفنان أو الفنان الطبيب كذلك فى إعداد وسائل الإيضاح التعليمية من لوحات ورسومات وكذلك لإعداد نماذج مجسمة للجسم البشرى وأعضائه المختلفة ، خاصة فى وجود نقص خطير فى الجثث البشرية التى يدرس عليها طلاب الطب علم التشريح ووظائف الأعضاء ، وكذلك نحتاجه فى إعداد وتصوير شرائح ووسائل سمعية وبصرية وغيرها مما يفيد فى عملية التعليم الطبى إزاء الأعداد الكبيرة والضخمة من الطلاب ، مع عدم وجود عدد مناسب لهذه الأعداد من هيئة التدريس .

الطبيب والتربية الرياضية :

مع اهتمام الشعب بالرياضة البدنية كوسيلة للتربية والنفع الاجتماعى والصحة ظهر ما يسمى بالطب الرياضى وهو ما يتصل برعاية اللاعبين وإعدادهم ومراعاة المقاييس اللازمة لكل لعبة من الألعاب الرياضية ، وكذلك توعية الرياضيين ضد إصابات الملاعب وعلاج هذه الإصابات بما يكفل للاعب عمرا أطول فى المضامير الرياضية .

وخارج الملاعب يهتم الطبيب بدراسة الرياضة البدنية كوسيلة من وسائل الوقاية أو العلاج من أمراض معينة مثل تصلب الشرايين والذبحة الصدرية وبعض أمراض المفاصل والروماتيزم وتشوهات القوام . وتهتم

الانسان وصونا لثروتنا الحيوانية .

الطبيب والادارة :

يحتاج الطب إلى دارسين متخصصين في علم الادارة مثل إدارة المستشفيات وإدارة الأقسام والادارات النوعية المختلفة بوزارة الصحة والمناطق الطبية ، وكذلك تنظيم المؤتمرات الطبية والدورات التدريبية . ويحتاج الأمر إلى إنشاء فرع للدراسات العليا إما بكلية الطب أو بكلية التجارة للحصول على درجة ماجستير في الادارة الطبية ، حتى يمكن إعداد جيل من المتخصصين على أساس علمي ودراسي في هذا الفرع الهام .

الطبيب والاحصاء :

يحتاج الطبيب إلى علم الاحصاء في الأمثلة الآتية :

- إعداد البحوث الطبية الميدانية الحقيقية .
- إجراء التجارب الإكلينيكية الجديدة وجدولتها .
- التخطيط للسياسة العلاجية للدولة والتنسيق بين الاحتياجات الفعلية والامكانيات المتاحة .
- التخطيط للسياسة الدوائية ودراسة احتياجات الاستيراد أو التصنيع ... الخ
- دراسة مؤشرات النمو السكاني ومعدلات المواليد والوفيات والاصابات الويائية الخ .
- التخطيط للحملات القومية الصحية ومتابعة وتحليل نتائجها المختلفة .

ونحتاج حالياً إلى توسيع منهج الاحصاء الطبي في كليات الطب حيث انه حالياً مجرد بضع محاضرات من خلال منهج علم الصحة العامة ، وكذلك إنشاء درجة ماجستير في الاحصاء الطبي ، إما في كلية الطب أو معهد ، الاحصاء نظراً لتزايد الاعتماد على الاحصاء في كل شئ في حياتنا تقريباً الآن ، وخاصة بعد ظهور أجهزة الاحصاء والتوثيق الطبي والحاسب الالكتروني (الكمبيوتر) . ولعل في هذه العجالة السريعة مجرد بضع نقاط قد تصلح كأساس لمزيد من الدراسة التفصيلية والبحث حسب الاقتضاء .

أما البلهارسيا - وهي المرض المتوطن في مصر منذ عهود الفراعنة - فهي تشكل مشكلة قومية بالغة الخطورة فهي تستنزف طاقة الفلاح المصري وتهد قواه وتمهد الطريق لاصابته بأمراض أخرى مثل تليف الكبد ومضاعفاته وسرطان المثانة ... وغيرها . هذا من ناحية الانسان - أما من ناحية الاقتصاد القومي فالبلهارسيا تشكل عبئاً من حيث نفقات علاج ملايين المصابين سنوياً علاجاً متكرراً نظراً لتكرار الإصابة لعودة الفلاح إلى التعرض مرة أخرى للعوى وأيضاً تشكل عبئاً من حيث انخفاض قدرة الفلاح الانتاجية في الحقل ، بالإضافة إلى فاقد ساعات العمل بسبب المرض .

والقضاء على مشكلة البلهارسيا في مصر تحتاج إلى حملة قومية كاملة وشاملة وتناسب مع حجم المشكلة القومية ، ومطلوب فيها تنسيق الأطباء مع وزارتي الري والزراعة وكذلك وسائل الاعلام المختلفة وأجهزة الحكم المحلي وشباب الجامعات والمدارس وشباب الأحزاب السياسية . مع العمل على توفير الحلول والبدائل العملية مثل الميكنة الزراعية ونظام صرف صحي وما إلى ذلك .

وجدير بالذكر أن مثل هذه الحملة يجب أن تكون على المستوى القومي ويجب أن تسخر لها كل إمكانيات الدولة ، وأن تشمل الجمهورية كلها في وقت واحد ولفترة كافية ، وأن يتم الإعداد لها بالاشتراك مع كل الأجهزة السابق ذكرها . ويظل قبل وأثناء وبعد ذلك كله دور طبيب الريف وطبيب الأمراض المتوطنة والطبيب الوقائي ملماً إلاما عاما بمشكلات الري والصرف والزراعة في مصر واتصال ذلك بتخصصه الطبي .

الطبيب البشري والثروة الحيوانية :

إن تعاون الطبيب البشري مع الطب البيطري هو تعاون حيوي مثمر للقضاء على الأمراض ولتبع الأوبئة التي تنتقل إلى الانسان من الحيوان ، وهذا الدور يقتضى إلمام الطبيب البشري بكثير من الأمراض التي تصيب الحيوانات الأليفة - سواء في المنزل أو الحقل أو غيرها - والقابلة للانتقال للانسان ، ووسائل التحكم لمنع حدوث مثل هذه العوى ، وطبعاً بالإضافة للرقابة البيطرية في المجازد (السلخانات) وأسواق السمك والموانئ والجمارك ، وكذلك الميادين الحقلية لضمان مزيد من الفاعلية في تعقب الأمراض إلى منشئها الأصلي ، حفظاً لصحة

ثالثا : الدراسات البيئية فى العلوم الزراعية :

إن مجموعة المعارف الزراعية هى الأساس التى تركز عليها مقومات الاقتصاد القومى فى معظم بلاد العالم بوجه عام وفى البلاد النامية بوجه خاص ، إذ اعتمد الانسان منذ فجر التاريخ على الزراعة لكى يحقق متطلباته من غذاء وكساء ، كما صاحبت الزراعة الانسان منذ أن كان يقطن الكهوف إلى أن وصل إلى مستواه الحضارى الحالى فى غزو الفضاء .

إن عالمنا المعاصر يتسم بثورة علمية ونهضة تكنولوجية عارمة فى شتى مجالات الحياة ، ونظرا لأن الزراعة هى أوثق المجالات بهذه الحياة فقد استأثرت بنصيب كبير من الاهتمام فى ميادين البحث العلمى بعد أن أصبح الاهتمام بالزراعة وعلومها وبحوثها ضرورة اقتصادية ملحة فرضتها الظروف والأوضاع الدولية المتجددة .

ولكى يكون للتعليم الزراعى الجامعى دوره الفعال فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فإن على الجامعات المصرية التصدى لمشكلة انقسام كلياتها الزراعية عن زميلاتها من الكليات غير الزراعية ، وأن تؤدى دورها الإيجابى فى التطور المستمر لعملها وفى خطط دراساتها ، على النحو الذى يسمح بإعداد خريجها بالكيف الذى يمكنها من خدمة البيئة المحيطة بها ويساير النهضة العالمية السريعة التطور .

كل ذلك يمكن تحقيقه بأن يوجه التعليم الزراعى إلى خلق طبقة من الفنيين المزدوين بجرعات من المعارف الأخرى ، سواء منها الهندسية أو الطبية أو البيطرية أو الاجتماعية والقانونية وغيرها . من هذا المنطلق نجد أن الزراعة تتصل اتصالا وثيقا بغيرها من فروع المعرفة الأخرى بحيث يتعذر الفصل بينها وبين تلك العلوم التى تغذيها وتتزاوج معها . وسنعرض فيما يلى بعض الأمثلة من هذه الدراسات البيئية أو التزاوجية :

الزراعة والهندسة :

تعتبر الزراعة الحديثة فنا تسهم فيه العلوم الهندسية بنصيب وافر ، وأصبح لزاما على الزراعى أن يكتسب بعضا من المهارات العلمية

الواجب توافرها فى المهندس المتخصص ، بعد أن قطعت النول الزراعية المتقدمة شوطا كبيرا فى مجال الميكنة الزراعية بما تتضمنها من مجالات متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- تصميم وإعداد الآلات الزراعية والهيدروليكية ومعدات مكافحة الآفات .

- أسس الري والصرف بوسائله القديمة والحديثة .

- المساحة الهندسية بأجهزتها المعاونة .

- تخطيط القرى وتصميم المباني الزراعية .

- إنشاء الطرق الزراعية الريفية .

- الهندسة الصحية بالريف .

- كهربة الريف .

- هندسة تصنيع المنتجات الزراعية والاستفادة من مخلفات المزرعة .

- آلات التفريغ والحفانات .

- مزارع الانتاج الحيوانى حيث الخدمة الآلية والطلب الآلى .

- المجازر الآلية التى يتم من خلالها عمليات الذبح والتجهيز والتعبئة والحفظ .

- حفظ الأغذية وطرق التبريد .

الزراعة والاقتصاد :

مما لا ريب فيه أن ارتفاع معدلات الطاقة الانتاجية للمجتمع بصفة عامة والانتاج الزراعى بصفة خاصة يرتبط ارتباطا وثيقا بالبحوث والدراسات الاقتصادية ، بدءا من أساسيات علم الاقتصاد إلى دراسة الفروع الرئيسية لعلم الاقتصاد الزراعى بما تتضمنه من دراسات تتضح فيما يلى :

- اقتصاديات التسويق الزراعى .

- تحديد نوعية الإنتاج بما يتماشى مع أنماط الاستهلاك .

- اقتصاديات العمالة واستبدالها بالميكنة الزراعية وما يترتب على

ذلك من آثار .

- اقتصاديات النقل والتخزين .

- تحليل الدخل وحساب التكاليف للمشروعات الزراعية .

- اقتصاديات ضبط الانتاج وعلاقته بالاسعار .

- دراسات الجدوى .

- اقتصاديات المحافظة على الموارد الزراعية وتنميتها إلى غير ذلك مما يساعدها على تنمية مواردها وتوجيهها والارتفاع بها كما ونوعا .
ومن الطبيعي أن تتطلب تلك الدراسات بعضا من التعمق فى مبادئ الاحصاء الاقتصادى والتحليل الاحصائى ونظم البنوك والتمويل والتجارة الخارجية والتخطيط الاقتصادى . كما أن الدراسات المتقدمة فى التخطيط القومى وإدارة المزارع والسياسة القومية للتجارة والانتماء الزراعى ، تتطلب دورا فعالا فى تنظيم استخدام الموارد الزراعية وترشيد اتخاذ القرار ، وبالتالي فى رفع معدلات التنمية .

الزراعة وطلب المجتمع :

يحتاج الزراعى إلى دراسة متعمقة فى الطب البيطرى وأخرى مبسطة فى الطب البشرى . وفى مجال الطب البيطرى يرتبط ازدياد معدلات الانتاج الحيوانى ارتباطا وثيقا بمدى دراية الزراعى بامراض الحيوان وطرق الوقاية منها ومكافحتها ، وجراحته وتوليد ، وبسيولوجيا الحيوان الزراعى وطرق التلقيح الصناعى للماشية . وتجدر الإشارة هنا إلى أهمية الرقابة البيطرية فى المجازر الآلية ومصانع الأغذية المحفوظة .

وفى مجال الطب البشرى يهتم المجتمع الريفى أن يكون الزراعى ملما بمبادئ علم الصحة العامة والريفية بصفة خاصة والأوبئة القروية وكيفية الوقاية منها ، هذا بالإضافة إلى التطهير الصحى البشرى والارشاد الصحى الجماهيرى . كما يجب الاهتمام بدراسة أخطار تلوث البيئة من المبيدات وأغراض التسمم بها والوقاية منها وعلاجها وقت حدوثها .

الزراعة والصناعة :

بالإضافة إلى ما سبق ذكره عن ارتباط الزراعة بالعلوم الهندسية

والاقتصادية والطبية فإن للزراعة دورا آخر هاما وحيويا فى داخل الوحدات الانتاجية الصناعية حيث يتم تصنيع المنتجات الزراعية وحفظها بحيث تكون فى متناول المستهلك فى أى وقت من الأوقات ، بالإضافة إلى تصدير الفائض منها ، ومن أمثلة ذلك : تصنيع الألبان - تكنولوجيا السكر والزيت والدهون - تكنولوجيا حفظ الأسماك واللحوم - إنتاج الصوف والجلود - حفظ الخضراوات والفواكه وتبريدها - تكنولوجيا الحبوب - الوسائل غير التقليدية لانتاج البروتين باستخدام الكائنات الدقيقة - تصنيع مواد علف الحيوان والمبيدات الحشرية وتكنولوجيا المستخلصات الطبية والعطرية وغيرها من الصناعات الزراعية ذات التأثير الفعال فى حل مشكلات الأمن الغذائى .

وبطبيعة الحال فإن هذه الصناعات تتطلب إلى جانب الدراسة التكنولوجية دراسات أخرى فى مجال إدارة وتنظيم هذه الصناعات . وكذلك فى مجال تحليل الأغذية ودراسة الشروط الصحية لمصانع الأغذية .

ومن هذا المنطلق يمكن إعداد خريج ذى مواصفات خاصة تتجمع لديه خبرة متكاملة لتأديه دور فعال فى التنمية الصناعية للبلاد وهو المتخصص الزراعى الصناعى .

الزراعة والعلوم الانسانية :

إذا كان الإتجاه العام فى تطوير المقررات بالكليات العملية هو تضمين خططها الدراسية بعض المقررات فى العلوم الانسانية حتى يتحقق للطالب قدرا مناسباً من الثقافة العامة التى تسهم فى تكوين شخصيته العلمية - فإن تزاوج العلوم الانسانية مع العلوم الزراعية يعتبر مطلبا ضروريا وحيويا وخاصة تلك التى تتعلق بالعلوم التجارية والإدارية والتعاونية وعلم الاجتماع .

فى مجال العلوم التجارية والإدارية تظهر الصلة الوثيقة بين الزراعة والإدارة من حيث :

- رفع معدلات الإنتاج الزراعى .

- إدارة المزارع .

الزراعة والصيدلة :

ان تعاون الزراعى مع الصيدلى هو تعاون حيوى ومثمر من أجل التوسع فى انتاج النباتات الطبية التى يمكن استخدامها فى تصنيع الأدوية الطبية وكذلك النباتات العطرية .

الزراعة والإعلام :

يؤدى الإعلام والإرشاد الزراعى دورا كبيرا وهاما فى توجيه التنمية الزراعية حيث يرتبط كل منهما بالزراعة من خلال مجالات دراسية متعددة ، نذكر منها على سبيل المثال :

- الطرق الإرشادية ووسائلها المعاونة من سمعية وبصرية .
- البرامج الريفية الاذاعية والتلفزيونية .
- الارشاد الزراعى الموجه .
- التدريب الارشادى الميدانى .
- إدارة وتنظيم ومراقبة المرفق الارشادى الزراعى .
- تنظيم المعارض الزراعية .
- الصحافة الزراعية .
- نظريات الاتصال وتطبيقاتها فى الارشاد الزراعى .
- الاتصال الجماهيرى والرأى العام .

الزراعة والاقتصاد المنزلى :

لما كان فرع الاقتصاد المنزلى من الدراسات المؤثرة على حياة الانسان الاسرية والمنزلية فإن الامر يحتاج إلى مزيد من التعاون والتنسيق بين مجالى الزراعة والاقتصاد المنزلى ، ويتم هذا التزاوج من خلال دراسات مشتركة عديدة تخصص للطالبات ، نذكر منها على سبيل

المثال :

- مبادئ التغذية البشرية .
- الأغذية واختيارها وإعدادها وتقييمها .
- تغذية الجماعات .
- الاقتصاد الاستهلاكى الأسرى .
- المشاكل الاقتصادية المنزلية .

- تأثير العرض والطلب على الانتاج الزراعى .

- التنافس والاحتكار فى الأسواق الزراعية .

- التصنيف والتقييم الاقتصادى للموارد الزراعية .

- تنظيم ومراقبة الأسواق .

- طرق المحاسبات الزراعية المختلفة مثل محاسبة التكاليف والمحاسبة التعاونية .

وفى مجال الزراعة وعلاقتها بعلم الاجتماع نجد الدراسات العديدة ذات المجالات المؤثرة فى بحوث السيكولوجيا الاجتماعية ، والنظريات السكانية والاجتماعية الحديثة ، والمشاكل الاجتماعية الريفية ، وتنظيم وتنمية المجتمع الريفى ، ومشاكل الشباب فى الريف ، والخدمات الاجتماعية الواجب توافرها فى هذا المجتمع ، وسمات الاتصال الريفى والحضرى ... الخ .

الزراعة والعلوم الجيولوجية والمائية :

ترتبط الزراعة بالعلوم الجيولوجية والمائية فى مجالات متعددة أهمها :

- دراسة أنواع الأراضى وتكوين التربة .
- مورفولوجيا الأراضى .
- تميز الصخور وأنواعها .
- معادن الأراضى من ناحية تركيبها وخواصها .
- مسامية ونفاذ الصخور .
- أراضى المناطق الجافة وشبه الجافة والاستوائية وشبه الاستوائية .

- استخدام الصور الجوية فى حصر الأراضى وتمييز أنواعها .
- الموارد المائية وكيفية الاستفادة من كمية الماء الثابتة والمحودة للتوسع فى زراعة الأراضى .
- المياه الجوفية وكيفية تقديرها .
- علم المناخ .
- التنبؤات الجوية وعلم الأرصاد .

التقدم الصناعى والتكنولوجى - الذى ازدهر فى الخمسين سنة الأخيرة
وبلغ أوجه بغزو الفضاء حتى بلغ الانسان القمر واستوى عليه - اعتمد
فى المقام الأول على العلوم الأساسية وتطبيقاتها من رياضيات وكيمياء
وفيزياء وعلوم بيولوجية وفلك وغيرها .

ومع هذا التقدم العلمى المذهل والإيقاع السريع لحركة العلم
الأساسى وتطبيقاته تشعبت فروع العلم وتخصصاته وتتنوع وتداخلت
وأصبح التزاوج بينها أمرا لا محيص عنه ، بل أصبح اليوم سمة
العصر .

وسنعرض فيما يلى أمثلة من هذا التزاوج أو التكامل أو ما يعرف
بالدراسات أو التخصصات البينية فى مجال العلوم الأساسية :

الجيولوجيا والفيزياء أو الجيوفيزياء :

عندما دعت حاجة الانسان إلى الكشف عن الثروات الطبيعية الكامنة
فى باطن الأرض وبعد أن تطورت وتنوعت فروع العلم وتخصصاته - لم
يعد علم الجيولوجيا وحده كافيا للقيام بهذه المهمة ، بل إن التكامل أو
التزاوج بينه وبين علم الفيزياء (أو الفيزياء) أصبح وسيلة فعالة لبلوغ
الهدف المنشود ونشأ بذلك فى نصف القرن الأخير علم أو تخصص بينى
يعرف اليوم بعلم الجيوفيزياء ، أصبح يدرس بمرحلتى البكالوريوس
والدراسات العليا بالجامعات وإوانه ما زال فى مهده بالجامعات المصرية
ويحتاج لعناية أكبر وخريجين ومتخصصين أكثر عددا من كليات العلوم
لاسيما أن مصر مقبلة على إنجازات وتحديات مصيرية تستهدف
استغلال ثرواتها الطبيعية - معدنية وبتروية وغيرها - الاستغلال الأمثل
ليتحقق لها التقدم والرخاء .

ولا شك أن هذا النوع من الدراسات البينية يمكن أن يؤدى خدمات
جليلة للاقتصاد القومى فى نواح متعددة منها :

- بالطرق الجيوفيزيائية المتطورة يمكن الكشف عن مكونات القشرة
الأرضية ومحاولة معرفة تراكيب أو بنى تجمع البترول وتنوع الصخور
والطبقات والخامات الاقتصادية .

- الكشف عن مكونات التربة والصخور فى الطبقات القريبة من

- إدارة الأعمال المنزلية .

- العلاقات الأسرية ورعاية الأمومة والطفولة .

- الحرف القروية المنزلية .

وهنا يجب التنويه بأن علاقة التغذية بالصحة العامة فى عالم تسوده
المدنية المفرطة فى الاستهلاك أمر واضح ، ولذا يجب أن يتجه البحث
الجامعى الزراعى إلى إنتاج أصناف من الأغذية ذات قيمة غذائية عالية
تكون متاحة للفرد العادى بأسعار مناسبة .

الزراعة والقانون :

نظرا لتشعب قضايا التحكيم فى المشاكل الزراعية فقد حان الوقت
لكى يعطى لطلاب الكليات الزراعية قدرا من الجرعات فى القانون وما
يتعلق منه بالتشريعات والضرائب الزراعية وقوانين الحياة والملكية
الزراعية ، وغير ذلك من القوانين والقرارات التى تصدرها الحكومة
لتنظيم العلاقة بين المالك والمستأجر وغيرها .

رابعا : الدراسات البينية فى العلوم الأساسية :

لا شك أن العلوم الأساسية قد لعبت دورا رئيسيا فى تقدم البشرية
وذلك بفضل العلماء الأعلام الذين تخصصوا فى علوم الكيمياء والفيزياء
والرياضيات والفلك والعلوم البيولوجية وغيرها ، وأثروا معارفنا الانسانية
بكشوفهم العلمية الرائعة ، وأدت إنجازاتهم فى هذه المجالات إلى
تطوير كبير فى حياة الانسان .

والعلوم الأساسية موزعة فى القدم عرفها المصريون القدماء
وأسلافنا من العرب أمثال جابر بن حيان وابن الهيثم والبيرونى والكندى
 وغيرهم فى العلوم الأخرى ، ممن نقل عنهم الغرب ووضعوا الأساس
للمتئين الذى تطورت به هذه العلوم وانطلقت إلى أفاق بعيدة رحبة من
التقدم فى عصر النهضة الأوربية فى القرن الثالث عشر وما تلاه على
يد العديد من العلماء الأفاضل .

ومع بداية الثورة الصناعية فى أواسط القرن الثامن عشر (١٧٦٠)
أصبح للعلوم الأساسية شأن كبير ، إذ زاد اعتماد العلوم الهندسية
والزراعية وغيرها من العلوم التطبيقية على العلوم الأساسية ، بل إن

بكلية العلوم بالجامعات المصرية . ومن كلية العلوم بجامعة القاهرة تمنح درجة البكالوريوس ودرجتا الماجستير والدكتوراه في هذا التخصص كما تمنح الجامعة كذلك دبلوما في الجيوفيزيكا التطبيقية . ويجب تدعيم هذه الدراسات ليزداد عدد الخريجين في هذا التخصص للوفاء بحاجات المجتمع .

الفيزياء والعلوم البيولوجية (فيزياء حيوية) :

بدأ الاهتمام بهذا التخصص منذ أمد قريب نسبيا بالجامعات الأجنبية ، وبدأ بكلية العلوم بجامعة القاهرة منذ عام تقريبا في المرحلة الثالثة من التعليم الجامعي وسيتم بعد ذلك إلى الدراسات العليا . وقد ظهرت الحاجة إلى هذا التخصص من الدراسات البيئية في بعض النواحي أو المجالات ، نذكر منها :

- الفيزياء الإشعاعية وتطبيقاتها وتحديد الجرعات الإشعاعية واستخدامها على الكائن الحي وتأثيرها على أجهزته وأنسجته وذلك بالطرق المتطورة .

- استخدام الموجات فوق الصوتية ودراسة تأثيرها على الكائن الحي .

- الدراسات الكهرومغناطيسية على الأنسجة الحية والجهاز العصبي المركزي .

وقد وضعت مقررات لهذا التخصص البيئي تتناول دراسات في الفيزياء منها خواص المادة والكهرومغناطيسية والموجات فوق السمعية والبصريات المواد المشعة وخواصها . وفي العلوم البيولوجية تتناول الدراسة الوراثة وعلم الخلية والأجنة وعلم وظائف الأعضاء وغيرها . وتحتاج هذه الدراسات إلى تدعيم لزيادة عدد المتخصصين في هذا المجال نظرا لحاجة المجتمع إلى هذا التخصص .

الكيمياء والعلوم البيولوجية (الكيمياء البيولوجية أو الحيوية) :

لعل هذا التخصص هو أقدم التخصصات البيئية ، إذ بدأ منذ زمن بعيد لصلته الوثيقة بالكائنات الحية لاسيما الانسان والحيوان وتفسير

السطح لعمل الأساسات للمنشآت الهندسية .

- الطرق السيزمية وتستخدم فيها تفجيرات صناعية تنتشئ أمواجاً زلزالية تخترق طبقات الأرض وتعطى صورة عن شكل هذه الطبقات وهي طريقة للكشف عن البترول .

- الطرق الجيوفيزيائية الكهربائية وهي طرق كثيرة ومتشعبة وتطورت أجهزتها لخدمة أغراض متعددة أهمها البحث عن المياه الجوفية من حيث عمق وتواجد هذه المياه ودرجة الملوحة بها .

كما تستخدم هذه الطرق مع غيرها في دراسة الآبار ، وهي طريقة قياس للخواص الفيزيائية للطبقات على الأعماق التي تصل إليها الآبار وذلك بإنزال الأجهزة في الآبار .

- المسح الجوي المغناطيسي لمساحات شاسعة من القارات في أماكن نائية من العسير إجراؤه فيها على سطح الأرض ، وقد أمكن ذلك بأجهزة متطورة من أجهزة طرق الكشف الجيوفيزيائية .

كذلك أمكن إجراء مسح للمحيطات بواسطة أجهزة مغناطيسية مركبة على السفن ونتج عن ذلك تصور جديد لنظرية جيولوجية عن تحرك القارات مما ساعد كذلك على فهمنا للظواهر الجيولوجية التي حولنا .

ولا شك أن استخدام الجيوفيزيكا الكشفية كان ولا يزال له أكبر الأثر في ازدهار أعمال الكشف عن البترول ودرجة كبيرة كذلك عن الخامات المعدنية في باطن الأرض وذلك بالتكامل مع العلوم الجيولوجية الأخرى .

ومن تطبيقات هذه الطرق الجيوفيزيائية في مصر :

• يجري الكشف عن بعض الخامات المصرية في الصحراء الغربية والصحراء الشرقية مثل خامات الحديد والمنجنيز والفسفات والتيتانيوم .

• يجري البحث عن البترول في جهات متعددة من مصر .

• يجري الكشف عن مصدر المياه الجوفية بجنوب سيناء وبالصحراء الغربية .

• تجرى دراسات على خصائص التربة في الواحات البحرية .

• ويتم إعداد المتخصصين في هذا النوع من الدراسات البيئية

العمليات والتفاعلات التي تجرى بجسم الكائن الحي ، وقد كان لهذا التخصص ولا يزال أكبر الفضل في استجلاء الكثير من الحقائق العلمية في هذا المجال كما أدى ويؤدي لجل الخدمات للعلوم التطبيقية في الزراعة والطب وغيرها مما أثر في حياة الانسان في نواح كثيرة .

ومن أهداف هذه الدراسات البيئية والتي تتصل بحاجات المجتمع :
- استنباط بدائل النواتج الطبيعية مثل الكريوميدرات والبروتينات والفيتامينات .

- تخليق المركبات الجديدة واستجلاء تأثيراتها الفسيولوجية .

- إيجاد بدائل للبروتينات .

- تحضير المضادات الحيوية ودراسة تأثيراتها الفسيولوجية .

- معرفة كيمياء البروتينات والدهون والأنزيمات والهرمونات والفيتامينات .

- استجلاء الكثير من المعلومات عن كيمياء التغذية .

وكذلك الكشف عن العمليات الحيوية كالأيض البنائي الهدمي ودراسة وظائف الأجهزة المختلفة بجسم الكائن الحي ، وكذلك التفاعلات البيوكيميائية وخلايا الجسم وغير ذلك مما كشفت ولا تزال تكشف عنه هذه الدراسات .

وقد بدأت الدراسات البيئية في هذا المجال بالجامعات ومراكز البحث في مصر منذ أمد طويل وتمنح فيها درجة البكالوريوس والدرجات العليا والدبلومات ، ولكن لا تزال حاجة المجتمع ماسة الى هذا التخصص بأعداد أكبر من أعداد الخريجين فيه حالياً ، نظرا للتوسع المطرد في حاجة نواحى العمل في هذا المجال .

أمثلة أخرى لدراسات بيئية في العلوم الأساسية :

• كيمياء الخلية .

• كيمياء الأنسجة .

• الوراثة وعلم الخلية .

• البيولوجيا الإشعاعية .

• الفيزيكا والفلك .

• البيولوجيا الجزيئية .

دراسات بيئية بين العلوم الأساسية والعلوم والأخرى :

- العلوم الأساسية والإدارة :

هذا التخصص له أهميته ويمكن أن يخدم الإدارة العلمية ويضعها على أسس سليمة في مراكز البحوث والجامعات ومراكز الانتاج والخدمات وتعمل أعداد كبيرة من العلميين في هذه الهيئات والمجالات ويجب إعدادهم الإعداد الأمثل ، وذلك بإنشاء دراسات للعلميين في الإدارة العلمية حيث أن كثيرا من العلميين وصلوا إلى مراكز قيادية .

- العلوم الأساسية والاقتصاد :

المتخصصون في العلوم الأساسية ممن يعملون في قطاعات الانتاج والخدمات في مجال الصناعات الدوائية والمعدنية والتعدينية والغذائية وصناعة الأسمدة والمبيدات والصناعات الثقيلة وصناعات التشييد والبناء وغيرها ، في حاجة ماسة إلى دراسة في الاقتصاد ليكونوا على دراية باقتصاديات الانتاج والعوامل المؤثرة في عمليات الانتاج . وكثير من العلميين وصلوا إلى مراكز قيادية في هذه المجالات مما يجعل دراستهم بالنواحي الاقتصادية المتصلة بعملهم أمرا ضروريا لمصالح العمل وزيادة الانتاج .

- العلوم الأساسية والصحة والطب :

إن المتخصصين في بعض العلوم الأساسية مثل الكيمياء والعلوم البيولوجية في حاجة ماسة إلى دراسة الكثير من نواحي علم الصحة ، لاسيما هؤلاء الذين يعملون في مجالات تحليل مياه الشرب والمجاري والصناعات الدوائية والصناعات الغذائية وموضوع تلوث البيئة وغيرها . كما أن العاملين في مجال الطب الشرعي في حاجة إلى دراسة في علم السموم وعلم وظائف الأعضاء ، مما يتيح لهم دراية أفضل بالعمل الذي يقومون به .

- العلوم الأساسية والدراسات الانسانية :

التزاوج أو التكامل بين العلوم الأساسية وغيرها وبين الدراسات الانسانية أصبح أمرا ضروريا في هذا العصر . وفي كثير من

الجامعات الأخرى عناية كبيرة بالدراسات الانسانية مثل علم النفس والعلوم السلوكية وعلم الاجتماع وتاريخ العلم للدارسين في مجال العلوم الأساسية ليكتمل بناء الانسان وتكوينه ، ولساعدته على شق طريقه في الحياة بنجاح

وفي جامعاتنا المصرية لا تنال الدراسات الانسانية نصيبا من الاهتمام بكلية العلوم ، وقد سبقتنا في ذلك بعض الدول العربية . وأن الألوان لأن تتنظم برامج الدراسة في هذه الكليات مقررات في الدراسات الانسانية وتاريخ العلم ، مع الإشارة إلى أهم الانجازات العلمية التي أثرت في تاريخ البشرية وحياة الانسان . ويمكن أن يتم ذلك في سنة إعدادية بهذه الكليات لإعداد الطالب الاعداد الأمثل لمجابهة حياتة المستقبلية على صورة متكاملة من العلم والمعرفة .

– أمثلة أخرى من الدراسات البيئية :

يمكن أن تقوم تخصصات بيئية تخدم المجتمع ومتطلباته بين العلوم الأساسية والمجالات الآتية في قطاع الصناعة :

الصناعات الدوائية – الصناعات الغذائية بما فيها الثروة السمكية واستغلال البحار .

الصناعات التعدينية والمساحة الجيولوجية – الصناعات البترولية والبتروول .

صناعة التشييد والبناء (مثل صناعة الاسمنت وطوب البناء والزجاج والخشب) .

صناعة الحديد والصلب وغيرها من الصناعات المعدنية .

الصناعات الكيماوية – الطاقة الذرية وغيرها- صناعة السجاد والمبيدات .

الصناعات الحربية :

والطريق مقترح لخريجي كليات العلوم في هذه المجالات ويعمل بها فعلا أعداد كبيرة من الخريجين . ولاشك أن إعداد دراسات بيئية في هذا المجال للمتخصصين في العلوم الأساسية مما يؤهلهم التأهيل الأمثل للعمل في هذه المجالات يدفع بعجلة الانتاج إلى مزيد من التقدم

والإنجاز .

ومما تجدر الإشارة اليه أن كثيرا من المتخصصين في العلوم الأساسية عندما دخلوا معترك الحياة العملية والتحقوا بالعمل في قطاع أو آخر من قطاعات الانتاج أو الخدمات أو غيرها – تبين لهم بعض القصور في معارفهم عند التطبيق ، وأن أداؤهم يكون أفضل كثيرا لو كانت قد أتاحت لهم في دراساتهم بالمرحلة الثالثة أو الرابعة من التعليم الجامعي التكامل أو التزاوج بين ما تلقوه من مقررات وبين مقررات أخرى تتكامل بها خبراتهم ومعرفهم ، مما يوفر لهم الوقت والجهد ، ويؤتيهم أداء أفضل وانطلاقا نحو التجويد في عملهم والارتقاء به ، فضلا عن زيادة الانجاز والانتاج .

لذلك أصبحت الدراسات البيئية مع تطور الحياة في المجتمع وتعدد التخصصات وتشابكها أمرا ضروريا ، يجب أن تعنى به الجامعات لمجابهة العصر وإيجاد الطول المناسبة لها . وفي هذا الصدد لابد أن تعمل الجامعات على ايجاد تخصصات جديدة في إطار الدراسات البيئية تلبي حاجة المجتمع ، ولإعداد خريج في مرحلة البكالوريوس أو مرحلة الدراسات العليا ذي مواصفات خاصة ، تتجمع لديه خبرات ومعارف متكاملة للعمل في مجال معين يحتاج إليه المجتمع .

وبهذا الأسلوب والسياسة التعليمية تتاح فرص العمل المختلفة أمام الخريجين طبقا لقدراتهم وخبراتهم ومعرفهم وتتوافر في هذه السياسة الحرية الكافية للفرد في تكوين نفسه وشق طريقه في الحياة وفي رعايته واستعداده .

ولا تتوافر هذه الحرية إلا بإقامة نظام الاختيار بين المقررات بدءا من المرحلة الثانوية أو على الأقل في الوقت الحاضر في المرحلة الجامعية فتكون هناك مقررات واجبة الدراسة ومقررات أخرى متعددة يختار الطالب منها ما يراه مناسباً له ولاستعداده وتكوينه ، وهذا ما تلخذ به كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية كما تلخذ بنظام الساعات المعتمدة .

وفي الواقع ان هذا الأسلوب في التعليم الجامعي لابد أن تنتهجه

جامعاتنا المصرية التي عاشت منذ نشأتها في قوالب جامدة وتقليدية مما أضر بخريجينا ومجتمعنا خسرنا بالغا .

ولعل إنشاء كليات للدراسات العليا تعنى بين ما تعنى بالدراسات البيئية ، أصبح كذلك ضرورة ملحة تجمع شمل التخصصات المختلفة في صعيد واحد ، وتهيم المناخ العلمى الصالح لصفوة العلماء والباحثين من مختلف الكليات للتوافر على بحوثهم الهائلة نحو حل مشاكلنا القومية والانطلاق باقتصادنا الوطنى نحو آفاق رحبة من التقدم والرخاء .

خامسا : الدراسات البيئية في العلوم الانسانية :

لكل فرد نصيبه من المعرفة البشرية ، ولا يوجد فرد يحيط بها كلها . وليس من شك في أن اتقان موضوع محدود نسبيا أيسر من الإحاطة بكل الموضوعات . ولما كان التخصص هو سبيل العلم في العادة ، فإن جامعاتنا تسلك هذا السبيل ، ومع ما للفرد المتشعب المعرفة من مكانة في عالمنا المعاصر ، فإن المتخصص لا يمكن أن يستغنى عنه .

ولكن كيف نكون المتخصص ؟

وإلى أى مدى يكون التخصص ؟

وما هي حدوده ؟

وكيف تعين هذه الحدود ؟

هناك في الواقع « مناطق شعبة » تتنازعها مختلف الأقسام في الكليات الجامعية ، ومن أسف أن القائمين على شئون كل قسم يميلون إلى مقاومة كل ما يزعمون أنه اعتداء من الأقسام الأخرى على حدودهم ، وكأنهم يقاومون غزاة يهاجمون ممتلكاتهم ، وتحت ستار الحوار الأكاديمي ، تتنازع الولاية كلما ظهر شريك جديد ، ولغموض اللغة المشتركة من جهة ، والرغبة في توسيع النفوذ وبعد الصيت من جهة أخرى ، فإن أصحاب كل علم يحرصون على تنمية قاموس علمهم ، ويحبون في هذا حماية لميادين تخصصهم .

والواقع أن هذا الفصل الحاد بين العلوم هو في بعض نواحيه لا يخدم المتخصص نفسه ، ولا يساعده في تكوين شخصية علمية

متكاملة . وربما لا يظهر هذا واضحا في العلوم الأساسية ، لكنه جد واضح في مجال العلوم الانسانية ، مما يجعل المتخصص في فرع من فروعها أقل قدرة على أن يضع علمه في خدمة المواطن العادى الذى دفع كل نفقات هذا التخصص على أمل أنه سيؤدى به إلى حياة أفضل .

إن نظرة أمينة إلى الموضوع مقترنة باحترام ميادين المتخصصين كافة ، تدعونا إلى أن نسلم بأن علم الاجتماع غير علم النفس ، وأن كليهما لا يطابق علم الأنثروبولوجيا ، وليس واحدا من هذه العلوم هو الجغرافية بعينها أو الاقتصاد أو التاريخ ، ولكنها علوم متشابهة ، شديدة الصلة بعضها ببعض ، وحتى علم الوراثة الذى يبدو جد مختلف له دوره في هذه العلوم ، يأخذ منها ويعطيها ، ولكن الحماية التى يتمسك بها أصحاب هذه التخصصات تقف حجر عثرة في سبيل تبادل المنافع .

وليس من شك في أن المجتمع غير سعيد بهذه الأوضاع ، فهو يأمل في أن تحس الجامعات بمسئولية أدبية تجاه البيئة التى تقوم فيها . ولكي تستشعر الجامعات هذه المسئولية ، فإن عليها أن تبذل الجهود المخلصة ليقم " التلاقى " وأن تعمل على أن يكون هناك تكامل بين العلوم الانسانية .

ولكن كيف يحدث هذا التكامل ؟

هل نخلق « شيئا جديدا » يتسع فيضم كل العلوم المستقلة حاليا . الجغرافية والتاريخ والاجتماع والاقتصاد وغيرها من المجالات ذات السيادة ؟ ربما ظهر بين الحين والحين شخص موسوعى يتسع دماغه للامام بكل العلوم الانسانية ، ولكن هذا نادر الحدوث والناذر لا حكم له . ومن ثم فليس أقل من أن يكون المتخصص في هذه العلوم " ملما " بأكثر من فرع من فروعها .

إن كثيرا من العلوم تعنى بدراسة الانسان ، فالطبيب مثلا يدرس الجسم البشرى وأجهزته المختلفة ، ويكتب البحوث عن أمراضه وعلاجها ولكننا عندما نتناول الانسان من الناحية البيولوجية لابد أن نتساءل عن البيئة التى يعيش فيها ، وعن الطعام الذى يتناوله وعلاقة هذا بأحواله الصحية .

إن رجل الاجتماع عندما يتحدث عن طبقة معينة فهو في أغلب الأحوال يبنى أحكامه على أساس مطالب الإنسان من مباحج الحياة . فالطبقة " الراقية " في نظره هي التي تستطيع عن طريق ما يتوفر لها من المال أن تسد حاجتها من السكن الفخم ، والمعيشة الناعمة ، ولكن ما هو مطلب هذه الطبقة من الحياة نفسها ؟ لو أن طبقة استطاعت أن تتمتع بصحة جيدة ، وحياة أطول من غيرها ، أفلا يكون هذا اختلافا في النظرة له أهمية ؟ وإن ففى دراسة الإنسان لابد أن نصفى إلى قول الأطباء .

ولكن الإنسان ليس مجرد كتلة بيولوجية ، وليست مشكلته مشكلة بقاء بيولوجى فحسب ، فهو من جهة يعيش في كل مكان على سطح الأرض حتى لقد يتعذر علينا في بعض الأحيان أن نستشف رغبته في أن يعيش حيث هو ، وهو من جهة أخرى تزدهم به بعض الجهات دون البعض الآخر ، ويعيش بعض الناس على الزراعة ، ويحترف بعضهم الصناعة أو التجارة أو غيرها من الحرف ، والواقع أن توزيع الإنسان والعلاقة بين التوزيع ونوعية الأرض التي يعيش عليها مما يثير كثيرا من الأسئلة ، أولها ما هي مساحة الأرض التي يحتاج إليها الإنسان ليعيش ؟ سؤال لا يزال يحتاج إلى اجابة ، فمما لا شك فيه أن الصياد أو البدوى الذي يجوب الأرض بحثا عن غذاء أنعامه ، يحتاج إلى مساحة أكبر من التي يحتاج إليها الفلاح زارع الأرض ، وهكذا فلا بد من الجغرافى في الدراسات الإنسانية .

ولكن الإنسان كائن اجتماعى وإن اختلفت حياة الأفراد ، وقد نشأ عن اختلاف أنماط الحياة في المجتمعات المختلفة مشكلات ليست كلها من اختصاص الجغرافى ، فليس البشر مجرد جمعية من الأفراد ، بل إن هؤلاء الأفراد تربط بينهم روابط يعنى بدراستها المتخصص فيما نسميه « بالمجتمع » فهو يدرس ما يجب أن يكون عليه مجتمع ما له حجم خاص ، وهل يؤثر معدل نمو السكان أو تناقصهم في رسم سياسة المجتمع ؟ وما هي العلاقة مثلا بين معدلات المواليد ومعدلات الوفيات ؟ وما هي العلاقة بين المعتقدات الدينية وحجم الأسرة ؟ وما العلاقة بين

الزراعة والنظرة إلى عدد الأطفال ؟ هذه كلها جوانب اجتماعية ، الاجابة عليها تؤثر تأثيرا مباشرا في دراسة السكان . ولهذا كان لابد من أن يسهم رجل الاجتماع في الدراسات الإنسانية .

والمجتمعات البشرية تعيش في مهاد حضارى ورث من الماضى معتقداته وتقاليده ونظراته لشئون الحياة . ومع وجود أرضية مشتركة بين المجتمع والثقافة فهما مصطلحان مختلفان ، فالمجتمع يقصد به الناس وعلاقاتهم ، أما الثقافة فتعنى مظاهر الحياة من أفكار وعادات وأساطير وأنوار ، وكل ما تعلمه الناس نتيجة لمعيشتهم معا . وتؤثر الثقافة بالطبع في المجتمع ، فأي المجتمعات يبرر تنظيم الأسرة ؟ وكيف تنظر المجتمعات إلى الوسائل المصطنعة لتحديد النسل ؟ وهنا يبرز دور الأنثروبولوجى في الدراسة .

وتختلف المجتمعات في الأنماط التي تسلكها ، والوسائل التي تصطنعها لكسب العيش ، أو بمعنى آخر تختلف نظمها الاقتصادية . والنظام الاقتصادى وشيخ الصلة بالنظم الاجتماعية ، فليس صاحب العمل في القطاع العام أو القطاع الخاص بمستقل عن عماله ، ولا وجود لرئيس العمال بدون عمال . وهناك طرق عديدة يستخدم بها الإنسان الأرض لكسب عيشه ، فهل هو يستخدمها الاستخدام الأمثل ؟ وهل سيظل قادرا على مواصلة استهلاك الموارد الأرضية ؟ وما مدى زيادة الاجهاد الذى يقع على هذه الموارد ؟ وما مدى كفايتها لمواجهة الزيادة المستقبلية للسكان ؟ لهذا كله كان لابد من مساهمة دارس الاقتصاد في هذه المشكلات إذا أردنا أن نعالج مشكلة إنسانية ، المعالجة العلمية السليمة .

ولقد مضى زمن ونحن نناقش أيهما أكثر تأثيرا في السلوك الإنسانى : الوراثة أم البيئة ؟ ولم نصل إلى نتيجة ، وكان الأفضل أن نضع " الواو " بدلا من أم " وتكون الدراسة أثر البيئة والوراثة في السلوك الإنسانى ، فلكل منهما دوره في بناء الإنسان وتكوين المجتمع . وهنا يأتى دور المتخصص في علم النفس والعلوم السلوكية .

إن التخصص في فرع بذاته يتناول قطاعا صغيرا من المعالم ، وله

عدد المقررات التي تسمح بتكوين الطالب التكوين المتكامل والتي تحددها أقسام الكلية المختلفة لكي يحصل على درجة الليسانس أو البكالوريوس في مدة أربع سنوات كحد أدنى .

- أن تنشأ في كل جامعة كلية للدراسات العليا يرتبط بها كبار الأساتذة في الجامعة ويلتحق بها الطلبة من مختلف الكليات النظرية حتى تزول الحواجز المصطنعة بين العلوم الانسانية . وأن تضع هذه الكلية عندما تنشأ - سياسة تعيد النظر فيها بين الحين والحين ، بأن تختار مشكلة من مشكلات المجتمع تدور حولها أبحاث الماجستير والدكتوراه ، حتى إذا ما انتهت من دراستها انتقلت إلى مشكلة أخرى تدور حولها البحوث .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

* تلبية حاجة المجتمع في إيجاد التخصصات المشتركة في مرحلة الدراسات العليا أولاً وذلك لصعوبة تنفيذ هذا النظام حالياً في المرحلة الجامعية الأولى لكثرة أعداد الطلاب بها .

* إنشاء كلية للدراسات العليا (كتتظيم جامعي إداري) بكل جامعة يتم تسجيل الطالب فيها مباشرة للحصول على الدرجة الجامعية العليا وذلك لتسهيل عملية إجراء البحوث المشتركة والقضاء على ما يواجهها من مشكلات الحواجز المصطنعة بين التخصصات ، ويكون منح الدرجة العلمية من الجامعة بناء على توصية كلية الدراسات العليا .

* التوسع في إنشاء الدبلومات في مختلف الكليات ، وتشجيع الخريجين من الكليات الأخرى على الالتحاق بها .

* السعي تدريجياً لتنفيذ نظام الاختيار في المرحلة الجامعية الأولى ولكن يجب أن يسبق ذلك ما يلي :

- إعادة النظر في نظام التعليم في مرحلة التعليم العام بحيث يحقق تعليم التلميذ المعلومات الأساسية التي تجعل منه مواطناً صالحاً قادراً على المشاركة في الحياة العملية .

- التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس من اعتماد نظام الاختيار بين المواد في مرحلة التعليم الثانوي العام .

مصطلحاته الفنية الخاصة بعمله ، وهو في هذا يبعد عن الحقيقة التي يعيشها رجل الشارع .

ونحن نسلم بأن مشكلات العالم الذي نعيش فيه مشكلات معقدة ، لا يمكن إدراكها متكاملة في التو ، ولابد أن تعالج كالأجزاء منفصلة يعني بدراستها الخبراء .

ولكن هذا يثير سؤالاً ملحاً ، من الذي يستطيع أن يجمع هذه الأجزاء ، حتى تصبح النظرة إلى المشكلة نظرة شاملة ؟ إنه الشخص الذي تعددت مجالاته العامة فهو يفهم لغة الخبراء بالقدر الذي يسمح بمناقشة هذه اللغة .

واضح إذن أن الدراسات البيئية مما يحتاج إليه المجتمع لحل مشكلاته وأن يكون لدى الذين يتصدون لحل هذه المشكلات خبرة أكثر من فرع من فروع الدراسات الانسانية ، ويمكن أن نعد هؤلاء في مراحل التعليم الجامعي سواء في المرحلة الأولى أو في مراحل الدراسات العليا ، بالطريقة الآتية :

- التعليم العام كما يدل عليه اسمه ليس تعليمًا تخصصيًا ، ومن ثم فإن من التناقض أن نقسم الثانوية العامة إلى شعب آداب وعلوم رياضة بل الواجب أن تكون هناك ثانوية عامة موحدة .

- أن نتاح لتلميذ المدرسة الثانوية فرصة الاختيار بين مجموعة من المواد المكمل للعلوم الأساسية ، ويقصد بالمواد الأساسية اللغات العربية والانجليزية والفرنسية ، ثم يختار إلى جانبها أربعة أو خمسة من المواد الأخرى كالرياضيات والعلوم البيولوجية والعلوم الطبيعية والعلوم الانسانية ، وأن يعاد النظر في المناهج المقررة لهذه العلوم لتتقن مما فيها من تزييد لا يحتاج إليه التلميذ في دراسته الجامعية .

- أن يعاد النظر في نظام القبول في التعليم الجامعي بما يتفق مع تغيير الدراسة في التعليم الثانوي ، وأن يحدد عدد المقبولين في مختلف فروع الجامعات بما يتناسب وحاجة المجتمع .

- أن يستمر نظام الاختيار في المرحلة الجامعية الأولى فتكون هناك مقررات لابد للطلاب من دراستها ، ومقررات أخرى متعددة يختار مجموعة منها .

- أن يلغى نظام السنوات الدراسية ، ويكفى أن ينجح الطالب في

وقد رأى المجلس وهو يدرس الموضوع أن يؤكد على ما سبق أن أوصى به من توصيات بشأن الكتاب الجامعى ليؤكد عليها ويربط بينها وبين توصياته بشأن المكتبة الجامعية لتكون الدراسة متكاملة وشاملة .

المكتبة الجامعية :

تعتبر المكتبة الجامعية من أهم الركائز التى تقوم عليها الحياة العلمية السليمة فى الجامعة بالنسبة للطالب والأستاذ على السواء . والزائر أو الماعش لاية جامعة أجنبية فى الشرق أو الغرب يلمس منذ الوهلة الأولى مدى العناية التى توليها الجامعة وأهلها للمكتبة ، وما يدب فيها من حياة ونشاط وحماس طوال اليوم ، وما تذخر به من الكتب والدوريات والمجلات العلمية على اختلاف أنواعها وتخصصاتها ، وما يتوفر للمكتبة من إمكانات بشرية ومادية كافية لتقديم الخدمة المكتبية الممتازة للمتريدين على اختلاف رغباتهم فى كفاءة وسرعة ويسر .

إلا أن هذه الصورة لا تبدو هكذا فى مكتباتنا الجامعية المصرية ، ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب بعضها يأتى من خارج الجامعة والبعض الآخر فرضته الظروف التى تعيشها الجامعة المصرية اليوم . ومع ذلك فإن الأسباب فى مجموعها تبدو مترابطة ومتشابكة بحيث تؤثر فيما بينها على محصلة العمل والاستفادة من المكتبات الجامعية فى بلادنا .

ويمكن بيان المعوقات التى تواجه مكتباتنا الجامعية فيما يلى :

أولاً : المعوقات التى تأتى من خارج الجامعة :

— عدم تعويد الطالب على حب القراءة وارتياك المكتبة والاعتماد على النفس فى تحضير دروسه وحب الاطلاع والتزود بالجديد والمتنوع فى مجالات المعرفة . وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى أسلوب التعليم ووسائله وطرق التوجيه والتعليم فى مراحل الدراسة الأولى ، التى تعتمد أساساً على الاستظهار والتلقين وعدم العناية بتكوين وتنمية ملكات الطفل فى الاطلاع والاستخلاص والاستنباط والتحليل والتعبير الذاتى عن المعارف .

— اعتماد الطالب منذ طفولته على الكتب المدرسية والكتب المخصصة التى تروج حولها ، واستذكارها بطريقة الحفظ والاستظهار ، بهدف اجتياز الامتحانات المقررة دون ميل حقيقى إلى الاستيعاب وبناء المعلومات وتكوين العقلية المتفتحة للثقافة والاطلاع .

— إعادة النظر فى نظام القبول المعمول به حالياً للالتحاق بالتعليم الجامعى ، وتحديد الأعداد التى تقبل بهذا التعليم لتكون وفقاً لحاجة المجتمع .

— الاتجاه إلى تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى الدراسة فى المرحلة الجامعية الأولى بشرط توافر أعداد هيئة التدريس .

* الأخذ فى الاعتبار أن تكون التخصصات التى تنشأ عن الدراسات البيئية فى ضوء حاجة المجتمع فى كل فترة زمنية . على أن يتم تطويرها أو زيادتها كلما دعت الحاجة ، وذلك فلا بد أن تكون نظم التعليم مرنة بحيث تسمح بإنشاء مزاوجات جديدة لمواجهة متطلبات المستقبل .

* تعديل قانون الجامعات الحالى ولائحته التنفيذية ليتيح لكل جامعة تطبيق الأسلوب الذى يناسبها حتى لا تكون الجامعات كلها نماذج مكررة .

أسس النهوض بالمكتبة الجامعية

تناول المجلس بالدراسة والبحث خلال الدورات السابقة العديد من الموضوعات التى تهتم بقضايا الجامعة فى مصر سمياً وراء النهوض بوسائلها وإزالة ما يعوق مسيرتها من عقبات لتحقيق أهدافها فى خدمة المجتمع . وكان آخر هذه الموضوعات هو موضوع الكتاب الجامعى ، ثم تلى ذلك دراسة أسس النهوض بالمكتبة الجامعية .

وانصبابها على قياس قدرة الطالب على حفظ واسترجاع المعلومات الواردة بمؤلفاتهم دون تشجيعه على جمع الموضوع من مصادر متعددة وعرضه بطريقته وفهمه وترتيبه الشخصى بطريقة ذاتية واعية .

وفى ضوء ماسبق عرضه تعانى المكتبات الجامعية أنواعا من القصور يمكن إجمالها فى النقاط الآتية :

- تعيش المكتبة الجامعية حاليا على هامش العملية التعليمية فى المرحلة الجامعية الأولى ، وتتحصر وظيفتها فى خدمة الطالب فى دائرة ضيقة من الكتب المقررة والمواد المساعدة .

- ضعف الاهتمام بالدراسات العليا والبحوث يؤدي إلى افتقاد سياسة للمكتبة لتكوين المجموعات الأساسية من الكتب والدوريات ومتابعة الجديد من المطبوعات وبناء مجموعات البحوث المتخصصة . وبذلك أصبحت مجموعات المكتبات الجامعية - وخاصة فى الجامعات الجديدة - لا تمثل مجموعات بحثية من الكتب والدوريات .

- وقد أدى غموض دور المكتبة فى الجامعة إلى خلو تخطيط الانشاءات والتوسعات من إعداد مبان خاصة بالمكتبات الجامعية ابتداء من جامعة الاسكندرية التى أنشئت عام ١٩٤٢ وتكرر ذلك فى كل ما أنشئ بعدها من جامعات .

- يقوم بناء هيكل التعليم الجامعى على أساس كليات وأقسام مستقلة بها كما هو الحال فى بعض الجامعات . وقد ترتب على ذلك تقسيم مجموعات الكتب والدوريات بين مكتبات الكليات والأقسام واستقلت فى واقع الأمر فنيا وإداريا ، بما أدى إلى إضعاف دور المكتبة المركزية فى بناء المجموعات المتكاملة الأساسية بالتعاون مع هيئة التدريس .

- وتؤدي المراجعة العابرة للاعتمادات المالية الموجهة فى الجامعات للكتب والدوريات إلى قصور واضح فى الاعتمادات الاجمالية من جانب ، وإلى التفتت وسوء التوزيع بين التخصصات والكليات والأقسام من جانب ثان ، وإلى افتقاد النظرة الشاملة لبناء المجموعات من جانب ثالث .

- كذلك لم توجه الجامعات العناية الواجبة لتكوين العاملين فى المكتبات على المستويات المختلفة لدراسة تنظيم وإدارة المكتبات دراسة عليا تطبيقية تستند على التخصص فى الدرجة الجامعية الأولى فى فرع من فروع المعرفة يجرى عليه التطبيق ، وتقتصر دراسة المكتبات حاليا على قسم من أقسام كلية الآداب لا يفى من حيث العدد والمستوى

- عدم تهيئة المكتبة المتاحة للطالب منذ البداية بالمتطلبات اللازمة لاطلاعه على الكتب أو البيانات العلمية الأخرى ، أو الخدمة المتخصصة التى تعينه على تربية ملكة القراءة والتثقيف فى مراحل التعليم المتتالية .

- عدم توفر العوامل الأخرى المشجعة على حب الثقافة والاطلاع فى البيئة المحيطة بالطالب ، وخاصة وسائل الاعلام المرئية أو المسموعة أو المقروءة والافتقار إلى القدرة والتوجيه فى البيت أو المدرسة وهما محور عملية التربية والتبصير والتطبيع .

- أنماط الاستهلاك والاتفاق فى المجتمع المصرى ، وعدم التعود على اقتناء المكتبات الخاصة أو الاهتمام بتكوين الجوانب الثقافية والجمالية فى بناء الطفل .

ثانيا : المعوقات التى فرضتها الظروف على الجامعة :

- الزيادة الكبيرة فى عدد الطلبة مع عدم توافر العدد المناسب من أعضاء هيئة التدريس ، مما يؤدي إلى افتقاد العلاقة المباشرة بين الأستاذ والطالب ، والاعتماد على الكتاب المقرر ، وتقليل أو انعدام فرص الاطلاع على المراجع والابحاث والآراء المتباينة فى الموضوع الواحد بين طلبة الدرجة الجامعية الأولى .

- تزايد الأعباء التعليمية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس وعدم التناسب فى توزيع هذه الأعباء على المستويات المختلفة ، فضلا عن ضالة المرتبات التى تؤدي إلى تبديد الطاقة بتحمل أعباء إضافية فى التدريس فى الجامعة الأصلية وفى جامعات أخرى ينتقل إليها الأستاذ من بلد لآخر ، مما يقلل فرص التفرغ للبحث والاطلاع .

- قلة الاعتمادات التى توجه لتحسين الخدمة المكتبية بالجامعة وخاصة فيما يتعلق بالمكان المناسب ، أو تزويد المكتبة بالجديد والمتنوع من المراجع والدوريات العلمية التى تكفل المتابعة للمستحدث من العلم فى فروعه المختلفة ، وتسهيل وسائل النسخ والتصوير الحديثة ، وتبسيط نظام التصنيف والنهسة وحفز الطلاب المترددين على الخدمة الذاتية فى يسر وسهولة .

- عدم توفر العدد الكافى من أمناء المكتبات المؤهلين المديرين الذين يقع على عاتقهم عملية تطوير المكتبة وتسهيل الخدمة المكتبية .

- طريقة الامتحان والتقييم التى يلخذ بها القائمون بالتدريس

عليها إحدى مهامهم الرئيسية في التعليم مثل المحاضرات ، إذ أن أي جهد يبذل وأي مال ينفق في سبيل النهوض بالمكتبة الجامعية لن يؤدي إلى نتيجة طالما بقيت منفصلة عن العملية التعليمية كما هو واقع اليوم ، كذلك لا يقتصر دور المكتبة على مجرد الكتب ، بل تشمل أيضا كل ما يعين على التعليم كالميكرو فيلم والخرائط والشرائح وغيرها .

* ان التوسع الكبير في التعليم الجامعي ظاهرة صحية من أهم سمات التغير الاجتماعي في مصر المعاصرة ، والناقدون يخطئون حين يوجهون النقد للتوسع في ذاته ، فالخطأ يقع في نوعية التوسع وتغليب الجانب النظري على الجانب العملي والتطبيقي الذي تمس الحاجة إليه في عمليات التنمية الشاملة ، وإذا أخذنا واقع المجتمع الطلابي في الاعتبار عند النظر في الخدمة المكتبية في الجامعات ، فقد يكون الأصلح أن نوصي بأن تنظم الخدمة المكتبية في الجامعات على مستويين :

الأول : خدمة لطلاب المرحلة الأولى - الليسانس والبيكالوريوس - توفر المواد المطلوبة في الدراسة وتيسر المواد الأساسية في فروع المعرفة وفي الثقافة وتنمي الخدمة فيها الرغبة في القراءة وتعرض بعض النقص في العلاقة المباشرة بين الأستاذ والطالب نتيجة الأعداد الكبيرة وازدحام العملية التعليمية وتفتح الأبواب للتعليم والتثقيف الذاتيين .

الثاني : مكتبة البحث وهي ما نطلق عليها بحق مكتبة الجامعة ، تعنى بها كل جامعة بصفة خاصة ، فتعد لها المبنى الخاص المناسب والتجهيزات الحديثة وتوفر لها الاحتياجات المالية اللائمة والعاملين المتخصصين في فروع المعرفة أولا وفي علوم المكتبات ثانيا ، وتضع لها سياسة لبناء المجموعات الأساسية المتكاملة من الكتب والدوريات وتنسق مع الجامعات الأخرى في مصر والخارج لتوفير مواد البحث في التخصصات التي تختارها .

* مراجعة التنظيم الأساسي لمكتبات الجامعة بحيث توفر الخدمة المكتبية للمستوى الأول قريبة من التجمعات الطلابية في أماكن تعد خصيصا للخدمة المكتبية وتتناسب مع أعدادهم ، ويخل ذلك في تقسيم المباني الجديدة للكليات ، على أن تخضع وحدات الخدمة المركزية من حيث التنظيم الفني والإشراف للمكتبة المركزية .

* أن تكون المكتبة جزءا من الجهاز العلمي للجامعة لا الجهاز

باحثات الجامعات ، وأصبحت نسبة عالية من المشتغلين بالمكتبات من غير المتخصصين ، وأصبحت مهنة إدارية تابعة للجهاز الإداري في الجامعة ، إذ صارت مهنة بلا أسوار .

- وكانت النتيجة الطبيعية للوضع الحالي للمكتبات أنها تفتقد أساسيات التنظيم الفني للمواد الأجنبية ، ولم يتحقق فيها مشاركة موازية في معالجة المواد العربية ، ولم يستكمل التنظيم الفني الذي بدأت به مكتبة جامعة القاهرة في الثلاثينات من هذا القرن بل توقفت في جامعة القاهرة ونسخت مشوهة في بعض الجامعات الأخرى ، ولم تتابع في أية مكتبة جامعية التطورات الحديثة في علوم المكتبات والتوثيق والمعلومات .

- وأخيرا فإن المكتبات في الجامعة المصرية الواحدة شتات لا نظام له . ومكتبات الجامعات المختلفة مبددة لا يربط بينها رابط من الفكر أو التنسيق ، ويحدث هذا اليوم في عالم من أهم سماته ثورة في المعلومات وتكنولوجيا تحليل المعلومات وشبكات الاتصال اعترافا بحقيقة مسلمة ، وهي أن أي مكتبة جامعية لا يمكن أن تحوى رصيدا كاملا للإنتاج الفكري وإنما يكتفى لها بذلك بأن تكون وحدة في شبكة مكتبات تمتد أطرافها في أنحاء الوطن الواحد وترتبط أيضا بالرصيد العالمي للمعلومات .

التوصيات

وفي ضوء ما سبق يوصى بما يأتي :

أولا : بالنسبة للمكتبة الجامعية :

* إجراء دراسة شاملة ومتعمقة للمكتبات الجامعية في مصر ، توضح وظيفتها كجزء أساسي من وظائف الجامعة في الدراسة والبحث والمشاركة في عمليات التنمية الشاملة ، كما تتناول الامكانيات المادية والمباني والتجهيزات ومجموعات الكتب والامكانيات البشرية المتخصصة والتنسيق بين المكتبات الجامعية في الجامعة الواحدة وبين الجامعات المختلفة في مصر لتكون إحدى شبكات المعلومات القومية مرتبطة بغيرها ويمثيلاتها في الخارج . وأن توضع حلول قصيرة المدى وأخرى طويلة المدى في هذا المجال .

* ضرورة أن تكون المكتبة الجامعية جزءا من العملية التعليمية وأن يكون تدريب الأساتذة لطلابهم وتزويدهم على معايشة المكتبة والاعتماد

اختلاف أنواعها وتخصصاتها والجهات المشتركة فيها ، حتى يستفيد من وجودها المدرسون الجدد بالجامعات المصرية ، ومن الممكن أن يقوم المجلس الأعلى للجامعات بهذه المهمة .

* النظر في نظم الامتحان والتقييم بحيث تهدف إلى قياس قدرة الطالب على الاطلاع والاستيعاب واستخلاص الحقائق وربطها ومناقشتها وعرضها في صورة تعبر عن شخصية الطالب وتفتح العلمى وقدرته على التعبير والاستقصاء ، بدلا من قدرته على الحفظ والاستظهار والانغلاق .

* رصد المبالغ الكافية لتشجيع حركة التأليف الوطنية واستيراد اللازم والكافى من الكتب والمجلات العلمية والمراجع الأجنبية ، ومن الممكن أن يقوم الجهاز المركزى للمكتبات بهذه المهمة ، وحفز الطلاب فى جميع مراحل حياتهم على ارتياد المكتبات ، سواء بنظام المسابقات أو نظام الامتحان أو الجمعيات العلمية ومعارض الكتاب ، ودعم الريادة والاشراف من هيئات التدريس فى أية مرحلة . مع وضع نظام يكفل تيسير حصول المؤلفين على الكتب والدوريات بالمكتبات الجامعية لقاء أجور زهيدة للقضاء على ظاهرة نزح الصفحات .

* الاهتمام بنظام الريادة والتوجيه فى حياتنا التعليمية والطلابية جميعا ، وأن يكون الرائد موجهاً تربوياً وتثقيفياً بجانب وظيفته التعليمية وأن يزيد الدور التربوى والتثقيفى والاهتمام بتكوين المواطن الصالح فى الطالب خلال مراحل التعليم الجامعى .

* تقييم التجارب السابقة فى مجال تنظيم المكتبات (تجربة الفهرس الموحد للدوريات على سبيل المثال) .

ثانياً : توصيات عامة :

* تربية الطفل منذ صغره على حب القراءة والاطلاع والاستخلاص ليشتب على ذلك .

* إتاحة الوسائل التى تكفل تربية وتنمية هذه الخصلة فى الطفل سواء عن طريق المدرسة أو الأسرة أو وسائل الاعلام أو البيئة المحيطة به .

* تعويد الطلاب فى مراحل التعليم العام على كيفية الاطلاع على الكتب غير المقررة والاستفادة من المكتبات المدرسية ، والزام الطلاب فى المرحلة الثانوية بكتابة بحث ما لتعويدهم على استخدام المكتبة

الادارى بها ، ويعامل العاملون بها على مستوى مؤهلاتهم العالية المناظرة لأعضاء هيئة التدريس ، ويختار مدير المكتبة بحيث يكون مؤهلاً تأهيلاً مناسباً . والعمل على إعداد الكوادر والأطر المتخصصة فى مجال المكتبات (عامل المكتبة - أخصائى الوثائق والمكتبات - الأستاذ المتخصص الذى يعد هذه الفئات) .

* البدء فى إعادة تنظيم شاملة للمكتبات الجامعية وفق التقنيات النوية بحيث يكون التنظيم مبسطاً على مستوى وحدات المرحلة الجامعية الأولى وكاملاً على مستوى مكتبات البحث . على أن ينسق العمل بين مكتبات الجامعات المختلفة بحيث لا يفهرس المطبوع ولا يصنف الا مرة واحدة تستفيد منها باقى المكتبات ، واصدار نشرة دورية تتضمن المقتنيات الجديدة لمكتبات الجامعات ، مع الاهتمام بمكتبات الأقسام التى لا يمكن الاستغناء عنها .

* أن يعاد النظر داخل كل جامعة لإقرار سياسة موحدة للاقتناء وبناء المجموعات الأساسية وتوزيع الاعتمادات على التخصصات .

* أن يكون هناك تنسيق كامل وفعال بين مكتبات الجامعات بحيث تكون فيما بينها شبكة معلومات توزع بينها الاختصاصات فى بناء واستكمال وتتبع البحث ، وتيسير انتفاع المكتبات المختلفة بالمقتنيات فى إحداها باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى النقل الفوري للمعلومات ، وربط شبكة المكتبات للجامعات المصرية بمثيلاتها فى الخارج . وكذلك أن يمتد التنسيق ليشمل مكتبات الكليات العسكرية بعد أن طورت مناهجها .

* الاهتمام بمكتبات جامعة وكليات جامعة الأزهر ، إذ انها المرجع الأساسى فى كل ما يتعلق بالنواحى الاسلامية ، واللغة العربية .

* الاستفادة من مجموعات الكتب والمراجع الأجنبية الموجودة بالمكتبات الجامعية . ولا يتأتى ذلك إلا إذا أجاد الباحثون هذه اللغات وبالأذات الانجليزية والفرنسية ، الأمر الذى أصبح شبه منعدم الآن . ولذلك يوصى المجلس بضرورة أن تكون معرفة اللغات الأجنبية من الشروط المؤهلة للقبول بالدراسات العليا .

* نظراً لأن عمليات التوثيق تعتمد على إمكانات متطورة من التقنيات أساس استخدامها وجود المكتبات المتطورة ، فإن المجلس يوصى بأن تبدأ عمليات التوثيق بعمل حصر كامل للمجلات والدوريات العملية على

والاستفادة من الكتب والمراجع فى إعداد البحث مع اعتباره عنصرا فى تقييم الطالب .

* تقوية دور المكتبة فى مؤسسات التعليم بكافة مستوياتها وإمدادها بالعناصر البشرية المدربة والأدوات والمهمات المكتبية المتطورة والكافية .

* تضامن جميع وسائل الاعلام فى الدولة فى خطة قومية فى هذا الدور الوطنى والأساسى فى تكوين الأجيال الواعية والمستنيرة ، من خلال برامج مدروسة وخطط تربوية وثقافية لتوعية النشء وتكوينهم التكوين الوطنى السليم .

ثالثا : الكتاب الجامعى :

يؤكد المجلس على ما سبق أن اتخذه من توصيات فى هذا الصدد وهى :

* يجب أن يكون الكتاب الجامعى التزاما على الجامعات والدولة بدلا من الوضع الحالى الذى يجرى على أساس التعامل بين المؤلف والمطالع .

* ضمانا لتوفير الكتاب الجامعى قبل بداية العام الدراسى يجب أن تصدر كل كلية دليلها للعام الدراسى التالى (قبل نهاية العام الدراسى الجارى) متضمنا المقررات الدراسية ومحتوى كل مقرر ، كما تحدد عضو أو أعضاء هيئة التدريس الذين سيقومون بمهمة التدريس لكل من الفرق الدراسية والأقسام العلمية المختصة وأسماء المراجع الأساسية والاضافية لكل مقرر على حدة .

وفى حالة عدم وجود المرجع المناسب للمادة فللمجلس القسم أن يحدد من يقوم بالتأليف .

* نظرا لتجارب بعض التجارب التى تمت بالنسبة للتأليف الجماعى للكتاب الجامعى لطلاب السنوات الأولى والاعدادية فى بعض الكليات العملية فإن المجلس يوصى بتشجيع التأليف المشترك للكتب الجامعية .

* العمل على ترجمة عدد من المراجع العلمية الممتازة إلى اللغة العربية .

* تشجيع شراء حق التأليف من أعضاء هيئة التدريس لكتبهم التى تؤلف للطلاب وذلك مقابل عائد مجز وطبقا لقواعد عادلة .

* منح مكافآت مجزية للتأليف وخاصة للفرق ذات الأعداد القليلة وطلاب الدراسات العليا .

* أعضاء هيئة التدريس الذين لا يرغبون فى بيع حق تأليف كتبهم يخضعون للقواعد التى يضعها المجلس الأعلى للجامعات لتأليف الكتاب وتداوله وما يحصل المؤلف من عائد .

* الاستفادة من الجهاز الذى أنشأته الدولة لتوفير الكتب الجامعية (الجهاز المركزى للكتب المدرسية والجامعية والوسائل التعليمية) بالأسعار المناسبة وفى الأوقات المناسبة فى طباع الكتب الجامعية وذلك للأسباب الآتية :

- حصول هذا الجهاز على الورق اللازم للطباعة بأرخص الأسعار وبدون رسوم جمركية .

- يتعاون هذا الجهاز مع كافة المطابع فى الدولة بما فى ذلك مطابع الجامعات لتنظيم طباع الكتب بأسعار مناسبة وإخراج ملازم ، خصوصا أنه المستول عن طباع كتب جميع مراحل التعليم .

- أن المصروفات التى يتحملها الجهاز فى طباعة الكتب والمصروفات لا تدخل ضمن تكلفة الكتاب الجامعى وإنما تقدمها الدولة دعما للكتاب ، فضلا عن قيام الدولة بالمساهمة بجزء من تأليف الكتب لتصل إلى الطلاب بأسعار مخفضة .

- أنه تبعا لكل ذلك سيكون من اليسير تحديد سعر للكتاب بوضوح ، سواء كان ذلك دعما من الدولة أو بدون دعم ، بما لا يحدث أى بلبله فى تفاوت أثمان الكتب .

* الاستفادة من مطابع الجامعات ودعمها متى وجدت بمساهمتها فى طباع الكتب بالأسعار المناسبة وبأسلوب الوارد فى البند السابق .

* فى الحالات التى يتولى أعضاء هيئة التدريس طباع كتبهم عن غير طريق الجهاز المشار إليه أو عن طريق مطابع الجامعات ، تباع الكتب للطلاب بالأسعار ذاتها طبقا لقواعد المجلس الأعلى للجامعات ، وفى جميع الأحوال يطبع السعر على الكتاب .

* يوصى المجلس بإعادة الاتصال ببعض دور النشر الكبرى للاندادة منها فى إصدار طباعات لعدد من المراجع العلمية العالمية بأسعار زهيدة الثمن تكون فى متناول قدرة الطالب .

* يعاد النظر فى طريقة وأسلوب الامتحانات الجامعية بما يضمن استيعاب الطلاب للمقررات الدراسية ، وبما يحرر هذه العملية من ارتباطها المباشر بكتاب بعينه .

الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢

الجامعات الاقليمية حاضرهما ومستقبلها

كانت مصر ولا تزال نبعاً ومهداً للحضارة ومركز إشعاع للعلوم والفنون والآداب على مر الاحقاب والازمان ، فمنذ عهد قدماء المصريين خلال الحقبة من ٤٠٠٠ الى ١٠٠٠ سنة قبل الميلاد ومصر رائدة الحضارة الانسانية ، متمثلة بصفة خاصة فى التقدم المبكر لاسس علوم الفلك والرياضيات ، وفى الخبرات الطبية والجراحية والتحنيط ، وفى التقدم العظيم فى العمارة والانشاءات الهندسية وفى ابتكار أول لغة مكتوبة فى التاريخ المسجل ، بل ان مصر القديمة قامت بها اقدم «جامعه» ومركز للفكر والحكمة فى العالم القديم ، وهى جامعة «أون» أو عين شمس التى كان يقصدها العلماء وطلاب الحكمة من بلاد اليونان . وبعد العهد الفرعونى جاءت نهضة مدرسة الاسكندرية القديمة حيث انشئ أول معهد للتعليم والبحث العلمى والذى سمي «متحف» الاسكندرية حوالى عام ٣٢٠ قبل الميلاد . باقسامه الاربعه المختلفة ومكتبته العظيمة ، والذى اعتبر بحق أعلى منارة للعلم فى زمانه . ثم استمرت مصر والعالم العربى والاسلامى فى حمل مشعل الحضارة والتقدم فى عصر النهضة الاسلاميه الذى كان مصدر الضوء و المعرفة الوحيد فى العصور الوسطى ، و شهد العصر الاسلامى تقدم علوم الرياضيات والفلك والفيزياء والكيمياء والطب والتاريخ الطبيعى والفلسفة والفقه والتشريع . وقامت فى القاهرة جامعة الازهر منذ اكثر من الف

١٦٦

عام . كانت جامعة للاسلام والعالم الاسلامى كله ، كما كانت جامعة «أون» القديمه جامعة للمشرق الادنى ، وكما كان متحف الاسكندريه مدرسة للبحر المتوسط . ولقد نقل العرب من مصر علومهم وتراثهم الفكرى الى المشرق والمغرب فى اوربا حيث نمت حضارتهم ، وترعرعت مع الزمن متطورة الى عصر النهضة العلميه فى اوربا خلال القرنين السادس عشر والسابع عشر وما توالى بعدهما من انجازات وقفزات بلغت ذروتها فى القرن العشرين ، حيث زاد التطور والتقدم بمعدلات فائقة وما زالت فى مسيرتها الصاعده تقود المجتمعات فى العالم وتحدث اثارها الفعالة فى مختلف مقدراتها وقيمتها المادية والمعنوية والاخلاقية .

نشأة الجامعات فى مصر :

كان الازهر الشريف ممثلاً فى الجامع الازهر فى موقع الصدارة منذ نشأته فى أوائل العقد من القرن العاشر الميلادى ، حيث باشر رسالته كمعهد للدراسات الدينية ومنارة لنشرها وخدمة الامة الاسلاميه ، وتطورت رسالته وازدهرت واتسعت آفاقها وتخصصاتها ، ويعتبر ميلاد الازهر ميلاداً لأول جامعة فى العالم بمفهوم التجمع الطلابى المنتظم حول أعمدة الاساتذة فى عملية تعليم راسخة أصبحت نبراساً لما تبعها من معاهد العالم فى مختلف المجتمعات العالميه .

وبدأ التعليم العالى فى مصر فى العصر الحديث متمثلاً فى بعض المعاهد العليا خلال القرن التاسع عشر فى مجالات الطب والهندسة والزراعة وإعداد المعلمين . ثم انشئت الجامعة المصرية (١٩٠٨) ، وجامعة القاهرة (١٩٢٥) ثم جامعة الاسكندرية (١٩٥٠) فجامعة عين شمس (١٩٥٥) . واستمر التعليم الجامعى فى مصر مركزاً فى مدينتى القاهرة والاسكندرية الى ان بدأت مرحلة جديدة استهدفت نشر التعليم الجامعى فى اقاليم مصر ، وكان انشاء جامعة اسيوط (١٩٥٧) هو باكورة هذا الاتجاه . وتحول الاتجاه بعد ذلك الى سياسة تختط نشر خريط التعليم الجامعى والعالى فى سائر المحافظات المصرية حيث توالى انشاء الجامعات الاقليمية . وشهد عام ١٩٧٢ انشاء جامعتى طنطا والمنصورة ، ثم انشئت جامعة الزقازيق (١٩٧٤) وجامعة حلوان التكنولوجية (١٩٧٥) لتضم سائر المعاهد العليا التكنولوجية والفنية . وشهد عام ١٩٧٦ ميلاد جامعات المنيا (وكانت فرعاً لجامعة اسيوط) ، وقناة السويس والمنوفية . كما انشئت عدة معاهد عليا فنية نظام الستين بعد الثانوية العامة أو الخمس سنوات بعد الشهادة الاعاديه ، وانتشرت فى عدد من المحافظات اخذاً بالسياسة ذاتها .

ومع اتساع خريطة التعليم الجامعى والعالى والزيادة المضطردة والمتلاحقة فى اقبال الطلاب على التعليم دخلت جامعاتنا فى اوائل الستينات مرحلة مايسمى بالتعليم للمجموعات الكبيرة بما فى ذلك من ايجابيات وسلبيات ، وبدت مؤخرا فى العامين الاخيرين بوادر استقرار وتوازن فى أعداد المقبولين بالتعليم الجامعى بينما زادت بالمقابل أعداد المقبولين فى المعاهد الفنية العالية . واستمد هذا الاستقرار من نتائج جهود استمرت لبضع سنوات لترشيد الروافد الى التعليم العالى من مرحلة التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى ، حيث باتت المعدلات تتجه نحو الاستزادة من نسبة التعليم الفنى الى التعليم الثانوى العام وفقا لخطه توفير الكوادر المطلوبة لسوق العمل الوطنى من مختلف المستويات .

ومع تقدم العلوم والتكنولوجيا وزيادة اعباء العملية التعليمية المادية والوظيفية واتساع مسئوليات التعليم العالى فى المجتمع الحديث وفى مجتمعنا النامى بصفة خاصة - اصبح لزاما مراجعة الاحوال المحيطة بالتعليم العالى فى مصر ، خاصة بعد ان اتضحت معالم السياسة الجديدة لتطوير التعليم العام وتحديثه وبدأت الدراسات المستفيضة للوفاء بمتطلباتها وتحقيق اهدافها .

وفيما يلى نلقى بعض الاضواء على قطاع هام من قطاعات التعليم الجامعى ، ألا وهو قطاع الجامعات الاقليمية او الجامعات حديثة الانشاء ، حيث انها بالقطع تتسم بجوانب ايجابية بوصفها جديدة نسبيا ، مع كل ما فى الجدة من اسباب الاستفادة من سمات العصر ، وتجنب سلبيات الجامعات الاقدم ، وفى الجانب الاخر فانها تعاني من العديد من الصعاب والسلبيات للظروف الاقتصادية والاجتماعية التى احاطت بانشائها ، وبالطرفة الكبيرة فى مستويات ومعدلات نمو الانجازات العلمية والتكنولوجية ، والتطور الكبير فى التعليم العالى على المستوى العالمى خلال العقود الثلاثة الاخيرة بالمقارنة بالجامعات الاقدم التى توافرت لها ظروف افضل للاستقرار واستكمال التكوين .

وفى معالجة مثل هذا الموضوع لابد ان ترسم المعايير والمقاييس والمؤشرات التى تحيط بالعملية التعليمية وتوجيهها وتنظيم مسارها ، ثم نستعرض الظروف الحاضرة والاضاع القائمة فى هذه الجامعات ، وفى النهاية نستقرئ بعض أسس واساليب المعالجة المستقبلية للتعليم الجامعى ، حتى يحقق هذا التعليم اهدافه المرجوة فى خدمة الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وما يرتبط بها

من سياسات وخطط وبرامج .

رسالة الجامعات فى المجتمع الحديث :

اصبح للمعرفة فى المجتمع المعاصر من حيث المضمون الفكرى والعلمى والثقافى موقع مركزى تشع من ثناياه مختلف اسباب التقدم والازدهار ، واصبحت الحياة اليومية والمستقبلية للانسان تتعامل وتتفاعل بل وترتبط ارتباطا وثيقا بانجازا وانتاج او مرود او اثر للتكامل والتوافق المنظوم بين العلم والتكنولوجيا وبين النظرية والتطبيق . وتشغل الجامعات ومراكز البحث العلمى فى هذا النظام مراكز الثقل ومصادر الاشعاع . وتحيط بالعملية التعليمية والتربوية عدة عوامل مؤثرة يلزم ان يحدث بينها نوع من التوازن الدينامى الملئم حتى تؤدى واجباتها وتؤتى ثمارها .

ويتلخص هذه العوامل فيما يلى :

- القوى المؤثرة فى سياسة الدولة واستراتيجية العمل القومى، والدولة هى الممول الاساسى للتعليم .

- احتياجات سوق العمل سواء فى الاطار الحكومى او شبه الحكومى او فى القطاع الخاص .

- المطالب والميول والاتجاهات والقدرات المتوافرة لطالب العلم كمستهلك فى العملية التعليمية .

- المؤشرات والقيم الفكرية والثقافية والدينية التى تكون البنية التركيبية للمجتمع .

ومن خلال طبيعة العلم الحديث الذى يتسم بالدينامية والتغير المستمر والتقدم السريع فى هذا القرن وما يليه ، والذى يفرض على المناهج والبرامج التعليمية ان تتسم هى الاخرى بهذه الطبيعة المتطورة وتتجه دائما نحو استطلاع آفاق المستقبل ، خاصة وقد صاحب التقدم العلمى تقدم مماثل فى التطبيقات العلمية والتكنولوجية وهما اساسيان فى حياة المجتمعات الحديثة .

وتأسيسا على ذلك اتفقت الآراء فى مختلف الهيئات والمنظمات الدولية المهتمة بالتعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة ، على الاخذ بالاسباب الآتية كسمات رئيسية للنظام التعليمى الناجح :

- ان يتسع النظام لاستيعاب كل من يملك القدرة على احتوائه وفقا لمعايير واسس تتيح له الانتظام فيما يصلح له من تخصصات متنوعة واختيارات متعددة داخل النظام .

- ان يتصف النظام بالمرونة بين وحداته بما يتيح للدارسين حسن

ونسبتهم الى هيئة التدريس والمساعدين والمعيرين ، وكذلك عن الاحوال العامة للدراسات العليا والبحوث بالجامعات ، ومدى الامتداد برسالتها في خدمة متطلبات المجتمع في الجامعات الاقليمية الاحداث مقارنة بجامعة القاهرة كنموذج للجامعات الاقدم ، وجامعة اسيوط كاتقدم جامعة انشئت بمفهوم مد التعليم الجامعي الى الاقاليم المصرية .

ملاحظات عامة على الجامعات الاقليمية :

يتضح من الاوضاع الراهنة للجامعات الاقليمية خاصة الاحداث انشاء منها ما يلي :

- نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب في معظم الكليات اقل كثيرا من معدلاتها في كليات الجامعات الاقدم ، وتعتبر ابعدا ما يكون (عدا في بعض الحالات) عن المعدل السائد في الجامعات المتقدمة او النامية . وتتضح الصورة اكثر حدة في الكليات النظرية بصفة عامة ، وكليات التربية بصفة خاصة .

وقد ادى ذلك النقص بكثير من كليات هذه الجامعات الى الاعتماد بدرجة كبيرة على التدب من الجامعات الاخرى للوفاء باحتياجات عملية التعليم ، وغنى عن البيان اثر ذلك في اضعاف الصلة بين الطالب والاستاذ .

- لعل من اهم الظواهر السائدة في الجامعات الاقليمية بصفة عامة (ولما عدا جامعة اسيوط التي تتبع نظام الاقسام العملية الموحدة) نوع من النمطية في تكوين الكليات والاقسام واعداد التخصصات بما يماثل - او يشابه - في الكثير من صوره - الاوضاع في الجامعات الاقدم . وهذه الظاهرة وان كانت تناسب بعض متطلبات المجتمعات الاقليمية التي تعمل الجامعة في مجالاتها ، الا انها لا تتطابق مع عدد اخر من المتطلبات البيئية .

- نسبة استقرار هيئة التدريس ومعاونتهم في مقار الجامعات الاقليمية الاحداث ما زالت في حاجة الى دعم وتعميم ، لما لهذا الاستقرار من أهمية أساسية في مختلف جوانب العملية التعليمية والتربوية .

- الدراسات العليا في الجامعات الاقليمية الاحداث في معظم التخصصات لا يمثل طاقة مؤثرة حتى الان او مناسبة لإعداد كوادر هيئة التدريس اللازمة للجامعة . يلاحظ أن الجزء الاكبر من نشاط الدراسات العليا يقف عند مستوى منح الدبلومات ودرجة الماجستير .

- ما زالت الجامعات بصفة عامة ، والجامعات الاقليمية الاحداث بصفة خاصة في حاجة الى المزيد من بذل الجهود الفعالة للاضطلاع

الاختيار وسهولة التحويل من تخصص الى آخر دون اهدار غير محسوب .

- ان تتوافر النظام الوسائل الكافية لإعداد الكوادر المطلوبة لسوق العمل ، وفي ذات الوقت تتوافر له القدرة على رعاية المتفوقين والناهين ومعاونتهم لتحقيق المزيد من الابداع والاضافة الى المعرفة ، عن طريق دراسات متعمقة متخصصة ، سواء في المرحلة الجامعية الاولى او في مجالات البحث العلمي .

- ان يكون للتنظيم العلمي ارتباط وثيق ومعاير قوية مع اصحاب القرار في القطاع الحكومي وشبه الحكومي ، ومع مراكز الانتاج والخدمات عن طريق الثقة المتبادلة .

- ان يتوافر للنظام التمويل المناسب لما يتوخاه من اهداف وما يحققه من انجازات ، وان يكون في الوقت نفسه قادرا على الاسهام الفعال في دعم هذا التمويل بالجهد الذاتي والتفاعل الايجابي مع احتياجات التنمية في المجتمع .

الاضاع العامة للجامعات الاقليمية :

تأسيسا على ما تقدم من الرسالة المتطورة للتعليم العالي في المجتمع الحديث ، وتقديرا للظروف والعوامل المحيطة بالعملية التعليمية والتربوية في مصر ، وأخذا في الاعتبار بالمقومات الرئيسية للتعليم الجامعي ، تركيا وتكوينها وامكانات مادية وبشرية ومعنوية وترسما للوظائف الرئيسية للجامعات في خدمة المجتمع ، فانه يمكن القول بأن اوضاع الجامعات في مصر بصفة عامة في حاجة الى دراسة شاملة متأنية تستهدف الوصول الى خطط وبرامج للتطوير والتحديث والدعم والتقويم على أسس من المعدلات القياسية ، حتى تستمر جامعاتنا في طليعة مراكز التقدم العلمي والتكنولوجي في البلاد وتتبوأ الموقع المناسب لها بين الجامعات المتقدمة .

ولا شك ان مثل هذه الدراسات سوف تعالج تفصيلا كل جوانب الموضوع العامة والنوعية في مختلف التخصصات والاتجاهات ، وهي دراسة تتطلب تكاتف جهود القطاعات والاجهزة المعنية على المستوى القومي ، ولكننا نقتصر في مجال الموضوع الذي نعالجه على لقاء نظرة عامة على اوضاع الجامعات الاقليمية الاحداث بالمقارنة بالجامعات الاقدم مع لمس الاوضاع العامة للجامعات المصرية ، تحسبا لبعض المؤشرات والاتجاهات لمعالجة مستقبلية اكثر عمقا ووسع نطاقا . وسوف تقتصر على ايراد بعض الاحصاءات عن عدد الطلاب

قطاعات العمل خارج نطاق التعليم المنظم ، وفقا لبرامج متعددة الاتجاهات تشمل العديد من الدراسات والتجارب والبحوث وتوفير الخبرات لمتطلبات البيئة ، سواء في مجالات الزراعة ، او السكان او الاسكان ، او الادارة بانواعها ، او الصناعة ، وكذلك تنظيم البرامج التدريبية للقوى العاملة ، ومنها برامج التدريب التحويلي . وتستهدف هذه البرامج توسيع قاعدة المعرفة ، او تعميق المعرفة ، او اكساب مهارات جديدة ، أو حل مشكلات محددة .

* زيادة العناية ببرامج التعليم المستمر ، وتبسيط العلوم وتنظيم الخدمات للجماهير متنوعة الاتجاهات .

الجامعات التكنولوجية

نشأة الجامعات التكنولوجية وتطورها :

ظهرت الحاجة الماسة للتعليم الفني في مستوياته العليا في منتصف القرن الثامن عشر حينما توافرت الظروف الاقتصادية والاجتماعية مع بدء عصر صناعة التعدين ، وقد سميت كثير من مدارس ذلك العصر باسم مدارس او اكاديميات المناجم (١٧٥٠) وكانت تهتم بالاقتصاديات الى جانب العلوم الفنية ولم تكن تلك المدارس في المستوى العالي المعروف اليوم لضخامة المعرفة والخبرة ، ولم تتجاوز مدة الدراسة ثلاث سنوات تنتهي بدرجة دبلوم .

ومن اشهر مدارس ذلك العصر مدرسة الاشغال العامة (١٧٤٧) ومدرسة التقنيات المتعددة (١٧٩٤) في فرنسا بجانب مدارس إنجلترا ووسط أوروبا . وكانت التخصصات الغالبة هي المساحة والمناجم والايديوليك والطرق والكبارى كما كانت المقررات الدراسية تتسم

باحدى الوظائف الرئيسية للجامعات في المجتمع الحديث ، ألا وهي القيام بالخدمات الممتدة بأنواعها لخدمة المتطلبات البيئية والقومية .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* وضع خطة مدروسة ومتدرجة لاستيفاء النقص في التخصصات التى تقوم عليها الجامعات الإقليمية عن طريق البعثات الداخلية والخارجية وبعثات الاشراف المشترك ، الى جانب دعم الطاقات والامكانيات المحلية للاسهام فى هذا المجال .

* التأكيد على ما اختطه المجلس الاعلى للجامعات فى السنوات الاخيرة من الاخذ بأسباب الترتيب فى انشاء اقسام او كليات او جامعات جديدة ، إلا بعد دراسة متأنية ، تستهدف توفير المتطلبات اللازمة وتراعى مختلف المعايير والمعطيات المحيطة بعملية التعليم والبحث العلمى .

* توفير اسباب الاستقرار لهيئة التدريس ومعاونيهم بمقار الجامعات الإقليمية وما يرتبط بذلك من اجراءات وحوافز ، باعتبار ان هذا من اهم عناصر نجاح أى نظام تعليمى .

* وضع خطة لكل جامعة اقليمية بولايات مدروسة تستهدف التركيز على مجالات التخصص ومشروعات البحوث اللازمة للمجتمع الذى تعيش فيه الجامعة ثم متطلبات الاسهام الفعال فى خطط التنمية على المستوى القومى .

* زيادة العناية بالدراسات العليا والبحوث بالجامعات قديمها وحديثها ، وتوفير الامكانيات اللازمة لها ، وتبني الاعتمادات الضرورية وفقا لبرامج مدروسة ، مع تقوية مراكز التميز العلمى كلما واينما وجدت ، مع تشجيع عمل الفريق ، وتحقيق التنسيق والتكامل بين هذه المراكز على مستوى الجامعات وفقا للامكانيات المتاحة والمتطلبات اقتصاديات التعليم والبحث العلمى وبأقل إهدار أو فقدان .

* وضع سياسة متدرجة لاعادة النظر فى البنية الاساسية للتعليم العالى بصفه عامة ، وكذلك فى خطط الجامعات الإقليمية القائمة والتى تنشأ مستقبلا بما يحقق متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى القريب والبعيد ، وبالتناسق والتكامل مع المراحل السابقة فى السلم التعليمى وخططها وبرامجها .

* الامتداد بخدمات التعليم الجامعى والتدريب بمختلف صوره الى

بيان

باجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بحسب

« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة القاهرة

فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلي	اعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	٩٤	١٣١	٢٢٥	٦٧١٠	٧١ : ١	٣٠ : ١
الحقوق	٤٨	٢٦	٧٤	٧٦٥٦	١٦٠ : ١	١٠٣ : ١
التجارة	٢٩	١٠٥	١٤٤	١٠٥٨٦	٢٧١ : ١	٧٤ : ١
تجارة بنى سويف	٤	٣١	٣٥	٢٤٨٦	٦٢٢ : ١	٧١ : ١
الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٤	٦٨	١٠٢	١٣٨٠	٤١ : ١	١٤ / ١
العلوم	٢٢٥	٢٤٤	٤٧٩	٣٢٧٣	١٤ : ١	٧ : ١
الطب	٥٢٠	٣٢٤	٨٤٤	٨٧٨٨	١٧ : ١	١٠ : ١
طب الأسنان	٦٩	١٥٢	٢٢١	١٩٢٣	٢٨ : ١	٩ : ١
الصيدلة	٨٨	١٤٤	٢٣٢	٢٦٤١	٣٠ : ١	١١ : ١
الهندسة	٢٩٠	٣٢٥	٦١٥	٧٩٢٩	٢٧ : ١	١٣ : ١
الزراعة	٢٣٨	٢٣٠	٤٦٨	٤٠٣٥	٢٧ : ١	٩ : ١
الطب البيطرى	١٣٨	٦٢	٢٠٠	٢٧٢٦	٢٠ : ١	١٤ : ١
دار العلوم	٤٠	٤٦	٨٦	٧٥٥٤	١٨٩ : ١	٨٨ : ١
الآثار	١٤	٢٧	٤١	١١٣٦	٨١ : ١	٢٨ : ١
الاعلام	١٠	٤١	٥١	٩٨١	٩٨ : ١	١٩ : ١
زراعة الفيوم	٣٧	٦٩	١٠٦	٨١٣	٢٢ : ١	٨ : ١
تربية الفيوم	١٤	٧٣	٨٧	٢٢٢٩	١٥٩ : ١	٢٦ : ١
المعهد العالى للتدريس	٥	٣٥	٤٠	٢٣٧	٤٧ : ١	٦ : ١
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	١٠	٥١	٦١	٤١٥	٤٢ : ١	٧ : ١
معهد التخطيط العمرانى	~	١٥	١٥	١٧٩	-	١٢ : ١
الجملة	١٩٢٧	٢١٩٩	٤١٢٦	٧٣٧٧٧	٣٨ : ١	١٨ : ١

بيان
بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة أسيوط
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلي	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس إلى الطلاب	نسبة الجملة إلى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
آداب سوهاج	٣١	٦٨	٩٩	٢٢٩٧	٧٤ : ١	٢٣ : ١
آداب قنا	٤	٥	٩	٨٦٥	٢١٦ : ١	٩٦ : ١
الحقوق	١٧	١٣	٣٠	٣١٥٠	١٨٥ : ١	١٠٥ : ١
التجارة	٢١	٦٩	٩٠	٣٩٠٢	١٨٦ : ١	٤٣ : ١
العلوم	١٠٧	١٦٢	٢٦٩	١٠٢٠	١٠ : ١	٤ : ١
علوم سوهاج	١٤	٥٧	٧١	٣٦٦	٢٦ : ١	٥ : ١
علوم قنا	١٥	٤٦	٦١	٤٧٨	٣٢ : ١	٨ : ١
علوم أسوان	١٧	٧٠	٨٧	٤١٢	٢٤ : ١	٥ : ١
الطب	١٣٤	١٥٠	٢٨٤	٢٨١٦	٢١ : ١	١٠ : ١
الصيدلة	٣٣	٧٠	١٠٣	١٢٣١	٣٧ : ١	١٢ : ١
الهندسة	١٨	٨٩	١٥٧	٢٦٤١	٣٩ : ١	١٧ : ١
الزراعة	٩٨	٧٨	١٧٦	٢٦٠٦	٢٧ : ١	١٥ : ١
الطب البيطرى	٤٨	٥٢	١٠٠	١٢١٢	٢٥ : ١	١٢ : ١
التربية	١٧	٣٦	٥٣	٤٠٦٣	٢٣٩ : ١	٧٧ : ١
تربية سوهاج	٤	٣٣	٣٧	١٧٧٨	٤٤٥ : ١	٤٨ : ١
تربية قنا	٢	١٢	١٤	١٠٣٢	٥١٦ : ١	٧٤ : ١
تربية أسوان	١	١٩	٢٠	١٠٢٧	١٢٧ : ١	٥١ : ١
الجملة	٦٣١	١٠٢٩	١٦٦٠	٣٠٨٩٦	٤٩ : ١	١٩ : ١

بيان

بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب

« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة طنطا

فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعدا ومعيد	الجملة			
الآداب	١٠	٣٥	٤٥	١٩٣٠	١٥٣ : ١	٣٤ : ١
التجارة	١٣	٧٥	٨٨	٥٣٣٥	٤١٠ : ١	٦١ : ١
العلوم	٤٧	١٢١	١٦٨	١٢٩١	٢٧ : ١	٨ : ١
الطب	١١٩	١١٧	٢٣٦	٢٦٥٤	٢٢ : ١	١١ : ١
طب الأسنان	٨	٦٧	٧٥	٣٥٥	٤٤ : ١	٥ : ١
الصيدلة	٨	٢٨	٣٦	٥٩٨	٧٥ : ١	١٧ : ١
زراعة كفر الشيخ	٨٨	١١٧	٢٠٥	٢٠١١	٢٣ : ١	١٠ : ١
التربية	٤٢	٣٧	٧٩	٥١١١	١٢٢ : ٢	٦ : ١
تربية كفر الشيخ	٤	٣٤	٣٨	٢٣٢٣	٥٨١ : ١	٦١ : ١
الجملة	٢٣٩	٦٣١	٩٧٠	٢١٢٠٨	٦٣ : ١	٢٢ : ١

بيان
باجمالي اعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة المنصورة
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس ومساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	١٩	٢٣	٤٢	١٢٧٣	٦٧ : ١	٣٠ : ١
الحقوق	١٢	٩	٢١	٥٦٥١	٤٧١ : ١	٢٦٩ : ١
التجارة	٢٨	٤٢	٧٠	٥٧٩٢	٢٠٧ : ١	٨٣ : ١
العلوم	٨١	١٥٧	٢٣٨	٢١١٦	٢٦ : ١	٩ : ١
الطب	١٥٥	١٢٧	٢٨٢	٢٦٧٤	١٧ : ١	٩ : ١
طب أسنان	٣	٤٧	٥٠	٢٦٩	٩٠ : ١	٥ : ١
الصيدلة	١٥	٥٠	٦٥	١٠٧٣	٧٢ : ١	٧ : ١
الهندسة	٤١	١٠٧	٤٨	٣٩٣٠	٩٦ : ١	٢٧ : ١
الزراعة	٧٩	١٠٣	١٨٢	٣١٤٥	٤٠ : ١	١٧ : ١
التربية	٢١	٤٧	٦٨	٣٩٩٨	١٩٠ : ١	٥٩ : ١
تربية نسياط	١٣	٥٠	٦٣	٢٤٩١	١٩٢ : ١	٤٠ : ١
الجملة	٤٦٧	٧٦٢	١٢٢٩	٣٢٤١٢	٦٩ : ١	٢٦ : ١

بيان
بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة حلوان
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميين	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجمله الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرسين مساعدين ومعيدين	الجمله			
الهندسة	٦٣	١٢٨	١٩١	٣٧٤٦	٥٩ : ١	٢٠ : ١
التكنولوجيا						
بحلوان						
الهندسة						
التكنولوجيا						
بالمطرية	٣٨	٤٤	٨٢	٢٩٧٢	٧٨ : ١	٣٦ : ١
الفنون الجميلة بالقاهرة	٧٠	٦٧	١٣٧	١٨٧٤	٢٧ : ١	١٤ : ١
الفنون التطبيقية	١١١	١٣٦	٢٣٧	١٦٧٧	١٥ : ١	٧ : ١
التجارة وإدارة الاعمال	٥٠	٤٨	٩٨	٧٩٣٦	٥٩ : ١	٨١ : ١
الخدمة الاجتماعية	٥٢	٥٣	١٠٥	٢٠٨٥	٤٠ : ١	٢٠ : ١
السياحة والفنادق	٦	٩	١٥	٤٦٩	٧٨ : ١	٣١ : ١
التربية الموسيقية	٤١	٥٩	١٠٠	٤١٤	١٠ : ١	٤ : ١
التربية الفنية	٧٠	٨٠	١٥٠	١٣٣٩	١٩ : ١	٩ : ١
الاقتصاد المنزلى	٤٥	٤١	٨٦	١٠٦٣	٢٤ : ١	١٢ : ١
التربية الرياضية بنين بالقاهرة	٦٨	٦٧	١٣٥	١٣٧٠	٢٠ : ١	١٠ : ١
التربية الرياضية بنات بالقاهرة	٨٣	٦١	١٤٤	١٠٥٠	١٣ : ١	٧ : ١
التربية الرياضية بنين بالاسكندرية	٦٥	٦٠	١٢٥	٩٤٣	١٥ : ١	٨ : ١
التربية الرياضية بنات بالاسكندرية	٦٤	٧٩	١٤٣	٨٢٣	١٣ : ١	٦ : ١
الفنون الجميلة بالاسكندرية	٣٧	٥٥	٩٢	٩١٨	٢٥ : ١	١٠ : ١
علوم القطن	١٩	٢٣	٤٢	١١٦٩	٦٢ : ١	٢٨ : ١
الجمله	٨٨٢	١٠٠٠	١٨٨٢	٢٩٨٤٨	٣٤ : ١	١٦ : ١

بيان

بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة قناة السويس
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلي	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
العلوم والتجارة والادارية	٢٠	٢٨	٤٨	٢٨٦١	١٤٣ : ١	٦٠ : ١
العلوم	٦	٤١	٤٧	٤٤٧	٧٥ : ١	١٠ : ١
الهندسة والتكنولوجيا	٢١	٣٨	٥٩	١٥٠٥	٧٢ : ١	٣٦ : ١
البتروك والتعدين	٤٠	٣٤	٧٤	٧١٩	١٨ : ١	١٠ : ١
الزراعة	١٢	٣٤	٣٦	٦٤٦	٥٤ : ١	١٨ : ١
التربية	-	٤	٤	١٠٠٣	—	٢٥١ : ١
الجملة	١٠٠	١٦٩	٢٦٨	٧١٨١	٧٢ : ١	٢٧ : ١

بيان

بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة المنوفية
في العام الجامعي ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميون	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعداً ومعيد	الجملة			
العلوم	١٣	٤٦	٥٩	٦٤٢	٤٩ : ١	١١ : ١
الهندسة والتكنولوجيا	٢٩	١٤٣	١٧٢	٢٨١٣	١٣١ : ١	٢٢ : ١
الهندسة الالكترونية	٢٠	٥٩	٧٩	١٤٢٦	١٧ : ١	١٨ : ١
الزراعة	٨٥	١٣٠	٢١٥	٢٧١٣	٣٢ : ١	١٣ : ١
التربية	٢٢	٨٠	١٠٢	٣١١٧	١٤٢ : ١	٣١ : ١
الجملة	١٦٩	٤٥٨	٦٢٧	١١٧١١	٦٩ : ١	٩١ : ١

بيان
بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظامين بجامعة المنيا
فى العام الجامعى ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلية	اعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميين	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعد ومعيد	الجملة			
الآداب	٣٤	٦٧	١٠١	٢٥٣٦	٧٥ : ١	٢٥ : ١
العلوم	٢٣	٦٩	٩٢	٦٧٩	٣٠ : ١	٧ : ١
الهندسة والتكنولوجيا	٢١	٧٨	٩٩	١٦٣٠	٧٨ : ١	١٦ : ١
الزراعة	٥٨	٨٥	١٤٣	١٥٤٥	٢٧ : ١	١١ : ١
التربية	١١	٣٧	٤٨	٣٠٤٣	٢٢٧ : ١	٦٣ : ١
الجملة	١٤٧	٢٣٦	٤٨٣	٩٤٢٣	٦٤ : ١	٢٠ : ١

بيان
بإجمالي أعضاء هيئة التدريس والمدرسين والمساعدين والمعيدين بحسب
« القوة الفعلية » ونسبتهم الى الطلاب النظاميين بجامعة
الزقازيق في العام الجامعي ٨٠ / ١٩٨١

البيان الكلية	أعضاء هيئة التدريس			الطلاب النظاميين	نسبة هيئة التدريس الى الطلاب	نسبة الجملة الى الطلاب
	هيئة التدريس	مدرس مساعدا ومعيد	الجملة			
الآداب	١٢	٤٩	٦١	٢٩٨٤	٢٤٩ : ١	٤٩ : ١
الحقوق	١٩	٧	٢٦	٢٧٠٦	١٩٥ : ١	١٤٣ : ١
التجارة	١٥	٩٧	١١٢	٦٢٠٠	٤١٣ : ١	٥٥ : ١
تجارة بنها	٢٧	٥٠	٧٧	٣٢٥٢	١٢٠ : ١	٤٢ : ١
العلوم	٤١	١٦٦	٢٠٧	١٥١٣	٣٧ : ١	٧ : ١
الطب	٨١	٣٨٠	٤٦١	٢٧٦٤	٣٤ : ١	٦ : ١
طب بنها	٢٩	٧٦	١٠٥	٣٥٧	١٢ : ١	٣ : ٢
الصيدلة	١٠	٥٨	٦٨	١١٦٦	١١٧ : ١	١٧ : ١
الهندسة	١١	٥٩	٧٠	٧٣٦	٦٧ : ١	١١ : ١
هندسة شبرا	٣٣	٩٧	١٣٠	٣٥٢٤	١٠٧ : ١	٢٧ : ١
الزراعة	١٠٩	١٤٨	٢٥٧	٣١٠٨	٢٩ : ١	١٢ : ١
علوم زراعية مشتهر	٧٥	٧٩	١٥٤	١٤١٤	١٩ : ١	٩ : ١
الطب البيطري	٩٥	٩٧	١٩٢	٢٠٧٣	٢٢ : ١	١١ : ١
التربية	٦	٧٣	٧٩	٩٠٣٩	٥٠٧ : ١	١١٤ : ١
تربية بنها	٣٥	١١٦	١٥١	٣٦٧٠	١٠٥ : ١	٢٤ : ١
الاجمالي	٥٩٨	١٥٥٢	٢١٥٠	٤٥٥٠٦	٧٦ : ١	٢١ : ١

بيان احصائي تقديري
عن المقدين لدرجة الماجستير والدكتوراه والحاصلين عليها
وكذلك أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالجامعات المصرية
عن عامي ٨٠/٨١ - ٨١/٨٢

البيان	المقدين للدراسات العليا				التوقع حصولهم على درجات علمية				أعضاء هيئة التدريس		المدرسين المساعدين والمعيدين	
	ماجستير		دكتوراه		ماجستير		دكتوراه		٧٠/٧١	٧١/٧٢	٧٠/٧١	٧١/٧٢
القاهرة	٨٠٠٥	٥٤٠٠	٣٠٧٠	٣٥٥٠	٧٤٠	٧٥٠	٣٢٠	٣٣٠	٧١٥٢	٦٥٠	٦٠٦	١١٠
الاسكندرية	٦١٠٧	٤٢٠٠	١٢٥١	١٥٥٠	٥١٠	٥٣٠	٥٧١	٢٠٠	٨٧٥١	٦٤٠	١٨٠١	١٧٥٠
عين شمس	٣٩٦٨	٣٦٠٠	٣١١١	٢٤٥٠	٣٧٠	٤٩٠	٧١٠	٩١٠	٣١٦١	٥٩١	٣٩١٨	٢٢١٠
أسيوط	٨١٧	٩٧٠	٤١٢	٥٥٠	٢٢٠	٢٥٠	١٠٠	١١٠	١٨٨٠	١٠٠٧	٧٥٢١	٣٦٠
طنطا	٦٢٣	٤٤٠	٢١٤	٢٥٠	٧٥	١٠٠	٣٥	٥٠	٤٠٣	٢٤٠	٨٨٧	٨٥٠
المنصورة	٩٦٢	٦٧٠	٣٥١	٥١٠	٢٥٠	٢٨٠	٨٠	٧٠	١٦٥	٩٥	٣٣٠١	٦٠١
الزقازيق	٢١٢٢	١٥٧٠	٥٢٨	٥١٠	٢٢٠	٢٥٠	٤٥	٥٠	٣٠٨	١٠٦	٦٠٨١	٠٠٤١
حلوان	١١٧	٥٣٠	٣٥٢	٣١٠	١٥٠	١٦٠	٣١	١٥٠	٧١١١	١١١	٢٠٢١	١١١
المنيا	١٦٥	٢٢٠	٦٨	١٢٠	٦٠	٧٠	٥١	٢٠	٨٦١	٧١	٤٠٦	٤٤٠
المنوفية	٥٧	٢٣٠	١٠١	١٠	١٥	١١٠	٥	١٠	١١١	٢٢٠	٥٠٠	٥٣٠
قناة السويس	١٠٣	١٧٠	٧٨	٣٠	١٠	٢٠	٥	١٠	٦١١	٣٠	٢٤٠	٢٨٠
الاجمالي	٢٤٦١٦	١٨٠٠٠	٧٥٠٨	١٠٠٠٠	٢٧٠٠	٣٠٠٠	١١٠٠	١٢٠٠	١٥٨٦	٢٠٠٠١	١٤١٣٢	١٤٠٠٠

بالعمومية والوصف .

ومع بدء الثورة الصناعية الاولى في انجلترا باختراع وات للمحرك البخارى (١٧٦٩) تأثرت الصناعة بالاعتماد على القدرة الميكانيكية وصاحب ذلك تطور الصناعة واقتصاديات الانتاج ، خصوصاً صناعات المعادن والنسيج وما تبعها من صناعة المحركات البخارية والمكينات المختلفة .

ويتطور الصناعة انتشرت المعاهد والمدارس الهندسية وتطورت المقررات الدراسية . وارتفعت مستوياتها حيث زادت مدة الدراسة الى اربع سنوات مع مطلع القرن التاسع عشر ولكن بقيت الاهداف متواضعة ، وتتلخص فى تدريب الطلاب على الرياضيات والرسم والهندسة الوصفية والفيزياء والكيمياء وعلوم المكينات وتصميمها والمحركات البخارية والاقتصاد والمحاسبة . واصبحت الحصول على تفاصيل المحتوى العلمى لهذه المقررات فانه يمكن تصور مستويات قياسا على مستوى المعرفة السائد فى ذلك العصر ، وكذلك مستوى الحاجات ومعدلات الانتاج .

وبصفة عامة كان ينظر للهندسة على انها فن يعتمد على التجربة والمحاولة والخطأ .

وفى مصر ظهرت مدرسة المهندسخانة ومدرسة الفنون والصنائع على غرار نظرائهما بفرنسا حوالى عام ١٨٣٦ .

وكان لتحسن المحرك البخارى واستخدامه فى السكك الحديدية والسفن واكتشاف الكهرباء وظهور محرك الاحتراق الداخلى (١٨٩٠) واستعماله فى السيارات وكذلك التوسع فى توليد الكهرباء من محطات كبيرة القدرة وسهولة نقل الكهرباء ان تطورت اساليب الانتاج والخطط الدراسية والمقررات ، وتخلصت من العمومية الى التخصص ، وساعد على ذلك تزايد الاكتشافات العملية وتطبيقاتها ، وبذلك اعتمدت دراسة الهندسة على التحليل الرياضى النظرى والتجريب العلمى .

وبدخول مرحلة الانتاج الغزير وفلسفة خط التجميع فى اوائل هذا القرن وكذلك تقسيم العمل وظيفيا - ظهرت الحاجة الماسة الى ثلاثة مستويات للعمالة هى فئة العمال وفئة الفنيين (بما فيهم الملاحظون والاسطوانات) ثم فئة المهندسين ، وتميز القرن العشرون باستمرار ارتفاع مستويات المعرفة والمهارة ، وصاحب ذلك ارتفاع المتطلبات

١٨٠

العلمية لإعداد المهندسين وتدريبهم . وزيدت مدة الدراسة بعد ذلك الى خمس سنوات .

والمهندس هو الشخص القادر نتيجة لقدراته وتدريبه على التطبيق الابتكارى للعلوم الاساسية فى التخطيط والتصميم والانشاء وقياس الاداء وتحسينه ، ولقد اصبح مسئولا عن تطور مستوى مهنة الهندسة لى تواكب تطور الاكتشافات العلمية واساليب التحليل والقياس وفنون الانتاج وكذلك لتتناسب المنتجات والمستويات المتزايدة من الاحتياجات التى اقتضتها تطور المجتمعات وأنماط حياتها .

ولقد أحدثت طفرة الاستخدامات الالكترونية بعد الحرب العالمية الثانية قفزة هائلة ، حيث ازادت المعرفة عمقا وتعددت فروعها وتطبيقاتها فالكيمياء مثلا انقسمت الآن الى كيمياء طليعية وكيمياء عضوية وكيمياء تحليلية وكيمياء حيوية وكيمياء نووية وكيمياء صناعية وكيمياء حركية وكيمياء غير عضوية ... الخ .

وانقسمت ايضا تخصصات الهندسة . فبعد ان كانت الهندسة الميكانيكية والكهرباء تعتبر تخصصا واحدا حتى الثلاثينات من هذا القرن واصبحتا تخصصين منفصلين . بل ان الهندسة الميكانيكية نفسها انقسمت الى اكثر من خمسة تخصصات فى الستينات وعلى سبيل المثال :

هندسة القوى الميكانيكية - الميكانيكا الهندسية - الهندسة الصناعية - هندسة الانتاج - هندسة المواد - هندسة السيارات - هندسة الآلات الزراعية - هندسة الميكانيكا الحيوية - القياسات والأجهزة والتحكم . الخ .

وما زال المجال متسعا لمزيد من الانقسامات .

ومع تسارع تراكم المعرفة وسرعة ظهور الابتكارات التكنولوجية والتوسع فى استخدام التطبيقات النووية والالكترونية وانتشار الاوتومية والحاسبات سواء فى فنون الانتاج او الاتصالات او الدفع تحت ظروف لم تكن معروفة من قبل (السرعات الفائقة ودرجات الحرارة المتناهية الارتفاع او المتدنية الانخفاض ، وكذلك عند ضغوط عالية وقرب الفراغ او التعامل مع كميات ميكروسكوبية ... الخ) زاد عبء اعداد المهندسين ، بل اصبح عدد المقررات الدراسية ومحتواها العلمى فى تخصص واحد أكثر بكثير مما يتيح للمدى الزمنى المعقول لإعداد

المهندس . وينعكس ذلك على شكل المؤسسات التعليمية وحجمها ومدى مرونتها واستجابتها لتخريج تلك النوعيات المتعددة من المهندسين بمستويات متزايدة العمق . (يحتاج إعداد المهندس حاليا الى خمس سنوات دراسية بمعدل من ٢٠ الى ٤٠ ساعة اسبوعيا لمدة ثلاثين اسبوعا سنويا على الاقل) .

ان الجامعة ، اى « جامعة » لا يجب ان تتعدى حجما حرجا معيناً ، ويتوقف هذا الحجم الحرج على عوامل عديدة ، منها عدد الطلاب وعدد التخصصات وعدد المقررات والمعامل لكل تخصص ، وكذلك المساحة المخصصة للانشطة المختلفة والتنظيم الادارى . ولهذا كله فقد كثر ظهور الجامعات التكنولوجية إبتحتوى كل جامعة على تخصص أو اثنين على الأكثر . ومثل هذه الجامعات موجودة تحت مسميات مختلفة من معهد تكنولوجيا ، (مثل معهد MIT فى الولايات المتحدة الامريكية) الى المدارس العليا الفنية او الجامعات الفنية فى المتيا بشقيها ، وكذلك فى روسيا ورومانيا والمجر ومصر (جامعة حلوان) والعراق (الجامعة التكنولوجية) والسعودية (جامعة البترول) .

نظام الجامعة التكنولوجية كضرورة مستقبلية :

عرضنا فيما سبق الشكل العام للتطور الذى حدث فى التعليم الهندسى ، من زيادة فى تخصصاته ، وتغير فى خطط دراسته ، وعمق فى المحتوى العلمى للمقررات الدراسية اللازمة لإعداد المهندس . وما حدث على سبيل المثال فى الهندسة الميكانيكية حدث مثله فى تخصصات الهندسة الكهربائية والزراعية والكيميائية والنوية والانشائية والمدنية وفنون العمارة ، وكذلك فى فروع العلوم المختلفة وما يتصل بها .

ويتسارع معدل التغيير - وهو سمة العصر - فى المعرفة وأنماط الحاجات والاستهلاك ، تزداد التطبيقات والابتكارات التكنولوجية نتيجة لارتياح الانسان مجالات للتطبيق لم تكن معروفة من قبل ، ومواجهة تحديات كبيرة سواء بسبب نضوب كثير من المواد الطبيعى أو عدم ملاءمة بعضها لكثير من التطبيقات ، ولإيجاد حلول المشكلات الجديدة (الغذاء والطاقة) الخ

واقد اثر ذلك على اسلوب الحياة وانماطها ، مما خلق ظروفا اقتضت ظهور مجالات جديدة وعديدة لتطبيقات العلوم الاساسية فى صورة مبتكرات تتزايد يوما بعد يوم واخذت تختلفى مدارس التجريه والخطأ ليحل محلها التحليل الرياضى وتحليل المنظومات والمنهج العلمى ، واصبح من الصعب على المتخصص ملاحقة ما يحدث فى مجال تخصصه . ويكاد يكون من المتفق عليه حاليا ان تشمل خطة الدراسة لإعداد المهندس ما يلى على وجه التقريب :

- حوالى ١٠ ٪ من الزمن المخصص للدراسة للعلوم الانسانية تختار من مواد مثل علم النفس ، علم الاجتماع ، اقتصاد ، لغات ، فلسفة ، تاريخ ، علوم ، تاريخ ، جغرافيا ، دراما ، أدب ، رسم ، تنسيق فنى ، علم الجمال ، رياضة بدنية ، انثروبولوجيا ، آثار ... الخ .
- حوالى ٢٥ ٪ للعلوم الاساسية تختار من مواد فى : الرياضيات (٦ مقررات) ، ميكانيكا (٣ مقررات) ، كيمياء (مقرران) ، فيزياء (مقرران) ، هندسة وصفية ، وبعض هذه المواد يكون اجباريا بحسب فروع التخصص .

- حوالى ٣٥ ٪ للعلوم الهندسية . واشعبة هندسة القوى الميكانيكية على سبيل المثال تختار مواد : الثرموديناميكا (٤ مقررات) . انسياب موانع (٣ مقررات) ، انتقال حرارة وكتلة (٣ مقررات) ، احتراق (مقرران) ، هندسة مواد ، نظرية المرونة ، نظرية انشعابات ، اهتزاز ، نظريات القطع ، نظريات تحول الطاقة .

- حوالى ٣٠ ٪ للتطبيقات فى فروع التخصص . فهندسة قوى تختار : هندسة بخارية ، ماكينات تربينية ، محركات اختراق داخلى . تبريد وتهوية . ماكينات ايدرولية . محطات توليد قدرة ، تصميم ماكينات ، أجهزة محطات توليد قدرة ، قياسات حرارية وانسياب ، اختبار مواد ، تصميم سيارات ، آلات زراعية ، محركات دفع طائرات ، محركات ووقود الصواريخ .

ضاغطات طاقة متجددة (شمسية و رياح وحرارة ارضية) تزييت (طوبولوجيا) ، التصميم الامثل للمنظومات ، اقتصاديات

اعضاء هيئة التدريس ، والهيكل الادراى والأنشطة الضرورية لإعداد خريج الجامعة ، سواء الإعداد الثقافى العام أو الاجتماعى ويكاد يكون من المتفق عليه حاليا ألا يزيد عدد الطلاب فى الجامعة الواحدة فى المتوسط على عشرين ألفا ، منهم ٢٠٪ على الأقل من طلاب الدراسات العليا ، والنماذج الموجودة حاليا (بغض النظر عن جامعة القاهرة) والتي يزيد عدد الطلاب فيها عن هذا الحد تتكون من أكثر من جرم جامعى واحد ولكل حرم استقلاله الذاتى داخل الكيان الكبير . وأمثلة ذلك جامعة كاليفورنيا ولها أكثر من تسعة فروع فى مواقع متفرقة ومتباعدة ، أو مثل جامعة المكسيك التى تتكون من حرم به عدد كبير من الوحدات الصغيرة (الأقسام) المستقلة والتي يدرس جزء كبير من طلابها بعضا من الوقت .

فى ضوء كل ما تقدم تظهر ضرورة وجود جامعات لها هويتها الخاصة المتفردة و يفرض المستقبل وجود جامعات تكنولوجية أو جامعات نوعية تجمع بين تخصصين أو أكثر يتحدد عددها بالحجم الحرج لكل جامعة . ومن أمثلة هذه الجامعات :

جامعة للهندسة الميكانيكية والكهربائية - جامعة طبية - جامعة للنسيج - جامعة للعمارة والفنون - جامعة للزراعة والطاقة .

سمات الجامعة

ان التحديات التى يواجه بها الانسان القرن الحادى والعشرين يصعب تصورها ، ولو انه ليس من المستحيل تصور اتجاهها . فهى تحديات تتسم بالتغيرات العنيفة فى الحاجات ، وما يتبعها من ابتكارات نتيجة لتقدم العلم بمعدلاته المتسارعة ، وكذلك لتزايد عدد السكان وتناقص الموارد الطبيعية . وتستلزم مواجهة هذه التحديات إعداد أفراد لديهم من قدرات التصور والابتكار والمبادأة القدر الكبير .

ونتيجة لاعتماد كثير من التطبيقات على معرفة عميقة بالعلوم الاساسية التى يتزايد تعدد فروعها . وكذلك لصعوبة ان يلم شخص واحد بكل المعارف اللازمة لحل مشكلة واحدة فى فترة زمنية محدودة ، مايجعل من الضروري ان يكون الانسان - بعد المرحلة الجامعية الاولى

الطاقة ، ماكينات وشبكات كهربائية ، تطبيقات متقدمة الخ .

ويبلغ مجموع هذه المواد ، رغم اختصار عددها ، حوالى ٧٥ مقررا دراسيا يستحيل على اى دارس لهذا التخصص ان يدرسها جميعها فى مدى زمنى معقول (٥ سنوات) ، (يدرس الطالب عادة ما بين ٤٠ ، ٥٠ مقررا دراسيا) .

على ان المجتمع فى تطوره يحتاج الى مهندسين على درجة عالية من المهارة فى كل هذه المواد . ويستدعى ذلك العنول عن المقررات والخطط الجامدة بحيث تترك لكل طالب حرية اختيار المقررات التى يراها والتي تتفق مع قدراته فى اطار المجموعات السابق الاشارة اليها . وبذلك يتاح للمجتمع وجود مهندسين يغطون فى مجموعهم ذلك الطيف المتزايد من أصول المعرفة والتطبيق .

كما يجب ان تغطى تخصصات أعضاء هيئة التدريس هذه المقررات جميعها ليتاح للدارس انتقاء مايراه ملائما لظروفنا وملئما لظرفته الخاصة فى تطور المجتمع . ويؤدى ذلك الى كبر حجم هيئة التدريس والى كبر عدد المعامل المتخصصة وكذلك المكتبة العلمية .

واذا كان الأمر كذلك بالنسبة لتخصص واحد فعماذا تكون عليه الحال لو احتوت الكلية الواحدة على كل تخصصات الهندسة الميكانيكية .

وفى تطور المجتمعات من مجتمعات زراعية الى مجتمعات ما قبل التصنيع ، ثم التصنيع ذى الانتاج الغزير ثم التصنيع الاتوماتى ، ومنها الى مجتمعات الاستهلاك ، ظهرت الحاجة الى افراد لوى تخصصات جديدة تجمع بين تخصصين أو أكثر من التخصصات المتعارف عليها ، مثل الهندسة والاقتصاد - الهندسة والزراعة - الهندسة والطب . الهندسة والقانون - الهندسة والادارة . وهذه كلها ما اسطلى على تسميته بالدراسات البينية (التي عرض لها المجلس فى دورته الثامنة) ، ويستلزم هذا الإعداد جرعة كبيرة من المواد الانسانية . من ذلك كله تظهر صعوبة احتواء الجامعة على كل التخصصات او تخصصات عديدة تخرج بها عن الحجم الحرج .

ويتحدد الحجم الحرج للجامعة بعدد طلابها ، وعدد المعامل ، وعدد

- قادرا على تعليم نفسه بل واستمرار هذا التعليم خصوصا اذا تغيرت التكنولوجيا تغيرا جذريا ، وليس ذلك للمهنيين فحسب ، وانما كذلك لاعضاء هيئة التدريس .

ولصعوبة إحداث التغيير والتجديد في الجامعات القائمة دفعة واحدة ، فلا أقل من رسم خطوط السياسة العامة لسمات جامعات المستقبل . ويبدأ التطبيق تدريجيا بدءا بالجامعات الجديدة إلى أن تعم هذه السمات جميع الجامعات ، وتكون هذه السياسات هي النواة لتفاعلات مستقبلية تتمخض عن جامعات تكنولوجية وجامعات نوعية تختلف التخصصات فيها من جامعة لأخرى كما تختلف فلسفة الجامعات ونظيرتها للمستقبل حتى يمكن للجامعات أن توفر :

- العلم لمن يطلبه بغض النظر عن أية عوائق عمرية أو مادية أو صحية .

- الافراد المهنيين الذين يملكون في مجموعهم هذا الطيف المتزايد والمستمر من التخصصات .

- مواجهة الحاجة المتزايدة الى مزيد من البحوث لحل مشكلات التنمية المعقدة والصعبة (مثل الغذاء والطاقة .. الخ) .

والذلك يجب أن تتسم الجامعات بسمات أساسية وضرورية لمقابلة هذه المتطلبات مثل :

- المرونة والدينامية (استقلال الجامعات والاقسام وتقسيم خط اتخاذ القرارات وتنفيذه) .

- وجود اقسام تغطي تخصصات المقررات الدراسية ولها صلاحية تقديم مقررات جديدة .

- العناية باثراء المعرفة وتنمية القدرة على استخدام المعارف .

- ان يكون نظام الجامعة مما يسمح باعطاء المعرفة التي تتناسب طبيعة كل فرد ، وتقضى على الجمود وتعارض الانتقاء المبكر ، وبذلك تتيح كثيرا من الاختيارات وتحفز المواهب ، (الساعات المعتمدة والدراسات البيئية) .

- الاهتمام بالعلوم الانسانية خصوصا عند الانتقال الى مرحلة

التصنيع وما بعدها .

- ان تؤكد على حرية الفرد في تكوين نفسه ، ليفرق بين نفسه وعصره ، مع اعطائه الفرصة لتحقيق تكامل ذاته بالصورة التي يراها .

تجربة جامعة حلوان

شهد التعليم في مصر نموا كبيرا في عدد الطلاب لم يواكبه نمو في الامكانات وادى نمو التعليم الثانوى الى زيادة في ناتجه تضغط باستمرار على المستويات العليا من التعليم نتيجة لعوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية (من خارج التعليم) . وساعد هذا الضغط على اتخاذ كثير من القرارات كرد فعل لظروف اجتماعية مثل التوسع في انشاء المعاهد العالية منذ منتصف الخمسينات كرسيلة لامتناس الفاض من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة الذين لم يجدوا فرصا في الجامعات .

واتسم نظام التعليم بالجمود النسبي ولم يتطور مع متطلبات التنمية او احتمالات التصدى لتحديات المستقبل ، لدرجة ان معظم الجامعات الجديدة قللت النموذج التقليدي والذي تبلورت صورته في الثلاثينات من هذا القرن وهو نموذج لا يمكن القول بانه النموذج الوحيد الصالح لواخر هذا القرن . ونتيجة لسياسة التوسع في قبول أعداد أكبر من الطلاب عاما بعد عام ، اعتمد التعليم الى حد كبير على التلقين والاستظهار (تخزين المعلومات واسترجاعها) ولم يعن كثيرا بالتدريب على التحليل والاستقراء والاستنباط او الابتكار . وكان لجمود خطط الدراسة أن أصبحت حصيلة الخريجين تكاد أن تكون صورة مصبوبة في قوالب محددة نتيجة لدراساتها (في التخصص الواحد) عددا معينا من المقررات الدراسية ، مهما قيل في دقة انتقائها ، فهي بالقطع لا تغطي الطيف المتزايد في فروع المعرفة ، وانها ايضا انتقاء يفرضه تصور محدود لافراد بعينهم . وساعد على ذلك انخفاض مستوى التعليم الثانوى واقتصار خطط النمو على نماذج تقليدية وغياب سياسات عامة توضح اتجاه التقدم .

كان لوجود عدد كبير من المعاهد العليا (بلغ عددها في وقت من

كما رأى ان تكون الجامعة جامعة اقسام علمية لا تتكرر بالحرم الواحد . على ان يجمع عدد من الاقسام إداريا تحت تنظيم الكلية لوجود كلياتها منتشرة بين القاهرة وحلوان والاسكندرية .
ويتضمن مشروع الجامعة كما خطط له ان تستقل الاقسام نهائيا لتتبع الجامعة لتحقيق الاهداف الاتية :

- رفع المستوى العلمى للمقررات وزيادة تنوعها .
- تطبيق نظام الاختيار والساعات المعتمدة .
- ايجاد تخصصات بينية عديدة .
- احتواء الدراسة على تدريب عملى مقداره ٢٢ اسبوعا موزعة على ثلاث سنوات .

- إزالة الحواجز بين العلوم والفنون والانسانيات .
- ايجاد مقررات وتدريب خارج نظام الدرجات العلمية .
- ولقد كان من المتصور ان انشاء جامعة حلوان يمثل اتجاها جديدا لكى تبتعد كل جامعة جديدة بهويتها الخاصة . ولكن هذا الاتجاه لم يتحقق بعد .

إطار العمل فى الجامعة التكنولوجية

نظام الدراسة :

يجب ان يكون هذا النظام عديد القنوات عديد التخصصات يحتوى على عدد كبير من الاختيارات سواء بين التخصصات او بين المقررات مع امكان تغيير التخصص فى اية مرحلة بيسر وسهولة . وتشمل الدراسة الآتى :

- دراسات لدرجات البكالوريوس والماجستير والدكتوراه .
- دراسات مهنية لدرجة دبلوم بعد البكالوريوس .
- دراسات مسائية لاعداد الكادر اللازم للصناعة بتعاقدات خاصة وبدون منح شهادة .
- دراسات ومقررات غير مرتبطة بدرجة علمية .
- اجراء بحوث تطبيقية بتعاقدات خاصة .
- سهولة الانتقال من مستوى لآخر او من تخصص لآخر .
- تتكون الدراسة للدرجات العلمية من عدد من الوحدات وعدد من مجاميع المقررات التى تحتوى على اختيارات عديدة .

الاوراق حولى ١٦٦ معهدا) خارج مظلة الجامعة ، ان فرضت عليها اوضاع تدنت بمستوياتها العلمية لاسباب عديدة ، اهمها قصور النظرة الى اهمية الدور الذى يمكن ان يؤديه خريجوها بتخصصاتهم غير المألوفة للتعليم الجامعى فى مصر فى اجراء التطور الحضارى ، كما ان الخريجين عانوا من تفرقة اجتماعية وعلمية حالت بينهم وبين الاسهام فى اثراء المعرفة فى تخصصاتهم ، لغياب الدراسات العليا والبحوث ، واصبحت المعاهد لمدة طويلة مقصورة على منح درجة البكالوريوس المعادلة لنظيرتها الجامعية ، ولكن لايسمح للخريجين باستمرار الدراسة العليا بالجامعات . وقد كان للضغط المتزايد من اعضاء هيئة التدريس منذ الستينات ، وكذلك للاقتناع لدى الحكومة منذ عام ١٩٦٦ وتوصية المجلس القومى للتعليم (١٩٧٥) ان صدر قانون انشاء جامعة حلوان فى يوليو سنة ١٩٧٥ لتكون جامعة نوعية ذات هوية متفردة فى التعليم الجامعى بمصر .

واذا كانت الظروف السابق شرحها قد فرضت انشاء جامعة حلوان فانها فتحت الباب واسعا امام المهتمين بالتعليم الجامعى الى امكان التوسع فى قيام انماط عديدة غير النموذج التقليدى للجامعات المصرية فى اول انشائها يمكن ان يسهم فى تطوير المجتمع بل ان وجود هذه الانماط ضرورة يقتضيها التطور المستقبلى بالنسبة للتعليم الجامعى فى مصر .

وخضعت جامعة حلوان عند انشائها ٢١ كلية هى كليات :

الهندسة والتكنولوجيا بحلوان ، والطرية ، وشبرا ، وبور سعيد ، وكلية البترول والتعدين بالسويس ، واربع كليات تربية رياضية ، وكلية تربية موسيقية ، وكلية تربية فنية وكليتان للفنون الجميلة وكلية للفنون التطبيقية ، وكلية لعلوم القطن ، وكلية للعلوم الادارية والتجارية ، وكلية للسياحة والفنادق ، وكلية للاقتصاد المنزلى ، وكلية الزراعة بمشتهر ، وكلية التجارة ببور سعيد .

وانفصلت منها ثلاث كليات لتكون جامعة القناة وكلية الزراعة بمشتهر وكلية شبرا الفنية لجامعة الزقازيق .

ويظهر من نوعية التخصصات بجامعة حلوان الطابع التطبيقى لكلياتها والذى نوصى بالحفاظ عليه .

التوسع تدريجيا في النمط التكنولوجي للتعليم الجامعي ، مع تعمق في دراسة العلوم الاساسية .

وذلك كله في ضوء احتياجات المستقبل وتحدياته .

* ان تقوم الجامعات بالآتي :

- التوسع في اقامة دراسات مهنية لدرجة دبلوم بعد درجة البكالوريوس .

- اقامة دراسات مسائية للمساهمة في اعداد الكادر اللازم لقطاعات الانتاج والخدمات .

- تقديم مقررات دراسية غير مرتبطة بالدرجات العلمية لتحقيق استمرار التعليم .

- التوسع في اجراء بحوث تطبيقية بتعاقدات خاصة .

* يجب أن يتسم النظام الجامعي بصفة عامة بالآتي :

- ان يكون اتجاه الدراسة في مرحلة البكالوريوس عريضا ، وأن يكون التخصص الدقيق في المراحل العليا .

- أن يتناسب عدد الطلاب في الدراسات العليا مع الامكانيات المادية والبشرية اللازمة في التخصصات المختلفة ، وأن تراعى كل جامعة تحديد عدد المقبولين في الدراسات العليا .

- مراعاة المرونة والدينامية والاستقلالية حتى مستوى القسم مع تقصير خط اتخاذ القرار وتنفيذه .

- العناية بالتدريب العملي في مختلف مراحل التعليم بالكلية العملية .

- التدرج نحو الوصول الى تحقيق قاعدة مراحل الاختيار ، وذلك بتبني نظام الساعات المعتمدة والتخصصات البيئية .

* تعديل القوانين والنظم الجامعية على النحو الذي يسمح بتنفيذ هذه التوصيات .

* تهيئة الرأي العام للترحيب بالانماط الجديدة من التعليم الجامعي .

- ان يكون التخصص في المرحلة الجامعية الاولى عريضا بقدر المستطاع وان يكون التخصص الدقيق في الدرجات العليا .

الهيكل الاداري :

يجب ان يتسم الهيكل الاداري باللامركزية ، فيتفرغ مجلس الجامعة لرسم السياسة العامة والتنسيق بين الاقسام ووضع معايير المستويات وتبديل التمويل ورسم الخطط العامة لسياسة البحوث .

ويتفرغ مجلس القسم لتطوير المقررات العلمية واجراء البحوث والاشراف على التدريس وتنمية اعضاء هيئة التدريس ومعامل البحوث ، كما يسهم القسم من خلال مجلس الجامعة في تنظيم البرامج والخطط .

ويجب ان يقل الاشراف المركزي حتى تستطيع الاقسام ان تتكيف الى ابعد حد مع متطلبات المجتمع الذي تخدمه .

وكذلك إعفاء الجهاز العلمي من اعباء الاعمال الإدارية والمالية ، وتختص وخليفة نائب رئيس الجامعة بكل القرارات الخاصة بالطلاب قبولاً وتحويلاً وتسجيلاً وأن ينشأ بها ادارة للإرشاد الفني والسجلات .

ويجب ان يكفل الاستقلال الحقيقي للجامعات ، بما في ذلك اختصاص كل منها وتحديد عدد الطلاب ومستواهم وكذلك يجب ان تكون الرقابة المالية وغيرها من داخل الجامعة .

ملحوظة :

لم تظهر ضرورة لاقتراح هيكل اداري محدد ، حيث ان اي تنظيم اداري لابد ان يتسق مع الوظائف والاهداف التي تقوم بها الجامعة . ومن المفروض ان تختلف من جامعة لأخرى .

كذلك لم تظهر ضرورة لوضع تصور لخطط ومقررات دراسية وان ما اعطى كان على سبيل المثال لا الحصر لتخصص واحد . وقد اكتفى بعرض الخطوط الرئيسية .

التوصيات

فيما يلي بعض التوصيات العامة بالنسبة للتعليم الجامعي ، وهي تنطبق على الجامعات التكنولوجية :

* ان تكون لكل جامعة هويتها المتفردة ، وان يشجع العمل على

الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣

دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته

لا شك أن منطلق التنمية وهدفها هو الإنسان ، وأنه ينبغي أن تسير تنمية البشر جنباً إلى جنب مع التنمية العامة وتطورها بكل جوانبها وإبعادها .

ومن هذا المنطلق فإن العنصر البشرى سيظل أهم عناصر التنمية ومن ثم فإن وضعه في المسار الصحيح لاستيعاب علوم العصر ومنجزات التكنولوجيا يعتبر أمراً حيوياً لتحقيق أهدافها .

وفي مصر كما هي الحال في دول العالم الأخرى ، فإن التعليم وحده هو القادر على دعم إيجابيات شخصية الإنسان المصري وتطويرها لتحقيق مزيد من الإيجابيات ، وهو الذي يستطيع أن يقدم أفضل الحلول والبدايل في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وأن يعرض على مستوى عال من الدقة التحليل العلمي للظواهر والمشكلات والمشروعات التي ترتبط بقدر مصر ومصيرها .

ومن هنا فإن التعليم هو استثمار أصيل رابح لأنه يشكل القاعد لكل استثمار آخر ، بل هو في حقيقته استثمار متجدد ، حيث ينتقل عائد من جيل إلى جيل ، والجامعات المصرية ممثلة لقمة الجهاز

١٨٦

التعليمي في البلاد هي المسؤولة عن اعداد الكوادر والقيادات القادرة على التخطيط لحاضر مصر ومستقبلها ، وتنفيذ الخطط التي تضعها ، والتي تهدف إلى بناء المجتمع ورفاهيته .

إن التحام الجامعة بالمجتمع هو التحام أصيل ، فالجامعة - بطريق مباشر أو غير مباشر - تقدم الخدمات للمجتمع عن طريق تعليم افراده وتخرج الكوادر في التخصصات المختلفة ، ومن المتعارف عليه أن للجامعة ثلاث وظائف هي : التعليم والبحث العلمي ، وخدمة المجتمع ولا شك في الوظيفة الثالثة للجامعة وهي خدمة المجتمع تعتبر محصلة للوظيفتين الأخريين حيث يمتد نشاط الجامعة إلى خارج نطاقها من خلال التعليم والبحث العلمي ، بالإضافة إلى أن هناك هدفاً رابعاً له أهمية كبيرة ، وإنه لا يلقى في كثير من الأحيان العناية المناسبة . وهذا الهدف الرابع هو القيام على الطابع القومي للثقافة القومية والحفاظ على التراث الوطني الأصيل ، ويشترك مع الجامعة في تحمل مسؤولية تحقيق هذا الهدف التعليم العام إلى جانب التكوين الأساسي للفرد داخل الأسرة .

وعلى الرغم من أن التعليم الجامعي هو المسئول الأول عن اعداد الكوادر والمهارات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية ، وتخرج المتخصصين من أطباء ومهندسين وعلميين وزراعيين واجتماعيين وغيرهم ، إلا أن تفاعله الإيجابي مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر مازال يعترضه الكثير من العقبات والمشكلات ، ويحتاج إلى تضامن الجهود من أجل الوصول إلى الصيغة المناسبة لتحقيق هذا التفاعل ، واقتراح الحلول الملائمة وتطبيقها مع احتمال خطأ التجربة وصوابها . حتى لا يمضي الوقت وتفاقم المشكلات وتنتو في دوامة الدراسات ، وننسى أنها وإن كانت في حقيقتها وسيلة فإنها ليست هي الغاية .

وقد اجمع خبراء التربية في العالم على أن التعليم العالي والجامعي هو أنسب الصيغ التعليمية التي تساعد على استيعاب الاشكال التكنولوجية للثقافة العلمية الحديثة في معطياتها الإيجابية والسلبية ،

ومن اكثرها اسهاما فى اثراء العلاقة بين العلم والحياة ، بل ومن اكثرها عطاء لبرامج التنمية ، فاستجابة التعليم لمشكلات الرجال والنساء الذين يعملون ويكدحون فى مجالات العمل المختلفة ، سواء فى الحقل او الصحراء ، فى المصنع او المنجم ، فى القاعات التشريعية او المكاتب التنفيذية ، فى المجتمع او البيت ، وما يتطلبه ذلك من الاعداد العلمى القادر والتوجيه السليم - هو الهدف الذى تنشده الجامعات وتطلع اليه الجماهير لحل مشكلاتها اليومية والمعيشية ولاثراء حياتها الفكرية والروحية .

ومن هذا المفهوم فقد اعادت كثير من الدول النظر فى استراتيجيتها التعليمية بطريقة تضمن تحقيق المطلوب بين الجامعة بمواردها البشرية والبحثية والفكرية وبين المجتمع بقطاعاته الانتاجية والخدمية ، حيث انه بغير هذا التفاعل يصبح شعارا اجوف خاليا من الهدف والمضمون .

ونتناول فى هذا الموضوع مفهوم ربط الجامعة بالمجتمع ، وتاريخ تطوره ، ثم تقديم بعض المقترحات العلمية التى تسهم فى اقامة الجسور بين العلم والعمل وبين البحث والتطبيق . وبذلك تنتقل الجامعة الى الحياة العلمية كما تنتقل الخبرة العملية الى الجامعة .

مفهوم ربط الجامعة بالمجتمع :

اذا ترجمنا هذا المعنى الى فلسفة واقعية ، لأمكن القول بأن هذا المفهوم يتطلب من الجامعة بامكاناتها البشرية والمادية ان تضع نفسها فى خدمة المجتمع عامة ، وعلى وجه الخصوص فى خدمة البيئة المحيطة بها ، التى تتلقى الجامعة منها السند والتأييد لتحقيق اقصى ما تستطيع من نتائج فى حدود امكاناتها المتاحة .

اما من حيث الواقع العملى ، فان الخبراء فى هذا المجال يهدفون الى التعرف على مشكلات المجتمع واحتياجاته ، ثم تقديمها للجامعة ، وتركيز ويلولة المهارات الجامعية وتعبئة مواردها وامكاناتها لايجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلات او بمعنى آخر مواجهة احتياجات المجتمع ، ثم ترجمة الاهتمامات الى أنشطة تعليمية وتدريبية وارشادية

فى المنطقة المحيطة بالجامعة .

واذا تعمقنا هذا المفهوم بدرجة اكبر ، فانه يمكننا القول بأن الوسائل التى تؤدى الى ذلك متعددة ، وقد تشتمل على توفير تعليم تخصصى محلى وفتح فصول مسائية ، واعداد دراسات قصيرة بالجامعة لتستفيد منها المؤسسات المختلفة فى مجال الانتاج والخدمات ، وتوفير مراكز التعليم المستمر ، واقامة المعارض ، واعداد البرامج التعليمية الاذاعية والتلفزيونية المحلية ، والدراسة بالمراسلة ، ونشر المقالات الصحفية المبسطة ، وعقد الحلقات الدراسية الصيفيه والمؤتمرات ، وتوفير الخدمات المكتبية المتنقلة ، وعرض الافلام وغيرها من الوسائل التعليمية البصرية ، وتقديم الخدمات الاستشارية الرسمية وتوفير مجالات متعددة من الدراسات غير الرسمية ، والاشراف على المزارع النموذجية ، الى غير ذلك من الوسائل .

ومن هذا نتبين ان جوهر هذا المفهوم هو تحقيق الارتباط المثر بين الجامعة والمجتمع ؛ ولكن يجب أن نؤكد بأن الوحدات والانشطة السابق ذكرها والتى تقوم على خدمة المجتمع لا تنتمى الى كل الجامعات ، حيث تتباين ظروف كل منها وامكاناته ، وكذلك لاختلاف الاحتياجات من منطقة الى أخرى .

ويمكن القول بصفة عامة ان هناك ثلاثة ابعاد فيما يختص بالوظيفة الثالثة للجامعة فى خدمة المجتمع ، وهى ابعاد ليست دائما كاملة الوضوح ولكن لكل منها فلسفته الخاصة ، التى نوضحها فيما يلى :

- البعد الجغرافى :

ويطلق عليه احيانا « التعليم الارشادى » او التعليم بفرض خدمة البيئة المحيطة بالجامعة او التعليم خارج جدران الجامعة ، ويقصد به تقديم المناهج النظامية التى تؤدى الى الحصول على درجات علميه لهؤلاء الذين لا يستطيعون الحضور الى الجامعة ، وذلك عن طريق عقد فصول دراسية نهائية او مسائية خارج الجامعة ، او عن طريق الدراسة بالمراسلة ، او التعليم عن طريق الاذاعة والتلفزيون .

– البعد الزمني :

ويسمى أحيانا بالتعليم المستمر أو التعليم العالي للكبار ، ويقصد به توفير فرص الدراسة العالية للكبار الذين اتموا تعليمهم الرسمي بالمدراس بهدف تحسين مستوى الفرد وزيادة كفاءته المهنية كمواطن ، وذلك عن طريق انشاء الفصول الدراسية والقاء المحاضرات والتعليم بالمراسلة وتدريب المناهج والمقررات القصيرة وعقد ندوات البحث واعداد البرامج الاذاعية والتلفزيونية وغير ذلك من اشكال التعليم المستمر . وليس المعتاد في مثل هذه الدراسات ان يطبق النظام المنهجي للكلية تطبيقا حرفيا ، وانما تطبق برامج جامعية ملائمة لخدمة الكبار .

– البعد الوظيفي والخدمي :

ويشتمل هذا النوع على ما يسمى « بالخدمات التعليمية » و« بالبحوث التطبيقية » ويتمثل في تطوير الموارد الجامعية واستغلالها لمقابلة احتياجات الشباب غير الجامعي والكبار ، بغض النظر عن السن أو الجنس أو الخبرات التعليمية السابقة ، كما يقوم بتقديم الاستشارات للهيئات والأفراد .

والواقع أن امتداد نشاط الجامعة الى كل مجالات الخدمة العامة ينقل وظيفة الجامعة الى نطاق مفهوم جديد يسمى بنظام الجامعة المتعددة الأغراض ، كما ان مفهوم الارشاد الجامعي وهو أحد مجالات الوظيفة الثالثة للجامعة يتضمن « الارشاد العام أو الخدمات الممتدة العامة » والارشاد الزراعي أو الخدمات الممتدة الزراعية .

التطور التاريخي للدور الذي تقوم به الجامعات لخدمة المجتمع المحيط بها :

ان تاريخ الارشاد الجامعي والخدمات الممتدة للمجتمع المحيط بالجامعة يرجع الى أواخر القرن الثامن عشر ، حين قام أعضاء بعض الجمعيات بإنجلترا على خدمة عمال المصانع بإعداد مناهج نظامية قدمت في صورة محاضرات في مجال الميكانيكا ، ثم تطورت الى تنظيم فصول لدراسة الميكانيكا لعمال الورش وغيرهم من عمال الصناعة .

كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية كذلك من البلاد الرائدة في هذا المجال ، حيث ظهرت المعاهد الميكانيكية فيها مع نظيراتها في إنجلترا ، ثم ظهرت في القرن التاسع عشر كليات ريفية للزراعة وفنون الميكنة الزراعية ، وعرفت باسم كليات منحة الأرض .

وقد كان الهدف الاساسي من انشاء هذه الكليات هو القيام بخدمات تعليمية تخدم الزراعة والفنون الميكانيكية ، وكانت الدراسة تشغل عادة ثلثية ايام في الاسبوع مع تخصيص الاجتماعات النهارية لمحاضرات ومناقشات متعلقة بالمشكلات العملية في مجال الزراعة ، اما الفترة المسائية فكانت تخصص للثقافة والترفيه .

كذلك فقد كان لانشاء محطات التجارب الزراعية ونشر نتائج بحوثها التي تناولت مشكلات البيئة حافزا على زيادة نشاط الارشاد الجامعي ، ودافعا الى تنظيم اجهزة مستقلة للقيام بأعبائه ضمن اطار الوظيفة الثالثة للجامعة تدعم وظيفتها الاساسيتين وهما التدريس والبحث العلمي .

والى جانب الاجهزة الارشادية الزراعية نشأت في الجامعات الأمريكية اجهزة أخرى للعمل في غير المجالات الزراعية اطلق عليها اجهزة الخدمات الممتدة العامة واجهزة الارشاد العام وذلك حتى يمتد نشاط الكليات الجامعية الأخرى الى خارج أسوارها ، ولا ينحصر بداخلها فقط بل تقوم بخدمة سكان المنطقة في المجالات المختلفة ، وجدير بالذكر ان من التطورات الحديثة في هذه الجامعات هو ضم اجهزة الارشاد الزراعي والارشاد العام تحت وحدة إدارية واحدة يرأسها نائب رئيس الجامعة أو رئيس الجامعة نفسه في بعض الجامعات .

كما تجدر الإشارة أيضا في هذا المجال الى نظام الدراسة بالمراسلة وقد بدأ هذا النظام في أواخر القرن التاسع عشر وظل ينمو حتى يومنا هذا ، حيث انشئت مشروعات تجارية مثل « المدرسة النواية للمراسلة » وتبعاً لذلك انتشرت المكتبات في كثير من المدن والقرى في معظم البلاد الأوروبية والأمريكية .

وقد وجد ان وسائل الاعلام المختلفة يمكن ان تقوم بدور كبير فى نقل المعلومات من الجامعات الى المجتمع مما كان له الاثر الكبير فى دعم الدور الذى تقوم به الجامعات فى خدمة المجتمع .

وتجربى فى الوقت الحاضر بعض التجارب لتطويع الاقمار الصناعية لهذه الاغراض التعليمية خصوصاً فى البلاد المتقدمة .

ومع ذلك فان رجال الجامعات لم يكونوا دائماً على اتفاق كامل بالنسبة لجسدى الزام الجامعات بأعباء وظيفية جديدة عن طريق توفير خدمات تعليمية عامة خارج أسوارها ، فى وقت يواجه التعليم الجامعى ازمة نتيجة تزايد عدد الطلاب النظاميين وتصاعد مسئوليات البحث العلمى بالجامعات .

ومع ذلك فمن ناحية اخرى اتفق الكثيرون على ان اوجه نشاط تعليم الكبار لا يمكن توفيرها الا عن طريق الجامعات لما لديها من معرفة متخصصة .

واقدر نادى الكثيرون بأن الجامعة الحقيقية يجب أن تفتح ابوابها ومكتباتها للجماهير وان يكون لها رسالتها ودعائها فى الخدمة العامة . وعلى الارشاد الجامعى مسئولية توفير رساله الذين يتخطون حدود الجامعة الى المجتمع والشعب ليعاونوه فى حل مشكلاته العملية فى الحياة .

أنشطة الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع :

ان هناك محاولات مستمرة لتحقيق التفاعل المرغوب بين الجامعة والمجتمع يتمثل فى الانشطة التعليمية والبحثية التى تقوم بها الجامعات فضلاً عن الدور الذى تقدمه مراكز الخدمة العامة ومراكز خدمة المجتمع والوحدات ذات الطابع الخاص والورش الجامعية ومراكز الحاسب الالى ومحطات التجارب الزراعية ، وتنظيم الدورات الدراسية والتدريبية فى مجالات اللغات الاجنبية والمهارات الفنية . هذا بالإضافة الى اشتراك الجامعة بخبرة بعض اعضاء هيئات التدريس بها مع بعض المؤسسات

والهيئات عن طريق نديهم كل او بعض الوقت ، وكذلك اشتراك الطلاب باشراف اساتذتهم من اعضاء هيئات التدريس وخاصة فى الاجازات فى قوافل المسح والعلاج الطبى ومشروعات محو الامية والخدمة الاجتماعية وغيرها .

وعلى الرغم من هذه الانجازات المشار اليها فان ما تقوم به الجامعات المصرية بالنسبة لنشاطاتها فى خدمة المجتمع لم يصل الى المستوى المناسب . فلى الجامعات المصرية امكانات كبيرة تستطيع بمقتضاها تأدية خدماتها للمجتمع مثل التعليم المستمر والتدريب وإعادة التدريب وحل مشكلات الصناعة والانتاج والخدمات عن طريق البحث العلمى .. الخ .

وقد يعود ذلك الى انه لايقابل هذه الامكانات المتوافره لدى الجامعات اسباب ضاغطة وملحة فى المجتمع تدفع العلماء للدراسة والبحث ليجاد الحلول المناسبة لها ، اذ مازال الطلب من قبل المجتمع على هذه الخدمات غير واضح . وان الأمر ليطالب تحريك هذه الحاجة الى خدمات جامعية من خلال المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد يكون من اسباب عدم الشعور بالتفاعل الايجابى بين الجامعة والمجتمع ، قصور بعض الامكانات ، او قصور فى التخطيط والتنسيق بين الجامعة والهيئات المختلفة التى تهتم بمشكلات التنمية ، او قصور فى المعلومات ، او جمود فى المناهج الدراسية ، او قصور فى توجيه الامكانات العلمية والبشرية وحسن استثمارها بالكامل .

وفىما يلى بعض الانشطة التى يمكن ان تقوم بها بعض الكليات فى جامعاتنا وهى كاملة وليست على سبيل الحصر ، فان مصر تملك من الطاقات البشرية والكفاءات العلمية بجامعاتها ما يمكنها من المساهمة الفعالة وتحقيق معدلات للتنمية تفوق معدلات الدول النامية ، بما يحقق رفاهية المجتمع لو امكن توجيه هذه الامكانات العلمية والبشرية والمادية واستثمارها والتنسيق فيما بينها بصورة جادة وصادقة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى المجلس بما يأتى :

أولا : بالنسبة لكليات الزراعة :

* ان تقوم كليات الزراعة بدور فعال فى النهوض بالانتاج الزراعى بالتنسيق والتعاون مع وزارة الزراعة واجهزتها المختلفة وذلك كله فى مجالات :

- الانتقال الى الحقول للتعرف على مشكلات البيئة فى مواقعها .
- انشاء المزارع النموذجية ورعايتها واتاحة زيارة المزارعين لها واطلاعهم على انشطتها ونتاجها بغرض توثيق العلاقة بين الكلية والمزارعين لتطوير الانتاج وتحسينه لزراعة المحاصيل وخدمتها ، والاقتناع بالاصناف الحديثة عالية الانتاج حتى يقبل المزارعون على عرض مشكلاتهم وتقبل الحلول .

- التعليم المستمر للمرشدين الزراعيين عن طريق البرامج التدريبية المنتظمة .

- اعداد النشرات الاعلامية الارشادية بلغة سهلة مبسطة تتناسب مع المستويات التعليمية للمستفيدين منها ، ويمكن الاستعانة فى ذلك بالاذاعة الصوتية والمرئية .

ثانيا : بالنسبة لكليات الطب :

* الاهتمام بابراز دور المشروعات الطبية والوقائية .

* التوسع فى خدمات العلاج الاقتصادى بالعيادات والمستشفيات الجامعية فى غير اوقات الدراسة (وذلك حتى لا يستشعر المرضى انهم موضوع تعليم او تدريب للطلاب) .

* ايجاد الحلول للمشكلات الصحية الاجتماعية الاقتصادية القومية مثل مرض البلهارسيا وذلك بالتعاون مع كليات الزراعة ووزارة الصحة واقسام الاجتماع بكليات الاداب ووزارة الثقافة واجهزة الاعلام والصحافة ووزارة الرى .

* نشر الرعى الصحى عن طريق الاستعانة بالاذاعة والتلفزيون والجرائد والمجلات والكتيبات التى تحتوى على الارشادات المبسطة ، وكذلك بعرض الاشرطة والافلام فى المدارس والمصانع وغيرها .

* تنظيم القوافل الطبية الطلابية تحت اشراف اعضاء هيئة

١٩٠

التدريس بحيث تكون جزءا من البرامج الدراسية وبرنامجا سنويا يخطط مع الكليات المناظرة ، وخاصة بالنسبة للمناطق النائية التى تقتصر الخدمات الطبية .

ثالثا : بالنسبة لكليات الانسانية :

* اعداد دورات عن المشروع الصغير واسلوب ادارته وطريقة مسك دفاتره .

* تقديم دورات مسائية قصيرة تعاون الرجل العادى وافراد الشعب على زيادة الوعى بنشاطات الاجهزة الحكومية التى يتعاملون معها للتعرف على حقوقهم وواجباتهم والسييل الذى يسلكونه فى معاملاتهم ، لتفهم الاوضاع فى الامور القضائية والضرائب والتسجيل العقارى والاسكان... الخ .

* عقد دورات للعاملين بالقطاع الحكومى لمساعدتهم على تفهم طبيعة العمل الادارى وعلاقة الموظف العام بالمواطن .

* الاستفادة من الاعداد الكبيرة للطلاب المقيدين بالجامعات فى المشاركة فى حل مشكلة الامة وذلك بعقد دورات قصيرة للطلاب خلال فترة الاجازة الصيفية لتدريبهم على طرق تعليم الكبار ، ثم توفير الامكانات اللازمة لهم للمساهمة فى حل هذه المشكلة القومية ، مع منحهم الحوافز الادبية والمادية المناسبة .

رابعا : فى مجال الخدمات المتنوعة :

* دعم دور محطات التجارب الزراعية والورش النموذجية فى العمليات الارشادية ، الى جانب الدور الذى تقوم به فى تدريب طلاب الجامعات .

* المساهمة فى اعداد النشرات الاعلامية والارشادية بلغة سهلة وبمبسطة تتناسب مع المستويات التعليمية للمستفيدين منها ، وذلك بالاشتراك مع الوزارات المختصة .

* اعداد البرامج التعليمية الاذاعية والتلفزيونية والمشاركة فيها .

* عقد الدورات التدريبية والحلقات الدراسية الصيفية لمدرسى التعليم العام لتعريفهم بالجديد والمستحدث فى العلوم المختلفة ، مما يعود بالنفع المؤكد على مستوى التعليم .

* الاهتمام بالتعليم المستمر للفنيين والمهنيين كالاطباء والمرشدين

الزراعيين والمهندسين وغيرهم .

* الاستفادة بفائض خريجي الجامعات فى التخصصات المختلفة عن طريق التدريب التحويلي لهم واعدادهم فى التخصصات التى يوجد بها عجز ملحوظ ، وذلك عن طريق تقديم الدراسات المناسبة لهم ، او تسجيلهم للحصول على دبلومات التخصصات المطلوبة .

* النظر فى امكان الاخذ بنظم جديدة للتعليم الجامعى والعالى كالدراسة بالمراسلة والجامعة المفتوحة والدراسات المسائية وغيرها .

خامسا : فى مجال خدمات تطبيق البحوث :

* تنظيم برامج البحث العلمى بالجامعات والمراكز البحثية فى مصر وربطها ببرامج التنمية ، والتركيز على المشكلات الهامة مثل الانتاج الغذائى والاسكان والصناعة والطاقة والنقل والصحة والمشاكل البيئية وتنمية الفرد وغيرها .

* إتاحة الفرصة لاعضاء هيئة التدريس فى الجامعات لتقديم خبراتهم للمؤسسات المختلفة فى مجالات الانتاج والخدمات ، حتى يمكن ان تستفيد منها هذه المؤسسات فى دراسة مشكلاتها ووضع بدائل الحلول لها .

* دراسة قيام الجامعات بدور المكاتب الاستشارية للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التى تقوم على المستوى القومى او المحلى .

* الاهتمام بالاعلام ونشر نتائج البحوث التى يتوصل اليها هيئات التدريس بالجامعات لتكون فى خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانتاج .

* اقامة زيارة المزارعين للمزارع النموذجية التى تجرى بها البحوث الزراعية لاقتناعهم بجودها ، بهدف التطبيق والاخذ بها فى حقولهم ، بغية تحسين الانتاج الزراعى وزيادته .

سادسا : فى مجال تطوير الدراسة بالجامعات لخدمة حاجات المجتمع :

وتحقيقا للتفاعل الايجابى بين الجامعة والمجتمع وزيادة الالتحاق بينهما ، فانه من الضرورى ان تقوم الجامعة بالتعريف بالخدمات التى يمكن ان تقدمها فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى القومى او المحلى بغية زيادة وتحسين الانتاج ورفع مستوى الخدمات ،

وايجاد الحلول لما قد يعترض المجتمع من مشكلات ، وذلك نظرا لانه يتعذر ان تقوم الجامعة بدور ايجابى فى خدمة المجتمع ، دون ان يشعر المجتمع بالحاجة الحقيقية لطلب هذه الخدمات فى مجال وتطبيقها الثالثة .

ونظرا لان هذه الخدمات الممتدة للجامعة هى فى واقع الامر محصلة لنوره فى التعليم والبحث العلمى - فان الامر يتطلب النظر فى تطوير وتحديث نظم التعليم واساليه وبرامجه ومقرراته فى جميع مراحله بحيث يقوم على اكتشاف مواهب الطالب وتعويدده على البحث والابتكار وتنمية قدراته على التعليم الذاتى ، بدلا من الحفظ والتلقين واعتماده على الكتاب الواحد .

وفى هذا المجال يوصى المجلس بما يأتى :

* تضمين البرامج الدراسية بالكليات المختلفة وخاصة العملية منها عددا من المقررات الثقافية والاجتماعية والسياسية التى تساعد على بناء شخصية الخريج بما يجعله واعيا بقضاياها ، مدركا لنوره فى الخدمات العامة ، مستعدا للمشاركة الايجابية بعبائه الوفير .

* استخدام التخصصات الجديدة بهدف ربط التعليم باحتياجات المجتمع .

* التأكيد على أهمية الاخذ بنظام الدراسات البيئية بين اكثر من تخصص والتى تتشعب مع التقدم العلمى والتكنولوجيا فى مجتمعنا المعاصر .

* التوسع فى استخدام وسائل الايضاح السمعية والبصرية والافلام السينمائية فى الموضوعات المتخصصة فى العملية التعليمية الى جانب الاستعانة بها فى النشاط الارشادى .

* انشاء جهاز متخصص فى كل جامعة (او كلية كبيرة) لخدمات المجتمع وانشاء منصب فى كل جامعة كبيرة لنائب رئيس الجامعة لشئون خدمة المجتمع .

* اعادة النظر فى النظام المعمول به حاليا فى التعيين والتدرج بوظائف اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بحيث يؤخذ فى الاعتبار الدور الذى يقوم به عضو هيئة التدريس فى حل مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية او رفع مستوى الانتاج والخدمات كعنصر ايجابى عند تقيمه .

الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤

سياسة القبول فى التعليم الجامعى

عندما تأسست الجامعة المصرية (الأهلية) فى عام ١٩٠٨ ، نص
عقد تأسيسها على ان الهدف منها (ترقية مدارك و اخلاق المصريين على
اختلاف اديانهم وذلك بنشر الآداب والعلوم) . هذا بينما كانت دراسة
الطب والهندسة والزراعة واعداد المعلمين وغيرها تابعة للحكومة خارج
الجامعة ، وفى بعض الاحيان تابعة للوزارات التى تستخدم خريجى هذه
المدارس العليا .

غير ان تطور المجتمع ونمو الجامعة والحاق الكثير من فروع
الدراسات العالية كالطب والهندسة والزراعة والتجارة وغيرها بالجامعة ،
كل ذلك أدى الى تغيير جذرى فى هدف الجامعة وواجباتها . فهى اليوم
تختص بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعى والبحث العلمى فى سبيل خدمة
المجتمع والارتقاء به حضاريا ، وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين
والخبراء فى مختلف المجالات ، وتعتبر بذلك معقلا للفكر الانسانى فى
ارفع مستوياته ومصدرا لاستثمار اهم ثروات المجتمع واغلاها وهى
الثروة البشرية ، كما تهتم ببعث الحضارة العربية والتراث التاريخى
للشعب المصرى وتقاليد الاصيل ومراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية

١٩٢

والخلاقية والوطنية وتوثيق الروابط الثقافية والعلمية مع الجامعات الاخرى
والهيئات العلمية والاجنبية ، كما تختص باعداد الانسان المزود باصول
المعرفة وطرائق البحث المتقدمة والقيم الرفيعة ليساهم فى دعم المجتمع
المصرى وبناء مستقبل الوطن وخدمة الانسانية .

وبذلك اصبحت الجامعة فى وضعها الحالى المصدر الاول لتزويد
البلاد بالاختصاصيين والمهنيين والخبراء فى مختلف قطاعات النشاط
الانسانى من مربين وعلماء واطباء ومهندسين وعلميين وزراعيين وقانونيين
وتجاربيين وخبراء اقتصاد تعليم واجتماع ، الى غير ذلك .

وكل من هذه التخصصات تؤكد ان عملية التعليم الجامعى عملية
متعددة الابعاد ولا تتمثل فى مجرد حشد المعلومات فى عقل الدارس ،
وانما تشمل الارتقاء بالفكر والوجدان والمهارات بما يناسب كلا من المهن
المختلفة التى يعد لها التعليم الجامعى .

واقدر نتج عن كل ذلك بالنسبة لدور الجامعة والتعليم الجامعى
نتيجان :

الاولى : انه يتعين على الجامعة ان تضطلع بدور رئيسى فى عملية
التعليم المستمر .

الثانية : ان جانب المعرفة فى عملية التعليم الجامعى يجب الا
يقتصر على تزويد الدارس بالنظريات والمعلومات الميسرة فى وقت
دراسه ، وانما يشمل بالاضافة الى ذلك التنمية الفكرية للدارس التى
تجعله قادرا على تقبل الجديد فى مادته ، بعيدا عن الوقوف بجمود عند
حد ما حصله اثناء دراسته الجامعية من معلومات .

اسلوب القبول بالجامعة :

كان المتبع منذ اربعين عاما فى قبول اوراق الطلاب للالتحاق بكليات
الجامعة من بين حملة الشهادة التوجيهية - ان يتقدم الطالب بأوراقه الى
الكلية التى يرغب الالتحاق بها ، فلم يكن كل من يحصل على الشهادة
التوجيهية بقادر على التقدم للجامعة لأسباب اقتصادية واجتماعية ،
فضلا عن أنه لم تكن توجد مشكلة بالنسبة للاماكن والاعداد .

وفى الأربعينات بدأ الموقف يتغير تدريجيا ، فازداد عدد الحاصلين على الشهادة التوجيهية . وبالرغم من انشاء جامعة الاسكندرية عام ١٩٤٢ الا ان الاماكن فى كليات الجامعتين (القاهرة والاسكندرية) كانت تحدد بما يتفق مع امكاناتهما الى حد معقول ، وبدأ الطلب يزداد على العرض وبرز ذلك اكثر بعد تقرير مجانية التعليم الثانوى سنة ١٩٥٠ ، واصبح يوجد عدد كبير من حملة التوجيهية الذين يرغبون فى الالتحاق بكليات معينة ولا يستطيعون تحقيق ذلك .

وفى سنوات ما قبل الثورة كان الطالب يتقدم بأوراقه - بعد اعلان نتيجة الدور الاول لشهادة التوجيهية - الى الكلية التى يرغب الالتحاق بها ويظل قبوله معلقا الى ان تعلن نتيجة الدور الثانى لتلك الشهادة ثم تعلن الكلية نتيجة القبول ويفاجأ عدد كبير من الطلاب بعدم قبولهم لان مجموع درجاتهم يقل عما قبلته الكلية التى قدموا أوراقهم اليها ، وكان الطالب يضطر فى هذه الحالة الى سحب أوراقه والتوجه بها الى كلية اخرى ، فيوفى أحيانا فى ايجاد مكان له . ولكن فى أغلب الأحيان كانت تصادف صعوبات تحول دون قبوله مثل انتهاء موعد القبول فى الكلية .

وفى يونيه ١٩٥٥ اثير موضوع الالتحاق بالجامعات وضرورة العمل على وضع ضوابط له فى ضوء زيادة اعداد الطلاب والعمل على استقرارهم وتوفير وقتهم وجهدهم ، واستقر رأى على انشاء مكتب لتنسيق قبول الطلاب بالجامعات .

واساس تحقيق الرغبات هو المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب .

وقد ظل التعليم الجامعى فى مصر حتى اواخر الستينات منحصرا فى جامعات اربع هى : القاهرة ، والاسكندرية ، وعين شمس ، واسيوط بالإضافة الى جامعة الأزهر التى تحكم تحديث الدراسة بها منذ اوائل الستينات لتضم مختلف التخصصات الجامعية بالإضافة الى تخصصاتها التقليدية وهى الدراسات الاسلامية والعربية ، الا انه ازاء زيادة السكان وتطبيق مجانية التعليم على التعليم الجامعى ، وكذلك زيادة

المقبولين بالتعليم الثانوى العام حتى اصبحت نسبتهم الى قرنائهم الذين يقبلون فى التعليم الفنى فى هذه الفترة ١٠ : ١ - فقد اتجهت الدولة الى انشاء العديد من الجامعات الجديدة ، انتشرت فى كثير من عواصم المحافظات بالجمهورية ، وذلك بهدف توفير فرص التعليم الجامعى للآلاف من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة فى بيئاتهم والتخفيف عن الجامعات الاقدم ، لتكون الجامعات المنتشرة مراكز للاشعاع العلمى والفكرى فى مختلف مجالات المعرفة .

الا ان هذا التوسع الكبير فى التعليم الجامعى لم تسبقه دراسة دقيقة ومستمرة لحاجات المجتمع المتغيرة من التخصصات الجامعية المختلفة وانما هدفت سياسة القبول بالجامعات الى الاستجابة لمطالب الجماهير بقبول أبنائها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بالجامعات ، وقد امكن تحقيق ذلك بالتوسع فى القبول وخاصة فى الكليات النظرية دون النظر لحاجة الدولة من خريجي هذه الكليات ، ودون توفير الامكانيات الضرورية ، مما ادى الى :

- التخوف من انخفاض مستوى التعليم الجامعى فى مجمله قياسا بالمستويات العالمية .

- قبول طلاب لا تتفق قدراتهم العلمية مع التعليم الجامعى .
- وجود فائض من الخريجين فى مجالات لا تستوعبها سوق العمالة
- خروج نظام الانتساب عن الاهداف التى انشئ من اجلها وهى رفع المستوى العلمى للعاملين فى مجال عملهم وتخصصاتهم العلمية .

وبرغم ما تتخذه وزارة التعليم من اجراءات تهدف الى خفض اعداد المقبولين بالتعليم الثانوى العام ، حيث وصلت نسبتهم فى العام الدراسى ٨٢/٨١ الى حوالى ٤٨ ٪ من جملة الناجحين فى الشهادة الاعدادية وتوجيه اعداد الاخرى من الناجحين الى التعليم الفنى ، وكذلك برغم زيادة معدلات القبول بمعاهد اعداد الفنيين ، اذ بلغت نسبة القبول بهذه المعاهد فى العام الدراسى ٨٢/٨٢ حوالى ٤٠ ٪ من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة - فان الطلب على التعليم الجامعى فى مصر يزداد

على الامكانات المتاحة بالجامعات .

المبادئ التي ينبغي ان تبني على اساسها سياسته القبول في التعليم الجامعي :

هناك ثلاثة مبادئ رئيسية هي :

- ان يكون قبول الطلاب بالتعليم الجامعي بناء على رغبة الطالب في التعليم وقدراته لتحقيق ذاته في الدراسة الجامعية التي يرغبها وفي هذه الحالة لايجوز ان يوصد باب التعليم الجامعي امام اى راغب فيه طالما قد استكمل المقومات العلمية للالتحاق به .

- ان يكون القبول في ضوء مؤشرات احتياجات سوق العمل من الخريجين في التخصصات الجامعية المختلفة ، وفي هذه الحالة يجب دراسته هذه الاحتياجات بالنسبة لكل تخصص ليكون عدد الطلاب المقبولين متمشيا مع متطلبات العمل .

- ان يكون القبول وفقا للامكانات التعليمية المتاحة بكل كلية بحيث يكون المستوى العلمى للخريج متمشيا مع مستويات العصر الذى نعيش فيه .

لكن هناك العديد من المعوقات التي يجب ازالتها حتى يمكن وضع سياسة للقبول بالتعليم الجامعي في مصر مثل :

- المفاهيم الاجتماعية السائدة في المجتمع والتي تعطى للمؤهل الجامعي قدسية وقيمة كبيرتين بصرف النظر عن اية اعتبارات اخرى مما يزيد من الاندفاع والضغط للالتحاق بالجامعة فالدرجة الجامعية تعتبر عاملا اساسيا ومهما بصفة عامة في التقدير الاجتماعى للفرد ، وتعد في مفاهيم معظم ابناء المجتمع جواز مرور لمعارج المستويات الاجتماعية .

- سياسة الاجور التي تقوم على اساس ربط الاجر بالشهادة الحاصل عليها العامل بصفة رئيسية وليس على اساس العمل الذى يؤديه ونوعيته ، فالحصول على درجة جامعية يضمن للفرد الحصول على راتب معين ويفتح الطريق امامه الى اعلى الدرجات المالية حتى

يصل الى وظائف الادارة العليا .

- حرص الحكومة على ان ترضى الجماهير وذلك بالضغط على الجامعات لقبول اكبر عدد ممكن من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة بصرف النظر عن الامكانات التعليمية المتاحة بها .

- التزام الدولة بتعيين جميع الخريجين بصرف النظر عن حاجاتها اليهم .

- قلة المنافذ التعليمية الاخرى الموازية للتعليم الجامعي وخاصة المعاهد الفنية العالية .

- الزام الطلب بالالتحاق بالجامعة في ذات العام الذى حصل فيه على شهادة الثانوية العامة فاذا لم يتيسر له ذلك ضاعت عليه فرصة الالتحاق بالجامعة ، الامر الذى يزيد من الضغط على الالتحاق بالجامعة لاغتنام الفرصة الوحيدة .

- نظام الدراسة بشهادة الثانوية العامة لا يتيح للطلاب فرصة تكوين نفسه باختياره المواد التي تتفق مع رغبته ، ولايلبى كذلك متطلبات التعليم الجامعي في التعرف على قدرات الطالب وميوله بالنسبة للتخصصات المختلفة .

- تقبل الجامعات المصرية كل عام عددا ليس بالقليل من الطلاب الحاصلين على شهادة الـ (G.C. E) المستوى العادى برغم ان المحتوى العلمى لمادتي اللغة العربية والرياضيات في هذه الشهادة يقل كثيرا عن المحتوى العلمى لمادتي المادتين في الشهادة الثانوية المصرية ، برغم ان هذه الشهادة لاتؤهل الحاصل عليها بالجامعات البريطانية والاجنبية ، اذ لابد للطلاب الراغب في متابعة الدراسة الجامعية من الحصول على المستوى المتقدم لهذه الشهادة .

- اصبح نظام الانتساب بوضعه الحالى بابا خلفيا لزيادة اعداد الطلاب بالكليات النظرية ، في حين ان الهدف من هذا النظام هو قبول نوعية اخرى من الطلاب تختلف تماما عن نوعية الطلاب الذين يقبلون كمنتظمين .

ما يثار من عيب حول نظام التنسيق الحالى :

- عدم اماكن تحقيق رغبة الطالب فى الدراسة التى يميل اليها وتتفق مع قدراته واستعداداته .

- انعدام الصلة بين تحديد الحد الأدنى لمجموع الدرجات الذى يقبل بآية كلية ومستوى الدراسة او الامكانات التعليمية بها ، وانما الذى يحكم ذلك ضغط الطلاب على الالتحاق بكلية وعزولهم عن الالتحاق بأخرى .

كما انه فى العام الجامعى ٧٧ / ١٩٧٨ اصدر المجلس الاعلى للجامعات قرارا بالموافقة على التحويل الجغرافى للطلاب بين الكليات المتناظرة بعد ان انتهى مكتب التنسيق من مهمة توزيعهم وفق قواعده وذلك فى حدود نسبة ١٠ ٪ من مجموع عدد الطلاب الذين قبلوا فى الكلية المراد التحويل اليها ، وان تكون الاولوية فى ذلك للطالبات . وقد وضعت ضوابط موضوعية لهذا الاجراء تكفل تحقيق الاستقرار لهذه الفئة وخاصة الطالبات .

ومنذ العالم الجامعى ٨٠ / ١٩٨١ رفع المجلس الاعلى للجامعات هذه النسبة الى ٢٠ ٪ ، الا ان بعض الكليات وخاصة الكليات النظرية تجاوزت هذه النسبة بدرجة ملفنة للنظر حتى ان بعضها اصبح يقبل التحويل بنسبة تزيد على ١٠٠ ٪ من عدد المقبولين بها اصلا ، وقد ادى ذلك الوضع الى ما يأتى :

- التأثير على مبدأ تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة بين الطلاب وهو الهدف الذى من اجله انشئ مكتب التنسيق .

- ازحام بعض الكليات باعداد كبيرة من الطلاب فى مقابل نقص شديد فى البعض الآخر وخاصة فى الجامعات الاقليمية .

- التحايل من خلال تحويل ثلاثى بين كليات غير متناظرة اعتمادا على توافر شرط الحد الأدنى للمجموع .

وترفع اليوم بعض الاصوات تنادى بانه بعد ان انتشرت الجامعات الاقليمية وكلياتها فى معظم محافظات الجمهورية يجب ان تتولى كل جامعة تنسيق قبول الطلاب الجدد عن طريق مكتب خاص بها ، على

اساس ان تنفيذ هذا الاقتراح يحقق ما يلى :

- التطبيق الحقيقى لمبدأ تكافؤ الفرص بين طلاب كل اقليم .

- التوسع فى القبول او الحد منه فى كل كلية وفقا لامكاناتها ، مع

تفضيل ابناء الاقاليم من الحاصلين على الحد الأدنى للمجموع .

- تخفيض الاعتمادات الضخمة التى تخصص لإسكان الطلاب بالمدن الجامعية ، واستخدامها فى تحسين العملية التعليمية بالجامعات .

غير ان هذا الاتجاه يعرض الطالب لمتاب البحث عن كلية فى جامعة اخرى اذا لم يستطع تحقيق رغبته فى جامعة إقليمية ، علاوة على تحمل كل جامعة بأعباء اضافية يفنى عنها الآن مكتب التنسيق الحالى .

وبرغم ما يثار حول نظام التنسيق الحالى من عيوب الا انه يضمن تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب ، وهو اهم ما يقلق الطلاب وذويهم وكذلك القائمين على امر الجامعات طالما انه لا توجد مقاييس اخرى للتعرف على ميول الطلاب وقدراتهم .

وتشير كل الدلائل الى ان ظاهرة ازدياد الطلب على التعليم الجامعى ستستمر بل ستشتد فى المستقبل .

ولقد واجهت كثير من الدول هذه المشكلة بأساليب متعددة أبرزها :

- اجراء امتحان مسابقة او قبول للطلاب المتقدمين لاختيار افضلهم كما هو الحال فى روسيا وبعض الجامعات فى الدول الغربية .

- تنظيم دراسة تمهيدية للتعليم الجامعى لمدة عام يلتحق بها كل طالب يرغب فى هذا النوع من التعليم ، ولا يسمح له بالاستمرار فى الدراسة الجامعية الا بعد نجاحه فى امتحان هذه الدراسة كما هو الحال فى فرنسا وبعض الدول الاخرى .

- انشاء مستويين من شهادة المرحلة الثانوية ، احدهما عام لا يؤهل للالتحاق بالجامعة والثانى خاص او رفيع يؤهل لدخول الجامعة كما هو الحال فى جامعات انجلترا وبعض الدول الاخرى .

- تفرغ بعض الدول مصروفات للتعليم الجامعى مع تقرير منح

مجانية للطلاب المتفوقين .

ولا شك ان كل هذه الاساليب تحد من الطلب على التعليم الجامعى .

النظام الحالى للانتساب بالجامعات المصرية

ان المفهوم الاصلى لنظام الانتساب بالجامعات المصرية هو تمكين من تتوافر لديهم الرغبة من العاملين فى مختلف اوجه النشاط فى الحياة من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة (مثل الموظفين والسيدات المتزوجات ... الخ) من متابعة تعليمهم الجامعى .

وتفترض طبيعة نظام الانتساب انه ليس من الضرورى انتظام الطالب المنتسب فى حضور المحاضرات والدروس بالجامعات . وان كانت تستوجب متابعتها للمواد الدراسية . ومن المنطقى ان يقتصر نظام الانتساب على كليات الدراسات الانسانية (الحقوق والاداب والتجارة) . واقتضى التزايد المستمر فى عدد الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة ، ان اصبح الانتساب بابا لاستيعاب اعداد كبيرة من الطلاب خضع توزيعهم للاحكام الخاصة بمكتب التنسيق وأهمها الحصول على الشهادة الثانوية العامة فى ذات العام المراد الالتحاق فيه بالجامعات - هذا فضلا عن تنظيم القبول بترتيب مجموع الدرجات .

وقد ادى هذا الوضع الى خروج نظام الانتساب عن مفهومه الاصلى ، وهو اتاحة الفرصة لمن شاء من المواطنين - حينما تمكنت ظروفه الخاصة بمتابعة الدراسة الجامعية فى اطار القواعد التى توضع فى هذا الشأن .

وقد ترتب على نظام الانتساب فى صورته الحالية ما يلى :

- أصبح قيد الطالب باحدى الكليات لا يتم وفقا لرغبته كما هو الاصل المفروض فى نظام الانتساب ، ولكنه رهين بالدرجات الحاصل عليها فى امتحان شهادة الثانوية العامة .

- ترتب على قصر قبول الطلاب للدراسة فى الجامعة وفق نظام الانتساب على الطلاب الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة فى العام نفسه - ان أصبحت غالبية الطلاب المنتسبين من الطلاب المتفرغين

للدراة ، وقد ادى ذلك الى السماح للطلاب المنتسبين بالانتظام فى المحاضرات خلافا للاصل ، وترتب على ذلك ازحام قاعات المحاضرات باعداد غفيرة من الطلاب مما حرم من الناحية الواقعية بعض الطلاب المنتظمين من حضور المحاضرات حيث تقصر سعة المدرجات عن استيعاب الطلاب (المنتظمين والمنتسبين) .

- لا يتطلب نظام الانتساب تخصيص درجات لعمال السنة او ندوة نقاش (قاعة للبحث) تضاف لدرجات امتحانات آخر العام وهو الوضع المطبق على الطلاب المنتظمين ، مما يخل بمبدأ عدالة التقويم بين الطالب المنتظم والطالب المنتسب .

ان موضوع نظام القبول بالجامعات المصرية وموضوع الانتساب يرتبط كل واحد منهما بالآخر ارتباطا وثيقا ويرتدان فى الحقيقة الى خضوع الجامعات للامر الواقع وهو قبول اعداد كبيرة من الطلاب تفوق امكانات الجامعات نتيجة للزيادة المطردة فى اعداد الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة .

وقد ترتب على ما تقدم انتفاء التناسق بين عدد خريجي الجامعات وما تحتاجه البلاد منهم واصبح جانب من هؤلاء الخريجين يمثل عمالة زائدة . هذا فى الوقت الذى ظهر فيه النقص واضحا فيما تحتاجه البلاد من الفنيين .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يلى :

* يراعى ان يكون تحديد عدد الطلاب الذين يقبلون فى كلية فى ضوء المعايير الآتية :

* احتياجات التنمية ومتطلبات سوق العمل من الخريجين فى كل تخصص .

* الإمكانات التعليمية المتاحة بكل كلية : بشرية ومادية .

* العمل على زيادة المتأهل التعليمية الفنية العالية الموازية للتعليم الجامعى وذلك وفقا لما يلى :

- إنشاء معاهد فنية عالية جديدة ، وتشجيع قطاعات الانتاج

لشهادة الثانوية العامة المصرية ، ودراسة ان يكون القبول بالجامعات مقصورا على الطلاب الحاصلين على المستوى المتقدم لتلك الشهادة وذلك فى ضوء ما هو قائم من اتفاقيات ثقافية .

* الالتزام بالقواعد التى وضعها المجلس الاعلى للجامعات للتحويل الجغرافى بين الكليات المتناظرة بالجامعات مع التقيد بالنسبة التى حددها لذلك حفاظا على مستوى التعليم بالكليات المختلفة ومبدأ تكافؤ الفرص بين الطلاب .

* اعادة النظر فى سياسة التزام الدولة بتشغيل الخريجين من حيث ترشيدها .

* اعادة النظر فى نظام تسعير الشهادات ، الامر الذى يحقق الفصل بين الشهادة (او الدرجة) والوظيفة والاجر .

الادارة الجامعية

تضطلع الجامعة بمسؤوليات قومية هامة فى مجال الكفايات المتخصصة اللازمة للنهوض بأعباء التنمية فى مجالات الحياة المختلفة ، وكذلك فى مجال ايجاد الحلول العلمية وتنميتها ، ومن ثم فان الجامعة وسيلة رئيسية لتقدم المجتمع وهنوان لنهضته .

ونظرا لضخامة هذه المسؤوليات فقد بذلت الجهود باستمرار لتمكين

والخدمات على انشاء مثل هذه المعاهد الفنية بها .

– العناية بالتدريب المستمر للفئات الفنية وتزويدهم بالجديد من الخبرات المتطورة .

* ايجاد نظام بديل عن نظام الانتساب المعمول به حاليا بالجامعات ، ويمكن فى هذا الاتجاه دراسة نظام التعليم بالمراسلة او نظام الجامعة المفتوحة وذلك لاتاحة الفرص امام اولئك الذين لم تمكنهم ظروفهم من الالتحاق بالتعليم الجامعى .

* يراعى فى وضع اسئلة امتحان الشهادة الثانوية العامة امكان قياس قدرات الطالب بمختلف جوانبها ولا تقتصر قياس قدرته على مجرد الاسترجاع .

* ضرورة ان تحدد الكليات المواد المؤهلة للالتحاق باقسامها المختلفة وتعلن عنها مسبقا (قبل سنة على الاقل من الالتحاق) .

* الاخذ بنظام الاختيار بين المواد فى الشهادة الثانوية العامة وهو ما تطبقه معظم دول العالم والى ان يتم دراسة تطبيق هذا النظام ، يحسن اختيار احد البدائل الآتية للمفاضلة بين الطلاب فى القبول بالتعليم الجامعى :

– اضافة مجموع المواد المؤهلة للالتحاق باى كلية الى المجموع الكلى للدرجات الحاصل عليها الطالب فى الشهادة الثانوية العامة (علما بأن هذا البديل قد جرب من قبل ولم يخل من بعض المأخذ) .

– اجتياز الطالب امتحانا بقيس قدراته بالنسبة للكليات التى تتطلب الدراسة فيها استعدادات خاصة مثل الطب والهندسة والصيدلة وغيرها . ومن الممكن عقد مثل هذا الامتحان ضمن امتحان مواد الشهادة الثانوية العامة مثل الامتحان الذى تجريه كليات الفنون واقسام العمارة بها .

– اجتياز الطالب امتحانا ذا مستوى رفيع فى المادة المؤهلة للالتحاق باية كلية ومن الممكن ان يكون هذا الامتحان تحريريا او شفويا ويؤديه الطالب ضمن مواد الثانوية العامة .

* إعادة النظر فى معادلة شهادة الـ (G.C.E) بمستواها العادى

موضوع الادارة الجامعية من جميع نواحيه مدارس مستفيضة وانتهى الى التوصيات التالية :

التوصيات

هناك اعتبارات اساسية ينبغي مراعاتها فى الادارة الجامعية وهى :

اولا : يجب ان ينبع التنظيم القيادى والادارى للجامعات بوحداته ومسئولياته من داخلها ويقرارات من مجالسها ، وان تتم صياغته وفق اوضاعها واحتياجاتها والمسئوليات المناطة بها ، وان يتم الربط بين وحداته الاكاديمية والادارية بخطوط اتصال تكفل تقصير المسافات وتوفير الوقت والجهد . ذلك ان استقلال الجامعة ينعكس بصورة مباشرة على اطلاق يدها فى وضع الهيكل المناسب لها واجراء ما يلزم من تعديلات فيه او فى النظم والقواعد المسيرة له كلما استدعت ظروف العمل ذلك ، فالهياكل النمطية او الموحدة التى تفرض على الجامعات قد لا تناسب كل الجامعات ، بل تعوق احيانا مسيرة بعضها وتحد من انطلاقها .

ثانيا : وضع خطة مستقبلية لتعديل هياكل الجامعات المصرية كلما اقتضت ذلك امور التطور وفقا للمعايير العالمية ، واتمكن الجامعات من أداء رسالتها .

ثالثا : وضع الخطط والمعايير اللازمة لضمان قيام الجامعة بواجباتها ووظائفها الرئيسية فى نطاق امكانيات مناسبة ، وبالتالى مراعاة عدم انشاء جامعات او كليات جديدة إلا فى حدود خطط ووفقا لسياسات وبرايمج مدروسة ، وامكانيات اكايدمية ومادية متوافرة ، ووفقا لاحتياجات المجتمع الفعلية . وذلك حفاظا على المستوى والتوازن المناسب .

رابعا : حاجة الجامعات الى دعم استقلالها الادارى والمالى : فاذا كان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٣ قد كفل استقلال الجامعة فى مائه الاولى كما كفل لها بعض المرونة فى ادارة شئونها المالية (المواد ١٨٨ - ١٩٤)

الجامعات من القيام بدورها على افضل وجه . وكان من بين هذه الجهود العمل على تطوير اسلوب الادارة الجامعية بما يواكب النمو فى المسئوليات والتطور فى علوم الادارة . هذا بالاضافة الى العمل على منح صلاحيات الادارة الذاتية للجامعة فى اوسع صورها ضمن ما اصطلح على تسميته بالاستقلال الذاتى للجامعات .

ويضم الكيان الجامعى جانبين متلازمين متكاملين فى منظومة واحدة اولهما الجانب الاكاديمى المتعلق بالعملية التعليمية والبحثية ، وهو اساس بنية الجامعة وموضوعها الرئيسى الذى تعمل على تحقيق اهدافه ، ويمارسه العلميون هذا الجانب على جميع مستويات الجامعة بدءا من مجلس القسم حتى مجلس الجامعة ، وثانيهما هو الجانب الادارى والفنى ، وهو الجانب المنوط به ممارسة الأنشطة الادارية بالجامعة على مستوى ادارتها العمame واجهزتها المتخصصة وكذا على مستوى الكليات . كما انه يهيئ المناخ الملائم لاداء الرسالة التعليمية والبحثية بالجامعة ويتولاها الاكاديميون والاداريون معا .

وعلى حين يسود مبدأ الادارة الجماعية فى الجهاز الاول ، يتم تصريف الامور فى الجهاز الثانى بموجب قرارات فردية وفقا لمبدأ السلطة ، ولو أن جميع اعماله تخضع فى النهاية لرقابة المجالس الجامعية .

وهكذا يتداخل الجهازان ويعملان على ارضية مشتركة لتحقيق اهداف الجامعة ، ويتعين توثيق مسارات التنسيق والتكامل بينهما من اجل اداء الجامعة لاهدافها بالكفاءة المنشودة لها .

ومع ذلك يقوم التساؤل حول ما اذا كانت الادارة الجامعية قد حققت المنشود منها او مازالت هناك مجالات لرفع كفاءتها من خلال تطوير نظمها وكذا حول ملاسة حدود الاستقلال الجامعى ومدى كفايتها لرفع كفاءة الادارة الجامعية ، وتستهدف هذه الدراسة تقويم الاوضاع الحالية للادارة الجامعية ، وتقديم المقترحات لرفع كفاءتها من خلال التغلب على المشكلات وأوجه القصور التى تعاني منها .

وقد تدارس المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

* ان تعمل كل جامعة على انشاء الاجهزة الخاصة بالرقابة والتوجيه والمتابعة وتدرجها ضمن هيكلها التنظيمي في نطاق الشئون الجامعية ، مع تنظيم التعامل مع اجهزة الرقابة من خارج الجامعات التي تقضى بها القوانين والنظم العامة .

* ايجاد توازن عادل بين تدخل الاجهزة المختصة بالتنظيم والادارة والمحاسبة والرقابة والتوجيه والمتابعة من خارج الجامعات وداخلها ، بما يحقق استقلال الجامعة في مسائلها الخاصة ، ويؤمن الرقابة العامة في الوقت نفسه فيما يتعلق بمبدأ صيانة المال العام ومقاومة انواع الانحراف .

* ان يكون لمجلس الجامعة سلطة استخدام فائض الاعتمادات في ابواب الموازنة المختلفة بما في ذلك تكاليف الوظائف والدرجات الخالية في دعم التعليم والبحث العلمي ودعم متطلبات الادارة الجامعية .

* ان يكون لمجلس الجامعة صلاحية تقرير منح بدلات خاصة تقتضيها طبيعة العمل ، مع مراعاة القواعد التي ينص عليها القانون وتنظيمها اللائحة التنفيذية .

خامسا : تطوير النظم الادارية للجامعات وتحديثها :

ويرتبط ذلك الأخذ بالأساليب الآتية ، والتي يوصى بها المجلس :

* استكمال المسح العلمي الشامل للوقوف القائمة للادارة الجامعية بمستوياتها المختلفة ، واستيفاء تنظيم مستحدث للادارة الجامعية يفيد من نتائج المسح السابق ، ويضع في الاعتبار فلسفة الدولة الاجتماعية والتربوية والانمائية واهداف الجامعة المتصلة بها ، كما يستفيد بطبيعة الحال من التجارب والمبادئ العالمية المتقدمة في تحديث الادارة وكذلك مسح خطة لتوفير احتياجات هذا التنظيم الجديد من الكفايات التخصصية والتجهيزات والانبوات وفق جدول زمني مقرر ، ويعتبر هذا التنظيم ومتابعة تنفيذه جزءا اساسيا من صلب خطة تطوير الجامعات في جملتها .

* الاخذ بنظام الادارة بالاهداف كلما تطلب الامر ذلك على اساس

وفي الشئون الادارية مثل ما ورد بالمادة ١٥٩ بشأن وظائف الكادر العام ، الا انه لم يحقق لها كيانا ذاتيا كاملا ، ويقتضى الامر اعادة النظر في بعض مواد هذا القانون واحكامه ، خاصة تلك التي تقيد من حريتها في التصرف ، الامر الذي يؤثر على كفاءة تنفيذ تأدية الخدمة التعليمية والبحثية بالصورة التي يتطلبها القانون ذاته من الجامعات ، هذا في الوقت الذي منحت فيه بعض المؤسسات العامة وشركات القطاع العالم تيسيرات كبيرة ملموسة .

وتأكيدا لاستقلال الجامعة الاداري والمالي فان المجلس يوصى بما يأتي :

* تعديل بعض المواد الواردة بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات والتي تقيد من حرية الجامعة في التصرف في اموالها وادارة شئونها بما يتلالم مع ظروفها وطبيعة عملها ، على ان تأتي مؤكدة لاستقلال الجامعة وحريتها في ممارسة انشطتها المالية والادارية ، دون تدخل من خارجها ، ودون قيود تؤثر في مرونة ادارتها مع استحداث بعض المواد في القانون تقضى بذلك .

* تأمين تخصيص اعانة مالية وافية للجامعات مع كفالة حصولها على موارد اضافية مقابل خدماتها العلمية والبحثية لتنمية المجتمع ، وبرامج خدمة البيئة ، وعن طريق المنح والتبرعات من المصادر المختلفة .

* تأصيل مبدأ تفويض السلطات ، كتفويض المجالس الجامعية (في حدود ما تملك التفويض فيه) لرؤسائها في بعض الامور التي تتطلب سرعة اتخاذ القرار وفي نطاق السياسة العامة للجامعة ، او تفويض بعض القادة الجامعيين لبعض اختصاصاتهم للمستويات الادنى .

* تأكيد مضمون ان لرئيس الجامعة سلطة وزير المالية ، ورئيس الجهاز المركزي للتنظيم والادارة كما ورد في قانون تنظيم الجامعات ، حيث ان السلطة الممنوحة له حاليا هي سلطة تفويضية وليست سلطة اصلية واضحة .

السياسات والخطط الكفيلة بقيامها بالتطوير والتحديث المستمر للتعليم الجامعي وتحقيق التوازن بين مداخلته وبين معطياته ، وإيجاد تنظيم هادف متكامل في مجال البحث العلمي يعين الاهداف العامة ، وينسق الجهد على الانطلاق ، ويتلافى التكرار .

سابعاً : العمل على تجسيد (ودعم وتأكيد) المبادئ المعمول بها في مجال الادارة الجامعية بانواعها ، وبصفة خاصة :

- اللامركزية في اتخاذ القرارات ، والمتصلة بشئون الادارة .
- الديمقراطية في اتخاذ القرارات ، مع وضع المبادئ الكفيلة بتحقيق الانضباط في مختلف وحدات الكيان الجامعي ، اذ ان الديمقراطية في الادارة قد لا تؤتي الثمار المرجوة منها في غيبة هذه الضوابط .

ثامناً : تأصيل السياسات والبرامج التي تهدف الى تأهيل (وتنمية ورفع كفاءة) اداء العناصر البشرية بالجامعة من الاكاديميين وسائر العاملين وتوفير المناخ المناسب لزيادة امكانات الانتاجية وتحقيق المزيد من الابداع والابتكار .

تاسعاً : اعادة تقنين النظم الكفيلة بتمثيل الطلاب وتحقيق مشاركتهم بإبداء الرأي فيما يتعلق بشئونهم وذلك في بعض اللجان الجامعية ومقررات الاقسام والكليات ، وكذلك زيادة العناية بالانشطة الطلابية لتحقيق المزيد من التطوير والتنمية في نطاق الروح الجامعية والقيم الانسانية مع تكثيف دور الطلاب في تكوين (وتنظيم ودعم) النشاط الطلابي في مختلف المجالات الرياضية والثقافية والفنية والاجتماعية .

عاشراً : التأكيد على ماسبق ان اوصى به المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا في تدريس العلوم التربوية لاجضاء هيئة التدريس بالجامعات وكذلك تدريس قدر من علوم الادارة لهم .

حادي عشر : اعادة النظر في اسلوب عمل المجلس الاعلى للجامعات وتشكيله بحيث يكون مجلساً تخطيطياً على المستوى القومي دون أن تشغله المسائل الخاصة بادارة الجامعات ، وان تمثل في عضويته بعض الوزارات ، بالإضافة الى بعض الشخصيات العامة في الدولة .

التركيز على اهداف محددة بعد دراسة الاطار الخارجى للجامعة ، والتطلع الى تنفيذ النتائج المحددة بصورة زمنية .

* استخدام اسلوب التطبيق العلمي لوظائف الادارة في كل من التخطيط والتنظيم والرقابة .

* استخدام نظام المحاسبة بالموازنات التقديرية بجانب نظام المحاسبة المالية مع ادخال نظام محاسبة تكاليف الاعمال والخدمات ، اذ تفيد هذه الانظمة في اعمال التخطيط وتحديد معايير الاداء والتقويم والرقابة .

* التوسع في استخدام الأجهزة الحديثة والمتطورة في مختلف نواحي الادارة الجامعية وفي شئون الطلاب والامتحانات وجمع المعلومات وحفظها وتوزيعها ، مع تعميم استخدام نظام بطاقات تسجيل الطلاب ، ونظام بطاقات تسجيل الأجهزة العلمية واستكمال تحديثها .

* اختصار الدورة المستندية التي تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها من اجل تبسيط الاجراءات واختصار خطوات اتخاذ القرارات .

* تطبيق اساليب مالية اكثر مرونة وتحراً فيما يتعلق بالمشتريات والمخازن ، وقد كفل قانون تنظيم الجامعات حرية كل جامعة في وضع اللوائح الخاصة بها .

* اعداد الكوادر الخاصة بتحديث ادارة الجامعة وتنميتها ومقراتها في النواحي الاكاديمية والتنظيمية عن طريق :

* انشاء شعبة متخصصة او اعداد دورات تخصص لتدريب جيل جديد للادارة في الجامعات ، مع الاستعانة بجهود بعض الجهات المتخصصة المتقدمة في هذا المجال .

- اعداد مراكز للتدريب المهني بالجامعة لتدريب العناصر البشرية المعاونة فيما يفيد اهداف الجامعة ، وبما يحقق تنمية هذه العناصر .

- اعداد جيل من الباحثين في مجال الادارة الجامعية من طلبة الدراسات العليا ، ومع توجيه كل منهم لبحث مشكلة من مشكلاتها بما يؤدي الى الوصول الى المسببات الحقيقية لعديد من تلك المشكلات ، واقتراح الحلول الفعالة لها .

سادساً : العمل على تنمية اسلوب الادارة الجامعية ووضع

الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥

تكوين

الطالب الجامعي

ارتفعت الصيحات منذ سنوات عدة معلنة عن هبوط مستوى الطالب الجامعي من النواحي العلمية والثقافية ، وعن انخفاض مستوى الكفاءة لخريجي الجامعة .

وفي دراسة استطلاعية قامت بها جامعة الاسكندرية في عام ١٩٧٤ جاء أنه بالرغم من أن التعليم الجامعي لا يزال يحظى بتقدير الكثير وينصيب كبير من تطلع المواطنين وآمالهم في الالتحاق به ، إلا أن نسبة كبيرة من القيادات المسئولة في مؤسسات الانتاج والخدمات وكذلك من المتعاملين من الجمهور مع الوحدات المتصلة بأنشطتهم وحاجاتهم ، كانت تؤكد عدم اهلية خريجي الجامعات العاملين بهذه الوحدات للأعمال التي يقومون بها ، فضلا عن انخفاض مستوى ثقافتهم وسلوكهم .

أما الطلاب ، فقد أوردت الدراسة السابقة أن نسبة عالية منهم تذكر أنها لا تستفيد بالفعل من المحاضرات أو الدروس العملية في الكليات ، وعزوا ذلك الى كثرة العدد ، وعدم كفاءة المعامل لاستيعابهم ، فضلا عن نقص الأجهزة وتخلفها ، كما ذكروا أن المكتبات تكاد لا تستخدم .

ويذكر بعض الآباء أن الحياة الجامعية بالنسبة لابنائهم تقتصر على مجرد الوجود بالجامعة دون التفاعل ، وأن هؤلاء الأبناء لم يتغيروا إلا

قليلًا نتيجة لانتمائهم للجامعة ، وأن العبء الأكبر يقع على الآباء لتوجيه ابنائهم وإرشادهم أثناء هذه المرحلة الهامة من النمو ، نتيجة قلة تفاعل أعضاء هيئة التدريس ، وعدم جدية برامج الرعاية الاجتماعية والأنشطة الثقافية أو انتظامها ، والمزوف عن الاشتراك في أنشطة الاتحادات الطلابية ، بل إن نسبة من الآباء كانوا ينصحون أبنائهم بالابتعاد عن الاتحادات الطلابية مخافة الانحراف في أنشطة غير ملائمة أو خشية الانحراف السياسي أو السلوكي .

كذلك كان الكثيرون من الطلاب ومن الآباء يشكون من الاستثناءات في القبول بالجامعات ويعتبرونها اهدارا لمبدأ تكافؤ الفرص . كما لاحظت هذه الدراسة وجود انفصام بين الطالب وبيئته ، ومن أمثلة ذلك عزوف الكثيرين من خريجي الجامعات عن العمل في القطاعات الريفية المحتاجة الى خدماتهم على الرغم من أنهم من ابنائها .

ومن ناحية أخرى يشكو أساتذة الجامعات وأعضاء هيئات التدريس بها من الضعف الظاهر في مستويات الطلاب المقبولين بالجامعات ، من النواحي العلمية الأساسية والثقافية العامة ، ومن النواحي السلوكية .

وإذا كانت ملاحظات المتعاملين مع خريجي الجامعة وملاحظات آباء طلابها ، بل وملاحظات طلابها أنفسهم تشير الى النقص في مستوى التعليم والرعاية الجامعية ، فإن الطالب الذي تقبله الجامعة لتقوم بأعداده هو نفسه محل تحفظ من جانب اساتذة الجامعة من حيث قدراته ومستواه واستعداده للتعليم الجامعي .

ومن هنا فإن التعرض لموضوع تكوين الطالب الجامعي وإعداده ليكون إحدى لبنات النهوض بالمجتمع والمساهمة في حل مشكلاته وتنميته اقتصاديا واجتماعيا ، يتطلب بالاهتمام بالعوامل التي تسهم في هذا التكوين والإعداد ، والتعرف على جوانب القصور فيها ، ومحاولة البحث عن وسائل تصحيحها .

ولا شك أن طالب الجامعة - بما تتميز به مرحلته المعنوية : مرحلة الشباب المبكر - يفيض بالحيرة والنشاط ، ويملك القدرة على التفكير والتصرف الحر ، ويمتلئ وجدانه بالمشاعر والاحاسيس ، ويزخر

بالطموح والآمال والاحلام .

وهو في الوقت ذاته نتاج مجتمعه : تؤثر فيه الأسرة منذ مولده ، ثم المدرسة والمجتمع الصغير المحيط به ، ووسائل الاعلام سواء كانت مسموعة أو مرئية أو مقرومة ، ناهيك بالمناخ العام من جوانبه المختلفة ، سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية . ويتدرج كل هذه العوامل فيما يمكن أن نسميه بالعوامل المؤثرة في الطالب قبل التحاقه بالجامعة .

وليس الهدف من التعليم الجامعي صب طلابه في قوالب جامدة أو انتاج سلعة نمطية متماثلة ، ولكن الهدف الحقيقي من هذا التعليم هو صقل ملكاتهم ، وتنمية قدراتهم على التفكير العلمي السليم وعلى الابتكار والابداع وتكوين شخصياتهم وتطوير معلوماتهم وسلوكهم . ويتطلب اعداد هذه الكفاءات البشرية العناية بشئونهم ، منذ تنشئتهم المبكرة وانتقائهم من منابعهم لما هم مؤهلون له من دراسة جامعية ، وخلال مراحل اعدادهم من النواحي العلمية والتربوية ، حتى تخرجهم الى مواقع العمل المختلفة .

بل إن مسؤولية الجامعة تمتد لتشمل استمرار الاتصال بهم لتزويدهم بكل جديد ومستحدث اثناء حياتهم العملية ، حتى لا يصابوا بالجمود أو التخلف .

إن مجموعة المهارات والقدرات الواجب توافرها في انسان العصر ، يتدرج تحتها ما يتعلق بالفرد نفسه وقدرته على القراءة والكتابة ، وعلى الحصول على المعلومات ، وعلى التفكير وحل المشاكل أو مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقته وحياته وفراغه ، وعلى الكشف عن اهتماماته وقيمه ، وعلى تحديد أهدافه ، وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطة به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة في التأثير عليهم ، والعمل بروح الفريق معهم ، كما يندرج تحت هذه المجموعة من القدرات والمهارات : القدرة على اكتشاف الاختيارات المتاحة ، والقدرة على اختيار العمل والسعي لإيجاده والاحتفاظ به وإتقانه ، أو تغير عمله إن

٢٠٢

لزم الأمر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام في تنميته .

ولا شك أن هذه القدرات والمهارات واجبة التوافر ، يلتحق بها الطالب وقد اكتسب العديد منها ، ثم تصقلها الحياة الجامعية وتنميها ، وتزيد عليها ، ليتخرج الطالب في الجامعة وقد أصبح صالحا وعضوا فعالا في اقامة مجتمع الحضارة والرخاء وخدمته بأمانة واخلاص .

وهناك عدة عوامل تؤثر في تكوين الطالب الجامعي من داخل الجامعة ومن خارجها . ويكفي أن نستعرض بعضها في ايجاز على النحو الآتي :

اولا : العملية التعليمية :

العملية التعليمية هي مجموعة الجهود والاعمال التي تبذلها الجامعة لتحقيق اهدافها في نقل المعرفة ، واعداد الكفاءات البشرية ، ورفع المستوى العلمي لطلابها وتنمية قدراتهم .

ويعنى آخر هي وسيلة الجامعة لتحقيق اهدافها .

والعملية التعليمية لا تتم تلقائيا بلا ضوابط أو أصول ، وإنما يجب أن تؤدى في اطار نظام له أحكامه وضوابطه لكي تؤتي ثمارها المرجوة ، وتحقق الجامعة اهدافها .

والنظام الدراسي الناجح هو الذي تتوافر فيه عدة خصائص ومميزات أهمها :

- أن يتيح لأكبر عدد من الطلاب فرصة التعليم الجامعي ، وتنمية قدراتهم ، وصقل ملكاتهم لافضل مستوى ممكن أو على الأقل الى المستوى اللائق ، فهذا الأمر يؤدي الى زيادة عائد العملية التعليمية .

- أن يوازن بين التخصص والشمول - وخاصة في المرحلة الجامعية الاولى - لكي يمد سوق العمل بالكفاءات البشرية المطلوبة في مختلف المجالات من جهة ، أو يتيح الفرصة للناهبين من الخريجين لمواصلة العلم والبحث والدراسة ومواكبة التطور العلمي المستمر .

- أن يتصف بالمرونة لكي يستطيع الوفاء باحتياجات سوق العمل المتطورة في مختلف المجالات . فنحن نعيش اليوم في عالم متغير .

– نظام السنة الكاملة :

ويموجب هذا النظام تقسم الدراسة الى عدد من السنوات . ويلزم طلاب كل فرقة بدراسة عدد معين من المقررات خلال كل سنة ، ثم يؤدون فى نهايتها امتحانا فيها . ومن يجتاز منهم الامتحان بنجاح ينقل الى السنة الدراسية التالية ، وهكذا . وغالبا ما تكون مقررات كل فرقة موحدة واجبارية على جميع الطلاب .

ويتلهم هذا النظام مع بعض الدراسات التى يحتاج هضمها وتشربها واتقانها الى معاشة طويلة علمية وعملية وتدريبية ، كما هو الحال بالنسبة لبعض الدراسات الهندسية والصيدلية . كما يتلهم مع المقررات الدراسية الطويلة المتصلة والمتراطة التى يصعب دراستها على أجزاء ، حيث يتطلب تأديتها كوحدة واحدة متكاملة ، كما يحتاج استيعابها وتحميلها الى جهد متصل ومستمر خلال سنة دراسية متكاملة .

كما أن جامعة الاعداد الكبيرة قد تضطر الى تطبيقه تحت ضغط قصور امكاناتها المادية والبشرية ، وخاصة بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم وعدم توافر الاجهزة الادارية المدرية .

– نظام الفصول الدراسية :

ويموجب هذا النظام تقسم الدراسة الى عدد محدود من الفصول الدراسية المتتابعة وتبلغ مدة الفصل الدراسى الواحد حوالى ثلاثة عشر (أو أربعة عشر) اسبوعا . ويلزم الطالب بدراسة عدد محدود من المقررات خلال كل فصل دراسى ، ثم يؤدى امتحانا فيها فى نهاية الفصل ، فاذا نجح انتقل الى الفصل الدراسى التالى وهكذا . وقد يشترط لانتقال الطالب نجاحه فى جميع المقررات ، وقد يسمح له بالانتقال اذا تخلف فى مقرر واحد او مقررين على الأكثر ، على ان يعيد الامتحان فيها ويحقق النجاح فى الفصل التالى ، أو أحد الفصول التالية .

ويتميز هذا النظام بأنه لا يترك للطالب فرصة للنقاس أو التراخي اذ يضطر لمواصلة عمله بجدية طوال مدة الدراسة ليواجه امتحانات

والعلوم والفنون الانتاجية تتطور بمعدلات عالية وسريعة ، ومن هنا فالنظام الدراسى السليم يجب أن يتيح الفرصة لفتح آفاق جديدة من المعرفة ونوعيات جديدة من التخصصات ، واللوان متباينة من القدرات والخبرات .

– أن يستثمر التنوع الفطرى فى ميول أبناء الأجيال الصاعدة ورغباتهم وملكاتهم وقدراتهم فلا يلزم الجميع بمناهج واحدة ، وانما يستجيب لظاهرة التباين فى القدرات والمواهب ، ويتمشى مع حقائق القوانين الطبيعية حتى تعطى العملية أكبر عائد .

– أن يعمل على تنمية قدرات الطالب ، وبناء شخصيته ، وحقل مواهبه ، وذلك بالاعتماد بصفة رئيسية على التوجيه والارشاد ، لا على التلقين ، ضمانا لتوفير مقومات التطور الذاتى .

– أن يؤدى الى تقليل الاهدار الفاقد الى أقل حد ممكن ، فلا يكلف الطالب بأعباء دراسية ضخمة تفوق قدراته فيفشل . ولا يحمله بأعباء دراسية دون مستوى قدراته ، فتهدر جهوده .

– أن يثير فى الطالب الرغبة فى العلم ويزكى فيه مشاعر الاستزادة من المعرفة ، ويحبب له الاطلاع ، ويوضح له سبل البحث وأساليبه ، ويوفر له الامكانات اللازمة لذلك .

– أن تتوافر فيه جميع المقومات التى تجعل العملية التعليمية تؤدى على وجه سليم بحيث تخلق فى الطالب نفسية سوية ومتعادلة .

ثانيا : النظم الدراسية :

تنقسم النظم الدراسية الجامعية فى العالم المعاصر الى أربعة أنواع رئيسية هى : نظام العام الدراسى الكامل ، ونظام الفصول الدراسية ، ونظام المراحل الدراسية ، ونظام المقررات . ويتفرع من هذه الأنظمة الرئيسية عدة أنظمة أخرى فرعية تشترك معها فى الخصائص والمميزات الرئيسية ، وان كانت تختلف عنها فى بعض التفاصيل الفرعية . وتطبق هذه النظم بأساليب متعددة تختلف من بلد الى آخر باختلاف ظروف كل بلد واحواله وامكاناته .

الفصول الدراسية المتتالية .

كما يتميز هذا النظام أيضا بتركيز الدراسة في كل فصل في عدد معين من المقررات فلا تشتت جهود الطالب في مقررات كثيرة ومتباينة . ويلتزم هذا النظام الدراسات الجامعية التي تتكون من عدد كبير من المقررات الدراسية غير الطويلة . كما هي الحال بالنسبة للدراسات الزراعية ، كما يتلاءم مع المقررات الدراسية التي يمكن تقسيمها الى اجزاء مستقلة ودراستها في فترات متتالية كما هي الحال بالنسبة لمعظم مقررات العلوم الأساسية والدراسات التجارية وبعض الدراسات الأدبية والانسانية .

كما أن تطبيق هذا النظام بنجاح وكفاءة عالية يتطلب توافر عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم ، وأجهزة إدارية مدرية ، وأساليب حديثة في تسجيل كافة البيانات الخاصة بشؤون الطلاب وحفظها ، وتصنيفها ، واستخراجها ، وهي أساليب تعتمد أساسا على الآلات والحاسبات الآلية .

– نظام المراحل الدراسية :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة الجامعية – للحصول على الدرجة الجامعية الأولى – الى عدة مراحل . وعادة لايزيد عددها على ثلاث مراحل أو أربع ، ولا يقل عن مرحلتين . وتكون الدراسة في المرحلة الأولى – في الغالب – عامة بالنسبة لجميع الطلاب وتشمل دراسة العلوم الأساسية وبعض المقررات الأخرى . وقد تستغرق الدراسة في كل مرحلة من هذه المراحل سنة دراسية ، وقد تمتد الى أكثر من سنة ، فتكون سنة ونصف ، أو سنتين ، وأكثر من ذلك .

ويتم تقويم التقدم العلمي للطلاب في كل مرحلة على أساس جهده ونشاطه العلمي أثناء الدراسة في تلك المرحلة ، والتجارب والتطبيقات العملية التي ينهض بها خلالها ، والاختبارات المعتمدة التي تنظم له فيها بصفة دورية ، والاختبار العام الذي يعقد في نهايتها وتحدد نتيجته النهائية على أساس مجموع النتائج التي حصل عليها من كل هذه الجهود ، ضمانا لتحقيق العدالة في قياس قدرات الطالب واستعداداته .

حيث يتوقف ، على هذه التنمية ، تحديد موقفه من مواصلة الدراسة في المستقبل ، ونوع العمل أو النشاط الذي سيمارسه في الحياة العملية .

– نظام المقررات الدراسية :

وبموجب هذا النظام تقسم الدراسة في أى فرع من فروع المعرفة الى عدد من المقررات الدراسية المتكاملة التي تعمل على تكوين الطالب التكوين العلمي المناسب وتؤهله للحصول على الدرجة العلمية المطلوبة . ويقوم الجامعة بتدريس جميع هذه المقررات بصفة مستمرة في مواعيد منتظمة تحدد وتعلن مقدما . ويقوم الطالب بدراسة هذه المقررات واجتياز الامتحان فيها بنجاح دون التقيد بنطاق زمني معين ، بل يختار في كل فترة زمنية – وهي عادة الفصل الدراسي – عددا من هذه المقررات ليدرسها ويمدح فيها وفقا لقدراته العلمية وكفائته وظروفه . فمن المعلوم أن القدرات والامكانيات العلمية تختلف من طالب الى آخر . كما أن لكل طالب سرعة على استيعاب المادة ، وإن هذه السرعة تختلف باختلاف المواد الدراسية .

وغنى عن البيان ان المقررات المؤهلة لأية درجة علمية ترتب في مجموعات ترتيبا منطقيا وفقا لتدرج مستواها العلمي ، فيبدأ الطالب دراسته بالاختيار من مقررات المجموعة الأولى التي تعتبر مؤهلة لدراسة المجموعة الثانية وهكذا . ويترك للطالب الحرية في اختيار نوع المقررات التي يرغب فيها ، مع ترشيده في هذا المجال حتى يأتي اختياره مناسباً مع ميوله ورغباته وقدراته . ويأتي هذا الأمر انطلاقاً من مبدأ يؤمن به كثير من أصحاب الرأي ، وهو أن الطالب الجامعي يتميز بالنضج ، وهو أكثر معرفة وإدراية بقدراته ومصلحته ، وأنه من المهم تنمية قدراته على المسؤولية في هذا الشأن ، وإتاحة الفرصة له لتشكيل مستقبله .

ويتميز هذا النظام بأنه يهيئ المناخ المناسب – أكثر من غيره من الأنظمة الأخرى لتزاوج التخصصات ، ولتلبية المجتمع من أصحاب الكفاءات العلمية المؤهلين تأهيلا متكاملا .

كما يتميز هذا النظام بأنه يتيح لكل طالب فرصة اختيار المقررات الدراسية التي تتناسب مع ميوله وملكاته ورغباته ، فلا يتم تشكيل

- مقررات نظرية : تتناول الاصول العلمية ، والنظريات ، والقواعد ، وتلقى هذه المقررات على شكل محاضرات لكل طلاب الفرقة مجتمعين . ويتولى هذه المهمة أعضاء هيئة التدريس .

- مقررات تطبيقية : تتناول التطبيقات النظرية للقواعد والنظريات العلمية ، ومن الأمثلة عليها التطبيقات النظرية للعلوم الرياضية ، والهندسية ، والمحاسبية ، وماشابهها .

وتلقى هذه المقررات على شكل دروس لمجموعات محدودة نسبيا من الطلاب .

- مقررات عملية : تتناول اجراء التجارب العلمية واستخلاص النتائج والحقائق منها . ومن الأمثلة عليها المقررات العملية فى علوم الكيمياء والفيزياء والهندسة والزراعة والحيوان والنبات وغيرها ، وتؤدى هذه المقررات فى المختبرات المختلفة والورش ، ومحطات التجارب الزراعية ونموها بها .

- تدريبات ميدانية : تتناول الممارسة العملية فى مواقع العمل التى تقع فى دائرة تخصص الطلاب . ومن الأمثلة عليها التدريبات العملية التى يقوم بها طلاب الطب والهندسة والتجارة والصيدلة والتربية . وتؤدى هذه الدراسات خلال مدد الدراسة ، فلا يمنح الطالب الدرجة الا بعد أدائها ويتم التدريب فى مواقع العمل المختلفة تحت اشراف الفنيين بها ، بالاشتراك مع أعضاء هيئة التدريس .

رابعا : بعض الاتجاهات المعاصرة فى المناهج الدراسية : كان الاتجاه السائد فى الماضى أن تشكل المقررات النظرية نسبة كبيرة جدا من البرامج الدراسية الجامعية . على انه بعد الثورة التكنولوجية والعملية التى تحتاج عالمنا المعاصر ، وخاصة فى العلوم التطبيقية ، فقد أضحت المقررات النظرية تشكل نسبة أقل ، وخصص الباقى للمقررات التطبيقية والعملية والتدريبات الميدانية ، والمقررات الانسانية والثقافية العامة .

كما ظهرت الجامعات التكنولوجية التى تهتم أساسا بالمقررات التطبيقية والدروس العملية ، والتدريبات الميدانية ، وتعطيها مكان

الطلاب فى قوالب واحدة وجامعة ، دون مراعاة للتباين الفطرى الموجود فى الرغبات والميول والمشارب بين بنى البشر .

كذلك يتميز هذا النظام بأنه يتيح لكل طالب اختيار العبء الدراسى الذى يستطيع النهوض به خلال كل فترة زمنية ، وفقا لمقدراته العلمية وظروفه الشخصية والاجتماعية .

ويتطلب تطبيق هذا النظام بنجاح توافر كبير من أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بالنسبة لعدد الطلاب ، حتى يمكن تغطية كل المقررات الدراسية الكثيرة التى يقع عليها اختيار الطلاب ، كما يتطلب توافر أجهزة ادارية ، لشئون الطلاب ذات كفاءة عالية ، تستطيع تطبيق الاساليب الحديثة فى تسجيل الطلاب وحفظ بياناتهم واستخراجها ، وعقد امتحاناتهم ، ومدرية على استخدام الاجهزة والحاسبات الآلية فى هذا الشأن ، ويحتاج هذا النظام ايضا الى قيام الجامعة بتدريس عدد كبير من المقررات فى وقت واحد لتغطية رغبات الطلاب المتباينة فى الاختيار ، ويترتب على ذلك بداية ضرورة توفر عدد كبير من الفصول والوسائل التعليمية المختلفة ، ولا شك ان كل هذه الأمور تحتاج الى نفقات كبيرة .

ثالثا : البرامج الدراسية :

والبرامج الدراسية هى مجموعة المقررات التى يتعين على الطالب دراستها ، واجتياز التقويم العلمى فيها بنجاح ، خلال مدة دراسته ، لكى يتم تكوينه العلمى على النحو المطلوب ، فيمنح الدرجة العلمية المقيد لها .

على انه قد يشترط لنيل الدرجة العلمية أن يقوم الطالب - بجانب دراسة المقررات المذكورة - باجراء بحث فى موضوع معين تحت اشراف واحد أو أكثر من أعضاء هيئة التدريس ، وكتابة تقرير أو رسالة عن هذا البحث ونتائجه التى تم التوصل اليها . ويعتبر القيام بهذا العمل أمرا ضروريا فى مرحلة الدراسات العليا - وخاصة الاكاديمية منها - كما يشترط أن يكون البحث فى هذه الحالة فى موضوع مبتكر .

وتتكون البرامج الدراسية من عدة أنواع من المقررات هى :

الصدارة في المناهج الدراسية لتخريج الكفاءات الفنية العالية في المجالات المهنية والتطبيقية ، وغنى البيان أن هذا الاتجاه الجديد يفرض الضرورة على جامعة اليوم أن توفر مستلزمات العملية التعليمية بوضعها الجديد الذي تحتل فيه الدروس التطبيقية مكان الصدارة فتشيد المختبرات والورش وأماكن التطبيق العلمى الكافية ، وتزودها باستمرار بالأجهزة والوسائل التعليمية المتطورة .

ولقد برز في العصر الحديث اتجاه جديد يعطى مرونة كبيرة للبرامج الدراسية . فالبرامج الدراسية الحديثة ليست موحدة ، أو مصبوبة في قوالب ثابتة ، وإنما تتميز بمرونة كبيرة ، فهي لا تلزم جميع الطلاب بمقررات واحدة ، وإنما تترك لكل طالب حرية اختيار بعض المقررات من مجموعات تتفق مع ميوله ورغباته ، وتتناسب مع ملكاته وقدراته ، كما أنها لا تؤهل الطالب في أحد التخصصات التقليدية المعروفة فحسب ، بل فتحت أفاقا جديدة من التخصصات كالطبيعة النووية ، والهندسة الجوية ، وتلوث البيئة ، والهندسة الالكترونية وعلم النفس الاجتماعى ، واقتصاديات التصنيع الغذائى ، وتكنولوجيا الصناعات الغذائية بفروعها المختلفة ، وغيرها من التخصصات الأخرى الجديدة ، وبغضلا عن ذلك فإنها قد تركت الباب مفتوحا لخلق تخصصات أخرى جديدة .

خامسا : الأساليب والوسائل التعليمية :

ان توافر الامكانات البشرية والمادية للعملية التعليمية ، وتحديد المقررات الدراسية ومرونتها وتحديثها ، وتوفير الكتاب الجامعى الجيد - لا تؤدى بالضرورة الى احكام العملية التعليمية وجودتها الا اذا كانت مصحوبة بالاساليب والوسائل التعليمية المناسبة .

وتشمل هذه الاساليب المحاضرات وهى أبسط هذه الوسائل وأكثرها انتشارا ، وحلقات المناقشة ، وحلقات الاشراف العلمى ، والتمرينات العملية ، والدروس التطبيقية ، والتدريبات الميدانية بمواقع الانتاج والخدمات ، والدورات الدراسية والتدريبية .

ولكل من هذه الاساليب دور فى تكوين الطالب واكسابه المعارف

والمهارات والسلوكيات الاساسية المطلوبة لهذا العصر .

كذلك فان كل هذه الأساليب التعليمية لابد أن تنتهى بتقويم عمل الطالب لقياس مدى نجاح العملية التعليمية . وقد تطورت أساليب التقويم بالجامعات فى السنوات الماضية فأصبحت تتخذ صورا مختلفة منها :

- التقويم بأسلوب عرض الموضوعات (أسلوب المقال) .
- التقويم بأسلوب الامثلة المتعددة .
- التقويم بأسلوب عرض المشكلات وطرائق حلها .
- التقويم بأسلوب الاستعانة بالمراجع (الكتاب المفتوح) .
- الى غير ذلك من الأساليب المستحدثة .

التوصيات

يستهدف تكوين طالب الجامعة ، اعداده من النواحي العلمية والتربوية ، وحقل ملكاته وتنمية قدراته على التفكير والتعمير والابتكار ، والتكوين المتوازن لشخصيته الحرة ، وتطوير معلوماته وسلوكه ، ليصبح مواطنا صالحا قادرا على النهوض بالمجتمع والاسهام فى تنميته وحل مشكلاته .

وإذا كان تكوين الطالب الجامعى هو مسئولية الجامعة فى المقام الاول ، فان هناك عوامل عديدة أخرى فى هذا التكوين منذ نشأته الاولى وخلال مراحل تعليمه قبل الجامعى بل وخلال دراسته بالجامعة .

والوصول بإعداد الطالب الجامعى وتكوينه على الصورة المرجوة ، فان المجلس يوصى بما يأتى :

* تحقيق التوازن فى العملية التعليمية بالجامعة - وخاصة فى المرحلة الجامعية الاولى - بين التأهيل العلمى بالمعارف المتخصصة وبين التنمية الثقافية السوية الشاملة بما يحقق للخريج القدرة على مواصلة التعليم والدراسة والبحث لمواكبة التطور العلمى المستمر .

* أن يكون نظام التعليم الجامعى مرنا بحيث يتسع للتنوع وفق ميول الطلاب وقدراتهم فى اختيار المناهج والمقررات الدراسية المناسبة لكل منهم كما ونوعا وذلك فى حدود القواعد العلمية السليمة ، بما يحقق أكبر

العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة . ويتطلب الأمر أن يعهد الى عدد من أعضاء هيئة التدريس بالاشراف على الشؤون التعليمية وغير التعليمية للطلاب .

* إسهام مواقع العمل والانتاج - الى جانب الدولة - فى التمويل اللازم لرعاية الطلاب كمشراكة منها فى بعض تكاليف اعداد الكفاءات البشرية اللازمة للعمل بها وتخفيف العبء عن الدولة .

* التأكيد على أهمية مساهمة الطلاب فى تصريف شئونهم غير التعليمية كالمدرن الجامعية والاتحادات والمؤتمرات الطلابية ، وجماعات وفرق النشاط الرياضى والثقافى والاجتماعى والترفيهى والرعاية الاجتماعية وصناديق المساعدات والاعانات ، وشئون التغذية .

* الاهتمام بترشيد تعيين الخريجين ، وكذلك تسعير الشهادات الجامعية عند التعيين ، بما يحفز الطلاب للتدقيق فى اختيار الدراسة والمقررات المناسبة لهم ، ولإعطاء كل منهم الفرصة لتشكيل مستقبله بالطريقة التى يراها تتفق وقدراته .

* التأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فيما يتعلق بنظام القبول بالجامعات والأعداد التى تقبل بها وما يتعلق بتنمية أعضاء هيئات التدريس ودعم الامكانيات المادية بها ، من حيث توفير قاعات المحاضرات والفصول والمعامل والأجهزة والورش والمختبرات والمكتبات وتطوير مصادر المعرفة ، واستخدام مختلف وسائل التكنولوجيا الحديثة فى العملية التعليمية .

* الاهتمام بمراحل التعليم قبل الجامعى ، والتأكيد على ما سبق أن أوصى به المجلس فى هذا المجال ، مع دراسة امكان تطبيق نظام الاختيار بين المواد بالنسبة لطلاب السنوات النهائية بالتعليم الثانوى والذى يعتبر مدخلا أساسيا لتطبيق نظام المقررات الدراسية بالجامعة .

* أن تولى أجهزة الاعلام اهتماما أكبر بالنواحي التربوية والدينية والسلوكية ، وغرس القيم والفضائل . الى جانب ما تقدمه من البرامج الترفيهية والاعلامية .

عائد من العملية التعليمية ، ويقلل من الهدر والفقدان .

* افساح المجال لتطبيق نظام المقررات الدراسية (الساعات المعتمدة) بالجامعات المصرية كلما أمكن ذلك لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاوج التخصصات والتأهيل المتباين والمتعدد لتلبية احتياجات العمل المختلفة ، ولما يتجيه هذا النظام لكل طالب لاختيار المقررات الدراسية التى تتناسب مع ميوله وقدراته . ويمكن البدء فى تطبيق هذا النظام فى الكليات الجديدة وفى الكليات ذات الأعداد المحدودة من الطلاب ، على أن يتدرج تطبيقه ليشمل سائر الجامعات بعد مرحلة انتقالية محدودة .

* أن تجمع المناهج والبرامج الدراسية بين المقررات النظرية والتطبيقية والعملية والتدريبات الميدانية كلما امكن ذلك وبين المقررات الثقافية والانسانية ، مع الاهتمام باللغات الاجنبية - الأمر الذى يمكن الطالب من القدرة على التعلم الذاتى وعلى الاطلاع الواعى باللغة القومية ولغة أو أكثر من اللغات الأجنبية الأوسع انتشارا .

* التتبع فى الأساليب والوسائل التعليمية من محاضرات وحلقات للمناقشة وحلقات للبحث وتمريعات عملية ودروس تطبيقية - بما يؤدى الى اكتساب الطالب للمعارف واستخدامها ، والى اكتساب المهارات المطلوبة والى تحقيق الاستقلالية والقدرة على التخاطب والاتصال بالآخرين .

* اختيار اسلوب التقويم المناسب لقياس تقدم العملية التعليمية وفعاليتها ، وقياس التباين بين قدرات الطلاب واستعداداتهم ، وإن يوضع التقويم فى إطاره الصحيح على أنه عملية ملاحظة مستمرة تقدم الجهود المشتركة التى يبذلها الأساتذة والطلاب لتحقيق أهداف العملية التعليمية ، مع ضرورة وضع الضوابط للحد من فرص الرسوب المتاحة حاليا للطلاب .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بإبعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية ، وبكل ما يتعلق بالانشطة غير التعليمية . ويلزم لذلك تحديد معقول لساعات الدراسة بما يتيح للطلاب المشاركة الفعالة فى الانشطة الجامعية الأخرى بما فى ذلك الجمعيات

من خلال التفاعل المثر مع البيئة بمختلف الصور ، سواء بالتثقيف أو نقل المعرفة أو المشاركة بالدراسات والبحوث فى برامج التطوير والتنمية والتحديث ، وتوجيه جهود العلماء والباحثين نحو المشاركة الايجابية الفعالة فى حل المشاكل التى تواجه خطط وبرامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلاد .

- المشاركة فى تحقيق التنسيق والتكامل بين التعليم الجامعى ومرحلتى التعليم العام من جهة والتعليم الفنى والتكنولوجيا من جهة أخرى ، وذلك بهدف الوصول الى توازن مرن ومناسب بين مدخلات مراحل التعليم المختلفة ومخرجاتها .

وعن طريق حسن القيام بالوظائف المشار اليها تستطيع أجهزة التعليم أن تضطلع بكفاءة بالمهام الرئيسية الآتية فى خدمة المجتمع :

- معاونة المواطنين على استيعاب القدر المستهدف من المعرفة ، وتنمية قدراتهم على الارتباط الفعال بالمجتمع والاداء الخلاق الذى يتوافق مع التغيرات والتطورات الطبيعية والسيكولوجية والبيئية ، بما يمكنهم من حسن التفاعل مع المجتمع المحيط بهم والتأثير عليه .

- بذل العون والارشاد للمواطنين فى حسن الاستفادة من أوقات الفراغ بحيث يعود على المجتمع ككل ، فكريا وثقافيا وانسانيا ، ويحد من نزعات الضياع واسباب الانحراف والتفكك التى تنشأ عن النزاعات والاتجاهات اللا قيمية ، وما يصاحب ذلك من اضطرابات نفسية وعصبية .

التنمية والتعليم المستمر :

التنمية الشاملة هى السبيل الوحيد لمواجهة تحديات العصر اجتماعيا واقتصاديا وتكنولوجيا ، الا أنه ظهرت أحيانا اتجاهات اتخذت من مظهر التنمية هدفا وانحازت الى التركيز على الجوانب المادية للتنمية وأهملت الجوانب الاساسية المتصلة بتنمية الفرد وتناست أن عملية التنمية تتم بالانسان ، وأن العامل البشرى يلعب دورا بارزا فى خطط التنمية كأحد موارد الانتاج البشرية ، لما يمتاز به من امكانيات النمو والقدرة على تسخير باقى الموارد الاخرى . ومن هنا فان العنصر البشرى ظل

الجامعات

والتعليم المستمر

ان التعليم بمراحله ومستوياته المختلفة هو المسئول الرئيسى عن التنمية الحضارية ومنها إعداد الكوادر المطلوبة من القوى العاملة ، وإذا استعرضنا باختصار الوظائف الرئيسية للجامعات - وهى قمة الجهاز التعليمى فى البلاد - والمهام العظام المناطة بها فى ظل الظروف المحيطة بها والمؤثرات والعوامل التى تنظم عملها ، وتوجه مسارها ، وتكيف وسائل تحقيق اهدافها فى ضوء سياسة الدولة بوصفها الممول الرئيسى لعملية التعليم ، ومن حيث متطلبات سوق العمل داخل الاطار الحكومى أو القطاع العام ومطالب مستهلك عملية التعليم وهو طالب العلم فى كل مستوياته ، أو من حيث المؤثرات والمؤشرات الفكرية والثقافية السائدة فى المجتمع - نجد أن الوظائف الادائية للتعليم الجامعى تلخص فيما يلى :

- القيام بعملية التعليم لاعداد كوادر المتخصصين فى العلوم والفنون والآداب فى ضوء احتياجات قطاعات العمل المختلفة ، ويهدف تنمية المعرفة الفكرية والثقافية ، وتعميق المبادئ والقيم الانسانية .

- الاسهام فى تقدم العلوم والفنون والآداب عن طريق مدارس الدراسات العليا والبحوث ، وتشجيع عمل الفريق فى مجال البحث العلمى .

- القيام بالرسالة الثالثة والهامة للجامعة ، ألا وهى خدمة المجتمع

وسيزل أهم عناصر التنمية ، وأن التنمية المتكاملة التي تعطي للجانب البشرى ما يستحق من بناء هي الاتجاه الصحيح ، فعلى ادراك الانسان لدوره فى الحياة ، وكفاءته فى الانتاج ، وعلى قدرته فى مجال الاستهلاك - يكون قياس التنمية صعودا أو هبوطا والحكم عليها نجاحا وفشلا .

ومن هذا المنطلق فان الموارد البشرية والمادية التي تستغل فى مجال التعليم يجب ألا تعتبر خسارة لان الفرد الذى يجهل عمله أو الفرد الأمى بجانب كونه طاقة غير مستغلة فانه أيضا عبء على اقتصاد الامة . ولذا اهتمت كل من الدول المتقدمة والنامية بالتعليم وبأهمية ربطه بالتنمية القومية ، ومنحته الكثير من الموارد الممكنة . ومع ذلك فقد حالت مجموعة متباينة من القيود الاجتماعية والاقتصادية بين الملايين من الصغار والكبار وبين حصولهم على فرص تعليمية ، وبذلك يظل هذا المستودع الهائل من الطاقة البشرية ضائعا لا يستفاد به ، ولا يمكن للنظم التعليمية رغم توسعاتها الكبيرة ، ونفقاتها الباهظة أن تواكب المتطلبات والتطلعات التي تزداد بالمراد .

فبعد أن أصبحت الحياة أكثر تعقيدا ، والمعلومات أكثر واسرع انتشارا وصار التعليم المستمر أكثر ضرورة للفرد والتنمية - كان من الضروري أن تتكاتف المؤسسات التعليمية بجميع أنواعها ومستوياتها فى تحمل المسئوليات لخلق امكانات التعلم ، وان تتحمل المؤسسات والهياكل غير التعليمية نصيبها من هذه المسئوليات ، حتى يمكن ايجاد بيئة تعليمية كاملة ومجتمعاً يقبل على التعلم بأكمله . ورغم أن هذا الهدف بعيد المثال ، الا أنه هدف ينبغى أن نبدأ خطواته الأساسية من الآن للتكامل بين جميع عناصر التنمية لتعمل جميعا فى ايقاع متزن ، وتحقيقا لآمال الفرد وتنمية قدراته وامكاناته ومهاراته ، وتمكينه من مواجهة مطالب العالم المتغير .

فهذا الفيض الهائل والمتزايد من التراكم المعرفى ، وهذا التغير السريع فى أساليب وأدوات الانتاج ، وهذا النمو فى وسائل الاتصال ، والتي قربت المسافات الطبيعية والفكرية ، وتكاد توحد المفاهيم بين دول

العالم النامية والمتقدمة يشير الى أن ذلك الفرد الذى يعلم سوف يكون ذلك الذى يستطيع الحياة بتوافق ، أما ذلك الذى لا يعلم فسوف يعيش على هامش الحياة سريعة التغير .

ومن هنا بدأت المجتمعات بمختلف صورها تطالب بالخروج من هذه الأزمة ، وكاد الاتفاق ينعقد على أنه لا حل إلا بأن تأخذ المجتمعات بنظام التعلم المستمر ، يتيح الفرصة أمام الفرد لأن يحصل على ما يطلبه من تعليم كلما طلب هذا التعليم .

العوامل التي جعلت من التعليم المستمر ضرورة فى العصر الراهن :

نعيش الآن عصرا يزداد فيه اقتران العلم بالحياة ، بل لعله ركن من أركانها ، فلكي يستطيع الانسان أن يعيش وسط هذا الاستعمال الضخم لنتائج المعرفة سواء تمت فى كلمة مكتوبة أو آله معقدة - عليه أن يتعلم هذا الاستعمال ، بل ويتعلمه باتقان ، سواء أكان ذلك فى مدرسة أو خارج مدرسة .

وان أزمة التعليم وما تعبر عنه من اشكال متعددة سواء فى مدخلاتها ممثلة فى عجز النظام التعليمى عن استيعاب الدارسين ، وعجز مستوى التعليم عن أن يعلم للمجتمع ، وكثافة الفصول والمدرجات ، وتعدد الفترات فى المدارس ، ونقص المعامل والتجهيزات ، الخ ، أو مخرجاتها ممثلة فى تلك الأعداد المتزايدة من الخريجين المتعطلين عن العمل أو المنفصلين عن حاجات المجتمع الحقيقية للعمل ، تطالب تلك الأزمة بأن يكون هناك أسلوب آخر غير ذلك الذى يوجد حاليا . ومن هنا يشهد التعليم اليوم ثورة شاملة فى مفاهيمه وأساليبه نتيجة التطورات المختلفة التي تميز هذا العصر الذى نعيش فيه ، وأهمها :

- التغير السريع والانفجار المعرفى الذى تشهده البشرية وعجز النظام التعليمى الرسمى عن ملاحقة التراكم المعرفى مهما طالت سنوات التعليم ، ومهما كثرت ساعات الدراسة ، ومهما زادت كفاءة القائمين بالتدريس فيه ، إذ كان للتغير السريع الأخذ بالاتجاه العلمى على أوسع نطاق والتطبيق العلمى لنتائج العلوم المختلفة - الاثر الكبير فى تزايد

المعرفة بصورة لم يشهدها التاريخ من قبل ، بحيث أصبحت المعرفة لا تعرف حدودا . فهي متطورة . متغيرة متراكمة ، كل هذه التطورات تكاد تُلغى الفكرة القائلة بأن الانسان يستطيع ان يمضى سنوات حياته بزيادة من المعرفة محدد ، وتطالب بأن يكون هناك نظام مفتوح للتعليم يتيح التحاق الافراد به طوال حياتهم ، ويمكنهم من مواكبة وملاحقة هذا التزايد المعرفى الهائل .

- الاتجاه العلمى : فقد كان لسيادة العلم بنظرياته وأساليبه الاثر الكبير فى حركة العصر وفى خصائصه ، فقد تراوح العلم مع الحياة والتطبيق فى جميع المجالات بعد أن كانت النظريات العلمية بعيدة عن الواقع ، وأصبح مقياس العلم الآن هو ما يتمخض عنه من تطورات اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية فى حياة الأفراد ، ومن هنا تزايدت الفجوة بين ما يتعلمه الفرد من خلال التعليم الرسمى وحاجات العالم المتغيرة ثقافيا وحضاريا واقتصاديا وتكنولوجيا ، مما يقتضى فتح ابواب التعليم للأفراد لكى يعودوا اليه كلما احتاجوا الى جديد ليتعلموه .

- التطور السريع فى وسائل الاتصال : والذى حدث نتيجة التقدم التكنولوجى الحديث ، فوسائل الاتصال الحديثة قد غيرت المعانى الكثيرة المرتبطة بالزمان والمكان ، وبالماضى والحاضر والمستقبل ، وبدأ العالم وكأنه بقعة صغيرة من ذى قبل ، ولم يعد فى استطاعة أية دولة أو أية أمة أن تعيش بمعزل عن غيرها . والرسالة الاعلامية ليست مجرد استقبال خبر أو معلومة ، بل تتطلب التجارب معها ومتابعتها ، مما يستلزم الفكر الذى لا ينقطع عن العلم .

- تطور مفهوم العمل وعلاقته بالعلم : لقد استمر مفهوم ابتعاد العمل عن التعليم زمنا طويلا ، اذ كان التعليم للصفوة التى تصورت أن من حقها الاحتكار والسيطرة على العاملين الكادحين . أما اليوم فقد تغيرت الصورة الى النقيض ، فلا عمل الا بالعلم ، ولا علم الا بالتطبيق ، وأصبح انسان هذا العصر يفاضل من أجل مكانته فى المجتمع عن طريق التحرر من قيود أميته الحضارية ، وذلك بالسعى وراء

حقه فى التعليم بحيث تفتتح أمامه ابواب المعرفة ليبتكر وينتج ويستمتع وقت فراغه ، ثقافة وفنا وأدبا وترفيها . كل هذا يحتم ان تفتتح فرص التعليم وإعادة التعليم واستمرار التعليم أمام الفرد .

- اختزال وقت العمل وزيادة وقت الفراغ اذ ان الاتجاه المتزايد لاستخدام الآلية (الأوتومية) فى مجالات الحياة المختلفة كأحد منجزات العلم الحديث والذى أدى الى زيادة انتاجية العامل كما وكيفا - سوف يترتب عليه نتائج بعيدة المدى فى جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والثقافية . وفى ميدان العمل لن يلبث العامل أن يجد العمل الذى تخصص فيه وقد قامت به الآلة ، ولذلك فسوف تصبح الحاجة أكبر الى الاختصاصى ، أى العامل ذى المعرفة النظرية الأساسية التى تسمح له بالمرونة والتحول من عمل الى آخر . مما يتحتم معه أن يعاود تعليمه وتدريبه لكى يستطيع أن يتوافق مع نمط جديد من الانتاج .

هذا بالإضافة الى أن انتشار الأوتومية يساعد على نقص عدد ساعات العمل وبالتالي زيادة وقت الفراغ المتاح للعامل ، والذى يعد بمثابة فرصة تعليمية وتربوية وترويحية ، اذا أحسن استثمارها يمكن ان تأتى بعائد كبير بالنسبة للفرد والمجتمع .

- النمو السكانى وتزايد الهجرة من الريف الى الحضر : لقد صاحبت الزيادة السكانية زيادة فى متوسط اعمار الافراد ، وتزايد الهجرة ، والاستقرار فى المناطق الحضرية ، وما ترتب على ذلك من ظواهر اجتماعية لفتت انظار علماء التربية والاجتماع ، وكانت حلولهم المقترحة للتخفيف من هذه المشكلة تتجه نحو التربية وبصفة خاصة التربية اللا مدرسية فى محاولة لاثراء حياة الفرد ونيل حقه الطبيعى فى التعليم وسط هذا الطوفان البشرى وكإحدى الوسائل الرئيسية للتغلب على بعض المشكلات ، مثل خفض التكاليف الرأسمالية والتكلفة العالية للتعليم النظامى ، والقضاء على الأمية ، ومحاولة جعل النظام التعليمى متمشيا مع متطلبات الاقتصاد . فمن أجل هذه المشكلات وغيرها ، فإن التعلم المستمر يمثل مطلبا حيويا ، ويعد طريقا مناسبيا لإحداث التنمية الشاملة .

كل هذه العوامل تدفع بنا الى ان نبحث عن منظور للتعليم ، يكون اكثر مرونة ، ويؤكد على قدرة الحكومات على توفير الفرص التعليمية ... منظور جديد يكون اهم اهدافه تنمية استعداد الفرد " للتعليم المستمر " وتوفير النوافع له للسير في هذا الاتجاه ، وفي الوقت نفسه اتاحة الوسائل التعليمية له .

مفهوم التعليم المستمر وخصائصه :

هناك ثلاثة أنواع من القوى والمؤثرات التربوية ، تباشر تأثيرها على تعليم الانسان طوال حياته ، وهى :

– التعليم الرسمى أو النظامى : ممثلا فى نظام التعليم الرسمى بالمدارس والمعاهد والجامعات .

– التعليم اللامدرسى أو غير النظامى : وهو يعنى ذلك النشاط الاختيارى الذى يتجه اليه الافراد لرغبتهم فى تحسين أوضاعهم المهنية أو لتحسين نمط حياتهم ، أو لاستثمار وقت فراغهم بطريقة جيدة ، أو لتعويض وتدارك نقص معين فى إعداد الفرد فى سنوات حياته الدراسية السابقة والاستزادة والمعرفة .

– التعليم العرصى فى سياق الحياة (غير الرسمى ولا النظامى) : ويعنى به تلك العمليات المستمرة التى يكتسب فيها الفرد الاتجاهات والقيم والمهارات والمعرفة من واقع الخبرة اليومية ، ومن خلال الوسائط والمؤثرات التى يحتك بها فى بيئته ، سواء كانت هى الاسرة أو الجيران أو جماعة الأصدقاء ، أو مجموعة العمل أو اللهو ، وسواء كان ذلك فى الاسواق أو المكتبات ، أو من خلال وسيلة من وسائل الثقافة .

ويتجه بعض العلماء الى اضافة نوع رابع من التعليم يطلقون عليه «التعليم الدولى » ويقصد به اكتساب المعرفة خارج حدود الوطن الذى ينتمى اليه الفرد .

على انه تجدر الاشارة دائما الى التداخل والتفاعل بين هذه الانواع وتضافرها جميعا فى تربية الافراد ، وأن الاطار الذى يشتمل عليها يطلق عليه " النظام التعليمى " ، وهو يعد واحدا من النظم الفرعية التى تشكل فى مجموعها وتفاعلاتها النظام الاجتماعى العام .

كما يجدر التنويه بهذا التحول فى مفهوم التعليم فى الفكر التربوى الحديث ، من المفهوم التقليدى بقصر عمليات التعليم على ماتقوم به المؤسسات التعليمية من وظائف تؤدي الى نقل التراث الثقافى من جيل الى جيل ، والحفاظ على الأوضاع القائمة بإعداد الأفراد للعمل والانتاج والحياة وفق متطلبات الواقع الاجتماعى الى مفهوم التعليم المستمر أو " التعليم مدى الحياة " وهو المفهوم الذى يتسق مع طبيعة العصر ، ويستجيب لحاجات الافراد فى عصرنا الراهن الذى يتسم بالتغير كحقيقة وضرورية ، وبالتالي لابد وأن تخضع لهذه الحقيقة .

ومن هذا المنطلق فان مفهوم التعليم المستمر انما يعنى ان التعليم لاينتهى بانتهاء الفرد من مرحلة تعليمية معينة ، وانما يستمر باستمرار الحياة وفى سياقها ، وذلك من أجل تحقيق آمال الفرد ، وتنمية قدراته وامكاناته ومهاراته الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ، وتصحيح نواحى القصور فى التعليم النظامى الرسمى ، وتمكين الفرد من مواجهة مطالب العالم المتغير ، وتحقيق طموحه الشخصى فى الحاضر والمستقبل ، وأهم من ذلك كله هو أن يعرف الانسان الاستقصاء والتساؤل وان " يتعلم كيف يتعلم " .

هذا ويستند مفهوم التعليم المستمر الى مبادئ ثلاثة أساسية هى : – الامتداد الزمنى : ويعنى توسيع نطاق التعليم زمنيا ، بحيث يغطى فترات الحياة لشخص المتعلم .

– الابتكار : وهو يعنى استحداث اشكال تربوية جديدة ، وتطوير الأساليب التقليدية القائمة من حيث البنية ، والقواعد المنظمة ، ومرونة البرنامج التعليمى ، وأساليب الادارة والتقييم .

– التكامل : ويعنى التكامل فيما بين أنماط التربية على مدى حياة الفرد ، استنادا الى النظرة التكاملية الحديثة لوحدة مواد المعرفة . الانسانية وتاكيدا لحقيقة تكامل جوانب الشخصية : البدنية ، والعقلية ، والاجتماعية ، والوجدانية .

هذا ويرى بعض المفكرين التربويين أن مفهوم التعليم المستمر هو المفهوم الأكثر ملاسة للانسان الحديث ، وقد يغالى البعض فى التطرف

التعليمية ، وأنه يصحح مفهوم الانظمة التعليمية حيث يؤكد على التعلم أكثر من التأكيد على التعليم ، وأنه يستهدف الاستمرارية التي تحقق للفرد المعرفة المناسبة في المرحلة التي يعيشها ، وفي نفس الوقت يهيئه للمرحلة التالية من عمره ، وبالتالي يحقق النمو المتكامل لشخصية الفرد التي تجعله يقوم بدوره في المجتمع في صيغة مناسبة .

وهذا ومن أهم دوافع الفرد للتعلم المستمر هو تنمية قدراته للحصول على عمل أفضل أو القيام بمطالب مهنته الحالية على نحو أفضل ، أو تحسين دخله ووضعها الاجتماعي ، أو رفع مستواه المعرفي والثقافي ليتمكن من التجاوب والتفاعل والمشاركة في تطوير الأحداث المحيطة به . أما العوامل المعوقة للفرد في التعلم المستمر فاهمها افتراضه بأن المدرسة أو المعهد أو الجامعة تمثل نهاية مطاف التعليم والتعلم ، وعدم إدراكه بحاجاته التعليمية ، وقلة شعوره بأهمية التعلم المستمر ، وعدم إتاحة مصادر المعرفة المناسبة ، وقصور فرص التعلم المستمر المتاحة أمامه .

مما سبق يمكن القول بأنه لتحقيق اهداف التعلم المستمر يجب ان نسعى جميعا - أفرادا ومؤسسات - نحو إزالة العوائق التي تقف امام تعلم الفرد وأن نهيبه له السبل العديدة والدوافع التي تشجعه على تنمية قدراته ومهاراته ورفع كفاءته وحسن شغل وقت فراغه ، والتي تجعل منه فردا منتجا في المجتمع . ولعل الجزء التالي من الدراسة يلقي بعض الضوء على دور الجامعات ومدى مساهمتها في تحقيق التعلم المستمر للجماهير .

دور الجامعات في التعليم والتعلم المستمر :

سبق أن أشرنا الى حقيقة ان الجامعات تقع على قمة الأجهزة المسؤولة عن إعداد وتدريب الكوادر المتخصصة وتنمية المهارات والقدرات العلمية والفنية والفكرية من أطباء ومهندسين وعلميين ومعلمين وزراعيين واجتماعيين وتجاريين واقتصاديين وقانونيين وغيرهم في مختلف التخصصات .

فيرى انها سوف تحل تماما محل الأساليب التقليدية في التعليم ، حيث ينادى البعض بفكرة « فك أو حل المدرسة » . وأنها ستزول وتنوب في مجتمع المستقبل الذي سوف يتحول الى مدرسة كبيرة لتعليم كل أفراد الشعب ، ويعتقد بعض المفكرين أن هذا الاتجاه سيسود نتيجة انتشار استخدام الكمبيوتر والانخفاض المستمر لأسعاره .

كما يرى بعض الباحثين التربويين أن المدرسة هي التي تمنح المركز الاجتماعي ، وهي التي تختار الحاكم والمحكومين استعدادا لتكاملهم في مجتمع طبقي مبالغ فيه ، وهي التي تدرب التلاميذ على الخضوع لجميع المؤسسات الأخرى ، كما يضيف هؤلاء بأن الاستثمار في التعليم هو استثمار لا عائد له .

ويؤيد بعض العلماء فكرة التعلم المستمر واللامدرسي على اعتبار أنه الطريق الحقيقي لممارسة الحرية واسترداد الذاتية .

على ان هذه الافكار التي تؤيد اللامدرسية ، والتعلم المستمر ، لا ينبغي ان تبهنا الى الدرجة التي نطلب فيها للمدرسة الذوبان والغناء ، ذلك أن التعليم النظامي ليس مسؤولا عن خلق عدم المساواة ونظام الطبقات الاجتماعية ، بل هو النظام الاقتصادي نفسه ، وإن اعتبرت المدرسة الى حد ما الانعكاس والاداة الدائمة له ، كما ان الانحياز الى الجانب الذي يؤيد اكتساب المعرفة بطريقة ذاتية بعيدا عن المدرسة يجانبه الصواب ، ذلك أن التعليم المدرسي هو الذي يفرس في الطفل قيمة التعلم ، وقيمة المعرفة ، ويعلمه كيف يتعلم ، وهذا يعتبر الأساس الحقيقي لنظام التعلم المستمر مدى الحياة . من هذا كله فان التعلم المستمر وما يتطلبه من اشكال تعليمية لامدرسية لايعنى بالضرورة فك المدرسة أو حلها ، أو أن اللامدرسية تتناقض مع المدرسية ، بل ان لكل شروطا وظروفا ، أهدافا وطبيعة ، مزايا وعيوب .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن التعليم المستمر يتسق مع الانوار التي يقوم بها في كل مرحلة ، ويتكامل مع انماط التعليم النظامي وغير النظامي والعرضي ، وأنه يتميز بمرونته وتعدد محتواه واساليبه وطرقه

دورات التعلم والتدريب المستمرين للخريجين والجهزة المعاونة بالجامعات :

ان خريجي الجامعات من المرحلة الجامعية الاولى وهم يمثلون الجزء الاوفى من مخرجات التعليم الجامعى لا يمكن تصور أن باستطاعتهم أن يمارسوا وظائفهم الانتاجية أو الخدمية فى المجتمع طوال سنوات حياتهم الوظيفية ، والتي قد تمتد لأكثر من أربعين عاما بهذا الزاد من المعرفة ، الذى اكتسبوه فى الفترة التعليمية التى قضوها بالجامعات أو معاهد التعليم العالى ، والذى نتوقعه أن يقل عائد هذه المعرفة كلما ابتعدنا عن سنوات التخرج ، فى الوقت الذى يتسم فيه عصرنا بالتطور والتغير والتسارع المعرفى الهائل ، دون أن نقلل من قيمة الخبرة العملية التى يكتسبها الخريج ، والمهارات والقدرات التى تتمولديه مع الزمن ومع تطور العمل ومتطلبات التنمية والانتاجية بل واقتصاديات الاداء .

ومن هنا كان من الضرورى أن تهتم الجامعات بتنظيم البرامج التعليمية وتوفير أسباب التعليم والتدريب المستمرين لخريجيه . وان ما تقوم به الجامعات المصرية من ائاحة الفرصة لخريجيهما للالتحاق فى دراسات الدبلومات المهنية فى فروع التخصص المختلفة هى احدى صور المساهمة المنظمة للجامعات فى رفع كفاءة الخريجين ، وقد بلغ عدد المقيدين فى هذه الدبلومات فى العام الجامعى ٨٢ / ١٩٨٢ حوالى ٢٤٠٠٠ طالب يمثلون حوالى ٤ ٪ من اجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات فى المرحلتين : الجامعية الاولى والدراسات العليا ، منهم حوالى ٣٠ ٪ من خريجي كليات الحقوق وحوالى ٢٠.٥ ٪ من خريجي كليات التربية و١٧ ٪ من خريجي كليات التجارة و٥.٥ ٪ من خريجي كليات الهندسة و٥ ٪ من خريجي كليات الآداب ، أما التخصصات الاخرى فتمثل بحوالى ٢٢ ٪ من اجمالى المقيدين فى دراسات الدبلومات المهنية . من هذا المنطلق فان الامر يقتضى عقد العديد من الدورات التجديدية والتنشيطية الموجهة والهادفة المتنوعة ، التى تتوخى توفير المعارف والمهارات التى تتناسب القاعدة العريضة من الخريجين ومواقع

والتعليم الجامعى وان كان يؤدي دورا هاما فى هذا المضمار فى حدود الامكانيات المتاحة ، الا أن تفاعله الايجابى المباشر فى سبيل تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلى أو القومى - مازال فى حاجة الى دفعات أقوى فى مجال خدمة المجتمع بصفة عامة عن طريق ائاحة فرص أكثر للتعليم المستمر ، وفى مجال البحث العلمى الهادف بصفة خاصة للوصول الى الصيغة المناسبة لتحقيق التفاعل الذى يؤدي الى رقى المجتمع ، واقتراح الحلول الملائمة للمشكلات التى قد تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

والتعليم المستمر بمفهومه الشامل وباشكاله المختلفة يختص بأساليب وطرق وتقنيات تتسم بالتكامل والتنوع وفقا للأهداف والانشطة المتوخاة على اختلاف اتجاهاتها ومستوياتها ، سواء بالنسبة لنوعيات الدراسة وخططها وبرامجها ومدى امتدادها ، أو بالنسبة لنوعيات الدارسين والباحثين والمتدربين ، وكل ذلك فى نطاق احتياجات مراكز العمل ومتطلبات التقدم وتطورات المعرفة العلمية والتكنولوجية ، ومدى ما يتحقق فى ميادين الأنشطة المختلفة فى المجتمع من صور التوازن الدينامى بين العرض والطلب ، وبين المتاح والحاجة الحقيقية لحسن مسار العمل فى جميع مواقعه .

وقد تتعدد صور هذه المشاركة وهذا التفاعل الايجابى الا أنه ليس من الضرورة بلئ حال من الاحوال أن تتماثل من حيث الشكل أو المضمون فى كل الجامعات لتباين ظروف وامكانيات كل منها ، ولاختلاف الاحتياجات البيئية من منطقة لأخرى ، وبالتالي فى طبيعة وحجم الخدمات التى توفرها الجامعة للبيئة المحيطة بها .

ولعله من المناسب فى هذا المقام أن نذكر بعض اشكال ونماذج التعليم المستمر التى تؤيدها ويمكن أن تؤيدها الجامعات ، نطرحها كمثلة وليست على سبيل الحصر ، آخذين فى الاعتبار أهمية هذه الانواع من المشاركة ، وامكانيات جامعاتنا البشرية والتكنولوجية . وتلك النماذج والامثلة هى :

المسئولية التربوية والعلمية والتبويهم المراكز القيادية العلمية والادارية بالجامعات فى المستقبل .

مراكز الخدمة العامة :

تعتبر مراكز الخدمة العامة التى توجد حاليا فى معظم جامعاتنا من الوحدات ذات الطابع الخاص التى لها استقلالها الفنى والادارى والمالى ، ومن أهم أهداف هذه الوحدات تنظيم الدورات التدريبية والدراسات الحرة فى ميادين المعرفة المختلفة ، ونشر الثقافة القومية بين الأفراد ، وإتاحة الفرصة لاستفادة المواطنين من إمكانات الجامعة ومرافقها فى مختلف المجالات .

ويمكن لمراكز الخدمة العامة بالجامعات أن تؤدي دورا هاما فى التعليم والتدريب المستمرين أو أحسن تنظيمها وإدارتها ، وإيجاد السبل المناسبة لجذب الجماهير إليها ، وذلك بخلق المناخ الثقافى وتوفير الحوافز لديهم بما يؤدي الى شعور الفرد بأن البحث عن المعرفة هو إحدى ضرورات الحياة ، إذ أن هناك العديد من الأفراد فى الطفولة والشباب لم يتمكنوا من إشباع اهتماماتهم واحتياجاتهم أثناء تعليمهم ، ومن ثم فهم يتطلعون الى فرص جديدة للتعلم ، وهذه الفرص تتيحها مراكز الخدمة العامة بالجامعات لا تشترط الحصول على شهادة ما أو مستوى متقدم ، بل هناك برامج متنوعة تناسب كافة الظروف والقدرات ، وهذه المراكز تقدم سلسلة من المقررات والدورات التدريبية القصيرة بدما من الأنشطة الترويجية الى تلك البرامج التى تؤدي الى زيادة المهارات فى مهن نوعية أو كفايات أكاديمية معينة ، والالتحاق بهذه المراكز غالبا ما يكون لبعض الوقت ، دون ما إعاقة لتأديتهم أعمالهم اليومية .

وتتسم هذه البرامج بالتنوع والمرونة التى تتناسب مع كل الاعمال وجميع المستويات ، إذ تقدم برامج فى اللغات ، والحساب العلمى ، وآلات وأجهزة المكاتب والديكور وكهرباء الراديو والتليفزيون ، وهندسة السيارات ، وتربية النحل والزهور ، والاقتصاد المنزلى وغيرها ، وذلك فى شكل دروس نظرية وعملية تؤدي فى الفترة المسائية ، وكذلك من

أعمالهم وأنشطتهم وطموحاتهم بما من شأنه أن يرفع مستوى أدائهم ، ويعزز من قدراتهم ، ويؤدهم بالمستحدث فى مجالات المعرفة التى تتعلق أو تتكامل مع ميادين تخصصهم ، إذ أنه من المتعارف عليه فى معظم دول العالم أن التخصص الدقيق للفرد يبدأ بعد حصوله على الدرجة الجامعية الأولى ، هذا وقد تتكرر هذه البرامج التعليمية والتدريبية فى مواعيد دورية أو شبه دورية تحقيقا لاستمرارية الأهداف المتوخاة بعد التخرج ، والتدرج فى مستويات المسئولية ، وتنوع السلطات والصلاحيات والواجبات .

وتأخذ هذه الدورات والبرامج صوراً عدة : منها ما يعقد فى نطاق الجامعة ، ومنها ما ينظم فى مواقع العمل ذاتها ، ومنها ما هو بين ذلك ، وفى جميع الأحوال لابد أن يكون هناك اتفاق كامل وتعاون شامل بين الجامعة والجهات المستفيدة ، وأن تكون البرامج والدورات متفقة مع أولويات الخطط والسياسات المستهدفة لهذه الجهات ، كما تلبي فى نفس الوقت حاجات الدارسين وتطلعاتهم ، ويؤدي مثل هذا التنسيق والتكامل الى المزيد من الترابط بين الجامعات ومواقع العمل على المستوى المحلى أو القومى ، وإلى تبادل التعرف على إنجازات هذه القطاعات ، والتموصل الى المزيد من صور دعم التعاون لتحقيق أكبر عائد لجميع الأطراف ، وبالتالي الاسهام الفعال فى إحداث المزيد من التنمية والتطوير .

هذا كما يجدر الإشارة أيضا الى دور الجامعات فى إتاحة الدورات التعليمية والتدريبية للأجهزة المعاونة بها ، ومن أهم الامثلة على ذلك تدريب المساعدين الفنيين على استخدام وصيانة الأجهزة العلمية ، وكذا المكتبات ومراكز التوثيق والاعلام العلمى وبنوك المعلومات وغيرها من البرامج الموجهة لزيادة قدرات التقنيين والتكنولوجيين وتدريب الجهاز الادارى بالجامعة .

ويدخل فى هذا النطاق كذلك عقد الدورات التدريبية لمعاونى أعضاء هيئة التدريس من معيدين ومدرسين مساعدين لتأهيلهم على استخدام الوسائل التربوية والتعليمية الحديثة ، وذلك بهدف إعدادهم لتحمل

خلال ورش العمل ، كما يمكن لهذه المراكز أن تنظم برامج تدريبية خاصة لموظفي الهيئات والمصالح الحكومية وغير الحكومية يتم وضع برامجها بالاتفاق مع الجهات المعنية ، وأن تقوم بخدمة الجماهير بمختلف المراكز النوعية بما في ذلك برامج تبسيط ونشر العلوم والتكنولوجيا .

وتستفيد هذه المراكز في أداء وظيفتها من إمكانات الجامعة المتاحة مثل الخدمات المكتبية المتخصصة ، والتسهيلات الخاصة بالكمبيوتر ، وتجهيزات الملاعب الرياضية ، والمعامل والورش الجامعية ، والمسارح وغيرها كما يشارك أساتذة الجامعة في التدريس والتوجيه بهذه المراكز .

هذا كما تجدر الإشارة إلى الدور الكبير الذي يمكن أن تؤديه المعاهد الفنية العليا التجارية والصناعية والزراعية في التعليم والتدريب المستمرين من خلال إنشاء وتنظيم وتدعيم مراكز الخدمة العامة بها بحيث يتاح للأفراد الالتحاق ببرامجها بما تضمنها من تخصصات مهنية متنوعة كالبنوك والتأمينات والسكرتارية وإدارة الموانئ والمخازن والفنادق والمطابخ والأنظمة الكهربائية الصناعية والميكنة الزراعية والاتصالات والتحليل والمعامل الكيميائية والبيولوجية والبصريات والغزل والنسيج والرعي واستصلاح الأراضي وغيرها من البرامج الهادفة .

الدراسة بالمراسلة واستخدام تكنولوجيا التعليم في تحقيق أهداف التعليم المستمر :

ويقصد بهذا النوع التعليم الذاتي للطالب بإرشادات أعضاء هيئة التدريس التي يتلقاها بأحدى وسائل الاتصالات المختلفة سواء من خلال البريد أو الإذاعة أو التلفزيون . وعادة ماتكون الإرشادات في صورة مواد تحريرية أو في صور أشرطة تسجيل أو من خلال البث الإذاعي أو التلفزيوني ، ويعتمد هذا النوع من التعلم على الإرشاد المستمر من الأستاذ عن طريق متابعتها للمواد المكتوبة من قبل الطالب ذاته ، حيث يقوم عضو هيئة التدريس بتقييم مدى فهم وتقديم الطالب ويوضح له مدى

نجاحه وأخطائه واقتراحاته بالنسبة للخطوات القادمة .

وفي هذا المجال يمكن للجامعة أن تؤدي دورا هاما في إعداد البرامج التعليمية المتنوعة والتي تتواءم مع احتياجات الأفراد ، كما يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في عملية إرشاد المواطنين أثناء دراستهم من خلال خبرات أعضاء هيئة التدريس بها ، ومن هنا يمكن أن تؤدي دورا رئيسيا في إتاحة إحدى فرص التعليم المستمر أمام الأفراد بهدف زيادة كفاءتهم المهنية والثقافية والفكرية وتحسين مستواهم الأدبي والمادي .

هذا وتجدر الإشارة إلى تجربة مصرية حديثة تطبق بدءا من العام الجامعي ٨٢ / ٨٤ في تأهيل معلم المرحلة الأولى من التعليم (حوالى ٧ آلاف معلم ومعلمة كدفعة أولى) ، وذلك في كلية التربية بجامعة عين شمس ، حيث الاعتماد الرئيسي على المراسلات والدورات القصيرة ، والفصول المقيمة في دور المعلمين بعد انتهاء فترة العمل اليومية بالمدرسة وهذا المشروع يستهدف رفع مستوى معلم المرحلة الأولى .

الجامعة المفتوحة كمنهج واسع للتعليم المستمر :

الهدف من الجامعة المفتوحة هو تيسير سبيل جديد من طرق نشر التعليم العالي ، وإتاحة الفرصة أمام أولئك الذين تحول ظروفهم دون الانضمام في التعليم الجامعي بحيث يسمح لهم أن يدرسوا بالخطى التي تتناسب مع قدراتهم ، كما يسمح لهم أن يتركوا دراسة مادة معينة أو برنامج معين في الوقت الذي يترتونه ، وأن يبدأوا من جديد في الوقت الذي يناسبهم ، والمنهج الذي يختارونه ، ويتاح للطالب اختيار المواد والبرامج من بين الأنظمة والبرامج الكثيرة المتاحة ، سواء لذوى الخبرة أو للطلاب من غير الحاصلين على درجات جامعية .

والعنصر الاساسى في المقررات هو مواد المراسلة المكتوبة ، والمواد المسموعة أو المرئية ، أو أشرطة الفيديو أو التسجيلات ، ويمكن طبع « دليل دراسة » ومواد قراءة تباع للطلاب المسجلين ، كما يتاح بيعها للجمهور أيضا . أما بالنسبة للدراسات العلمية فيمكن للطالب الاستعانة بالمجموعات العملية المصغرة ، أو التردد على معامل الجامعة بعض

بالضرورة قيام الحوار بين الجامعات والهيئات التنفيذية الانتاجية والخدمية .

وفى هذا الصدد تجدر الاشارة الى أنه بالاضافة الى آلاف البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بمبادرات فردية ، فان هناك العديد من المشروعات البحثية الهادفة التى تنظمها الجامعة بالتعاون مع الوزارات وقطاعات الانتاج والخدمات الوطنية ، أو مع بعض الهيئات الاجنبية والدولية ، ويبلغ عدد هذه البحوث التطبيقية الجارية بالجامعات نحو ٥٠٠ مشروع ، بالاضافة الى مايجرى من بحوث التحضير للدرجات العلمية العليا (ماجستير - دكتوراه) ، والتى يبلغ عدد المقيدين بها فى العام الجامعى ٨٢/٨٣ نحو ٢٧٠٠٠ لدرجة الماجستير ، و ٩٠٠٠ لدرجة الدكتوراه ، ويتجه عدد كبير من هذه البحوث نحو خدمة متطلبات التنمية .

ومما يجدر التنويه اليه الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الذى بدأ فى عام ١٩٨١ ويعد احد الاجتهادات العلمية للقيام بأنشطة بحثية تقوم على مواجهة مشاكلنا القومية ، وبما يدفع بخطط التنمية الشاملة . هذا وقد بلغ عدد مشروعات البحوث الجارية بالاتفاق مع الوزارات المعنية مع نهاية عام ١٩٨٤ نحو ٢٥٠ مشروعاً بحثياً ، كما يجرى ايضا فى اطار مشروع الترابط انشاء بنك للمعلومات يضم البيانات العلمية والاحصائية التى تخدم مجال البحث العلمى .

وبالاضافة الى ذلك تقوم الجامعات بالمشاركة وتنظيم العديد من المؤتمرات والندوات العلمية المحلية والدولية ، كما تنظم الكثير من الندوات التدريبية من خلال مراكزها البحثية للأفراد العاملين فى قطاعات الانتاج والخدمات .

كما تهتم الجامعات بدعم البحث العلمى عن طريق صناديق البحوث بالجامعات وتشجيع انشاء الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص والتى تتميز بنظام مالى مرن يساعدها على تذليل صعابها وتشجيع القائمين بالبحوث فيها . وقد بلغ عدد هذه الوحدات البحثية المتميزة حوالى مائة

الوقت لاستيفاء متطلبات المقررات التعليمية ، هذا وتقضى أوضاع الجامعة المقترحة وجود علاقات معينة مع كثير من المؤسسات التى تعمل فى حقل التعليم والثقافة والانتاج ، وعادة ما تكون تكاليف الطالب فى الجامعة المفتوحة أقل من تكاليف زميله فى الجامعة العادية .

ومن هذه المفاهيم يمكن القول بأن الجامعة المفتوحة لا تحل محل الجامعة التقليدية ولكنها تقدم بديلاً مقارباً من نفس القيمة الاكاديمية والفنية الى أولئك الذين لم يستطيعوا أو لا يستطيعون حضور المقررات الجامعية التقليدية ، ولعل نظام الانتساب المعمول به فى جامعاتنا المصرية يمثل احدى الصور الجزئية للجامعة المفتوحة ، والتى تعنى بمفهومها الشامل اعادة التعليم عن بعد باستخدام أحدث طرق الاتصال ووسائل الايضاح ، مع عدم فرض قيود بالنسبة للسنة حتى يجمع بينها وبين عمله وفقاً لحاجاته وتطلعاته ، وبهذا تتاح التسهيلات الملائمة للتعليم المستمر والمتكرر للأفراد .

البحوث العلمية وأثرها غير المباشر على التعليم المستمر : صار العلم فى هذه الحقبة التى نعيشها نشاطاً أساسياً فى جميع المجتمعات وهدفه الأول مساندة خطط التنمية التى توضع وتنفذ لتحقيق آمال الشعوب وتقدمها وازدهارها . ولعل الهدف الاساسى من مراكز ومعاهد البحوث ووحداتها هو معالجة مشكلات الانتاج والخدمات وتطوير العلم والتكنولوجيا لتحقيق اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويمثل جوهر الاسهام التنموى للجامعة من خلال بحوثها العلمية وأنشطة مراكزها البحثية فى نشر المعلومات الجديدة بالنسبة للأفراد أو الوحدة أو الهيئات التنفيذية وخاصة ما يتعلق منها بالتكنولوجيا الحديثة ، والتى تعتبر بآثارها وعواقبها التراكمية أهم محرك للتنمية ، وكذلك من خلال مساعدة الهيئات التنفيذية على كيفية الاستفادة من المعلومات الجديدة فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق اهدافها ، ويتم ذلك عادة عن طريق تكوين فرق العمل البحثية المتكاملة من مختلف التخصصات والتى يختلف تشكيلها من مشكلة لآخرى ، مما يتطلب

الجامعات ومعاهد التعليم العالي ، وقطاعات التعليم قبل الجامعى ، وبينها وبين الأجهزة المحلية والوطنية والقومية والدولية القائمة على الصور المتنوعة للتعليم المستمر مثل محو الامية ، وتعليم الكبار ، والثقافة الجماهيرية وغيرها .

* اجراء دراسات مسحية للتعرف على العوامل التى تحفز الافراد فى الاقبال على التعليم المستمر ، مع تقييم هذه العوامل .
* العمل على تكوين البيئة التى تتيح للأفراد الفرص المتكافئة للتعليم المستمر وتخلق لديهم الرغبة فى التعلم والقدرة على الاستفادة بالوسائل والوسائط المختلفة للتعليم .

* تأصيل جذور التعلم الذاتى منذ المراحل التربوية المبكرة ضمنانا للتعليم المستمر مدى الحياة بحيث يقل اعتماد المتعلم تدريجيا على معلمه كمصدر وحيد للمعرفة كلما زاد نضجه ، وتعميق وعى الدارس بشخصيته وجوانبه المختلفة عن طريق تجمع المعارف والمهارات التى اكتسبها واتاحتها فى مواقف قابلة للتطبيق ، وتنمية قدرته على النقد والتحليل ، والتأكيد المستمر على أن المدرسة والمعهد والجامعة هى أحد مصادر التعلم تؤدي وظائفها فى المراحل الأولى من عمر الانسان لتبدأ مصادر أخرى مواصلة عملية التعلم المستمر مدى الحياة .

* ان تقوم الجامعات بالدراسات والبحوث فى ميدان التعليم المستمر من أجل دعمه وتطويره . وان توضع برامج مركزة قصيرة الأمد فى كليات التربية لتدريب المدرسين والاختصاصيين على هذا النوع من التعليم .
* تهيئة مصادر المعلومات المناسبة مع استخدام الأدوات والتقنيات التربوية الحديثة وترشيد استخدامها وتطويرها ، وزيادة الاهتمام بنشر الكتب والمجلات التى تعمل على تبسيط العلوم مثل سلسلة كتب " اصنع بنفسك " .

* الاستخدام الأمثل والاستفادة القصوى من وسائل الاتصال وأجهزة الاعلام المختلفة وبنوك المعلومات فى تحقيق اهداف التعليم النظامى والتعليم المستمر بالتنسيق والتعاون فيما بينها .

وحدة موزعة على الجامعات فى المجالات العلمية المختلفة ، ونذكر منها مراكز بحوث الحسابات العلمية والاحصائية ، ومراكز بحوث وصيانة الأجهزة العلمية والطبية ، ومركز بحوث الرأى العام ، ووحدات علاج القصور الكلوى ، ومركز التنمية والتخطيط التكنولوجى ، ومراكز تعليم اللغات والمعامل المركزية للأجهزة الثمينة النادرة وغيرها من الوحدات .

ومع ذلك فان البحث العلمى مازال فى حاجة الى مزيد من التخطيط والتنظيم والدعم فى الجامعات المصرية حتى يتحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والفنية والتكنولوجية المتاحة ، وحتى يمكن تحقيق اكبر استفادة ممكنة من نتائج تلك البحوث الهادفة ، وفى نطاق ذلك التدريب والتعليم المستمرين للأفراد فى المجتمع .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* زيادة العناية بالتعليم المستمر بمختلف صوره واتجاهاته لتحقيق اهدافه على الوجه الاكمل ، ويتطلب ذلك ان تقيم الجامعة على المستوى المناسب جهازا أو تنظيميا يختص بالتعليم المستمر ، الى جانب الأجهزة القائمة على التعليم النظامى والدراسات العليا والبحوث .

* تخصيص موازنة للتعليم المستمر من مصادر متنوعة . مع العمل على أن يكون الجزء الأوفى من هذه المصادر من الجهات المستفيدة ومن الدارسين فى إطاره وذلك فى نطاق ما يؤديه لها من خدمات وبرامج .

* تنوع مناهج وخدمات التعليم المستمر بما يتلاءم وحاجات الدارسين من مختلف المستويات واهتماماتهم . مع مراعاة المرونة فى تنظيم مواعيد السورات التدريبية والتنشيطية والتجديدية .

* توثيق العلاقة وتنسيقها بين التعليم النظامى والتعليم المستمر فى نطاق استراتيجية قومية ترتبط بها خطط وسياسات تتسم بالمرونة وبالقدر اللازم من اللامركزية . مع وضع أولوية خاصة للخدمات البيئية والمحلية فى نطاق كل جامعة .

* الربط بين خطط التعليم المستمر وسياساته وبرامجه على مستوى

جامعات الأعداد الكبيرة

وتحسين أداء العملية

التعليمية بها

ان الحقيقة التي تفرغ نفسها هنا هي أن التوسع في التعليم الجامعي والعالي سواء في مصر أو في غيرها من الدول ، قد أصبح مطلباً أساسياً نتيجة للتوسع في مراحل التعليم التي تسبقه ، ذلك ان طبيعة العصر الذي نعيشه قد جعلت من التعليم حقاً أساسياً للمواطن ، تتحمل الدولة تبعاته وتعمل على اتاحته لافراد المجتمع ، أملا في مستقبل أكثر اشراقا ومجتمع أكثر انتاجا .

وتعتبر هذه من أهم سمات العصر الحديث . فالنول مهما كان موقعها من سلم التقدم تسعى الى توفير التعليم العام بصورة الزامية للأجيال الجديدة . ويمتد هذا الاتجاه لاطالة سنوات الالتزام حتى تصل الى المرحلة الثانوية في العديد من نول العالم المتقدمة ، وفي مصر ووفقا للقانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ امتد التعليم الإلزامي لمدة تسع سنوات ، مغطيا كلا من التعليم الابتدائي والتعليم الاعدادي ، وعرف ذلك بمرحلة التعليم الأساسي .

ومع الموجة الهائلة من التحرر والاستقلال التي شملت الدول النامية في النصف الثاني من هذا القرن ، كان على هذه البلاد أن تواجه طلبا متزايدا على كل أنواع التعليم ، حتى اصبح التوسع في التعليم الجامعي والعالي أيضا ضرورة حتمية لارضاء الشعور القومي واشباع

الطلب الاجتماعي على التعليم ، ولتزويد البلاد باحتياجاتها من الفنيين والمتخصصين اللذين لخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية . غير أن الأمر ليس سهلا ، فالطلب على التعليم لا حدود له ، والامكانيات الاقتصادية محدودة ، ومن هنا نتساءل كيف يمكن أن نوازن بين المطلوب والمتاح من طاقات وامكانيات ، وبين الكم والكيف .

وحتى يمكن الاسهام في الاجابة على هذا التساؤل ، لابد لنا من وقفة عن ملامح التعليم الجامعي في مصر وواقعه الحاضر ، مع نظرة الى تطوره خلال السنوات العشر الماضية ، ومحاولة لتأمل دروس الماضي حتى يمكن أن نستجلي بعض المؤشرات التي تسهم في تطوير العملية التعليمية في جامعاتنا .

واقع التعليم الجامعي في مصر وتطوره خلال الفترة

من ١٩٧٤ - ١٩٨٤

أولا : تطور اعداد المقيدين في التعليم الجامعي والعالي بالنسبة للسكان :

تشير البيانات الاحصائية الى أن نسبة المقيدين بالتعليم الجامعي والعالي الى جملة السكان قد ارتفعت من ٠.١٧ ٪ في عام ١٩٥٠ الى ٠.٤١ ٪ في عام ١٩٦٠ . ثم زادت هذه النسبة الى ٠.٥٩ ٪ في عام ١٩٦٦ ، ومن الجدول رقم (١) نلاحظ ان هذه النسبة تدرجت بعد ذلك في الارتفاع من ٠.٩٦ ٪ الى ١.٥٩ ٪ خلال العشر سنوات الاخيرة .

واذا قارنا نمو عدد المقيدين في التعليم الجامعي في مصر بالنسبة لشريحة السكان من سن ١٨ - ٢٢ سنة خلال السنوات العشر الأخيرة يتضح ارتفاع نسبتهم من ٩٩ ٪ في عام ١٩٧٥/ ٧٤ الى نحو ١٥١ ٪ في عام ٨٣ / ١٩٨٤ ، في الوقت الذي تراوحت فيه هذه النسبة في كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ما بين ٢٠ ٪ الى أكثر من ٥٠ ٪ من شريحة السن المشار اليها ، مما يبين بوضوح أنه رغم النمو المتزايد في أعداد المقيدين بالتعليم الجامعي في مصر الا ان نسبة هؤلاء المقيدين لم تصل بعد الى المعدل القياسي الذي سبقتنا اليه كثير من الدول المتقدمة .

ثانيا : فى مجال الإعداد للدرجة الجامعية الأولى :

يتناول هذا الجزء من الدراسة التوسع والنمو الذى حدث فى التعليم الجامعى بقصد الوقوف على أهم المؤشرات الكمية والكيفية لما طرأ من توسع ونمو من جهة والوقوف على مدى تناسب ما ينفق على التعليم الجامعى مع ما يؤديه من وظائف من جهة أخرى ومتطلبات خطط التطوير والتحديث .

وسيقصر هذا الجزء من الدراسة على كليات الجامعات الاحدى عشرة التابعة للمجلس الأعلى للجامعات وكذا جامعة الأزهر العريقة ، ومن ثم فان الاحصائيات الواردة فيما يلى لا تشمل فرع جامعة القاهرة بالخرطوم أو الجامعة الامريكية بالقاهرة .

* تطور عدد المقيدين بالتعليم الجامعى بالنسبة لاعداد المقيدين بالتعليم الثانوى والاساسى :

يوضح الجدول رقم (٣) انه رغم الازدياد المطرد فى اعداد المقيدين بالتعليم الجامعى خلال السنوات العشر الأخيرة ، فان نسبتهم الى المقيدين فى مرحلة التعليم الثانوى تتراوح من ٤٢١٪ الى ٥١٤٪ بمتوسط حوالى ٤٦٪ خلال تلك الفترة ، اما بالنسبة للمقيدين فى مرحلة التعليم الاساسى فهى فى ازدياد مستمر من ٦٪ فى عام ١٩٧٥ / ٧٤ الى حوالى ٩٪ فى الأعوام الثلاثة الأخيرة .

* تطور اجمالى اعداد المقيدين بالجامعات :

يتضح من الجدول رقم (٤) ان عدد الطلاب المقيدين فى التعليم الجامعى قد ازداد من ٢٢٧٨٧٨ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٧٢ / ١٩٧٣ الى ٦٣٢٣٦٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ ، بزيادة تبلغ حوالى ١٧٧٪ بالنسبة لعام ٧٢ / ١٩٧٣ . مع ملاحظة ان عدد الجامعات قد ازداد من ٧ جامعات الى ١٢ جامعة (بما فيها جامعة الأزهر) فى تلك الفترة ، كما يلاحظ أيضا ان معدل النمو السنوى لجملة المقيدين يتراوح بين ٣.٨٪ كحد أقصى فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦ وبين ٢.٥٪ كحد أدنى فى العام الجامعى ٧٨ / ١٩٧٩ . وقد تعود

القفزة التى حدثت فى زيادة عدد المقيدين بالجامعات بنسبة ٢١٢٪ فى العام الجامعى ٧٣ / ١٩٧٤ مما كان الحال عليه فى عام ٧٢ / ١٩٧٣ الى تحويل بعض المعاهد العالية الى كليات وضمها الى الجامعات الاقليمية فى طنطا والمنصورة . وكذلك بالنسبة للقفزة التى حدثت لمعدل النمو السنوى للمقيدين بالجامعات من ١٦.١٪ فى العام الجامعى ٧٤ / ١٩٧٥ الى ٣٠.٨٪ فى عام ٧٥ / ١٩٧٦ بسبب تحويل بعض المعاهد العالية النوعية الى كليات تابعة لجامعة حلوان . وبصفة عامة فان متوسط معدل النمو السنوى لعدد المقيدين بالجامعات فى الفترة المشار اليها يبلغ حوالى ١٠.٣٪ .

* الكثافة الطلابية للجامعات :

يوضح الجدول رقم (٥) ان عدد المقيدين بالجامعات الخمس الاقدم (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس واسيوط) كان يمثل نسبة حوالى ٧٠٪ من جملة المقيدين بالتعليم الجامعى فى عام ٧٦ / ١٩٧٧ ثم انخفضت هذه النسبة الى حوالى ٦٥٪ فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ مما يعطى مؤشرا بنمو الدور الذى تقم به الجامعات الاحدث فى استيعاب اعداد أكبر من الطلاب .

اما بالنسبة للكثافة الطلابية للجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٣ / ٨٤ فيوضح الجدول نفسه انها تتراوح ما بين :

٧٢ الى ١١٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات الأزهر وعين شمس والقاهرة والاسكندرية والزقازيق - ٣٠ إلى ٤٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات أسيوط والمنصورة وطنطا وحلوان - ١٠ الى ٢٠ ألف طالب وطالبة فى جامعات المنوفية والمنيا وقناة السويس .

مما تقدم فقد أصبح من الضرورى إعادة النظر فى المحتوى العام للجامعات بما يتلاءم مع الظروف والاحتياجات القومية والاقليمية والكثافة الطلابية لكل منها ، ويقترح فى هذا الصدد أن يتم التدرج للوصول الى حد أقصى لعدد الطلاب بالجامعات الواقعة فى نطاق المحافظات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية ، يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف طالب وطالبة ،

وان تقل هذه السعة القصوى الى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ الف طالب وطالبة فى الجامعات الأقل كثافة سكانية ، واجراء ما يتطلبه ذلك من اعادة تخطيط خريطة انتشار التعليم الجامعى وتوزيعها على المحافظات والأقاليم المختلفة .

* الكثافة الطلابية للكليات :

تشير الاحصائيات الى ان هناك تباينا واضحا فى عدد الطلاب بالكليات المختلفة ، اذ يتراوح بين ٣٤٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية التجارة بجامعة عين شمس كحد اقصى ، ونحو ٢٠٠ الى ٣٠٠ طالب وطالبة فى المعاهد العليا للتمريض ومعهد العلاج الطبيعى ومعهد التخطيط العمرانى ، كما يلاحظ ان هذا التباين تتضح صورته ايضا فى الكليات المتناظرة ، وفيما يلى نذكر بعض الأمثلة الهامة .

ففى كليات الاداب : يتراوح عدد الطلاب ما بين ١٧ر٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية الاداب بجامعة عين شمس ونحو ١٥٠٠ طالب وطالبة فى كلية الاداب ببها (فرع جامعة الزقازيق) .

وفى كليات الحقوق : يتراوح عدد الطلاب ما بين ١٨ر٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية الحقوق بجامعة عين شمس ونحو ٢ر٥٠٠ طالب وطالبة فى كلية الحقوق ببني سويف (فرع جامعة القاهرة) .

وفى كليات التجارة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٣٤ر٠٠٠ فى كلية التجارة جامعة عين شمس ونحو ٢ر٠٠٠ طالب وطالبة بكلية التجارة بسوهاج (فرع جامعة اسيوط) .

وفى كليات العلوم : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٤ر٤٠٠ فى كلية العلوم بجامعة الاسكندرية وحوالى ٣٥٠ طالب وطالبة فى كلية العلوم ببها (فرع جامعة الزقازيق) .

وفى كليات الطب : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٦ر٣٠٠ فى كلية الطب بجامعة القاهرة ، ونحو ٢ر٢٠٠ طالب فى كلية الطب بجامعة طنطا .

وفى كليات طب الأسنان : يتراوح عدد الطلاب ما بين ١٧ر٠٠

٢٢٠

فى كلية طب الاسنان بجامعة القاهرة وحوالى ٤٠٠ طالب وطالبة فى كلية طب الاسنان بجامعة المنصورة .

وفى كليات الصيدلة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٢ر١٠٠ فى كلية الصيدلة بجامعة القاهرة وحوالى ٧٠٠ طالب وطالبة فى كلية الصيدلة بجامعة طنطا .

وفى كليات الطب البيطرى : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٢ر٣٠٠ فى كلية الطب البيطرى بجامعة القاهرة وحوالى ٦٠٠ طالب وطالبة فى كلية الطب البيطرى بادفينا (جامعة الاسكندرية) .

وفى كليات الزراعة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٦ر٠٠٠ فى كلية الزراعة بجامعة الاسكندرية ونحو ٨٠٠ طالب وطالبة فى كلية الزراعة بالاسماعيلية (جامعة قناة السويس) .

وفى كليات الهندسة : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٨ر٦٠٠ فى كلية الهندسة بجامعة الاسكندرية وحوالى ١ر٣٠٠ طالب وطالبة فى كلية الهندسة والتكنولوجيا بجامعة المنيا ونحو ٥٠٠ طالب وطالبة فى كلية هندسة البترول والتعدين بالسويس (جامعة قناة السويس) .

وفى كليات التربية : يتراوح عدد الطلاب ما بين ٩ر٠٠٠ فى كلية التربية بجامعة عين شمس ونحو ١ر٠٠٠ طالب وطالبة فى كلية التربية بقنا (جامعة اسيوط) .

اما كلية دار العلوم : فيبلغ عدد طلابها حوالى ٩٠٠٠ طالب وطالبة. وكلية البنات يصل عدد طالباتها الى نحو ٦٠٠٠ ، وبالنسبة لباقي الكليات والمعاهد الأخرى فلا يتجاوز عدد الطلاب بئى منها ٢ر٠٠٠ طالب وطالبة .

واما بالنسبة لجامعة الأزهر: فيتراوح عدد طلاب كلياتها ما بين نحو ١٠ر٠٠٠ طالب فى كلية التجارة كحد اقصى ونحو ١ر٠٠٠ طالب فى كليات طب الاسنان والصيدلة وكلتى اللغة العربية بدمنهور والمنوفية وكلية الشريعة والقانون بدمنهور .

ويدعو هذا الاختلاف والتباين فى عدد الطلاب المقيد بالجامعات

والكليات الى التأمل فى نسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى هذه الكليات . كما يدعو الى التأمل بالنسبة لنظم الدراسة . ذلك انه يمكن القول بان الكليات الجامعية - باستثناء كليات الزراعة والطب والعلوم - تتبع نظام العام الدراسى الكامل ، حيث توزع المقررات الدراسية على مدار العام الدراسى بأكمله وتعقد الامتحانات فى نهاية العام الدراسى . وحتى فى حالة وجود بعض المقررات الدراسية التى تشغل جزءا من العام الدراسى فان امتحاناتها تعقد فى نهاية العام الدراسى . اما بالنسبة لكليات الزراعة فانها تتبع نظام الفصلين الدراسيين ، على حين تتبع كليات الطب والعلوم نظام المراحل الدراسية .

هذا ويلاحظ انه فى ظل صغر النسبة بين هيئة التدريس والطلاب فى كثير من كليات الجامعات عدا بعض الكليات العملية ، وكذا نقص الوسائل المعينة للعملية التعليمية وعدم الأخذ المناسب بإنجازات تكنولوجيا التعليم بصورة ملائمة سوى فى حالات محدودة - كل ذلك قد أدى الى شئ من التأثير السلبى على أداء الخطط والمناهج بالشكل المناسب ، وكذا الى شئ من ضعف فاعلية ما يتناول هذه الخطط والمناهج من تطوير أو تحديث .

ثالثا : مرحلة الدراسات العليا وإعداد أعضاء هيئة التدريس فى التخصصات المختلفة :

يوضح الجدول رقم (٦) تطور أعداد المقيدين للدراسات العليا فى الفترة من عام ٧٤ / ١٩٧٥ حتى عام ٨٣ / ١٩٨٤ ، ويلاحظ ان عدد المقيدين فى الدراسات العليا قد ازداد من نحو ٣١٠٠٠ طالب وطالبة فى العام الجامعى ٧٤ / ١٩٧٥ الى حوالى ٦١٠٠٠ فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ بمعدلات تصل الى حوالى ١٥٥٪ بالنسبة للمقيدين فى دبلومات الدراسات العليا ، والى حوالى ٢٨٢٪ بالنسبة للمقيدين لدرجة الماجستير ، بينما تصل الى حوالى ١٩٦٪ بالنسبة للمقيدين لدرجة الدكتوراه خلال السنوات المشر المشار اليها . مع ملاحظة ان عدد

الجامعات قد زاد خلال تلك الفترة من ٨ جامعات الى ١١ جامعة (البيان لا يشمل جامعة الأزهر) .

وتوضح البيانات الاحصائية ان عدد المقيدين والمدرسين المساعدين يبلغ حوالى ١٦٠٠٠ فى العالم الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ ، وباعتبار انهم جميعا مقيدون لدرجتى الماجستير والدكتوراه فان حوالى ١٨٠٠٠ طالب وطالبة قد قيدوا من خارج الجامعات ، فضلا عن المقيدين للدبلومات العلمية والمهنية ، مما يشير بوضوح الى حجم الكبير من الخدمات التى تؤديها الجامعات فى مجال الدراسات العليا الى المجتمع ممثلا فى المراكز البحثية وقطاعات الانتاج والخدمات ، ومساهمة منها فى دعم القاعدة العلمية فى البلاد وتجديد معلومات قدامى الخريجين .

ويبين الجدول رقم (٧) تطور أعداد الحاصلين على الدبلومات ودرجات الماجستير والدكتوراه خلال الفترة من عام ٧٤ / ١٩٧٥ حتى عام ٨٣ / ١٩٨٤ والذين ازداد عددهم من نحو ٨٥٠ ره الى حوالى ٨٠٠٠ فى هذه الفترة ، وتتمثل الزيادة بصفة أساسية فى أعداد الحاصلين على درجات الماجستير والدكتوراه .

ويمثل الحاصلون على درجات جامعية عليا فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ من قطاعات الدراسات الطبية والصيدلية والهندسية والزراعية وطب الاسنان والطب البيطرى والعلوم الاساسية والفنون والتربية الرياضية نسبة حوالى ٢١٪ من جملة الدبلومات و ٨٤٪ من جملة درجات الماجستير و ٧٤٪ من جملة الحاصلين على الدكتوراه .

واذا ما قورنت أعداد المقيدين والخريجين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب المقيدين وخريجي الجامعات المصرية ، فاننا نجد ان هذه النسبة تصل الى نحو ١٠٪ ، وقد تعتبر تلك النسبة ضعيفة قياسا بجامعات الدول المتقدمة ، خصوصا وان أنشطة الجامعات فى مجال الدراسات العليا تعتبر من المصادر الرئيسية لإعداد أعضاء هيئة التدريس بها .

بالاضافة الى ذلك فان الجامعات تعمل على دعم انفتاحها على

اعضاء هيئة التدريس والباحثين فانها تعمل ايضا على تنمية خبرات القائمين على التدريس بها باعتبارهم القوة الفكرية الرئيسية التي يقوم عليها التعليم الجامعى ، والركيزة الاساسية فى اعداد الكوادر الفنية المتخصصة التى تفى بحاجة خطط التنمية فى الدولة ومتطلبات سوق العمالة فى القطاعين العام والخاص والدول الشقيقة والصديقة .

وجدير بالذكر ان الجامعات توفد سنويا نحو ٢٥٠ من اعضاء هيئة التدريس فى مهمات علمية الى مختلف دول العالم ، فضلا عن العدد الكبير الذى يشارك فى المؤتمرات والندوات ومجموعات العمل العلمية فى الداخل والخارج . كما استقدمت وزارة التعليم العالى والجامعات اكثر من مائة من الاساتذة والخبراء الاجانب ، يمثلون عشرين دولة ، وشاركت كذلك فى أعمال اكثر من ١٥٠ مؤتمرا دوليا خلال العام .

رابعا : أعضاء هيئة التدريس ومعاونوهم :

يمكن القول بأن زيادة عدد الطلاب المقيد بالجامعات المصرية لم تقابلها زيادة مناسبة فى امكاناتها البشرية والمادية . فبالرغم من التزايد المستمر فى عدد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين ، الا ان معدلات تزايدهم وخاصة فى مجالات الدراسات النظرية التجارية والقانونية والتربوية لم تصل بعد الى المعدلات المستهدفة الوصول اليها لتحقيق النسب الملائمة من أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب .

هذا ويبين الجدول رقم (٩) ان عدد أعضاء هيئة التدريس بكليات الجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٢ / ١٩٨٤ يبلغ نحو ١٢٣١٠٠ ، وان عدد معاونيهم من المدرسين المساعدين والمعيدين يصل الى نحو ١٨٠٠٠ ، هذا عدا أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى معاهد الدراسات العليا والبحوث والذين يبلغ عددهم نحو ٧٠٠ عضو هيئة تدريس ومدرس مساعد ومعيد . ويبلغ عدد أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخمس الاقدم (الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس وأسيوط) ما يمثل نحو ٦٩٥ ٪ من عدد اعضاء هيئة التدريس

المدارس العلمية العالمية فى اطار خطة قومية للبعثات ، وتهدف الخطة الخمسية للبعثات التى تخص الجامعات الى تأهيل نحو ٦٠٠٠ مدرس مساعد ومعيد خلال الفترة ١٩٨١ / ١٩٨٦ وذلك بايفاد ٢٠٠٠ بعثة خارجية ، و ٤٠٠٠ بعثة اشراف مشترك وبعثات داخلية ، وقد بدأت البعثات الخارجية فى التركيز على التخصصات النادرة والمستحدثة ، مع مراعاة تكاملها مع خطة دعم مدارس الدراسات العليا الوطنية بايفاد بعثات داخلية فى الجامعات المصرية ، كما استحدثت نظام الايفاد تحت نظام الاشراف المشترك الذى يجمع ما بين مزايا كل من البعثات الخارجية والداخلية .

وقد اوضحت احدى الدراسات المقدمة من الادارة العامة للبعثات بوزارة التعليم العالى فى نوفمبر ١٩٨٤ ان عدد البعثات المقررة للجامعات فى عامى ٨٢ / ١٩٨٣ / ٨٣ / ١٩٨٤ وفقا للخطة الخمسية للبعثات بلغ نحو ١٠٨٠ بعثة خارجية وداخلية واشراف مشترك ، وبلغ عدد المرشحين من الجامعات لهذه البعثات نحو ٧٦٧ مرشحا بنسبة ٧١ ٪ من الاعداد المقررة ، اما ما تم تنفيذه فعلا من هذه البعثات فبلغ نحو ٢٧٩ بعثة ، أى بنسبة حوالى ٢٥ ٪ من البعثات المقررة .

كما اوضحت هذه الدراسة ايضا انه لم تتمكن اية جامعة من الترشيح على بعثاتها المقررة لها بتخصصاتها وأنواعها المختلفة بنسبة ١٠٠ ٪ ، كما لم تتمكن اية جامعة من تنفيذ ترشيحاتها تنفيذا كاملا (جدول رقم (٨)) .

هذا وتشير البيانات التى قدمتها الدراسة الى ان الترشيح للبعثات الخارجية قد احتل المركز الاول بنسبة ٨٣٫٦ ٪ ، يليه الترشيح للبعثات الداخلية بنسبة ٦٥٫٤ ٪ ثم الترشيح لبعثات الاشراف المشترك بنسبة ٦٣٫٣ ٪ ، هذا كما سار تنفيذ تلك الترشيحات بالترتيب ذاته ولكن بنسب اقل هى : البعثات الخارجية ٤٠٫٨ ٪ ، والبعثات الداخلية ٣٢٫٩ ٪ ، وبعثات الاشراف المشترك ٣٠٫٨ ٪ .

وبالاضافة الى الدور الذى تقوم به الجامعات فى إعداد كوادر

بالجامعات كلها . كما ان عدد المدرسين المساعدين والمعيرين بهذه الجامعات الخمس يمثل ٥٩% من جملة معاونى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات كلها . وبصورة أخرى فإن أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الخمس الاقدم يمثلون حوالى ٦٤% من اجمالى الموجودين بالجامعات المصرية .

وإذا ما قارنا تطور نسب أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الجامعات المختلفة خلال السنوات الخمس الماضية يتضح من الجدول رقم (١٠) ان هناك تحسنا ملحوظا فى هذه المعدلات فى جميع الجامعات عدا جامعة الأزهر ، ويعود هذا التحسن فى الجامعات الاحدى عشرة الى زيادة عوائد الاعداد الداخلى والخارجى بمختلف صور الايفاد وان كانت النسب لا تزال دون المعدل المناسب فى معظم الجامعات الاحداث ، فعلى سبيل المثال تحسنت النسبة العامة فى جامعة القاهرة من ١ : ٣٢ فى عام ٧٩ / ١٩٨٠ الى ١ : ٢٦ فى عام ٨٣ / ٨٤ . وظهر التحسن فى الجامعات الأخرى بنسب متفاوتة . وفى جامعة الزقازيق تحسنت النسبة فى الفترة نفسها من ١ : ٧١ الى ١ : ٦١ ، وفى جامعة المنوفية ارتفعت النسبة من ١ : ٦٧ الى ١ : ٦٣ بينما انخفضت النسبة فى جامعة الأزهر من ١ : ٤٥ الى ١ : ٧٠ فى الفترة نفسها ، وذلك نتيجة لزيادة عدد المقبولين بها خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

ويزداد ذلك التباين بصورة أوضح فى الكليات المختلفة بما فى ذلك الكليات المتناظرة فى الجامعات المختلفة (الجدول رقم ١١) ، هذا ويلاحظ بصفة عامة ان نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات العملية والتطبيقية أفضل بكثير منها فى كليات العلوم الاجتماعية والانسانية ، مما يتفق وطبيعة الدراسة فى الكليات العملية حيث التزايد فى أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بهذه الكليات بمعدلات أكبر بالاضافة الى الانخفاض التدريجى فى اعداد الطلاب المقبولين بها فى السنوات الخمس الأخيرة ، بينما لم يتحقق هذا القدر من التغير بالنسبة

للكرات الأخرى ، حيث تزداد أعداد المقبولين بها دون زيادة مناسبة فى عدد أعضاء هيئة التدريس ، الا أن هناك مؤشرا قد يبعث على بعض الاطمئنان يتمثل فى زيادة ملحوظة فى أعداد المدرسين المساعدين والمعيرين فى هذه الكليات .

معاونو هيئة التدريس المدرسين من المساعدين والمعيرين :
إذا اضيفت أعداد الكوادر العلمية المعاونة التى يتم إعدادها بالجامعات المصرية من المدرسين المساعدين والمعيرين الى أعضاء هيئة التدريس ، فإننا نلاحظ أن نسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى عام ٨٣ / ١٩٨٤ تصل الى ١ : ٥ فى كليات الطب وطب الاسنان والتربية الموسيقية وتتراوح بين ١ : ٦ و ١ : ٨ فى كليات العلوم والطب البيطرى والاقتصاد والعلوم السياسية واللسن والتربية الرياضية وتصل الى ما بين ١ : ٩ و ١ : ١٠ فى كليات الصيدلة والزراعة والفنون التطبيقية والفنون الجميلة ، وتتراوح بين ١ : ١١ الى ١ : ١٥ فى كليات الهندسة والبنات والآثار والاعلام والتربية الفنية والاقتصاد المنزلى ، وان لم تتحسن النسبة بالقدر الكافى فى كليات العلوم الاجتماعية والانسانية (جدول رقم ١٤) .

على أنه من المنتظر ان تتحسن نسب أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب خلال السنوات القليلة القادمة ، وخاصة بعد الاستقرار النسبى لأعداد المقبولين بالجامعات خلال الاعوام الثلاثة الماضية (جدول رقم ١٥) .

هذا ويوضح البيان انه وان كانت اعداد المقبولين قد استقرت خلال هذه الاعوام الثلاثة (بل انها انخفضت فى عام ٨٤ / ١٩٨٥) الا أن ذلك لا يعنى ثبات أعداد المقبولين بالكليات المختلفة . فعلى سبيل المثال انخفض عدد الطلاب المقبولين بكليات الطب والتجارة ، بينما زاد عدد المقبولين فى كليات التربية . كما تجدر الاشارة الى أنه فى ضوء مؤشرات احتياجات قطاعات الانتاج والخدمات ومن واقع آراء الوزارات والجهات المستفيدة يتم الموازنة بين الاعداد المقبولة فى كل كليات

مع الوزارات المعنية حتى مايو ١٩٨٥ نحو ٢٨٠ مشروعا بحثيا ، تدرج تحت عشرة مجالات هي الزراعة وانتاج الغذاء والطاقة والسياسات الاقتصادية وتنمية الاراضى وتكنولوجيا الصحراء والصحة والصناعة والبنية الأساسية وتنمية الموارد البشرية والدراسات البيئية والعلوم التطبيقية ، كما يجرى أيضا فى إطار مشروع الترابط انشاء بنك للمعلومات يضم البيانات العلمية والاحصائية التى تخدم مجال البحث العلمى .

وتهتم الجامعات بدعم امكانات البحث العلمى عن طريق صناديق البحوث وتشجيع انشاء الوحدات البحثية ذات الطابع الخاص والتى تتميز بنظام مالى وإدارى مرن يساعد على تذليل الصعاب وتشجيع القائمين بالبحوث فيها ، وقد بلغ عدد هذه الوحدات المتميزة أكثر من مائة وحدة موزعة على الجامعات فى المجالات العلمية المختلفة .

ومع ذلك فإن البحث العلمى مازال فى حاجة الى مزيد من التخطيط والتنظيم والدعم فى الجامعات المصرية حتى يتحقق الاستخدام الأمثل للمواد البشرية والفنية والتكنولوجية المتاحة ، وحتى يمكن تحقيق أكبر استفادة ممكنة من نتائج تلك البحوث الهادفة .

هذا ولأن أعداد طلاب الدراسات العليا وكذا أعداد الحاصلين على الدرجات العليا - مازالت لا تمثل أعدادا كبيرة بالنسبة لطاقة الجامعات ودورها لإعداد الخبراء والمتخصصين فى ميادين المعرفة المختلفة ، سوا من هيئات التدريس ومعاونيهم أو للوفاء باحتياجات مراكز ووحدات البحث العلمى بالقطاعات المختلفة ، إلا أن الأعباء الكبيرة الواقعة على كواهل هيئة التدريس فى التعليم للمرحلة الجامعية الأولى مع الزيادة الكبيرة النسبية لأعداد الطلاب ، قد أدت الى تقليص الجهد المتاح لأداء واجبات ومتطلبات الدراسات العليا والبحوث . كذلك فإن عدم التوازن بين التخصصات المختلفة لهيئات التدريس وبين الدارسين فى مجالاتها من جهة ، والنقص الشديد فى بعض التخصصات الهامة والمستحدثة قد اسهم فى ذلك .

سادسا : تطور موازنات الجامعات فى السنوات العشر الأخيرة :

ينقسم الاتفاق المالى لميزانية التعليم الجامعى الى نوعين رئيسيين

والتخصصات المطلوبة ، فعلى سبيل المثال وجه المجلس الاعلى للجامعات كليات الهندسة الى العمل على التوسع فى شعبتى الهندسة المدنية والهندسة المعمارية ، وكذلك وجه كليات الآداب الى التوسع فى اقسام اللغات والمكتبات والوثائق ، كما يراعى فى كليات التربية احتياجات وزارة التربية والتعليم من التخصصات المختلفة .

خامسا : البحوث العلمية :

يعد البحث العلمى من الوظائف الأساسية للجامعات بجانب وتلبيتها التعليمية ويتمثل جوهر الاسهام التنموى للجامعة من خلال بحوثها العلمية وأنشطة مراكزها البحثية فى نشر المعلومات الجديدة بالنسبة للأفراد أو الوحدات أو الهيئات التنفيذية ، وخاصة مايتعلق منها بالتكنولوجيا الحديثة ، والتى تعتبر بآثارها وعواقبها التراكمية أهم محرك للتنمية ، وكذلك من خلال مساعدة الهيئات التنفيذية على كيفية الاستفادة من المعلومات الجديدة فى اتخاذ القرارات المناسبة لتحقيق أهدافها ، ويتم ذلك عادة عن طريق تكوين فرق العمل البحثية المتكاملة من مختلف التخصصات والتى يختلف تشكيلها من مشكلة لأخرى ، وهذا يتطلب بالضرورة قيام الحوار بين الجامعات والهيئات التنفيذية الانتاجية والخدمية .

وفى هذا الصدد تجدر الإشارة الى أنه بالإضافة الى آلاف البحوث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس بمبادرات فردية ، فإن هناك العديد من المشروعات البحثية الهادفة التى تنظمها الجامعات بالتعاون مع الوزارات وقطاعات الانتاج والخدمات الوطنية ، أو مع بعض الهيئات الأجنبية والدولية ، ويبلغ عدد هذه المشروعات البحثية الجارية بالجامعات نحو ٥٠٠ مشروع ، بالإضافة الى مايجرى من بحوث للتخفيض لدرجات الماجستير والدكتوراه ، والتى يبلغ عددها فى العام الجامعى ٨٢ / ٨٤ نحو ٢٥٠٠ لدرجة الماجستير ٨٥٠٠ لدرجة الدكتوراه ، ويتجه عدد من هذه البحوث نحو خدمة متطلبات التنمية .

ومما يجدر التنويه به الاستمرار فى تنفيذ مشروع ترابط الجامعات الذى بدأ فى عام ١٩٨١ ، ويعد أحد الاجتهادات العلمية للقيام بأنشطة بحثية تقوم على الاسهام فى مواجهة مشاكلنا القومية ومما يدفع بخطط التنمية الشاملة ، هذا وقد بلغ عدد مشروعات البحوث الجارية بالاتفاق

التوصيات

أولا : فى مجال البنية الاساسية والهيكل العام للجامعات
فى ضوء النمو السكانى :

* اعادة النظر فى توزيع الخدمات التعليمية الجامعية بالتنسيق مع خدمات التعليم العالى الأخرى ، بما فى ذلك اعتبار ان الحد الاقصى لعدد الطلاب بالجامعات الواقعة فى نطاق المحافظات الكبرى ذات الكثافة السكانية العالية يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ ألف طالب وطالبة وهو أقصى حد وصلت اليه الجامعات الكبيرة تعدادا طلابيا فى العالم ، وأن تقل هذه السعة القصوى الى ما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ ألف طالب وطالبة فى المحافظات الأقل كثافة سكانية . ويتبع ذلك اعادة تخطيط خريطة انتشار التعليم الجامعى وامتدادها الى مختلف الأقاليم وفقا لخطط مدروسة ، وفى كل ذلك تطبيق الأسس والقواعد الأساسية لاقتصاديات التعليم .

وفى هذا الصدد يقترح بالنسبة للجامعات كبيرة الأعداد طلابيا والتي اتسعت وتزايد عدد طلابها الى مايفوق الطاقات المناسبة (وهى جامعات الأزهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق) أن تنقسم كل منها الى جامعتين (أو حرمين جامعيين) أو أكثر ، تتوافر لكل منها المقومات الرئيسية للجامعة المتطورة .

* تمشيا مع الاتجاه العالمى وبعد أن أصبحت المنافسة بين الدول تعتمد فى المقام الأول على الثروة البشرية ومقوماتها المكونة من المعرفة والتعليم والمعلومات والخبرة المتميزة ، ومن ثم الاقبال المتزايد للمجتمعات المختلفة على التعليم الجامعى العالى ، فلا بد من أن توضع استراتيجيات مدروسة للتوسع المخطط فى مجالات التعليم الجامعى والعالى ، بحيث يمتد فى السنوات العشر القادمة ليتطور من النسبة الحالية (حوالى ١٥ ٪) الى ما يقرب من ٢٠ ٪ من شريحة السن المقابلة ، تزداد تدريجيا الى ٢٥ ٪ خلال السنوات العشر التالية لها . ويتم التنفيذ وفقا لبرامج مدروسة وامكانيات اكاديمية ومادية متوافرة ووفقا لاحتياجات المجتمع الفعلية .

* تطوير النظم الادارية والمالية للجامعات وتحديثها وكذا نظم ادارة الشئون العلمية والاكاديمية لها ، عن طريق إعداد وتدريب الكوادر القادرة

خلال الأبواب الأربعة للموازنة ، يتمثل أولهما فى الاتفاق الجارى الذى يشمل النفقات التعليمية والبحثية الجارية والنفقات والمصروفات الخدمية العامة والادارة العامة والاعانات الطلابية بشتى انواعها ، اما ثانيهما فيشمل الاتفاق الرأسمالى (الاستثمارى الثابت) كنفقات الانشاءات والتجهيزات والأجهزة الرأسمالية للوحدات والمراكز بالجامعة .

وقد تغيرت الاعتمادات المالية التى خصصتها الدولة للجامعات فى العقد الأخير ، حيث ارتفعت موازنة الجامعات باطراد (انظر الجدول رقم ١٢) ، وقد انعكس ذلك على النصيب الظاهرى لكل طالب من موازنة الجامعات حيث زاد من ١٨٨ جنيه فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى ٧٧١ جنيه فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ . ويتباين نصيب الطالب من الموازنة فى الجامعات المختلفة حيث حظيت معظم الجامعات الأحدث بارتفاع هذا النصيب ، فقد بلغ الحد الأقصى ١٤٨٥ جنيه لكل طالب بجامعة قناة السويس ، بينما بلغ الحد الأدنى حوالى ٦٠٨ جنيه بجامعة عين شمس (جدول رقم ١٢) . ويجدر التنويه بأن عدد الجامعات قد زاد من ٨ جامعات فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى ١٢ جامعة فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ كما زاد عدد الطلاب من نحو ٣٢٠.٥٠٠ الى نحو ٦٦٨.٠٠٠ طالب وطالبة .

وهذا وقد بلغ التوزيع النسبى لنصيب الطالب فى موازنة عام ٨٤ / ١٩٨٥ طبقا للأبواب الأربعة حوالى ٢٦.٢ ٪ ٢١.٣ ٪ ٢٠ ٪ ٢٠.٥ ٪ لكل من الباب الأول والثانى والثالث والرابع على الترتيب (جدول رقم ١٢) ، ويلاحظ ايضا ان زيادة الاعتمادات المالية خلال العقد الاخير كانت اكبر ما يمكن فى الباب الرابع ثم يليه الأبواب الثالث والأول والثانى على الترتيب . وتجدر الإشارة فى هذا الصدد الى التغير الكبير فى القوة الشرائية الفعالة للجنيه خلال هذا العقد وكذا معدلات التضخم .

ومع ذلك فان الجامعات مازالت تعاني نقصا كبيرا فى مواردها المالية لاحداث التطوير والتحديث المطلوبين لها وتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الافضل ، سواء من مصادر تمويل حكومية أو أهلية أو ما تحصل عليه مقابل ما تقدمه من خدمات فى ميادين التعليم المستمر وخدمة المجتمع بوصفها عناصر رئيسية فى رسالة الجامعات الحديثة ، يمكن أن توفر موارد مالية لها قيمتها ، تعين الجامعات على تحقيق المزيد من التقدم فى عملها .

القومية والاقليمية .

* ان رفع كفاءة العملية التعليمية يعتمد الى حد كبير على طول العام الدراسي . وجامعاتنا تعاني من اختصار مدة العام الدراسي ، حيث يبلغ عدد اسابيع الدراسة الفعلية ما بين ٢٢ الى ٢٥ اسبوعا بالمقارنة بمدة الدراسة في الجامعات المتقدمة ، وهي اكثر من ٣٢ اسبوعا من الدراسة الفعلية بعد استبعاد الاجازات والعطلات . مع مراعاة تخصيص اقل مدة ممكنة للامتحانات الفعلية أو النهائية .

* العناية ببرامج التربية الوطنية والروحية والثقافية والفكرية بما في ذلك اللغة القومية واللغات الاجنبية ، وتخصيص القدر المناسب من خطة الدراسة لها حسب التخصصات المستهدفة .

* تحقيق المرونة الكافية للعملية التعليمية على مستوى أقسام الجامعة وكلياتها ، بما يتيح تحول الطالب من تخصص الى آخر كلما دعت الضرورة الى ذلك دون فقدان مؤثر أو هدر ، وكذلك ما يسمح بتكوين كواكب من المتخصصين في العلوم « البيئية » بأنواعها وهو اتجاه اصبح له كيان هام في التعليم الجامعي والعالي ، نظرا للارتباط والتكامل بين كثير من التخصصات وزيادة الحاجة الى إعداد نوعيات جديدة من الخريجين في هذه المجالات . وتتضح أهمية ذلك بصفة خاصة في مجال الدراسات العليا ، وكلما دعت الحاجة وتهيأت الظروف يمكن الأخذ بهذا الأسلوب في مرحلة الدرجة الجامعية الاولى .

* العمل على الأخذ بنظام الساعات المعتمدة كلما تهيأت الظروف لذلك ، لما له من مزايا عديدة من حيث التنوع والاختيار المدروس ، والتعليم المستمر على مدى المرحلة الدراسية ، والمرونة والحد من الفقدان والهدر .

* اعادة النظر في طرق الامتحانات والتقويم التقليدية المتبعة في أغلب الكليات ، والتي تعتمد على اختبار قدرة الطالب على استظهار المعلومات واسترجاعها اكثر من قدرته على الاستيعاب واعمال الفكر والتحليل وتكوين الرأي واستنتاجه ، مع حسن اختيار اساليب التقويم المناسبة لقياس تقدم العملية التعليمية وفعاليتها ، وعلى أن تكون عملية التقويم مستمرة ومنتظمة مع مسار العملية التعليمية ، ثم الاهتمام بمتابعة نتائجها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور في العملية التعليمية

على تحديث ادارة الجامعة وتطبيق الاساليب الادارية الحديثة والتوسع في استخدام الأجهزة المتطورة في مختلف نواحي الادارة الجامعية .
* ان عناصر الانتاج تتمثل في الامكانيات المادية والعلمية والفكرية في المجتمع وما يتوافر من ثروات طبيعية وطاقات تكنولوجية ، وتعتبر القوى البشرية المدربة والواعية هي حجر الزاوية في هذه المنظومة بل هي العامل الأول في تحريك عناصر الانتاج الأخرى . ولا يمكن أن يتم ذلك دون تزويد الافراد بما يحتاجونه من معارف ومهارات وخبرات لكي يكونوا قادرين على ملاحقة العصر الذي يعيشون فيه ، ومن ثم أصبح التعليم المستمر – شاملا التدريب وزيادة الكفاءة الانتاجية وطاقته الاداء – إحدى الوظائف الرئيسية للجامعات الحديثة ، بل وقد بلغت الدرجة ببعض جامعات الدول المتقدمة الى تركيز نشاطها بالدرجة الأولى في هذا النوع من التعليم وامتد هذا ليشمل سائر مراكز التعليم العالي والفنى تحقيقا للاستجابة المثلى المتطورة دائما لمتطلبات تنمية المجتمع ومقومات تقدمه وازدهاره .

وبالاضافة الى هذه الاهداف فان برامج التعليم المستمر على تنوعها وبفضل اتصالها المباشر باحتياجات المجتمع – افرادا وجماعات – تعتبر من مصادر التمويل الاساسية للجامعات وغيرها من مراكز التعليم القائمة بهذه الخدمات ، فضلا عن عوائدها العلمية والثقافية والتربوية لجميع الاطراف المشاركة فيها والتي تحقق في النهاية للمجتمع ككل التقدم والتنمية .

ثانيا : في مجال الخطط والمناهج الدراسية :

* تطوير خطط الدراسة ومناهجها وتحديثها وتوفير الامكانيات اللازمة لحسن القيام بها ، سواء من حيث تخصصات هيئات التدريس أو معاونيه ، أو من حيث الامكانيات المادية والعلمية اللازمة لها . مع مراعاة المراجعة الدورية والتقويم المستمر لمستوياتها .

* التأكيد على الشخصية الاستقلالية لكل جامعة بما يتفق مع رسالتها ومتطلبات البيئة والمجتمع الذي تقوم على خدمته وتنميته ، مع البعد عن النمطية في التعليم في خطط الدراسة ومناهجها فيما يتطلب ذلك من اساسيات المعرفة . والعمل على تكوين نوعيات من الخريجين الصالحين للعمل في ميادين التخصص المختلفة ، وفقا لخطط التنمية

والاستعانة بالأجهزة السمعية والبصرية الحديثة ، مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة والشرائح والأفلام العلمية والميكرو فيلم وأجهزة الراديو والتسجيل والفيديو والتلفزيون التعليمي والكمبيوتر ، كوسيلة معينة ضرورية أو وسيلة تعليمية مبرمجة . وكذلك استخدام النماذج المجسمة ومعامل اللغات وغيرها من الوسائل التعليمية المتطورة .

* التوسع في برامج التدريب الحقل والميداني والاهتمام بها حتى يتم إعداد الطالب للعمل تحت الظروف الطبيعية والبيئية اللازمة ، سواء كان هذا التدريب أثناء الدراسة أو أثناء العطلات الصيفية أو في الدراسات العليا والبحوث أو أثناء العمل .

* مراعاة أن تشمل أساليب التعليم إلى جانب المحاضرات - وهي أبسط الوسائل وأكثرها انتشارا - أساليب أخرى تعتمد على المناقشة والحوار مثل الندوات وحلقات المناقشة ومجموعات البحث ، مما يؤدي إلى تنمية قدرات الطلاب وبناء شخصياتهم ومقل مواهبهم .

* زيادة الاهتمام بمصادر المعرفة من مكتبات وكتب ومراجع ومصادر بيانات ومعلومات بمعنى أن يكون المنهج الدراسي في الجامعة أكثر من مرجع . إذ أن الاتجاه إلى ما يسمى « بالكتاب الجامعي المقرر » له تأثيره السلبي على العملية التعليمية وعلى اكتساب الطالب مقومات الاستيعاب وقدرات التعلم الذاتي .

ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بتيسير حصول الطالب على هذه المراجع المتعددة بأن تسعى مكتبات الأقسام والكليات ومكتبة الطالب إلى اقتناء العدد المناسب من أي مؤلف يصدر متصلا بموضوع الدراسة ، مع تهيئة الخدمة المكتبية الملائمة ووسائل وانوات النسخ والتصوير وكذا ما يتيسر من مصادر المعلومات بالميكرو فيلم أو الميكرو فيش أو الكومبيوتر .

* إعادة النظر في نظام الانتساب بحيث يحقق هدفه الأساسي وجوهه الأصلي والمبرز الاجتماعي لوجوده ، ألا وهو تيسير التعليم الجامعي للطالب الجاد الذي لا تمكنه ظروف الاجتماعية من متابعة الدراسة الجامعية انتظاما . وذلك دون اهدار للتكوين الملائم لهذا الطالب مع تحديد الأقسام والتخصصات التي يمكنه الانتساب إليها وتدعيم النظام بمختلف الوسائل لتحقيق هذا الغرض .

* الأخذ بالنظم المستحدثة لاتاحة فرص التعليم والتدريب لمختلف

والعمل على علاجها لتقليل فقدان والهدر إلى أدنى حد ممكن ، مع الحد من فرص الرسوب والامتحان من الخارج ، وتقرير رسوم امتحان لكل مقرر يرسب فيه الطالب .

* دراسة أوضاع التخصصات التي تعد الجامعات لها لمرحلة الدرجة الجامعية الأولى في مختلف المجالات للعمل على تطويرها وتحديثها ، مع التركيز على المفاهيم والخبرات والقدرات الرئيسية والعامة وفقا لمتطلبات التخصص في هذه المرحلة ، أما التخصصات الدقيقة فيكون التركيز عليها في مرحلة الدراسات العليا .

* الاستزادة من الدبلومات المهنية والتطبيقية في الكليات المختلفة ، وفقا لاحتياجات قطاعات العمل المتنوعة من الوسائل المحققة لربط خريجي الجامعات بالحياة العملية ورفع مستوى ادائهم المهني .

* مراجعة مستويات المناهج والبرامج في المرحلة ما قبل الجامعية خاصة للثانوية العامة ، بحيث ترقى إلى متطلبات التعليم الجامعي . مع مشاركة الجامعات في تقييم هذه المستويات بصفة دورية .

ثالثا : في مجال طرق التدريس ووسائله :

* تحديث طرق التدريس ووسائله بالاستعانة القصوى بالمستحدثات والتقنيات المستقرة في هذا المجال ، مع استخدام الوسائل المبسطة والاقرب استيعابا وتناسبا مع الظروف البيئية والاجتماعية والمادية المحيطة بالعملية التعليمية . ومن المهم بمكان أن يدعم التعليم الذاتي والمشاركة الإيجابية للدارس في العملية التعليمية والذي يكاد يكون منعدما في معظم المناهج الحالية .

* التأكيد على دور المدرسين المساعدين في المعاونة في العملية التعليمية عن طريق قيامهم بشرح المقررات وتدريب الطلاب على المناقشة وحسن الاستيعاب في مجموعات صغيرة . وبذلك تتحقق عدة فوائد منها التغلب على السعة الاستيعابية للمدرجات والفصول المتاحة ، وتدريب الكوادر المستقبلية لهيئة التدريس على العملية التعليمية . وبشرط أن يتم ذلك تحت الاشراف المباشر لاعضاء هيئة التدريس وتحت مسؤوليتهم ، مع عدم الاخلال بتوفر المدرسين المساعدين على الدراسات العليا والبحوث التي يقومون بها .

* التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في ميادين التعليم

فئات المجتمع الراغبة في ذلك مثل أنظمة التعليم المستمر والجامعة المفتوحة وغيرها .

رابعاً : في مجال الدراسات العليا والبحوث العلمية :

* مراعاة استثمار كل الموارد البشرية والمادية المتاحة بأعلى كفاءة وأمثل أسلوب داخل الجامعة الواحدة وذلك عن طريق تركيز الامكانيات البحثية في الاقسام العملية المتناظرة والمتكاملة واستحداث برامج لدرجات مشتركة بين هذه الاقسام وتشجيع عمل الفرق البحثية .

* العمل على انشاء كليات دراسات عليا متخصصة في الجامعات المصرية كلما أمكن ذلك تسير على أحدث النظم العالمية ، وتعمل على دعم الدراسات العليا والبحوث في الجامعات ، وينسق بينها ويعمل على زيادة فاعليتها واستحداث الجديد منها الأجهزة العليا بالجامعة مثل مجلس الدراسات العليا والبحوث الذي يرأسه نائب رئيس الجامعة ، وذلك وفقاً لخطه مدروسة متكاملة الجوانب ومتفقة مع الظروف الحالية وتطورها مستقبلاً ، مع ضرورة الاستفادة بجهود الاساتذة المتفرغين وغير المتفرغين والمبرزين من الاساتذة المصريين والاجانب العاملين بالخارج في تكوين ودعم قدرات الفرق البحثية وفي الدراسات العليا . على أن يكون هذا وفق سياسة جديدة للأجور تتفق والتفرغ التام ومع المكانة العلمية لهؤلاء الاساتذة .

* وضع ضوابط دقيقة لاختيار طلاب الدراسات العليا ومتابعة تقدمهم العلمي خلال دراستهم ، ضماناً لجدية الدراسة ورفع مستواها وزيادة انتاجيتها والحد من الهدر وتحقيق التوازن بين أعداد من يقينون للدراسات العليا ومن يحصلون على درجاتهم ، ولخفض متوسط مدة بقاء الطالب في الدراسات العليا بتوفير الامكانيات الضرورية لتحقيق ذلك .

* وضع خريطة تخطيطية للبحوث والمشكلات الخاصة بها ابتداء من الوحدة الأساسية للجامعة وهي القسم ثم ترفع الى جهاز الدراسات العليا والبحوث بالكلية ثم الجامعة ، بحيث تتكون لدى الجامعة خريطة بحثية عامة يتم تطويرها باستمرار وفقاً للامكانيات المتاحة واحتياجات ومتطلبات المجتمع ومواكبة التطور العلمي والتكنولوجي السريع ، مع تنمية الاتجاهات البحثية في التخصصات الجديدة والمستخدمة مثل العلوم البيئية والطاقة والعلوم الحيوية وعلوم الحاسب الالكتروني ونظم

المعلومات وغيرها .

* دعم انشاء المراكز المتميزة في المجالات المتنوعة لربط الاقسام المختلفة في اطار يدفع بها المجتمع الى أداء افضل وهدر أقل .

* التوسع في انشاء الوحدات البحثية المتخصصة والقيام بمشروعات البحوث الموجهة لحل مشاكل قومية محددة كتلك التي بدأت عملها في الجامعات وفي اطار مشروع الترابط بين الجامعات مثل مركز بحوث الطاقات وتنمية واستصلاح الاراضي وبحوث بنجر السكر ، وبحوث الأمراض الوبائية والامتداد بها لتشمل مجالات اخرى مثل الاسكان والمرور والصناعات الوطنية والسكان والتنمية السياحية وغيرها من القضايا التنموية الهامة .

* العمل على الاستفادة العملية من نتائج البحوث عن طريق لجان متخصصة تقوم بتجميع جميع الانجازات ونتائج البحوث المختلفة وبحيث امكان تطبيقها عملياً ، وتعتبر تلك المبادرة خطوة هادفة نحو ربط البحوث العملية بمراكز الانتاج والخدمات ، ووسيلة لتوفير مصادر تمويل مناسبة للبحوث العلمية بالجامعات .

* وضع خطة طويلة الاجل تقسم الى خطط سنوية لاعداد المدرسين المساعدين الى مستوى درجة الدكتوراه سواء بالداخل أو بالخارج في ضوء طاقات الاعداد الذاتى بالجامعات أو عن طريق البعثات الخارجية أو الداخلية أو عن طريق نظام الاشراف المشترك ، بهدف تحسين نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلاب للاقترب بها من المعدلات العالمية وخاصة في الكليات التي تعاني نقصاً في أعضاء هيئة التدريس ، مع تحديد هيكل أكاديمي واضح للتخصصات في كل قسم يتحتم الالتزام به في عملية التأهيل والتعيين لأعضاء هيئة التدريس الجدد حتى لا تتدثر بعض التخصصات الدقيقة الهامة .

* الاهتمام بتوفير نظم المعلومات المختلفة وما يتطلبها من أجهزة وخدمات فنية مناسبة بما يتلاءم وصور التقدم العلمي الراهن في مجالات المعلومات ، وما يسرته نظم وتقنيات التخزين والاسترجاع للمعلومات من عون فعال للباحثين والطلاب في عالمنا المعاصر .

تطور أعداد المقيدين في التعليم العالي والجامعي

جدول رقم (١)

البيان	المقيدين بالتعليم الجامعي	المقيدين بالمعاهد العليا الفنية	جملة المقيدين	% معدل النمو السنوي	عدد السكان	% الجملة الى السكان
١٩٧٥ / ٧٤	٣٢٠,٤٨٨	٢٧,٢١٨	٣٤٧,٧٠٦	..	٣٦,١٧٢,٠٠٠	٠.٩٦%
٧٦ / ٧٥	٤١٩,١٨٢	٢٨,٨٢٩	٤٤٨,٠١٢	٢٨.٨%	٣٦,٩٩٧,٠٠٠	١.٢١
٧٧ / ٧٦	٤٥٣,٦٩٦	٣١,٥٤١	٤٨٥,٢٣٧	٨.٢	٣٨,١٩٨,٠٠٠	١.٢٧
٧٨ / ٧٧	٤٧٦,٧٧٧	٣٦,٤٧٥	٥١٣,٢٥٢	٥.٨	٣٨,٤٩٤,٠٠٠	١.٣١
٧٩ / ٧٨	٤٨٨,٥٦٩	٣٩,٨٠٢	٥٢٨,٣٧١	٢.٩	٣٩,٧٦٧,٠٠٠	١.٣٣
٨٠ / ٧٩	٥٠٧,٣١٤	٤٤,٧٣٢	٥٥٢,٠٤٦	٤.٥	٤٠,٩٨٣,٠٠٠	١.٣٥
٨١ / ٨٠	٥٤٤,١٥٢	٥٢,٢٨٣	٥٩٦,٤٣٦	٨.٠	٤٢,٢٨٩,٠٠٠	١.٤١
٨٢ / ٨١	٥٨٩,٥٦٢	٥٩,٧٨٢	٦٤٥,٣٤٤	٨.٢	٤٣,٤٦٥,٠٠٠	١.٤٨
٨٣ / ٨٢	٦٣٢,٣٦٠	٥٩,٤٣٣	٦٩١,٧٩٣	٧.٢	٤٤,٦٧٣,٠٠٠	١.٥٥
٨٤ / ٨٣	٦٦٧,٩٨٧	٦٣,٥٠٠	٧٣١,٤٨٧	٥.٧	٤٥,٩١٣,٠٠٠	١.٥٩

تطور اعداد المقيدين فى التعليم الجامعى
بالنسبة لشريحة السكان

جدول رقم (٢)

البيان العام	المقيدين فى التعليم الجامعى	شريحة السكان (من ١٨ الى ٢٢ سنة)	نسبة المقيدين الى شريحة السكان %
١٩٧٥/٧٤	٣٢٠.٤٨٨	٣.٢٢٥.٦٠٧	٩.٩
٧٦/٧٥	٤١٩.١٨٢	٣.٣٦٨.٥٩١	١٢.٤
٧٧/٧٦	٤٥٣.٦٩٦	٢.٥١١.٥٧٥	١٢.٩
٧٨/٧٧	٤٧٦.٧٧٧	٣.٦٥١.٥٥٩	١٣.٠
٧٩/٧٨	٤٨٨.٥٦٩	٢.٧٩٧.٥٤٨	١٢.٩
٨٠/٧٩	٥٠٧.٣١٤	٣.٩٤٠.٥٣١	١٢.٩
٨١/٨٠	٥٤٤.١٥٣	٤.٠٧٣.٥٢٠	١٣.٤
٨٢/٨١	٥٨٩.٥٦١	٤.٢٢٦.٥٠٤	١٣.٩
٨٣/٨٢	٦٣٢.٣٦٠	٤.٣٢٨.٧١٠	١٤.٦
٨٤/٨٣	٦٦٧.٩٨٧	٤.٤٣١.٥٩١	١٥.١

تطور اعداد المقيدين فى التعليم الجامعى
بالنسبة لكل من المقيدين بالتعليم الثانوى والاساسى
للسنوات ١٩٧٥/٧٤ - ١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (٣)

النسبة الى التعليم الاساسى	المقيدين فى مرحلة التعليم الاساسى	النسبة الى الثانوى %	المقيدين فى المرحلة الثانوية أو ما يعادلها	المقيدين فى التعليم الجامعى	البيان المعام
٦.٠ %	٥.٣٥٢.٨٩٤	٤٣.٣ %	٧٥٨.٥٢٥	٣٣٠.٤٨٨	١٩٧٥/٧٤
٧.٥	٥.٥٥٧.١٩٩	٥١.٤	٨١٥.٩٦٩	٤١٩.١٨٣	٧٦/٧٥
٨.٠	٥.٧٠٤.٧٨٢	٥٠.٨	٨٩٢.٥٥٨	٤٥٣.٦٩٦	٧٧/٧٦
٨.١	٥.٨٧٣.٢٨١	٤٩.٠	٩٧٣.٨٣٣	٤٧٦.٧٧٧	٧٨/٧٧
٨.٢	٥.٩٩٠.٧٥٨	٤٦.٠	١.٠٦٢.٣٢٤	٤٨٨.٥٦٩	٧٩/٧٨
٨.٣	٦.١٣٠.٢١٨	٤٢.١	١.٣٠٤.٧٣٢	٥٠٧.٣١٤	٨٠/٧٩
٨.٦	٦.٣٠١.٨٠٧	٤٢.٤	١.٢٨٣.٠٩٤	٥٤٤.١٥٣	٨١/٨٠
٨.٩	٦.٥٩٥.٧٥٥	٤٣.٣	١.٣٦٦.٢٧٢	٥٨٩.٥٦٢	٨٢/٨١
٩.٠	٧.٠٢٠.٩٣٦	٤٥.١	١.٤٠٠.٩٠٧	٦٣٢.٣٦٠	٨٣/٨٢
٨.٩	٧.٤٧٧.١٧٨	٤٦.٣	١.٤٤٣.٢٧٩	٦٦٧.٩٨٧	٨٤/٨٣

* يشمل الثانوى العام والازهرى

بيان احصائي يوضح تطور اعداد الطلاب
المقيدين بالجامعات في السنوات من ١٩٧٣/٧٢ حتى ١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (٤)

البيان التعليم الجامعي	عدد المقيدين			معدل النمو السنوي لجملة المقيدين	جملة المقيدين بالنسبة لسنة الأساس	نسبة الطالبات الى الجملة
	طالب	طالبة	الجملة			
٧٣/٧٢	١٦٣,٩٤٠	٦٣,٩٣٨	٢٢٧,٨٧٨	—	١٠٠	٢٨.١
٧٤/٧٣	١٩٥,٤١١	٨٠,٧٣٢	٢٧٦,١٤٣	٢١.٢	١٢١.٢	٢٩.٢
٧٥/٧٤	٢٢٥,١٦٦	٩٥,٣٣٢	٣٢٠,٤٨٨	١٦.١	١٤٠.٦	٢٩.٧
٧٦/٧٥	٢٩٤,٩٩٨	١٢٤,١٨٥	٤١٩,١٨٣	٣٠.٨	١٨٤.٠	٢٩.٦
٧٧/٧٦	٣١٨,٦٧٩	١٣٥,٠١٧	٤٥٣,٦٩٦	٨.٢	١٩٩.١	٢٩.٨
٧٨/٧٧	٣٣٦,٣٣٧	١٤٠,٤٤٠	٤٧٦,٧٧٧	٥.١	٢٠٩.٢	٢٩.٥
٧٩/٧٨	٣٣٨,١٢٣	١٥٠,٤٤٦	٤٨٨,٥٦٩	٢.٥	٢١٤,٤	٢٠.٨
٨٠/٧٩	٣٤٩,٤٢٠	١٥٧,٨٩٤	٥٠٧,٣١٤	٢.٨	٢٢٢,٦	٣١.١
٨١/٨٠	٣٧٠,٢٥٢	١٧٣,٩٠١	٥٤٤,١٥٣	٧.٣	٢٢٨.٨	٣٢.٠
٨٢/٨١	٣٩٧,٢٨١	١٩٢,٣٨١	٥٨٩,٥٦٢	٨.٣	٢٥٨.٧	٣٢.٦
٨٣/٨٢	٤٢٥,٢٩١	٢٠٧,٠٦٩	٦٣٢,٣٦٠	٧.٢	٢٧٧,٥	٢٢.٧
٨٤/٨٣	٤٥٠,٨٠٤	٢١٧,١٨٣	٦٦٧,٩٨٧	٥.٦	٢٩٣.١	٣٢.٥

بيان احصائي مقارنة بوضع الكثافة الطلابية للجامعات
في العامين الجامعيين ١٩٧٧/٧٦ أو ١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (٥)

البيان الجامعة	١٩٧٧/٧٦		١٩٨٤/٨٣	
	عدد الطلاب	النسبة الى الجملة %	عدد الطلاب	النسبة الى الجملة %
الأزهر	٤٣,٠٦٢	٩,٥	١١٥,٤٧٥	١٧,٣
عين شمس	٨٤,٤١٣	١٨,٦	١٠٤,٦٦٧	١٥,٦٧
القاهرة	٨٨,٢١٧	١٩,٤	٩٥,٩٧٣	١٤,٣٧
الاسكندرية	٢١,٩٠٢	١٥,٨	٨٠,٢١١	١٢,٠
الزقازيق	٢٥,٢٧٧	٥,٦	٧١,٨٣٣	١٠,٧٥
أسيوط	٢٨,٠٢٨	٦,٢	٤٣,٣٥٤	٦,٥
المنصورة	٢٩,٤٥٩	٦,٥	٤٣,١٤٠	٦,٥
طنطا	١٩,٦٨٠	٤,٣	٣٨,٤٤٨	٥,٧٥
حلوان	٢٥,٣١١	٧,٨	٢١,٥٣٤	٤,٧
المنوفية	١٠,٨٨٥	٢,٤	١٨,١٠٣	٢,٧
المنيا	١٠,٣٧٧	٢,٣	١٥,٠٨٧	٣,٢٦
قناة السويس	٧,١٨٤	١,٦	١٠,١٦٣	١,٥
الجملة	٤٥٣,٦٩٦	١٠٠,٠	٦٦٧,٩٨٧	١٠٠,٠

اعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا
بالجامعات فـى الفترة
١٩٨٤/٨٣ - ٧٥/٧٤

جدول رقم (٦)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		جملة
السنة	الرقم القياسى	المعد	الرقم القياسى	المعد	الرقم القياسى	المعد	الرقم القياسى	العدد
٧٥ / ٧٤	١٧٨٥١	١٠٠	٨٩٩٥	١٠٠	٤٢٨٢	١٠٠	٣١١٣٨	١٠٠
٧٦ / ٧٥	١٦٨٥٤	٩٤.٤	١٠٩١٥	١٢١.٣	٤٥٤٦	١٠٦.٢	٣٢٣١٥	١٠٣.٨
٧٧ / ٧٦	١٤٠٥١	٧٨.٧	١٥٣٤٨	١٦٩.٥	٥٣٩٦	١٢٦.٠٠	٣٤٦٩٥	١١١.٥
٧٨ / ٧٧	١٧٣٠٤	٩٦.٩	١٨٥٣١	٢٠٦.٠٠	٦٠٧٩	١٤٢.٠٠	٤١٩١٤	١٣٤.٧
٧٩ / ٧٨	١٧٤٣٣	٩٧.٧	١٩٢٥١	٢١٤.٠٠	٥٧١٤	١٣٣.٤	٤٢٣٩٨	١٣٦.٢
٨٠ / ٧٩	١٧٣٩١	٩٧.٤	٢٠٣٢١	٢٢٥.٩	٦٣٤٧	١٤٨.٢	٤٤٠٥٩	١٤١.٥
٨١ / ٨٠	١٧٥٤٩	٩٨.٣	٢٤٦١٦	٢٧٣.٧	٧٥٠٨	١٧٥.٣	٤٩٦٧٣	١٥٩.٦
٨٢ / ٨١	٢٥٠٣٤	١٤٠.٣	٢٦٣٣١	٢٩٢.٧	٧٣٢٥	١٧١.١	٥٨٦٩٠	١٨٨.٥
٨٣ / ٨٢	٣٣٤٥٦	١٣١.٤	٢٤٩١١	٢٧٦.٩	٨٩٧٣	٢٠٩.٦	٥٧٣٤٠	١٨٢.٢
٨٤ / ٨٣	٢٧٥٩٤	١٥٤.٦	٢٥٣٥٤	٢٨١.٩	٨٣٨٦	١٥٩.٨	٦١٣٣٤	١٩٧.٠٠

* البيان لا يشمل جامعة الأزهر

اعداد الطلاب الخريجين بمرحلة الدراسات
العليا بالجامعات في الفترة من ٧٤/ ٧٥ - ٨٣/ ١٩٨٤

جدول رقم (٧)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		السنة
العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	
٣٧٣٥	١٠٠	١٤٥٧	١٠٠	٦٦٧	١٠٠	٥٨٥٩	١٠٠	٧٥ / ٧٤
٢١٣٤	٨٣.٦	١٤٣٤	٩٨.٤	٥٦١	٨٤.١	٥١١٩	٨٧.٤	٧٦ / ٧٥
٣١٤٦	٨٤.٢	٢٢٨٥	١٥٦.٨	٧٩١	١١٨.٦	٦٢٢٢	١٠٦.٢	٧٧ / ٧٦
٢٨٣٨	٧٦.٠٠	١٩٧٥	١٣٥.٦	٨٢٧	١٢٤.٠٠	٥٦٤٠	٩٦.٣	٧٨ / ٧٧
٣٢٥٥	٨٧.٢	٣٢٨١	١٦٣.٤	٩٤٣	١٤١.٤	٦٥٧٩	١١٢.٣	٧٩ / ٧٨
٢٦٤٩	٧٠.٩	٢٥٨٥	١٧٧.٤	١٠٧١	١٦٠.٦	٦٣٠٥	١٠٧.٦	٨٠ / ٧٩
٢٦٠٤	٦٩.٧	٣١٨٢	٢١٨.٤	١٢٠١	١٨٠.١	٦٩٨٧	١١٩.٣	٨١ / ٨٠
٢٨٩٠	٧٧.٤	٢٥٤٠	٢٤٣.٠٠	١١٤٨	١٧٢.١	٧٥٧٨	١٣٩.٣	٨٢ / ٨١
٣٤١٨	٩١.٥	٣٧٩٩	٢٦٠.٧	١٣٥٩	٢٠٣.٧	٨٥٧٦	١٤٦.٤	٨٣ / ٨٢
٣١٣٣	٨٣.٩	٤٢٣٥	٢٩٠.٧	١٤١٧	٢١٢.٤	٨٧٨٥	١٤٩.٩	٨٤ / ٨٣

* البيان لايشمل جامعة الأزهر

الترتيب التنازلي للجامعات بحسب نسبة ترشيحها للبعثات

جدول رقم (٨)

الترتيب التنازلي للجامعات بحسب قدرة الترشيح	النسبة المئوية %	الترتيب التنازلي للجامعات بحسب قدرة التنفيذ	النسبة المئوية %
جامعة أسســـــوط	٪٨٩.٨	جامعة أسســـــوط	٪٦٦.٦
جامعة الزقـــــازيق	٪٩٣.٣	جامعة عين شمس	٪٥٥.٥
جامعة المنـــــيا	٪٩٠.٠	جامعة الزقـــــازيق	٪٥٤.٥
جامعة طنـــــطا	٪٨٦.٦	جامعة طنـــــطا	٪٣٨.٨
جامعة القاهـــــرة	٪٨٣.٣	جامعة القاهـــــرة	٪٣٧.٧
جامعة عين شمس	٪٦٨.٦	جامعة الاسكندرية	٪٣٤.٤
جامعة الاسكندرية	٪٧٨.٨	جامعة المنصـــــورة	٪٣٤.٤
جامعة الازمـــــر	٪٦٨.٨	جامعة حلـــــوان	٪٣٠.٠
جامعة حلـــــوان	٪٥٨.٨	جامعة المنيا	٪٢٨.٨
جامعة المنصـــــورة	٪٥٦.٦	جامعة الازمـــــر	٪٢٧.٧
جامعة المنوفية	٪٢٨.٨	جامعة قناة السويس	٪١٢.٢
جامعة قناة السويس	٪٢٦.٦	جامعة المنوفية	٪٠.٨

* المصدر : دراسة مقدمة من الادارة العامة للبعثات - وزارة التعليم العالي - نوفمبر ١٩٨٤

اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم على مستوى الجامعات
في العام الجامعي ١٩٨٤/ ٨٣

جدول رقم (٩)

البيان الجامعة	عدد اعضاء هيئة التدريس	% الى الجملة	عدد معاوني هيئة التدريس	% الى الجملة	جملة هيئة التدريس ومعاونيهم	% الى الجملة
الازهر	١٦٤١	١٢.٥	٢٥٠٦	١٤.٠	٤١٤٧	١٣.٤
القاهرة	٢٧٢٧	٢٠.٩	٢٦٣٠	١٤.٧	٥٣٥٧	١٧.٣
خريجي بنى سويف والفيوم	١٠٧	٠.٨	٢٦٦	١.٥	٣٧٣	١.٣
الاسكندرية	١٧٨٠	١٣.٦	١٦٨٩	٩.٤	٣٤٦٩	١١.٢
عين شمس	١٩٥٤	١٤.٩	٢٣٦٩	١٣.٢	٤٣٥٠	١٤.٠
أسيوط	٧٦٤	٥.٨	٨١٨	٤.٥	١٥٨٢	٥.١
خريجي - سوهاج وقنا وأسوان	١٣٤	١.٠	٤٠٧	٢.٣	٥٤١	١.٧
طنطا	٥٦١	٤.٣	٩٨٧	٥.٥	١٥٤٨	٥.٠
المنصورة	٧٨٥	٦.٠	٩٩٦	٥.٦	١٧٨١	٥.٧
الزقازيق	٩٥٢	٧.٣	٢٢٩٦	١٢.٨	٣٢٤٨	١٠.٥
حلوان	٩٣٢	٧.٢	١٢٨١	٧.١	٢٢١٣	٧.٠
المنيا	٢٥٠	١.٩	٦١١	٣.٤	٨٦١	٢.٨
المنوفية	١٦٠	٢.٠	٥٥٠	٣.١	٨١٠	٢.٦
قناة السويس	٢٣٢	١.٨	٥٣٧	٢.٦	٧٦٩	٢.٥
الاجمالي	١٣.٠٧٩	١٠٠.٠	١٧.٩٤٣	١٠٠.٠	٢١.٠٢٢	١٠٠.٠

تطور نسب أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم
الى الطلاب المنتظمين بجامعة جمهورية مصر العربية
فى السنوات ٧٦ / ١٩٨٠ - ٨٣ / ١٩٨٤ (حسب المشغول)

جدول رقم (١٠)

١٩٨٤ / ٨٣		١٩٨٣ / ٨٢		١٩٨٢ / ٨١		١٩٨١ / ٨٠		١٩٨٠ / ٧٩		البيان
هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب	هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب		
٢٨ : ١	٧٠ : ١	٢٧ : ١	٦٩ : ١	٢٣ : ١	٦٠ : ١	١٨ : ١	٤٩ : ١	١٦ : ١	٤٥ : ١	الازهر
٢٣ : ١	٢٦ : ١	١٣ : ١	٢٧ : ١	١٣ : ١	٢٩ : ١	١٣ : ١	٢٩ : ١	١٥ : ١	٣٢ : ١	القاهرة
١٨ : ١	٢٤ : ١	١٧ : ١	٢٤ : ١	١٧ : ١	٢٥ : ١	١٨ : ١	٢٧ : ١	١٧ : ١	٣٧ : ١	لا سكندرية
١٦ : ١	٣٦ : ١	١٧ : ١	٢٩ : ١	١٧ : ١	٤٠ : ١	١٨ : ١	٤٢ : ١	١٨ : ١	٤٥ : ١	عين شمس
١٧ : ١	٤١ : ١	١٦ : ١	٤٠ : ١	١٦ : ١	٤٢ : ١	١٥ : ١	٤٠ : ١	١٥ : ١	٤٢ : ١	أسيوط
١٩ : ١	٥٣ : ١	١٨ : ١	٥١ : ١	١٧ : ١	٤٧ : ١	١٧ : ١	٥٣ : ١	١٧ : ١	٥٧ : ١	طنطا
٢ : ١	٤٥ : ١	٢٠ : ١	٥٠ : ١	٢٠ : ١	٥٤ : ١	٢٠ : ١	٥٨ : ١	٢٠ : ١	٦٥ : ١	المنصورة
١٨ : ١	٦١ : ١	١٨ : ١	٦٢ : ١	١٨ : ١	٦٥ : ١	١٩ : ١	٦٥ : ١	٢٠ : ١	٧١ : ١	الزقازيق
١٣ : ١	٣٢ : ١	١٣ : ١	٢٨ : ١	٢١ : ١	٣٦ : ١	١٣ : ١	٣٧ : ١	١٤ / ١	٢٧ : ١	حلوان
١٥ : ١	٥٠ : ١	١٧ : ١	٥٣ : ١	١٦ : ١	٤٩ : ١	١٦ : ١	٥٦ : ١	١٧ : ١	٦١ : ١	المنيا
٢٠ : ١	٦٣ : ١	١٨ : ١	٦٠ : ١	١٧ : ١	٥٨ : ١	١٧ : ١	٦١ : ١	١٨ : ١	٦٧ : ١	المنوفية
٢ : ١	٣٩ : ١	١١ : ١	٣٥ : ١	١١ : ١	٣٧ : ١	٢٠ : ١	٦٢ : ١	١٠ : ١	٦٤ : ١	قناة السويس
١٧ : ١	٤١ : ١	١٧ : ١	٤٣ : ١	١٧ : ١	٤١ : ١	١٦ : ١	٤١ : ١	١٧ : ١	٤٢ : ١	الاجمالى

هـ : ت : تمثل هيئة التدريس

معاونو هيئة التدريس : هم المدرسون المساعدون والمعيون

بيان
يوضح مدى اختلاف نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب
فى الكليات المتناظرة فى العام الجامعى
١٩٨٤/٨٣

جدول رقم (١١)

البيان الكليات	النسبة المرتفعة	الكليات	النسبة المنخفضة	الكليات
الآداب	٥١ : ١	آداب القاهرة	٢٣ : ١	آداب الزقازيق
الحقوق	١٢٧ : ١	حقوق القاهرة	٦٩٢ : ١	حقوق طنطا
التجارة	٩٠ : ١	تجارة بورسعيد	٤٣٩ : ١	تجارة بنى سويف
التربية	٥٤ : ١	تربية عين شمس	١٥٩٩ : ١	تربية أسوان
العلوم	٥ : ١	علوم أسيوط	٣٦ : ١	علوم الزقازيق
الطب	٧ : ١	طب الاسماعيلية	١٩ : ١	طب الزقازيق
طب الاسنان	١٢ : ١	طب اسنان الاسكندرية	٤٧ : ١	طب اسنان المنصورة
الصيدلة	١٥ : ١	صيدلة الاسكندرية	٦٨ : ١	صيدلة الازهر
الطب البيطرى	١١ : ١	طب بيطرى القاهرة	١٨ : ١	طب بيطرى الزقازيق
الزراعة	١٣ : ١	زراعة القاهرة	٢٧ : ١	زراعة المنصورة
الهندسة	١٨ : ١	هندسة القاهرة	٩٠ : ١	هندسة شبرا

بيان

بنصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات موزعا

حسب الجامعات في السنوات ٧٤ / ٧٥ - ٧٩ / ٨٠ - ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٢)

البيان	اعتماد ٧٥/٧٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٠/٧٩	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه	اعتماد ٨٥/٨٤	عدد الطلاب	نصيب الطالب بالجنيه
الازهر	٦٠٦٣	٤١	١٤٧	١٨٨٥٢	٤٩	٣٨٥	٦١٢١٧	١١٨	٥١٩
القاهرة	١٥٠٢٤	٧٥	٢٠٠	٢٨٢٧٤	٩٥	٢٩٨	٩٦٠٧٤	٩٩	٩٧٠
الاسكندرية	١٠٨٧٧	٥٩	١٨٤	٢٠٦٩٦	٧٢	٢٨٤	٦٠٢٧٤	٨٣	٧٢٦
عين شمس	٩٥٢٠	٦٩	١٣٨	٢١٦٩٦	٩١	٢٣٨	٦٥٦٨٥	١٠٨	٦٠٨
أسيوط	٧٩٦٨	٢٨	٢٨٤	١٤٠٤١	٣٤	٤١٣	٤٥٣١٢	٤٥	١٠٠٧
طنطا	٤٣٦٠	١٧	٢٥١	٨٦٦٦	٢٣	٣٧٧	٣٦٢٨٣	٤٠	٩٠٧
المنصورة	٣٥٣٢	٣٠	١٧٧	١٠٠٦٣	٣٥	٢٨٨	٣٥٩٥٢	٤٤	٨١٧
الزقازيق	٣٠٧٣	١٢	٢٥٦	١١٧٣١	٤٦	٢٥٠	٥١١٤٦	٧٤	٦٩١
حلوان				١١٠٢٣	٣٢	٣٤٥	٢٥٩٩١	٣٢	٨٠٢
المنيا				٤٩٦٣	١٠	٤٩٦	١٩٢٦٣	١٦	٩٠٤
المنوفية				٤٩٦٧	١٢	٤١٤	١٨٥٧٢	٦٩	٦٧٧
قناة السويس				٤٧٩٦	٨	٦٠٠	١٤٨٩٦	١٠	١٤٨٥
الجملة	٦٠٣١٧	٢٣١	١٨٨	١٥٩٧٧٧	٥٠٧	٣١٥	٥٣٠٣٢٨	٦٨٨	٧٧١

* ملاحظة : عدد الطلاب واعتماد الموازنة بالآلاف

بيان
بنصيب الطالب من اعتماد موازنة الجامعات طبقا للأبواب
في السنوات ٧٤ / ٧٥ - ٧٩ / ٨٠ - ٨٤ / ٨٥

جدول رقم (١٣)

١٩٨٥ / ٨٤		١٩٨٠ / ٧٩		١٩٧٥ / ٧٤		البيان
نصيب الطالب بالجنيه	الاعتماد	نصيب الطالب بالجنيه	الاعتماد	نصيب الطالب بالجنيه	الاعتماد	
٤٣٣	٢٩٧٧٨٩	١٤٨	٧٥٢٢٦	١١٠	٣٥٢٥٥	الباب الأول
٦٦٥	١١٣٢٢٤	٦٥	٣٣١٤١	٤٥	١٤٥٥٧	الباب الثاني
١٥٤	١٠٦٢٣٢	١٠٠	٥٠٥١٥	٣١	٩٩٩١	الباب الثالث
١٩	١٢٩٩٣	٢	٧٩٥	٢	٥١٤	الباب الرابع
٧٧١	٥٣٠٣٣٨	٢١٥	١٥٩٧٧٧	١٨٨	٦٠٣١٧	الاجمالي

* ملاحظة : الاعتماد بالآلاف جنيه

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالكليات الجامعية التابعة للمجلس الاعلى للجامعات ونسبتهم الى جملة اعضاء هيئة
التدريس ومعاونتهم في العام الجامعي ٨٣ / ١٩٨٤

جدول رقم (١٤)

البيان الكليات	عدد الطلاب المقيدون	جملة هيئة التدريس ومعاونتهم	نسبة الطلاب الى الجملة
الاداب	٧٠,٥٠٤	١,٤٥٢	٤٨ : ١
الحقوق	٧٦,٤٩٥	٤١٩	١٨٢ : ١
التجارة	١٤٢,١٧١	١,٣٤٢	١٠٧ : ١
الاقتصاد والعلوم السياسية	١,١٨٦	١٧٦	٧ : ١
العلوم	٢١,٨٣٨	٣,٩٠٥	٦ : ١
الطب	٢٧,٦٤٥	٥,١١٦	٥ : ١
المعهد العالي للتمريض	١,٢٥٣	١٩٣	٦ : ١
معهد العلاج الطبيعي	٢٤٢	٨٨	٤ : ١
طب الاسنان	٣,٦٣٨	٧٢٨	٥ : ١
الصيدلة	٧,٣٩٣	٧٧٨	١٠ : ١
الطب البيطري	٦,٤٣٧	٧٥٩	٨ : ١
الزراعة	٢٣,٢٤٩	٣,٤٢٣	١٠ : ١
الهندسة	٤٩,١٦٧	٣,٧٥٥	١٣ : ١
التربية	٧٤,٤٢٥	١,٩٠٤	٣٩ : ١
البنات	٥,٩٥٢	٥٣٤	١١ : ١
دار العلوم والدراسات العربية	٩,٣٧٢	١١٠	٨٥ : ١
الاثار	٩٧٢	٦٣	١٥ : ١
الاعلام	١,٢٨٦	٨٧	١٥ : ١
اللسن	١,٦٩٥	٢٤٢	٧ : ١
الخدمة الاجتماعية	٢,٣٧٦	١١٨	٢٠ : ١
الفنون التطبيقية	١,٦٦٨	١٩٠	٩ : ١
الفنون الجميلة	٢,٧٩١	٢٩٣	١٠ : ١
التربية الفنية	١,٣٤٤	١٢١	١١ : ١
التربية الموسيقية	٥٩٤	١٣٠	٥ : ١
التربية الرياضية	٥,٧٤٩	٧٢٠	٨ : ١
الاقتصاد المنزلي	١,٢٣٠	٨٣	١٥ : ١
السياحة والفنادق	٧٤٠	٢٩	٢٦ : ١
الاجمالي	٥٥٢,٥١٢	٢٦,٧٥٩	٢١ : ١

بيان
باعداد الطلاب الذين تقرر قبولهم بالكليات الجامعية التابعة للمجلس الأعلى للجامعات في الأعوام
من ٨٢ / ١٩٨٣ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٥)

١٩٨٥ / ٨٤	١٩٨٤ / ٨٣	١٩٨٣ / ٨٢	العام الجامعي الكليات
٩,٠٠٠	١٠,١٥٠	١٠,٣٧٠	الآداب
١٠,٤٧٥	١١,٠٥٠	١٢,١٨٠	الحقوق
١٩,٠٧٠	٢١,١٧٥	٢١,٢٣٥	التجارة
١٧٥	٢٥٠	١٧٥	الاقتصاد والعلوم السياسية
٤,٦٠٠	٤,٧٣٥	٤,٦٠٠	العلوم
٢,٨٠٠	٣,٠٥٠	٣,٠٥٠	الطب
٣٧٠	٣٧٠	٣٧٠	طب الأسنان
٧٧٠	٧٥٠	٧٥٠	الصيدلة
٤٨٠	٤٦٠	٣٩٠	المعاهد العليا والتدريب
٥٠	٥٠	٥٠	معهد العلاج الطبيعي
١,٠٥٠	١,٠٢٥	١,٠٢٥	الطب البيطري
٢,٦٥٠	٢,٦٠٠	٢,٤٠٠	دار العلوم والدراسات العربية
٥,٤٥٠	٥,٥٥٠	٥,٦٠٠	الزراعة
٥,٦٧٥	٥,٧٥٠	٥,٩٥٠	الهندسة
١١,٤٨٥	١٢,٨٠٠	١٢,٠٣٠	التربية
٢٠٠	٢٠٠	٢٠٠	الفنون التطبيقية
٤٧٠	٤٧٠	٤١٥	الفنون الجميلة
٢٩٠	٢٩٠	٢٦٠	التربية الفنية
١٤٠	١٤٠	١٢٥	التربية الموسيقية
١,٣٨٠	١,٤٥٥	١,٣٦٠	التربية الرياضية
٥٠٠	٤٥٠	٤٥٠	الخدمة الاجتماعية
١,٥٢٠	١,٦١٥	١,٥٥٠	البنات
٢٤٠	٢٤٠	٢٤٠	الاقتصاد المنزلي
٣٠٠	٢٥٠	٢٥٠	الآثار
٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	الاعلام
٥٠٠	٥٠٠	٤٥٠	الاسن
٢٥٠	٢٥٠	١٥٠	السياحة والفنادق
٨٠,١٩٠	٨٥,٩٢٥	٨٥,٩٢٥	الاجمالي

قضايا تعريب التعليم

شغلت قضايا تعريب ما لم يعرب من التعليم الجامعى فى الوطن العربى ، أعمال مؤتمرات وندوات عدة عقدت فى كل من اتحاد الجامعات العربية ومجمع اللغة العربية فى مصر ، وفى هيئات كثيرة أخرى فى مصر أيضا وفى سوريا والعراق والمغرب والجزائر .

وقامت الحجج الرئيسية لهذه المؤتمرات والندوات على أساس ان سيادة اللغة القومية فى مجالات التعليم هى من أول مقومات استقلال الشخصية الوطنية القومية والهوية الثقافية لأية أمة من الأمم . وأنه لا يكاد يشذ عن ذلك اضطراب سوى الشعوب التى تشمر بقصور لغاتها عن مسايرة تطور العلوم الحديثة ، والتى تعاني من تعدد لهجاتها الاقليمية ، أو الشعوب المستعمرة ، وحديثة العهد باستقلالها .

ومن تلك الحجج الرئيسية كذلك ان تعريب ما لم يعرب من العلوم حتى الآن يزيد حصيلة الطلاب من مضامين الدراسة ، على أساس أنه سوف يجنبهم غموض المعانى فيما يدرس لهم بغير لفتهم مع احتمال انتقال هذه المعانى اليهم بغير المفاهيم التى يقصدها المؤلف أو المحاضر بلغة اجنبية قد لا تحسنها غالييتهم ، كما يجنبهم الالتجاء الى استيعابها بصورة آلية أو صرف معظم جهودهم فى تفسير مفرداتها الصعبة ،

وصرف بقيته فى فهم المادة نفسها .

وتتصرف مفاهيم التعريب على هذه الاعتبارات الى ثلاثة اتجاهات رئيسية وهى : تعميم استخدام اللغة العربية القومية لغة للتدريس ومناهج الدراسة ، ولغة للتأليف والبحث العلمى فى الجامعات فيما لو كانت قد بدأت بما يخالف ذلك كليا أو جزئيا ، على ان تمهد لذلك وتصاحبه ترجمة اهم المراجع والبحوث والتطريات والمصطلحات الحديثة المعنية الى اللسان العربى ، وتحديث المعاجم العربية الفصحى وقواعدها كاملة فى سياق تنفيذ هذه المطالب كلها وربما يعزز مكانتها كلفة علمية تساهل التطورات الحديثة ، وكراشد اساسى من روافد تجانس الفكر بين الجامعات العربية فى انتاجها الاكاديمى .

ولا جدال ابتداء فى ان مصر كانت فى مقدمة الدول العربية والشرقية التى تخطت عوائق اللغة والتعريب منذ أمد طويل ، واستمسكت بلغتها العربية القومية فيما صلت له من مراحل تعليمها العالى الحديث منذ بداية انشائه .

ولقد نصت لائحة الجامعة المصرية الاولى الصادرة فى عام ١٩٠٨ على ان تكون لغة التعليم فيها (هى اللغة العربية دون سواها لتكون واسطة لنشر المعارف وترقية العلوم بين الناطقين بالصاد ، واكى ترتقى اللغة العربية نفسها بهذه الوسيلة) .

وحافظت القوانين المتتابعة لتنظيم الجامعات فيما بعد على روح هذا المفهوم ، حيث نصت المادة ١٦٨ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ المعمول به حاليا على ان (اللغة العربية هى لغة التعليم فى الجامعات الخاصة لهذا القانون ، وذلك ما لم يقدر مجلس الجامعة فى احوال خاصة استعمال لغة أخرى) .

وفى مصر الآن اثنتا عشرة جامعة تضم قرابة ٦٠٠ الف من الطلاب يدرسون فى اكثر من مائتى كلية ومعهد جامعى ، بالإضافة الى واحد وثلاثين معهدا عاليا . وذلك بخلاف مراكز البحوث العديدة والتابعة لمختلف الوزارات والهيئات .

ولقد شهد القرن الاخير فى مصر الجانب الاكبر من هذه الزيادة الهائلة فى اعداد الطلاب والكليات والمعاهد وازدادات تبعا لذلك اعداد

والعلمى فى هذه الايام ، ومع ذلك نرى عزوفا عن التدريس باللغة العربية .

وعلى الجانب الاخر نرى صورا مشرقة لنفر من اعضاء هيئة التدريس بجامعة مصر خاضوا التجربة - تجربة التدريس باللغة العربية - وابلوا فيها احسن البلاء كما سنرى فيما بعد .

ويرجع ذلك الى اول عهد قيام الجامعة المصرية الحكومية (١٩٢٥) بالنسبة لكليات الدراسات الانسانية والعلوم ، وهى التى ورثت تقليد التعليم باللغة العربية الفصحى عن الجامعات المصرية الاهلية (١٩٠٨) وعن مدارسنا العليا فى الحقوق والتجارة والزراعة والمعلمين وغيرها . بل ان تجربة التعليم باللغة العربية بدأت ايضا فى واحدة من كليات العلوم البحتة والطبيعية وهى كلية العلوم بالجامعة المصرية (١٩٢٥) حيث خاضت طلائفة من اساتذة الجيل آنذاك هذه التجربة الرائدة فى التعليم واجراء البحوث باللغة العربية . ولم تلبث تجربتهم ان امتدت بشئ من النجاح فى بعض دراسات كليات الطب والهندسة وغيرها من كليات العلوم التطبيقية .

وجملة القول انه لاسبيل الى تعريب التعليم العالى والجامعى مالم يؤمن بذلك الاستاذ وعضو هيئة التدريس ، ومالم ترسخ فى ذهنه قناعة قوية باهمية التعريب باعتباره قضية قومية ووسيلة فعالة للارتقاء بمستوى التعليم ودفع حركته خطوات بنامة فسيحة الى الامام ، وان تتوافر بجانب هذه القناعة وهذا الايمان احدث المراجع العلمية باللغة العربية وله فى ذلك دور كبير ترجمة وتأليفا وتعريبيا للمصطلحات ، مع تأهيله للتدريس بالعربية لتحسن لفته ويستقيم لسانه .

ولعل من الخير ان نذكر فى هذا المجال تلك الجهود الكبيرة والمتصلة التى قام بها الاعضاء العلميون فى مجمع اللغة العربية المصرى (وبعض المجامع اللغوية والعلمية فى البلاد العربية الشقيقة) من وضع المصطلحات العلمية باللغة العربية . متعاونين فى ذلك مع الاعضاء اللغويين المتخصصين بالمجمع ، حتى ظهرت مجموعة متزايدة ومتكاثرة من معاجم المصطلحات فى مختلف العلوم ، وهى كلها تحت تصرف العلماء والاساتذة والطلاب والمتعلمين فى مصر وخارجها .

اذا اجتمعت كل هذه المقومات واقتترنت بقرار ملزم بتعريب التعليم

اعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعى والعالى . ومن بين هؤلاء الطلاب قرابة مائة وخمسة وعشرين الفا يدرسون معظم مقرراتهم باللغة الانجليزية وهم طلاب فى كليات العلوم والهندسة والطب البشرى وطب الاسنان والصيدلة والطب البيطرى والمعهد العالى للتمريض ومعهد العلاج الطبيعى ، ويقوم بالتدريس لهم نحو عشرين الفا من الاساتذة والاساتذة المساعدين والمدرسين والمدرسين المساعدين والمعنيين (نحو ٧٥٠٠ من هيئة التدريس ، و ١١٠٠٠ من المدرسين المساعدين والمعنيين) بما فى ذلك اعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر - وهناك قلة من المقررات فى بعض هذه الكليات تدرس باللغة العربية . وجملة القول ان نحو ٢٠ ٪ من مجموع طلاب المرحلة الجامعية فى مصر ونحو ٥٥ ٪ من مجموع اعضاء هيئة التدريس فى هذه المرحلة يتعلمون او يعلمون باللغة الانجليزية فى الوقت الحاضر . ونريد بذكر هذه الاعداد من اساتذة وطلاب ان نلج الى حجم المشكلة وابعادها فى الحاضر والمستقبل ، قريبا وبعيدا .

دور الاستاذ والمعلم فى قضية التعريب :

لسنا فى حاجة الى التأكيد ان دور الاستاذ او المعلم دور رئيسى فى قضية تعريب التعليم العالى والجامعى وأحد اركانه الركينة .

وقد حصل على درجة الدكتوراه من الجامعات المصرية بضعة آلاف اهلتهم درجاتهم العلمية للتدريس بالجامعات وآلاف اخرى عادوا من الخارج بعد أن اتمو دراستهم العليا بالجامعات الاجنبية وتخصص الكثير منهم فى العلوم البحتة والتطبيقية ، ويقومون بتدريس اغلب هذه العلوم باللغة الانجليزية على مدى سنوات طوال حتى اليوم . وتجذبهم فى ذلك المادة العلمية الجاهزة فى مراجعها الاجنبية ويعملون على تكرارها ويخشون استخدام اللغة العربية فيضطرون الى بذل جهود مضاعفة فى الترجمة والإعداد هم فى غنى عنها ، وباليات اللغة الاجنبية التى يعلمون بها الطلاب لغة سليمة ، وانما هى أخذة فى التردى ، وقد ساعد على تفاقم المشكلة تكدس الطلاب بالآلاف مما جعل مهمة الاستاذ باللغة الصعبة فى وقت عجز الطلاب فيه عن استيعاب المادة العلمية وفهمها وضمها تماما بهذه اللغة الاجنبية ، ويكفى ان نطلع على اوراق اجاباتهم بكليات العلوم والطب مثلا لنرى انحدار المستوى اللغوى

بالحصيلة الجديدة التي تضاف إلى منخورد تراثها ، وتصبح أقدر على تأدية رسالتها في عصر العلم والتقدم العلمى والتكنولوجيا بفضل عملية التلاحم التي تضطلع بها الترجمة .

وقد ازدهرت الترجمة في مصر في عصور سابقة - في عصر رفاعة الطهطاوى مما كان له أبعد الاثر في النهضة العلمية والثقافية الحديثة في مصر - أو في أيام المقتطف حين كان يحفل بمختلف التراجم العلمية والمصطلحات باللغة العربية . أو في أيام لجنة التأليف والترجمة والنشر التي زودت على مدى ثلاثين عاما ونيف المكتبة العربية بطائفة من الكتب والمؤلفات والتراجم التي كانت عوناً للتعليم العالى والجامعى فضلاً عن الثقافة العلمية العامة .

الطالب الجامعى والتعريب :

كلمة قصيرة عن ثالث العناصر أو المحاور في قضية التعريب (بعد الاستاذ والكتاب) وهو الطالب الجامعى فهو بمثابة التربة التي يتعامل معها الاستاذ فإذا صلحت وصلحت مكوناتها أتى التعريب أكله وأتى بأعظم النتائج وأطيب الثمرات ،

وفي ربيع القرن الاخير شهدت الجامعات المصرية نمواً مطرداً وازدياداً هائلاً في اعداد الطلاب الملتحقين بها بعد ان زالت كل العقبات التي كانت تحول بين جماهير الطلاب والتعليم الجامعى فازدحمت قاعات الدرس بحشود منهم بلغت الآلاف بدرجة لم يسبق لها مثيل ، مما جعل مهمة المحاضر في اغلب الاحيان بالغة الصعوبة في تأدية واجبه التعليمى على النحو الذى يرضيه ، واصبحت العلاقة بين الاستاذ والطالب ضعيفة واهية إن لم تكن معدومة .

وفي الوقت نفسه تعذر على كثير من الطلاب فهم المادة العلمية التي تلقى عليهم بلغة اجنبية واستيعابها وضمها مما كان له ابعاد الاثر في ضعف مستوى الطلاب وادائهم ، وقد تبدى ذلك في وضوح وجلاء في اجاباتهم في الامتحانات وغير ذلك من المواقف والمناسبات .

ومع الدعوة لتعريب التعليم الجامعى علينا ان نعمل على رفع مستوى الطالب الجامعى في اللغة العربية بعد ان هبط لديه وغيره الى

الجامعى لاعتبارات قومية وعلمية واجتماعية ، فلا شك ان عضو هيئة التدريس سيمضى في تأدية رسالته التعليمية بالجامعة بلسان عربى مبين .

الكتاب وقضية التعريب :

إذا كان الاستاذ أو المعلم يمثل ركناً رئيساً في قضية تعريب التعليم الجامعى فكذلك الكتاب الجامعى ، فهما صنوان في هذه القضية ، عليهما يتوقف النجاح ، وبهما تنطلق حركة التعريب خطوات فسيحة الى الامام .

ولقد زخرت المكتبة العربية بالآلاف من الكتب الدراسية العلمية للطلاب بالكليات الجامعية والمعاهد العليا التي تدرس علومها باللغة العربية .

ولكن على النقيض من ذلك ظلت المكتبة العربية حتى اليوم فقيرة في كتب « المراجع » العلمية بالعربية والتي يعتد بها ، مؤلفة أو مترجمة ، بكليات العلوم والهندسة والطب بفروعه المختلفة ، باستثناء بعض المقررات في هذه الكليات ، إذ لها كتب بالعربية لأنها تدرس بهذه اللغة ، وقلما تجد في مكتبة كلية العلوم بجامعة القاهرة كتب « مراجع » باللغة العربية في الكيمياء أو الفيزياء أو الحيوان أو النبات ، الا بعض كتب طواها النسيان في هذه العلوم ألفت في أوائل الستينات حين كان التدريس لطلبة اعدادية الطب باللغة العربية واستمر ايضا بضع سنوات ثم انفرط عقده وعاد التدريس سيرته الاولى باللغة الانجليزية - ومرد ذلك الذى نشهده من قلة المراجع العلمية العربية بالجامعات وكلياتها العلمية الى العزوف عن التأليف بالعربية أو ترجمة أمهات الكتب والمراجع العلمية الى العربية في غيبة الحافز الذى يدفع الى ذلك . ومرد ذلك أيضا الى الازمة التي تمر بها حركة الترجمة بوجه عام لا في مصر وحدها بل في بلاد أخرى من الوطن العربى .

وغنى عن البيان ان الترجمة ضرورية لتحقيق التواصل الفكرى الدائم بيننا وبين العالم الغربى الذى تتقافز خطواته في معارج الرقى والتقدم ، كما ان اللغة العربية تزداد غنى وثراء بالترجمة وتتسع أفاقها

الحضيض . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق وضع مناهج متطورة وبرامج تعليمية لتدريس اللغة وقواعدها الاساسية والاعداد اللغوية لطلاب التعليم الاساسي ثم مرحلة التعليم الثانوي . بل يذهب البعض بحق الى ضرورة العناية باللغة العربية في مراحل الطفولة ليستقيم اللسان مبكرا نطقا وتعبيرا - وبهذا التكامل لينفصل التعليم الجامعي عن التعليم العام فيستقيم الامر لدى الاساتذة والطلاب على حد سواء ، ويصبح التعليم عربيا في جميع مراحل .

الانفتاح على التطور العلمي العالمي :

بقيت نقطة هامة تستلزم الايضاح وهي انه يجب ألا يتبادر الى الذهن ونحن ندعو لقضية التعريب ونعمل لها لتصبح حقيقة واقعة اننا نريد الانغلاق على انفسنا - بل العكس هو الصحيح ، وهو الانفتاح على العالم الخارجى ، على علمه وفكره وانجازاته الحديثة فى العلم وتطبيقاته ومواكبة ركب التقدم العلمى المذهل الذى نشهده فى هذا العصر . ولا شك أن ذلك يعتمد فى المقام الاول على اتقان لغة اجنبية من اللغات الحية كالانجليزية او الفرنسية مثلا ، نطل بها اطلالات نيرة مثيرة على منجزات العلم وأفاقه الرحبة فى كل رجا من الارجاء .

فى العلوم الانسانية والاجتماعية :

تقل أبعاد مشكلات قضايا التعريب والتأهيل اللغوى فى مجالات العلوم الانسانية والاجتماعية بالجامعات المصرية عن مثيلاتها بالنسبة للعلوم الطبيعية والرياضية والتطبيقية الى درجة ملحوظة . فقد سادت اللغة العربية فى مجالات الدراسة والتدريس والبحث والتأليف للعلوم الانسانية فعلا منذ امد طويل بهذه الجامعات ، فيما خلا ما لايزال يشوب اساليب مناقشاتهما ومداولتهما الشفهية احيانا من قصور نسبي فى الالتزام بالعربية الفصحى شكلا واداء ، وما يشوب اساسيات نحوها وصرفها بالتالى من تجاوز نسبي ايضا فى بعض الندوات والاحاديث الاكاديمية وذلك بما يكاد ينقص من منطق العمل على تأكيد صلاحيتها لمطالب العلوم الحديثة ويقلل من الثقة بتجدد حيويتها وينعكس على استعدادات الطلاب كما يضعف من وحدة الفكر العربى فى التعامل بها

مع مضامين العلوم الحديثة ، ولو إلى حد ما .

ولاجدال ابتداء فى ان هيئات التدريس بالجامعات المصرية قد انجزت دورا قياديا لا يستهان به فى تزكية التعريب واكتماله ، وفى إحياء التراث العلمى العربى بكل أبعاده عن طريق إعادة تحقيقه ونشره وتحديث معالجته فى دراسات مقارنة تجمع بين التأصيل وبين المعاصرة ، وحققت دورا قياديا كذلك فى ترجمة امهات المؤلفات والبحوث الاجنبية الرائدة وفى تعريب مصطلحاتها .

ولكن جريا على خطة الدعوة دائما الى ما هو افضل ومن قبيل النقد الذاتى للمجهود والتطبيقات الاكاديمية المصرية الراهنة فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة ، يمكن القول بأنه يتحمل جانبنا من تبعة العلل المعوقة لاكتمال المنظومة العلمية المنشودة لقومية أو عربية التعليم بالجامعات المصرية (وفى بقية الجامعات العربية ايضا) بعض اعضاء هيئات التدريس الجامعى انفسهم ، كما تتحمل جوانب اخرى منها طبيعة برامج التعليم العام ، وقلة الامكانات التحصيلية اللغوية لجموع الطلاب ، فضلا عن المستويات الثقافية المتواضعة السائدة فى المجتمع المعاصر على اتساعه .

ومن الظواهر التى يمكن الاستشهاد بها من خلال الممارسات العملية فى هذا السياق بغير تعميم ودون تضخيم متعدد :

اولا : ما يلحظ من قلة التزام بعض اعضاء هيئة التدريس باعطاء اللغة العربية الفصحى وقواعد نحوها حقها من الطابع العلمى ، خلال مناقشاتهم مع طلابهم ، واثناء قيامهم بعمليات الشرح والتفصيل والتطبيق الشفهى فى مدرجات الدراسة ، بل وفى سياق بعض الندوات الثقافية الخاصة والعامة احيانا . وذلك على الرغم من الامر الواقع من التزام اغلب هؤلاء الاساتذة باساسيات اللغة الفصحى وتطويعها لاداء الافكار والمعانى والصيغ العلمية والتكنية الحديثة حين القاء محاضراتهم المكتوبة ، وحين صياغة مؤلفاتهم المنشورة .

وهكذا قد يؤثر بعضهم استخدام اللهجة الدارجة بنطقها العامى احيانا فى شروحه ومناقشاته ، او يؤثر من وجهة اخرى التزبد من

الجامعة ومن دوافع ومعالج احترامهم للفتهم القومية واعتزازهم بها كلما
لمسوا فاعليه تجاوبها مع مطالب العلم الحديث في كل اطواره .

وقد يكون مثارا لشيء من العجب ان بعض من يتساهلون قليلا او
كثيرا في مراعاة قواعد النحو والنطق السليم في التخاطب الجامعي
باللغة العربية في قاعات الدراسة - لا يكادون يتفاوضون عن مثلها
بالنسبة للغات الاجنبية اذا ما اخطأ متكلم في قاعدة من قواعدا او
اخطا في نطق احد اسمائها ومسمياتها ، تأثرا في اغلب الامر بما
تعوده في الجامعات الاجنبية من احترام ارتباط صحة اللغة بصحة
العلم .

ومرة اخرى لا يعنى هذا المطلب بالتزام المناقشات الجامعية في علم
وكل مناسبة بتراكيب عربية سليمة بهدف اظهار ميزة التفوق ، او افتعال
صنعة ادبية بغير مبرر يدعو اليها . ولا هو يعنى بحال من الاحوال
التخلي عن الاستشهاد بالمصطلحات الاجنبية العلمية حيثما دعت
الضرورة اليها في مواضعها من الشرح الشفهية وانما حسب المناقشات
الجامعية ان تتجانس مع ما تستخدمه المؤلفات العربية الراقية من
صياغة لغوية سليمة مستساغة ميسورة التناول ، تلتزم باساسيات النحو
والصرف دون تعنت ، وتعمل على تزكية صلاحية لغتها لتوليد المعانى
والصياغ العلمية والتكنية المستحدثة على اساس مرنة من القياس
والاشتقاق والاقتراس والابتكار ، ثم تقرنها بما يقابلها من مصطلحات
علمية اجنبية شائعة او مستحدثة الى ان تحل هي محلها شيئا فشيئا ،
او تعرب صياغتها وجرسها ، ويقتضى هذا تتبع ما تقره الجامع
والمعاجم اللغوية من هذه البدائل وتعميم استخدامها في التأليف
والتدريس حلقات المناقشة بما يحقق تجانس التعبيرات العلمية الرئيسية
بين جامعات الوطن العربي وذلك على نحو ما انجزه عدد كبير من
الاساتذة فعلا .

ولاريد في انه اذا ما واجه الاستاذ طلابه بهذه الالتزامات في سياق
تخصصاته ودراساته الاصيلية فانهم سوف يندفعون تلقائيا الى الاقتداء
به ويحرصون على اكتساب مقومات منهاجه العلمى واللغوى والتغلب على
صعوباته ما امكن .

ولعل تطعيم الدراسات والبحوث الانسانية بخاصة من أن الى آخر

استخدام التعبيرات الاجنبية بحرفيتها في عرض آرائه ونظرياته
وشروحه دون إلحاقهم ببدائل ومترادفات عربية يشعر الطلاب انها
تستطيع ان تقف معها على قدم المساواة في مدلولها ومرماها .

وحقا قد لا يتأتى احد هذين الاتجاهين عن تهوين متعمد من شأن
اللغة العربية الفصحى او عن قصور فعلى عن تطويرها العلمى في
سياق الاقتناع ، وفي ترتيب تداعى الافكار بقدر ما يتأتى احيانا اخرى
عن قلة التحكم في ازدواجية التفكير والتعبير لدى العائدين حديثا من
بعثات خارجية لم يكونوا قد تزودوا قبلها بحصيلة لغوية عربية متينة .

وعلى اية حال ، فانه لما كانت المقدرة على ممارسة التعبير الفصيح
المتجانس ومتابعته تقم عادة لدى الدارسين عن طريق التجربة والمحاكاة
في داخل المجتمع الثقافى الملتزم ، فانه غالبا ما يترتب على اغفال
بعض الاساتذة لدقة التعبيرات الفصيحة المسترسلة والقواعد العربية
الاساسية شفاهة في قاعات الدرس وحلقات المناقشة - ان يفتقد
الطلاب النموذج الواقعى للقوة اللغوية والتعبيرية الحقة في تفسير
حقائق العلم وتفاصيله ، لدى من اهم اقدر منهم عليها وهم اساتذتهم
وفي اولى الامكنة بما يتوقعونه من مثاليات منهجية وهى الجامعات .

وكثيرا ما يكون في غياب هذه القدوة مايغرى الطلاب تلقائيا بتناسى
او فقدان ما استظهروه من اوليات قواعد اللغة ونحوها في مراحل
التعليم العام ، في سياق ما يدعون اليه من مناقشات واجابات وينساقون
من ثم الى التزبد من ظاهرة الفصل التعسفى بين لغة الكتب المنظومة
وبين لغة الشروح والمناقشات الشفهية ، ويعجزون عن إتقان الاولى كما
يعجزون عن تطوير الثانية .

ولا تعنى الدعوة هنا الى تلافى هذه الظاهرة في رحاب الجامعات
مجرد استكمال الشكلية اللغوية ولا مجرد رغبة تمييز الاستاذ الجامعى
بالضرورة عن سواءه من المثقفين وعن افراد المجتمع الذى يعايشه بقدر
ما تعنى الحفاظ العلمى على ممارسة خصائص اللغة القومية ، وتزكية
صلاحيتها للمعاصرة العلمية قولاً وفعلاً ، وتأكيد اعتبارها احد المقومات
الرئيسية والمعايير الضرورية لتوضيح المفاهيم وتحديد المعانى ومنع
الالتباس في مضامين العلوم المنطوقة بها ، ثم ان يكون التعبير الراقى
والقوة الفصحى من اوليات مظاهر اقتداء الطلاب بقيادة العلم في

بمختارات جيدة من كتب التراث العلمى المتميز التى جمعت بين التراث اللغوى وبين الابداع فى العلوم المعنية بها ، يمكن ان يزكى معايشة الاستاذ والطالب لقدرة البيان العربى الفصيح على مجازاة العلم فى كل اطواره . كما ان فيه ما يؤصل نشأة هذه الدراسات او بعضها ويلحقها بجلورها العربيه والمستعريه .

وليس يكفى هنا التزام البعض بتوقير الكلمة الدقيقة المنتقاة وروائع التراث واصول الفصحى ، بينما يتجاهلها آخرون . فغالبا ما تطرد العملة المعيبة العملة الجيدة كما يقال وتضعف من تأثيراتها الطيبة .

ثانيا : وجوب اعتبار ما تم من عربية التعليم حافظا على المزيد من التعريب بكل مفاهيمه وعدم قصره فى الحالىين على مجرد كونه وسيلة لتيسير عملية التعليم وتزكية اللغة القومية كما يتبادر الى الذهن احيانا وحتمية اعتباره رافدا من روافد تنمية مدارس فكرية عربية ذات مناهج متميزة واهتمامات خاصة . ولا بأس هنا من تأكيد ما سبق التنويه به من ارتباط التواصل الفكرى واللغوى والتكامل العلمى معا بمدى التوفيق التربوى اصلا فى تكوين العقلية المتفتحة وتدريبها على مواصلة التعلم الذاتى وإشباع الميول والقدرات عن طريق التحصيل الخالص مما هو عربى ، وما هو معرب ، وما هو اجنبى ما امكن . وهو مطلب اشد إلحاحا فى المجتمع الجامعى عنه فيما سواه . وإن يتحقق بصورته المرجوه الا فى ظل مخططات ثقافية علمية وعملية كبيرة واضحة الاهداف والمراحل موفرة الموارد والمصارف لتيسير نشر الكتاب الجاد بنوعياته المختلفة والعمل على سهولة تداوله واقتنائه بين الجامعيين ، وذلك مع تحقيق التوازن النسبى بين التوسع فى نشر كتب التراث المختارة والتوسع الاكبر فى ترجمة مختارات المؤلفات الاجنبية الرئيسية والمتطورة التى تضاعف اعدادها باستمرار . وكل من هذين الاتجاهين ينبغى ان تاخذ الجامعات بناصيته لتقديم الاهم على المهم منه فى كل مجال وان اتزيد من اعتبارا ترجمة المؤلفات الاجنبية الهامة جزءا من الاعمال العلمية المؤهلة لترقية مترجميها من اعضاء هيئات التدريس . لاسيما اذا ما الحقوا بعض موادها بتعقيباتهم وتركوا بصماتهم عليها . ولا يقل اهمية

عن هذا وجوب تشجيع ترجمة بعض المؤلفات العربية المتميزة الى لغات اجنبية . ويؤكد هذا وذاك ماورد بعضه فى توصيات سابقة للمجلس عما ينبغى ان تكلفه المكتبات الجامعية من حوافز الارتباط بها والانتفاع بها والتردد عليها لاطول مدة ممكنة من وقت فراغ الطلاب اذا ما تحققت لها الحصيلة الوافية من المصادر والمراجع ، وتابعت كل جديد من المؤلفات والدوريات العالمية وأخذت بأساليب الخدمة المكتبية المتطورة الميسرة .

وهذه كلها مطالب وغايات ، بل وضروريات لحركة التعريب وما حولها نعرف جميعا كيف تفاوتت انصبة الجامعات المصرية من امكانات تحقيقها فى عالم الواقع ، وكيف ينبغى ان تتوافر لها أولوية الاعتبار والتمويل عن كثير مما تدعمه الدولة من مطالب مادية لطلاب الجامعات .

ثالثا : اذا جازت الدعوة التى زكاهما المجلس القومى للتعليم فى تقرير سابق لتزويد العلوم الانسانية او النظرية ، العربية والمصرية ، بمزيد من حصيلة العلوم الطبيعية والرياضية والمعملية وما تمخضت عنه تطبيقاتها وانجازاتها فى العالم الخارجى من ابداعات تكنولوجية حديثة لها اثرها الكبير فى التطور الاجتماعى والاقتصادى المعاصر والمستقبلى ، مع التوعية بامكانات توظيفها توظيفا سليما من أجل نفع الانسان ورخائه . وهى دعوة منطقية سليمة وجب ان تقابلها فى الوقت نفسه دعوة اخرى انسانية تستهدف تحقيق التكامل العلمى والثقافى فى اوساط الجامعيين بخاصة والمتقنين بعامة . وتقضى التوسع فيما سبق ان اطلق عليه اصطلاح تأديب العلوم ، ومن مظاهره ان تزيد العلوم الطبيعية والتجريبية من تعاملها مع اساليب اللغة العربية وانتفاعها بما تكفله لها من بدائل المصطلحات الاجنبية فى سياق مراحل التعليم وما يفيد فى التعريف بحقائق العلوم الحديثة وتفسير منجزاتها بأساليب بيانية ميسرة ، تشجع على اتساع رقعة المعرفة بها ، وتعمل على تجانس لغة العلم بنوعياته المتعددة فى رحاب القومية الواحدة ، وهو مالا يتعارض مع الاحتفاظ بصيغ الرموز العلمية الاصطلاحية الاجنبية التى اكتسبت صفة العالمية او يصعب ترجمتها الى اللغة العربية .

وساند هذا الاتجاه اتجاه آخر بدأ تنفيذه فعلا ولكن بنسب متفاوتة وهو تطعيم الدراسات الطبيعية والعملية والرياضية بقدر ملائم مما يناسبها من حقائق العلوم الانسانية ، كتطعيم العلوم الطبية بدراسات في علم النفس والاجتماع وتطعيم العلوم الهندسية بدراسات عن تاريخ العمران ونمو المدن ومراحل تاريخ الفنون واهدافها . ثم إلحاق هذه العلوم كلها او التمهيد لها بدراسات موجزة عن تاريخ علوم الطب والكيمياء والاحياء والرياضيات عند العرب وفي العالم الاسلامي بعمامة كاجزاء من دراسات مقارنة تزكي مبررات التعريب .

رابعا : تتحمل اساليب التعليم العام ونوعيات تحصيل الطلاب تبعاتها من معوقات اهداف العربية حتى بالنسبة لألياتها من سلامة اللغة ودقة التعبير عن الفكرة . فثمة ضمور واضح فيما أصبح عليه المستوى اللغوي والتعبير العربي الذي يحصله غالبية تلاميذ التعليم العام ويلتحقون بعده بالتعليم الجامعي . وذلك واقع تخرج تفاصيله عن نطاق الدراسة الراهنة وان كان القسم الاول منها قد تناول بعضه وينبغي ان تعالج مسباته جذريا من قبل المسؤولين عنه ويمثل ما اوصى به المجلس القومي للتعليم في دراسات سابقة .

ومن هذا القبيل وجوب اعادة تقويم مناهج اللغة العربية ومحتويات وطرق تدريسها واختباراتها تقويما موضوعيا متكاملًا ، بما يزيد من جليل اثرها في مجريات التعليم والتثقيف وربط الاجيال بالذاتية الثقافية العربية المتطورة ، وبما يزيد تداول وتناول قواعدها الجوهرية على أسس محببة والاقتراب بها من واقع الحياة .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتي :

* دعوة الجهات الاكاديمية المختصة ، وفي مقدمتها المجلس الاعلى للجامعات الى أهمية التخطيط المتكامل للتوسع في تعريب مالم يعرب من العلوم في التعليم الجامعي ، تحقيقا لمفهوم المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات وتأكيدا لاولوية اللغة القومية ووحدة لغة التعليم وزيادة حصيلة

الطلاب من مضامين مواد الدراسة .

* التدرج في تحقيق هذا المطلب على مراحل متلاحقة بالنسبة للمرحلة الجامعية الاولى بخاصة ، وبما يتناسب مع طبيعة الدراسات وامكانات كل قطاع من القطاعات الجامعية التي يتم تعريب علومها . (وذلك مع مراعاة التوسع في الوقت نفسه في التاهيل باللغة الاجنبية) .

* حتمية اعتبار ما يتم من تعريب العلوم حافزا من حوافز تنمية مدارس قومية فكرية وعلمية ذات اهداف ومناهج واهتمامات متمايزة ، دون قصره على ما يستهدف صالح الدراسة والطلاب من تيسير عملية التعليم وتزكية اللغة القومية فحسب .

* الدعوة الى وضع أساسيات اللغة العربية الفصحى موضع الاعتبار الفعلي والرعاية القصوى من قبل الهيئات الجامعية في انشطتها المختلفة وحفز الدارسين على الالتزام الدائم بها في المناقشات والشروح والتطبيقات الشفهية ، فضلا عن الاعمال والاختبارات التحريرية .

* مضاعفة الجهود الموسوعية الحالية لاستيفاء تعريب التعبيرات والمصطلحات العلمية الاجنبية بالبدائل والمترادفات العربية الدقيقة في مختلف التخصصات الاكاديمية والتكنولوجية ، وزيادة التداول من معاجمها العربية المطورة وتوحيد مصطلحاتها او التنسيق بينها ، وتيسير نشرها على نطاق واسع .

* دعم وتعميم ما انجزته بعض المؤلفات والمترجمات العربية الحديثة من إلحاق موادها بفهارس جامعة للمصطلحات الاجنبية المتداولة فيها ، مقرونة بما يلائمها من التعبيرات العربية والاشتقاقات المعربة المناسبة لها ، مع امكان الحفاظ على صيغ الرموز العلمية الاصطلاحيية الاجنبية التي اكتسبت صفة العالمية او تصعب ترجمتها الى اللغة العربية .

* استثمار قابلية اللغة العربية القومية الفصحى لتوليد المعاني

والصين المستحدثة على اسس ميسرة من القياس والاشتقاق والاقتياس والابتكار فى تزكية الانتماء الفكرى والقوى لدى الطلاب ، وتوجيههم دائما الى التمرس العلمى على اعتبارها من المعايير الجوهرية لتوضيح المحتويات الفكرية وتحديد المعانى ومنع الالتباس فى مضامين العلوم . ومعاملة الاخطاء اللغوية والتجاوزات البيانية فى انتاجهم وتعبيراتهم واختباراتهم معاملة الاخطاء العلمية حتى لا يستهينوا بأحد التوعين على حساب الآخر . ثم تأكيد هذه المطالب فى مجالات الدراسات العليا بوجه أخص .

* مضاعفة جهود احياء عيون التراث العربى العلمى وتحقيقه ونشره وتحديث معالجته فى دراسات مقارنة تجمع بين التأصيل وبين المعاصرة . والتوصية بتضمين العلوم بمختارات منتقاة من مصادر التراث العلمى القومى المتميز ، التى زاوجت بين الثراء اللغوى وبين الابداع العلمى ، وذلك بما يمكن ان يركى معاشة الاستاذ والطلاب لقدرة البيان العربى السليم على مجازاة مطالب العلوم فى كل عصر ، وبما يؤصل مبادئ بعض هذه العلوم ويلحقها بروافدها العربية او المستعربة او بجنورها المصرية القديمة حيثما وجدت .

* الضرورة الملحة الى المزيد من التوسع فى تعريب كل مايمكن ترجمته من المؤلفات الاجنبية الرائدة فى علومها وموسوعات الكيبر وبحوثها الجديدة ، وهو عامل متشعب يتطلب تكليف الاجهزة القومية المختصة بملاحقة التزايد الكبير فى الكم والنوع لمؤلفات العلوم المتنوعة ، ويكفل الصلة المباشرة بكل مستحدث فيها ، ويتولى تصنيف المعلومات وتيسير نشرها وتداولها ، وهو ما يمكن ان تتولى القطاعات المتخصصة للجامعات ومراكز البحوث تصنيف مفرداته وتقديم الأهم على المهم منه (وتراجع لهذا تفاصيل ما أوصى به المجلس القومى للثقافة فى شئون الترجمة والكتيب والمكتبات فى دورته لعام ١٩٨٤/٨٣) .

* الحث على تنفيذ ما نادت به تقارير سابقة للمجلس القومى للتعليم

من إعادة تقويم مناهج اللغة العربية ومحتواها وطرق تدريسها واختباراتها فى مراحل التعليم العام ، تقويما موضوعيا شاملا بما يقضى على القصور الواضح فيما اصبح عليه المستوى اللغوى والتعبيرى العربى الذى يخرج به الطلاب ويلتحقون بعده بالتعليم الجامعى .

* بحث امكان تطوير فصول اللغات الاوربية ذات المستوى الرفيع بمدارس التعليم العام (ومدارس اللغات بخاصة) حتى تجتذب اليها اكبر عدد من نوى المواهب اللغوية من الطلاب ، وحتى تقوم ببعض ما تقوم به المدارس الاجنبية .

* اعمال ماسبق ان طالبت به تقارير عدة للمجلس القومى للثقافة من ضرورة التشدد العلمى من قبل اجهزة الاعلام المتنوعة ، فى تنقية مواضيعها وعناوينها واعلاناتها المقروءة والمسموعة والمصورة من كل ما يخالف بنية اللغة العربية الصحيحة وسلامة التعبير ، ودقة المعارف العلمية تفاديا للآثار الانتكاسية التى تصدم المتعلمين والناشئين فى الحياة اليومية فيحاكيها بعضهم ويرفضها بعضهم الآخر .

* من المسلم به ان ضرورات استكمال تعريب العلوم والتعليم وتزكية قومية اللغة العربية وتحديثها اكاديميا ، لا تحول بحال من الاحوال دون وجوب التأهيل المكثف باللغات الاوربية الحية فى كل مجالات التعليم ومضاعفة البرامج القائمة لصقل وتنمية القدرة على الاطلاع والبحث فى المراجع العلمية والثقافية الاجنبية بين الدارسين . وكذلك مضاعفة فرص المشاركة العلمية بين هيئات التدريس الجامعية العربية وبين مثيلاتها فى الخارج .

ولا ينكر أن عددا من الوسائل الفعالة فى هذا السبيل قائم بدوره فعلا فى الجامعات المصرية ، وأن بعضها الآخر يتطلب توسيع مداه . وقد ورد منها فى العرض الموسع لهذا التقرير ما يمكن إجمالها فيما يأتى :

- التزام كل مرحلة جامعية بتخصيص ساعات محددة لبرامج ملائمة

- رصد اكبر ما يمكن رسده من موازنات واتفاقيات وجهود لتوفير ما يتطلبه عمل الاستاذ والباحث والطلاب فى المكتبات والمختبرات الجامعية من مراجع وموسوعات ودرجات اجنبية واجهزة وافلام علمية وبطاقات وتسجيلات مبرمجة بمعلومات كل تخصص . مع التسليم بالاولوية هذ المطالب على كل ما تدعمه الدولة من احتياجات الجامعة وطلابها .

- التوسع فى اعتبار ترجمة المؤلفات الرئيسية من الافرنجيه الى العربية وكذلك من العربية الى الافرنجيه ، جزا رئيسيا من الانتاج العلمى للقائمين بها من اعضاء هيئة التدريس الجامعى ، لاسيما اذا ما ألحقها ببعض التعقيبات الضرورية لها .

تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية

ان الجامعات -وعلى مستوى العالم كله - تمثل الطلائع لاي مجتمع يسمى نحو التقدم ، ويعمل لكى يتبوأ مكانه فى عالم المتقدمين . فمن هذه الجامعات خرج قادة الشعوب واصحاب الراى وقادة العلم الذين اثروا الحياة البشرية ببحوثهم ومخترعاتهم وافكارهم ، وقادوا حركة مجتمعاتهم عبر التاريخ الحديث فى كل مجالات الحياة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وغيرها .

وان الفرق الشاسع والتفاوت الكبير فى مستويات المعيشة بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية ، ليرجع الى التقدم المذهل فى العلم والتكنولوجيا ومدى تسارع معدل الابتكارات التكنولوجية وطبيعتها

فى لغة اجنبية حية باسلوب يتناسب مع نوعية التخصص واهدافه ، بحيث قد يتناول هذا الاسلوب بنية اللغة وآدابها او مصطلحاتها العلمية والفنية والتكنولوجية التخصصية او مختارات من نصوصها ووثائقها فى مجال معين ، او التعامل مع مصادرها لإعداد البحوث السنوية او ممارستها عمليا قراءة وكتابة وتداول فى مادة او اكثر من مواد التخصص .

- الاهتمام باقسام ومعاهد ودبلومات الترجمة من والى اللغات الاجنبية فى الجامعات ، مع ضرورة توافر اعضاء هيئات التدريس المتخصصة والمكتبات والاجهزة الحديثة اللازمة لها ، وربط ذلك بتهيئة مجالات العمل لخريجها فى تخصصاتهم .

- تكثيف التعامل باللغات الاجنبية فى مراحل الدراسات العليا بخاصة بحيث تتحتم دراسة مادة على الاقل من موادها بلغة اجنبية . مع زيادة امكانات التفرغ المؤقت للمعيدين والمدرسين المساعدين بالجامعات لاكتساب خبرات فعلية متقدمة فى لغة اجنبية او اكثر .

- تعميم فاعلية ما نصت عليه المادة ١٦٨ من قانون تنظيم الجامعات من ان تكون رسائل الماجستير والدكتوراه مشفوعة بموجز واف باللغة العربية وآخر بلغة اجنبية .

وتأكيدا للنتيجة العملية لهذا النص يحسن ان تتولى كل حويلة او دورية جامعية نشر الملخصات الاجنبية (او العربية) لما تجيزه جامعتها من الرسائل . وهو مطلب يخرج بها عن دائرة المحلية ويفيد فى التعريف بمضامينها فى الداخل وفى الخارج .

- زيادة إمكانات التنفيذ لما استهدفه قانون تنظيم الجامعات من إتاحة فرص المهام العلمية وإجازات التفرغ العلمى للمدرسين والأساتذة المساعدين . المؤهلين بالدكتوراه من الجامعات المصرية لفترات مناسبة يقضيها كل منهم فى بلد اجنبى متقدم حتى يعايش اللغة الاجنبية بين اهلها ويلتزم خلالها باعداد بحث علمى فى تخصصه ، يقوم به فى الخارج منفردا او متعاونًا مع غيره .

الاقتصادية للمجتمعات .

ولما كانت الجامعات بكل وزنها وثقلها هي المنبع الرئيس للبحوث العلمية الاساسية والتطبيقية - فقد لجأت اليها مؤسسات المجتمع تطلب معونتها وخبرة اساتذتها في السلم كما في الحرب ، ولما كانت انجازات ومستويات هذه البحوث والدراسات تتوقف بالدرجة الاولى على كفاءة وقدرات القائمين عليها ، وبالتالي على نموهم وكفايتهم عدديا وكيفيا فان الامر يقتضى ان تنال الدراسات العليا بجامعاتنا الاهتمام الكافى والتطوير المستمر .

واقع الدراسات العليا بالجامعات المصرية

التطور التاريخى والتنظيمى للدراسات العليا فى مصر :

يرجع تاريخ البداية الرسمية للدراسات العليا فى مصر الى نشأة الجامعة المصرية (جامعة القاهرة الآن) عام ١٩٢٥ والتى تعتبر الجامعة الام لكل الجامعات الحديثة فى مصر باستثناء جامعة الازهر . فقد صاحب انشاء الجامعة المصرية حركة فكرية واسعة النطاق ، كان من نتائجها التوسع فى ارسال البعثات العلمية الى الخارج فى مجالات متنوعة شملت الى جانب الانسانيات تخصصات الطب والهندسة والعلوم والزراعة ، كما واكب انشاء الجامعة تأسيس مدرسة مصرية للدراسات العليا حيث منحت كلية العلوم ابتداء من ١٩٣٠ درجات علمية عليا ثم تبعتها الكليات الاخرى . ومع بداية عام ١٩٣٦ كانت قد استكملت معظم اقسام الدراسات العليا بكليات الاداب والحقوق والتجارة والعلوم والطب والهندسة والزراعة والطب البيطرى .

وفى الفترة من عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٦٠ ، وحينما قامت الى جانب جامعة القاهرة جامعات الاسكندرية وعين شمس واسيوط - شهدت البلاد ظاهرة ديمقراطية التعليم ، وتشكل الهيكل التنظيمى للجامعات آنذاك من ثلاثة مستويات هي :

الاول : مستوى القسم العلمى ، ويتمثل فى مجلس القسم الذى يرأسه اقدم الاساتذة .

الثانى : مستوى الكلية ، ويتمثل فى مجلس الكلية الذى يرأسه

عميد الكلية .

الثالث : مستوى الجامعة ، ويتمثل فى مجلس الجامعة الذى يرأسه مدير الجامعة ويضم جميع عمداء الكليات وممثلين لها .

وطبقت الجامعات المصرية خلال تلك المرحلة نظام الاشراف المتعدد للدراسات العليا وهو الذى يقضى بانشاء شعب للدراسات العليا فى كل كلية من كليات الجامعة بجانب شعبة الدراسة فى المرحلة الجامعية الاولى وفى خطوط متتالية لها .

وقد سمحت لوائح بعض الكليات بإتاحة فرص الدراسة للدبلومات العليا بها امام خريجي الكليات الاخرى . اما بالنسبة لدراسات الماجستير والدكتوراه ، فقد اقتصررت على خريجي الكلية ذاتها .

وكان الأستاذ يقوم بتبني عدد من طلاب الماجستير والدكتوراه ، ويديرهم على البحث العلمى ويشرف عليهم فى إعداد الرسالة العلمية دون ان يكون هناك مقررات تدرس بصفة اجبارية منظمة لهؤلاء الطلاب وفقا لنظام دراسى محدد يطبق فى مواعيد معينة . الا ان كلية العلوم بجامعة عين شمس كانت هى اول كلية طبقت نظام الإعداد للماجستير بالدراسة والبحث ، وذلك بهدف الارتقاء بمستوى خريج الجامعة عند بدئه للدراسات العليا والاعداد للماجستير .

كما أخذت ايضا كليات التربية فى تلك الفترة بدراسات الدبلوم العامة والخاصة فى التربية ، وذلك عن طريق مقررات دراسية مدتها عامان يستطيع بعدها الطالب التقدم لنيل درجة الماجستير لمدة عام . وقد اتبعت معظم الكليات نظام الدبلومات هذا ، ولكن كدبلومات مهنية لا تتصل بالماجستير ، واتيح للحاصلين عليها فى بعض الكليات التقدم للتسجيل فى الدرجات الجامعية العليا ، مما شكل بابا خلفيا لدخول غير المؤهلين للدراسات العليا والبحث .

وفى العقد الذى بدأ عام ١٩٦٠ ظهرت فى الجامعات بعض التحولات الجوهرية فى هيكلها التنظيمية والادارية المصاحبة لصدر القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ والذى نص على ان يتولى المجلس الاعلى للجامعات مسئوليات التخطيط للتعليم الجامعى على مستوى الدولة ، وان

يقوم بدور المتسق بين الجامعات . كما تضمن حتمية تعديل الهيكل التنظيمي للجامعات المصرية بحيث لا يجوز تكرار الأقسام المتماثلة في كليات الجامعة الواحدة . وقد طبق ذلك في جامعة اسيوط كاملا (ومنذ عام ١٩٥٧) . ولكن لم يتم تطبيقه في الجامعات الاخرى الا في حدود ضيقة .

وتحقق في هذه المرحلة نشاط ملموس في حركة الدراسات العليا بالجامعات المصرية وبلغت نسبة طلاب الدراسات العليا الى المجموع الكلي للطلاب في تلك المرحلة حوالى ١٠ ٪ في الجملة بما في ذلك الطلاب المقيدين للدبلومات ، علما بأنه يلاحظ ارتفاع تلك النسبة في الجامعات المتقدمة ما بين (٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪) .

كما تم في هذه المرحلة توسيع نطاق التعاون العلمى مع كثير من جامعات الدول الاجنبية المتقدمة ، هذا بالإضافة الى استكمال قواعد تنظيم معظم الدراسات العليا وتطبيقها ، ولقد كان لانشاء وظيفة وكيل جامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث دور في تحقيق هذا التقدم النسبى في مجال الدراسات العليا .

اما الفترة من بداية السبعينات وحتى الآن فقد تميزت بالاستقرار النسبى لنظام الدراسات العليا ، حيث يتولى نائب رئيس الجامعة للدراسات العليا والبحوث رئاسة مجلس الدراسات العليا والبحوث بالجامعة ، ومحاولة التنسيق بين الانشطة العلمية والبحثية للكليات . وقد اتجهت الجامعات في منتصف السبعينات الى محاولة احداث تعديلات جوهرية في بنية تنظيماتها الادارية والاكاديمية فانشأت عددا كبيرا من معاهد ومراكز الدراسات العليا لكسر الحواجز بين التقسيمات الفرعية للمعرفة ، كما التزمت الجامعات بتنظيم برامج دراسية وتدريبية لمعاونى اعضاء هيئة التدريس في مجال التربية وطرق التدريس والوسائل التعليمية لاعدادهم للقيام بالمهام التدريسية والبحثية بكفاءة اعلى . كما تقرر في هذه المرحلة منح مكافآت مالية لاعضاء هيئات التدريس المشرفين على الرسائل العلمية ، ومنح طلاب الدراسات العليا اعانات

مالية لطبع رسائلهم العلمية .

تطور أعداد المقيدين في الدراسات العليا بالجامعات المصرية (التآهيل الداخلى)

– الجامعات التى يربطها المجلس الاعلى للجامعات :

يوضح الجدول رقم (١) تطور اعداد المقيدين للدراسات العليا في الفترة من عام ٨٣ – ٨٤ حيث يلاحظ زيادة عدد المقيدين من حوالى ٣٢,٠٠٠ طالب وطالبة في العام الجامعى ٧٣ / ٧٤ الى حوالى ٦١,٠٠٠ طالب وطالبة في العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ ، بمعدل زيادة تصل الى ٩١ ٪ . ورغم ذلك اذا ما قورنت أعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب في الجامعات فانه ، يلاحظ ان النصف الاول من السبعينات قد اتسم بارتفاع نسب طلاب الدراسات العليا الى اجمالى الطلاب (١٠ – ١٢ ٪) ، ثم بدأت هذه النسب في الانخفاض حتى اوائل الثمانينات الى ١٠ ٪ حتى وصلت الى ١٣.٦ ٪ فى عام ٨٤ – ٨٥ (هذا وتبلغ النسبة في المتوسط خلال تلك الفترة نحو ٩.٥ ٪ اما اذا قيست نسبة الطلاب المقيدين لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط . وبدون اضافة طلاب الدبلومات الى اجمالى الطلاب المقيدين بالجامعات فان متوسط هذه النسب يصل الى ٥.٣ ٪ مما يوضح انخفاض الدراسات العليا بالجامعات المصرية اذا ما قورنت بجامعات الدول الاخرى والتي تتراوح فيها هذه النسبة من ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

يوضح الجدول رقم (٢) التوزيع النسبى لأعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا على الكليات الجامعية المختلفة في العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤ .

– جامعة الأزهر :

يوضح الجدول رقم (٣) تطور أعداد المقيدين بمرحلة الدراسات العليا بجامعة الأزهر في الفترة من ٨٠ / ١٩٨١ حتى ٨٤ / ١٩٨٥ ، حيث يلاحظ زيادة عدد المقيدين من حوالى ٣,٨٠٠ طالب وطالبة في

العام الجامعى ١٩٨١/٨٠ الى نحو ٥.٥٤٠ طالبا وطالبة فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ بزيادة تصل الى ٤٥ ٪ . هذا ويتبين من نفس الجدول ان نسبة الزيادة تتمثل بصورة اكبر فى المقيدين بالدبلومات (٩٤٪) ودرجات الدكتوراه (٥٦ ٪) ، اما بالنسبة للمقيدين لدرجات الماجستير فكانت نسبة الزيادة طفيفة (٩ ٪) .

وتشير البيانات الاحصائية الموضحة فى جدول رقم (٤) إلى ان نسبة المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة الطلاب المقيدين بجامعة الأزهر تتراوح بين ٤.٥ ٪ و ٥.٥ ٪ خلال هذه الفترة ، وإذا ما تمت المقارنة بالنسبة للطلاب المقيدين بمرحلتى الماجستير والدكتوراه فان النسبة تنخفض الى ما بين ٢.٥ ٪ الى ٣.٧ ٪ ، مما يوضح صغر حجم الدراسات العليا بجامعة الأزهر بالنسبة للجامعات الأخرى .

ويوضح الجدول رقم (٥) واقع المقيدين بمرحلتى الدراسات العليا بكليات جامعة الأزهر فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ والنسب المئوية للمقيدين فى الدبلومات والدرجات العليا فى الكليات المختلفة ، ويلاحظ من هذا الجدول ان هناك ١١ كلية لم تقيد بها اية دراسات عليا وان نسبة المقيدين فى الدبلومات تمثل حوالى ٤٥ ٪ من جملة المقيدين ، والماجستير نحو ٣٧ ٪ ، والدكتوراه حوالى ١٨ ٪ .

كما يتبين من نفس الجدول ان نسبة المقيدين بالدبلومات فى الكليات الأزهرية تمثل نحو ١٠.٢ ٪ بينما فى الكليات التقليدية الأخرى تمثل حوالى ٨٩.٨ ٪ ، وان نسبة القيد لدرجة الماجستير فى الكليات الأزهرية تصل الى ١٨.٦ ٪ وفى الكليات التقليدية الى حوالى ٨١.٤ ٪ بينما نسبة القيد لدرجة الدكتوراه فى الكليات الأزهرية الى ٦١.٤ ٪ ، وتنخفض فى الكليات التقليدية الى ٣٨.٦ ٪ .

تطور أعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بالجامعات :

- الجامعات التى يربطها المجلس الاعلى للجامعات :
يوضح الجدول رقم (٦) تطور اعداد الطلاب الحاصلين على درجات

جامعية عليا فى الفترة من عام ١٩٧٤/٧٣ ، ويلاحظ زيادة أعداد هؤلاء الحاصلين من حوالى ٤.٨٥٠ خريجا فى العام الجامعى ١٩٧٤/٧٣ الى حوالى ٨.٨٠٠ فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ بنسبة زيادة تصل الى ٨١ ٪ . وإذا ما قورنت أعداد خريجي مرحلة الدراسات العليا الى جملة خريجي الجامعات ، فاننا نلاحظ ارتفاع نسب خريجي الدراسات العليا الى اجمالى الخريجين فى العامين ١٩٧٤/٧٣ و١٩٧٥/٧٤ حيث تتراوح بين ١٣ الى ١٣.٥ ٪ ، ثم انخفضت هذه النسبة فى عام ١٩٧٦/٧٥ الى ٩.١ ٪ نتيجة لضم المعاهد العليا الفنية والتكنولوجيا المتكاملة الانشاء تحت مظلة جامعة حلوان مما أدى الى زيادة عدد خريجي المرحلة الجامعية الاولى ، وبالتالي الى انخفاض نسبة خريجي مرحلة الدراسات العليا بالنسبة لجملة الخريجين . اما فى السنوات التالية وحتى عام ١٩٨٤/٨٣ فتتراوح نسبة خريجي مرحلة الدراسات العليا ما بين ٨ ٪ الى ٩ ٪ الى جملة الخريجين .

وإذا قيسست نسب خريجي مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط بدون إضافة الحاصلين على الدبلومات الى جملة الخريجين - فان متوسط هذه النسب خلال السنوات العشر الماضية يصل الى ٤.٧ ٪ مما يوضح ضالة حجم مخرجات التعليم الجامعى فى هاتين المرحلتين اذا ما قورنت بجامعات الدول الأخرى التى تتراوح فيها نسبة خريجي مرحلتى الماجستير والدكتوراه من ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ .

ويبين الجدول رقم (٧) ان حوالى ٨٢ ٪ من جملة درجات الماجستير قد منحت فى قطاعات الدراسات الطبية والزراعة والعلوم الاساسية والهندسة والآداب والدراسات الانسانية ، بينما باقى القطاعات قد منحت حوالى ١٧ ٪ من جملة درجات الدكتوراه الممنوحة من الجامعات المصرية . اما بالنسبة للحاصلين على دبلومات الدراسات العليا فيلاحظ ان قطاعات الدراسات التربوية والتجارية والقانونية والآداب والدراسات الانسانية تمثل حوالى ٧٥ ٪ من جملة الدبلومات التى منحتها الجامعات المصرية فى عام ١٩٨٢ / ٨٢ .

الازهرية حوالى ١٣٥ طالبا وطالبة بنسبة ٤٦.٦ ٪ من جملة الحاصلين على الدبلومات . اما بالنسبة للحاصلين على درجة الماجستير فى الكليات الازهرية فيبلغ عددهم ١٢٩ طالبا وطالبة يمثلون حوالى ٢٢ ٪ من جملة الحاصلين على الماجستير ، هذا بينما يبلغ عدد الحاصلين على الدكتوراه فى هذه الكليات ١٢٣ طالبا وطالبة يمثلون نحو ٥١.٧ ٪ من جملة الحاصلين على الدكتوراه على مستوى الجامعة .

وتشير الاحصائيات الى ان جملة عدد خريجي المرحلة الجامعية الاولى بجامعة الازهر فى العام الجامعى ١٩٨٤/٨٣ يبلغ ١٠.٧١٠ خريجا ، وهذا يعنى ان نسبة الحاصلين على درجات جامعية عليا بالقياس الى جملة خريجي الجامعة تمثل نحو ٩.٤ ٪ واذا ما قارنا نسبة الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه الى جملة خريجي الجامعة نجد انها تصل الى ٧ ٪ مما يشير الى انها تزيد عن مثيلتها بالجامعات المصرية الاخرى .

التأهيل الخارجى (البعثات الخارجية – الاشراف المشترك – البعثات الداخلية – الاجازات الدراسية) :

يبلغ عدد مبعوثى الجامعات التقليدية حتى اكتوبر ١٩٨٥ حوالى ٢٨٢٤ مبعوثا سواء كان ايفادهم فى بعثات خارجية او داخلية او تحت نظام الاشراف المشترك ، او كان ايفادهم فى اجازات دراسية ، ويوضح الجدول رقم (١١) توزيع هؤلاء المبعوثين على التخصصات المختلفة وعلى فئات الايفاد بأنواعه .

ويبلغ عدد المبعوثين المتخلفين عن العودة من هذه الجامعات بعد انتهاء دراستهم نحو ٦٥٥ مبعوثا وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٤ . ويوضح الجدول رقم (١٢) توزيع هؤلاء المتخلفين عن العودة على التخصصات المختلفة .

اما بالنسبة لجامعة الازهر فيبلغ عدد مبعوثيها حتى اكتوبر ١٩٨٥ حوالى ٣٢٧ مبعوثا ، ويوضح الجدول رقم (١٣) توزيع هؤلاء المبعوثين على التخصصات المختلفة وعلى فئات الايفاد . اما عدد المبعوثين المتخلفين عن العودة بعد انتهاء دراستهم فيبلغ نحو ٦١ مبعوثا (جدول رقم ١٤) .

واما بالنسبة لمعدلات كفاية الدراسات العليا ممثلة فى نسبة الخريجين الى المقيدى لدرجة الماجستير ، فيوضح الجدول رقم (٨) ان هذه النسبة تصل الى ١٦ ٪ فى درجات الماجستير وترتفع قليلا الى ١٩ ٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه (جدول رقم ٩) مما يبين انخفاض كفاية الدراسات العليا بالجامعات المصرية وزيادة نسب الهدر فى هذه المرحلة .

واما بالنسبة لدرجة الدكتوراه فتبلغ نسبة الطلاب المقيدى للحصول على الدرجة العلمية وامضوا فترة العامين فاكثر – وهى الفترة المحددة للحصول على درجة الدكتوراه – ٣ و ٥ ٪ على مستوى الجامعة وتتباين هذه النسبة فى الكليات المختلفة حيث تبلغ حدها الأدنى فى كلية الاداب ٣٩.٥ ٪ ، وحدها الاقصى ٦٩.٦ ٪ فى كلية الحقوق .

وتبلغ نسبة الذين تجاوزوا الحد الاقصى المسموح به للتسجيل وهى مدة الخمس السنوات للحصول على الدرجة حوالى ١٣.٢ ٪ وذلك على مستوى الجامعة ، وترتفع هذه النسبة فى كلية العلوم حيث تبلغ ٢٢ ٪ والتربية ٢٠ ٪ والطب ١٧.١ ٪ والحقوق ١٦.٢ ٪ .

وقد اوضحت هذه الدراسة ان زيادة مدة بقاء الطالب للحصول على الدرجة العلمية تمثل نوعا من الهدر فى الوقت والجهد والنفقات ، مما يتطلب اعادة النظر فى نظام الدراسات العليا بما يكفل الجدية فى العمل وعدم السماح بتجاوز مدة التسجيل المحددة للدرجة ، واعادة النظر فى الفترة المسموح بها بالفعل .

– جامعة الازهر :

ويوضح الجدول رقم (١٠) أعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بكليات جامعة الازهر فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ حيث تصل جملتهم الى ١١١٤ طالبا وطالبة ، منهم ٢٩٠ دبلومات تمثل نحو ٢٦ ٪ من جملة الحاصلين ، و ٥٨٦ ماجستير اى حوالى ٥٢.٦ ٪ ، و ٢٣٨ دكتوراه بنسبة حوالى ٢١.٤ ٪ .

هذا ويبلغ عدد الحاصلين على دبلومات الدراسات العليا من الكليات

ويتضح من البيانات الاحصائية الواردة فى الجداول
١٤.١٣.١٢.١١ ما يلى :

- ان مبعوثى الجامعات التى (يربطها المجلس الاعلى للجامعات)
فى تخصصات العلوم التجارية والاقتصادية والقانون لم تتجاوز
٨.٩ ٪ من جملة المبعوثين ، كما لم تتجاوز نسبة مبعوثى جامعة الازهر
١٥.٩ ٪ وذلك رغم ارتفاع العجز فى هيئات التدريس فى هذه
التخصصات .

- ان تخصصات العلوم الاساسية تحظى بنسبة ٢٢ ٪ من عدد
الموفدين ، رغم أن احتياجات هيئة التدريس بكليات العلوم تقل كثيرا عن
احتياجات الكليات الأخرى .

- ان الايفاد فى تخصصات العلوم الطبية والصيدلية يتجه معظمه
الى الايفاد الداخلى والاشراف المشترك مما يتفق مع الاتجاه السليم .
- ان الايفاد الداخلى فى الجامعات المصرية وجامعة الازهر يبلغ
١١٧٦ إيفادا بنسبة ٢٨.٣ ٪ .

- ان الايفاد فى بعثات اشراف مشترك فى الجامعات المصرية التى
يربطها المجلس الاعلى للجامعات وجامعة الازهر يبلغ ٨٣٥ إيفادا بنسبة
٢٠.١ ٪ .

- ان الايفاد فى بعثات خارجية أو إجازات دراسية فى الجامعات
المصرية وجامعة الازهر يبلغ ٢١٤٠ إيفادا أى بنسبة ٥١.٦ ٪ وهذا
يمثل زيادة فى الاتفاق وفى تزايد فرص التخلف عن العود ، خاصة بين
اعضاء الاجازات الدراسية حيث تختلف مصادر تمويلهم .

هذا ويوضح الجدول رقم (١٥) أعداد المبعوثين المتخلفين عن العود
من اعضاء الاجازات الدراسية منذ سنة ١٩٦٢ وحتى يوليو ١٩٨٥
موزعين حسب مصادر التمويل .

ويتبين من هذه البيانات ان عدم تحمل الدولة بالانفاق يعد عاملا من
عوامل تخلف المبعوث عن العود ، كما ان عدم وضوح العلاقة بين المنح
المقدمة للدولة او للجهات الموفدة ووجوب ردها فى حالة تخلف المبعوث عن
العود - يعد ايضا عاملا هاما فى هذا الشأن . وبالإضافة الى ذلك
فهناك بعض التخصصات تزداد فيها نسبة تخلف المبعوثين مثل العلوم
والهندسة .

كما أن مقرر الدراسة عامل من العوامل الأخرى ، ويوضح الجدول
رقم (١٦) بيان مقرر الدراسة ونسب تخلف المبعوثين فيها حيث تحتل
الولايات المتحدة أعلى نسبة (٢٤.٧ ٪) ثم تليها كندا فالملكة المتحدة
فرنسا فالمانيا الاتحادية .

نحو تطوير مدرسة الدراسات العليا

لماذا اصبح تطوير الدراسات العليا ضرورة حيوية :

من المعروف ان أى تقدم حضارى او انتعاش اقتصادى يتوقف
على مستوى التعليم والبحوث ، وكذلك على عدد الحاصلين على مؤهلات
اعلى من الدرجة الجامعية الاولى والذين يمكنهم استخدام المعلومات
والمعارف بفاعلية . وان التقدم السريع فى الابتكارات التكنولوجية وفى
صناعات التكنولوجيا المتقدمة التى تعتمد على مستوى رفيع من المهارات
الفكرية والقدرات التطبيقية ، والتى تهدف الى رفع الانتاجية ومواجهة
المتطلبات المتزايدة من السلع والخدمات - تعتمد اساسا على
الالكترونيات الدقيقة . وكذلك على التحول السريع من الانتاج اليدوى
الى الاتومىة سواء فى الانتاج او الاعمال المكتبية .

كل هذه المعالم وغيرها من الابتكارات الحديثة والتى تميز
التكنولوجيا السائدة فى العالم منذ اوائل الستينات من هذا القرن -
ادى الى مزيد من المشاكل خصوصا تلك الناشئة من تغير مستوى
التعليم والتدريب والمهارة وانواع العمالة . فهناك الكثير من المهن والحرف
تختفى وتظهر بدلا منها انواع جديدة مما يؤدى الى خلق كثير من
مشاكل البطالة وصعوبة إعداد النوعيات المهارية المطلوبة بالسرعة التى
تواكب التغير .

من هذا المنطلق فان تخلف التعليم فى هذه الحالة يؤدى الى انفصام
مهارى وثقافى فى المجتمع فى الحقبة الزمنية الواحدة ويخلق مشاكل
لا حصر لها حتى فى المجتمعات التى تعتمد على مجرد استخدام
المنتجات التكنولوجية الحديثة ، نظرا لضرورة إعداد الكوادر الماهرة التى
يمكنها التعامل مع هذه الأجهزة وصيانتها .

ولما كانت الجامعات تقع على قمة المؤسسات التعليمية ، وقطاع
الدراسات العليا يعد من أهم المواقع التى تجرى فيها البحوث العلمية
التعليمية إن لم يكن أهم هذه المواقع جميعها ، حيث يقع عليه عبء

المتقدم لها على درجة البكالوريوس بمستوى مناسب ، هذا بالإضافة الى خطابات التوصية من اساتذته الرئيسيين بالمرحلة الجامعية الاولى ، كما تشترط بعض الجامعات او الكليات اجتياز اختبار قدرات في بعض التخصصات ، وجميع هذه المعايير وغيرها تهدف الى التعرف على مقدرة الطالب على الدراسة المستقلة وقدراته البحثية والفكرية . كما تشترط معظم مدارس الدراسات العليا على الطالب الإقامة فيها لمدة لا تقل عن عام ، وان يجتاز المقررات الدراسية المتقدمة التي تشتمل على الدراسة المستقلة وحضور جلسات المناقشة المفتوحة واداء البحث المطلوب ، كما ان هناك مقررات اضافية يتاح للطالب الاختيار من بينها وتعتمد على تقدير (ب) على الاقل حتى يمنح الدرجة ، ويشترط ايضا بالنسبة لبرنامج دراسة الدكتوراه اجتياز امتحان التأهيل الذي يركز على معرفة المقدرة البحثية للطالب كما يجب ان يكون الطالب متقنا للغة او لغتين من اللغات الاجنبية الحديثة وذلك في معظم مؤسسات الدراسات العليا حيث يعقد له امتحان في القسم الاول الذي يعمل به الطالب بالتعاون مع قسم اللغات بالجامعة ، ويسمح للطالب بقبوله كمرشح لدرجة دكتوراه الفلسفة عند اجتيازه بنجاح كامل الامتحان العام والشامل الذي يقيس معلوماته ومهاراته في مجال تخصصه ، وهذا الامتحان قد يكون تحريريا أو شفويا او الاثنين معا .

هذا وتقوم اغلب الجامعات بتقديم دعم مالى لطلاب الدكتوراه لتمكينهم من سداد التكاليف المرتفعة للدراسات العليا التي تتراوح عادة بين ١٠ الى ١٥ الف دولار عن العام الجامعي الواحد في الجامعات العريقة والجامعات الخاصة .

اما في الاتحاد السوفيتي فقد ألغيت الرسوم التعليمية بالتعليم العالي ، كما أن سياسات القبول في الدراسات العليا ترتبط ارتباطا وثيقا بسياسة التنمية العلمية والاقتصادية داخل اطار التنمية القومية الشاملة وفي خدمتها . ويعتمد القبول على الخبرة العملية للمرشحين ، ويفضل من عمل عامين على الاقل في الصناعة أو الزراعة أو الادارة .

تجديد حيوية العملية التعليمية ويمدها بمقومات التطور والاستمرار ، وهو النبع الذي نحصل منه على فيض متدفق من الكفاءات الفنية العالية من اعضاء هيئة التدريس والعلماء والمفكرين والخبراء المدربين - فان انتاج هذه الكفاءات يعد من الامور البالغة الاهمية ، وان النظر في تطوير وتخطيط نظم الدراسات العليا في ضوء الموارد البشرية والمادية المتاحة ، اصبح ضرورة ملحة لمواجهة التقدم الحضاري والتطور العلمي وتحقيق التنمية في مختلف المجالات .

مقومات الدراسات العليا :

اولا : المكونات البشرية (طلاب الدراسات العليا ، و اعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة) :

١) طلاب الدراسات العليا :

يشير التطور التاريخي للدراسات العليا في العالم إلى ان معظم مؤسسات الدراسات العليا قد درجت في اول نشأتها على انتقاء الطلاب الذين يدرسون فيها ، واستمرت في هذا النهج سنوات عديدة ، ثم حدث توسع ضخم في التعليم الجامعي وما قبله بعد الحرب العالمية الثانية وتزايدت أعداد الخريجين وبخاصة في بداية النصف الثاني من هذا القرن وطبقت سياسة الباب المفتوح بدلا من سياسة الانتقاء . على انه مع زيادة تكاليف التعليم الجامعي عامة والدراسات العليا والبحث العلمي بصفة خاصة ، تطلب الامر من جديد اتباع سياسة الانتقاء من بين الفيض الهائل من خريجي المرحلة الجامعية الاولى الراغبين في استكمال الدراسات العليا .

وانتهت الدراسات الدولية والمحلية الى ضرورة وضع شروط قبول دقيقة لمؤسسات الدراسات العليا بهدف المحافظة على المستوى العالي لتلك الدراسات العليا ، ولم يكن ذلك بغرض تطوير مؤسسات التعليم العالي ذاتها بقدر ما هو يهدف الى صالح الامة كلها .

واختلفت معايير الانتقاء في الدول المختلفة ، ففي الولايات المتحدة الامريكية تشترط اغلب مؤسسات الدراسات العليا حصول الطالب

الدارسين ومناقشتهم فيما توصلوا اليه من نتائج ، وذلك ضمانا لجدية الدراسة ، وتقليل نسبة الهدر الناتج من طول مدة القيد بالدرجة الجامعية العليا ، والاستفادة بأراء الاساتذة المتخصصين وبما يؤدي الى رفع مستوى الرسائل الجامعية وبالتالي رفع كفاءة الدراسات العليا بالجامعات .

(٢) هيئة التدريس :

ان السبيل الى إحداث التطوير الجذري في ميادين التعليم الجامعي بصفة عامة والدراسات العليا بصفة خاصة ، يرتكز اول ما يرتكز على تشخيص الاوضاع الراهنة لاعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية ، والعوامل الكمية والكيفية التي تحدد العلاقة بين هيئات التدريس والطلاب .

ولعل من اهم العوامل الكمية المؤثرة على الدراسات العليا هي نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب ، حيث تتميز جامعات الدول المتقدمة بارتفاع هذه النسبة حيث تتراوح ما بين ١ : ٦ الى ١ : ١٢ في الجامعات المرموقة ولا تقل عن ١ : ٢٥ في الجامعات الاخرى . اما بالنسبة للجامعات المصرية فبالرغم من التزايد المستمر في عدد اعضاء هيئة التدريس في السنوات العشر الاخيرة من نحو ٥٦٠٠ الى حوالي ١٢.٦٠٠ بنسبة زيادة تصل الى ١٢٥ ٪ ، الا ان معدلات تزايدهم لم تتلام بعد مع المعدلات المستهدفة الوصول اليها لتحقيق النسب الملائمة من اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب .

هذا كما تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (١٧) الى ان أعداد الاساتذة في عام ٨٤ في الجامعات يمثلون حوالي ٢٨ ٪ ، والاساتذة المساعدين حوالي ٢٥ ٪ والمدرسين نحو ٤٧ ٪ وذلك بالنسبة لجملة اعضاء هيئة التدريس . كما يتضح ايضا ان معدلات تزايد هذه الفئات الثلاث متماثلة تقريبا خلال السنوات العشر الاخيرة .

أما بالنسبة لمعاوني اعضاء هيئة التدريس من المدرسين المساعدين والمعيدين فيلاحظ زيادة أعدادهم خلال السنوات العشر الماضية بنسبة

مما سبق تتضح اهمية التدقيق في اختيار الطلاب للدراسات العليا ، فليس كل خريج المرحلة الجامعية الاولى لديهم المقومات والقدرات المطلوبة للبحث العلمي كما ان مستوى التعليم الجامعي وما قبله يحتاج الى التحسين والتطوير بهدف رفع مستوى الأداء الاكاديمي ونوعية الدراسات والتخصصات ومستوى الخريجين على نحو يؤدي الى بناء شخصية الطالب وتنمية قدراته على التفكير والاستنتاج ، مع الاهتمام بالتطبيقات العملية والتدريبات الميدانية والاخذ بأساليب التقييم الحديثة والمستمرة ، ووسائل التعليم المتطورة ، والتي تنمي لدى الطالب القدرة على الابتكار والتعليم الذاتي .

كما يقترح أن يتم اختيار طلبة الماجستير من صفوف الخريجين في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس ، وأن يراعى الاهتمام بالمقررات الدراسية التمهيدية التي تهيئ الطالب للتخضير للدرجة العلمية العالية التي يرغب في الحصول عليها ، وخاصة تلك المقررات التي تجيء تحت عنوان قاعة البحث أو المقال والتي تهدف الى تدريبه على البحث العلمي والكتابة العلمية ، ومن ثم يمكن من خلالها تقييم أداء الطالب كباحث ومدى قدرته على مواصلة طريق البحث العلمي ، وبالتالي يتقرر مدى صلاحية الطالب في الاستمرار بدراسته العليا .

ولما كان من أهم مقومات طالب الدراسات العليا هو التجاؤه الى الدورات العلمية والمراجع الأجنبية بالمكتبات للحصول على ما يريده من معلومات تتعلق بتخصصه وما يتطلبه ذلك من إتقانه للغة أجنبية أو أكثر ، فإن الامر يقتضى وضع المزيد من قواعد ضبط القبول للقيد بمرحلة الدراسات العليا من اشتراط حصول الطالب على مستوى معين في اللغة الأجنبية (مثل امتحان اللغة الانجليزية لغير الناطقين بها) لكي يتمكن من مسايرة التطور السريع في العلوم في العالم المتقدم .

كذلك يجب التأكيد على شرط تفرغ الطالب أثناء دراسته العليا ، ومتابعة تقدمه العلمي عن طريق عقد جلسات المناقشة المفتوحة على مستوى القسم سنويا وفي فترة محددة يحضرها نور التخصص لتوجيه

زيادة حوالى ٧٠ ٪ (جدول رقم ١٨) كما يلاحظ ايضا ان عدد المدرسين
المساعدين مساو تقريبا لعدد المعيدين ، بل يزيد عنه قليلا فى عام
١٩٨٥/٨٤ .

واذا استعرضنا متوسط نسب اعضاء هيئة التدريس (بحسب
قوتهم الفعلية) الى الطلاب النظاميين المقيدين بالمرحلة الجامعية الاولى
فى عام ١٩٨٤/٨٣ - يتضح التباين الكبير بين هذه النسب فى الكليات
المختلفة (جدول رقم ١٩) حيث يلاحظ انخفاضها فى كليات الدراسات
العربية (١ : ٤٩١) ودار العلوم (١ : ٢٤١) والتجارة (١ : ٢٧٧)
والحقوق (١ : ٢٥٣) والتربية (١ : ١٧٣) والاقتصاد المنزلى
(١ : ١٣٧) والاداب (١ : ١١٠) ، والسياحة والفنادق (١ : ١٠٥) . اما
باقى الكليات فتتراوح هذه النسب ما بين (١ : ٧٢) فى كليات الخدمة
الاجتماعية و (١ : ١٢) فى كليات الطب .

ويختلف ترتيب الكليات اذا ما قارنا نسب جملة هيئة التدريس
ومعاونيهم الى الطلاب اذ يلاحظ انخفاض النسبة فى كليات الحقوق (١ :
١٧٠) ودار العلوم (١ : ١٣٤) والتجارة (١ : ٨٢) اما باقى الكليات
فتتراوح فيها هذه النسب ما بين (١ : ٥٠) فى كليات التربية و ١ : ٦
فى كليات الطب ومعهد العلاج الطبيعى وكلية التربية الموسيقية (جدول
رقم ١٩) وهذا فى الواقع يعطى مؤشرا يبعث على الاطمئنان حيث ان
زيادة اعداد المدرسين المساعدين والمعيدين تعد الخطوة الاولى فى سبيل
علاج القصور فى القوة العاملة من اعضاء هيئة التدريس بالجامعات .

هذا ويجدر الاشارة الى انه - كما تتباين نسب اعضاء هيئة
التدريس الى الطلاب وكذا نسب جملة هيئة التدريس ومعاونيهم الى
الطلاب فى الكليات المختلفة - فإن هذه النسب تختلف اختلافا واضحا
فى الكليات المتناظرة بالجامعات المختلفة ، ويزداد هذا التباين وضوحا
اذا ما قارنا بين الكليات المتناظرة فى الجامعات الاقدم والجامعات
الاحدث ، حيث نجد هذه النسب اكثر انخفاضا فى معظم كليات
الجامعات الاحدث .

٢٦٠

ورغم وضوح التباين فى نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب
بالكليات المختلفة الا ان هذا المؤشر الهام يحتاج فى واقع الامر الى
دراسة متأنية تحليلية اكثر عمقا تأخذ فى اعتبارها عدد ساعات العمل
الفعلية لأعضاء هيئة التدريس حسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس
لطلاب المرحلة الجامعية الاولى وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير
منظورة للتخضير للمحاضرات ، وكذلك ساعات العمل التى يخصصها
عضو هيئة التدريس للإشراف على الرسائل الجامعية والبحث العلمى
والاعمال الإدارية المنوطة اليه ، هذا بالإضافة الى الانشطة الريادية .

ومن جهة اخرى فان المعوقات المادية والادبية المتعلقة بالاستاذ
الجامعى وعدم تناسب الجهد الذى يبذله فى الاشراف على البحوث
وأوجه الانشطة الاخرى مع العائد المادى او الادبى ، ادت الى عدم
التوازن بين اعباء اعضاء هيئة التدريس فى الاشراف على الرسائل
الجامعية وعدم ارتباطها بأعداد الطلاب او خطة التعليم او التنمية ،
وبالتالى الى ضعف قدرة اقسام الدراسات العليا ، بالجامعات على
تخريج الكفاءات الفنية العالية بالمعدل المناسب .

ومن الجدير بالذكر فى هذا الشأن ما أبرزته احدى دراسات كلية
التربية بجامعة عين شمس عن عدم وجود نوع من التوازن فى الاعباء
والمسئوليات التى يتحملها المشرفون على طلاب الدراسات العليا سواء
كان ذلك على مستوى الجامعة أو فيما بين الكليات المختلفة أو على
مستوى التخصصات العلمية المتعددة بجامعة عين شمس ، اذ تشير هذه
الدراسة الى الملاحظات الآتية :

- يصل متوسط ما يشرف عليه الأستاذ فى كلية الآداب الى حوالى
١١ رسالة فى الوقت الذى يوجد فيه أربعة من الاساتذة المشرفين فى
أقسام الجغرافيا والتاريخ والاجتماع يشرفون على ٩٢ رسالة أى
بمتوسط قدره ٢٣ رسالة للاستاذ الواحد .

- يصل متوسط ما يشرف عليه الأستاذ فى كلية العلوم الى ٩ رسائل
فى الوقت الذى تجد فيه أستاذًا بقسم الكيمياء يشرف على ٢٥ رسالة .

ذلك يقترح الاستزادة من دعوة أساتذة الجامعات الاجنبية المرموقين والمساهمة فى المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية على نطاق واسع وذلك لتمكينهم من المتابعة والتفاعل مع التطورات الحديثة فى تخصصاتهم .

٣) الكوادر الفنية المعاونة :

لقد نجحت الدول المتقدمة فى تخريج فئة من الفنيين المعاوين للباحثين والعلماء ، وهم الافراد الذين يساعدون الباحثين فى التحضير لتجاربهم ورمس نتائجها ، بل انهم يديرون على كيفية صيانة الاجهزة العلمية وتشغيلها . اما فى الجامعات المصرية فان هذه النوعية من الفنيين قليلة ان لم تكن نادرة ، وفى كثير من التخصصات لا يتوافر هذا الكادر المؤهل من المعاوين إما بسبب عدم تأهيلهم العلمى الكافى او لعدم وجود الحوافز المادية التى تشجعهم على العمل فى هذا المجال . وعند المقارنة مع الدول الصناعية وبعض الدول النامية فان نسبة الفنيين الى العلماء والباحثين بجامعةتنا اقل بكثير من نسبتهم فى الدول الصناعية . هذا بالرغم من ان وجودهم اساسى للبحث العلمى لانهم يعملون لاجراء البحوث بتحضير العينات والكيمائيات ، كما انهم يعاونون فى الاجراءات والاعمال الثانوية التى يعهد الباحثون بها اليهم ، بالاضافة للاعمال التحريرية والادارية والحسابية . وهذه كلها اعمال تقتل اتصالا مباشرا باجراء البحوث ولا يستطيع القيام بها إلا فئات خاصة من الفنيين تم تدريبها واعادتها للاضطلاع بهذه المستويات .

بالاضافة الى ذلك فانه يوجد عجز واضح فى الجهاز الادارى المدرب المسئول عن المعلومات والمسئول عن الاعمال الادارية والمالية ، وكذلك الكوادر الفنية التى تستطيع تقديم الخدمة المكتبية المتطورة .

ثانيا : الامكانيات المادية :

وتتضمن المعامل والتجهيزات والمكتبات والمنشآت والمرافق الجامعية بالاضافة الى الموارد المالية المتاحة للبحث العلمى سواء من موازنة الجامعات أو من المصادر الاخرى ، ومن البديهي ان هذه الامكانيات تمثل

ويتشابه الوضع كذلك فى كليات الحقوق والزراعة والتجارة وان خفت حدة هذا الوضع فى كلياتى البنات والاسن الا أنها تتسم جميعها بعدم التوازن فى العبء الملقى على الاساتذة المشرفين .

اما بالنسبة لجامعة الازهر فيوضح الجدول رقم (٢٠) أعداد أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم فى الكليات المختلفة فى العام الجامعى ١٩٨٥/٨٤ ونسب الطلاب اليهم والذى يتبين منه ما يلى :

- ان نسبة هيئة التدريس فى الكليات المماثلة لكليات الجامعات الاخرى تمثل نحو ٦٩.٢ ٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس بجامعة الازهر فى حين ان نسبة طلاب هذه الكليات تمثل ٢٠.١ ٪ من جملة طلاب الجامعة .

- ان نسبة اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات الحديثة تبلغ ١ : ٢٨ بينما تصل هذه النسبة فى الكليات الازهرية الى ١ : ١٨٩ .
- ان نسبة اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الى الطلاب فى الكليات الحديثة تصل الى ١ : ١٥ بينما تبلغ هذه النسبة فى الكليات الازهرية الى ١ : ٨٥ .

- تتباين نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب فى الكليات الازهرية المتناظرة حيث يلاحظ انخفاض هذه النسبة فى الكليات الاقليمية انخفاضاً ملحوظاً .

وكما هو الحال بالنسبة للجامعات الاخرى فان الامر يقتضى دراسة تحليلية اكثر عمقا لبحث اعضاء هيئة التدريس فى الكليات المختلفة طبقاً لتخصصاتهم .

اما بالنسبة لرفع كفاية أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فيجب التأكيد على زيادة نسبة ايفادهم فى المهمات العلمية والمؤتمرات بالدول الاجنبية ، حيث تشير الاحصائيات إلى أن نسبة الموفدين سنوياً فى مهمات علمية على السنوات الخمس الماضية لا تتجاوز ٢ ٪ من جملة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة اذا ما كنا نهدف الى رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس البحثية ، بالاضافة الى

دعامة الدراسات العليا والبحوث بالجامعات ، وإذا استعرضنا حالة المعامل والتجهيزات في معظم جامعاتنا نجد انها تعاني الكثير من النقص ، والمتوفر منها يعوزه التنسيق والتخطيط مع المعامل الأخرى بنفس الجامعة ، فالمعامل مثلا تفتقر الى التجهيزات الحديثة ، كما ينقصها قطع الغيار والأجهزة والكميات الاحتياطية من المواد المستهلكة ، كما لا يوجد إعلام كاف عما هو موجود من أجهزة بحيث يسمح لأي باحث بمعرفة معلومات كافية عن تجهيزات المعامل الأخرى في الجامعات المختلفة او حتى في نفس جامعته .

اما بالنسبة للمكتبات الجامعية العلمية المتخصصة فتعتبر من اخطر المشكلات التي تواجه الباحثين وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، فالذي يرى ان يبحث وأن يتعمق وينمي نفسه في مجال تخصصه في ظل التطور العلمي الهائل على مستوى العالم ، والانفجار المعرفي الذي لا يتوقف ، يجب ان يتوفر له المراجع العلمية الحديثة والدوريات المسلسلة المرتبة في مكتبة علمية منظمة متخصصة تتوفر فيها الخدمة المكتبية المتطورة ، سواء عن طريق تيسير الاطلاع والتصوير أو توفير نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية ، اذ انه من المعروف ان كل هذه المقومات تعتبر معيارا اساسيا عند تقويم الجامعة ويدل على رفعتها ومكانتها بين غيرها من الجامعات . ومن هنا فان الامر يقتضى الاهتمام بحصر المراجع والدوريات العلمية بمكتبات الجامعات والكليات والعمل على توفير الحديث منها والإعلام عنها بصفة دورية للباحثين وأعضاء هيئة التدريس مع العناية بتقديم الخدمات المكتبية المتطورة .

واما بالنسبة للنشر العلمي فانه في حد ذاته حافز لمزيد من البحث والتجريب والانتاج العلمي ، خاصة اذا اقترن بتحديات علمية على نفس المستوى تفقد عمله وتبين تقدمه في دائرة من التفاعل العلمي البناء ، يتقدم من خلالها الباحث والاستاذ ، وتتقدم الجامعة ويستفيد المجتمع من حولها . فالمجلات والدوريات العلمية تعتبر هي المنتفس العلمي

الطبيعى للبحوث ، وبغيرها تختنق في ادراج المكاتب او على الارفف ، والواضح في جامعاتنا عدم كفاية القدر المناسب من هذه الدوريات العلمية والمجلات التي يمكن ان تستوعب بحوث الاف من اعضاء هيئة التدريس والباحثين ، فالنشر العلمي في الداخل يتيح فرصة أكبر للاستفادة من نتائجها سواء بالنسبة للباحثين الآخرين أو الجهات المستفيدة .

وفيما يتعلق بالمنشآت والمرافق الجامعية فانه على الرغم من الأهمية التي يجب ان تنالها هذه المنشآت لدورها الهام في عمليات التدريس والبحث العلمي ، فانه يلاحظ ان هناك عديدا من الصعاب بشأنها ، من اهمها عدم مقدرتها على استيعاب الاعداد الكبيرة من الطلاب بسبب تخطيط انشائها لعدد محدود من الطلاب ، كما يفلب على معظمها عدم قابليتها للتوسع وصعوبة اجراء عمليات صيانتها واصلاحها ، وبالتالي انخفاض المدى الزمني لانتاجية هذه المباني .

اما بالنسبة للاعتمادات المالية التي خصصتها الدولة للجامعات فقد ارتفعت من حوالي ٥٤ مليون جنيه في عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى نحو ٤٣٥ مليون جنيه في ٨٥ / ١٩٨٦ ، ويمثل الباب الاول من موازنة الجامعات نسبة تصل الى حوالي ٥٨,٥ ٪ من موازنة الجامعات اما بالنسبة للابواب الثاني والثالث والرابع فتبلغ نسبتهم ١٩,٦ ٪ ، ١٩,٥ ٪ ، ٢,٤ ٪ على الترتيب وذلك في العام الجامعي ٨٥ / ١٩٨٦ .

وعلى الرغم من زيادة موازنة الجامعات خلال السنوات العشر الماضية بنسبة أكثر من ٩٠٠ ٪ الا ان الجامعات مازالت تعاني نقصا كبيرا في مواردها المالية اللازمة لتمكينها من القيام برسالتها على الوجه الافضل سواء من مصادر تمويل حكومية أو من مساهمة الشركات والمؤسسات والهيئات المختلفة في تمويل البحث العلمي الهادف الى تنمية المجتمع .

ثالثا : الجوانب التنظيمية والادارية :

ان الجهد الكبير في إعداد الباحثين أو الاشراف على الرسائل

العلمية والذي يستغرق سنوات طويلة من وقت وجهد كل من الباحث والمشرّف وعدم الاستفادة من نتائج هذه البحوث يعد اهدارا لجزء كبير من الموارد المادية والبشرية المحدودة ذات الكفاءة العالية المرتقمة .

من هذا المنطلق فان الضرورة تحتم العمل على وجود خطة للبحث العلمى بشكل عام على مستوى الدولة تهدف الى حل مشاكل المجتمع وإيجاد الاطار التنظيمى المتكامل الذى يحقق ربط البحث العلمى بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ هذه البحوث على مستوى الجامعات والمراكز البحثية القائمة .

اذ انه من الملاحظ ان تحديد موضوعات الرسائل الجامعية على وجه الخصوص يتم بواسطة مجالس الاقسام العلمية ومجالس الكليات ، ولا يوجد تنسيق بين الموضوعات حتى على مستوى الجامعة الواحدة ، وفى غياب الاطار التنظيمى الذى يربط بين موضوعات هذه الرسائل وقضايا التنمية فى المجتمع .

وتمشيا مع الاتجاهات الحديثة فان الهدف الرئيسى لانشطة البحوث العلمية والتكنولوجية لا ينبغي لها ان تقتصر على حفز الابداع والابتكار العلمى بل يجب ان تصيب من ادوات المجتمع الاساسية التى تعنى بتطوير العلم والمعرفة من اجل النهوض بالمجتمع وحل مشكلاته وتحقيق حياة افضل لابناء الوطن .

فضلا عن ذلك فهناك حاجة ماسة لاجاد قنوات اتصال عضوية ذات اتجاهين بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين المؤسسات والشركات والهيئات من جهة اخرى ، على اساس ان تتوفر المعلومات الوافية عن اعضاء هيئة التدريس بالجامعات وتخصصاتهم وخبراتهم ، وكذلك البيانات الكافية عن حاجات تلك المؤسسات التى تسهم فى تمويلها ، وبذلك تستطيع هذه المؤسسات ان تساعد الاساتذة على اعطاء افضل ما عندهم نظرا لتأمين كثير من متطلبات البحث العلمى المادية والبشرية ، كما انها تفيد هذه الشركات والمؤسسات بحصولها على نتائج عمل الاساتذة وجهودهم ، واخيرا فان الاستفادة النهائى من كل ذلك هو

المجتمع .

بالاضافة الى ذلك فانه من الضرورى تشجيع التعاون العلمى بين جامعاتنا وبين مراكز البحوث والجامعات المتقدمة فى الدول الاخرى لما فى ذلك من عائد كبير على البحث العلمى والدراسات العليا ، حيث ان التفكير العلمى يعتمد فى نموه على المبادلات التى درج العلماء والباحثون على اجرائها عبر الحدود الوطنية وليس من الممكن لاي نشاطات وطنية للبحث العلمى ان تنطوى على داخلها .

من هذا المنطلق فان الجامعات فى ظل الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتغيرة تمثل عقل المجتمع ، والبحث العلمى هو عقل الجامعات ، والدراسات العليا هى اداته الاساسية التى تقود حركة التقدم العلمى وترشد مسار التنمية فيه ، ومن ثم فان الامر يقتضى تضامن الجهود من اجل تطوير جذرى للدراسات العليا والبحوث حتى يمكن الوفاء باحتياجات التقدم والتنمية .

التوصيات

بناء على ما تقدم ، فإنه يوصى بما يلى :

أولا : مراحل التعليم ما قبل الجامعى والجامعى :

* ضرورة النظر فى تطوير التعليم فى المرحلة قبل الجامعية والمرحلة الجامعية سواء من ناحية تطوير المناهج والمقررات الدراسية أو اساليب التعليم والتقويم والامتنام باللغة العربية واللغات الاجنبية ، وتطبيق نظام الاختيار بين المواد الدراسية فى السنة النهائية للتعليم الثانوى وبما يؤدى الى تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وصقل مواهبه ودعم قدراته على التعليم الذاتى والتفكير والاستنتاج ، مع المراجعة الدورية لمستويات المناهج فى هذه المراحل التعليمية .

* العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى بعض الكليات التى تتناسب امكاناتها مع هذا النظام بما يتيح للطالب فرصة اختيار بعض المواد التى تدخل فى نطاق اهتماماته .

ثانيا : قبول وإعداد طلاب الدراسات العليا :

* اتباع سياسة قبول طلاب الدراسات العليا لدرجة الماجستير من صفوة الخريجين في مرحلة البكالوريوس أو الليسانس على ان يكون من بين معايير الاختيار اتقان الطالب للغة اجنبية تناسب المجال الذي يرغب ان يتخصص فيه ، وعدم الاكتفاء بالتقدير العام للسنة النهائية في المرحلة الجامعية الاولى ، واستخدام اختبارات قياس تكشف عن مهارات الطالب الفكرية وقدراته البحثية وذلك لفترة معينة قبل قيده للدرجة بصفة نهائية .

* العمل على اتاحة الفرصة لتفرغ طلاب الدراسات العليا .

* احلال نظام المنح البحثية بعقود مجزية ومحددة المدة للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه بدلا من نظام التعيين في وظائف المعيدين والمدرسين المساعدين الذي يقترح الغاؤه ، على ان تعلن الجامعات عن المنح المطلوبة في التخصصات المختلفة لاختيار افضل المتقدمين - وتجدد هذه المنح سنويا وفقا لصلاحية وقدرات الطلاب ، وبعد حصول الطالب على درجة الدكتوراه يتم الاختيار من بينهم للتعين في وظائف المدرسين حسب كفاياتهم وصلاحيتهم للبحث والتدريس .

* ان تشمل برامج الماجستير في مختلف التخصصات مقررات دراسية متقدمة بهدف تكوين الخلفية العلمية اللازمة ، والتدريب على وسائل البحث وتحليل واستقراء النتائج مع الاهتمام بمقررات « قاعة البحث أو المقال » واستخدامها كوسيلة لاختيار قدرة الطالب على البحث والكتابة العلمية وان يعطى الطالب حق الاختيار من بين المقررات الدراسية وفق نظام الساعات المعتمدة .

* تعميم نظام عقد جلسات المناقشة المفتوحة التي تعقد بصفة دورية على مستوى القسم العلمى ويشترك فيها المتخصصون من الجامعات ومراكز البحث العلمى ، حيث تعرض خلالها نتائج البحوث للدراسات العليا الجارية بالقسم وذلك ضمنا وتأكيدا لجدية الدراسة والاستفادة بأراء المتخصصين من المدارس العلمية المختلفة .

* استحداث برامج مشتركة بين اقسام الجامعة واثراء الدراسات البينية ، ووضع اللوائح المرنة التي تسمح بذلك تمشيا مع تكامل العلوم وتبادلها وتداخلها .

* التوسع في دبلومات الدراسات العليا باعتبارها دراسات تطبيقية مهنية تهدف الى تنمية قدرات الفنيين والمهنيين وتكسيبهم دراية اكبر ومهارة وخبرة اوسع بمجال تخصصهم ، ووضع القواعد التي تضمن جدية القيد بهذه الدبلومات حيث تشير الاحصائيات الى قلة عدد الخريجين بالنسبة للمقيدين والذي يرجع اساسا لعدم انتظامهم في الدراسة ، وبالتالي الى عدم حضورهم الامتحان مما يسبب هدرا في الوقت والجهد والمال العام . هذا الى جانب تطوير نظام شغل الوظائف بحيث يشجع ويلزم بضرورة التاهيل العالي والمستمر .

* الاهتمام بالتطبيقات العلمية و التدريبات العملية والميدانية التي تشتمل عليها برامج دبلومات الدراسات العليا .

* وضع المعايير المناسبة لقياس الاداء في التعليم الجامعى وتقييم مستوى الدرجات العلمية في الجامعات المختلفة .

ثالثا : الايفاد للدراسات العليا :

* العودة الى نظام الاعلان العام عن فرص الايفاد المختلفة بما يتيح التقدم للجميع على مستوى الدولة واختيار العناصر الافضل علميا .

* قصر الايفاد في بعثات خارجية للحصول على الدكتوراه من بين الحاصلين على درجة الماجستير إلا في التخصصات التي يتعذر فيها منح الماجستير في الجامعات المصرية ، ويتم تحديد موضوعات الايفاد بواسطة لجان فنية من اساتذة متخصصين ، والتي تقوم بتحديد الجهة التي يوفد اليها الطالب واسماء الاساتذة المتخصصين ومدة البعثة ، على ان تشمل فترة محددة منها بعد الحصول على درجة الدكتوراه للتدريب العملى والتطبيقي في بعض التخصصات .

* تخصيص حصة من موازنة البعثات بالعملة الاجنبية والمحلية

لتدعيم الاقسام العملية بالجامعات المصرية التى تستقبل البعثات الداخلية .

* ان يكون ايفاد طلاب البعثات الداخلية الى جامعات أخرى تتوافر فيها الامكانيات المناسبة للبحث والدراسة ، وليس فى نفس الجامعات التى يعملون بها .

* تقويم نظام الاشراف المشترك وتدعيمه وازالة سلبياته بما يخدم الدراسات العليا .

* بالنسبة لكل انواع الايفاد يجب اعداد تقرير سنوى جاد يتضمن التقدم العلمى للمبعوث ، ويتقرر على ضوءه احييته فى الاستمرار فى بعثته هذه مع اصدار التشريعات والقوانين اللازمة التى تضمن التعويض المناسب للدولة ممن يتخلف عن العودة الى الوطن .

* ازالة معوقات الاجراءات المالية فى موازنة البعثات .

رابعا : اعضاء هيئة التدريس :

* رفع المستوى العلمى والبحثى لأعضاء هيئة التدريس باستمرار عن طريق قاعات المناقشة وورش العمل ، والتوسع فى حضور المؤتمرات والايافاد فى مهمات علمية ، والاسهام فى البحوث المتعلقة بقطاعات الانتاج والخدمات .

* اتاحة الفرصة لتفرغ بعض أعضاء هيئة التدريس للبحث او التأليف على ان يصرف مستحقاته خلال فترة ، ثم يتم تقييم الاعمال التى قام بها خلال هذه الفترة وبناء عليه يتم منحه مكافاة مجزية اذا كانت هذه الاعمال متميزة .

* تحديد عدد الرسائل العلمية التى يشرف عليها الاستاذ الواحد فى الجامعات المختلفة ، وذلك فى ضوء فهم كامل للامكانيات والنظم الزمنية للدرجات العلمية ونظم التفرغ والطبيعة البحوث داخل الاقسام العلمية المختلفة .

* دراسة نظم إعارات أعضاء هيئة التدريس الى البلاد العربية والافريقية ، وإحكام قواعد هذه النظم بحيث لا يتاثر مستوى العملية

التعليمية والبحثية بالوطن ، والحد من النتائج السلبية للاعارات .

* التاكيد على ما سبق ان أوصى به المجلس منذ سنوات من تحديد الهياكل الوظيفية للاقسام العلمية وفقا للتخصصات المطلوبة وبما يتناسب مع اعباء كل قسم وبحيث يكون التعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات فى القسم المعنى .

* يكون شغل وظائف اعضاء هيئة التدريس بالاعلان ، مع إحكام اسس تقييم الاعمال العلمية .

* تعد كل جامعة خطة مستقبلية لإعداد أعضاء هيئة التدريس بها بما يهدف الى تحسين نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب وبالتالى رفع كفاءة اداء العملية التعليمية والبحثية .

* إجراء دراسة تحليلية عن ساعات العمل الفعلية لاعضاء هيئة التدريس بحسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الاولى ، وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتحضير للمحاضرات وبين ساعات العمل المخصصة للاشراف على الرسائل الجامعية والبحث العلمى والاعمال الادارية المنوطة به ، هذا بالإضافة الى الانشطة الريادية وذلك التعرف على اوجه العجز او الفائض فى التخصصات المختلفة .

خامسا : الكوادر الفنية والادارية المعاونة :

* توفير المساعدين الفنيين المديرين اللازمين لتشغيل وصيانة الاجهزة العملية وعمل التحاليل وذلك عن طريق تدعيم وتطوير المعاهد التى تؤهلهم واعداد الدورات التدريبية باستمرار لرفع مستواهم الفنى .

* توفير الافراد والخبرات المؤهلة لتقديم الخدمات المكتبية المستحدثة وتدريب العاملين منهم على الوسائل التكنولوجية الحديثة المستخدمة فى المكتبات .

* التاكيد على إعداد الكوادر الفنية اللازمة لإنشاء مراكز المعلومات

المتطورة بالجامعات باستخدام الكمبيوتر والاجهزة الحديثة .

* تدريب الجهاز الإدارى المسئول عن معلومات الدراسات العليا وبياناتها الاحصائية ووضع النظم الملائمة لتسجيل وتحليل هذه البيانات والاستفادة منها .

ساسا : الامكانيات المادية :

* تحديد ميزانية كل جامعة وفقا لظروفها ومتطلباتها وحدائتها او قدمها ، وبما يعكس ايضا مسئولية الجامعات ودورها فى التنمية .

* تشجيع مساهمة الشركات والبنوك والمؤسسات والهيئات المختلفة فى تمويل البحث العلمى بالجامعات تأكيدا لربط الجامعات بالبيئة ودورها فى التنمية .

* تحميل الهيئات التى توفد طلابا للدراسات العليا بالجامعات - الرسوم التى تناسب الخدمات التى تقدم ل هؤلاء الطلاب على ان تكون موضوعات دراستهم مما يهدف الى تنمية هذه الهيئات .

* وضع خطة عاجلة لحصر الاجهزة المعملية البحثية بالجامعات والعمل على صيانة واصلاح الاعطال بها ، لتعميم الاستفادة منها ورفع كفاءة تشغيلها .

* تحديث المعامل والاجهزة الاساسية والاجهزة المساعدة مثل الحاسب الالى والالات الكاتبة والآت التصوير ، مع ادخال الوسائل التكنولوجية الحديثة وتطويرها وانشاء اجهزة مركزية بكل جامعة للمعايرة والقياسات وصيانة الاجهزة .

* النهوض بالنشر العلمى والاعلام عن نتائج البحوث فى كتيبات علمية واصدار البليوجرافات والمونوجرافات .

* الامتثال بتنفيذ نظم المعلومات بكل جامعة واتاحة تداولها .

* المساهمة فى نشر الثقافة العلمية والوعى العلمى بين الجماهير عن طريق دعم الروابط مع اجهزة الاعلام ونور النشر والعمل على تبسيط المعلومات العلمية والتكنولوجية ووصولها الى الجماهير .

٢٦٦

سابعا : الجوانب التنظيمية والادارية :

* العمل على الربط العضوى الوثيق بين سياسات التعليم العالى واهداف التنمية الشاملة وخططها الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك من خلال خطة بحثية قومية تشارك فيها الجامعات واكاديمية البحث العلمى والمراكز البحثية المختلفة .

* إحداث التطوير اللازم للهيكل التنظيمية القائمة بالجامعات الى اشكال اكثر وظيفية بالنسبة للجامعات واكثر مراعاة لاستخدام الموارد المتاحة بكفاءة عالية ، وتوفير جهة مركزية تتولى تخطيط سياسة البحوث والدراسات العليا بالجامعة .

* ايجاد صيغ جديدة للتعاون الفعال بين الجامعات عامة وبينها وبين المراكز البحثية فى المؤسسات المختلفة بحيث تتيج امتزاج الخبرات والثروات الفكرية المتاحة .

* تشجيع التعاون العلمى والابحاث المشتركة مع الجامعات ومراكز البحوث المتقدمة فى الدول الاخرى .

* ضرورة مشاركة الجامعات عن طريق المجلس الاعلى للجامعات مع وزارة الخارجية فى اجراء عقد الاتفاقيات الثقافية مع الدول الاخرى وتحديد أوجه انشطة هذه الاتفاقيات ومدة سريانها .

* واخيرا - وليس آخر - فان المجلس يؤكد على ماسبق ان اوصى به فى أكثر من تقرير واحد من ضرورة اتخاذ الاجراءات التشريعية اللازمة لوضع مثل هذه التوصيات موضع التنفيذ .

(انظر الجداول الخاصة بهذا الموضوع فى الملاحق)

الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧

التخصصات الجديدة فى التعليم الجامعى

ان تطوير التعليم لابد وان يستهدف عالم الغد ولذا يصبح من
الضرورى وضع تصور للنموذج الحضارى الذى يرسم اتجاهات تطوير
المجتمع ويحددها وبالتالي تطوير التعليم.

وهناك بعض الاعتبارات الرئيسية التى تفرض هذا التطوير منها :

- يتميز العالم المعاصر بالتغير السريع وبمعدلات التغير المتسارعة
على كل انماط الحياة وذلك نتيجة للعدد الهائل من الابتكارات
التكنولوجية للتقدم السريع فى وسائل الانتاج والاتصالات والمعلومات .
- ان تزايد عدد السكان وعدم كفاية الغذاء يضيفان تحديا جديدا
لابعاد الانسان عن حالة الجوع الذى يعيش فيه نحو ثلث سكان الارض.
- ان التغير فى وسائل الانتاج والابتكارات يغير كثيرا من انماط
المهن التى ألفناها ويغير مستوياتها ، مما يضع على منظومات التعليم
اعباء جديدة لم تألفها من قبل ، وهى ضرورة تهيئة السبل لتدريب
(واعادة تدريب) من يطلب ذلك ، بل وفتح قنوات التعليم بغير حدود
لمواجهة هذه الحالة التى سوف تتسم بالاستمرار ، واكثر من ذلك فان
منظومة التعليم يجب ان تكون مؤهلة باجهزتها وهياكلها لتقديم انواع
جديدة من التعليم وطرقه ومواجهة تعدد وتكاثر التخصصات الجديدة .
- من آثار التغير السريع تغير انماط الحياة والسلوك سواء أنماط
الاستهلاك وانماط الهجرة والسكن والتخزين والمواصلات واستهلاك

الطاقة مما يغير من شكل المجتمعات والتجمعات وهذا يحدو بنا الى
الحذر عندما نتكلم عن التعليم الذى يناسب البيئة ، حيث ان هذه البيئة
نفسها مطلوب ومحتوم تغييرها بدلا من العوامل المؤقتة الممكنة (تسعيرة
الشهادات - سياسة توظيف الخريجين - فرص تعليم لاتلائم
المستقبل - وغير ذلك) .

- تنمو صناعة الخدمات نتيجة لزيادة اوقات الفراغ والميكنة
والاتمية والروبوت .

- المستقبل القريب هو عصر المعلومات وعصر ذكاء الانسان ، وللمرة
الاولى فى التاريخ يصبح العامل الاساسى فى الانتاج هو ذكاء الانسان
وقدرته على الابتكار وتحليل المعلومات (الكمبيوتر) والقدرة على
التساؤل وممارسته لتنمية قدرته على التصور ، والابتكار واستهداف
المعرفة ومصادرها .

وفى ضوء ما تعيشه الجامعات المصرية اليوم تتضح لنا بعض
حقائق المناخ العلمى القائم حاليا ومدى صلاحيته او استجابته لتطبيق
التخصصات الجديدة ومامية المقومات اللازمة لهذه الاستجابة ، نوضح
منها مايلى :

ان المستوى الحالى للتعليم الجامعى فى مصر لا يواكب حاجة
العصر الحديث ، ويتطلب وقفة جادة لتدعيمه وتطويره .

- ان المستوى الحالى للعلوم الاساسية فى التعليم العام بصفة عامة
والتعليم الجامعى بصفة خاصة فى حاجة ماسة للتقويم حتى يصلح
اساسا تقوم عليه التخصصات العلمية الحاضرة والمستقبلية ومن الخطأ
ان يطفى بريق التخصصات الحديثة والمستقبلية على أهمية العلوم
الأساسية .

- يلزم أن يكون الهدف الأول من ادخال التخصصات المستقبلية فى
التعليم الجامعى هو إعداد جيل قادر على تفهم طبيعة هذه التخصصات
المستقبلية والعلوم الاساسية التى انبثقت عنها لامكان تطبيقها فى
نواحي التنمية والانتاج مستقبلا .

- زيادة الربط بين التعليم الجامعى فى مصر ومثيله بالدول المتقدمة
وذلك بتبادل الزيارات العلمية وحضور المؤتمرات الدولية حيث تناقش
طبيعة هذه التخصصات المستقبلية وتطبيقاتها ، وكذلك عقد المؤتمرات
المحلية لنشر الوعى السليم عن حقائق وامكانات هذه التخصصات .

مبادئ واعتبارات أساسية :

يجب مراعاة عدة اعتبارات في تطبيق التخصصات الجديدة :

- من الضروري ان ترتبط التخصصات الجديدة بحاجات المجتمع ورؤيا المستقبل ومن ثم فهي متغيرة وفقا لتغير هذه الحاجات وضرورتها .
- ان التفكير في انشاء التخصصات الجديدة يجب ان يكون مرتبطا بسوق العمل واحتياجاته والا اصبح هذا السوق طاردا لها . فقد اضطرت بعض الجامعات الى الغاء تخصصات علمية مثل الهندسة النووية وهندسة الطيران وغيرها . ولذلك فانه يجب الحذر من ايجاد تخصصات جديدة لا يستوعب سوق العمل خريجها .
- التخصصات الجديدة يجب ان يختلف مستواها باختلاف مستوى الحاجة اليها ، فبعضها يجب ان يقتصر على الدراسات العليا دون سواها . وبعضها يمكن النزول به الى مستوى المرحلة الجامعية الاولى وبعضها يمكن البداية به منذ مراحل التعليم قبل الجامعي . ومن ثم فان ظروف المجتمع هي الحاكمة في هذا المجال .
- نظرا لان قطاع الصناعة يعتبر أكثر حركية من القطاعات الاخرى في المجتمع فانه يمكن ان يأخذ المبادرة في التنبؤ بالحاجة الى تخصصات جديدة . وبالتالي فانه من الممكن لهذا القطاع ان يمد الجامعة بتصوره عن احتياجاته الجديدة من هذه التخصصات . ومن ثم فان الرابطة بين قطاع الصناعة والجامعة ضروري وهام .
- انه حتى يتحقق للتخصصات الجديدة الظهور والنماء فيجب السعي فوراً وبون ابطاء لفك الارتباط بين ثالث المؤهل والوظيفة والمرتب .
- أنه اذا لم تتحرك الدولة ممثلة في الجامعات وقطاعات الإنتاج والخدمات بها تحركا سريعا لاستيعاب التخصصات الجديدة فإن الحركة المتسارعة للعلم والتكنولوجيا ستزيد الفجوة اتساعا بيننا وبين ما هو كائن بالخارج وما سوف يكون .
- انه حتى يمكن اجراء تحليل لحاجات المجتمع من التخصصات المستقبلية فلا بد من ايجاد جهاز يتوافر في عمله امكانيات الاستمرار والاستقرار حتى يستطيع التنبؤ باحتياجاتنا من هذه التخصصات في المستقبل القريب والبعيد .
- ان التخصصات الجديدة تحتاج لظهورها ونموها الى ما يلي :

هذا وان ميلاد تخصصات جديدة يجب ان يرتبط ارتباطا وثيقا بالتعمق والتعدد في المقررات الدراسية في العلوم الاساسية .

وان المقررات الدراسية المتاحة لطالب البكالوريوس في الهندسة على سبيل المثال يبلغ عددها في مصر حوالي اربعين مقرا مقارنة باكثر من سبعين في العالم المتقدم .

ولما كان المدى الزمني للتعلم للفرد النظامي لا يجب ان يزيد على خمسة وعشرين عاما فان الحل المنطقي لاتاحة هذا العدد الكبير من المقررات الدراسية يكمن في تبني نظام الساعات المعتمدة وان تحرر ارادة الطالب في اختيار ما يراه من مقررات تناسب قدراته وتناسب ميوله لمستقبله .

كما ان تزايد تأثير السلوكيات في تكوين صاحب المهنة وكذلك تداخل التخصصات وتنامي الاعتماد على علوم وفنون الادارة - اوجدت كثيرا من التخصصات التي تجمع بين تخصصين او اكثر (الدراسات البيئية) .

ولا يمكن التنبؤ بميلاد تخصصات جديدة بناء على جهد فردي مبعثر بل يجب ان يفرد له وحدة دراسات وبحوث بالمجلس الاعلى للجامعات تقدم الدراسات الخاصة بمستقبل العلم ليكون مؤشرا للجامعات والاقسام ومراكز البحوث حتى تعد لها .

ويجدر عند هذه النقطة ان نحذر من التوسع في انشاء تخصصات جديدة بأعداد كبيرة لا يستوعبها سوق العمل ويجب ان يتولى المجلس الاعلى للجامعات اقتراح انشاء هذه التخصصات وتمويلها .

ان نمو فروع العلم والمعرفة والتخصصات يتطلب استقلالا علميا للاقسام العلمية وسخاء في تمويلها . كما ان الاقسام غير المكتملة تعوق تقدم العلم .

ان استقلال الاقسام يعود بالطبيعة الى وجوب ان تكون الجامعة جامعة اقسام لجامعة كليات ، وان يعاد النظر في النظام الاداري العلمي للجامعات ومراكز البحوث .

ان الادارة العلمية للاقسام ومراكز البحوث يجب ان تتطور من مجرد مالية إلى ادارة بمعناها الشامل ، على ان تأخذ في الاعتبار إعداد الافراد العلميين ورصد التطور العلمي وتحليله ووضع سياسات وبرامج مستقبلية .

• توافر اعداد مناسبة من أعضاء هيئة التدريس لدرسوا هذه التخصصات مع اعادة تامة للغات الاجنبية فهي الجسور التي تربطنا بها .

• بنوك للمعلومات يتوافر لديها دوما كل جديد يظهر من علوم او تخصصات . ولاشك ان دور اكااديمية البحث العلمى حيوى وهام فى هذا المجال وذلك لضمان اتسياب هذه المعلومات والحصول عليها .

• علاقات ثقافية قوية ومستمرة بين جامعاتنا وجامعات الدول المتقدمة على وجه الخصوص .

• توليد الحاجة الى التقدم باعادة النظر فى اجازة العمل ومستوى الانتاج (جودة الانتاج والمواصفات ومستوى الاداء) .

• اعتبار دبلومات الدراسات العليا هى الدرجة الاولى للتخصص وشرط مزاولة المهنة .

ومن المسلم به ان تنشأ التخصصات الجديدة بطريق أو أكثر من الطرق الآتية :

• فهمي اما أن تنشأ برعما فى كنف علم اساسى ، حتى اذا ما اشتد عودها اتخذت لنفسها كيانا مستقلا يزداد قوة واستقلالا كلما وضحت أهميته العلمية ، وادينا من الامثلة على ذلك علم الالكترونيات الذى انبثقت منه الميكروالالكترونيات والحسابات وكذلك علم الجسيمات « الذره والنواة » الذى انبثقت عنه علوم الطاقة النووية والجوامد والاشعاع والفضاء ، وكلا العلمين الالكترونيات والجسيمات نشأ كبراعم فى العلوم الاساسية الفيزيائية .

• واما ان تنشأ البراعم من تزاوج بين العلوم القائمة ، وادينا من الامثلة على ذلك البيوفيزيكا والهندسة الطبية والاحصاء البيولوجى والتزاوج فيها واضح .

• وقد تنشأ البراعم من امهات العلوم حاملة صفات وسمات مستحدثة ومتطورة . ويأتى ذلك نتيجة لتقدم المناخ العلمى العام فى شتى المجالات .

المشكلات التى تواجه انشاء التخصصات الجديدة بالجامعات :

– قد يسمى بعض أعضاء هيئة التدريس بالجامعات فى سبيل ايجاد درجات وخلفية الى تفتت التخصصات العلمية القائمة وتحويلها الى اقسام مستقلة .

– اهتمام اعضاء هيئة التدريس بالجامعات بالتدريس فى المرحلة الجامعية الاولى على حساب الدراسات العليا و البحوث وذلك لاسباب عديدة .

– اسلوب العمل بالجامعة وغياب الكثير من مقومات التنظيم والرقابة والتقييم وكلها وسائل اساسية يلزم وجودها لنجاح اى تخصص سواء كان قديما او جديدا .

– قصور الامكانيات المادية عن الوفاء باحتياجات التعليم والبحث العلمى والدراسات العليا بالجامعات .

– السلطات المخولة للقيادات الجامعية لاتتفق مع مالهها من صلاحيات ، ولذلك فلابد من اعادة النظر فى منظومة الادارة الجامعية من اساسها حتى تتواءم السلطات مع الصلاحيات .

أهم الاتجاهات المطلوبة العناية بها فى مجال التخصصات الجديدة :

وتأسيسا على كل ماسبق فان هناك عدة اتجاهات عامة يجب الاهتمام بها واعطاؤها حقه من العناية فى مجال التخصصات الجديدة وتتلخص اهم هذه الاتجاهات فيما يلى :

– توفير الانفاق الكافى على التعليم الجامعى باعتباره من اهم وافضل انواع الاستثمار ، حيث انه يعمل على تنمية الثروة البشرية ، التى تعتبر بحق اثنى وائدر عوامل الانتاج فى العالم المعاصر ، عالم الثروة العلمية والتكنولوجية الشاملة ، ومن هنا يجب دعم الجامعات وتوفير الامكانيات اللازمة لها .

– اعطاء الجامعات حرية اكبر فى التصرف فى شئونها المالية ومسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة فى هذا الشأن ، على النحو الذى سبق التوصية به ، حتى تستطيع الجامعات النهوض برسالتها بكفاءة ولاشك ان تحقيق هذه الامور سيلقى على الجامعات مسئولية اكبر لتنفيذ برامجها .

– زيادة الانفاق على البحث العلمى لتوفير احتياجاته ومتطلباته ، والامل معقود على ان تستجيب الدولة الى ذلك فتخصص نسبة لاتقل عن ١ ٪ من الدخل القومى للاتفاق على هذا الغرض . والواقع ان هذا الرقم متواضع اذ ماقررن بما يجرى عليه العمل فى البلاد المتقدمة حيث يصل فيها من ٢ ٪ الى ٥ ٪ من دخلها القومى .

- انشاء مركز توثيق للمعلومات والبحوث العلمية والتكنولوجية تكون من مهامه :

x تجميع المعلومات والبحوث العلمية والفنية وتصنيفها وحفظها وتيسير الحصول عليها .

x حصر اعضاء هيئات التدريس والعلميين والخبراء .

x تبادل هذه المعلومات مع مراكز البحوث ومراكز التوثيق الاقليمية والنوعية الاخرى لتمهيد سبيل الانفتاح على العالم الخارجى على اوسع نطاق .

x تزويد الجامعات ومراكز البحوث ومواقع العمل المختلفة بهذه المعلومات للاستفادة منها وبناء جسور قوية بين بعضها وبعض وبينها وبين العالم الخارجى .

- اعادة النظر فى تشكيل المجالس الجامعية على مستوياتها المختلفة وصلاحياتها لتؤكد استقلالها واستقرارها واستمرار فعاليتها بان يتضمن ذلك وجود عدد من الاعضاء بصفاتهم الشخصية المتميزة فى العلم والاهتمام بتطور المجتمع وملاحقة ما يحدث فى العالم .

التوصيات

وعلى ضوء ما سبق ، يوصى بما يأتى :

* انشاء جهاز بالمجلس الاعلى للجامعات تتوافر له فى عمله امكانات الاستمرار والاستقرار حتى يمكنه اجراء التحليل الدائم لحاجات المجتمع من التخصصات الجديدة فى المستقبل القريب والبعيد .

* التفكير من الان فى وضع اسس جامعة المستقبل من حيث انماطها وميكلها واسلوب ادارتها لتكون معدة لاستقبال التخصصات الجديدة .

* ضرورة ان يكون التفكير فى انشاء التخصصات الجديدة مرتبطا بظروف المجتمع واحتياجاته والرؤية المستقبلية فهى الحاكمة فى هذا المجال والا فان سوق العمل يكون طاردا لها .

* ان يختلف مستوى التخصصات الجديدة باختلاف الحاجة اليها فيقتصر بعضها على مرحلة الدراسات العليا وبعضها يمكن ان يكون على مستوى المرحلة الجامعية الاولى وبعضها يمكن البدء به منذ مراحل

التعليم قبل الجامعى .

* السعى لحل ما تواجهه الجامعة من مشكلات تتعلق بالموارد والادارة ونقص الاجهزة والمعامل والمكتبات وغير ذلك ، مما يساعد على إدخال التخصصات الجديدة والمستحدثة فى البرامج التعليمية لاقسامها .

* انشاء الصيغة الملائمة للربط المشترك من بعض رجال الجامعة ورجال الصناعة يكون من شأن ذلك مد الجامعة بالحاجة الى التخصصات الجديدة وان تقوم الجامعة بالدراسة والبحث ، ولا شك ان الربط بين قطاع الصناعة والجامعة ضرورى وهام .

* ان استقلال الاقسام العلمية بالجامعات يعود بالطبيعة الى وجوب ان تكون الجامعة جامعة اقسام لجامعة كليات وان يعاد النظر فى النظام الادارى العلمى للجامعات .

* ان تطبيق التخصصات الجديدة فى الجامعات يرتبط بالدرجة الاولى بتطبيق الساعات المعتمدة فى الدراسة الجامعية الذى يحرر ارادة الطالب فى اختيار ما يراه من مقررات تناسب قدراته وتتفق مع ميوله ورؤياه لمستقبله .

* ان ينشأ بالمجلس الاعلى للجامعات مركز لتوثيق المعلومات والبحوث العلمية والتكنولوجية .

* اعتبار دبلوم الدراسات العليا هو درجة التخصص حتى يمكن النظر فى اعتباره اساسا لمزاولة المهنة .

* ان تجد كل جامعة وسيلتها لاجراء التقويم الدورى لاداء الجامعة والاقسام العلمية بها .

* ان يتابع المجلس القومى للتعليم متعاوناً مع المجلس الاعلى للجامعات دراسة موضوع جامعة المستقبل وتخصصاتها العلمية وابحاثها الجديدة ومن امثلة ذلك الهندسة الوراثية وتطبيقاتها - التكنولوجيا الحيوية - التحكم والتوجيه للعمليات الانتاجية - وسائل الرفع المتقدمة - الطاقة وتحولاتها واستخداماتها - الاليكترونيات الدقيقة - العلوم الانسانية والمتغيرات السريعة فى العلاقات - وغيرها .

الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٧-١٩٨٨

الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى

تهدف النظرة الاقتصادية فى تخطيط التعليم الجامعى الى كيفية استغلال الموارد المتاحة بأفضل الطرق وأكثرها كفاءة وفعالية للحصول ليس فقط على اكبر عدد ممكن من الخريجين بل ايضا على خريج اجود ، وبحوث اعمق ، وعائد متكيف من حيث النوعية والكفاية مع احتياجات المجتمع . ويعنى ذلك الحصول على اكبر قدر من المخرجات من مجموعة معينة من المؤهلات ، أو الحصول على قدر معين من المخرجات باستخدام ادنى قدر من المدخلات ، أى رفع مستوى الكفاية والانتاجية بالجهد المناسب ، والتكلفة الاقل ، و الفاقد الادنى .

ويعتبر الفاقد فى التعليم الجامعى احد العوامل السلبية المؤثرة فى اقتصاديات التعليم ويظهر فى صورتين :

صورة كفية : وتتعلق بعدم كفاية عملية تحويل مدخلات التعليم الجامعى الى مخرجات وفق مواصفات معينة ومعايير محددة .
صورة كمية : وتتصل بأعداد ونسب تدفق المخرجات وما يكون فيها من هدر أو فاقد ، وهو مرتبط ارتباطا كليا بباقي عناصر الاقتصاديات ، بل وعناصر عمليتي التعليم والتعلم كل .

فى هذا الاطار تعرضت الدراسات السابقة التى قام بها المجلس الى بعض صور الهدر فى مجال التعليم الجامعى ، وتضمن هذه الدراسة الجديدة الموجزة عرضا سريعا للأبعاد العريضة التى تؤثر فى

التعليم الجامعى وتتأثر به ، ثم تحديدا وتحليلا لاهم مظاهر الهدر والفاقد واسبابه ، وتنتهى الدراسة بعد ذلك الى بعض الاقتراحات والتوصيات لمعالجة الفاقد والحد من الهدر بهدف تعظيم انتاجية وعائد واستثمار التعليم الجامعى .

التغيرات المؤثرة فى التعليم فى السنوات الاخيرة

ان مستقبل التعليم عامة والتعليم الجامعى والعالى على وجه الخصوص لا يمكن ان يخطط له تخطيطا سليما بعيدا عما يجرى فى العالم من تغيرات رئيسية تؤثر فى التعليم وتشكل مستقبله ، وبعض هذه المؤثرات والقوى لها جذور محلية وبعضها الاخر له طابع دولى عالمى . وفيما يلى تعرض نظرة عامة على المتغيرات الرئيسية المتعددة والمعقدة والمتنوعة التى تلعب دورا اساسيا فى تخطيط التعليم ورسم سياسته ورفع كفاءته :

اولا : التغيرات الاقتصادية :

ويتمثل اهمها فى النقاط التالية :

- الانتقال المفاجئ الذى تم فى اوائل السبعينات فى معظم بلاد العالم من العجز الكبير فى القوى البشرية المتعلمة إلى الفائض فى هذه القوى ، إذ حان الوقت الذى فاقت فيه المخرجات - وبخاصة المستويات الثانوية والجامعية - قدرة الاقتصاد على انشاء وظائف جديدة فانتشرت ظاهرة البطالة بين المتعلمين من دولة الى اخرى .

- تحول رئيسى فى نمط اتجاهات القوى البشرية الدولية وتناقص ظاهرة هجرة العقول من الدول النامية الى الدول المتقدمة ، وظهور سوق جديدة فى دول البترول للخبراء الفتيين والمدرسين والعمال المهرة .

- الركود الاقتصادى الشديد على مستوى العالم ، وازدياد حدة التضخم مما أثر فى الانظمة التعليمية تأثيرا واضحا ، حيث زادت البطالة بين الخريجين ، واصبحت ميزانية الانظمة التعليمية تشكل عبئا على الميزانية العامة وادى ذلك الى تخفيض مخصصات التعليم فى بعض الاحوال .

- والعامل الهام الذى تمتد عواقبه بعيدا بالنسبة للتعليم والعمالة هو

والحضر قد اتسعت بدلا من ان تضيق ، وانتشرت البطالة والبطالة المقنعة ، وتضاؤل الانتاج الغذائى فى مواجهة الزيادة السكانية وغيرها من مظاهر الخلل وعدم التوازن .

رابعا : المتغيرات العلمية والتكنولوجية :

يتميز عالمنا المعاصر بالتغير السريع ومعدلات التغير المتسارعة على كل انماط الحياة ، وذلك نتيجة كثرة الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية فى وسائل الانتاج والاتصالات والمعلومات ، وتسارعت معدلات الاكتشافات بصورة غير متوازنة بين المجتمعات ، مما خلق فجوة كبيرة بين الدول المتقدمة والنامية ، وتتسع هذه الفجوة باستمرار . بالإضافة الى ذلك فان الزمن بين كل اكتشاف علمى وبين تطبيقه العملى اصبح يضيق بصورة مثيرة .

وقد أدى التقدم العلمى والتكنولوجى الحديث الى انفجار هائل فى المعلومات والبيانات العلمية ، ويكفى ان نذكر انه يصدر فى العالم الان اكثر من مائة الف بورية علمية فى مختلف المجالات الرئيسية يتراوح عدد البحوث فيها بين مليون ونصف الى مليونين ، هذا الى جانب ما يصدر من كتب ومراجع وتقارير ونشرات مختلفة .

خامسا : التغيرات التعليمية :

من أهم هذه التغيرات ما طرأ من تغيير شامل على تعريف التعليم نفسه ، فحتى حلول السبعينات من هذا القرن كان التعليم فى عرف الناس مساويا للمدرسية وهو الانتماء لنظام التعليم الرسمى المألوف الذى يبدأ بالصف الاول الابتدائى وينتهى بأعلى مراحل الدراسة الجامعية ، وطبقا لهذا التعريف فان تعلم الانسان يقاس بعدد سنوات دراسته وبنوعية ومستوى المؤهلات الدراسية التى يحصل عليها ، الا انه بحلول لوائى السبعينات اصبح من الواضح ان هذه النظرة للتعليم لم تكن فقط اضيق من ان تتماشى مع واقع الحياة ، بل انها ايضا تحول دون الاهتمام المطلوب باشكال اخرى من التعليم ، وتسئ الى التعليم النظامى نفسه ، كما انها ايضا لا تتماشى بآية حال مع الخبرة اليومية حيث ان

التكنولوجيا المتقدمة ، فالذى يرصد ما يدور فى العالم يشعر أن هذه التكنولوجيا موجهة لرفع الانتاجية وتحرير الانسان من بذل الجهد العضلى والذهنى لمواجهة متطلباته المتزايدة من السلع والخدمات من خلال اجهزة ومنظومات عديدة تعتمد اساسا على الالكترونيات الدقيقة وكذلك الانتقال السريع الى الاتومية سواء فى الانتاج او المكاتب .

ثانيا : المتغيرات السياسية :

ان التغيرات السياسية المضطربة والتى صاحبت التغيرات الاقتصادية العالمية فى السبعينات واولى الثمانينات قد تركت هى ايضا اثرها على التعليم ، وبعض هذ التغيرات كانت سلبية وإيجابية وبعضها الآخر كان يتضمن الصراعات والصدمات ، ومن ثم كان لها الاثار السلبية على التعليم .

وفى هذه الاطار كانت الظاهرة الواضحة هى سعى الدول المستقلة حديثا نحو تحقيق الاستقرار السياسى ، كما تحاول الدول الاقدم المحافظة على استقرارها من الانهيار .

ثالثا : التغيرات السكانية :

ان الانظمة التعليمية فى البلاد النامية وجدت مشقة كبيرة فى الاحتفاظ بما تقدمه من خدمة للمجتمع فى مواجهة الزيادة الكبيرة فى عدد الطلاب الذين تقع اعمارهم فى نطاق سن الدراسة ، ومشقة اكبر بكثير فى تحقيق بعض التقدم نحو الاهداف التى تبنتها نظمها التعليمية . هذا السباق بين التعليم وبين النمو السكانى استمر بسرعة محمومة طوال السبعينات بلا أمل فى اى توقف طوال العقدين التاليين .

هذه الحقائق اثبتت واكدت ان غالبية من الاقطار النامية كانت فى الواقع قد حققت تقدما ملموسا ، قياسا على النمو الاحصائى لكل من جملة انتاجها القومى ولعدد المقيدين فى المدارس والجامعات ، ولكن الحقائق كشفت ايضا فى الوقت ذاته عن نمط من التنمية الاقتصادية والتعليمية مفرط فى عدم توازنه ، وفى عدم تكافئه ، فالفجوة بين الريف

هذا المفهوم للتعليم المرتبط بالمؤسسات مبنى على اساس ان المؤسسات التعليمية وحدها هي التي يمكنها ان تلبي كل الحاجات التعليمية للأفراد ، وان ذلك يمكن تحقيقه دفعة واحدة اثناء السنوات الدراسية وان أى انسان لم ينتظم فى الدراسة يعتبر بالضرورة غير متعلم .

ولقد اكدت الدراسات ان نظم التعليم القائمة فى معظم انحاء العالم اصبحت تتسم بالتقادم المتزايد وبعدم التلائم مع مجتمعاتنا السريعة التغير ، ومن هنا فان كل هذه الانظمة تحتاج الى تغيرات وتجديدات ضخمة مستمرة ومتواصلة .

من هذا المنطلق كان الاهتمام بالتعليم اللانظامى ، والذي يعنى ان نشاط تعليميا منظما ومتدرجا يتم خارج اطار النظام الرسمى ليعبر نوعيات مختارة من التعليم لمجموعات خاصة من السكان ، الراشدين منهم والاطفال ، وعليقا لهذا التعريف فان التعليم اللانظامى يتضمن مثلا الدراسات الزراعية المسائية ، وبرامج التدريب على الفلاحة ، وبرامج محو الامية للكبار ، وبرامج التدريب المهنى التى تتم خارج النظام الرسمى واندية الشباب ذات الاغراض التعليمية الضرورية ، ومختلف البرامج المحلية للتثقيف فى امور الصحة والغذاء ، وتنظيم الاسرة والتعاونيات وما الى ذلك .

سادسا : تغيرات الاتفاق على التعليم الجامعى :

يتسم الموقف فى الدول النامية ومع تزايد الاتفاق على التعليم الجامعى باختيار أحد أمرين هما :

- وضع قيود على أى توسيع اضافى فى عدد المقيدون وذلك للمحافظة على قدر من التوازن فى نوعية التعليم ونقص معدل البطالة بين المتعلمين فى ذات الوقت .
- الاستسلام لضغوط الطلب الشعبى على التعليم ، وذلك من خلال توزيع موارد تعليمية محدودة على عدد اكبر من الطلاب ويكون ذلك على حساب جودة التعليم وفاعليته .

ويتعرض الجزء التالى من الدراسة الى اهم صور الهدر و الفاقد فى التعليم الجامعى فى مصر وكيفية معالجتها .

الصور الرئيسية للفاقد والهدر فى التعليم الجامعى ويمكن ايجاز صور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى فى المجالات

الخمسة التالية :

اولا : بالنسبة للطلاب :

فى المرحلة الجامعية الاولى :

نظام القبول :

- ان اعتبار المجموع الكلى للدرجات فى الثانوية العامة (او بعد اضافة مجموع المواد المؤهلة للالتحاق بالكليات) هو المعيار الاساسى للمفاضلة بين رغبات الطلاب ، ورغم ان هذا المعيار يحقق ظاهريا مبدأ تكافؤ الفرص ، فقد ادى الى اهدار ميول وقدرات الطلاب كما ساهم ايضا فى الاقبال على التعليم مهما كانت الكلية المتاحة للطلاب .

- قصور البيانات والمعلومات الحقيقية عن احتياجات سوق العمل الحالية والمستقبلية .

- يتمثل الهدف الاساسى للقبول فى محاولة استيعاب اكبر عدد ممكن من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة دون مراعاة لاحتياجات سوق العمل فى المجالات المختلفة ، وعدم مراعاة الطاقة الاستيعابية والامكانات المتاحة فى بعض الكليات .

- عدم زيادة وكفاية الامكانات المادية والتعليمية مع زيادة عدد الطلاب مما ادى الى تدهور المستوى التعليمى والعالى للخريجين ، ويمثل ذلك اهدارا نتيجة لانخفاض مستوى ادائهم لاعمالهم .

- عدم وجود قنوات تسمح بسهولة تنوع التعليم ومستوياته ادى الى اخلال التوازن بين التعليم الفنى والتعليم الجامعى .

نظم الدراسة والتقويم :

- جمود النظم الدراسية التى تحكم كلياتنا على نظام العام الدراسى الكامل فى معظم الكليات او نظام الفصول الدراسية كما فى كليات الزراعة او نظام المراحل الدراسية كما فى كليات الطب والعلوم ، وتأخر تجربة الأخذ باقتراح نظام الساعات المعتمدة فى الكليات التى تسمح إمكاناتها بذلك رغم المناداة بهذا الرأى فى دراسات عديدة منذ سنوات مضت ، وما يتمتع به هذا النظام من مزايا اهمها اتاحة الفرصة للطلاب فى حرية اختيار بعض المقررات التى يميل اليها والتى تتفق مع قدراته ، الامر الذى يخفف الى حد ما من عيوب نظام القبول ، كما يحل بعض الشئ من نسب التسرب ، هذا بالاضافة الى اتاحة مقررات

عديدة ، وبالتالي فإن اختيار الطالب من هذه المقررات المتعددة يؤدي الى تعظيم عائد العملية التعليمية بتخريج نوعيات متعددة من الخريجين ، ومن هذا المنطلق يجب ان تصوب امكانات الجامعات لتتسق مع ادخال نظام الساعات المعتمدة تدريجيا ، وذلك بتوفير الامكانات التعليمية والتنظيمية والادارية اللازمة لتطبيق هذا النظام .

- الاعتماد على الكتاب الجامعي المقرر والمذكرات له تأثيره السلبي على العملية التعليمية وعلى اكتساب الطالب مقومات الاستيعاب وقدرات التلميم الذاتي ، وعلى تنمية روح الابداع والابتكار في شخصيته والتي تأتي عادة عن طريق تزويد الطلاب بالمعلومات بالرجوع الى مصادر المعرفة المختلفة من مكتبات وكتب ومراجع ومصادر البيانات والمعلومات .

- ان اكثر اساليب التعليم استخداما في بعض كلياتنا هو اسلوب التلقين والمحاضرات باعتبارها ابسط الوسائل . وقد ادى عدم استخدام الاساليب الاخرى التي تعتمد على المناقشة ومجموعات البحث الى القصور في تنمية قدرات الطلاب وبناء شخصيتهم وصقل مواهبهم .

- قلة الفرص الجادة للتدريب العملي والميداني الجيد للطلاب ادت الى اضعاف روح البحث العلمي والقدرة على التعبير عن الافكار والآراء وإعداد الطالب وتهيئته لسوق العمل .

- قلة استخدام التقنيات الحديثة في ميادين التعليم والاستعانة بالاجهزة السمعية والبصرية الحديثة مثل الدوائر التلفزيونية المغلقة والشرائح والافلام العلمية والميكرو فيلم واجهزة الراديو والتسجيل والفيديو التعليمي والكمبيوتر والنماذج المجسمة ومعامل اللغات كوسيلة معينة وضرورية لرفع كفاءة العملية التعليمية .

- ان جمود العملية التعليمية على مستوى اقسام الجامعة وكلياتها وعدم اتاحتها تحول الطالب من تخصص الى آخر كلما دعت الضرورة الى ذلك دون فقدان مؤثر او هدر ، ادى الى ندرة الكوادر من المتخصصين في العلوم البيئية رغم الارتباط والتكامل بين كثير من التخصصات وزيادة الحاجة الى إعداد نوعيات جديدة من الخريجين في

هذه المجالات .

- جمود الخطط الدراسية ومقرراتها ومناهجها وعدم ملاحقتها للتطور العلمي السريع ، وامتلاء بعض المقررات بالحشو ، بل وازدواجية تدريس العديد من الموضوعات في اكثر من مقرر لنفس الطالب ، ادى الى زيادة عدد الساعات الدراسية المخصصة لها دون مبرر ، والى النمطية في الجامعات دون مراعاة تطوير هذه المناهج وتحديثها المستمر بما يتلاءم مع التقدم العلمي واحتياجات البيئة .

- ان طرق الامتحانات والتقويم التقليدية المتبعة في اغلب الكليات والتي تعتمد على اختبار قدرة الطالب على استظهار المعلومات واسترجاعها ادت الى اضعاف قدرته على الاستيعاب واعمال الفكر والتحليل وتكوين الرأي واستنتاجه .

- عدم الاهتمام باللغات الاجنبية - الامر الذي يمكن الطالب من القدرة على التعلم الذاتي والاطلاع على المراجع والدوريات باكثر من لغة .

- ان رفع كفاءة العملية التعليمية يعتمد على حد كبير على طول العام الدراسي ، وجامعاتنا تعاني من اختصار مدة العام الدراسي ، حيث يبلغ عدد اسابيع الدراسة الفعلية ما بين ٢٢ الى ٢٥ اسبوعا في الوقت الذي تنص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات على ان تكون مدة الدراسة ثلاثين اسبوعا ، وبالمقارنة بمدة الدراسة في الجامعات المتقدمة نجد أنها تبلغ اكثر من ٢٢ اسبوعا من الدراسة الفعلية بعد استبعاد الاجازات والعطلات مع مراعاة تخصيص اقل مدة ممكنة للامتحانات الفصلية او النهائية .

تكوين الطالب الجامعي :

رغم ان الطالب الجامعي هو نتاج مجتمعه ، تؤثر فيه عوامل عديدة قبل التحاقه بالجامعة مثل الاسرة والمدرسة والمجتمع الصغير المحيط به ، ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة والمناخ العام من جوانبه المختلفة ، سواء كانت اجتماعية او اقتصادية او سياسية ، فان على التعليم الجامعي دورا كبيرا في صقل وتنمية قدراته على التفكير وحل

ومن الجدير بالذكر ان بعض الراسبين كيميا والمتسربين داخليا قد يكون مستواهم العلمى اقل من الراسبين كيميا والمتسربين فعليا ، وكل مافى الامر ان لديهم درجة أعلى من المثابرة .

ومن هذا المنطلق يمكن القول بان الفرصة التعليمية تفقد جزءا كبيرا من قيمتها الحقيقية اذا كانت بغير كيف مناسب ملائم لمصاحبها ، واذا كانت غير موظفة لتلبية مطالب مجتمعا ، واذا كانت غير مسهمة فى تغيير هذا المجتمع وتطويره نحو الاجود والانفع والاكفا .

فى مرحلة الدراسات العليا والبحوث :

لما كانت انجازات ومستويات الدراسات العليا تتوقف بالدرجة الاولى على كفاءة وقدرات القائمين عليها ، وبالتالي على نموهم وكفايتهم عدديا وكيفا ، فان الامر يقتضى ان تنال الدراسات العليا لجامعاتنا الاهتمام الكافى والتطوير المستمر . اذ يقدر ما تصل اليه المنظومة الفرعية من النظام الجامعى من انجازات فعالة ويقدر ما تنال الدراسات العليا وبرامجها من تخطيط ورعاية ويقدر ما يعود من فائدة على قطاعات التنمية فى البلاد ، بقدر ما ترتفع قيمة الجامعة ويتواصل دورها فى المجتمع .

- وتشير الاحصائيات الى ان متوسط نسب الطلاب المقيدى لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون اضافة الطلاب المسجلين للدبلومات يتراوح بين ٥.٥ ٪ الى ٧.٨ ٪ من جملة أعداد الطلاب المقيدى بالجامعات فى مرحلتى الدرجة الجامعية الاولى والدراسات العليا وذلك خلال الخمس سنوات الاخيرة ، وهذا يوضح مدى انخفاض حجم الدراسات العليا بالجامعات بالمقارنة بجامعات بعض الدول المتقدمة والتي تتراوح فيها هذه النسبة من ٢٥ ٪ الى ٥٠ ٪ .

- تتراوح نسبة خريجي مرحلة الدراسات العليا ما بين ٨ ٪ الى ٩ ٪ من جملة الخريجين بالجامعات ، واذا قيست نسب خريجي مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط وبدون اضافة الحاصلين على الدبلومات الى جملة الخريجين فان متوسط هذه النسب خلال السنوات العشر الماضية يصل الى ٤,٧ ٪ ، مما يوضح ضالة حجم مخرجات التعليم الجامعى

المشاكل او مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقت فراغه وعلى الكشف عن اهتمامه وقيمه ، وعلى تحديد اهدافه وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطة به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة فى التأثير عليهم والتاثر بهم والعمل بروح الفريق معهم ، وكذلك القدرة على اختيار العمل والسعى لاجاده والاحتفاظ به واتقانه ، او تغيير عمله اذا لزم الامر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام فى تنميته . كل هذه المهارات والقدرات يجب ان تصقلها الحياة الجامعية وتنميها بل وتزيد عليها ، بدلا من سب الطالب فى قوالب جامدة لاتجعله عنصرا فعالا فى اقامة المجتمع المنتج .

الرسوب والتسرب :

اذا كان تعريف الرسوب بانه قضاء الطالب اكثر من المدة المقررة رسميا بكلية ما نتيجة عدم نجاحه فى الامتحان ، واذا عرف التسرب بانه ترك الطالب الكلية نهائيا بدون الحصول على مؤهل ، فان دراسة هذه الظاهرة بطريقة علمية لها اهميتها ، حيث ان تخفيض نسب الرسوب والتسرب هو اسرع الطرق لتوفير الاماكن لطلاب آخرين ، ومن ثم توفير جزء من ميزانية التعليم ، كما ان تخفيض نسب التسرب قد يوفر قوة عاملة مبكرة للمجتمع لها عائداتها المجتمعية والفردى ، بالاضافة الى توفير جزء من ميزانية مؤسسات التاهيل والتدريب التى قد تنظم للمتسربين .

والتسرب يشمل صوراً عديدة اهمها :

• الذين تسربوا اثناء العام الدراسى .

• الذين تسربوا من الفرق الدراسية المختلفة نتيجة استنفاد مرات الرسوب .

• الذين نجحوا فى اجتياز صف دراسى ، ومع ذلك تسربوا من الصفوف المختلفة نتيجة اسباب اخرى .

• الذين رسبوا فى الامتحان النهائى او تغييروا عنه ولم يستطيعوا استكمال دراستهم .

في هاتين المرحلتين اذا ما قورن بمعظم جامعات الدول المتقدمة والتي تتراوح فيها هذه النسبة ما بين ٢٥ ٪ الى ٣٥ ٪ .

- وبالنسبة لكفاءة الدراسات العليا ممثلة في نسبة الخريجين الى المقيدون فيصل متوسطها الى ١٦ ٪ لدرجات الماجستير وترتفع الى ١٩ ٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه مما يبين انخفاض كفاءة الدراسات العليا بالجامعات المصرية وزيادة نسب الهدر في هذه المرحلة .

- اما بالنسبة لدرجة الدكتوراه فان نسبة من امضى فترة العامين فاكثر وهي الفترة المحددة للحصول على درجة الدكتوراه تبلغ حوالى ٥٢.٣ ٪ على مستوى الجامعة ، وتتباين هذه النسبة في الكليات المختلفة حيث تبلغ حدها الأدنى في كليات الاداب (٣٩.٥ ٪) وحدها الأقصى (٦٩.٦) في كلية الحقوق .

وتبلغ نسبة الذين تجاوزوا الحد الأقصى المسموح به لفترة التسجيل وهي مدة خمس سنوات للحصول على الدرجة العلمية حوالى ١٣.٢ ٪ وذلك على مستوى الجامعة وترتفع هذه النسبة في كلية دار العلوم حيث تبلغ ٢٢ ٪ والتربية ٢٠ ٪ ، والطب ١٧.١ ٪ ، والحقوق ١٦.٢ ٪ .

وحيث ان زيادة مدة بقاء الطالب للحصول على الدرجة العلمية يمثل نوعا من الهدر والجهد والنفقات ، ومن واقع المؤشرات الاحصائية السابقة ، فان الامر يقتضى اعادة النظر في نظام الدراسات العليا ، والتحسين المستمر لاساليب انتقاء المرشحين للدراسات العليا ، فليس كل خريجى الجامعات لديهم المقومات المطلوبة للبحث العلمى ، كما وان مستوى التعليم الجامعى وما قبله يحتاج الى التحسين والتطوير بهدف رفع مستوى الخريجين ، على نحو يؤدى الى بناء الطالب وتنمية قدراته على التفكير والاستنتاج ، وبالتالي الى رفع كفاءة الاداء في مرحلة الدراسات العليا .

- ان عدم اتقان طلاب الدراسات العليا للغات الاجنبية يضعف من قدراتهم على مسايرة التطور السريع في العلوم والرجوع الى المصادر الاجنبية من مراجع وبيوريات ، ومن ثم فان الامر يتطلب وضع المزيد من قواعد ضبط القبول للقييد بمرحلة الدراسات العليا من اشتراط حصول

الطالب على مستوى معين في اللغة الاجنبية التي تتناسب مع تخصصه .
- الافتقار الملحوظ الى امكانيات البحث العلمى سواء من حيث الاجهزة او الخامات او المراجع والبيوريات العلمية او الموارد المالية المخصصة للبحث العلمى في موازنة الجامعات .

- ان تحديد موضوعات الرسائل الجامعية يتم عادة بواسطة مجالس الأقسام العلمية ومجالس الكليات ، ولا يوجد تنسيق بين هذه الموضوعات على مستوى الجامعات ، كما لا يوجد الاطار التنظيمى الذى يربط بين هذه الموضوعات وقضايا التنمية في المجتمع مما يمثل هدرا ملحوظا في الاستفادة من نتائج هذه البحوث التي تقوم على موارد مادية وبشرية محدودة وذات كفاءة مرتفعة . هذا بالاضافة الى غياب خطة للبحوث داخل الاقسام العلمية .

- غياب قنوات الاتصال ذات الاتجاهين بين الجامعات ومراكز البحوث من جهة وبين المؤسسات والهيئات الانتاجية والخدمية من جهة اخرى ، والتي من الممكن ان تساهم في تنظيم البحوث الموجهة لخدمة هذه المؤسسات ، بالاضافة الى ان هذه المؤسسات يمكن ان تساهم في تمويلها .

- يبلغ عدد اعضاء البعثات الخارجية الذين تخلفوا عن العودة من مقار بعثاتهم بعد انتهاء دراساتهم نحو ٦٥٥ مبعوثا خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٤ مما يشكل نصيبا كبيرا من الهدر ممثلا في نفقات هذه البعثات ونفقات التعليم في المراحل السابقة ، هذا فضلا عن الفاقد المثل في الاستفادة من هذه العقول المهاجرة ، ويقتضى الامر دراسة هذه الظاهرة والعوامل المؤثرة عليها سواء كانت من ناحية جهة التمويل أو مقار هذه البعثات او التخصصات التي تزيد فيها هذه النسبة ومحاولة علاجها .

وهنا يجدر الاشارة الى السياسة التي اتبعتها وزارة التعليم العالى واللجنة التنفيذية العليا للبعثات من الاهتمام والتركيز على نظام الاشراف المشترك والذي يعد من إحدى مزاياه الهامة تقليل نسب هجرة العقول .
- انقطاع المشرف على رسائل الماجستير او الدكتوراه نتيجة

إعارته للخارج اثناء فترة الاشراف يتسبب عنه اعاقا استمرارية البحث وزيادة مدة الحصول على الدرجة العلمية .

- عدم التوسع فى دبلومات الدراسات العليا المهنية والتطبيقية التى تتلام مع احتياجات القطاعات الانتاجية والخدمية ، وذلك بالرغم من ميزات المتعددة حيث ان هذه الدبلومات تعتبر اول درجة للتخصص .

ثانيا : بالنسبة لاعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة :

- تشير الاحصائيات الى وضوح التباين فى نسب اعضاء هيئة التدريس الى الطلاب بالكلية المختلفة ، كما ان هذه النسب تختلف اختلافا واضحا فى الكليات المتناظرة بالجامعات المختلفة ، ويزداد هذا التباين وضوحا اذا ما قارنا بين الكليات المتناظرة فى الجامعات الاقدم والجامعات الاحدث حيث نجد هذه النسب اكثر انخفاضاً فى معظم كليات الجامعات الاحدث .

ورغم وضوح هذا التباين ومع التسليم بضرورة علاجه ، الا انه لايمثل حلا جذريا ، فالانتاجية او الكفاية لا تتوقف فقط على مجرد أعداد هيئة التدريس بل تتصل بمدخلات وتفاعلات متعددة منها ما يتوافر لاعضاء هيئة التدريس ، من امكانيات مادية وتفاعلات ذهنية وحراك مهني ، ومستوى ودرجة اتقانهم لمهارات المهنة تدريسا وبحثا وتقويما ، ومدى قدرتهم - ككافراد وادارة - على تحريك عناصر النظام ، وعدد ساعات عملهم الفعلية حسب تخصصاتهم وتوزيعها بين التدريس لطلاب المرحلة الجامعية الاولى وما يتطلبه ذلك من ساعات عمل غير منظورة للتخصير للمحاضرات وكذلك ساعات عملهم فى البحث والاشراف على الرسائل العلمية والاعمال الادارية والانشطة الريادية والامتحانات ... الخ .

نخلص من هذه التحفظات الى انه يمكن مضاعفة أعداد هيئة التدريس مرات ومرات ومع ذلك تظل انتاجية التدريس كما هى بل تنخفض . فقد يزداد العدد وتنخفض النوعية ، وقد يزداد وتظل التقليدية مسيطرة على استراتيجيات التدريس والمناهج والتقويم ، وقد

يزداد ومع ذلك لا يوجه اعضاء هيئة التدريس جهدا اكبر وزمنا اطول وبحثا اعمق لشئون جامعاتهم وطلابهم ، وقد يزداد ومع ذلك تلتهم اعمال الامتحانات وغيرها من الشئون الادارية وقتا اطول فتستهلك طاقاتهم فى دروب فرعية لها علاوة على التشتت نتيجة لزيادة ساعات التدريس عن النصاب القانونى بالانتداب وخلافه .

ومن هنا نؤكد ان رفع مستوى انتاجية وكفاية الجامعة يفترض استراتيجية شاملة تعالج جميع النظم الفرعية بحيث يرشد جميع الامكانيات الراهنة ، مع تزويدها بما يلزمها من تقنيات مادية وعقلية شريطة ان تستثمر جميعها الاستثمار الامثل لتعطى اعظم ناتج .

- ان المعوقات المادية والادبية المتعلقة بالاستاذ الجامعى وعدم تناسب الجهد الذى يبذله فى الاشراف على البحوث وواجه الانشطة الاخرى مع العائد المادى او الادبى ، ادت الى عدم التوازن بين اعباء اعضاء هيئة التدريس فى الاشراف على الرسائل الجامعية وعدم ارتباطها باعداد الطلاب او خطة التعليم او التنمية فى المجتمع ، وبالتالي الى ضعف قدرة اقسام الدراسات العليا بالجامعات على تخريج الكوادر الفنية العالية بالمعدل المناسب .

- ان عدم تحديد هياكل وظيفية للاقسام العلمية بالجامعات وفقا للتخصصات المطلوبة قد ادى الى انقلاب الهرم الوظيفى ببعض الاقسام وبالتالي الى عدم التوازن بين الاعباء فى الاقسام المتناظرة بالجامعات المختلفة مما سبب هدرا فى بعض الاحيان وعجزا فى احيان اخرى .

- ان غياب التقويم العلمى المستمر لاعضاء هيئة التدريس ، ادى الى توقف بعض الذين وصلوا الى درجة الاستاذية عن العطاء وبخاصة فى مجال قيادات البحث العلمى .

- توضح الاحصائيات ان نسبة المولدين سنويا فى مهمات علمية خلال السنوات الخمس الماضية لا تتجاوز ٢ ٪ من جملة اعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، وهذه النسبة تعتبر ضئيلة اذا ما كنا نهدف الى رفع قدرات اعضاء هيئة التدريس البحثية . بالاضافة الى ذلك يقترح الاستزادة من دعوة اساتذة الجامعات الاجنبية المرموقين والمساهمة فى

المؤتمرات والندوات الداخلية والخارجية على نطاق اوسع وذلك لتمكين اعضاء هيئة التدريس من المتابعة والتفاعل مع التطورات الحديثة فى تخصصاتهم .

- ان فئة الفنيين المعاوين للباحثين والعلماء والذى يقع عليهم دور مساعدة الباحثين فى التحضير لتجاربهم ورصد نتائجها ، بالإضافة الى تشغيل الاجهزة العملية وصيانتها - تعتبر قليلة ، ان لم تكن نادرة ، وفى كثير من التخصصات لا يتوافر هذا الكادر المؤهل من المعاوين اما بسبب عدم تاهيلهم العلمى الكافى او لعدم وجود الحوافز المادية التى تشجعهم على العمل فى هذا المجال .

- وجود عجز واضح فى الجهاز الادارى المدرب المسئول عن المعلومات والمسئول عن الاعمال الادارية والمالية ، وكذلك الكوادر الفنية التى تستطيع تقديم الخدمة المكتبية المتطورة .

ثالثا : بالنسبة للامكانيات والتجهيزات :

- اذا استعرضنا حالة المعامل والتجهيزات فى معظم جامعاتنا نجد انها تعاني الكثير من النقص ، والمتوفر منها يعوزه التنسيق والتخطيط مع المعامل الاخرى بنفس الجامعة . فالمعامل مثلا تفتقر الى التجهيزات الحديثة ، كما ينقصها قطع الغيار والكميات الاحتياطية من المواد المستهلكة . كما لا يوجد إعلام كاف عما هو موجود من اجهزة بحيث يسمح لاي باحث بمعرفة المعلومات الكافية عن تجهيزات المعامل الاخرى فى الجامعات المختلفة او حتى نفس جامعته .

- تعتبر المكتبات الجامعية العلمية بمقوماتها من مراجع علمية حديثة ودوريات مسلسلة مرتبة ، وخدمة مكتبية متطورة سواء عن طريق تيسير الاطلاع والتصوير او توفير نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية وشبكات الاتصال بمراكز المعلومات الخارجية - معيارا أساسيا عند تقويم الجامعة ويدل على رفعتها ومكانتها بين غيرها من الجامعات . ومن هنا فان الامر يقتضى الاهتمام بحصر المراجع والدوريات العلمية بمكتبات الجامعات والكليات والعمل على توفير الحديث منها ، والإعلام عنها بصفة دورية للباحثين واعضاء هيئة التدريس مع العناية بتقييم الخدمات المكتبية المتطورة .

- عدم كفاية القدر المناسب من الدوريات والمجلات العلمية التى يمكن

ان تتسع لنشر بحوث الالاف من اعضاء هيئة التدريس والباحثين فالنشر العلمى فى الداخل يتيح فرصة اكبر للاستفادة من نتائج تلك البحوث سواء بالنسبة للباحثين الاخرين او للجهات المستفيدة ، كما انه يعتبر فى حد ذاته حافزا لمزيد من البحوث والتجريب والانتاج العلمى وخاصة اذا اقترن بتحريات علمية على نفس المستوى تفيد عمله وتبين تقدمه فى دائرة من التفاعل العلمى البناء .

- يلاحظ ان هناك عديدا من الصعاب بشأن المنشآت والمرافق الجامعية من أهمها عدم مقدرتها على استيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب بسبب تخطيط انشائها وصعوبة اجراء عمليات صيانتها واصلاحها ، وبالتالي انخفاض المدى الزمنى لانتاجية هذه المبانى .

- تشير البيانات الاحصائية الى ان اعتمادات الباب الاول من موازنة الجامعات فى العام الجامعى ٨٦ / ١٩٨٧ والخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت تمثل نسبة تصل الى حوالى ٦٠٪ من جملة الموازنة ، بينما تبلغ نسبة الباب الثانى والخاص بالخامات والادوات التعليمية الصغيرة والتجهيزات والتغذية ومستلزمات التشغيل الاخرى نحو ١٦.٥٪ ونسبة الباب الثالث والخاص بالاستثمارات واقسام التعليم والمستشفيات الجامعية والاسكان الطلابى والبحوث العلمية حوالى ١٨٪ بينما تصل نسبة الباب الرابع الى حوالى ٥.٥٪ وهو خاص بالتحويلات الرأسمالية واقساط الديون .

ومن هذا يتضح ضعف الموارد المالية المخصصة للعملية التعليمية والبحثية بالجامعات بالمقارنة باعتمادات الاجور والمرتبات والمكافآت .

- ان عدد العاملين من الاداريين والفنيين والخدمات المعاونة فى الجامعات الاثنى عشر يبلغ نحو ٧٨.٠٠٠ بينما يبلغ عدد اعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم نحو ٣٦.٠٠٠ مما يوضح ان الاتفاق على الاعمال الادارية يستنفد جانبا كبيرا من موازنة الجامعات ، هذا ورغم ضخامة هذا الكادر الادارى إلا ان الجامعات تفتقر الى الفنيين المديرين والمؤهلين لمعاونة الباحثين والقادرين على صيانة وتشغيل الاجهزة العلمية .

رابعاً : بالنسبة للجوانب الادارية والتنظيمية :

- اذا كان قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والقوانين المعدلة له قد اشار في مادته الاولى الى كفاءة الدولة استقلال الجامعات ، كما اعطى بعض المرونة للجامعات في ادارة شئونها المالية والادارية بنفسها الا انه قد وردت به بعض النصوص التي تقيد من حرية الجامعات في التصرف ، الامر الذي يؤثر في النهاية على كفاءة تنفيذ واستمرارية تادية الخدمة التعليمية والبحثية وتحقيق اهداف التعليم الجامعي بالصورة التي يتطلبها القانون ذاته ومن هذه القيود خلو القانون من النصوص المتعلقة بمبدأ تفويض السلطات والتقيد بنظام المحاسبات وادارة الاموال ، وعدم امكانية زيادة الاعتمادات الحكومية التي تقر للجامعة .

- عدم تحقيق التوازن العادل بين تدخل الاجهزة المختصة بالتنظيم والادارة والمحاسبة والرقابة والتوجيه والمتابعة من خارج الجامعات ودخلها بما يحقق استقلال الجامعة في مسائلها الخاصة ، ويؤمن الرقابة العامة في الوقت نفسه فيما يتعلق بمبدأ سيادة المال العام ومقاومة انواع الانحراف .

- الحاجة الى تطوير وتحديث النظم الادارية بالجامعات بما يتلاءم مع دورها الفعال ومسئولياتها في تحقيق اهداف الجامعة ، وان يتم اتباع نظام المركزية واللامركزية في اطار السياسة العامة للجامعة بحيث يطبق مبدأ اللامركزية في ادارة شئون الاقسام والاجهزة العلمية والبحثية على جميع مستوياتها في الجامعة وذلك حفاظاً على استقلالها الذاتي ونظراً لطبيعة وخصائص انشطتها ، وان يطبق مبدأ المركزية في اضطلاع ادارة الجامعة بمسئولية التنسيق والتخطيط لاجهزة ووحدات الجامعة التنظيمية ، مع اعطاء هذه الوحدات صلاحيات الاشراف والتنفيذ لامركزياً .

- الحاجة الى استخدام نظام المحاسبة بالموازنات التقديرية بجانب نظام المحاسبة المالية ، مع ادخال نظام محاسبة تكاليف الاعمال والخدمات ، حيث تفيد هذه الانظمة في اعمال التخطيط وتحديد معايير

الاداء والتقييم والرقابة .

- عدم التوسع في استخدام الاجهزة الحديثة والمتطورة في مختلف نواحي الادارة الجامعية وفي شئون الطلاب والامتحانات وجمع وتخزين ونشر المعلومات ، وندره استخدام نظام بطاقات تسجيل الطلاب ونظام بطاقات تسجيل الاجهزة العلمية التي تدون فيها كافة المعلومات والبيانات بما ييسر استخراج البيانات الخاصة بالطلاب ورفع كفاءة استخدام الاجهزة العلمية وضمان تشغيلها بأقصى طاقة لها .

- عدم تبسيط الاجراءات التي تؤدي الى اختصار الدورة المستندية التي تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها واختصار خطوات اتخاذ القرار .

- عدم الاهتمام الكافي بتدريب الهيئة الادارية في الجامعة على الاساليب الحديثة والمتطورة في الادارة عن طريق الدورات التدريبية لجميع القيادات الادارية على مختلف مستوياتها ، وربط نظام الحوافز والترقيات بالانتظام والنجاح في هذه الدورات .

- ان ضخامة القوة العاملة من الخدمات المعاونة لو احسن تدريبها مهنيًا لا يمكن الاستفادة منها في اعمال الصيانة والسباكة والنظافة بما يؤدي الى رفع كفاءة استخدام المباني الجامعية وبنع عجلة العمل بها .

- عدم وضوح دور بعض الاجهزة الجامعية المختصة في مجال تطوير الادارة الجامعية ، حيث لم تحظ الادارة الجامعية بالاهتمام الكافي من المجلس الاعلى للجامعات الذي يمثل قمة التنظيم الجامعي .

- ضالة المعلومات المتوفرة عن الجامعات عامة والادارة الجامعية خاصة وصعوبة الحصول عليها مما يعوق فرص البحث والدراسة في هذا المجال .

- رغم مايتضمنه نظام اتخاذ القرار عن طريق المجالس الجامعية من مزايا ، فان له ايضا بعض العيوب التي تتمثل في زيادة التكلفة في الوقت الحالي ، وشيوع المسئولية وصعوبة الوصول الى الرأي الواحد في كثير من الاحيان ، وخطورة اختيار الحل الوسط الذي يرضى جميع الاطراف رغم انه لايمثل الرأي السليم . وهذا يتطلب النظر في تحديد

الاحتياجات المستقبلية منها ، وتحديد الطلب المستقبلى على القوى العاملة يعتبر امرا لا يستهان به ، ولا يمكن التنبؤ به بدقة تامة وخاصة على المدى الطويل ، حيث تحكمه عوامل عديدة ليس من الناحية العددية فحسب بل من ناحيتى التخصص والمستوى كذلك .

وبالإضافة الى الجوانب الخمسة الرئيسية السابقة لصور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى ، فانه يجدر الاشارة الى الهدر والفاقد نتيجة انخفاض المستوى التعليمى والبحثى بالجامعات ، وكذلك الهدر والفاقد الناتج عن عدم الاستفادة من تقارير ودراسات اصلاح وتطوير التعليم الجامعى التى استمرت لسنوات عديدة وقام بها مختلف الهيئات والباحثون والمهتمون بشئون التعليم .

التوصيات

بعد استعراض اهم صور الهدر والفاقد فى التعليم الجامعى فى مصر والابعاد العريضة التى تؤثر فى هذه المرحلة التعليمية ، يتضح ان مشكلة الفاقد على الرغم من ضخامتها وخطورتها فانها فى معظم الحالات من نوع المشاكل التى لا يتطلب حلها افكارا عبقرية او قوى خارقة او اموالا ينوء بها كاهل الميزانية ، اذ ان حل الجزء الاكبر من هذه المشكلة يكمن فى ان يقوم كل منا بواجبه ويعرف كل فرد عمله ويؤديه باخلاص واتقان وامانة .

فمشكلة الفاقد ليست مشكلة قيادات عليا فقط وليست مشكلة جماعات تعمل بالاجهزة والإدارات القائمة فحسب ، كما انها لم تكن يوما مقصورة على تصرفات الافراد وسلوكياتهم فى معيشتهم او فى تعاملهم وتفهمهم للمال العام وواجبهم فى الحرص والحفاظ عليه ، بل ان مشكلة الفاقد هى مشكلة هؤلاء جميعا ، والقضاء على الفاقد هو مسئوليتهم جميعا ، ولعل فى هذا السبيل على مستوى الافراد - ومع توعية منظمة ومدرسة تقوم بها اجهزة الاعلام - يمكن ان تختفى المشكلة من جانبهم اذا وجدوا المثل المقتنع والقنوة الحسنة من القيادات والاجهزة المسئولة فى المواقع المختلفة .

ولعالجة الفاقد والحد من الهدر بهدف رفع انتاجية وعائد

الموضوعات التى تستلزم تفويض القيادات الجماعية فى اتخاذ القرارات بشأنها اختصارا للوقت وتوفير النفقات .

- انشغال المجلس الاعلى للجامعات بالمسائل الخاصة بإدارة الجامعات قد قلل من قيامه بدوره كمجلس على المستوى القومى .

خامسا : بالنسبة لتخطيط التعليم الجامعى :

ان تخطيط التعليم يجب ان يتم ضمن اطار الخطة الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن ان يحقق اهدافه . والواقع ان فقدان الارتباط بين تخطيط التعليم وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من ناحية إعداد القوى العاملة - يؤدى اما الى نقص المهارات المطلوبة لتنفيذ خطة التنمية ، واما الى خلق البطالة بين المتعلمين .

وقد تلجا الدولة الى معالجة هذه البطالة عن طريق استخدامهم فى غير ما اعدوا له ، وهو ما ينطوى على خسارة اقتصادية او ضيق نفسى للعاملين ، او عن طريق تشغيلهم دون حاجة الى خدماتهم وهو ما يشكل فائض عمالة بما يترتب عليه من ضياع اقتصادى وانتشار روح التكاسل وانخفاض انتاجية العاملين .

هذا ولا يبنى تخطيط التعليم على اساس الاحتياجات الحالية ، بل يجب أن يؤخذ فى الحسبان الاحتياجات المستقبلية عندما يتم تخريج الدارسين المقبولين فى الوقت الحاضر . فالسياسة التعليمية هى بطبيعتها سياسة طويلة الامد تستند الى الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية طويلة الاجل .

واذا كانت الخطة التعليمية يجب ان تعد فى اطار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، فان الخطة الاخيرة تتأثر بدورها بالخطة التعليمية . فانتشار التعليم وارتفاع مستواه له تأثيره المباشر فى مستوى المعيشة وبالتالي فى حجم الاستهلاك وأنماطه ، كما يؤثر فى الكفاية الانتاجية وبالتالي فى حجم الانتاج ونوعيته .

وان قيام الجامعات بدورها فى إعداد القوى العاملة المؤهلة تأهيلا عاليا فى كافة التخصصات يتطلب بذامة ان يكون مسبقا بتحديد

استثمارات التعليم الجامعي فان المجلس يوصى بماياتى :

أولا : بالنسبة للمرحلة الجامعية الاولى :

* دراسة سبل الانتقاء السليم للعناصر الطلابية التى تؤهلها قدراتها وميولها لمواصلة التعليم الجامعى وتستطيع ان تستفيد من امكاناته .

* التوسع فى قاعدة اختيار المقررات الدراسية تدريجيا بحيث يؤدي ذلك مستقبلا الى ادخال نظام الساعات المعتمدة فى الجامعات التى تسمح امكاناتها البشرية والتعليمية والادارية والتنظيمية بذلك ، نظرا لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاوج التخصصات (الدراسات البيئية) ، واتاحة الفرص للطلاب فى اختيار المقررات التى تتناسب مع ميوله وقدراته وملكاته . كما يتميز هذا النظام بالمرونة التى تؤدى الى عدم تشكيل الطلاب فى قالب واحدة وجامدة ، والاقبال من الهدر والفاقد لاتاحة تحول الطالب من تخصص الى اخر بيسر وسهولة ، هذا بالاضافة الى امكان اتاحة عدد كبير من المقررات الحديثة التى يحتاجها المجتمع .

* العمل على تنويع اساليب ووسائل التعليم بالتوسع فى حلقات المناقشة والبحث ، والتدريب العملي والميدانى الجيد بما يؤدي الى استخدام الطالب للمعارف والمهارات بالطريقة المهنية ، وتنمية قدراته على التفكير النقدي المستقل .

* اعادة النظر فى التقييم والامتحانات التقليدية المتبعة فى اغلب الكليات ، بحيث تهدف الى قياس قدرة الطالب على الفهم والتحليل واستخلاص المعارف من مصادرها ، وقدرته على التعبير والاستقصاء والتفكير والابتكار بدلا من الحفظ والاستظهار ، على ان تكون عملية التقييم مستمرة ومنتظمة ، والاهتمام بمتابعة نتائجها وتحليلها لمعرفة مواطن الضعف والقصور فى العملية التعليمية والعمل على علاجها لرفع مستوى الخريج .

* العمل على الا تقل مدة العام الجامعى عن ٢٢ اسبوعا على الاقل

من الدراسة الفعلية ، علما بان مدة العام الجامعى فى بعض الجامعات الاجنبية قد بلغت اكثر من ٤٠ اسبوعا .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بإبعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والترفيهية وغيرها من الانشطة غير التعليمية وان يخصص للطلاب الوقت الكافى الذى يتيح له المشاركة الفعالة فى هذه الانشطة بما فى ذلك الجمعيات العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة مع تدعيم نظام الأسر والريادة الجامعية تدعima لبناء الشخصية المتكاملة للطلاب الجامعى .

ثانيا : بالنسبة لمرحلة الدراسات العليا والبحوث :

* وضع معايير لاختيار الطلاب لكل من درجتى الماجستير والدكتوراه يكون من بينها اجراء اختبارات قياس تكشف عن مهارات الطالب الفكرية وقدراته البحثية واتقانه للغة اجنبية مناسبة .

* العمل على متابعة تقدم طالب الدراسات العليا خلال دراسته ضمانا لجدية الدراسة ورفع مستواها وزيادة انتاجيتها والحد من الهدر فيها .

- التوسع فى نظام وتخصصات الدبلومات المهنية والتطبيقية فى الكليات المختلفة وفقا لاحتياجات قطاعات العمل المتنوعة واعتبار دبلوم الدراسات العليا اول درجة للتخصص .

* التنسيق بين الامكانات البحثية من موارد بشرية ومادية فى الاقسام العلمية المتناظرة والمتكاملة ، واستحداث برامج لدرجات مشتركة بين هذه الاقسام وتشجيع عمل الفرق البحثية بكفاءة عالية .

* تدعيم وتحديث المكتبات وفق التقنيات الحديثة ، واصدار نشرة دورية شاملة بالمقتنيات الجديدة لمكتبات الجامعات المختلفة ، وتكوين شبكة معلومات فيما بينها لتيسير استفادة المكتبات المختلفة بالمقتنيات المودعة فى احداها باستخدام الوسائل الالكترونية الحديثة فى النقل الفوري للمعلومات وربط هذه الشبكة بشبكتها فى الخارج .

* التوسع فى نظام عقد الندوات العلمية الدورية على مستوى القسم

طريق عقد حلقات المناقشة وورش العمل لبحث ودراسة موضوعات التطور العلمى وملاحقة تقدمه ورفع قدراتهم فى بعض النواحي الادارية والعلمية والتعليمية .

* إجراء دراسة تحليلية عن توزيع ساعات عمل أعضاء هيئة التدريس والبحث العلمى والإشراف على الرسائل العلمية والأعمال الادارية والأنشطة الريادية والأعمال الاستشارية ، وذلك بهدف التعرف على أوجه العجز أو الفائض فى التخصصات المختلفة .

* التوسع فى اشتراك أعضاء هيئة التدريس فى المؤتمرات والمهام العلمية والإسهام فى البحوث الهادفة لخدمة المجتمع ، وكذلك التوسع فى دعوة الأساتذة الزائرين من الجامعات والمراكز العلمية الأجنبية المتميزة .

* تحديد العدد الأمثل للرسائل العلمية التى يشرف عليها الأستاذ الواحد فى الجامعات المختلفة وذلك فى ضوء فهم كامل للإمكانات والمدة الزمنية للدرجات العلمية وطبيعتها بالاقسام العلمية المختلفة .

* دراسة نظام تقرر بعض أعضاء هيئة التدريس للبحث العلمى لبعض الوقت ، مع منحهم الحوافز المناسبة والكفيلة بتشجيعهم لهذا التفرغ .

* إحكام قواعد نظم إعارات أعضاء هيئة التدريس الى البلاد العربية والأفريقية بحيث لا يتأثر مستوى العملية التعليمية ، وبما لا يؤثر على استمرارية الإشراف على الرسائل الجامعية .

* دراسة أسلوب رفع مستوى النشر العلمى فى الجامعات والهيئات والجمعيات العلمية المتخصصة وتوسيع نطاقه ، مع التأكيد على نظام التحكيم السليم وكذا الإعلام عن نتائج البحوث فى كتيبات علمية وأصدار الببليوجرافات والمونوجرافات .

* توفير المساعدين الفنيين المدرسين اللزمين لتشغيل وصيانة الأجهزة العلمية وأجراء التحاليل ، وكذلك الافراد والخبرات المؤهلة لتقديم الخدمات المكتبية المستحدثة والتعامل مع الأجهزة الحديثة لتخزين واسترجاع المعلومات ، وكذا الجهاز المدرب على نظام الادارة العلمية الحديثة .

رابعا : بالنسبة للإمكانات والتجهيزات :

* حصر الأجهزة المعملية الحديثة بالجامعات والعمل على صيانة

العلمى والتى يدعى إليها المتخصصون من الجامعات الأخرى ومراكز البحث العلمى والجهات المستفيدة ، حيث تعرض خلالها نتائج بحوث الدراسات الجارية بالقسم ، وذلك ضمنا وتأييدا لجدية الدراسة والاستفادة بالأراء المختلفة ورفع مستوى الرسائل العلمية الجامعية .

* وضع خطة للبحث العلمى على مستوى الجامعات يتم التنسيق بينها وبين خطط البحث العلمى بمراكز البحوث لتكون فى النهاية خطة قومية على مستوى الدولة يتم تطويرها وفقا للإمكانات المتاحة واحتياجات ومتطلبات القطاعات الانتاجية والخدمية ولواكبة التطور العلمى والتكنولوجى السريع ، مع العمل على الاستفادة من نتائج هذه البحوث وبحث إمكان تطبيقها عمليا .

* رسم سياسة الإيفاد فى البعثات الخارجية للحصول على الدكتوراه بحيث تتركز الخطة التنفيذية على التخصصات المستحدثة والنادرة ، وتقويم نظام الإشراف المشترك ، والعمل على تدعيم إيجابياته وإزالة سلبياته ، والعمل على أن يتم تحديد موضوعات الإيفاد الى الخارج بواسطة لجان فنية مثل لجان قطاعات التعليم الجامعى ، والتى تقوم فى الوقت ذاته بتحديد البلد والجامعة التى يوفد إليها الطالب واسماء الأساتذة المشرفين ، ووضع الضوابط التى تكفل عدم زيادة مدة البعثات الخارجية عن أربع سنوات الا عند الضرورة .

* بالنسبة لجميع أنواع الإيفاد يجب إعداد تقرير سنوى جاد يتضمن التقدم العلمى للمبعوث ويتقرر على ضوءه أحقيته فى الاستمرار فى بعثته ، هذا مع إصدار التشريعات والقوانين التى تضمن التعويض المناسب للدولة ممن يتخلف عن العودة الى الوطن .

ثالثا : بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس والكوادر الفنية المعاونة :

* التأكيد على ماسبق أن أوصى به المجلس منذ سنوات من تحديد الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية وفقا للتخصصات المطلوبة والتطور العلمى وبما يتناسب مع أعباء كل قسم ، وبحيث يكون التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس فى حدود ما تسمح به هذه الهياكل والتخصصات فى القسم المعنى .

* انشاء مراكز بغرض تنمية قدرات هيئة التدريس بالجامعات عن

واصلاح الاعطال بها ، وإصدار نشرة دورية بها وذلك لتعميم الاستفادة منها ورفع كفاية تشغيلها .

* وضع خطة متدرجة لاستكمال الامكانيات القائمة بالجامعات ومعاهد التعليم العالي وتحديث مساراتها فى ضوء التقدم العلمي والتكنولوجيا المستمرين ، مع التركيز على اولويات مدروسة فى حقول التخصص المؤثرة فى تنمية المجتمع .

* ضرورة وجود معايير مرجعية للمباني الجامعية وان تكون مواصفاتها طبقا لحجم الاعمال وطبيعتها .

* تدعيم وتحديث المعامل طبقا لاولويات تتفق مع رؤية وخطة الجامعة الملحة والمستقبلية وذلك بواسطة لجان متخصصة على مستوى الجامعة والكلية والقسم .

* اجراء دراسات شاملة حول اقتصاديات التعليم الجامعى للاسترشاد بما تكشفه من نتائج فى كيفية استخدام الامكانيات المتاحة باعلى كفاءة ممكنة ، وتحقيق افضل عائد باقل هدر او فاقد .

* تخصيص موازنة مستقلة وموحدة لكل جامعة فى هيئة « اعانة » من الحكومة تمثل نسبة سنوية من الدخل القومى ، وتشمل الاعانة ابواب الميزانية كلها ، ويكون للجامعة الاحتفاظ بما لا تتفقه فى سنة مالية وترحيله الى سنة مالية اخرى ، دون ان يخصم ذلك من جملة الاعانة التى تخصصها لها الدولة فى السنة اللاحقة ، هذا ويترك للجامعة حرية التصرف فى هذه الاعانة فى حدود السياسات المعلنة والمعتمدة لنشاطات الجامعة .

خامسا : بالنسبة للجوانب الادارية والتنظيمية :

* تطبيق مبدأ اللامركزية فى ادارة شئون الاقسام والاجهزة العلمية والبحثية على جميع مستوياتها فى الجامعة ومبدأ المركزية فى اضطلاع ادارة الجامعة بمسئولية التنسيق والتخطيط لاجهزة ووحدات الجامعة التنظيمية مع اعطاء هذه الوحدات صلاحيات الاشراف والتنفيذ لامركزيا .

* تبسيط الاجراءات التى تؤدى الى اختصار الدورة المستندية التى تسير فيها المستندات من منبعها الى مصبها ، والتوسع فى تطبيق مبدأ تفويض السلطات فى الموضوعات التى لاتستدعى نظرها فى المجالس واللجان اختصارا للوقت وتوفيرا للنفقات .

* اعادة النظر فى اسلوب تشكيل اللجان الجامعية المختلفة (لجان المباني - التجهيزات والمعامل - الموازنة - شئون الطلاب - شئون الدراسات العليا والبحوث .. الخ) بحيث تكون تخصصية وليس بحكم وظائف الافراد .

* التدقيق فى اختيار القيادات الجامعية على جميع مستوياتها بحيث تكون قادرة على الادارة الرشيدة .

* انشاء مركز يتولى القيام ببحوث ودراسات تطوير التعليم الجامعى ، وان توفر له المقومات والاعتمادات التى تلزم للقيام بمثل هذه البحوث والدراسات .

توصيات عامة :

* اجراء دراسة مسحية استقصائية مثالية لخريطة سوق العمل بهدف تحديد الحاجات الفعلية المستقبلية لخريجي الجامعات ومعاهد التعليم العالي والفئات المعاونة والمكملة لهم ، فى ضوء استراتيجية العمل القومى وخطة وسياسات وبرامج التنمية الاجتماعية للاسترشاد بها فى تحديد الأعداد التى تقبل فى الجامعات سنويا بما يتناسب مع نتائج هذه الدراسة .

* زيادة الاهتمام بتطوير التعليم فى المرحلة قبل الجامعية سواء من ناحية تطوير المناهج والمقررات الدراسية او اساليب وطرق التدريس والتقييم ، مع الاهتمام باللغة العربية واللغة الاجنبية ، والعمل على تنمية قدرات الطالب وبناء شخصيته وتدعيم قدرته على التعلم الذاتى والتحليل والاستنتاج ، كما يجب ان يؤخذ فى الاعتبار انعكاسات ثورة الحاسبات الالية على اسلوب التعليم وما يمكن ان تؤدى اليه من تغيير فى دور المعلم والمصادر التعليمية وبلغ الدور الايجابى للطالب والمشاركة فى مسئولية

التعليم العالى عن بعد

تصاعدت الآمال فى مختلف دول العالم ، المتقدم منها والنامى والمتخلف ، وعبر العقود الماضية ، فى أن يكون التعليم هو الطريق الى مجتمع العدل والديمقراطية والرفاهية . وعلى الرغم من الجهود الضخمة التى بذلت فى التعليم ، الا أن النتائج لم تكن دائما على قدر هذه الجهود وخابت آمال كثيرين فيه الى الدرجة التى بدأت تتصاعد فيه موجة نقد حادة جعلت أحد مفكرى التربية يؤلف كتابا يعلن فيه وجوب إعلان (وفاة المدرسة) والسعى الى صيغة أخرى غير صيغة المؤسسة التعليمية النظامية يمكن بها أن نحقق الآمال المنشودة .

لقد أصبح من المحتم اقتحام أفاق جديدة لاستحداث صيغ جديدة فى التعليم غير تلك الصيغ التى ورثناها عبر عصور وقرون طويلة أصيبت اثرها بوهن وأصبح وشيخوخة عاجزة ، كان لابد معها من فتح الطريق أمام صيغ تعليمية شابة تنبض عروقها بحيوية العصر ، وتملك من الطاقات ما يعينها على مغالبة مشكلات الواقع ومواجهة تطلعات المستقبل ، وتمكن الجماعة البشرية من مواصلة مسيرة التطور واقتحام أبواب المستقبل طلبا لمزيد من التقدم .

ولا شك فى أن دراسة مثل هذا الموضوع تقتضى البحث عن :
أولا : المتغيرات الحاضرة والمستقبلية فى المجتمع المصرى التى تجعل الأخذ بصيغة التعليم عن بعد ضرورة اجتماعية وحتمية تعليمية وفريضة مستقبلية :

تعلّمه ، وذلك بهدف زيادة العائد الكيفى من التعليم الجامعى ورفع مستوى الخريجين .

* دراسة ترشيد وسائل التنسيق بين التعليم الجامعى الاكاديمى والتطبيقى وبين التعليم الفنى والتقنى والتكنولوجيا .

* الأخذ بمبدأ التقييم الدورى للجامعات وادائها والمقومات البشرية والمادية التى تتوافر بها ، وذلك من حيث عدد اعضاء الهيئة التدريسية بالنسبة لأعداد الطلاب ومدى كفاءتهم ونوعياتهم ، والمناهج الدراسية ومحتواها ومستواها ، ونظام قبول الطلاب وانتظامهم الدراسى ، ومدى كفاءة الجهاز الادارى والامكانيات المادية والمعملية والمكتبية بالكلية ، هذا بالإضافة الى مدى التزام المؤسسة التعليمية ببرامج عملها .

* العمل على أن تكون منظومة التعليم مرنة بحيث تستجيب لمتطلبات سوق العمل وتتواءم مع الرؤية المستقبلية للتطور العالمى والتغير السريع فى الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوجية .

* ضرورة الالتزام بأسلوب التخطيط المتكامل والدراسات المتأنية فى انشاء كليات وفروع بالجامعات ، وعدم بدء الدراسة بها قبل استكمال جميع مقوماتها البشرية والمادية والاجهزة العلمية والمرافق والخدمات المكتبية والادارية .

* العمل على تقسيم الجامعات التى تضخمت الأعداد الطلابية بها الى أكثر من جامعة .

* الاهتمام بتوفير نظم المعلومات الجامعية الحديثة فى مختلف شئون الادارة والتعليم والبحث العلمى وما تتطلبه من اجهزة وخدمات فنية مناسبة من تقنيات تخزين واسترجاع المعلومات .

* تقييد فرص الرسوب والاعادة للطلاب .

* اجراء دراسات تفصيلية لكل المشكلات الخاصة بالهدر والفاقد فى التعليم الجامعى واقتراح اساليب الحد منها ، تمهيدا للعمل فورا على التخلص من جميع العوامل التى ساعدت على الهدر والتسيب والضياع فى الثروة القومية .

لما كانت هذه المتغيرات متعددة وكثيرة فأننا نكتفى هنا بالإشارة الى عدد منها نشعر انه أكثر التصاقا بموضوعنا كما انه يجمع تحت مظلة عددا آخر من المتغيرات الفرعية :

- تزايد الطلب الاجتماعى على التعليم : فالحق اننا اذا القينا نظرة على ماضى التعليم المصرى فسوف نرى زيادة بطيئة فى معدلات القبول فى كل مرحلة تعليمية ، غير ان هذه المعدلات قد ارتفعت بسرعة فائقة فى السنوات الاخيرة ، وأحد الاسباب الرئيسية لذلك هو الطلب الاجتماعى على التعليم ثلبي لاحتياجات المجتمع . وخلال هذا التفاعل يخلق الطلب الاجتماعى دينامياته الذاتية ، فالاعداد الكبيرة من التلاميذ التى بدأت تحصل فجأة على فرص التعليم سوف تستمر فى طلب المزيد منه .

والتعليم أصبح يعتبر الأداة الرئيسية للانتقال من مرتبة الى أخرى فى سلم المجتمع ، حتى لو كانت الأفاق التى يفتحها من قبيل الوهم والخيال حتى أصبحت الشهادات الجامعية تقوم مقام الألقاب التى كانت سائدة فى عهود ماضية .

- الثورة التكنولوجية : حيث نتجه أوتوماتية الثورة العلمية والتكنولوجية الى الاستغناء عن قوى الانسان الجسدية البسيطة ، تلك القوى التى لم تعد قادرة على ان تنافس الآلة والمركبات التقنية للإنتاج ، واخذ دور الانسان يرقى فى مقابل ذلك الى مجالات الفكر والابتكار . وهكذا يهجر الانسان الاعمال التى يستطيع ان يوكلاها الى ما انتجته يدها لتفتح أمامه ميادين من الابداع والخلق والتجديد ما كان ليستطيع بلوغها لولا تحرره من ذلك العبء الآلى اللا انسانى .

والذى نود ان نلفت إليه النظر من خلال هذا ، ان الثورة التكنولوجية قد خرجت بالعلم من أبراج العلماء ومعاملهم الى الشارع للتعامل مع الرجل العادى ، مما جعل العلم جماهيريا يقتحم كافة المجالات ومنها المجال التعليمى فتطور من وسائله وتقرب بينه وبين تحقيق أهدافه ومراميه .

كما لابد من التنبيه الى ان الثورة التكنولوجية اذا كانت تثبت حتى الآن فى المجتمعات المتقدمة ، الا ان طبيعة العصر ، وما هى عليه من قدرة اقتحامية جعلت المجتمع المصرى فى حاجة ملحة الى انتهاز

مختلف السبل للملاحقتها .

- ثورة المعلومات : يعتبر الحصول على المعرفة واستخدامها عاملين أساسيين من عوامل التقدم ، وقد أصبح من المسلم به ان المعلومات وهى شكل من اشكال المعرفة وخصوصا منها المعلومات العلمية والتكنولوجية تمثل شرطا أساسيا للتنمية الاقتصادية ولتنمية الموارد البشرية ولتنمية العلمية والتكنولوجية وإحراز التقدم فى كل من مجال الزراعة والصناعة والخدمات وادارة المؤسسات ، ولازدهار الثقافة وزيادة الرفاهية الاجتماعية ، خاصة وقد أصبحت مصر تواجه أخطارا عدة نتيجة الشح الحالى والمتوقع فى بعض الموارد الطبيعية ، ومن ثم فان امتلاك ناصية المعلومات العلمية والتكنولوجية يعد شرطا لازما للتقدم ، وبالتالي يبدو الانتقال بالمعلومات العلمية والتكنولوجية ضرورة أخلاقية وعاملا يتسم بأكثر قدر من الأهمية لإقامة نظام جديد أكثر اتساما بالعدل والتضامن .

- ديمقراطية التعليم : لكى يستطيع التعليم ان يكون طاقا فعاله لتدعيم الديمقراطية لابد من مراعاة ما يلى :

• تأكيد حق الكبار فى التعليم مثل الصغار وتكامل الجهود فى المجالين ، وما يبنى على ذلك من إعادة نظر فى السياسات التعليمية يكفل بناء مجتمع متعلم يكون أساس الديمقراطية فى اقصر مدة ممكنة .

• الاهتمام بالتعليم خارج المعاهد النظامية اسوة بالتعليم داخلها والعمل على خلق تكامل بين الاثنين .

• التركيز على القطاعات السكانية الأقل حظا اجتماعيا واقتصاديا فى الريف والبادية والاحياء الشعبية فى المدن .. الخ ، مع الالتفات الى التعليم التعويضى .

• ايجاد صيغ جديدة للتعليم تكفل لكل فرد الحصول عليه بما يناسبه ويناسب ظروفه وتضمن له تربية مقناوية ومستمرة .

- قصور النظام التعليمى التقليدى : يعانى نظام التعليم فى مصر من جمود ونمطية بارزة فضلا عن افتقاده الجسور التى تتيج للطالب فرصة الانتقال من نوع الى آخر او معاودة التعلم مرة أخرى بعد فترة انقطاع بسبب العمل او أية ظروف طارئة .

الحياة ومجالات العمل، بإسهام أكبر وانتاجية أعلى تنعكس على مسيرة التنمية الشاملة والتقدم الواسع للمجتمع . ولكن التعليم عن بعد يختلف عن التعليم المعتاد في الوسائل والاساليب - مما سوف نبينه فيما بعد - ويخاطب بذلك جمهورا أوسع من افراد المجتمع ، ينعكس هذا كله على ادارة نظام التعليم عن بعد وهيكله الاساسى واقتصادياته .

لقد حتمت المتغيرات التى سبق وان اشرنا اليها ابتكار اساليب مختلفة فى توصيل العلم والمعرفة امتدت من مخاطبة جماهير الناس بالراديو والتلفزيون فى ماينبغى ان يقتبها اليه ويعرفوه لتحسين نوعية حياتهم الى انشاء مؤسسات جامعية تؤدى الى الحصول على شهادات جامعية للراغبين فى تحصيل العلم والمعرفة وفى اكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة دون ان يتركوا اعمالهم او اماكن اقامتهم . واكتسبت بعض هذه المؤسسات الجامعية شهرة عالمية لانها نجحت فى استيعاب أعداد كبيرة منهم بنظام صار يعرف (بالتعلم المفتوح) ، ونجحت فى الوصول الى المستويات الاكاديمية العليا فى برامجها التعليمية حتى صارت المواد التعليمية لجامعة مثل الجامعة البريطانية المفتوحة تستخدم فى اكبر الجامعات المدرسية . وفى الاتحاد السوفيتى الذى سبق غيره فى استخدام النظام المفتوح صار من المؤلف ان يتفرغ طالب الجامعة لفترة من المدة المطلوبة للحصول على درجة جامعية ، ثم يدخل سوق العمل بعد ذلك ويستكمل المقررات الباقية لتلك الدرجة اثناء عمله .

ولقد استخدم هذا النظام المفتوح فى جميع أنحاء العالم فى تدريب وتأهيل المعلمين . وقد بدأت مصر برنامجها فى تأهيل معلمى التعليم الابتدائى للمستوى الجامعى عام ١٩٨٢ وفقا لفلسفة التعلم عن بعد .

واستخدم هذا النظام فى رفع كفاءة الموظفين فى أجهزة الدولة وفى الشركات الانتاجية وغيرها ، كما استخدم فى تعليم الكبار وفى بعض الحالات فى تعليم الصغار . وهكذا صار من الصعب التوصل الى تعريف عام لنظام التعلم المفتوح يحيط بهذا التنوع فى استخدامه . ومن الضرورى ان نذكر ان التعلم عن بعد ليس تعليما بديلا للموجود

واذا كانت هناك علل أو امراض عامة يمكن ان تلاحظ فى مجمل هذا النظام الا ان الجامعات المصرية تختص ببعض صور القصور الناتجة عن جملة الظروف المتراكمة عبر سنوات طويلة ، ولعل اشهرها وأبرزها ، انها فى مجملها أصبحت جامعات أعداد كبيرة . واذا كان هذا ليس عيبا فى حد ذاته الا انه يفرخ الكثير من السلبيات عندما يتم تعليم هذه الأعداد الكبيرة بنفس الاساليب والوسائل والامكانيات التى وضعت لتعليم الأعداد القليلة .

وأحيانا ماتقف الصيغ القائمة عاجزة عن ان تقدم للمجتمع ما هو بحاجة اليه من كوادر جديدة فى المهن التى يستخدمها التغير العلمى والتكنولوجى المستمر ، فضلا عن استمرار عمليات الأعداد والتكوين تأميلا لمهن بدأ التطور العلمى والتكنولوجى يتجاوزها .

واذا كان مواطن الغد يحتاج الى تكوين خاص يمكنه من التفكير باستقلالية وإبداع ، ويملك مهارات وامكانيات المبادرة والقدرة على اقتحام الصعاب والمشكلات بكفاءة وعقل مرن ومفتوح ، فان اساليب التعليم الجامعى الحالية ومناهجه ربما لاتستطيع فى ظل الأوضاع الراهنة ان تحقق ذلك .

ومن الملاحظ ان الطابع النظرى هو الذى يغلب على الكم الأكبر من مناهج التعليم الجامعى ، فضلا عن ضعف الصلة بين ما تم تعلمه داخل الجامعات وبين حركة المجتمع وما يواجهه من مشكلات ، الى الدرجة التى تجعل الطلاب بعد التخرج يواجهون عالما لم يتم إعدادهم له إعدادا حقيقيا .

ثانيا : التعليم عن بعد : المفهوم والنشأة الخصائص :

- المفهوم والنشأة : التعليم عن بعد هو احد التوجهات التى يحيد البعض انخالها وفق الصيغ الجديدة المتقنة . وتلتقى انظمة التعليم عن بعد مع انظمة التعليم المعتادة فى الاهداف العامة التى تسعى الى تحقيقها ، وهى تحقيق فرص التعلم والتعليم أمام الاجيال المتلاحقة ، ونقل المعرفة اليهم وتطوير قدراتهم ومهارتهم بما يمكنهم من دخول

- الاقتصاد في نفقات التعليم حيث أظهرت دراسة مقارنة للنفقات في الجامعة المفتوحة في بريطانيا مع الجامعات الأخرى أن متوسط التكلفة الجارية للطالب في مرحلة البكالوريوس قد بلغت في الجامعة المفتوحة ٢٦.٩ ٪ من نظيرتها في الجامعة التقليدية ، والطالب في مرحلة الدراسات العليا ٥٦.٦ ٪ .

ثالثا : الاسس الفكرية :

يقوم التعليم العالي عن بعد علي جملة من الاسس والمنطلقات المستمدة من الدراسات النفسية والتحليلات الاجتماعية والرؤى الفلسفية يمكن الاشارة اليها من خلال المحاور التالية :

- التعليم المستمر : فقد اصبح ايقاع العصر من السرعة والتغير بحيث يحتم على الانسان أن يكون في حالة استنفار معرفي منذ لحظة الميلاد حتى الوفاة .

واذا كان التعليم الجامعي يؤدي دورا ملحوظا في إعداد وتدريب الكوادر المتخصصة وتنمية المهارات والقدرات العلمية والفنية والفكرية في حدود الامكانيات المتاحة ، الا ان تفاعله الايجابي المباشر في سبيل تحقيق خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي أو القومي مازال في حاجة الى دورات اقوى في مجال خدمة المجتمع بصفة عامة عن طريق ائاحة فرص أكثر للتعليم المستمر ، وفي مجال البحث العلمي الهادف بصفة خاصة للوصول الى الصيغة المناسبة لتحقيق التفاعل الذي يؤدي الى رقي المجتمع واقتراح الحلول الملائمة للمشكلات التي قد تواجه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد .

- التعليم الذاتي : فالتعليم الجيد هو تلك العملية الاجرائية المقصودة التي تستخدم فيها التطبيقات التكنولوجية المتقدمة المبنية على احدث ما اكتشفه علم (التعلم) من قوانين كاداة لإكساب المتعلمين مايراء المربون صالحا لإعدادهم وفق فلسفة التربية السائدة في المجتمع ، وعليه يصبح التعلم الذاتي كاحد طرائق التعليم هو العملية الاجرائية المقصودة التي يحاول فيها المتعلم ان يكتسب بنفسه القدر المتقن من المعارف والمفاهيم والمبادئ ، من الاتجاهات والقيم ، من المهارات والممارسات ، مستخدما او مستفيدا من التطبيقات والتكنولوجيا كما تتمثل في الكتب المبرمجة والوسائل والالت التعليم والتقنيات المختلفة

ولا تصحيحا ، له كما يقول البعض ، ولكنه نوع جديد واخفاة للموجود لمواجهة موقف جديد يتكامل مع الموجود ويكون عنصر تقدم بما يحدث من إثارة للفكر وتحمل للمهم .

- الخصائص : يمكن الاشارة الى عدد من السمات والخصائص التي تميز نظام التعلم عن بعد او التعليم المفتوح فيما يلي :

- قلة فرص الاتصال المباشر بين المعلم والطالب لعدم انتقال الطالب الى الحرم الجامعي واستماعه الي المحاضرة بصورة منتظمة كما في التعليم المعتاد .

- حرية الطالب في دراسته ومتابعته عن بعد بدرجة تفوق حالة التعليم المعتاد حيث يسير الطالب وفقا لانظمة تفصيلية تطبقها الكلية والجامعة .

- استخدام وسائل الاتصال المختلفة لنقل المادة العلمية من الجامعة الى الطالب مثل المطبوعات وكاسيتات الفيديو والراديو والتلفزيون والكمبيوتر وغيرها .

- وجود اتصال في اتجاهين بين المؤسسة والطالب بحيث يأخذ الطالب المبادرة في البحث والنقاش .

- عقد لقاءات دورية بين مجموعة الطلبة او الطالب الواحد وبين المشرفين المحليين على برامجهم الدراسية والتي يمكن ان تتم في مراكز اقليمية تختارها الجامعة المفتوحة ، كما يتم عادة بعض اللقاءات الموسعة في العطل الصيفية .

- الاسهام في تصنيع المادة العلمية مما يفتح آفاقا واسعة لعمل جديد مثمر بناء .

- المرونة في سياسة القبول ، اذ لا تتقيد انظمة التعلم عن بعد بنفس المعايير التي تطبقها الجامعات النظامية ، فيمكن ان تقبل الجامعات المفتوحة في برامج خاصة من أنها الدراسة الثانوية بغض النظر عن تقديراتهم أو من انها صفوفها دراسية اقل من الثانوية العامة شريطة اجتياز متطلبات الدراسة .

- المحافظة على نوعية الدراسة من خلال مساعدة الدارس على التعلم الذاتي المستقل واكتساب مهارات التربية المستديمة والقيام ببحوث ميدانية ذات علائق مباشرة بعمله واهتمامه .

كالإذاعة والتلفزيون والمسجلات . تلك التطبيقات التكنولوجية المصممة على أساس اكتشاف القوانين العملية التي تحكم ظاهرة تغير السلوك وتفسره .

فالتعلم الذاتى ليس مجرد انعكاس للمؤثرات الخارجية ، ذلك ان مثل هذه المؤثرات الخارجية على الشخصية تنعكس من خلال العالم الداخلى للشخصية الذى قد يعوق تأثيرها على عملية التعلم الذاتى ، ومن ثم يكون فى مقدور الانسان رفض هذه او تلك من متطلبات العالم الخارجى . وتكتسب الشخصية ، بتحسينها لنفسها ، إمكانات جديدة ، سواء لإدارة وتوجيه ذلك ، أو للتأثير على الواقع المحيط بهدف التكيف مع متطلباته .

– التعليم المستقبلى : والتعليم الذى ننادى به الان لا يقبل الاقتصاد على التعلم القائم على المحافظة على الموجود وعلى تغييره ولا يقبل النكوص عن التغيير ولا يقبل التوقع والابتعاد عن مايجرى من تغيير حتمى نعيشه فى كل المجالات .

ان التعلم الذى اصبح مطلوباً هو التعلم الذى يقوم على أساس توقع ما يمكن ان يحدث وتحاشيه او مقاومته او تغييره قبل ان يقع ، فبدلاً من ان يفاجأ الانسان بزيادة سكانية غير متوقعة ، فانه يعد العدة لذلك فى تصميم المدن مثلاً حتى لايصرف جهوده فى حل مشكلات عارضة نشأت عن عنصر المفاجأة وعنصر عدم الاستعداد .

وإذا ان العالم متغير والمواقف متجددة ، فلا بد ان يكون الشخص قادراً على ان يسبق هذه المواقف ويستعد لها حتى لايصدم فيها ، فنحن نريد ان نستبعد التعلم عن طريق الصدمات ونستبقى التعلم عن طريق التحكم فى أحداث المستقبل ، ونريد ان نعد الشخص ليكون خصب الفكر يستدعى البدائل المختلفة ويزنها ويقارن بينها ويصدر حكمه عليها حكماً مبنياً على ماينتج عنها وما يترتب على استخدامها .

كذلك فان المؤمنين حقاً بتحرير الانسان يحرصون على ان يكون التعليم وسيلة لتسليط الاضواء على مشاكل الانسان مع هذا العالم الذى يعيشون فيه ذلك ان التعليم الذى يتناول قضايا الانسان الفعلية يرفض

ان تتخذ العلاقة بين المعلم والطالب شكلاً آخر حيث لايصبح المعلم هو وحده الذى يدرس ، لان المعلم فى العلاقة الجديدة يتعلم ايضا من خلال حوارهم مع الطلبة كما ان الطلبة لايدرسون فقط بل انهم يعلمون ايضا .

وهكذا فى ظل نظام التعليم عن طريق طرح المشكلات يبدأ الناس فى تطوير ملكاتهم النقدية من خلال طريقتهم فى الحياة ومعطيات العالم الذى يعيشون فيه . انهم يبدأون فى رؤية العالم ليس على انه كتلة جامدة بل على انه حركة متطورة .

– تفريد التعليم : يقوم هذا الاتجاه فى أساسه على إتاحة الفرص لكل متعلم للسير بسرعه ، وبحيث يتلقى المساعدة التى يحتاجها فى تعلمه . وتلعب التقنيات التربوية دوراً أساسياً فى نجاح وهذا الاتجاه الذى لايعترف بنظم التدريب المأخوذ بها حالياً فى معاهدنا التعليمية ، التى تقدم للطلاب تعليماً موحداً فى وقت واحد دون مراعاة لسرعة تعلم الطالب ولما يحتاجه من مساعدة تعليمية معينة فريدة خاصة به تعينه على التغلب على صعوبات تعلمه .

وهكذا فان تفريد التعليم يكون التركيز فيه على كل فرد متعلم كما يكون الاهتمام به باعتباره شخصية فريدة فى حد ذاته . وتفريد التعليم يركز بذلك على الجانب الانسانى كما يؤكد على الانفتاح والمرونة والتكيف وبالتالي التنوع وليس على النمطية .

رابعاً : طرق التعلم الذاتى أو التعليم عن بعد :

– التعليم بالانتساب : وتتميز هذه الطريقة بقلة تكاليفها ، وبقدرتها على فتح فرص التعليم الجامعى أمام الأعداد الكبيرة من الطلاب إذ لا توجد عوائق مادية تحد من الأعداد المقبولة الا قدرة الجامعة على تنظيم الامتحانات وتوفير متطلباتها . على ان هذا لا يمنع من تحديد الأعداد المقبولة من الطلاب ونوعيتهم وفقاً لما تمليه خطط تنمية الثروة البشرية ، كما تتميز هذه الطريقة بانها تتيح فرصة التعليم الجامعى للموظفين والعاملين الذين لاتسمح ظروف العمل بتفرغهم للدراسة وحضور المحاضرات والمقررات الدراسية بانتظام . وهكذا فان هذه الطريقة تمكن من تطبيق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعى بتوفير

فرصته لكل راغب فيه وقادر عليه من الناحية العلمية بغض النظر عن وضعه الاجتماعي او قدرته المالية .

على انه يؤخذ على هذه الطريقة انها لاتصلح كثيرا فى الدراسات الجامعية العملية والتطبيقية ، وان نسب النجاح فيها تكون عادة اقل من مثلتها بالنسبة للطلاب النظاميين ، كما ان نسب الفاقد فيها تكون كبيرة اذا قيسست بمثلتها فى الدراسة النظامية . كذلك لاتتيح هذه الطريقة الفرصة أمام الطالب لان يعيش الحياة الجامعية بكافة أبعادها العلمية والثقافية والاجتماعية والرياضية ، مع الامة البالغة لهذه المعيشة فى تكوين شخصية الطالب وتنمية قدراته وتهذيب سلوكه . فلا شك ان وجود الطالب فى جو تتوافر فيه عناصر القوة الصالحة الواعية من أعضاء هيئة التدريس ، والاحتكاك العلمى والاجتماعى والرياضى الدائم مع زملائه الذين يدرسون مختلف التخصصات - يوسع مداركه ويمكثه من الالام بأبعاد المعرفة ويتيح له فرص التدريب على التصرف بحكمة والتعامل باتزان وضبط سلوكه على ايقاع القيم الخلقية والروحية الرفيعة ، وهى أمور اصبحت كلها جزءا من رسالة الجامعة فى بناء الانسان .

كما يؤخذ على طريقة الانتساب انها لاتفيد كثيرا فى تكوين المدارس العلمية والفكرية ولا فى اثرائها لان الطالب يتعامل اساسا - فى ظلها - مع الكتب والمراجع والمصنفات العلمية والمذكرات ولا تتاح له الفرصة الالتقاء المباشر والمستمر مع القيادات العلمية والتشرب منهم ، والتعرف على مناهجهم العلمية . ولا يخفى ما لهذه المدارس من اهمية فى تطوير المعرفة واثرائها ونقلها من جيل الى جيل .

- التعليم بالمراسلة : ولهذه الطريقة نفس مزايا طريقة التعليم بالانتساب على انها تتميز ايضا بانها تستخدم بنجاح فى بعض الدراسات العملية التطبيقية ، وخاصة فى مرحلة الدراسات العليا ، وذلك بجانب نجاحها فى الدراسات النظرية . فهى تفتح فرص التعليم الجامعى لأعلى مستوياته لكل راغب فيه وقادر عليه علميا ، كما انها تتيح مقومات استمرار العملية التعليمية للخريجين فى كافة المجالات

الامر الذى يتيح لهم الاطلاع على كل جديد وملاحقة التطور العلمى السريع والاشتراك فى اثراء المعرفة ، فضلا عن ذلك فان عدم انقطاع هؤلاء الخريجين عن عملهم اثناء مواصلة الدراسة بالمراسلة فى مرحلة الدراسات العليا لا يحرم المجتمع من الاستفادة من القوة العاملة المؤهلة تأهيلا جامعييا ، فتشارك هذه الكفاءات فى الانتاج والتنمية ، وتواصل تقدمها العلمى الامر الذى يزيد الناتج القومى بشكل مضاعف .

وعلى انه يؤخذ على طريقة التعليم بالمراسلة انها تلقى على الجامعة اعباء كثيرة اهمها تسجيل المحاضرات وطبعها وارسالها للطلاب وتلقى استفساراتهم والرد عليها بسرعة وانتظام وذلك تطبقها الجامعة فى مجال أعداد محدودة من الطلاب وليس فى مجال دبلومات الدراسات العليا وخاصة المهنية منها . ولقد حققت نجاحا ملحوظا فى هذا الميدان .

كما يؤخذ على هذه الطريقة - اذا طبقت فى مرحلة الدراسة الجامعية الاولى - انها كسابقتها لاتتيح للطالب فرصة ان يعيش الحياة الجامعية بكافة أبعادها ويكون شخصيته العلمية ويبنى سلوكه الجامعى المنشود فضلا عن انها لاتفيد كثيرا فى تكوين المدارس العلمية التى تلعب دورا مهما فى نقل المعرفة عبر الاجيال واثراء التراث العلمى والحضارى .

- التعليم على الهواء : التعليم على الهواء هو طريقة حديثة فى التعليم اتبعتها كثير من الدول فى عالمنا المعاصر بعد تقدم وسائل الاعلام فى نشر التعليم بمختلف مستوياته على اوسع نطاق . وتمارس هذه الطريقة فى مجال التعليم الجامعى بعدة اشكال واساليب مختلفة وتحت عدة مسميات متباينة ابرزها جامعة الهواء أو جامعة بلا جدران .

وتختلف هذه الطريقة عن الطريقتين السابقتين فى انها لاتقوم بها احدى الجامعات التقليدية بجانب طرق التعليم الاخرى التى تمارسها عادة تلك الجامعات ، وانما تتولاها بالكامل فى اغلب الاحيان مؤسسة مستقلة يطلق عليها اسم جامعة الهواء أو الجامعة بلا جدران فتقوم تلك المؤسسة بتنظيم دراسات جامعية عبر الاثير فى شكل برامج اذاعية

سمعية ومرئية نون أن يكون لهذه المؤسسة مبان أو منشآت تمارس فيها العملية التعليمية بالطرق التقليدية ، ومن هنا اطلق عليها جامعة الهواء أو الجامعة بلا جدران .

وتتميز هذه الطريقة بقدرتها على إتاحة فرصة التعليم الجامعي والعالي لأكبر عدد من أبناء المجتمع بتكاليف قليلة نسبيا ، إذ أن أجهزة الإعلام الحديثة والوسائل العلمية المتقدمة والأقمار الصناعية تستطيع أن تنقل المعرفة إلى الملايين في كل أرجاء العالم وبسرعة فائقة ، كما تتيح هذه الطريقة للطلاب فرصة الاشتراك في حلقات المناقشة العلمية وبرنامج التدريب العملي التي تنظمها هذه الجامعات لطلابها خلال العطلات الصيفية تحت إشراف أساتذة الجامعات والفنيين المتخصصين الذين يندبون من جامعتهم التقليدية للقيام بهذه المهمة خلال إجازاتهم ، ولا يخفى أن هذا الأمر يوفر كثيرا من النفقات فضلا عن أنه يساعد على مواجهة مشاكل نقص أعضاء هيئات التدريس وهجرتهم التي تعاني منها معظم جامعات العالم وخاصة في الدول النامية .

كما تتميز هذه الطريقة أيضا بأنها تمكن الطلاب من العمل وكسب نفقات معيشتهم مع مواصلة التعليم في نفس الوقت في أوقات فراغهم دون حاجة إلى الانقطاع والتفرغ للدراسة في الجامعات التقليدية .

على أنه يؤخذ على طريقة التعليم على الهواء في مجال التعليم الجامعي أن نجاحها يتوقف إلى حد كبير - على توافر عدة مقومات في المجتمع تهيئ لها المناخ الصالح ، أبرزها وجود مستوى حضاري مرتفع ، وانتشار الثقافة العامة وشيوع استخدام وسائل الإعلام والوسائل التعليمية الحديثة ، ووجود الكفاءات الفنية المدربة على إعداد البرامج العلمية ، وتشغيل الأجهزة الإعلامية وصيانتها وإصلاحها بكفاءة ، وتوافر مراكز تدريب الطلاب في العطلات الصيفية ، ومن هنا فإن هذه الطريقة تصلح لنشر التعليم الجامعي في الدول المتقدمة إلا أنه من المشكوك فيه أن تحرز نجاحا يعتد به في الدول النامية التي تفتقر لمثل هذه المقومات .

كما يؤخذ على هذه الطريقة ضعف نسب النجاح فيها بالقياس إلى

نسب النجاح في الطريقة التقليدية للتعليم الجامعي ، هذا فضلا عن أنها تشترك مع جميع الطرق السابقة في أنها لا توفر للطلاب فرصة التواجد في بيئة جامعية لها مقومات متكاملة ثقافية وعلمية ورياضية واجتماعية ، ومن هنا فهي لا تساعد على تكوين شخصية الطالب وتدريبه سلوكيا واجتماعيا ، كما أنها لا تساعد على بناء المدراس العلمية والفكرية مع أهميتها البالغة .

كذلك لا تهيئ طريقة التعليم على الهواء المناخ السليم لإجراء البحوث العلمية وخاصة في المجالات التطبيقية والعملية ، ولهذا تنظم في أغلب الأحيان في مثل تلك الأحوال طريقة العمل تحت إشراف أحد الأساتذة المتخصصين مما يستتبع بالضرورة ترتيب لقاءات دورية بينهم .

كما أن التخطيط لإنشاء هذه الجامعة ووضعها موضع التنفيذ يحتاج إلى كثير من الجهد والوقت والمال .

- الجامعة المفتوحة : وقد اطلق على هذه الطريقة اسم الجامعة المفتوحة لأن فرصة الدراسة الجامعية بها متاحة لكل فرد من أبناء المجتمع وفقا لمستواه العلمي بغير عوائق أو عقبات ، ودون التقيد بشروط ، فكل شخص يستطيع أن يحصل على التعليم الجامعي المناسب له باستيعاب المقررات الدراسية التي تحدد له وتقديم إليه معدة أعدادا سليما عن طريق الإذاعة المرئية والسمعية والكتب والمراجع وغيرها من الوسائل التعليمية أينما كان وفي وقت فراغه .

وتتميز هذه الطريقة بمزايا كثيرة أبرزها أنها تحقق مبدأ ديمقراطية التعليم الجامعي على أوسع نطاق بتوفير فرصته للجميع ، كما أنها تنقل التعليم الجامعي إلى كل راغب فيه حيثما أراد وأيضا شاء ، بدلا من أن ينتقل الطالب إلى أماكن تلقى العلم في الجامعات ويتفرغ للدراسة طول الوقت . كذلك تساعد هذه الطريقة على جعل التعليم عملية مستمرة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع فينهلون منه باستمرار مع امتداد الحياة نفسها لتزداد كفاءاتهم وقدراتهم ، وهي فضلا عن ذلك قليلة التكاليف إذا قيسست بالجامعات التقليدية . على أنه يلاحظ أن هذه الطريقة لا تعطى نتائج يعتد بها إلا إذا توافرت مقومات كثيرة أبرزها ارتفاع

مستوى الثقافة والحضارة في المجتمع وشيوع استخدام أجهزة الاعلام وتوافر الكفاءات الفنية اللازمة لادارتها وصيانتها واصلاحها واعداد البرامج العلمية ، ومن ثم فان هذه الطريقة قد لا تكون اقتصادية بالنسبة للمجتمعات النامية التي لا تتوفر فيها هذه المقومات ، فضلا عن ذلك فان تحديد المقررات العلمية المناسبة لكل طالب ليست عملية يسيرة في مثل تلك المجتمعات . كذلك يؤخذ على هذه الطريقة انها كسابتها لا توافر بيئة جامعية متكاملة لطلابها وان معدلات النجاح والتفوق فيها منخفضة نسبيا ، وانها لا تساعد على تكوين المدراس العلمية والفكرية .

خامسا : وسائط التعلم عن بعد :

اذا كانت عملية التعليم هي عملية (بث) و (ارسال) لمضامين علمية وعملية مختارة ، واذا كانت عملية التعليم هي عملية (استقبال) و (تلق) لهذه المضامين المختارة ، فلا بد ان يتم هذا عن طريق « وسائط » تنقل الرسالة من مصدر الارسال الى مصب الاستقبال بحيث تتنوع وتتشكل وفقا لشكل العلاقة بينهما ووفقا لمضمون الرسالة التعليمية بل ووفقا لاتجاهات منظومة التعليم واهدافها وفلسفتها . ويمكن الاشارة فيما يلي الى بعض من هذه الوسائط :

- المطبوعات : ففي جميع نظم التعلم عن بعد ، تنقل المواد المكتوبة المعدة خصيصا على شكل وحدات مقرر ، دروس ، ومختصرات أو كتب تشمل الجزء الاعظم من المقرر للطالب . وبالرغم من أننا نرى في بعض النظم استخدام الأجهزة السمعية والبصرية ، فان المواد المطبوعة ما تزال الوسيط السائد في التعلم عن بعد .

- الراديو : ان الامكانيات الفنية للراديو في مجال نشر التعليم الجماهيري ليست محل جدال ، فالراديو رخيص وبسيط ومناسب ويمكن الاعتماد عليه . وهو وسيلة الاتصال الفنية المتقدمة الوحيدة التي وجدت مكانها المناسب في الدول النامية حيث سمحت له الظروف بالاستقرار والانتشار . ومع ذلك فيبدو لنا ان هذه الطريقة العالمية في التوزيع لم تستغل في الحقيقة استغلالا كافيا في مجال التعليم .

وفي مصر تواصل الاذاعة بث العديد من الدروس التعليمية لمختلف

مراحل وانواع التعليم ما قبل الجامعي . فضلا عن ذلك فهي تشارك مشاركة فعالة في الصورة القائمة من التعلم عن بعد الذي يجري في نطاق مشروع تأهيل معلمى التعليم الابتدائي الى المستوى الجامعي .

- التليفون التعليمي : يعتبر التدريس عن طريق التليفون من احدث طرق التدريس عن بعد وتقوم هذه الطريقة على اعداد نظام خاص من التليفونات يسمح بتوصيل الدروس الى المرضى من الطلبة بالمستشفيات او الملازمين لبيوتهم حتى لا يتخلفوا عن فصولهم او لا يفوتهم فرص التحصيل العلمي ، ويحتاج الامر الى توفير جهاز تليفوني خاص وكتاب مدرسي معد لهذا الغرض ومدرس سبق تدريبه على هذه الطريقة .

وتحتاج المحاضرات التليفونية الى اجهزة خاصة لالتقاط الصوت وتضخيمه ليسهل الاستماع اليه (يتم تركيبها نظير رسوم خاصة) وذلك يمكن توصيل المحاضرة او الحديث الى الطلبة مجتمعين في مكان واحد أو في أماكن متعددة طالما يتوفر بكل منها الخدمات التليفونية .

- التليفزيون التعليمي : يعتبر التليفزيون التعليمي بمثابة تكملة مناسبة للنظام التعليمي ، كما انه يدعم النشاط الخاص بالعملية التعليمية . وفي اطار الاتجاه الى تحقيق المزيد من التطور وتدعيم الثروة التقنية لابد من توجيه المزيد من العناية الى البرامج التعليمية .

وبانتشار استخدام التلفزيون في التعليم ظهرت اشكال جديدة لاستقبال البرنامج التعليمي التلفزيوني منها الاستقبال الجماعي (كما هي الحال في قاعات المحاضرات وفصول الدراسة) والاستقبال الفردي (وهذا النوع من الاستقبال غالبا ما يتم عندما نكون بصدد عملية تعلم ، والاستقبال الجماعي المصغر محدود العدد) مثال التعليم الحر) .

- الحاسب الآلي الكومبيوتر : ويستطيع الحاسب الآلي ان يؤدي وظائف جديدة تماما لا يمكن تحقيقها بأي أسلوب آخر . فهو يوفر بيئة تعليمية ذات اتصال ذي اتجاهين . ففي مجال التدريس الخصوصي (بيرم) الحاسب الآلي ليدرس موضوعا معينا من

والمتابعة .

وتمتاز الرزمة بالتفرد والتمايز والفرص المتاحة لتمثل المادة واستخدام تشكيلة وفق نظام محدد ومعايير معينة .

وتركز هذه الرزم على تهيئة ظروف تعلم مثلى لكل متعلم عن طريق توفير بدائل متعددة تتيح لكل متعلم فرصة اختيار مايناسب قدراته وميوله .

نتائج وتوصيات

وفي ضوء ما تقدم يمكن إبراز النتائج الآتية :

- ان التعليم عن بعد لايعنى ان يكون مقصورا على التعليم الجامعى وانما يشمل جميع القنوات الأخرى للتعليم والتدريب .

- الجامعة المفتوحة تعتبر إحدى القنوات التى تساعد على التعليم عن بعد حيث انها توفر الفرصة الثانية لمن فاتتهم فرص الالتحاق بالتعليم الجامعى ، كما انها توفر فرص التعليم والتدريب فى مجالات أخرى ولكنها لا تعتبر الحل الوحيد ، اذ ان لكل مجتمع ظروفه وامكاناته التى تحدد الاسلوب الذى يتبناه والاختيار الذى يراه مناسباً لمقتضياته .

- ان نظم التعليم الحالية ستتغير كثيراً فى المستقبل القريب وربما تتخذ اشكالا تختلف عن واقعها اليوم . من ذلك مثلا ان مسئولية تعليم الابناء قد تنتقل من المدرسة الى المنزل وتصبح المدرسة مركزاً لممارسة الانشطة الاجتماعية والرياضية والثقافية .. الخ .

- التطور التكنولوجى اسرع من التطور الاجتماعى ، والتعليم ينظمه المختلفة والمتعددة يقع داخل التطور الاجتماعى ، ولذلك فان التعليم عن بعد يجب ان يكون فى مقدمة الاولويات ، ذلك لان دوره سيكون اساسيا فى التجديد والتطوير .

- ان التعليم عن بعد يؤدى الى سعى الفرد للارتباط بحاجات المجتمع المتغيرة والمتطورة وتنمية مهاراته لتواكب هذا التغير والتطور - ولذلك فان المجتمع الذى يسمح للفرد بمزاولة اى عمل فى اى مستوى دون إعداد مسبق سواء عن طريق التعليم أو التدريب ، هذا المجتمع ينمى لدى الفرد الشعور بعدم الحاجة الى التعليم ، ولذلك فان التعليم عن بعد يتطلب من الدولة العمل على :
• توفير وسائله وامكاناته بشرية ومادية .

خلال سلسلة مسن (الاطر) التى يتم تجهيزها بعناية حيث تقدم المعلومات والافكار مجزأة الى سلسلة من الخطوات الصغيرة ، ولايسمح للطالب ان ينتقل من اطار الى آخر مالم يسيطر تماما على الاطار الاول ، كما يمكن ان يتغير تسلسل الدروس حتى يتمشى مع حاجات الطالب التعليمية الفردية . وبهذا يستطيع كل طالب التقدم فى تعلمه بالسرعة التى تتفق مع خطه الذاتى المناسب لقدرته واهتماماته ومستوى تحصيله دون ان يؤثر ذلك على سرعة تعلم بقية الطلاب .

- الفيديو : أدى انتشار أجهزة التسجيل على اشرطة الفيديو الى اتساع دائرة استخدام التلفزيون فى التعليم حيث اصبح من السهولة تسجيل الصوت والصورة على اشرطة تشبه اشرطة التسجيل الصوتى تحقق بعض المزايا مثل :

- إعادة التدريس مرات عديدة بهدف تحسين الاداء والارتقاء بمستوى وكفاءة التدريس .

- تسجيل اداء التلاميذ - كما يحدث فى التعليم المصغر - بقصد تحسينه بعد مشاهدته وتقييمه .

- تسجيل المعلم لبعض المهارات المحددة بهدف تحسينها مثل تسجيل طريقته فى الشرح أو استعمال بعض الاجهزة .

- لما كان تنظيم وقت للدروس لايلتزم وقت ارسال البرامج التعليمية مشكلة اساسية تقف حائلاً دون استخدام البرنامج المرسل وقت اذاعته ، لذا فان تسجيل البرامج التعليمية التليفزيونية المذاعة وقت ارساله على شريط باستخدام جهاز تسجيل تليفزيونى يمكن المعلم والطلاب من مشاهدة البرنامج عندما يحين الوقت المناسب لذلك .

- يمتاز الفيديو بالمرونة أو السهولة فى الاستعمال ، ذلك انه بالامكان مسح الشريط بعد مشاهدة ودراسة مادته لتسجيل عليه مادة جديدة ، كذلك تستطيع المؤسسات والمعاهد التعليمية ان توسع نطاق استعمال الفيديو عن طريق تبادل الاشرطة .

- الحقائق والرزم التعليمية : ويقصد بالحقائب أو الرزمة التعليمية مجموعة المكونات التى تتألف منها وحدة تعليمية محددة ، وتتضمن فى جملة ما تتضمن ، الفئة المستهدفة وحاجاتها والاهداف التعليمية والوسائط والدليل ومختلف انواع الاختبارات والتغذية الراجعة

• وضع الضوابط الكفيلة بعدم السماح بمزاولة المهنة الا بعد اجتياز التدريب المناسب لمزاومتها .

– ان التغيير المستمر فى حاجات المجتمع يؤدى دائما الى اختفاء مهن وظهور اخرى ، والتعليم عن بعد يساعد الفرد علي اكتساب المهارات الجديدة لمزاولة المهن الجديدة وبذلك لا ينتهى اصحاب المهن بانتهاؤهم منها الاصلية .

– ان قضية التعليم عن بعد تعني التنمية العلمية الدائمة للانسان بنفسه لمصلحة نفسه ولصلحة المجتمع ، ذلك لان الحاجة الاساسية للانسان تتغير وتتطور وتحتاج لاستنباط معايير جديدة – وكذلك المعارف ايضا تتغير وتتطور بسبب الاضافات التى تحدث فى العلم باستمراره ، والجامعة يكونها مجتمع العلماء هى الاقدر على استخدام المعارف لتطويع ما انتهى اليه العلم ليكون فى خدمة المجتمع والافراد .

– هذا العصر الذى يزداد فيه اقتران العلم بالحياة – اصبحت الغلبة فيه للعامل الفنى .

ولذلك فاننا نوصى بما ياتى :

• العمل على ايجاد نظام من أنظمه التعليم العالى عن بعد يتناسب مع حاجات المجتمع وإمكاناته ، ويتطلب ذلك انشاء جهاز او تنظيم على المستوى المناسب يختص ببرامج ومناهج هذا النوع من التعليم – على ان تكون أعداد المقبولين به محدودة في البداية ضمانا لتحقيق فاعليته .

• توفير التمويل اللازم للتعليم العالى عن بعد من مصادر مختلفة ومن الممكن ان تتحمل الجهات المستفيدة من برامجه والدراسون فى نطاقه الجانب الأكبر من هذا التمويل .

• ان تتلام برامج ومناهج التعليم العالى عن بعد وان تتنوع وتتطور وفقا لحاجات المجتمع والبيئة والدارسين ، على ان تتسم هذه البرامج بالمرونة فى تنظيم مواعيد الدروس والدورات التدريبية .

• ان تتولى الجامعات ممثلة فى كلية التربية وضع برامج مركزة طويلة ومتوسطة المدى وتأهيل المدرسين اللازمين لهذا النوع من التعليم .

• تنسيق العلاقة بين نظام التعليم عن بعد ونظم التعليم التقليدى بما يحقق الترابط والتعاون بينها على المستوى القومى والمحلى .

• الاستفادة القصوى من اجهزة الاعلام المرئية والمسموعة والفيديو واشرطة الكاسيت وايضا من وسائل الاتصال المتاحة كالبريد والتليفون وغيرها فى تلبية الاحتياجات التعليمية للدارسين .

• العمل على توفير مصادر المعرفة والتعليم من كتب ومجلات واموات وتقنيات حديثة لتحقيق منجزات هذا النوع من التعليم بأعلى مستوى واقل تكاليف .

• المتابعة المستمرة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة وتطبيق مايتفق منها وحاجاتها أولا فلول .

• ايجاد الحافز الذى يشجع المواطن فى الاقبال على هذا النوع من التعليم وذلك بتعميق الشعور لديه بضرورة ان يطور من معرفته ومهنته تلبية لحاجات المجتمع المتغيرة باستمرار .

• تأصيل جذور ومفاهيم التعليم عن بعد لدى المواطن منذ المراحل العمرية الاولى وذلك بان يسعى لكي يتعلم بنفسه لمصلحة نفسه ولصلحة بيئته ومجتمعه ، وبذلك يقل اعتماده تدريجيا علي المعلم والمدرسة كمصدر اساسى للمعرفة .

• اذا رُئى الاخذ بمنهج الجامعة المفتوحة كأحد اساليب التعليم العالى عن بعد فاننا نؤكد على ما يلى :

• الالتزام ابتداء بفك الارتباط نهائيا بين الشهادة الوظيفية والمرب .

• الا تكون صورة مكرره للجامعات القائمة وان تكون مختلفة الهدف تماما عنها .

• ان تتيح فرصة التعليم العالى لمن فاتهم هذه الفرصة .

• الا تنقيد فى القبول بها بشرط الحصول على شهادة الثانوية العامة .

– ان يكون لها مقر محدد وكيان ادارى وهيكلى وظيفى .

– ان يعتمد اسلوب التعليم بها علي نظام المقررات وليس على نظام السنوات الدراسية .

– ان تمنح فى نهاية كل مقرر شهادة تفيد متابعة الطالب الدراسة واجتيازه الامتحان المقرر .

الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩

سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية المعاصرة

لقد أصبحت قضية تحديث نظام التعليم الجامعى فى مصر من القضايا الملحة ، الا أنه يمكن القول بأن عملية التحديث والتطوير والتي نعنى بها هنا على المستوى الجامعى لابد لها وأن تستهدف النظام التعليمى بشكله الشمولى وعلى جميع مستوياته وأنواعه . فقد أثبتت التجارب أن التطوير والتحديث الجزئى الذى يستهدف مستوى تعليميا معيناً أو جانباً واحداً من جوانب النظام التعليمى ، إنما يكون ماله بدون شك الى الفشل ، مالم يكن مرتبطاً بسلسلة من العمليات التجديدية يكون هذا الجهد حلقة من حلقاتها ، بما يعنى وجود نوع من التأثير والتأثر المتبادل بين مراحل النظام التعليمى فى شكله الشمولى المتكامل ، بحيث تستهدف عمليات التطوير والتحديث أهداف النظام التعليمى بجميع مراحل وأنواعه ومستوياته ، محتواه ووسائله وأساليبه ، وتستهدف أيضاً إدارته وتقييم أدائه ومخرجاته ، وبحيث يتم النظر الى هذه المراحل فى إطار واحد متكامل باعتبار أن كل مرحلة تعليمية هى جزء من النظام التعليمى الكلى ، وأن أى تغيير يحدث فى جزء من النظام لابد وأن

٢٩٤

يصاحبه تحديث وتطوير فى المراحل السابقة والمراحل التالية .

من هذا المنطلق فإن موضوع هذه الدراسة « الاتجاهات العالمية المعاصرة فى التعليم الجامعى » وبما تتضمنه من عرض لأهداف التعليم الجامعى وواقعه فى مصر ، وماتشير اليه من التجارب العالمية المعاصرة من حيث اختيار الطلاب ، وأنماط وطرق التعليم ، وتأهيل الخريجين ، وأنماط الادارة الجامعية ، وتقييم الاداء الجامعى ... فإنها تؤكد على أهمية جهود التحديث والتطوير التى تبذل على مستوى المراحل التعليمية التى تسبق هذه المرحلة ، كما أنها تؤكد على أن التجارب التى يعرضها هذا التقرير عن النماذج الناجحة فى الدول الاخرى لاتعنى استيرادها أو نسخها ، بل يجب أن تخضع هذه التجارب الى عمليات التقييم والتطوير الملائم حتى تتناسب مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع . هذا كما يجب التأكيد على أن النظام التعليمى ليس نظاماً قائماً بذاته ، وإنما هو جزء من النظام الاجتماعى القائم بمفهومه الشامل ويأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية الهادفة الى رفع مستوى معيشة الفرد وشعوره بقيمته ومكانته فى المجتمع ، والذى لايمكن أن يتحقق الا بتضافر جهود المؤسسات الاخرى وبذلك يمكن تحقيق التوازن وتصحيح المسارات بصورة مستمرة .

الجامعات فى مواجهة المتغيرات والتحديات الحديثة :

- ليس من شك فى أن جامعاتنا تواجه الآن وفى المستقبل القريب تحديات جساماً ، وسوف تزداد هذه المواجهة حدة مع نمو جامعاتنا فى المستقبل ولابد للخريج الجديد أن يتسم بمجموعه من السمات الأساسية أهمها :

- القدرة على التصور والابتكار والمبادأة .

- استقلال الفكر وما يتبعه من ممارسة الحرية بما فى ذلك حرية

الاختيار بين بدائل عديدة .

- القدرة على التفكير الايجابى بالأسلوب العلمى .

- تقبل التغير والاسهام فى إحداثه .

- التعامل مع أدوات العصر برشد وفاعلية .

وإذا كان التعليم الجامعى يعد من العوامل الهامة فى عملية التنمية ، فإن الابحاث العلمية التى يقوم بها أعضاء هيئة التدريس لا تقل أهمية عن العملية التعليمية ، فقد أعطيت الابحاث العلمية أهمية خاصة فى سلم الأولويات فى كثير من الدول المتقدمة حيث أنها الاداة الرئيسية لإثراء المعرفة وتقديمها .

ولكن الى جانب كل من العملية التعليمية والبحث العلمى هناك الوظيفة الثالثة للجامعة وهى خدمة المجتمع ، اذ لا يمكن للجامعات أن تعزل نفسها عن القضايا الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، ولعل المفهوم البريطانى للجامعة المفتوحة يوضح مدى تشعب الخدمات التى تقدمها الجامعة للمجتمع خارج نطاق الحرم الجامعى ، وكذلك البرامج الزراعية والخدمات التى تؤديها الجامعة الامريكية الى المجتمع الزراعى - من أمثلة الانجازات التى يمكن أن تقدمها الجامعات الى جميع القطاعات الحكومية والخاصة .

وإذا كانت هناك محاولات مستمرة فى جامعاتنا المصرية لتحقيق التفاعل الإيجابى بين الجامعة والبيئة ممثلا فى مراكز الخدمة العامة بالجامعات ، والوحدات ذات الطابع الخاص ، ومراكز ومحطات التجارب الزراعية ، والدورات الدراسية والتدريبية فى مجالات المهارات الفنية والادارية واللغات الاجنبية التى تنظمها مراكز خدمة المجتمع ، والدورات القصيرة وورش العمل التى تعالج قضايا المجتمع وشؤونه المختلفة ، والورش الجامعية ومراكز الحاسب الآلى ، وانتداب بعض هيئات التدريس للعمل فى بعض المؤسسات والهيئات ، وبعض الانشطة التى تقوم بها اتحادات الطلاب مثل مشروعات القوافل الطبية ومشروعات محو الامية وقوافل خدمة البيئة وغيرها . الا أنه من الواضح أن هذا التفاعل لم يصل الى الدرجة المنشودة .

واقع التعليم الجامعى فى مصر :

تشير البيانات الاحصائية إلى أنه ومنذ عام ١٩٦٦/٢٥ وحتى الآن قد تخرج من الجامعات المصرية نحو ١٤٥٠.٠٠٠ طالب وطالبة فى

مرحلة البكالوريوس واليسانس ، كما حصل نحو ٢٠.٠٠٠ طالب وطالبة على درجة الدكتوراه منذ عام ١٩٣٢ / ٢١ ونحو ٥٠.٠٠٠ على درجة الماجستير ، وحوالى ٨٥.٠٠٠ على دبلومات الدراسات العليا .

وبالرغم من هذا الدور الهام الذى قامت به الجامعات المصرية فقد تعرض التعليم الجامعى الى بعض المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الهامة سواء محلية أو دولية التى أثرت عليه وأدت الى نشأة بعض الظواهر السلبية نذكر أهمها فيما يلى :

عدم توافق نظام القبول بالتعليم الجامعى مع رغبات الطلاب وقدراتهم : ان رسم سياسة القبول بالجامعات لا بد وأن تبدأ من متغيرات المشكلة ، والتى لامناص بأى حال من احوالها فى الاعتبار عند رسم تلك السياسة ، وحتى يمكن أن تكون السياسة المنشودة موضوعية بحتة يتعين أن نتحدد فى ضوء المتغيرات الهامة التالية :

• تحديد الهدف من التعليم الجامعى ، فهل هو أساسا من أجل تحقيق رغبات وتطلعات الافراد ؟ أم هو موجه أصلا للوفاء باحتياجات المجتمع ؟ أم هو مزيج من هذا وذاك ؟ ولا شك أن الاختيار الاخير هو الافضل .

• مراعاة القدرة الاستيعابية للكليات ومدى توافر الامكانيات المادية والبشرية التى تمكنها من رفع كفاءة الخريجين ، وبمعنى آخر الموازنة بين الكم والكيف .

• مراعاة قدرات الطلاب واستعداداتهم وميولهم .

• مراعاة احتياجات المجتمع من القوى البشرية وفقا لخطط وسياسات وبرامج مدروسة .

• مراعاة النمو والتوزيع الجغرافى السكانى .

• مراعاة تنوع مخرجات التعليم الجامعى بما يتواءم مع مطالب

الانفراد واحتياجات المجتمع المتطورة .

دلالة حجم التعليم الجامعى :

• تشير الاحصائيات إلى أن نسبة المقيدى بالتعليم الجامعى الى

خلال الأبواب الأربعة للموازنة ، يتمثل أولهما فى الاتفاق الجارى الذى يشمل النفقات التعليمية والبحثية الجارية والنفقات والمصروفات الخدمية العامة والادارة والاعانات الطلابية بشتى أنواعها ، أما ثانيهما فيشمل الاتفاق الرأسمالى كنفقات الانشاءات والتجهيزات والاجهزة الرأسمالية لوحدات ومراكز الجامعة .

وقد ارتفعت الاعتمادات المالية التى خصصتها الدولة فى السنوات الاخيرة ، حيث زادت موازنات الجامعات من حوالى ٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى نحو ١٦٠ مليون جنيه فى عام ٧٩ / ١٩٨٠ ثم الى حوالى ٥٣٠ مليون جنيه فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم الى نحو ٦٧٠ مليون جنيه فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، وقد انعكس ذلك على النصيب الظاهرى لكل طالب من موازنة الجامعات حيث زاد من ١٨٨ جنيه فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ الى ٣١٥ جنيه فى عام ٧٩ / ١٩٨٠ ثم الى ٧٩٠ جنيه فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم الى ١٣٢٣ جنيه فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ .

هذا وقد بلغ التوزيع النسبى لاعتمادات الموازنة فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ حوالى ٥٧٪ للباب الاول والخاص بالاجور والمرتبات والمكافآت ، ونحو ١٦٪ للباب الثانى والخاص بالخامات والادوات التعليمية الصغيرة والتغذية والادوية والتجهيزات ومستلزمات التشغيل الاخرى ، وحوالى ٢٢٪ للباب الثالث والخاص باقسام التعليم والمستشفيات والاسكان الطلابى والبحوث العلمية ومطابخ الجامعات ، ونحو ٢٪ للباب الرابع والخاص بالتحويلات الرأسمالية وأقساط الديون .

ارتفاع جملة أعداد الطلاب ببعض الجامعات :

تشير البيانات الاحصائية لجملة أعداد الطلاب بالجامعات المصرية فى العام الجامعى ٨٧ / ١٩٨٨ إلى أنها تتراوح ما بين :
٦٥ الى ١١٠ ألف طالب وطالبة فى جامعات الازهر والقاهرة والاسكندرية وعين شمس والزقازيق .
٢٠ الى ٤٥ ألف طالب وطالبة فى جامعات أسيوط وطنطا والمنصورة وحلوان .

جملة السكان فى مصر قد ارتفعت من ١٣٪ فى عام ٧٥ / ١٩٧٦ الى ١٤٪ فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم هبطت الى ١٢٪ فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ ، وإذا قارنا نمو عدد المقيدين فى التعليم الجامعى فى مصر بالنسبة لشريحة السكان من عمر ١٨ - ٢٣ سنة خلال السنوات الاخيرة يتضح ارتفاع نسبتهم من نحو ٩٪ فى عام ٧٤ / ١٩٧٥ إلى نحو ١٤٪ فى عام ٨٤ / ١٩٨٥ ثم هبطها إلى ١٣٪ فى عام ٨٧ / ١٩٨٨ . هذا فى الوقت الذى تراوحت فيه هذه النسبة فى كثير من الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ما بين ٢٠٪ الى ٥٠٪ من شريحة السن المشار اليها ، مما يوضح أنه بالرغم من النمو المتزايد فى أعداد المقيدين بالتعليم الجامعى فى مصر الا أن نسبتهم لم تصل بعد الى المعدل الذى سبقتنا اليه كثير من الدول المتقدمة .

صغر حجم الدراسات العليا :

أوضحت احدى الدراسات التى أعدتها شعبة التعليم الجامعى حول الدراسات العليا بالجامعات المصرية أن أعداد المقيدين بهذه المرحلة قد بلغت فى منتصف الثمانينات نحو ١٠٪ من اجمالى الطلاب بالجامعات ، وإذا قيس نسبة الطلاب المقيدين لدرجتى الماجستير والدكتوراه فقط ودون اضافة طلاب الدبلومات فان متوسط هذه النسبة يهبط الى حوالى ٥٪ ، مما يوضح انخفاض حجم الدراسات العليا بالجامعات المصرية اذا ما قورن بجامعات الدول المتقدمة والتى تتراوح فيها هذه النسبة من ٢٥٪ الى ٥٠٪ . وقد يرجع انخفاض النسبة الى زيادة اعداد الطلاب المقيدين فى المرحلة الجامعية الاولى فى مصر ، كما تشير نفس الدراسة الى انخفاض نسبة الحاصلين على درجات جامعية عليا الى الطلاب المقيدين حيث تتراوح بين ١٦٪ بالنسبة لدرجات الماجستير و ١٩٪ بالنسبة لدرجات الدكتوراه مما يوضح انخفاض معدل كفاية الدراسات العليا بالجامعات المصرية .

ضعف الاتفاق على التعليم الجامعى :

ينقسم الاتفاق المالى لميزانية التعليم الجامعى الى نوعين رئيسيين

١٠ الى ٢٠ ألف طالب وطالبة فى جامعات المنوفية والمنيا وقناة السويس .

كما توضح الاحصائيات أن حوالى ٥٢٥ ٪ من مجموع الطلاب مقيدون بكليات التجارة والحقوق والآداب مما يوضح أن التناصب مايزال لصالح فروع الآداب والعلوم الانسانية ، وهو وضع لايرامى حاجات التنمية الزراعية والصناعية والصحية ولايتناسب مع احتياجات التنمية . مما سبق يتضح أن الجامعات المصرية ذات الأعداد الكبيرة قد أصبحت فى حاجة ماسة الى تقسيمها الى أكثر من حرم جامعى ليتناسب ذلك مع الاتجاهات العالمية المعاصرة ، كما ينبغى الاهتمام بتخطيط تنمية التعليم الجامعى بحيث يتحقق التوازن بين الطلاب المقيدين فى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية والطلاب المقيدين فى فروع العلوم العلمية والتطبيقية ، ولا يخفى على أحد أن الكليات الانسانية بوضعها الراهن تكلف أقل بكثير مما تكلفه الكليات العملية والتطبيقية ، فمقاع التدریس فى الكليات الانسانية تستطيع استيعاب اضعاف الأعداد التى تستوعبها معامل الدروس العملية .. الا أن هذا التلازم مع الموارد المتاحة يخفى هدرا كبيرا إذ ينفق على الدراسين عدة سنوات ليعدهم للبطالة أو لأعمال لاتلائم تخصصاتهم .

اتباع معظم الجامعات المصرية للنظم التقليدية :

- تأخذ معظم جامعاتنا بنظام الكليات ، وهو نظام تقليدى يعوق حركة التزاوج العلمى بين التخصصات المختلفة كما لا يوفر المناخ الملائم لاجراء البحوث على أساس نظام الفريق .

- جمود النظم الدراسية التى تحكم كلياتنا على نظام العام الدراسى الكامل فى معظم الكليات أو نظام الفصول الدراسية كما فى كليات الزراعة أو نظام المراحل كما فى كليات الطب والعلوم ، وتأخر تجربة الأخذ باقتراح تطبيق نظام الساعات المعتمدة فى الكليات التى تسمح امكانياتها بذلك .

- الاعتماد أساسا على أسلوب التلقين والمحاضرات باعتبارها

أبسط الوسائل وقلة استخدام الاساليب الاخرى التى تعتمد على المناقشة والحوار .

- قلة الفرص الجادة للتدريب العملى والميدانى الجيد .

- عدم التوسع فى اتباع النظم الادارية الحديثة واستخدام الاجهزة المتطورة فى مختلف نواحى الادارة الجامعية وفى شئون الطلاب والامتحانات ، وجمع وتخزين ونشر المعلومات ، وندرة استخدام بطاقات تسجيل الطلاب ، ونظام بطاقات تسجيل الاجهزة العلمية ، والتى يمكن أن ترفع من كفاءة الأداء الجامعى .

ضعف الانفاق على البحث العلمى :

بالرغم من أن قانون تنظيم الجامعات ينص على أن البحث العلمى يعتبر من الوظائف الأساسية والهامة لهذه الجامعات ، الا أن وظيفة البحث العلمى فى الجامعات المصرية لاتحصل على أولوية متقدمة ، ويعود ذلك الى ضعف الانفاق على هذا النوع من النشاط نظرا لقلة المخصصات المالية لهذا القطاع فى الجامعات مما أدى الى عدم توافر الامكانات اللازمة للنهوض بالبحث العلمى سواء من حيث الاجهزة أو الخامات أو المراجع والدوريات العلمية أو الموارد المالية اللازمة لتيسير البحوث ، هذا بالإضافة الى عدم كفاية ارتباط البحوث العلمية بالقطاعات الانتاجية والخدمية .

الاتجاهات المعاصرة (بعض تجارب الدول الأخرى)

اختيار الطلاب :

تشير نظم وأساليب القبول فى معظم جامعات العالم على أن المطلب الاساسى للقبول بها هو الحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية أو ما يعادلها ، وتمنع هذه الشهادة فى بعض البلاد على مستويين ، ومثال ذلك البكالوريا الفرنسية والشهادة الثانوية الانجليزية ، ويعتبر نجاح الطالب فى عدد من المواد فى المستوى الرفيع فى هاتين الشهائتين شرطا للقبول بالتعليم الجامعى .

ويعد الحرب العالمية الثانية وتوسيع قاعدة القبول فى التعليم العالى

والجامعي إتاحت بعض الجامعات الفرصة للحاصلين على شهادة ثانوية معادلة وأحيانا لبعض من لم يحصلوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية للالتحاق بها ، وعلى سبيل المثال في الولايات المتحدة الأمريكية يجوز السماح بقبول الطلاب فوق سن الثامنة عشرة الذين لم يحصلوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية بالجامعة ومعظم معاهد التعليم العالي بعد اجتياز « امتحان دولة » معادلة للثانوية العامة ، وتجرى امتحانات معادلة مماثلة في ألمانيا الغربية للطلاب الذين لديهم خبرة دون اجتياز امتحان اتمام الدراسة الثانوية ، وكذلك في فرنسا يعقد امتحان في أول أكتوبر من كل عام لأمثال هؤلاء الطلاب .

ويتبع نظام معادل في الجامعات النرويجية وغيرها من الدول الاسكندنافية للمتقدمين في سن أكبر من ٢٤ أو ٢٥ عاما بشرط قضائهم مدة قد تصل الى أربع أو خمس سنوات في العمل .

وتسمح بعض الدول بقبول بعض الطلاب بالجامعات من بين الذين قضوا سنتين في بعض المعاهد العليا حتى ممن لم يحصلوا على شهادة اتمام الدراسة الثانوية ، ويوجد نظام في الهند يسمح بإلحاق الطلاب الذين لم يقضوا السنتين الاخيرتين من التعليم الثانوي (ومدته الكلية أربع سنوات) ببعض الجامعات بعد امتحان قبول لدراسة جامعية متوسطة يؤدي الى الحصول على شهادة معادلة للثانوية العامة ، وتتبع يوغوسلافيا نظاما معائلا .

وفي فرنسا لا يوجد أى قيد على الالتحاق بالجامعات من حيث عدد الطلاب ، ولكن في بعض المعاهد مثل المدارس العليا يشترط النجاح في امتحان مسابقة للطلاب الذين درسوا مقررات تمهيدية لمدة تتراوح بين عام وثلاثة أعوام بعد حصولهم على البكالوريا وذلك في معاهد متخصصة تبعا لنوع الدراسة المطلوبة في تلك المدارس العليا .

ويقبل الطلاب في كليات الطب الفرنسية دون قيد ، وبعد أن يقضوا سنة دراسية أو سنتين يجرى لهم امتحان تصفية يسمح لمن يجتازه بالاستمرار في دراسة الطب ، ومن يرسل في هذا الامتحان يترك الكلية

دون أى مسئولية لضمان مكان آخر له في كلية أخرى .

وفي اسبانيا يلزم نجاح الطالب قبل قبوله بالجامعات في المقرر التوجيهي الخاص الذي تنظمه الجامعة المعينة ، وهناك العديد من هذه الصور في بعض الجامعات الانجليزية حيث تنظم سنة تمهيدية لدراسات متنوعة على قاعدة عريضة من المجالات العلمية الاساسية للطلاب الحاصلين على شهادة اتمام الدراسة الثانوية من المستوى العادى ، ويقبلون بعد اجتياز المقررات التي تحددها الجامعة للدراسة في كل مجال من مجالات التخصص المطلوبة، ومن الجامعات ماينظم مثل هذه الدراسات التمهيدية لمدة عام أو أكثر لاختبار قدرات الطالب وإمكاناته ويعتبر ذلك مكمل للحصول على شهادة اتمام الدراسة الثانوية .

وقد أخذت بعض جامعات الخليج بنظام السنة التمهيدية مثل جامعة الخليج بالبحرين ، وجامعة الملك فهد التكنولوجية بالقطران وجامعة السلطان قابوس بعمان .

مما سبق يتضح من تجارب الجامعات المعاصرة انها قد اتخذت عدة وسائل يمكن من خلالها تجنب عيوب نظام القبول بالجامعات المصرية والتي سبق الإشارة إليها ، ومن هذه الوسائل مايلي :

– توجيه الطالب في المرحلة الثانوية بعد اجراء اختبارات ميول لاكتشاف ميوله نحو التخصصات التي تناسبه .

– اجراء اختبارات قبول للكليات المختلفة تبين قدرة الطالب على اختيار التخصص .

– تأهيل الطالب قبل الالتحاق بالجامعة واختيار التخصص ، وتعتبر هذه الفترة كاختيار أخير لقياس قدرة الطالب .

– تيسير تحويل الطالب في الفرقة الجامعية الاولى من تخصص الى آخر بسهولة وذلك بدون أن يفقد جزءا كبيرا مما درسه في هذه الفرقة وذلك عن طريق ترميز المقررات الدراسية وجعلها قابلة للتحويل والاعتماد من تخصص لآخر خصوصا تلك التي تعنى بالتكوين الثقافى والسلوكى والدينى .

وهذا لايتأتى إلا بالتطبيق التدريجى لنظام الساعات المعتمدة .

– أنماط التعليم :

من المعروف أن تقديم خدمات التعليم العالى والجامعى لم تعد حكرا على الاطار التقليدى للنظام ممثلا فى الجامعة أو الكلية ، فقد استحدثت عدة بدائل يتم بواسطتها اتاحة الفرصة للراغبين فى مواصلة تعليمهم ، وهذه الطرق تم تطبيقها بنجاح من خلال الجامعات المفتوحة ، واستخدام الاعلام الصناعية ، وطرائق التعليم عن بعد ، والتعليم بالمراسلة ، بالإضافة الى عدد كبير من البدائل التى تعنى أساسا بوصول التعليم العالى الى الطالب حيث وجد .

وفى اطار هذه الانماط غير التقليدية أصبح التعليم الجامعى متاحا للطلاب الذين لم تسمح لهم ظروفهم الاجتماعية أو الصحية باستكمال دراستهم ، أو للطلاب الذين يزاولون مهنة ما ، أو الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر مثل شيق الوقت أو بعد المكان من استكمال تعليمهم ، وفى أغلب الأحيان تكون هذه المؤسسات غير تقليدية فى بنيتها الأكاديمية والتنظيمية ، كما تتبع سياسات مرنة فى القبول ، وتعمل على ارساء نظام للتعليم متداخل التخصصات ، كما توفر أحيانا مقررات دراسية غير أكاديمية بغرض رفع المستوى الثقافى العام .

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوسع الكبير فى أعداد مؤسسات التعليم عن بعد لايمثل حدثا جديدا من نوعه إذ إن الكثير من البلدان الغربية والشرقية وبعض الدول النامية قامت بتطبيق بعض برامج التعليم بالمراسلة منذ وقت بعيد ، وتتراوح نسبة الطلاب المقيدين فى برامج التعليم بالمراسلة فى بعض الدول الاشتراكية بين ٢٠ ٪ و ٥٠ ٪ من مجموع طلاب التعليم العالى .

وتتسم بعض برامج التعليم عن بعد بخصائص مميزة ، وعلى سبيل المثال هناك برنامج تشترك فى تنفيذه سبع جامعات فرنسية يطلق عليه «اتفاق الجامعات حول التعليم عن بعد للمناطق الشرقية» ، وبموجب هذا الاتفاق توفر مراكز التعليم عن بعد برامج الجامعة فى التخصص الذى

يتميز به المركز عن غيره ، وهكذا يتمكن جميع الطلاب المنتسبين الى الجامعات المشتركة من الاستفادة بقدر كبير من تركيز وتوحيد الموارد المتوفرة ، وهنا يسجل الطلاب مرتين : الاولى فى جامعاتهم المحلية ، والثانية فى مركز التعليم عن بعد التابع لاحدى الجامعات المشتركة الذى يختارونه .

ويوجد عدد كبير من مؤسسات التعليم العالى عملت على مضاعفة تنوع البرامج المتوفرة من برامج عامة ومهنية وحرفية ذات فترات قصيرة ، واستطاعت أن تستقطب فئة كبيرة من الطلاب الكبار مثل كليات التربية المنزلية لتعليم الكبار فى بريطانيا ، وكلية فريوتير فى كندا . كما أن هناك برامج معدة لفئات محددة من الكبار مثل برامج تعليم العمال الصناعيين ، ومثال ذلك البرامج التى توفرها مؤسسة تعليم العمال التابعة لجامعة سيريلاك ، والبرامج المسائية والموجهة للعمال فى كويا ، والبرامج التى يقدمها معهد البوياتكنيك كوفيلها فى البرتغال ، والبرامج التى تقدمها كلية ريسكن فى بريطانيا بالتعاون مع نقابات العمل ، وغيرها .

مما سبق يمكن القول بأن الاتجاهات العالمية المعاصرة قد أظهرت أنماطا جديدة من المؤسسات التعليمية العالية التى تختلف فى خصائصها وتنظيمها وبرامجها عن تلك المؤسسات التقليدية ، فمن هذه الانواع نجد كليات المجتمع ، والكليات الصغرى ، والجامعات المفتوحة ، والجامعات بدون أسوار والجامعات الشاملة ، والفصول المسائية ، وبرامج التعليم العالى التعاونى . وتتميز هذه الأنماط بتنوع الاختيارات بما يتلاءم مع الاحتياجات ، ومعايير القبول المرنة ، وتقديم الخبرات العملية للطلاب ، وبرامج إعادة التأهيل والتدريب التحويلي ، وأهم من ذلك كله اقترانها بمبدأ التعليم المستمر مدى الحياة .

وتجدر الإشارة الى أن طريق التعليم فى مصر يأخذ مسارا واحدا محددا ، ومقيدا بفترة زمنية معينة مما يعوق اتاحة الفرصة أمام العناصر الممتازة من متابعة تعليمهم فى فترات متقدمة من العمر . كما

وهذه الآلية القديمة لازالت هي السستور الفعال للتعليم ، ومنها انبثقت كل أساليب التعليم الحديثة والتسى تعتبر أسلوب المحاضرة أسلوبا متخلفا .

وتعتمد الأساليب المعاصرة على :
• الكتاب المبرمج وبجانبه مراجع عديدة لتعويد الطالب على الرجوع الى مصادر المعرفة المتنامية .
• أسلوب حل المسائل بالطريقة المهنية ، وفيها يجب أن يحل الطالب أية مشكلة أو معضلة تواجهه كما يحلها أهل المهنة ، وذلك بالرجوع الى مصادر المعرفة وأسلوب التفكير العلمى فى فترة مبكرة من عمره ، ويعتمد هذا الأسلوب على :

تحديد المشكلة - حصر العوامل المؤثرة عليها - جمع المعلومات - ايجاد العلاقات المنطقية - حل المشكلة - التأكد من سلامة الحل - التعميم والتعلم .

• أسلوب التفكير النقدى : وهو الاسلوب الاحداث الذى يعتمد على أساس أن لكل حل حلا آخر أفضل منه ، ويعتمد على تعويد الطالب على التعرف على القروض الفعلية والتحليل والاستنتاج والاستقراء والتقويم كنساس للتطوير .

وفى كل الحالات تعتمد الاساليب على تكنولوجيا التعليم ووسائلها وأساليبها ، وأهمها اعتبار الاختبارات والامتحانات كتغذية مرتدة تساعد الطالب والاستاذ على تصويب مسار العملية التعليمية .

وقد يقتضى الامر مستقبلا اجراء دراسة مستقلة لطرق التعليم تضع كل التوضيحات والتقنيات لكل من هذه الاساليب .

تكوين الطالب الجامعى وتأهيله :

رغم أن الطالب الجامعى هو نتاج مجتمعه تؤثر فيه عوامل عديدة قبل التحاقه بالجامعة مثل الاسرة والمدرسة والمجتمع الصغير المحيط به ووسائل الاعلام المسموعة والمرئية والمقروءة ، والمناخ العام من جوانبه المختلفة سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية ، فان على التعليم الجامعى دورا كبيرا فى صقل ملكاتهم وتنمية قدراتهم على

أن طبيعة العصر قد جعلت الانسان يغير من عمله أو مهنته أكثر من مرة خلال حياته ، مما يحتم فتح قنوات التعليم لكل من يقدر عليه بغض النظر عن عائق العمر أو الزمن . هذا بالاضافة الى جمود القوالب الموجودة حاليا والتي تعوق الجامعات عن تقديم مقررات جديدة ، كما أن اضافة المقررات الجديدة لما هو موجود يجعل من المستحيل على الطالب تحمل هذا العبء المتزايد ويجعل من الضرورى البدء فى تطبيق نظام الساعات المعتمدة وفتح حرية الاختيار أمام الطالب لاختيار مجموعة المقررات التى تناسبه ، وبذلك يمكن ان يخرج الى المجتمع مجموعة من الخريجين تجمع فيما بينها كل حديث فى العلم ، كما تمكن الخريج من تأهيل نفسه تأهيلا ينيا يناسب ظروف سوق العمل المتاحة .

وعلى ذلك لابد من أن يتاح التعليم لمن يريد ويستطيع مواصلة التعلم والتعليم :

• نظاميا نهارا .

• بعض الوقت مساء .

• الجمع بين العمل والدراسة ، مثل الدراسة بعض أيام الاسبوع أو العمل عددا من الشهور تعقبها دراسة لعدد من الشهور .

• وضع نظام للدراسة للحصول على درجة جامعية بدراسة بيئية قد تقتضيها ظروف سوق العمل أو ظروف التقدم التكنولوجى .

• وضع نظام يسمح لأى خريج فى أى وقت أن يتعلم ليغير مهنته متى سمحت قدرته بذلك .

• انشاء جامعة مفتوحة تتيح للفرد أن يتعلم فى الوقت والعمر الذى يناسبه ، وتسمح الاساليب المتاحة حاليا بذلك .

طرق وأساليب التعليم :

ان أسلوب المحاضرة والسبورة يعتبر أسلوبا بدائيا يستخدم فيه أسوأ آليات التعليم ، والمثل الصينى يقول :

إذا سمعت فقد تنسى .

وإذا رأيت فقد تتذكر .

وإذا عملت فقد تتعلم .

الواحد ، وذلك ليتيح التفاعل داخل هذا التجمع اثره المعرفة العلمية وتكاملها ، وتخدم هذه الاقسام الجامعة كلها ، فعلى سبيل المثال يخدم قسم الرياضيات جميع التخصصات مثل الهندسة والاحصاء فى الطب والزراعة والتعليم .. وغيرها .

وفى مرحلة لاحقة جمعت الاقسام المستقلة داخل تكوين ادارى سمي بالكلية (نمط جامعتى أسيوط وحلوان) ، غير أن تعاضد دور التخصصات البينية فى سوق العمل أدى الى حدوث تطور فى الادارة الجامعية بحيث استقلت الاقسام العلمية ذاتيا ، وأصبحت تجمعها ادارة الجامعة وهى المسئولة عن مراقبة التأهيل العلمى للخريج . وهذا هو النمط العصري السائد ، ويرجى أن تتطور الجامعات المصرية تدريجيا نحو نمط جامعة الاقسام المستقلة المرتبطة بالجامعات .

تقويم الأداء الجامعى :

لكى تحتفظ الجامعة بالمستوى اللائق للتقدم العلمى يجب أن يتم تقييم الاداء بها باستمرار على مستوى الجامعة والاقسام والاستاذ والمقرر الدراسى والامتحانات ، وذلك توضع معايير ومعدلات أساسية يرجع اليها عند تقييم هذه العملية ، ومن هذه الموجبات نذكر ما يلى :

- متوسط المساحة المناسبة لكل طالب من المباني .
- متوسط المساحة الخضراء من الملاعب ومساحة المرافق العامة المختلفة كالمدينة الجامعية وأماكن النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضى بالجامعة .
- المتوسط المناسب لتجهيز المعامل والورش والمستشفيات الجامعية لكل طالب أو مجموعة من الطلاب ، ونسبة الاجهزة المعمرة ونصف المعمرة من هذه التجهيزات .
- العدد المناسب من المكتبات وقاعات الاطلاع ، وكذلك النسب الملائمة لعدد الكتب والمراجع والنواريات العلمية لكل طالب ، ولكل عضو هيئة تدريس ومدرس مساعد ومعيد ، أو لكل قسم علمى فى كل كلية أو دراسة جامعية .
- المتوسط المناسب من المستلزمات السلعية ، والمواد المستهلكة ، والخامات والكيمائيات اللازمة للعملية التعليمية أو البحث العلمى .
- عدد أيام الدراسة الفعلية ، ومتوسط عدد ساعات المحاضرات

التفكير وحل المشاكل أو مواجهتها بطريقة بناءة ، وعلى القدرة على الاستفادة من وقت فراغه ، وعلى الكشف عن اهتماماته وقيمه ، وعلى تحديد أهدافه وعلى التكيف مع الحياة والظروف المحيطه به ، وعلى الاتصال بالآخرين وصنع العلاقات المتوازنة والسليمة معهم ، وعلى القدرة فى التأثير عليهم والتأثر بهم ، والعمل بروح الفريق معهم ، وكذلك القدرة على اختيار العمل والسعى لايجاهه والاحتفاظ به واتقانه ، أو تغيير عمله لو لزم الامر ، والقدرة على الحفاظ على الحياة الاسرية والتعايش مع المجتمع والاسهام فى تنميته . كل هذه المهارات والقدرات يجب أن تصقلها الحياة الجامعية وتقوم على تنميتها بل وتزيد عليها ، بدلا من صب الطالب فى قوالب جامدة تباعده عن أن يكون عنصرا فعالا فى اقامة المجتمع المنتج .

وبطبيعة الحال لن تتأتى تنمية هذه القدرات لدى الطالب الا عن طريق تطوير أساليب ونظم الدراسة والتقويم ، بالاضافة الى زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بأبعادها الاجتماعية والصحية والرياضية والثقافية والفنية ، والتوسع فى مشاركته الفعالة فى الانشطة الجامعية الاخرى بما فى ذلك الجمعيات العلمية والثقافية ومزاولة الهوايات المختلفة، ودعم نظام الريادة والاسر الجامعية بحيث تحقق أهدافها من إشراف وإرشاد وتوجيه اعضاء هيئة التدريس لأبنائهم الطلاب فى النواحي التعليمية وغير التعليمية .

أنماط الادارة الجامعية :

نشأت الجامعات الحديثة على نمط جامعة الأزهر ، أى أستاذ ومجموعة من الطلاب ، وهو ما كون فيما بعد مفهوم الكلية كمجتمع يضم أساتذة وطلابا ، ولم تتحدد هوية الكلية كهوية مهنية الا فى وقت لاحق . والأسلوب الأول وهو تجمع الأساتذة والطلاب أتبعته جامعة كمبريدج القديمة حيث تضم الجامعة أكثر من كلية تمنح أكثر من درجة جامعية فى نفس الموضوع .

ومع التطور العلمى تشكلت الجامعات على شكل تجمعات كليات ، وكل كلية تهتم بأحد مجالات العلم والمعرفة ، ومع تقدم الاكتشافات العلمية وضرورة إلمام أصحاب المهنة بمعرفة عميقة فى فروع العلم ، فقد انقسمت الكليات الى اقسام علمية متخصصة تجمع أهل التخصص

هيئة التدريس وغيرها ، وكلها تعتبر من حيث هي مقياس للجودة والكفاية التي تنطوي عليها العملية التعليمية والبحثية - دليلا جيدا لأسلوب وعمليات تحديث وتطوير التعليم الجامعى .

الربط بين الجامعة والمجتمع :

ان المجتمع المصرى يتسم بطابع المجتمع الزراعى ، ونظرا لمحدودية كمية المياه المتاحة للزراعة فلا مناص من زيادة الاتجاه كذلك نحو الانتاج الصناعى ، وقد يكون نموذج الانتاج من الموضوعات التي تستحق الحوار حولها على ضوء سياسة تكنولوجية واضحة المعالم تأخذ فى الاعتبار أن الثروة الاساسية فى مصر هي العنصر البشرى .

ويمكن تصور سياسة تكنولوجية حول المحور التالى :

- تعظيم العائد الزراعى بوسائل التكنولوجيا الحيوية .

- التوجه نحو انتاج صناعى لا يستخدم كثيرا من الخامات المستوردة ومنها الطاقة .

- التوجه نحو الانتاج للتصدير وليس تشييع السوق ، ويأخذ الوسائل ، لأن أحداث الوسائل هي أخصها .

- تحقيق التوازن بين الانتاج الاستراتيجى الضرورى عند حده الأدنى والانتاج للتصدير .

- رفع مستوى التعليم والمهارات العالية .

- الحد من اقامة المصانع بنظام تسليم المفتاح .

- الاهتمام بصناعة التكنولوجيا والمعرفة .

ويسر النمو الانتاجى عادة من خلال المحاكاة ، فالاقتباس ، فالابتكار ، وقد يكون التوجه الانتاجى على النحو التالى :

صناعات الكترونية - صناعات كيميائية - صناعات هندسية متقدمة - حاجات استراتيجية الطاقة ومعداتا .

وفى ضوء هذه الرؤية المستقبلية يمكن تصور الجامعة التي تستطيع من خلال آلياتها واجراءاتها توفير الكادر العلمى اللازم لهذا المستقبل الذى يعظم انتاج وعبقريه الفرد المصرى ، وبذلك كله فان الامر يقتضى اعادة النظر فى النمط الذى تسير عليه فى معظم جامعاتنا .

العلمية ، والتدريبات الميدانية والحقلية التي يتلقاها الطالب خلال سنوات دراسته .

- متوسط عدد ساعات عمل اعضاء هيئة التدريس وتوزيعها على التدريس والبحث العلمى ، والانشطة الطلابية والادارية ، والعمل خارج الجامعة مع تحليل لطبيعة هذا العمل ومدى ارتباطه الوظيفى بعملهم .

- دراسة المعدل الملائم لنسب أعداد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس فى التخصصات الدراسية المختلفة .

- النسب الملائمة لعدد الفنيين الى الطلاب وهيئة التدريس ومعاونتهم فى كل كلية أو مجال دراسى معين .

- الحجم المناسب من الأجهزة الادارية اللازمة لكل مجموعة من الطلاب على مستوى كل كلية .

- نسبة حجم طلاب مرحلة الدراسات العليا الى مجموع الطلاب بالجامعة .

- نسبة المتاهج الجديدة والتخصصات المستحدثة ، والأبحاث المتقدمة والتطبيقات خلال فترة زمنية محددة .

- دراسة النظم الادارية المتبعة داخل الجامعة ، وكيفية تدفق المعلومات بين المستويات الادارية المختلفة ، وفاعلية اداء النظام الادارى من حيث التشغيل والتنظيم .

- نظم وأساليب القبول والامتحان والتقويم .

- وسائل قنوات الاتصال بين الجامعة وخريجها ، وتأثير ذلك على نمو الجامعة ورفع كفاية الخريجين .

- مدى اتاحة الكمبيوتر واستخدامه فى العملية التعليمية والادارية والبحثية .

- حجم التمويل المالى للجامعة ، وتحليل موازنتها موزعة على أبواب الانفاق الرئيسية ، ونصيب كل باب من أبواب الموازنة ومدى ملاسته لحجم وطبيعة مواقع الاحتياجات .

- تقدير تكلفة الخريج ، وتوزيع بنود التكلفة على الانظمة داخل النظام الجامعى .

هذه هي بعض المرجعيات فى معايير اعتماد الجامعات وغيرها كثير مثل معايير اعتماد البرامج الدراسية ، والمعايير العلمية لاعتماد اعضاء

التوصيات

وبناء على ما تقدم ، فإنه يوصى بما يلي :

أولا : بالنسبة للقبول فى الجامعات :

* العمل على معاونة الطالب فى المرحلة الثانوية وماقبلها فى اكتشاف ميوله وقدراته وذلك عن طريق اجراء اختبارات الميول والإرشاد التعليمى والاجتماعى ، وأن يتم ذلك بطريقة تدريجية .

* تيسير تحويل الطالب من تخصص الى آخر دون أن يفقد جزءا كبيرا مما درسه وذلك عن طريق ترميز وتكويد المقررات الدراسية ، وجعلها معتمدة وقابلة للانتقال من تخصص لآخر ، ويقتضى ذلك العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة .

ثانيا : بالنسبة لانماط التعليم :

* فتح قنوات التعليم لغير المقيدى فى الجامعات ممن يستطيعون مواصلة التعليم والافادة منه ، وذلك بتنوع انماط التعليم وتحقيق مبدأ التعليم المستمر .

* وضع نظام للدراسة للحصول على درجة جامعية فى دراسة بينية قد تقتضيها ظروف سوق العمل أو ظروف التقدم التكنولوجى ، ويسهل تطبيق ذلك بالآخذ بنظام الساعات المعتمدة والعمل على تطبيق نظام الاقسام التابعة للجامعة مباشرة بدلا من نظام الكليات .

* العمل على انشاء جامعة مفتوحة تتيح للفرد أن يتعلم فى الوقت والعمر الذى يناسبه .

* التوسع فى اعطاء الفرصة لاختيار المواد والتخصصات .

ثالثا : بالنسبة لطرق وأساليب التعليم :

* ضرورة استخدام اساليب التعليم الحديثة مثل الكتاب المبرمج ، بحيث يسمح بتقويم الطالب فى مختلف مراحل تحصيل محتوى الكتاب باجزائه المختلفة ، والرجوع الى مصادر المعرفة المتنامية ، وأسلوب حل المشاكل بالطريقة المهنية والتفكير النقدى ، والتي تعد من أهم العوامل التى تؤهل الخريج لامتلاك القدرة على التصور والابتكار والمبادأة واستقلال الفكر وممارسة الحرية ، والقدرة على التفكير الإيجابى بالاسلوب العلمى ، والتعامل مع أنوات العصر برشد وفاعلية ، ومن ثم تعد الانسان المتكامل .

* الاستفادة من نتائج الاختبارات والامتحانات كتنفيذ مرتدة تساعد

الطالب والاستاذ على تصويب مسار العملية التعليمية .

رابعا : بالنسبة لتكوين الطالب وتأهيله :

* العمل على تكوين الطالب الجامعى وإعداده من النواحي العلمية والتربوية ، وصقل ملكاته وتنمية قدراته على التفكير والابتكار والمبادأة ، والتكوين المتكامل لشخصيته المستقلة الحرة ليصبح مواطنا صالحا قادرا على الاسهام فى تنمية المجتمع وحل مشكلاته .

* تحقيق التوازن فى العملية التعليمية بالجامعة بين التأهيل العلمى والتنمية الثقافية السوية الشاملة .

* زيادة الاهتمام بالرعاية الشاملة للطلاب بأبعادها الثقافية والدينية والاجتماعية والصحية والرياضية والترفيهية .

* التأكيد على أهمية مساهمة الطلاب فى تصريف شئونهم غير التعليمية كالمدرن الجامعية والاتحادات والمؤتمرات الطلابية .

* ضرورة العمل على تطبيق نظام الساعات المعتمدة بالجامعات ، وذلك لما يتميز به هذا النظام من تهيئة المناخ المناسب لتزاور التخصصات والتأهيل المتباين .

خامسا : بالنسبة لانماط الادارة الجامعية :

* التوسع فى تطبيق نظام الاقسام العلمية الموحدة والتي تتبع الجامعة مباشرة ، وبحيث تصبح الاخيرة هى المسئولة عن مراقبة التأهيل العلمى للخريج .

* انشاء وحدات بهيكل الجامعة تهتم بالآتى :

• تخطيط الحرم الجامعى (خصوصا بالنسبة للجامعات الجديدة) .

• الانشطة المختلفة خارج البرامج الدراسية .

• وحدات للصيانة .

• وحدات للاهتمام بالوجه الجمالى للجامعة .

* ائاحة الفرصة لاعضاء هيئة التدريس للاستفادة من الموضوعات المستحدثة عن طريق تيسير عقد الحلقات الدراسية وورش العمل .

سادسا : بالنسبة لتقويم الاداء الجامعى :

* وضع المعايير والمعدلات الاساسية لتقويم الاداء على مستوى الجامعة والاقسام وعضو هيئة التدريس والمقرر الدراسى والامتحانات كميّاس الجودة والكفاية التى تنطوى عليها العملية التعليمية والبحثية ودليل جيد لاسلوب وعمليات تحديث وتطوير التعليم الجامعى .

الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠

سياسة تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات

لعله من الضروري قبل استعراض تطور سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية منذ انشائها وحتى الآن أن نتعرض الى تطوير السياسات التنظيمية بالجامعات والتي كانت وما زالت تؤثر بدرجة كبيرة في سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس ، حيث لا يمكن بحال استبعاد تأثير موازنات الجامعات وهيكلها التنظيمية وكيفية تعيين القيادات الجامعية عن هذه القضية ، ولذا فإن الجزء التالي يتناول عرضاً موجزاً للسياسات التنظيمية بالجامعات ، ثم ينتقل الى عرض موجز لتطور سياسات تقييم أعضاء هيئة التدريس .

أولاً : تطور السياسات التنظيمية بالجامعات :

المرحلة قبل صدور القانون رقم ٥٠٨ في ٢٦ سبتمبر ١٩٥٤ :

في هذه المرحلة كان لكل جامعة في مصر قانونها الخاص الذي ينظم العمل بها في كافة المجالات الأكاديمية والإدارية والمالية ، بحيث كانت كل جامعة تتمتع باستقلالها العلمي والأكاديمي ، كما كان لكل جامعة ميزانية مستقلة بها يعدها مجلس الجامعة وترفع الى وزير المعارف الذي يتولى متابعتها في مراحل التشريع المختلفة حتى يتم

٣٠٤

اعتمادها .

واتبعت جميع الجامعات المصرية آنذاك النظام التقليدي للكليات التي تتعدد فيها الأقسام العلمية المتناظرة على مستوى الجامعة ، ويضم كل قسم منها أعضاء هيئة التدريس (أستاذ كرسى - أستاذ مساعد - مدرس) ومعاونيهم في أحد مجالات التخصص التي تتضمنها الكلية ، وكان لكل قسم استقلاله العلمي والأكاديمي ، كما كان يتمتع أيضا بنوع من الاستقلال الإداري والمالي .

وكانت هذه الأقسام العلمية تدار بواسطة مجلس القسم الذي يرأسه أقدم الاساتذة ، وكان لكل قسم هيكله الوظيفي والذي كان يتم انشاؤه وفقا للمهام والمسئوليات التي يضطلع بها ، ورغم أن اللوائح الجامعية قد أتاحت تطوير هذا الهيكل بما يتلاءم مع تطور الأعباء والمسئوليات التي يقوم بها القسم العلمي بحيث يمكن زيادة عدد وظائف أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم تمشيا مع زيادة التخصصات العلمية أو نمو العملية التعليمية والبحثية ، إلا أن ذلك كان يستغرق وقتاً طويلاً في بعض الأحيان ، كما كان يصطدم ببعض العقبات الإدارية والمالية .

ومن الجدير بالذكر أيضا أنه في هذه المرحلة كانت تتسم خطوط السلطة الرأسيّة داخل الأقسام العلمية بالوضوح والقوة ، فقد كان لرئيس القسم سلطة إدارية كبيرة في إدارة شئون القسم .

المرحلة منذ صدور القانونين رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ ورقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ ، وحتى صدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ :

في هذه المرحلة ألغيت القوانين الخاصة بكل جامعة ، وحل محلها قانون موحد نظم جميع الأعمال العلمية والإدارية لكل الجامعات المصرية القائمة آنذاك ، ونص على احتفاظ كل جامعة باستقلالها العلمي والأكاديمي ، كما أتاح لكل جامعة حق الإدارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها ، أما بالنسبة للشئون المالية فقد منحت كل جامعة حرية أكبر واستقلالاً أوسع حيث خصصت لكل جامعة إعانة سنوية تدرج في ميزانية الدولة تتصرف فيها ، وفي غلة أموالها المنقولة والثابتة ،

وايراداتها الاخرى على النحو الذى تراه ، كما سمح لها بنقل الوفورات التى تتحقق لها فى احدى السنوات الى مواردها فى السنوات اللاحقة ، الامر الذى اتاح لكل جامعة الفرصة لتخطيط سياساتها على المدى البعيد ، واقامة مشروعاتها الانشائية الكبيرة ، واستخدام مواردها المالية الاستخدام الامثل ، كما أدى ذلك أيضا الى ترشيد نفقاتها .

أما بالنسبة للهيكل التنظيمى للجامعة فلم يحدث تغيير يذكر به ، حيث ظلت جميع الجامعات المصرية تأخذ بنظام الكليات التى تتعدد فيها الاقسام العلمية المتناظرة على مستوى الجامعة ، وكان لكل قسم هيكله التنظيمى الذى يحدد فى ضوء المهام والأعمال التى يقوم بها . الا انه قد أدخلت عدة تعديلات على أسلوب شغل الوظائف القيادية بالجامعة ، فبعد ان كان يتم تعيين مدير الجامعة ووكيلها وأمينها بموجب قرار من مجلس الوزراء (قانون ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ وما قبله) أصبح يتم ذلك بموجب قرار من رئيس الجمهورية ودون تحديد مدة معينة (القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦) ، وطبقا للقانونين كانت رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لأقدم مديرى الجامعات . كما أصبح مجلس الكلية يضم الى جانب أعضائه من رؤساء الاقسام بالكلية والعضوين من الخارج ممن لهم دراية خاصة فى المواد التى تدرس فى الكلية - أقدم اثنين من الاساتذة بحيث تكون عضويتهم لمدة سنة ويحل محلها بصفة دورية أقدم اثنين من باقى الاساتذة . كما تم تعديل مدة تعيين عميد الكلية ووكيلها من بين رؤساء الاقسام بحيث أصبحت لمدة سنتين قابلة للتجديد بعد ان كانت لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وكان تعيينهما يصدر بقرار من وزير التربية والتعليم بناء على ترشيح مدير الجامعة . واستمر العمل بنظام رئاسة القسم العلمى لأقدم الاساتذة الموجودين بالقسم .

المرحلة منذ صدور القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ وحتى حل محله القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ .

اتسمت هذه المرحلة بتعديلات هيكلية وتنظيمية جوهرية كان لها آثار عميقة على مستويات الأداء والسلوكيات ، والمستوى النوعى للخريجين ،

ومستوى الدراسات العليا والبحث العلمى بالجامعات . وفى خلال هذه الفترة استمر العمل بقانون موحد لجميع الجامعات فى مصر وسوريا فى فترة الوحدة ثم اقتصر بعد ذلك على الجامعات المصرية بعد الانفصال ، واحتفظ هذا القانون الموحد رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ لكل جامعة باستقلالها العلمى والاكاديمى ، كما اتاح لها حق الادارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها .

أما بالنسبة للشئون المالية ، فقد عدل عن نظام الاعانة السنوية الذى كان مطبقا من قبل وخصص لكل جامعة ميزانية مستقلة تنصرف فيها فى حدود ابوابها المختلفة ، وقد أدى ذلك الى اضعاف قدرة الجامعات على تنفيذ خططها ومشروعاتها وانشائهاها ومرافقها فى المواعيد المناسبة ، مما أثر سلبيا على كفاءة الاداء بها . هذا رغم ادخال بعض التوسعات فى السلطات المالية للقيادات الجامعية ومنحها حرية أكبر فى الحركة والتصرف .

وكان من أهم التعديلات التى تمت فى هذه المرحلة البدء فى بناء هيكل تنظيمى جديد للجامعات فى مصر ، والأخذ بنظام الكليات التى تضم اقساماً علمية موحدة ، بحيث لا يجوز ان تتكرر الاقسام المتناظرة فى كليات الجامعة الواحدة ، ولقد تم تطبيق هذا النظام على جامعة أسيوط منذ بدء الدراسة بها فى عام ١٩٥٧ ، كما طبق على بعض الجامعات الاقليمية الاخرى التى تم انشاؤها بعد ذلك ، أما بالنسبة للجامعات الأقدم (القاهرة / الاسكندرية / عين شمس) فلم يتم تطبيقه إلا فى حدود ضيقة .

كما أجريت فى عام ١٩٦٢ عدة تعديلات فى هيكل الوظائف القيادية بالجامعة حيث تم انشاء وظيفة ثانية لوكيل الجامعة ، وبذلك أصبح لكل جامعة وكيلان يعاونان مديرها فى ادارة شئونها ويقوم أقدمهما مقامه عند غيابه ، ويختص أحدهما بشئون الدراسات العليا وتنظيم البحوث العلمية وتوثيق الروابط الثقافية بين الجامعة والجامعات الاخرى والهيئات والمعاهد المعنية بالبحث العلمى داخل مصر وخارجها ، ويختص الآخر بالشئون الخاصة بالدراسة باقسام البكالوريوس أو الليسانس وشئون

القسم الى جانب عمله ، وفى حالة عدم وجود أساتذة بالقسم يقوم أقدم الأساتذة المساعدين فيه بمهام رئيس القسم .

المرحلة منذ صدور رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ وحتى الآن :

استمر العمل خلال تلك المرحلة بقانون موحد للجامعات المصرية ، وكانت كل جامعة من خلاله تتمتع باستقلال علمى وأكاديمى ، كما كان لها حق الادارة الذاتية وتصريف شئونها بنفسها ، واختصت كل جامعة بميزانية مستقلة تتصرف فيها بحرية فى حدود الاعتمادات المدرجة فى أبوابها المختلفة سنويا من ميزانية الدولة .

وأجريت خلال تلك المرحلة عدة تعديلات جوهرية كان من بينها توسيع السلطات المالية والادارية للقيادات والمجالس الجامعية حيث أصبح لكل جامعة الحق فى نقل وظائف اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم من قسم الى آخر ، ومن كلية الى أخرى ، وكذلك التصرف فى الاعتمادات المالية على البنود المختلفة داخل الباب الواحد ، وتقرير ومنح المكافآت ، والشراء بالأمر المباشر فى حدود معينة تدرج مع تدرج السلطة فى المستويات الجامعية المختلفة .

كما تم انشاء نظام الصناديق المستقلة للوحدات والمراكز ذات الطابع الخاص فى الجامعات ، مثل الورش ، ووحدات التحاليل الدقيقة ، والمراكز الطبية المتخصصة ، ومحطات التجارب الزراعية ، ومراكز الحساب العلمى ، وغيرها ، وذلك بهدف توفير التمويل الذاتى لها ، وتحقيق المرونة الادارية والمالية اللازمة لادارتها ، ومنحها حرية العمل والانتاج فى سبيل خدمة المجتمع .

وخلال تلك الفترة حدثت تغييرات هيكلية هامة فى تنظيم الجامعات كانت تستهدف تطوير العمل فى الجامعة على نحو يحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية أكبر . فلما كانت عملية تطبيق نظام الأقسام العلمية الموحدة تواجه بعض الصعوبات فى الجامعات الأقدم فقد نص القانون على تكوين لوائح علمية للأقسام أو المواد المتماثلة وذلك بهدف التنسيق والتعاون فيما بينها فى المجالات التعليمية والبحثية ، الا أن هذا النظام لم يتم تطبيقه عمليا حتى الآن .

الطلاب الثقافية والرياضية والاجتماعية ، كما أنشئت وظيفة جديدة لأمين الجامعة المساعد ، كما نص القانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ على أن يقوم وكيل الكلية بإعداد ما يعرض على المؤتمر العلمى السنوى للكلية .

وكان من أهم التعديلات التى أدخلت فى عام ١٩٦٣ على الهيكل التنظيمى لأعضاء هيئة التدريس بالأقسام العلمية انشاء وظيفة جديدة للاستاذية هى وظيفة الأستاذ بدون كرسى ، وذلك بهدف فتح باب الترقية أمام الأساتذة المساعدين الذين أمضوا سبع سنوات فى وظائفهم ، وأيضا لى تتناسب الهياكل الوظيفية للأقسام العلمية مع الأعداد المتزايدة من الطلاب .

ولعل أهم ما صاحب ظاهرة النمو فى أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات المصرية هو تطبيق نظام الأجر الإضافى بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وتحديد نصاب معين من ساعات العمل فى المحاضرات والدروس والتمرينات العملية لكل فرد منهم بحيث يستحق أجرا اضافيا اذا ما تجاوزه ، وقد كان لهذا النظام تأثير سلبي على سلوكيات الجهاز الأكاديمى ، وعلى مستوى الأداء ، وعلى مدى الاهتمام بالدراسات العليا والبحث العلمى ، وعلى التأليف والنشر العلمى ، بل وعلى نوعيات الخريجين ومستوياتهم ، وعلى كثير من التقاليد الجامعية الاسيلة ، كما أدى أيضا الى ضعف قدرة الجامعات على إعداد وتنمية أعضاء هيئة التدريس ، ويعتبر ذلك احد العوامل الرئيسية التى أثرت على كفاءة الجامعات المصرية .

وفى هذه الفترة استمر العمل بنظام تعيين مدير الجامعة بقرار من رئيس الجمهورية الا أن مدة التعيين قد حددت بأربع سنوات قابلة للتجديد ، بعد أن كانت مطلقة ، وكانت رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالى ، وفى حالة غيابه يحل محله مدير جامعة القاهرة (الجامعة الاقدم) ، كما استمر العمل بنظام شغل وظيفة عميد الكلية ووكيلها بطريق التعيين وذلك من بين الأساتذة لوى الكراسى بعد أن كان تعيينهم من بين رؤساء الأقسام ، كما كان يشغل منصب رئيس القسم أقدم أستاذ ذى كرسى فيه ، ويحق لعميد الكلية ووكيلها الاحتفاظ برئاسة

ومن أهم الاجراءات التى اتخذت فى هذه الفترة إنشاء شعب للدراسات العليا وبعض الأقسام العلمية المستقلة لبعض مجالات العلوم الأساسية كالفيزياء والرياضيات فى كليات الهندسة بالجامعات الأقدم بما لا يتوافق مع مبدأ تطبيق نظام الكليات ذات الأقسام العلمية الموحدة .

كما تم فى هذه الفترة إنشاء وظيفة وكيل ثان لكل كلية بحيث يختص أحد الوكيلين بشئون الدراسات العليا والبحوث ، واختص الوكيل الآخر بشئون التعليم والطلاب المرحلة الجامعية الأولى ، هذا بالإضافة الى إنشاء مجلسين على مستوى الجامعة أحدهما لشئون الدراسات العليا والبحوث ، والثانى لشئون التعليم والطلاب على مستوى البكالوريوس أو الليسانس ، وفى عام ١٩٨٨ استحدثت وظيفة نائب ثالث لرئيس الجامعة يختص بشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة ، وقد بدأ تطبيق ذلك فى الجامعات الأقدم (القاهرة - الاسكندرية - عين شمس) وذلك منذ صدور القرار .

ولقد نص قانون الجامعات على عقد مؤتمرات علمية على مستوى الأقسام والكليات يحضرها جميع أعضاء هيئة التدريس ، وممثلون عن المدرسين المساعدين والمعيرين ، وممثلون عن الطلاب المتفوقين ، وتتولى هذه المؤتمرات تدارس ومناقشة كافة شئون التعليم والبحث العلمى ، وتقييم نظامها والعمل على تطويرها ، الا أن هذه المؤتمرات لم يتم عقدها فى الممارسة العملية الا فى حدود ضيقة جدا .

على أن من أبرز التغييرات التى تمت فى هذه المرحلة الغاء نظام كراسى الأستاذية واطلاق حركة ترقية أعضاء هيئة التدريس بلا ضوابط هيكلية للأقسام العلمية ، كما تم اقرار نظام تخصصات الأستاذية فى الأقسام العلمية بدلا من نظام كراسى الأستاذية ، الا أن تحديد تلك التخصصات كان من الأمور الصعبة التى لم تتفق فيها الآراء ، وبذلك لم تر النور حتى الآن رغم مضى أكثر من سبعة عشر عاما على صدور القانون .

ولقد تم إنشاء منصب جديد فى الهيكل التنظيمى للأقسام العلمية

هو منصب نائب رئيس مجلس القسم ، ويشغل هذا المنصب أقدم الأساتذة فى كل تخصص متميز بكيان ذاتى داخل القسم ، ويتولى هذا النائب إدارة شئون التخصص داخل القسم تحت اشراف رئيس القسم ، وفى حدود السياسة التى يرسمها مجلس الكلية والقسم ، ويقوم بالتشاور فى هذه السياسة مع باقى أعضاء هيئة التدريس فى هذا التخصص . وقد كان الهدف من هذا التعديل الهيكلى فى بناء الأقسام العلمية هو اعطاء استقلال اكبر للتخصصات العلمية ، وتجنب التحكم الإدارى لبعض التخصصات فى بعضها الآخر . الا ان هذا التعديل أدى الى إضعاف خطوط السلطة الإدارية الرأسية داخل القسم ، وتقوية خطوط السلطة الأفقية .

أما بالنسبة لنظام شغل الوظائف القيادية بالجامعات ، فقد استمر العمل بنظام تعيين رئيس الجامعة بقرار جمهورى لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد ، وكانت رئاسة المجلس الأعلى للجامعات لوزير التعليم العالى وفى حالة غيابه يحل محله أقدم رؤساء الجامعات ، وبالنسبة لمنصب العميد فقد تم العودة الى نظام شغله بقرار من وزير التعليم أو رئيس الجامعة بعد التفويض وذلك من بين ثلاثة أساتذة يتم انتخابهم من أساتذة الكلية فى حالة توافر أكثر من عشرة أساتذة عاملين فى الكلية ، أما اذا لم يتوافر العدد فإن التعيين يتم بطريق مباشر دون اجراء انتخابات لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة .

ومن أهم التعديلات أيضا التى تمت فى هذه الفترة الأخذ بنظام النورية فى تعيين رئيس مجلس القسم من بين أقدم ثلاثة أساتذة ولادة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، وفى حالة وجود أقل من ثلاثة اساتذة بالقسم تكون رئاسة مجلس القسم لاقدمهم ، ولقد كان الهدف من هذا التعديل هو الحد من فرص التحكم الإدارى فى الأقسام العلمية ، واعطاء الفرصة للتجديد ، والتحديث فى الأقسام العلمية .

هذا ومن الجدير بالذكر ان من أهم الأمور التى تقررت فى هذه المرحلة هو إلزام جميع الجامعات المصرية بتنظيم برامج دراسية وتدريبية للمعيرين والمدرسين المساعدين فى مجال التربية ، وطرق

التدريس ، والوسائل التعليمية ، وذلك لإعدادهم تروياً منذ البداية للقيام بأعباء التدريس والبحث والإشراف والتوجيه العلمى بكفاءة عالية عند تعيينهم فى وظائف أعضاء هيئة التدريس ، وبعد هذا الأمر خطوة متطورة على طريق إعداد أعضاء هيئة التدريس .

ثانياً : تطور سياسات تقويم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات :

فى الفترة منذ انشاء الجامعات وحتى عام ١٩٥٨ كان يتم شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الاعلان ووفقا لاحتياجات القسم المعنى ، وفى حدود الوظائف الخالية فى هيكله التنظيمى ، كما كان يتم فحص الانتاج العلمى للمتقدمين بواسطة لجان علمية متخصصة تشكل لهذا الغرض . وكان يصدر قرار وزير التربية والتعليم بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية المعنية ، واشترط القانون رقم ٥٠٨ لسنة ١٩٥٤ موافقة المجلس الاعلى للجامعات عند التعيين فى وظائف هيئة التدريس بينما اقتصر القانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٦ على موافقة المجلس الاعلى للجامعات فى حالة التعيين فى وظيفة أستاذ ذى كرسى .

أما بالنسبة للقانون رقم ١٨٤ لسنة ١٩٥٨ فقد نص على استمرار شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس عن طريق الاعلان ، كما حدد مواعيد الاعلان مرتين فى العام : احدهما فى اكتوبر والثانية فى أبريل . وقد تميز هذا النظام باتاحة الفرصة للتنافس امام الراغبين فى شغل الوظائف الخالية لأعضاء هيئة التدريس من داخل الجامعة وخارجها ، كما قضى ايضا على أى تحكم لحجب هذه الوظائف أو تعطيل شغلها ، وكان يصدر قرار تعيين أعضاء هيئة التدريس من وزير التعليم العالى (بعد انشاء وزارة التعليم العالى) بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية ومجلس القسم المختص .

أما فى الفترة بعد صدور القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ فقد استحدث نظام شغل وظائف أعضاء هيئة التدريس دون اعلان ، وذلك بالترقية من الوظائف الأدنى بالنسبة للعاملين منهم فى نفس الكلية ،

واقصر الاعلان على الوظائف الشاغرة عند التعيين من خارج الكلية فى حالة عدم وجود متقدمين من داخلها ، ويتم فحص الانتاج العلمى فى جميع الحالات عن طريق لجان علمية دائمة تشكل بقرار من وزير التعليم بناء على تفويض المجلس الاعلى للجامعات وفى حدود القواعد التى يضعها بالنسبة للتشكيل ، ويبلغ عدد هذه اللجان العلمية الدائمة نحو ١٩٠ لجنة يتم اعادة تشكيلها كل ثلاث سنوات .

وقد تعرضت قواعد تشكيل اللجان العلمية الدائمة لبعض التغيرات الطفيفة ، الا أنه فى أغلب الاحيان كان الحد الاقصى لعدد أعضاء اللجنة هو ٢٥ عضواً والحد الأدنى خمسة أعضاء . ويتم تشكيل اللجان وفقا لاقدمية الاستاذية من بين الاساتذة العاملين والاساتذة المتفرغين وغير المتفرغين وذلك فى كل تخصص . هذا وتنص القواعد الحالية التى صدرت فى أبريل ١٩٨٩ على شرط مضى سبع سنوات على الاقل فى وظيفة الاستاذية لعضوية اللجان العلمية لوظائف الاساتذة المساعدين بعد أن كانت ثلاث سنوات . كما يراعى أيضا فى تشكيل كل لجنة أن تمثل كل جامعة بعضو واحد على الاقل بشرط استيفائه لشروط العضوية ، ويراعى ايضا تمثيل فروع التخصص التى تضمها اللجنة وذلك بالشروط السابقة .

كما تنص القواعد على أن يجوز فى حالة الضرورة الجمع بين عضوية لجنتى الاساتذة والاساتذة المساعدين ، وكذلك عدم ضم المعايير من أعضاء هيئة التدريس لعضوية اللجان ، واستبعاد من صدرت ضدهم احكام تأديبية من مجالس التأديب الجامعي من عضوية اللجان العلمية الدائمة وذلك لمدة بكرة واحدة .

أما بالنسبة للحد الأدنى لمتطلبات التقدم ، فيشترط للمتقدم للتعين فى وظيفة أستاذ أن يكون له أربعة بحوث على الأقل قد تم نشرها ، منها بحثان منفردان على الاقل فى تخصصه الدقيق ويمكن أن يشترك معه آخرون من غير تخصصه الدقيق ، كما يشترط للمتقدم لوظيفة أستاذ مساعد أن يكون له ثلاث بحوث على الاقل قد تم نشرها منها بحث واحد منفرد على الأقل فى تخصصه الدقيق ويمكن أن يشترك معه آخرون من غير تخصصه .

بناء على طلب مجلس الجامعة بعد أخذ رأى مجلس الكلية أو المعهد ومجلس القسم المختص .

فى شأن تقويم هيئة التدريس بجامعة الأزهر :

تسجل الكتابات التاريخية أن عالم الأزهر لابد أن يكون محيطا ومطيفا بمختلف العلوم الدينية والعربية ، وأن يحصل فى كل علم منهم على إجازة ممن تعلم على يديه . وكان العرف أن العالم اذا وجد فى نفسه الكفاية للتدريس اختار جانبها من المسجد ، ودعا الراغبين فى العلم ، فيتلقون حوله ، ويستمعون اليه ، فان استمروا فى الجلوس اليه والاستماع له كانت إجازة عملية بصلاحه للتدريس ، ومن ثم يأخذ العالم نفسه بمزيد من الاطلاع والبحث والتصنيف فى العلم الذى يمارس تدريسه حتى يكتسب فى النهاية شهرة عرفية بالأستاذية .

وعندما بدأ سن القوانين للأزهر حددت العلوم والمواد والمقررات والكتب التى تدرس والتى يلزم الطالب بتحصيلها والنجاح فيها ، كما حددت نظم الامتحان والتقويم ، وكانت تحريرية وشفاهية ، وظل العرف الأزهرى يجعل للامتحانات الشفاهية قيمة أعلى ويرتب عليها مستوى الإجازة التى يحصل عليها الخريج .

وظل الخريج يحصل على « العالمية » وأول الامر تكون موصوفة بعالمية الأغراب – المفتربين – وبالعالمية النظامية المنتظمين فى الدروس وهم غالبا من المصريين . الى أن رأى فى قانون ١٩٣٦ تدرج المؤهل على النحو الآتى :

• الشهادة العالمية من إحدى كليات الأزهر الثلاث ، وهى كلية أصول الدين ، وكلية الشريعة الاسلامية ، وكلية اللغة العربية .

• العالمية « المهنية » يحصل عليها الخريج بعد دراسة سنتين بنجاح ، ويعامل الحاصل عليها « ماليا » معاملة الحاصلين على درجة الدبلوم من الجامعات المصرية . ثم رأى معاملتها « ماليا » معاملة الحاصلين على درجة الماجستير .

وتتنوع هذه الشهادة الى :

– العالمية مع إجازة الدعوة والارشاد – من كلية أصول الدين .

– العالمية مع إجازة القضاء الشرعى – من كلية الشريعة الاسلامية .

كما نصت القواعد ايضا على أن يرفق المتقدم بكل بحث ما يثبت انه قد تم إخطار مجلس القسم ، وبالنسبة للبحوث المنشورة فيشترط مضى ستة أشهر على الأقل من تاريخ نشرها ، أما بالنسبة للأبحاث المقبولة للنشر فيشترط مضى ستة أشهر على الأقل على قبول بحثين بالنسبة للمتقدمين لوظيفة أستاذ ، وبحث واحد بالنسبة للمتقدم لوظيفة أستاذ مساعد وذلك من تاريخ استلام المجلة العلمية للبحث .

ويعتبر البحث الذى يلقى امام مؤتمر علمى متخصص على المستوى القومى أو الدولى وينشر كاملا فى كتاب بمثابة البحث المنشور ، وإذا ألقى البحث امام مؤتمر من هذا المستوى ولم ينشر اعتبر بمثابة البحث المقبول للنشر على أن يقدم البحث للجنة مع إثبات ان البحث قد ألقى فى المؤتمر .

وبالاضافة الى ذلك فان القواعد تنص على أن تكون المجلة التى يتم فيها النشر مطبوعة ومتداولة ومتخصصة فى نشر الابحاث العلمية وتصدر عن هيئة علمية وأن تكون لها هيئة تحرير ولجنة تحكيم من بين أهل التخصص العلمى .

كما أوصت قواعد العمل فى اللجان العلمية الدائمة بمراعاة توحيد معايير التقدير بحيث تشمل العناصر التالية :

الشكل العام للبحث – الهدف ووضوحه وأهميته – طريقة العرض – سلامة التعبير وبقة اللغة – شمولية المراجع وحدائتها – الأصالة والابتكار – وضوح التخصص والامتصاصات العلمية للمتقدم – مكان إجراء البحث – مستوى المجلة العلمية – عدد المشتركين – إمكانات التطبيق .

كما أوصت القواعد بأن يراعى عند ترقية عضو هيئة التدريس الى جانب تقرير اللجنة العلمية الدائمة أن يكون ملتزما بأداء واجباته المنصوص عليها فى قانون تنظيم الجامعات ، وبالاضافة الى ذلك فان القواعد تنص على أن تقدم كل لجنة علمية دائمة تقريرا سنويا عن اعمالها وملاحظاتها ومقترحاتها فى شأن تحسين الأداء فى الجامعات والنهوض بمستويات هيئة التدريس فيها .

هذا ويصدر قرار تعيين اعضاء هيئة التدريس من وزير التعليم العالى (حاليا رئيس الجامعة بموجب القرار الوزارى ١٤١ لسنة ١٩٧٧)

التدريس ، بناء على القرارات الوزارية التي يصدرها الوزير المختص .
الى أن صدرت اللائحة التنفيذية لقانون الأزهر فى مارس ١٩٧٥
(اللائحة المصدرة بالقرار الجمهورى رقم ٢٥٠ لسنة ١٩٧٥) ، وبدأ
العمل بها والفاء ما يتعرض معها من القرارات الوزارية أو أى قرارات
أخرى . ونظم الفصل الثانى من الباب الرابع فى اللائحة شئون أعضاء
هيئة التدريس بالجامعة . وتنقضى فى المادة رقم (١٥٣) :
- بتشكيل لجان علمية - كل حالة علي حدة - للمرشحين لشغل
وظائف الاساتذة المساعدين أو المدرسين بقرار من مجالس الجامعة بعد
أخذ رأى كل من مجلس الكلية ومجلس القسم المختص .
- تشكيل لجان علمية دائمة للمرشحين لشغل وظائف الاساتذة .
ويصدر بتشكيلها قرار من شيخ الأزهر بعد موافقة المجلس الأعلى
للأزهر على ترشيح مجلس الجامعة .
وحتى سنة ١٩٨٤ كان المعمول به :
- تشكيل اللجان من مستوى أعلى - أو مناظر - للمرشحين للوظيفة
دون قيد زمنى .
- إطلاق عدد البحوث المؤهلة للترقية السى أن تم إقرار النظام
الآتى :
أولاً : فى شأن اللجان الدائمة للمرشحين لوظائف الاساتذة
اعتباراً من سنة ١٩٨٤ :
- قصر عضوية هذه اللجان على الاساتذة الذين أمضوا فى درجة
الاستاذية خمس سنوات على الأقل من داخل الجامعة وخارجها .
- أن تكون لجنة الفحص من ذات التخصص الدقيق للمرشح
للوظيفة .
- ألا تقل عدد البحوث المؤهلة للترقية عن أربعة بحوث منشورة أو
قابلة للنشر .
ثانياً : فى شأن اللجان العلمية التى تشكل للمرشحين
لوظائف الاساتذة المساعدين اعتباراً من سنة ١٩٨٨ :
- تشكيل كل لجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل منهم اثنان من
أعضاء اللجنة الدائمة المختصة ، والعضو الباقي من مستوى أعلى أو
مناظر للمرشح للوظيفة .

- العالمية مع إجازة التدريس - من كلية اللغة العربية .
- العالمية مع لقب أستاذ - وتعادل درجة الدكتوراه من الجامعات
المصرية وتمنحها :
- كلية أصول الدين ، فى التفسير والحديث - العقيدة والفلسفة -
التاريخ الاسلامى .
- كلية الشريعة الاسلامية ، فى الفقه " المذهبى " - أصول الفقه .
" المذهبى " - أصول الفقه .
- كلية اللغة العربية ، فى النحو والصرف - البلاغة والأدب
وفى يوليو ١٩٦٦ أصدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦٦ . واختص
الباب الرابع بجامعة الأزهر ، على أن تتكون الجامعة من الكليات الثلاث
المذكورة بالإضافة الى كلية للإدارة والمعاملات ، وكلية للهندسة
والصناعات ، وكلية الطب ، وكلية للزراعة - بالإضافة الى ما ينشأ فيما
بعد من كليات . واحتفظت المادة (١٨) من القانون لأعضاء هيئة التدريس
فى كليات الأزهر الثلاث (الشريعة الاسلامية - أصول الدين - اللغة
العربية) بحقوقهم ، على أن تتضمن اللائحة التنفيذية (التى تصدر
فى مدى أربعة أشهر إنفاذاً للمادة رقم ١٠٠ من هذا القانون) تحديد
كل ما يتعلق بهذه الحقوق . وانتقالاً أعطى الوزير المختص سلطة
إصدار قرارات تنظيمية أو تكميلية لها قوة اللائحة التنفيذية .
ويمتضى القرارات التنظيمية التى أصدرها وزير شئون الأزهر : تم
نقل أعضاء هيئة التدريس فى الكليات الثلاث الى الكليات الجديدة
المتأخرة فى الوظائف الآتية :
- وظيفة الاستاذ لمن أمضى ١٨ سنة فأكثر بعد حصوله على
المؤهل .
- وظيفة الاستاذ المساعد لمن أمضى ١٣ سنة فأكثر بعد حصوله
على المؤهل .
- وظيفة المدرس لباقي أعضاء هيئة التدريس .
وكان يتم شغل وظائف التدريس فى الكليات القديمة غالباً بالنقل من
مدرسى المعاهد الأزهرية بناء على تقارير شيوخ المعاهد والمفتشين .
وأضافة الى التنظيم الجديد أخذ فى هذه الكليات والكليات الأخرى
بالنظام المعمول به فى الجامعات المصرية فى شأن تعيين أعضاء هيئة
٣١ .

• العمل بروح حرية الفكر من أجل البحث عن الحقائق العلمية وتفسيرها والدفاع عنها .

• المساهمة في تحديد أهداف وغايات البرامج التي يشتركون فيها .

• التعبير الحر عن آرائهم فيما يتعلق بالقيمة الانسانية أو الاجتماعية أو الايكولوجية لبعض المشروعات ، وحرية الانسحاب من هذه المشروعات كمالذ أخير اذا أملت عليهم ضمانتهم ذلك .

• المساهمة في دعم العلم والثقافة والتربية في بلادهم .

أما الوقت فهو عنصر أساس لكل عمل ، فهو ضروري للباحث كي يطلع على انتاج غيره ، وكى يخلو الى نفسه يستوحىها الالهام والابداع والابتكار ، ومن هنا فلا ينبغي ان ترهق الجامعة اعضاء هيئات التدريس لديها بالأعمال الرتيبة التي تقتل روح الابتكار ولا تترك للتفكير الحر مجالا .

وبالنسبة للمال فهو القوة المحركة للعمل والانتاج ، فاذا توافرت الحرية والوقت الكافى دون أن يتوافر المال اللازم لإعداد المكتبات الحديثة المتكاملة ذات الخدمة المكتبية الفعالة ، ولتوفير النوريات العلمية بصورة منتظمة ، ولتجهيز المعامل بالأجهزة والمواد العملية المناسبة - فلا سبيل الى النجاح فى الانتاج الفكرى أو الابداع العلمى ، كما أنه ايضا يجب توفير الامكانيات المالية التي تضمن لاعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم الحياة الاجتماعية اللائمة بحيث لا يضطرون الى البحث عن ابواب الرزق يسدون بها حاجتهم المتزايدة الى المال ، ويحيث لا تنشبت أفكارهم فى جمعه ، ولا تثنيهم الحاجة والمرض عن أداء واجبهم .

من هذا المنطلق يمكن القول بأن نتاج عضو هيئة التدريس بالجامعة ما هو الا نتيجة لتفاعل دينامى بين مزيج من الموارد المنفصلة التي تشمل : المال ، والتجهيزات المتنوعة ، والمعلومات الملائمة ، والكوادر الفنية المعاونة . ومما لاشك فيه أن هذا التفاعل لا يمكن أن يتأتى الا بتحديد الأهداف بوضوح ، واتباع السياسات الرشيدة .

- ان قانون الجامعات الحالى الذى يتيح تعيين اعضاء هيئة التدريس فى الوظائف الأعلى ، والالتزام بتوفير الدرجات المالية لمن تجيزه اللجنة العلمية الدائمة وذلك فى العام المالى التالى لإجازته اذا لم

- تحديد عدد البحوث المؤهلة للترقية بثلاثة بحوث على الاقل منشورة أو قابلة للنشر .

نظرة تحليلية حول السياسة القائمة لتقييم أعضاء هيئة التدريس :

بعد العرض الموجز السابق لتطور السياسات التنظيمية وسياسة تقييم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات المصرية وما آلت اليه اليوم تتضح لنا النقاط التالية :

- ان موضوع «سياسة تقويم أعضاء هيئة التدريس بالجامعات» يعتبر أحد عناصر عملية تطوير وتحديث التعليم الجامعى ، ولما كانت هذه العملية متشعبة وتكاملية ، فانه ليس من المتصور ان تؤدي معالجة أحد عناصرها فقط الى إحداث التطوير المنشود دون الاهتمام بمعالجة العناصر الأخرى بصورة تكاملية ، ونذكر من هذه العناصر على سبيل المثال وليس الحصر : التمويل - الادارة الجامعية - توفير مصادر المعلومات والمكتبات - ربط الجامعة بالمجتمع - الكوادر الفنية المعاونة - التعليم قبل الجامعى - أساليب وطرق التدريس .. الخ .

- ان تقويم عضو هيئة التدريس يرتبط ارتباطا وثيقا بالعقبات والمشكلات التي تحد من عمله ، لذلك يجب العمل على ازالة هذه العقبات ، وتوفير المناخ الملائم له كى يبدع ويسمو ويوجد بنتائج الفكرى والذهنى ، وهذا المناخ الملائم يتطلب توافر ثلاثة عناصر أساسية هي : الحرية والوقت والمال .

فالحرية فى البحث عن الحقيقة يجب ان تكفلها الدولة للباحث ، وأن الراصد لحركة التاريخ لا يخطئ وجود علاقة وثيقة بين الابتكارات التكنولوجية والحضارية وبين الحريات ، فمعظم الابتكارات تظهر فى الدول التي تتمتع شعوبها بحريات كبيرة تعمل على حفز عقول ابنائها وإطلاق طاقاتهم ، ونعنى هنا بالحرية الأكاديمية والتي وردت فى توصية اليونسكو فى عام ١٩٧٤ حيث تطالب بالحاح على أنه « ينبغي ان يراعى تماما تعزيز الأنشطة الابداعية للمشتغلين بالبحث العلمى على أساس توفير أقصى الاحترام لما يقتضيه التقدم العلمى من استقلال البحوث وحريتها » ، كما جاء ايضا فى فقرة تالية أنه ينبغي أن تكفل للعاملين فى البحث العلمى المسؤوليات والحقوق التالية :

امكانات مناسبة وفقا لمعدلات محددة ، وتضائل عائد العملية التعليمية ، وعدم تقويم تجربة اللجان العلمية الدائمة ، وعدم أخذ رأى بعض هذه اللجان فيما يختص بتقويم بعض أعضاء هيئة التدريس وتعيينهم عن طريق مجالس جامعاتهم فى وظائف أعلى بالمخالفة لتوصيات اللجان العلمية الدائمة على ذلك ، وعدم التزام اللجان فى بعض الاحيان بالنص القائم الذى يتضمن بأن يتقدم عضو هيئة التدريس ببحث مبتكرة أو أعمال انشائية متميزة ، كل هذه العوامل تفاعلت مع بعضها البعض فى تأثيرات متبادلة لكى تتسبب فى انخفاض كفاءة العملية التعليمية والبحث العلمى بالجامعات حتى أصبح من العسير علاجها بالطرق التقليدية .

- ان رسالة الجامعى فى العصر الحاضر ليست رسالة تعليم وبحث علمى لحسب بل أن لعضو هيئة التدريس فى عالمنا المعاصر رسالة لا تقل أهمية عن رسالته التعليمية والبحثية ألا وهى خدمة المجتمع ، فرسالة الاستاذ الجامعى هى رسالة ذات اضلاع ثلاثة - امتياز فى التعليم ، نبوغ فى البحث العلمى ، نقاء وأمانة فى مجالات الإرشاد التنظيمى والاجتماعى وخدمة المجتمع .

- ان الانتاج العلمى لعضو هيئة التدريس والمجاز من اللجان العلمية الدائمة المتخصصة شرط وجوبى للتعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس ، هذا بالإضافة الى بعض المعايير الأخرى مثل النشاط التدريسى والأدائى فى العمل الجامعى ، والنشاط خارج التدريس والبحث فى خدمة الكلية ولجانها ، والمساهمة فى الأنشطة والرعاية الطلابية ، ومدى الاهتمام بتطوير طرق التدريس لتكون أكثر فاعلية ، ومدى المشاركة فى الجمعيات العلمية ، ومدى سعى عضو هيئة التدريس فى استخدام خبراته ومهاراته لصالح المجتمع ، وكذلك مساهمة فى الأعمال العلمية والتطبيقية فى المجالات التى تستلزم ذلك .

- فى بعض الجامعات الاقليمية يتم تعيين أعضاء هيئة التدريس فى وظائف أعلى بعد قضائهم مدة تقل سنة عن نظرائهم فى الجامعات الاقدم (أى بعد ٤ سنوات) وفى بعض الاحيان يتم ترقيتهم بعد ٢ سنوات وفقا لبعض نصوص القانون (كما فى حالة التجنيد) . وقد كان الهدف من ذلك هو جذب المزيد من أعضاء هيئة التدريس للعمل بها ، الا ان هذا الاستثناء لم يعد لبقائه اليوم ما يبرره .

تتوافر الدرجة بالجامعة ، ودون ان يؤخذ فى الاعتبار التنظيم الهيكلى للقسم العلمى المعنى ، والذى يهدف الى توفير الاثابة المادية المناسبة لأعضاء هيئة التدريس وضمان تصعيدهم الى الوظائف الأعلى فى حركة مستمرة لا تتوقف ، وكذلك معالجة النقص فى أعداد أعضاء هيئة التدريس فى بعض الجامعات - قد أدى إلى تدفق تيار التصعيد إلى الوظائف الأعلى فى حركة مستمرة لا تتوقف ، مما نتج عنه تضخم عدد الاساتذة عند القمة فى كثير من الاقسام العلمية ، وبذلك اختل التركيب الهيكلى لهذه الاقسام ، واتسمت خطوط السلطة الرأسية بالضعف ، وقلت كفاءة العملية الادارية داخل الاقسام العلمية ، وهبط مستوى الأداء ، واهتزت السلوكيات ، خصوصا وأنه استمر العمل بنظام الأجور الاضافية لأعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم ، وما ينتج عنه من قصور على النحو الذى ذكر سابقا .

ومن هنا أصبح بناء القسم العلمى خاليا من أى هيكلى تنظيمى يحدد على أساس ما يقوم به من مهام ومسئوليات ، بل أصبح يتسع لأى عدد من أعضاء هيئة التدريس وقابل للتضخم بقوة دفع مستمرة لا تحكمها ضوابط تنظيمية ، وبدون وجود أعمال بالقسم تستدعى هذا التضخم ، وبذلك قلت فرص دعم أعضاء هيئة التدريس فى الكليات التى يوجد بها عجز من الكليات المناظرة والتى يوجد بها فائض ، ولقد عانت من ذلك ولا زالت تعاني كثير من الكليات الاقليمية التى فى دور الانشاء .

كما ازداد الاقبال فى مجال الدراسات العليا وإعداد كوادر هيئة التدريس المستقبلية على التخصصات السهلة التى لا تحتاج الى جهد كبير أو وقت طويل ، بينما عجز الكثير عن التخصصات الصعبة والمستحدثة التى تحتاج الى بذل الجهد حتى أضحي معين هذه التخصصات مهيدا بالنضوب ، وقد ترتب على ذلك خلل فى التركيب التكاملى للتخصصات داخل الاقسام العلمية حيث أصبح بها فائض فى بعض التخصصات وعجز فى بعضها الآخر .

وهكذا تجمعت عيوب أنظمة الأجر الاضافى ، والغاء كراسى الاستاذية ، وتفرغ الاقسام العلمية من هياكلها التنظيمية ، والغاء مبدأ الاعلان عن وظائف أعضاء هيئة التدريس لمن يعملون داخل الجامعة ، والتوسع المطرد فى أعداد الطلاب المقيدون بالجامعات دون توافر

واحساسا بالقيمة فليس كل ما ينشر متساويا فى قيمته ، ويوسع الباحث المبتدئ ان يفيد فى هذا الى حد بعيد من المناقشات مع اقرانه وكذلك مع المشرف ، أما بالنسبة للمهارات التجريبية فإنها لا تقتصر على تعلم نظام المختبرات والقدرة على تقدير الدقة النسبية والألفة مع المواد والأجهزة ذات الصلة بعمل الباحث ، والبراعة اليدوية فى تناولها بطريقة اقتصادية ، وانما تشمل المهارة فى تعميم التجارب العلمية وتنفيذ تجارب أكبر وأدق ، أو تجارب تتكون من سلسلة من التجارب تسهم نتائجها فى حل أسئلة أعم .

كما ينبغي أيضا تنمية فن الاتصال لدى الباحثين المبتدئين سواء عن طريق الحلقات الدراسية أو المحاضرات أو مراكز المعلومات ، أو تقديم تقرير سنوى ، أو بحث الى جمعية أو مجلة علمية ، حيث ان مثل هذه الانشطة تعاون الباحث على أن يتسامل عما اذا كان الآخرون سيسلمون بصحة نتائجه ، وعما اذا كانت النتائج التى توصل اليها تضى بالفعل الى اجابات مفيدة .

— ان من مسؤوليات الباحث العلمى التى تتزايد أهميتها ضرورة الاتصال بغير المشتغلين بالعلم ، فقد كان تبسيط العلم يحظى بمكانة بارزة فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر وهو مستمر حتى اليوم فى وسائل الاعلام كمراكز المعلومات والمجلات العلمية .

التوصيات

وبناء على ما سبق ، فإنه يوصى بما يلى :

أولا : فيما يتعلق بالاختيار :

* الاخذ بنظام اختيار المتميزين من الخريجين فى الجامعة كطلاب بحث بمكافآت مناسبة ، بدلا من تعيينهم فى وظائف معيدين أو مدرسين مساعدين ، مع تقييم عملهم وأدائهم بصفة دورية حيث ان هذا الأسلوب يتيح للإدارة الجامعية فرصا اكبر لاختيار اكثر العناصر صلاحية وملازمة للعملية التعليمية والبحثية ، مع تحديد الأعداد التى تعين منهم فى وظائف هيئة التدريس طبقا لهياكل تنظيمية محددة .

* العودة الى اتباع أسلوب الاعلان عن وظائف اعضاء هيئة

— يتحتم علينا أن نحافظ على قنوات الاتصال بالعلم العالمى مفتوحة جارية ، وعلينا ان ندرك ان بعض اللغات الأجنبية — وخاصة الانجليزية — سوف تظل أمادا طويلا هى وسائل نشر البحوث العلمية والاتصال بالأنوساط العلمية العالمية ، ومن ثم كان لزاما على الصفوة المختارة للبحث العلمى والدراسات العليا والقيادة العلمية أن تتقن لغة أجنبية . كما يجب العمل على تيسير حضور اعضاء هيئة التدريس للمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية ، وتمويل هذه الأنشطة وكذلك حضور الندوات العلمية والاتصال بالاساتذة المتميزين .

— ان معيد اليوم هو أستاذ الغد ، ولذلك فان اختياره وإعداده وتدريبه يعد أولى الخطوات اللازمة لإعداد كوادر هيئات التدريس القادرة على تحقيق مسؤولياتها . هذا ولا يمكن أن يعتبر إعداد الباحث العلمى مكتفيا حتى يكتسب قدرا من المهارة فى عدد من التقنيات . ومن أمثلة ذلك التعبير عن الاشياء بلغة الرموز ، والقدرة على معالجة العلاقات القائمة فيما بينها ، وصياغة ومعالجة الافكار بلغة موضوعية ، وتقويم مدى صحة هذه العمليات ، ومعالجة البيانات ، وفهم مدلولاتها ، وتعميم التجارب فى صورة تضى الى نتائج متميزة ، ثم عرض الأعمال التى اضطلع بها الآخرون فى الماضى ، والعمل الذى يقوم به الباحث نفسه فى الحاضر كجزء من عملية مستمرة تهدف الى إثراء وتنمية المعرفة وتطبيقاتها ، وأن يكون قادرا على التعبير عن نفسه بطلاقة سواء عن طريق المحاضرات أو عن طريق الكتابة .

— ان البحث العلمى يتطلب ان يتمكن الباحث من مجموعة من المهارات الأساسية ، والتزامه بمجموعة من قواعد السلوك التى يقوم عليها اساس البحث العلمى ، ويمكن القول بان مهارات البحث العلمى من نوعين اساسيين : مهارات فكرية ، وأخرى تجريبية ، ففىما يتعلق بالقدرات المهارية والفكرية ، من الواضح انه لابد للباحث من أن يكون على دراية كافية بالمجال بالنسبة للوضع المعرفى الزامن ، وبشئ من الوعى التاريخى بالمسارات التى أدت الى هذا الوضع . وعلى الباحث عند تقويم هذه المعرفة ان ينمى فى نفسه ملكية نقدية مرهفة ،

التدريس الخالية والمطلوب شغلها ، حيث يؤدي ذلك الى خلق روح المنافسة بين المتقدمين لهذه الوظائف ، وبالتالي الى رفع المستوى العلمى واختيار العناصر الاقدر والاصح .

ثانيا : فيما يتعلق باجراءات وأساليب التقييم :

* الاعتداد بالتقرير العلمى للجنة العلمية الدائمة المختصة معيارا أساسيا يلزم استيفائه لتعيين عضو هيئة التدريس فى الوظائف الأعلى بالجامعة فى حالة ما اذا أُجيز إنتاجه العلمى من اللجنة ، أما فى حالة عدم إجازته تعين الأخذ بتوصية اللجنة فى هذا الشأن دون النظر الى أية معايير أخرى ، نظرا لما يتضمنه تقرير اللجنة من النواحي العلمية ولاسيما انها اللجنة التى تضم كبار المتخصصين فى نفس المجال .

* يشمل تقييم عضو هيئة التدريس بالاضافة الى إجازة إنتاجه العلمى من اللجنة العلمية الدائمة معايير أخرى يوضع لها ضوابط ويقدم عنها تقرير عند النظر فى تعيينه فى المراحل المختلفة ، مثل النشاط التدريسى والأدائى فى العمل الجامعى ، ومدة خدمته الفعلية بالكلية ، والنشاط خارج التدريس والبحث فى خدمة الكلية وإجائها ، والأنشطة الطلابية ، ومدى الاهتمام بتطوير طرق التدريس ، والمشاركة فى الجمعيات العلمية والندوات والمؤتمرات ، ومدى إسهام العضو فى الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع وكذا فى الاعمال العلمية والتطبيقية .

* يجب أن تكون الاولوية فى شروط عضوية اللجان العلمية الدائمة لذوى الانتاج العلمى المتميز ، ويراعى عند ترشيح الجامعة لعضوية هذه اللجان العلمية الدائمة التقدم ببيان بالانتاج العلمى والتاريخ الوظيفى للمرشح ، ثم يلى ذلك شرط اقدميته فى وظيفة استاذ .

* مع مراعاة الشروط السابقة يمكن أن يتضمن تشكيل اللجان بعض قدامى الاساتذة الذين تركوا العمل بالجامعات .

* عدم التمييز بين الجامعات فيما يتعلق بالشروط الزمنى المنصوص عليه فى المادتين ٢٠٤ ، ٢٠٥ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم الجامعات والخاص بالتعيين فى وظائف اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم .

ثالثا : فيما يتعلق بتوفير المناخ الملائم لاجتماع اعضاء هيئة التدريس :

* رعاية اعضاء هيئة التدريس ماديا واجتماعيا حتى يتسنى لهم التركيز على اعبائهم الجامعية .

* تيسير حضور هيئات التدريس للمؤتمرات العلمية المحلية والخارجية ، ورصد التمويل المناسب لهذه الأنشطة ، وكذلك حضور الندوات العلمية والاتصال بالاساتذة المتميزين .

* دعم الامكانيات والتجهيزات العلمية والمكتبات ومصادر المعلومات الخاصة بالبحث العلمى .

* توفير الأعداد المناسبة من الفنيين والفئات المعاونة القادرة .

* العمل على انشاء مراكز بحوث جامعية تختص بتمية قدرات اعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم وتدريبهم ، وتركز على متابعة التطورات فى نظريات الاتصال والتعليم والتعلم ، والاهداف والمناهج ، وطرق التدريس وأساليب التقييم والوسائل التعليمية الحديثة .

رابعا : فيما يتعلق بأسس تقويم اعضاء هيئة التدريس :

* العمل على تقويم ومراجعة الهياكل الجامعية للأقسام العلمية وفقا للاحتياجات الحقيقية لكل قسم ، حيث اصبح الهرم الوظيفى مقوليا فى كثير من الاحيان .

* وضع البديل المناسب لنظام كراسى الاستاذية ويبدأ بتحديد التخصصات فى الاقسام العلمية إعمالا لما ينص عليه قانون تنظيم الجامعات .

* إعادة النظر فى مبدأ تساوى المعاملة المادية بين الاساتذة رغم اختلاف قدراتهم وخبراتهم وكفاءتهم وعطائهم .

* ان يستمر تقييم أداء عضو هيئة التدريس منذ بداية تعيينه وحتى نهاية عمله بالجامعة .

ويرى المجلس بالنسبة لجامعة الازهر ان تسترشد الجامعة بالتوصيات السابق ذكرها بما لا يتعارض مع التشريعات والقواعد المنظمة للعمل بها .

التعليم العالي الخاص

الخاصة والتي يبلغ عددها في الوقت الحاضر ٢٢ معهدا منها معهد واحد للدراسات العليا وأحد عشر معهدا للدراسات العالية وعشرة معاهد للدراسات المتوسطة التي تعتبرها منظمة اليونسكو المرحلة الثالثة من التعليم بعد مرحلتى التعليم الأساسى والتعليم الثانوى ، ويمكن بيان اهم ملامح هذا القانون فيما يلي :

- يعتبر معهدا عاليا خاصا كل منشأة تعليمية غير حكومية ايا كانت تسميتها او جنسيتها يلتحق بها الطلبة الحاصلون على شهادة اتمام الثانوية العامة أو دبلوم المدارس الثانوية الفنية أو ما يعادلها ، وتقوم اصلا أو بصفة فرعية بالتعليم وإعداد الفنيين لمدة لا تقل عن عامين دراسيين .

- يجوز انشاء معاهد عالية خاصة لبعض الدراسات العليا التي يصدر بتعيينها وبيان شروطها قرار من وزير التعليم العالى .

- لا يعتبر معهدا عاليا خاصا :
• المراكز والمعاهد الثقافية التي تنشئها الدول الاجنبية أو الهيئات الدولية في مصر وفقا لمعاهدات ثقافية .

• المعاهد الخاصة التي يقتصر التعليم فيها على أبناء العاملين في هيئات التمثيل الدبلوماسى والقنصلى .

- تنشأ المعاهد العالية الخاصة لتحقيق أحد الأغراض الآتية :
• المعاونة في تحقيق الأهداف التعليمية المقررة لبعض المعاهد الحكومية ، وفي هذه الحالة تسير الدراسة فيها وفقا لخطط ومناهج الدراسة بالمعاهد الحكومية المماثلة .

• تحقيق أهداف خاصة بها لخطط ومناهج دراسية تقرها وزارة التعليم العالى قبل تنفيذها .

• المشاركة في تحقيق خطط التنمية ووضع العلم في خدمتها .
• تخضع المعاهد العالية الخاصة لاشراف وزارة التعليم العالى ، ولها حق التفتيش على هذه المعاهد في الحدود وبالقيد الواردة في هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له .

- لا يجوز انشاء معهد عال خاص أو التوسع فيه الا بترخيص

تطورت دراسات شعبة التعليم الجامعى والعالى الى العديد من القضايا التي تتصل بالتعليم الجامعى من زوايا مختلفة ، والى التعليم العالى خارج الجامعة في معاهد تتبع وزارة التعليم العالى ، تمتد فيها مرحلة الدراسة بعد الثانوية العامة ما بين سنتين وأربع سنوات على الاقل ، واتجهت الشعبة في دورتها الحالية الى التركيز على دراسة التعليم العالى في مصر .

وللتعليم العالى الخاص في مصر دور وتاريخ تبدو أكثر صوره إشراقا في إنشاء الجامعة المصرية سنة ١٩٠٨ والتي واصلت تأدية رسالتها حتى سنة ١٩٢٣ ، عندما اتفق الرأى بين مجلس ادارة الجامعة ووزارة المعارف العمومية على توحيد الجهود وضم الجامعة المصرية الى الجامعة الأميرية التي كانت وزارة المعارف العمومية معتمدة انشائها . وقد ظلت وزارة التربية والتعليم تشرف على التعليم العالى الخاص بكل معاهده ومستوياته حتى انشئت وزارة التعليم العالى في سنة ١٩٦١ فانتقل اليها الاشراف على المعاهد التي يلتحق بها الطلاب بعد الثانوية العامة وما يعادلها ، وبقيت المعاهد التي يلتحق بها الطلاب قبل الثانوية العامة تابعة لوزارة التربية والتعليم .

معاهد التعليم العالى الخاص :

صدر القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم المعاهد العالية

٢٥ ٪ للعاملين بالمعهد في صورة منح أو علاوات أو مكافآت تشجيعية أو خدمات .

٥ ٪ لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية .

يبقى الربح لصاحب المعهد بما لا يتجاوز ٤ ٪ من رأس المال تزداد الى ١٥ ٪ اذا كان المعهد صناعيا أو تكنولوجيا ، فاذا جاوز ذلك استخدمت الزيادة في دعم احتياطي المعهد .

- يكون ندب وإعارة أعضاء هيئة التدريس بالمعهد بقرار من وزير التعليم العالي ، ويجوز تعيين أساتذة غير متفرغين من نوى الخبرة بقرار من مدير المعهد وموافقة وزير التعليم العالي .

- ينشأ في وزارة التعليم العالي مجلس لشئون المعاهد العالية الخاصة من اختصاصاته تخطيط السياسة العامة للمعاهد العالية الخاصة في ضوء التخطيط العام للتعليم العالي ، وتقرير المبادئ التي تتضمنها لوائح المعاهد فيما يتعلق بمدة الدراسة وموادها وشروط القبول ومستويات أعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات .

- لمجلس شئون المعاهد العالية الخاصة في حالة مخالفة المعهد لأي حكم من أحكام هذا القانون أو القرارات الصادرة تنفيذا له ، أن يقترح بعد إنذار المعهد ومحنة مهلة لتلافي أسباب المخالفة ، حرمان المعهد من الاعانة كلها أو بعضها ، أو إغلاق المعهد إداريا أو الاستيلاء المؤقت أو النهائي عليه .

- تقوم الأجهزة الفنية والإدارية والمالية بوزارة التعليم العالي بمتابعة العمل بالمعاهد وفقا للقواعد التي تضعها الوزارة في هذا الشأن ، ويكون للقائمين بهذا العمل صفة مأموري الضبطية القضائية .

- المعاهد العالية الخاصة القائمة وقت العمل بهذا القانون والتي سبق اعتمادها تعتبر مرخصا لها في مزاولة عملها ، وعليها ان تستكمل جميع الأوضاع والشروط التي يتطلبها هذا القانون خلال سنة من تاريخ العمل به ، فاذا انقضت مدة السنة بغير استكمال الأوضاع المقررة يكون لوزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس شئون المعاهد العالية الخاصة الخاصة إصدار قرار بإغلاق المعهد أو الاستيلاء عليه نهائيا .

سابق من وزير التعليم العالي بعد أخذ رأى مجلس المحافظة التي بدائلتها مقر المعهد ، ووفقا للإجراءات والشروط المنصوص عليها في هذا القانون .

- يجوز للمعهد العالي الخاص ان يستخدم مبانى ومرافق وتجهيزات هيئة تعليمية أخرى بصفة مؤقتة بشرط موافقة هذه الهيئة علي ذلك كتابة .

- يشترط في صاحب المعهد العالي الخاص ان يكون من الأشخاص الاعتبارية العامة أو من الوحدات الاقتصادية التابعة للمؤسسات العامة أو من النقابات أو من الجمعيات المشكلة وفقا لاحكام القانون المتمتع بالجنسية المصرية أو جنسية إحدى الدول العربية بشرط المعاملة بالمثل . - لا يجوز انشاء شركة أو جمعية بقصد تملك أو انشاء معهد عال خاص .

- تقوم وزارة التعليم العالي ببحث طلب الترخيص لانشاء معهد عال خاص للتحقق من مدى ملائمة أهداف التعليم بالمعهد للأهداف العامة للدولة ، وملائمة انشاء المعهد المطلوب الترخيص به لسد احتياجات معينة من المستوى المحدد للخريجين ، وكذلك مدى ملائمة خطة ومناهج الدراسة لتحقيق أهداف التعليم بالمعهد .

- على طالب الترخيص بانشاء معهد عال خاص ان يقدم الى وزارة التعليم العالي خلال شهر من تاريخ إبلاغه بقبول طلبه - البيانات الخاصة بمقر المعهد وما يشتمل عليه من مبان ومرافق والرسوم التقصيلية للمبنى ، والتجهيزات والأثاث اللازمة للدراسة ، وأسماء المرشحين لوظائف مدير المعهد وأعضاء هيئة التدريس وسائر العاملين . ويجوز ان يكون من بين أعضاء هيئة التدريس أو العاملين في النواحي الادارية والمالية مرشحون عن طريق الندب والإعارة .

- يوزع صافي الربح الذي تسفر عنه ميزانية المعهد في نهاية العام على النحو التالي :

٢٠ ٪ لدعم احتياطي المعهد حتى يبلغ ما يوازي نفقات سنة كاملة .

- يستمر مديرو المعاهد وأعضاء هيئات التدريس وسائر العاملين بالمعاهد في أعمالهم حتى انتهاء خدمتهم حتى ولو لم تكن متوافرة فيهم شروط العمل بالمعاهد ومنها المؤهل الدراسي .

وقد صدر القرار الوزاري رقم ٧٠٨ لسنة ١٩٨٦ باللائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد الخاضعة لأشرافها ، ثم صدر القرار الوزاري رقم ١٠٨٨ لسنة ١٩٨٧ بتعديل تلك اللائحة ويمكن تخصيص الأوضاع في ضوء هذه اللائحة فيما يلي :

- وزير التعليم العالي هو الرئيس الأعلى للمعاهد وله أن يطلب إلى المجالس واللجان الفنية المختلفة بحث أو دراسة موضوعات معينة .

- إنشاء مجلس أعلى لشئون المعاهد يتولى رسم السياسة العامة للتعليم في المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالي والمعاهد التي تخضع لأشرافها ، ويتشكل المجلس من أعضاء بحكم وظائفهم وممثلين لبعض الوزارات ومن بعض ذوي الخبرة بالقطاعات المتعلقة بالمعاهد العالية . ويختص المجلس بوضع السياسة العامة للمعاهد في التخطيط العام للتعليم العالي ، والموافقة على اللوائح الداخلية للمعاهد فيما يتعلق بمدة الدراسة ومقرراتها والمحتوى العلمي لها وأقسامها ، ومستويات أعضاء هيئة التدريس ونظم الامتحانات وغير ذلك من الاختصاصات .

- يتولى إدارة المعهد مجلس إدارة له مدير ووكيل أو وكيلان .

- يجوز أن تتكون بعض المعاهد من عدد من الأقسام ، ويتولى كل قسم منها تدريس المواد التي تدخل في اختصاصه وذلك إذا اقتضت طبيعة الدراسة ذلك .

- يؤلف المجلس من بين أعضائه أو غيرهم لجانا للقطاعات النوعية للمعاهد على النحو التالي في .

• لجنة قطاع المعاهد التجارية والدراسات العامة الأخرى .

• لجنة قطاع المعاهد الصناعية .

• لجنة قطاع المعاهد الزراعية .

• لجنة قطاع معاهد الخدمة الاجتماعية .

وتختص هذه اللجان بالنظر في الأمور الآتية :

x الخطط المقترحة في ضوء احتياجات التنمية والتقدم العلمي بما في ذلك وضع أسس تطوير المناهج وخطط الدراسة في مختلف المعاهد .

x تحديد الأقسام العلمية والشعب الدراسية في المعاهد المختلفة وإبداء الرأي في إنشاء الجديد منها وكذلك التخصصات الجديدة التي يتقرر انشاؤها لتحقيق خطة التنمية والتطوير .

x وضع الاسس العامة للتنسيق بين نظم الدراسة ومستواها والامتحانات في مختلف المعاهد بما يحقق ارتفاع المستوى للخريجين .

x ابداء الرأي في المسائل الأخرى التي تحال إليها .

- يطبق في شأن هيئة التدريس بالمعاهد العالية الخاصة ما يطبق على نظرائهم من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات من أحكام فيما يتعلق بالتعيين والنقل والندب والاعارة وفي الإجازات ، ويصدر قرار من وزير التعليم العالي بتعيين المعيدين والمدرسين المساعدين في ضوء ترشيح مجلس إدارة المعهد .

- يصدر سنويا قرار من وزير التعليم العالي بتعيين رئيس عام للامتحانات النهائية في كل معهد ، ويعتبر مدير كل معهد رئيسا عاما لامتحان النقل به .

- يصدر قرار من وزير التعليم العالي بتحديد الرسوم الدراسية والاضافية وغيرها للمعاهد ، ويخصص كل معهد نسبة لا تقل عن ٥٪ من جملة المصروفات لحالات الاعفاء من المصروفات .

- لا يجوز الندب لهذه المعاهد الا اذا استوفى سائر القائمين الاصليين بتدريس المادة النصاب المقرر من الدروس والتمارين العملية .

- يجب تواجد أعضاء هيئة التدريس الاصليين بالمعاهد طوال ايام الاسبوع ويجوز ندبهم للعمل بأحد المعاهد الأخرى في حدود يومين أسبوعيا .

- تتشكل لجان التقييم التعليمي من عضوين على الأقل من أعضاء هيئة التدريس بوزارة التعليم العالي أو من ذوي الخبرة من غيرهم ، وتتولى اللجان فحص النواحي التعليمية المختلفة بالمعهد بصفة عامة .

أوضاع معاهد التعليم الخاص :

- المعهد العالى للدراسات الاسلامية يستهدف تعميق الفكر الاسلامى مع ربطه بالعلوم المعرفية ، ويقبل المعهد الحاصلين على الدرجة الجامعية الاولى من احدى الجامعات المصرية أو ما يعادلها فى مصر والخارج . ومدة الدراسة بالمعهد سنتان للحصول على درجة الدبلوم ، ولن حصل على الدبلوم بتقدير لا يقل عن « جيد » ان يدرس لمدة سنتين آخرين على الاقل ليحصل على درجة الماجستير .

- تختلف مؤهلات القبول بالمعاهد الخاصة العالية والمتوسطة بين الثانوية العامة القسم الادبى والقسم العلمى والرياضة وما يعادلها من الدبلومات الفنية ، ولا تقل مدة الدراسة بالمعاهد عن سنتين او عن اربع سنوات على الاقل للحصول على درجة الدبلوم او على درجة البكالوريوس .

- المعاهد العالية للخدمات الاجتماعية سنة تتبع خطة ومناهج كلية الخدمات الاجتماعية بجامعة حلوان ، ولهذه المعاهد مقارها عدا معهد اسوان الذى يشغل مبنى احدى المدارس .

- المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية ثلاثة منها معاهد للبنات والثالث الدراسة به مشتركة ، ولهذه المعاهد مقارها الخاصة بها إلا معهد اسوان الذى يستخدم مبانى وتجهيزات احدى المدارس . ويعمل خريجى هذه المعاهد فى مجالات رعاية الاسرة والطفولة وفى دور الحضانات ومدارس المرحلة الابتدائية فى الاقسام الداخلية بالمدارس وفى بيوت الطالبات .

- معاهد الدراسات التعاونية ثلاثة هى :

• معهد الدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة وله مقره الذى كان مقرا لكلية التجارة بجامعة عين شمس ، وله منشآت جديدة ، وينقسم الدارسون فيه الى فئتين : الاولى منهما تبلغ ٦٠٪ من عدد الطلبة وهم مبعوثون من موظفى الحكومة والقطاع العام الذين يسعون الى الحصول على مؤهل عال يحسنون به مستواهم الوظيفى والمادى ، وياقى الطلاب من النظاميين .

• معهد التعاون الزراعى بشبرا الخيمة ، وله مقره المحدود فى مساحته ، وينقسم طلبته الى فئتين ايضا الاولى منهما موفدون فى بعثات داخلية (٤٠٪) من موظفى الدولة للارتقاء بالمستوى الوظيفى والمادى ، وبقية الطلاب نظاميين .

• معهد التعاون الزراعى والارشاد الزراعى بسيوط وليس له من مقر الا مبان كنية الزراعة بجامعة اسيوط ، وكذلك فان ٢٥٪ من طلبته مبعوثون من الدولة والباقيين من النظاميين .

- المعهد التكنولوجى بأسوان (كيميا) وهو يقبل طلابا نظاميين وآخرين من العاملين بشركة الصناعات الكيماوية المصرية بشرط حصولهم على الثانوية العامة (رياضة) ، والمعهد على الطريق الى التوقف ما لم يحدث تعديل عليه .

- المعهد التكنولوجى فى العاشر من رمضان ، وهو حديث الانشاء لم تتضح بعد متاعبه ومشكلاته .

- معاهد السكرتارية والتعليم التجارى الفنى الخمسة وكل منها مقره الخاص به ، وثلاثة من هذا المعاهد للبنات ومعهدان الدراسة بهما مشتركة .

- يحدث تسرب بين الدارسين فى معاهد التعليم العالى الخاص ، وتقل نسبة هذا التسرب بين طلاب المعاهد العالية عنها بين طلاب المعاهد المتوسطة ، كما تقل نسبة التسرب بين البنات عنها بين البنين . وترجع اسباب التسرب الى :

• النظرة القاصرة عن إدراك ما يمكن ان تكون عليه معاهد التعليم الخاص .

• استمرار سياسة تسعير الشهادات والربط بين المؤهل والوظيفة والأجر مع غياب توصيف الوظائف .

• عدم ارتفاع مستوى الدراسة فى كثير من المعاهد الخاصة ، وعدم قدرة المعاهد على مقابلة تطلعات الطلاب ، خاصة وأن طلاب معاهد التعليم الخاص هم من الحاصلين على أدنى المجاميع فى الثانوية العامة .

• يبلغ عدد طلبة المعاهد كلها ٧٥٤٤٦ طالبا منهم ٢٦٥١٦ طالبة بنسبة ٣٥ ٪ .

• بالقاهرة الكبرى عشرة معاهد تضم ٥٧٨٤٩ طالبا (٧٦.٧ ٪) وبالإسكندرية ثلاثة معاهد تضم ٤٢٤٨ طالبا (٥.٦ ٪) ، وبأسوان ثلاثة معاهد تضم ٣٠٣٨ طالبا (٤ ٪) ، ومعهد واحد في كل من محافظات كفر الشيخ والبحيرة وبور سعيد وأسسيوط وقنا تضم معا ١٠٣١١ طالبا (١٣.٧ ٪) .

• أن جملة أعداد القائمين بالتدريس ٩١٥ عضوا منهم ١٣٥ عضو أصليا معينا أى بنسبة ١٤.٨ ٪ بينما ٧٨٠ عضوا جميعهم منتدبون وتبلغ نسبتهم المئوية ٨٥.٢ ٪ .

– أن كلا من الأصليين المعيّنين والمنتدبين من القائمين بالتدريس يتوزعون حسب مؤهلاتهم كما يلي :

المؤهلات	أصليون		منتدبون		أصليون ومنتدبون	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	/
دكتوراه	٤٧	٪٣٤.٨	٣٥٦	٪٤٥.٦	٤٠٣	٪٤٤.٠
ماجستير	٣٧	٪٢٧.٤	١١٠	٪١٤.١	١٤٧	٪١٦.١
بكالوريوس	٣٠	٪٢٢.٢	٢١٩	٪٢٨.١	٢٤٩	٪٢٧.٢
مؤهلات أخرى	٢١	٪١٥.٦	٩٥	٪١٢.٢	١١٦	٪١٢.٧
اجمالي	١٣٥	٪١٠٠	٧٨٠	٪١٠٠	٩١٥	٪١٠٠

– أن النسبة بين الاعضاء الأصليين المعيّنين للتدريس وطلاب معاهد التعليم الخاص العالية والمتوسطة متقدمة تماما في المعهدين العاليين للدراسات التعاونية والإدارية بالبنيرة والإرشاد الزراعي بأسسيوط ، وكذلك في المعاهد المتوسطة الثلاثة للخدمة الاجتماعية والمعاهد المتوسطة الخمسة للتعليم التجاري الفنى والسكرتارية ، كما تأخذ هذه النسبة وضعاً رمزياً في بقية المعاهد .

– أن نتائج الامتحانات النهائية لطلاب المعاهد الخاصة العالية والمتوسطة في العام ٨٧ / ١٩٨٨ (وهي نتائج تتماثل مع نتائج السنوات السابقة) توضح أن مستويات المتخرجين تأخذ الأوضاع الميئة بعد ، مع العلم بأن عدد المتخرجين في هذا العام (١٤٧٨١) طالبا :

• اقبال الطلاب البنين على القيد بالمعاهد الخاصة سعياً وراء تأجيل تجنيدهم واستخدام هذا القيد الشكلي ستارا للعمل أو لاعادة تأدية امتحان الثانوية العامة .

– وجود علاقة نسبية شبة ثابتة بين أعداد الناجحين في الثانوية العامة وأعداد المقبولين في الجامعات والمعاهد الخاصة ، وتوضح بيانات السنوات العشر الاخيرة من ٧٨ / ١٩٧٩ الى ٨٨ / ١٩٨٩ ، أن ١.٤٤٩.٦٧٨ طالبا حصلوا على الثانوية العامة ، وأن عدد من التحقوا بالجامعات بلغ ٨٥٥.٣٧٠ طالبا ، أى بنسبة ٥٧ ٪ ، بينما التحق بمعاهد التعليم الخاص ٢٣٠.٠٣٢ طالبا (أى بنسبة ١٥.٤ ٪) ، ومن بين هؤلاء الطلبة ١٣٤.٤٧٠ طالبا التحقوا بالمعاهد الخاصة العالية ، ٩٥.٥٦٢ طالبا التحقوا بالمعاهد الخاصة المتوسطة ، أما العدد المتبقى من الناجحين في امتحان الثانوية العامة خلال السنوات العشرة ، وهو ٤١٤.٢٧٦ طالبا يمثلون ٢٧.٦ ٪ من جملة الطلبة الناجحين ، فهم مجموعة من قبلوا بالمعاهد الحكومية والكليات العسكرية ، أو ممن فضلوا إعادة التقدم لامتحان الثانوية العامة ، أو اكتفوا بهذا القدر من التعليم واتجهوا الى العمل .

– توضح بيانات طلاب المعاهد الخاصة من مستجدين ودارسين ما يلي :

عدد	المعاهد	عدد الطلاب	لجلة / الطلاب
٦	معهد عال للخدمة الاجتماعية	١٩٦٠٤	٪٢٦.٠٠
١	معهد عال للدراسات التعاونية	٢٤٦٤٩	٪٣٢.٧
٢	معهد عال للتعاون الزراعي	١٤٥١٧	٪١٩.٢
٢	معهد متوسط للتكنولوجيا	١٦٢	٪٠.٢
٣	معهد متوسط للخدمة الاجتماعية	٤٠٠٩	٪٥.٣
٥	معهد متوسط تجارى فنى وسكرتارية	١٢٠٨٤	٪١٦.٠
٢	مدرسة متوسط للفنادق	٤٢١	٪٠.٦
٢١	معهد عال خاص ومتوسط	٧٥٤٤٦	٪١٠٠

– توضح البيانات الخاصة بعدد الطلاب والطالبات والقائمين بالتدريس موزعين حسب مقر المعاهد بالمحافظات ما يلي :

العالية أو المتوسطة مستجدا اكان الطالب أو غير مستجد ، تختلف بعدد الكتب وسعر كل كتاب منها ، ولكن فى المتوسط العام فان الطالب يحتاج الى شراء ١٢ كتابا بسعر عشرة جنيهاات للكتاب ، علما بأن هناك معاهد يرتفع فيها عدد الكتب الى ما يزيد عن ١٧ كتابا ، وقد يصل الى ٢٠ كتابا ، كما يزيد سعر الكتاب أحيانا عن المتوسط المقدر لسعر الكتاب . وفى ضوء هذه المتوسطات العامة فان أقل تقدير لما يتحمله طلاب المعاهد الخاصة مقابل الكتب سنويا يكون كما هو موضح بعد :

متوسط عدد الكتب لكل طالب	متوسط سعر الكتاب بالجنيه	عدد طلاب المعاهد	جملة نفقات الكتب بالجنيه
١٢	١٠	٧٥٤٤٦	٩.٨٠٧.٩٨٠

من متابعة ومراجعة العرض السابق ، فانه يمكن التوصل الى المحددات الاتية :

- أن المقبولين بمعاهد التعليم العالى الخاص هم أصحاب المجاميع المتدنية فى الثانوية العامة ، وأن نسبة قبولهم فى هذه المعاهد شبه ثابتة إزاء أعداد الناجحين فى الثانوية العامة ، ويلاحظ أن هذه النسبة تنخفض فى حالة زيادة أعداد المقبولين بالكلية العسكرية ، ويتوقع ارتفاع النسبة إذا تراجعت أعداد المقبولين بالجامعات مالم تفتح مسارات تعليمية أخرى موازية للتعليم الجامعى .

- أن هيئة التدريس فى معاهد التعليم العالى الخاص من معينين ومتقدين غير مناسبة كما وكيفا للقيام بعملية تعليمية مميزة ولها مستواها كما يتضح مما يلى :

المعاهد	هيئة تدريس معينون	عدد الطلاب	النسبة	هيئة تدريس منتدبين	عدد الطلاب	النسبة
عالية	٩٩	٥٨٩٣٢	٥٩٥:١	٣٦٧	٥٨٩٣٢	١٦١:١
متوسطة	٣٦	١٦٥١٤	٤٥٩:١	٤١٣	١٦٥١٤	٤٠:١
اجمالى	١٣٥	٧٥٤٤٦	٥٥٩:١	٧٨٠	٧٥٤٤٦	٩٧:١

وهذا الوضع يتناقض وقانون المعاهد الخاصة ولائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى حيث يقضى بأن تشكل المعاهد كواثر هيئة التدريس بها .

البيان	ممتاز	جيد جدا	جيد	مقبول	جملة
العدد	٣١	٦٥٨	٤٧٤٧	٩٣٤٥	١٤٧٨١
%	٠.٢	٤.٥	٣٢.١	٦٣.٢	١٠٠

- أوضاع معاهد التعليم الخاص العالية والمتوسطة ظلت فى السنوات العشرة الأخيرة تحافظ على خلل التوزيع الجغرافى والمكانى ولم يطرأ عليها تغيير الا فى زيادة معهد تكنولوجيا فى العاشر من رمضان يضم ١٠٠ طالب ، كما ارتفعت أعداد طلاب المعاهد جميعا من ٥٢١٧٦ طالبا لتصبح ٧٥٤٤٦ طالبا بزيادة ٢٣٢٧٠ طالبا ، أى بنسبة ٤٤.٦% قياسا بأعداد الطلاب فى سنة ١٩٧٩/٧٨ .

- الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية وما يزداد عليها من رسوم الاختبارات الشخصية والكشف الطبى وتطوير المنشآت تصبح على الأوضاع المبينة بعد :

مليم جنيه

١٣٨.٧٥٠ على الطالب غير المستجد بالمعاهد العالية الخاصة .
١٣٧.٧٥٠ على الطالب غير المستجد بالمعاهد المتوسطة الخاصة .
١٤٨.٧٥٠ على الطالب المستجد بالمعاهد العالية الخاصة .
١٤٥.٧٥٠ على الطالب المستجد بالمعاهد المتوسطة الخاصة .
وعلى ذلك تكون جملة الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية وغيرها التى تحمل بها طلاب معاهد التعليم العالى الخاص من عالية ومتوسطة فى عام ١٩٨٩/٨٨ كما هو مبين بعد :

المعاهد	الرسوم مليم جنيه	عدد الطلاب	جملة الرسوم
عالية دارس	١٣٨.٧٥٠	٤٥٠٠٢	٦.٢٤٤.٠٢٧.٥٠٠
عالية مستجد	١٤٨.٧٥٠	١٣٩٣٠	٢.٠٧٢.٠٨٧.٥٠٠
متوسط دارس	١٣٧.٧٥٠	٩٠٥٥	١.١٤٧.٣٢٦.٢٠٠
متوسط مستجد	١٤٥.٧٥٠	٧٤٥٩	١.٠٨٧.١٤٩.٢٠٠
اجمالى		٧٥٤٤٦	١٠.٦٥٠.٩٥٠.٤٠٠

- نفقات الكتب التى يتحمل بها الطالب فى معاهد التعليم الخاصة

– أن أوضاع المعاهد الخاصة لا يشير الى وجود تخطيط يستند الى معرفة أكيدة باحتياجات سوق العمل من التخصصات والدراسات المختلفة كما يستدل على ذلك من :

• وجود ستة معاهد عالية وثلاثة معاهد متوسطة للخدمة الاجتماعية تضم معا ٢٣٦١٣ طالبا غير معروف يقينا مدى الحاجة اليهم ، والمستوى الذى يجب أن يكون عليه المتخرج .

• وجود معهد للدراسات التعاونية والادارية ومعهد للتعاون والارشاد الزراعى تضم ٢٩١٦٦ طالبا نصفهم تقريبا موفدون من أجهزة الحكومة والقطاع العام لرفع مستواهم التعليمى ، ولكنهم بعد التخرج فى هذه المعاهد يعملون لأعمالهم السابقة ولا يطرأ عليهم تعديل إلا فى الكادر والمرتب بما يتفق مع تسعير الشهادة العالية التى حصلوا عليها .

• وجود معهدين للتكنولوجيا يضمان ١٦٢ طالبا ، وأحد المعهدين فى سبيله الى التوقف والتصفيه ، ولا يعتبر المعهدين مواجهة لها قيمتها لمتطلبات التوجه الصناعى والعلمى للدولة .

• وجود خمسة معاهد متوسطة للتعليم التجارى الفنى والسكترتارية تضم ١٢٠٨٤ طالبا لا يرقى مستوى إعدادهم وقدراتهم ليكونوا مطلوبين بالحاح .

• وجود مدرستين متوسطتين للفنادق تضمان ٤٢١ طالبا يحتاجهم سوق العمل .

– أن خلل التوزيع الجغرافى والمكانى لمعاهد التعليم العالى الخاص مستمر دون تصويب حتى يشمل المحافظات التى تخلو من هذا التعليم ، وبالتوجه الى حيث تقوم المجتمعات الجديدة .

– أن الرسوم الدراسية الأصلية والاضافية والتى تزيد على عشرة ملايين جنيه تمثل تكلفة مالية هيئة للعملية التعليمية ، مما يدعو الى النظر فى شأنها ، على أن يكون توجه الفكر نحو تطوير المعاهد والدراسة وتكوين كوادر هيئة التدريس وليس للاتفاق على الانتداب المتزايد .

– أن الفكر ما يتحمله الطلاب من نفقات تزيد على تسعة ملايين من الجنيهات للكتب موضوع يستاهل التأمل والتفكير والدراسة والتنظيم ، حتى لا يصبح الكتاب الدراسى تجارة يستفيد منها واضعو الكتب ومؤلفوها بما يصل فى الكتاب الواحد إلى ١٠٠ ألف من الجنيهات وقد يزيد على ذلك .

البيان	مؤهلات أعضاء هيئة التدريس				جملة
	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	مؤهلات أخرى	
معينون	٤٧	٣٧	٢٠	٢١	١٣٥
منتدبون	٢٥٦	١١٠	٢١٩	٩٥	٧٨٠
اجمالى	٤٠٣	١٤٧	٢٤٩	١١٦	٩١٥

وهذا الوضع يتعارض وقانون تنظيم المعاهد الخاصة ولائحة المعاهد التابعة لوزارة التعليم العالى حيث يقضى بان تكون المعاهد قادرة على تخريج العضو المميز .

وجميع المعاهد المتوسطة للخدمة الاجتماعية والمعاهد المتوسطة للتعليم التجارى والسكترتارية تخلو تماما من أى عضو هيئة تدريس معين ، كما أن المعهدين العالين للدراسات التعاونية والادارية بالمنيرة ، والتعاون والارشاد الزراعى بأسسيوط يعتمدان كلية على انتداب هيئة التدريس جميعها رغم مرور ٢٢ عاما على إنشاء هذين المعهدين . ويصورة عامة فان سياسة شغل هيئات التدريس ندبا تخلق تسابقا غير سليم للنذب للتدريس فى المعاهد ، مما جعل العائد المادى الناتج عن النذب يفوق العائد العلمى الذى يحصل عليه الطالب .

– أن الاستخدام المؤقت لمبانى ومرافق وتجهيزات هيئة تعليمية أخرى حسب القانون المنظم لشئون معاهد التعليم العالى الخاص تحول الى استخدام دائم ومستمر كما هو واقع بالفعل فى أسوان حيث يشغل المعهدين المتوسط والعالى للخدمة الاجتماعية المنشآن سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٧٥ مبنى احدى مدارس التربية والتعليم ، وكذلك يستخدم المعهد العالى للتعاون والارشاد الزراعى بأسسيوط مبانى ومرافق وتجهيزات كلية الزراعة بجامعة أسيوط منذ انشائه فى سنة ١٩٦٨ .

– أن التدريب والمران العلمى والفنى يتمان فى غالب الأمر داخل مقر المعاهد ولا يتجه – كما نظم القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٠ – الى الاتحادات والمؤسسات والشركات والمصانع .

– أن انشاء المعاهد الخاصة وتطورها لا ينبىء حتى الآن عن وجود خطة لتتوافق مناهجها مع الصناعات الجديدة والزراعة الحديثة ، كما لم تسهم فى تكوين طبقة من العاملين الاخصائيين والفنيين لهم وجودهم الملموس ، كما يتم تحديد المقصود بالفنيين .

التوصيات

عند النظر فى اصدار توصيات بشأن التعليم العالى الخاص فى مصر فانه من المهم الاتفاق على مبدأين هما :

- أن التعليم العالى الخاص جزء من الكل الشامل الذى لايفصل فيه التوجه التعليمى عن التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية ، وغيرها مما يؤثر فى حياة الانسان فكرا وعملا ، وعلى ذلك لاينبغى أن يقوم التعارض بين اتجاه التعليم العالى الخاص واتجاهات التعليم كله .

- أن ملاحقة التقدم العلمى والتكنولوجيا المتغيرين فى سرعة مطردة ضرورة تفرض على التعليم أن يكون قادرا على التحرك السريع فى الوقت المناسب لمقابلة الاحتياجات المتغيرة .

وفى ضوء هذين المبدأين فإن هذه الدراسة تتناول التعليم العالى الخاص من جوانب متعددة تمس أوضاع المعاهد وتنظيمها وتبعيتها ومستقبلها ويوصى المجلس بما يلى :

* رفع كفاية معاهد التعليم العالى الخاص لتكون لها القدرة على جذب الطلاب الممتازين وليس أصحاب الجامعات المتدنية ، فيصبح لهذه المعاهد تأثير إيجابى على مستوى الطلاب فتتمى فيهم القدرة الذهنية والابداع العقلى والمقدرة التطبيقية ، وذلك عن طريق :

- أن يكون للمعاهد هيئات تدريس خاصة بها لها مستوى التأهيل العلمى الرافى والمتخصص ، ويمكن تحقيق ذلك بالاستعانة بالحاصلين على الدرجات العلمية العليا من موظفى الدولة ومن الأساتذة المتفرغين وغير المتفرغين سواء كان ذلك بالتعاقد أو بالإعارة .

- أن يكون للمعاهد مقار مناسبة ومكتبات ثقافية وعلمية .

- زيادة أسابيع الدراسة الفعلية الى ما لا يقل عن سنة ٢٨ أسبوعا .

- ادخال مقررات فى الانسانيات فى المعاهد التى تخرج من هذه المقررات ، ومقررات علمية فى المعاهد التى لا تدرس بها تلك المقررات .

- التدريب على التعامل مع أدوات العصر من حاسب آلى وخلافه

على أن تعد المعامل اللازمة وهيئات التدريس المؤهلة لذلك .

- تدريس اللغتين العربية والانجليزية مع مراعاة تخصص كل معهد

- التأكيد على أن يكون من مهام المجلس الأعلى لشئون المعاهد

العليا تقويم الأداء بالمعاهد الخاصة وتنظيم أعمال الامتحانات بها .

* فتح المجال أمام خريجي المعاهد المتميزين للقيام بدراسات أعلى فى الكليات المناسبة .

* ربط مدارس الفندقية بالفنادق والشركات السياحية لتكون مراكز للإعداد والتأهيل والتدريب .

* ضرورة توفير مقر مستقل لكل معهد والعمل على أن تكون القيادات العلمية والادارية لكل معهد متفرغة .

* إعادة النظر فى نظام وضع الكتب وتوزيعها على الطلاب بالمعاهد بما يكفل تلافى ما يفتقد على هذا النظام .

* مراجعة الخطط والمقررات الدراسية بما يتفق مع توصيف وتحليل كل مهنة وبما يناسب احتياجات سوق العمل

* التأكيد على أن تعمل وزارة التعليم العالى على الاشراف العلمى والفنى على هذه المعاهد .

* التأكيد على عدم انشاء معاهد جديدة إلا بعد إجراء دراسة جادة عن الجدوى العلمية من انشائها والعائد المنتظر منه ، ومدى توافق الحاجة اليه ، مع آليات السوق ، وايضا وضع المواصفات التى يجب توافرها فى الخريجين والأعداد المطلوبة .

* النظر فى إحداث نوع من الربط بين معاهد التعليم العالى الخاص والكليات الجامعية التى تعتمد تلك المعاهد اعتمادا كليا على أعضاء هيئتها التدريسية للقيام بالمهام التعليمية بها .

* العمل على اشتراك الفنيين فى الشركات الصناعية والانتاجية فى

مجالس إدارات المعاهد ذات الصلة بأنشطة هذه الشركات ، مع تشجيع

هذه الشركات على المساهمة فى تمويل هذه المعاهد بنسب من أرباحها .

* العمل على علاج الخلل فى التوزيع الجغرافى والسكانى لمعاهد

التعليم العالى الخاص بحيث لا تتركز فى محافظة بعينها ، وانما يشمل

التوزيع على المحافظات جميعها .

الملاحق

- * بيانات عن كليات التربية ومعاهد اعداد المعلمين
- * بيانات عن هيئات التدريس بالجامعات
- * بيانات عن الدراسات العليا بالجامعات
- * البعثات الجامعية

كليات التربية
ومعاهد اعداد المعلمين

بيان
اعداد الطلبة فى مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بكليات التربية عام ٧٥ / ١٩٧٦

الكلية	طلبة البكالوريوس					طلبة الدراسات العليا		
	الصف					دبلوم	ماجستير	دكتوراه
	الأول	الثانى	الثالث	الرابع	جملة			
تربية عين شمس	٢٣٨٠	١٩١٩	١٦٤٣	١٥٧٩	٥٧٢١	٧٥١	١٣٠	٤٨
تربية الاسكندرية	١٣٠٧	١١٦١	١٠٣٨	٨٨٢	٤٣٨٨	١١٠	٤	—
تربية أسيوط	١١٤١	٧٣١	٣٨٨	٣٣٣	٢٥٩٣	١٣٤	٤٧	١٢
تربية طنطا	٩٧١	٩٤٣	٩٠٦	٦٣٤	٣٤٥٤	٦٥٢	١٣	٢
تربية المنصورة	٨٧٠	٩٠٠	٦٨٩	٥٩٣	٣٠٥٦	٤٣٢	٢٣	٧
تربية الزقازيق	٦٦٦	٧٤٧	٤٥٧	٤٣٠	٧٣٠٠	—	—	—
تربية المنوفية	٤٤٥	٤٠٤	٢٧٧	٢٤٧	١٣٧٣	—	—	—
تربية المنيا	٩١٦	٧٢٤	٤٣٠	٢٩٣	٢٣٦٣	—	—	—
تربية الفيوم	٣٩٠	—	—	—	٣٩٠	—	—	—
تربية سوهاج	٦٩٩	٥٧٠	٢٨٩	١٦٤	١٧٢٢	٧٥	—	—
تربية قنا	٤٩٩	٥٤١	٢٥٤	٢١٨	١٥١٢	—	—	—
تربية أسوان	٢٨٤	٢٣٨	١١٥	—	٧٣٧	—	—	—
تربية الأزهر	٤٨٦	٣٩٠	٣٢٢	٣٥٩	١٥٥٧	١٦٣	—	—
جملة	١١١٥٤	٩٢٦٨	٦٨٠٨	٥٧٣٢	٣٢٩٦٦٢	٢٣١٧	٢٢٤	٧١

كليات التربية
ومعاهد إعداد المعلمين

بيان
أعداد الطلبة في مرحلتى البكالوريوس والدراسات العليا بكليات التربية الرياضية
والتربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية عام ٧٥/ ٧٦

طلبة الدراسات العليا		طلبة البكالوريوس					الاعداد	الكلية
دكتوراه	ماجستير	الصف						
		جملة	الرابع	الثالث	الثانى	الأول		
٦١	٤٧	١٨٨٨	٤٣٨	٤٨٢	٤٨٣	٤٨٥	—	التربية الرياضية بنين القاهرة
١٠٦	٢٨	١٣٩٢	٣٩٧	٣٧٠	٢٩٩	٤٢٦	—	التربية الرياضية بنات القاهرة
٤٣	٥٤	١٦٤١	٢٧١	٣٦٨	٤٨٩	٥١٣	—	التربية الرياضية بنين الإسكندرية
٣٧	٣٣	١٢٤٢	٢٦٤	٣٢٢	٣٧٢	٢٨٤	—	التربية الرياضية بنات الاسكندرية
٢٤٧	١٦٢	٦١٦٣	١٢٧٠	١٥٤٢	١٦٤٣	١٧٠٨	—	جملة
٤١	٧٥	١٥٠٣	٢٤١	٣٦٧	٥٥٦	٢٣٩	—	التربية الفنية
١٧	١٤	٣٣٦	٥٥	٥٧	٧١	٦٧	٨٦	التربية الموسيقية
١١	٢٥	١٢٣٢	٢٦٧	٣٥٩	٣٢٨	٣٧٨		الاقتصاد المنزلى
—	—	٣٩٠٦	٧٠٥	٧٦٧	١٠١٨	١٤١٦	—	الخدمة الاجتماعية

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان
عدد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس فى الأقسام التربوية بكليات
التربية عام ٧٥ / ٧٦

الكلية	المعيون والمدرسون المساعدين			اعضاء هيئة التدريس		
	معيد	مدرس مساعد	جملة	مدرس	مدرس مساعد	استاذ
	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد	العدد
تربية عين شمس	٣٥	١٣	٢٨	٢١	١٩	٢١
تربية الاسكندرية	٤٦	٣	٤٩	٤	١٠	١
تربية أسيوط	٣٤	٣	٣٧	٢	١	٣
تربية طنطا	٢٨	٧	٣٥	٧	١	١
تربية المنصورة	٤٩	٩	٥٨	٤	-	٢
تربية الزقازيق	٢	-	٢	-	-	-
تربية المنوفية	١٢	-	١٢	-	-	-
تربية المنيا	٣٣	٣	٣٦	٢	٢	٢
تربية الفيوم	-	-	-	-	-	-
تربية سوهاج	٦	٤	١٠	-	-	١
تربية قنا	٩	١	١٠	-	-	-
تربية أسوان	-	-	-	-	-	-
تربية دمياط	-	-	-	-	-	-
تربية الازهر	-	-	-	-	-	-
أقسام التربية ببنات عين شمس	٣٠	٩	٣٩	٤	٣	٤
اقسام التربية ببنات الازهر	-	-	-	-	-	-
جملة	٢٧٦	٥٢	٣٢٨	٤٤	٣٦	٣٦
				١٠٦		

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان

عدد المعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس بكليات التربية والتربية الفنية
والموسيقية والاقتصاد المنزلى والخدمة الاجتماعية عام ٧٦/٧٥

الكلية	المعيدين والمدرسون المساعدون			أعضاء هيئة التدريس		
	معيد	مدرس مساعد	جملة	مدرس	استاذ مساعد	استاذ
	العدد	العدد		العدد	العدد	العدد
التربية الرياضية	٦٤	١٦	٨٠	٥١	١٠	١١
بنين القاهرة	٥٦	-	٥٦	٤٨	٢٨	١٣
التربية الرياضية	٥٦	٢٣	٧٩	٢٩	١٦	٧
بنين الاسكندرية	٦٦	-	٦٦	٤٦	١١	٦
بنات الاسكندرية	٣٤٢	٣٩	٣٨١	١٧٤	٦٥	٣٧
جملة	٣١	٧	٣٨	٢٣	١٨	٢٧
التربية الفنية	٤١	٢	٤٣	١٩	٢٢	٨
التربية الموسيقية	٤١	١٠	٥١	١٦	٣٢	٣٥
الاقتصاد المنزلى	٤٤	٢٨	٨٢	٤٠	٨	١١
الخدمة الاجتماعية						

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان

جمله أعضاء هيئة التدريس بالأقسام التربوية فى كليات التربية والعجز الحالى
وفقا لمقترحات المجلس

الكلية	جمله أعضاء التدريس الحاليين	العجز الحالى	جمله أعضاء هيئة التدريس والعجز الحالى
تربية عين شمس	٦١	٧٩	١٤٠
تربية الاسكندرية	٥	٥٥	٦٠
تربية أسيوط	٦٠	٣٦	٤٢
تربية طنطا	٩٠	٤٤	٥٣
تربية المنصورة	٦٠	٥٤	٦٠
تربية الزقازيق	-	٢٩	٣٩
تربية المنوفية	-	١٨	١٨
تربية المنيا	٧	٢٣	٣٠
تربية الفيوم	-	١٨	١٨
تربية سوهاج	١	٢٣	٣٤
تربية قنا	-	١٨	١٨
تربية أسوان	-	١٨	١٨
تربية دمياط	-	١٨	١٨
تربية الازهر	١١	١٧	٢٧
أقسام التربية ببنات عين شمس			
اقسام التربية ببنات الازهر			
الجملة	١٠٦	٤٤٩	٥٥٥

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان

عدد الذين سوف يحصلون على الدكتوراه من المسجلين بكليات التربية والذين يدرسون
بالخارج ، والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ سنوات

الكلية	عدد الذين يحصلون على الدكتوراه		العدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس (نصف الذين يحصلون على الدكتوراه		العجز الحالى شامل الاعارات
	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات	
كلية تربية عين شمس	٥١	١٨٣	٢٦	٩٢	١٢
كلية تربية الاسكندرية	٢	١٩	١	١٠	٢٦
كلية تربية أسيوط	١٣	٧١	٧	٣٦	١٦
كلية تربية المنصورة	١٤	٥٢	٧	٢٦	٢٦
كلية تربية طنطا	٧	٣٧	٤	١٩	٣١
كلية تربية الزقازيق	-	-	-	-	١٦
كلية تربية المنوفية	-	-	-	-	١٥
كلية تربية المنيا	٢	١٧	١	٩	٩
كلية تربية الفيوم	-	-	-	-	١٥
كلية تربية سوهاج	٤	٤	٢	٢	١٤
كلية تربية قنا	١	٢	١	١	١٥
كلية تربية أسوان	-	-	-	-	١٥
كلية تربية دمياط	-	-	-	-	١٥
كلية تربية الازهر *	٢	١٢	١	٦	٤
أقسام التربية ببنات عين شمس					
أقسام التربية ببنات الازهر					
جملة	٩٦	٣٩٧	٥٠	٢٠١	٢٢٩

* هذه الاعداد للمعدين والمدرسين بالخارج فقط .

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان

عدد الذين يحصلون على الدكتوراه بكليات التربية الرياضية والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء
هيئة التدريس خلال ٢ سنوات و ٥ سنوات

الكلية	عدد الذين يحصلون على الدكتوراه		العدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس		العجز شامل الاعارات
	خلال ٢ سنوات	خلال ٥ سنوات	خلال ٢ سنوات	خلال ٥ سنوات	
كلية التربية الرياضية بنين القاهرة	٦٧	١١٨	٣٤	٥٩	٨٤
كلية التربية الرياضية بنات القاهرة	١٠٦	١٣٧	٥٣	٦٩	٣٠
كلية التربية الرياضية بنين الاسكندرية	٤٢	٨٤	٢٣	٤٣	٨٠
كلية التربية الرياضية بنات الاسكندرية	٣٧	٧٩	١٩	٤٠	٣٩
جملة	٢٥٢	٤١٨	١٢٩	٢١١	٢٣٣

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان

عدد الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والعدد المنتظر ضمه الى أعضاء هيئة التدريس خلال
٣ سنوات ، ٥ سنوات وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وذلك لكليات التربية الفنية
والتربية الموسيقية والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية

الكلية	اجمالي عدد الطلبة	عدد اعضاء هيئة التدريس الحالي	العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال ٥ سنوات	العدد المنتظر ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال ٥ سنوات	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس		
					الحالي	بعد ٣ سنوات	بعد ٥ سنوات
كلية التربية الفنية	١٦١٩	٧٨	٣١	٥٨	٣١	١٧	١١
كلية التربية الموسيقية	٣٧٨	٤٩	٩	١٧	٨	٧	٥
كلية الاقتصاد المنزلي	١٣٦٨	٨١	٧	٢٠	١٦	١٥	١٢
كلية الخدمة الاجتماعية	٣٩٠٦	٥٩	١٩	٤١	٦٧	٥٠	٣٣

لا توجد دراسات عليا لكليات الخدمة الاجتماعية وتم حساب العدد المنتظر على أنه نصف أعداد المدرسين المساعدين والمعيرين
على الترتيب .

بيان

اعداد الطلبة بكليات التربية الفنية والموسيقية والاقتصاد المنزلي والخدمة الاجتماعية بعد
٣ سنوات و ٥ سنوات بفرض ثبات عدد الطلبة الحالي لكل عضو هيئة تدريس

الكلية	عدد الطلبة الحالي	عدد الطلبة بعد ٣ سنوات	عدد الطلبة بعد ٥ سنوات
كلية التربية الفنية	١٦١٩	٢٠٧٩	٣٢٩٧
كلية التربية الموسيقية	٣٦٧	٤٦٤	٦٠٠
كلية الاقتصاد المنزلي	١٣٦٨	١٤٠٨	١٧٢٨
كلية الخدمة الاجتماعية	٣٩٠٦	٥٢٢٦	٧٩٧٣

كليات التربية
ومعاهد المعلمين

بيان
توزيع المدرسين فى المواد الدراسية المختلفة بالتعليم الاعدادى والثانوى حسب مستوى
الكفاية والمؤهلات الدراسية

الجملة	مؤهلات أخرى	مؤهلات متوسطة تربوية	مؤهلات عالية غير تربوية	مؤهلات عالية تربوية	
١١٤١٠	٥.٧ ٠.٥	٣٣١ ٢.٩	٥١٩١ ٤٥.٥	٥٨٣١ ٥١.١	اللغة العربية عدد %
٧٩١٥	١١٨ ١.٥	٢١٣٧ ٢٧.٠	٢١٣٧ ٢٧.٠	٣٥٢٣ ٤٤.٥	اللغة الانجليزية عدد %
٢٢٨٢	١٠.٨ ٤.٨	١١٤٢ ٥٠.٠	٣٤٤ ١٥.١	٦٨٨ ٣٠.١	لغة أجنبية غير الانجليزية عدد %
٩٣٥٨	٩٣ ١.٠	١٩٥٦ ٢٠.٩	١٢٩١ ١٣.٨	٦٠١٨ ٦٤.٣	الرياضيات عدد %
٩٨٣١	٣٩ ٠.٣	٨٨٤ ٩.٠	٣٣٩١ ٤٣٤.٥	٥٥٢٧ ٥٦.٢	العلوم عدد %
٥٤٢٥	١٦ ٠.٣	٤٨٨ ٩.٠	٢١٣٢ ٣٩.٣	٣٧٨٦ ٥١.٤	المواد الاجتماعية عدد %
١٤٦٥	٣ ٠.٢	٣ ٠.٢	٥١٧ ٣٥.٣	٩٤٢ ٦٤.٣	الفلسفة عدد %
٥٤٢٢	١٣٥٦ ٣٠.٠	١١٥٣ ٢٥.٥	٤٣٨ ١.٧	١٥٧٥ ٣٤.٨	التربية الفنية عدد %
١٤٧٦	٤١ ٣.٨	٨٠ ٥.٤	١٥٥ ١٠.٥	١٢٠٠ ٨١.٣	التربية التسوية عدد %
٢٤٦٨	١١٠.٥ ٤٤.٨	١١٢٣ ٤٥.٥	١٦٨ ٦.٨	٧٢ ٢.٩	التربية الزراعية عدد %

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

العجز في عدد اعضاء هيئة التدريس في الاقسام المختلفة بكليات العلوم عام ٧٠ / ١٩٧٦

الكلية	الشمعة	رياضة	طبيعية	كيمياة	نبات	حيوان	حشرات	جيولوجيا	جملة
علوم :									
القاهرة	-	-	-	٢٥	-	-	-	٥	٤٠
الاسكندرية	٩	٣٩	٨	١٣	١	١٦	-	٦٠	
عين شمس	٢٣	-	-	٢٨	١٣	٢٠	٩	١٢٢	
أسيوط	-	-	-	-	-	-	١٠	-	
طنطا	١٢	٦	١	٩	٩	٥	٨	٥٢	
المنصورة	١٣	٦	٢٢	١٠	-	٥	٤	٦٤	
الزقازيق	٥	٢	-	٤	١	٣	٣	١٩	
المنيا	٤	٦	٥	٢	٢	٢	٣	٢٢	
قنا	٣	-	-	٣	٣	٣	٣	١٢	
سوهاج	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	١٨	
أسيوط	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	١٦	
الازهر									
جملة	٧٥	٧٨	٧٧	٧٥	٢٢	٤٩	٤٨		

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس وبيان المستهدف والعجز بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس

الجامعة	القاهرة	الاسكندرية	عين شمس	أسيوط	طنطا	المنصورة	الزقازيق	المنيا	الشعبة
البيان									
عدد الطلبة الكلي	٢٤٠	٢٥٩	٥٢١	٢١١	٢٠١	٢٠٤	٦٣	٤٥	رياضية
عدد أعضاء هيئة التدريس	١٩	١٩	١٩	٢٢	٤	٢	—	—	
المستهدف	١٩	٢٨	٤٢	٢٢	١٦	١٦	٥	٤	
العجز	—	٩	٢٣	—	١٢	١٣	٥	٤	
عدد الطلبة الكلي	٢٢٥	٢١٧	٥٢٣	١٢٧	١١٢	١٢٠	٢٥	٤٥	طبيعية
عدد أعضاء هيئة التدريس	٤٥	٢٩	٢٣	٢٤	٩	١٢	٣	—	
المستهدف	٤٥	٤٢	٧٢	٢٤	١٥	١٨	٥	٦	
العجز	—	١٣	٢٩	—	٦	٦	٢	٦	
عدد الطلبة الكلي	٢٩٥	٢٥١	٥١٣	١٧٨	١٩٣	١٧٥	٤٠	٢٠	حيوان
عدد أعضاء هيئة التدريس	٢٧	٢٣	٢٢	١٥	٤	١٢	٢	١	
المستهدف	٢٧	٢٤	٢٥	١٥	١٣	١٢	٣	١	
العجز	—	١	١٣	—	٩	—	١	—	
عدد الطلبة الكلي	٢٠٤	٢٥٣	٥٢٩	٧٨	٨٢	٧٨	٤٠	—	حشرات
عدد أعضاء هيئة التدريس	١٣	—	١٤	—	—	—	—	—	
المستهدف	١٣	١٦	٢٤	—	٥	٥	٢	—	
العجز	—	١٦	٢٠	—	٥	٥	٣	—	
عدد الطلبة الكلي	٤٨	٤٨٨	٥٤٩	٥٥٢	٢٤٧	٢٨٨	٨٣	١١٢	جيولوجيا
عدد أعضاء هيئة التدريس	٢٥	٢٢	٢٢	١٩	٤	٨	١	٣	
المستهدف	٣٠	٢٢	٢١	١٩	١٤	١٦	٥	٦	
العجز	٥	—	٩	—	١٠	٨	٤	٣	

* عدد أعضاء هيئة التدريس بقسم الحشرات مدمج بقسم الحيوان

هيئات التدريس بالجامعات

بيان اجمالى اعداد الطلاب المتوقع تخرجهم من كليات العلوم بجامعات جمهورية مصر العربية موزعين حسب الشعبة

الشعبة	العام الجامعى	٧٧ - ٧٦	٧٨ - ٧٧	٧٩ - ٧٨	٨٠ - ٧٩	الجملة
كيمياء	٩٧٧	١٠٩١	١٣١٩	١٥٤٣	٤٩٣٠	
فيزياء	٣١٨	٤١٤	٥٧٣	٧٤٦	٢٠٥١	
رياضيات	٧٤١	٩٠٨	١١٣٥	١٣٤٩	٤١٣٣	
فلك	٣	٢	٢	٢	٨	
حيوان	٥٦٥	٦٢٥	٦٩٩	٧٨٩	٢٦٧٨	
حشرات	٦٢	٦٩	٩٤	١١٧	٣٤٢	
نبات	٦١٢	٢٩٢	٣٢٤	٤٦٣	١٣٠٩	
جيولوجيا	٦٥٠	٧٤١	٩١٥	١٠١٩	٣٣٩٧	
تشرىخ	٨	٩	١٠	١٢	٣٨	
من الخارج	٥	٥	٦	١	٢٢	
نظام قديم	٦	٧	٨	٩	٣٠	
كيمياء حيوية	٩٣	١٠٠	١٢٣	١٣٧	٤٥٣	
تشرىخ وفسىولوجيا	٧٨	١٢٠	١٥٩	٢٣٢	٥٨٩	
الاحصاء	١١١	١١٧	١٤٠	١٦٢	٥٣٥	
الفيزياء التطبيقية	١٢	١٦	٣٥	٦٠	١٢٣	
ميكروبيولوجيا	٢٢	٣٦	٣٠	٣٥	١١٣	
علوم بحار عامة	١٦	١٩	٣٢	٢٥	٨٢	
علوم بحار طبيعية	١٣	١٤	١٨	٢٠	٦٥	
بيولوجيا	-	٥٠	٧٠	١٢٠	٢٤٠	
كيمياء وجيولوجيا	٢	٢	٢	٣	٩	
الاجمالى	٣٨٩٣	٤٦٢٧	٧٠٧٥	٦٩٢٠	٢١١٤٧	

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلبة والمعيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس

وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكلية الآداب عام ١٩٧٦/٧٥

البيان الكلية		عدد الطلبة			المعيدين والمدرسون المساعدون			
		ليسانس	عليا	جملة	معيد		مدرس مساعد	
					جملة	بالخارج	جملة	بالخارج
أولا : آداب القاهرة								
(١) اللغة العربية	٦٢٦	٢٣٤	٨٦٠	١	٥	٢	٣	٢
(٢) اللغة الانجليزية	١٠٤٦	١٦١	١٢٠٧	٦	١٨	٧	١٤	١٣
(٣) اللغة الفرنسية	٣٢٠	١٣٢	٤٣٤	٤	١١	٢	٥	٦
(٤) لغات أخرى	١٤١٦	١٥٠	١٥٦٦	٤	١٨	٧	٩	١٧
(٥) علم النفس	١٨٠	٥٩	٢٣٩	-	٦	-	٢	-
(٦) الدراسات الاجتماعية	١٦٩٤	١٧٠	١٨٦٤	٢	٨	١	٢	٣
(٧) الدراسات الفلسفية	٢٣٦٧	١٣٦	٢٤٠٣	-	٦	-	٢	-
(٨) التاريخ	٣١٩٨	٢٣٦	٣٥٣٤	-	٢	-	٢	-
(٩) الجغرافيا	١٥٧٥	١٢٠	١٦٩٥	٢	٤	-	٥	٢
(١٠) المكتبات والوثائق	٣٢١	٢٩	٣٥٠	-	٨	١	٥	١
(١١) أخرى	١٣٧	٢٩٨	٤٠٦	١	٧	-	١	١
الجملة	١٢٧٦٢	١٧٩٦	١٤٥٥٨	٢٠	٩٣	٢٠	٥٠	٤٠
ثانيا : آداب الاسكندرية								
(١) اللغة العربية	٥٦٧	١٤٠	٧٠٧	٢	١٢	-	٤	٢
(٢) اللغة الانجليزية	٢٢٨	١٨	٢٤٦	-	٣	٣	٦	٣
(٣) اللغة الفرنسية	٢٣٤	١٦	٢٥٠	٤	٩	٢	٥	٦
(٤) لغات أخرى	-	-	-	-	-	-	-	-
(٥) علم النفس	٨٩٤	١٧	٩١١	-	٣	-	١	-
(٦) الدراسات الاجتماعية	١٩٣٩	٣٨	١٩٧٧	-	٣	١	٢	١

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس والعجز في هيئة التدريس بكلية عام ٧٥/ ١٩٧٦

القسم	الجامعة	آداب القاهرة	آداب الاسكندرية	آداب عين شمس	آداب طنطا	آداب المنيا	آداب الزقازيق	آداب سوهاج	كلية الاسن	جملة	ملاحظات
اللغة العربية	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	٨٦٠ ١٩ ٤	٧٠٧ * ١٩ -	٩٢٢ ١٣ ١٢	٢٨٥ - ٨	٤١٠ ٦ ٥	٢٠ ١ -	٣ - ١	١٣ ٩ -	٣٠	- أخذت كليات الاداب بجامعة القاهرة والاسكندرية وعين شمس أساس للمقارنة لأقل عدد من الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
اللغة الانجليزية	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	١٢٠٧ ١٨ ٢٢	٢٤٦ * ٨ -	٩١٨ ٦ ٢١	- - -	١٤٧ ٦ -	٢٥ - ١	٣٨ ١ -	٢٦٢ ٦ ٣	٤٨	تدريس حيث أن باقي الجامعات لم تستكمل التخصصات بسنن الدراسة .
اللغة الفرنسية	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	٤٣٤ ٥ ٥	٢٥٠ * ٦ -	٤٦٢ ٥ ٦	- - -	٢٣ ٢ -	٨ - ١	٨ - -	١٥٩ ٨ -	١٢	- أعضاء هيئة التدريس الموضح بالعلامة (*) أقل نسبة طلبة لكل عضو هيئة تدريس
علم النفس	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	٢٣٩ * ٧ -	٩١١ ٤ ٢٣	٩٦٤ ٧ ٢٢	- - -	- - -	- - -	- - -	- - -	٤٥	
الدراسات الاجتماعية	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	١٨٦٤ * ٢ -	١٩٧٧ ٦ ٧	١٧٨٥ ٦ ٥	- - -	٥٨٩ ٢ ٢	٦٨ - ١	- - -	- - -	١٥	
الدراسات الفلسفية	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	٢٤٠٣ ٨ ٢	٢٦٢٠ ٨ ٣	٢٢٠٨ * ٩ -	- - -	٤٠٠ ٣ -	- - -	- - -	- - -	٥	
التاريخ	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	٢٥٣٤ ١٣ ٧	٢٦٢٤ * ١٦ -	٢٣١٥ ٩ ١	- - -	٦٩٢ ٩ -	٥٢ - ١	٩٧ ٢ -	- - -	٩	
الجغرافيا	عدد الطلبة جملة هيئة التدريس العجز في هيئة التدريس	١٦٩٥ ٩ ٣٠	١١١٧ ١٠ ٢٧	٥٧٦ * ١٣ -	- - -	٣٥٧ ٢ ٦	٣١ - ١	- - -	- - -	٦٤	

هيئات التدريس بالجامعات

بيان
اجمالي اعداد الطلاب المتوقع تخرجهم من كليات الآداب بالجامعات خلال سنوات الخطة
الخمسية (٧٦/٧٧ - ٧٩/٨٠)

الجامعة	٧٦-٧٧	٧٧-٧٨	٧٨-٧٩	٧٩-٨٠	الجملة
اللغة العربية	٥٨٤	٦٩٤	٧٦٧	٨٥٢	٢٨٩٧
اللغة الانجليزية	٤٧٢	٥٧٣	٦٠٢	٦٦٦	٢٣١٣
اللغة الفرنسية	٢٩٩	٣٦٩	٣٩٥	٤٤٤	١٥٠٧
اللغة الالمانية	٢٠	٢٢	٢٤	٢٦	٩٢
لغات سامية	٧٩	٨٧	٩٦	١٠٥	٣٦٧
شرقية اسلامية	٧٥	٨٢	٩٠	٩٩	٣٤٦
تاريخ	١١٩٣	١٤١٠	١٦٠٢	١٨٠١	٦٠٠٦
جغرافيا خرائط	١٧٤	٢١١	٢٥٦	٢٩٩	٩٤٠
خرائط	٢٧	٣٢	٣٧	٤٣	١٣٩
فلسفة	١٠٢٥	١٢٠٢	١٣١٠	١٤٧٨	٥٠٠٦
علم نفس	٢٤٦	٣٠٤	٣٩٤	٣٣٣	١١٦٧
الدراسات اليونانية القديمة	٣٢	٣٥	٣٩	٤٣	١٤٩
الحضارة الرومانية اللاتينية	٧٠	٨٠	٩٣	١٠٨	٣٥١
وثائق مكتبات	٤٧	٥٢	٥٧	٦٣	٢١٩
صحافة	١١	١٢	١٣	١٤	٥٠
اجتماع	٩٠٠	١٠٦٠	١٣٦٨	١٤٣٢	٤٦٦٠
الإجمالي	٥٣٢٤	٦٣٠٢	٧٠١٩	٧٨٩٠	٢٦٥٢٥

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس وبيان المستهدف والعجز بالنسبة لأعضاء هيئة

التدريس بكلية الحقوق لعام ١٩٧٦ / ٧٥

البيان الكلية	عدد الطلبة الكلية	عدد اعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس	المستهدف	العجز	ملاحظات
حقوق القاهرة	١٣٦٦٨	٥٧	٢٠٤	٧٧	٢٠	- كليات الحقوق ليس بها تخصصات
حقوق الاسكندرية	٧١٥١	٤٠	١٧٩	٤٠	-	- اتخذت كليات الحقوق بجامعة
حقوق عين شمس	١٣٢٠٤	٤٣	٣٠٧	٧٤	٢١	الاسكندرية وعين شمس أساس للمقارنة
حقوق أسيوط	٤٧٤	١	٤٧٤	٣	٢	لاقل عدد من الطلبة لكل عضو هيئة
حقوق المنصورة	٤٤٤٧	١٠	٤٤٥	٢٥	١٥	تدريس حيث أن باقي الجامعات لم
حقوق الزقازيق	٢٠٤	٣	٦٨	٣	-	تستكمل سنوات الدراسة .
الجملة	٣٩١٤٨	١٥٤		٢٢٢	٦٨	

هيئات التدريس بالجامعات

بيان
عدد الطلبة المقيدين والمدرسين المساعدين وأعضاء هيئة التدريس
وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكلية الحقوق عام ١٩٧٦/ ٧٥

البيان الكلية	عدد الطلبة			المعيون والمدرسون المساعدون					
	ليسانس	عليا	جملة	معيد		مدرس مساعد		جملة	
				بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	بالخارج	جملة
أولا : حقوق القاهرة	١٣٥٧٥	٢٠٩٣	١٥٦٦٨	-	-	-	١٢	٢١	٢١
ثانيا : حقوق الاسكندرية	٦٦٣٥	٥١٦	٧١٥١	٢	٥	١١	١٣	١٨	١٨
ثالثا : حقوق عين شمس	١١١٨٠	٢٠٢٤	١٣٢٢٠	١	١٥	٦	٢٠	٣٥	٣٥
رابعا : حقوق أسيوط	٤٧٤	-	٤٧٤	-	-	-	-	-	-
خامسا : حقوق المنصورة	٤٤٤٧	-	٤٤٤٧	-	٣	٣	٢٧	٣٠	٣٠
سادسا : حقوق الزقازيق	٢٠٤	-	٢٠٤	-	-	-	-	-	-

هيئات التدريس بالجامعات

بيان
بعدد الطلبة والمعيدين والمدرسين وأعضاء هيئة التدريس
وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكلية الحقوق عام ١٩٧٦/٧٥

ملاحظات	البيان											الكلية	
	أعضاء هيئة التدريس										عدد الطلبة بالكلية لكل عضو هيئة تدريس		
	مدرس		مساعد		أستاذ		جملة		الليسانس				جملة الطلبة
	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	موجود	جملة	
	١٢	١٧	١٢	١٩	١٨	٢١	٤٢	٥٧					٤٢٠
أولا : حقوق القاهرة	٨	٩	٣	٩	١٣	٢٢	٢٤	٤٠					١٧٩
ثانيا : حقوق الاسكندرية	٦	١٠	٨	١٤	١٤	١٩	٢٨	٤٣					٣٠٧
ثالثا : حقوق عين شمس	-	-	-	-	١	١	١	١					٤٧٤
رابعا : حقوق أسيوط	٦	٦	-	-	٤	٤	١٠	١٠					٤٤٥
خامسا : حقوق المنصورة	٢	٢	-	-	١	١	٣	٣					٦٨
ساسا : حقوق الزقازيق													
سنة أولى فقط													
سنوات أولى وثانية وثالثة													
سنة أولى فقط													

هيئات التدريس بالجامعات

كليات التجارة

النسبة	عدد أعضاء التدريس	عدد الطلبة	الكلية
٦٠٠ : ١	٣٢	١٨٢٧٨	تجارة القاهرة
٧٠٠ : ١	٢٧	١٥٣٥٧	تجارة الاسكندرية
٤٠٠ : ١	٣٤	١٦٠١٧	تجارة عين شمس
٣٢٠ : ١	١٧	٥٨٦٦	تجارة أسيوط
٥٧٠ : ١	٩	٥١٤٠	تجارة طنطا
١٢٦٠ : ١	٥	٦٣١٤	تجارة المنصورة
٦٠٠ : ١	١١	٦٦٩١	تجارة الزقازيق

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على
الاقسام المختلفة بكلية التجارة بجامعات مصر فى العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥

البيان القسم	اعضاء هيئة التدريس				معاونى اعضاء هيئة التدريس				الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مساعد	مدرس	معيد	جملة	
تجارة القاهرة	١٦	٥	١١	٣٢	٦٧		٥٩	١٢٦	١٥٨
تجارة الاسكندرية	١٠	٥	١٢	٢٧	١٦		٦١	٧٧	١٠٤
تجارة عين شمس	١٥	٨	١١	٣٤	٤٠		١٠٨	١٤٨	١٨٢
تجارة أسيوط	٩	٣	٥	١٧	١٩		٣٩	٥٨	٧٥
تجارة طنطا	٣	٥	١	٩	١٦		٥١	٦٧	٧٦
تجارة المنصورة	٢	٢	١	٥	١٧		٨٢	٩٩	١٠٤
تجارة الزقازيق	١	٢	٨	١١	١٢		٤٠	٥٢	٦٣
التجارة وإدارة الاعمال	٣	٣٠	١٣	٤٦	٧		٥٣	٦٠	١٠٦
العلوم التجارية ببور سعيد									
(جامعة القناة)	١	١٩	٢	٢٢	—		١٧	١٧	٣٩
البريد (حلوان)	١	٦	١	٨	—		٢١	٢١	٢٩
الاجمالى	٦١	٨٥	٦٥	٢١١	١٩٤		٥٣١	٧٢٥	٩٣٦

هيئات التدريس بالجامعات

三

عدد الطلبة والمُعَدِّين والمساعدين أعضاء هيئة التدريس وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس

1947/48

[illegible]

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد المعيزين والمدرسين المساعدين وطلبة الماجستير والدكتوراه - والعديد المتوقع ضمه

لأعضاء هيئة التدريس خلال ٢ الى ٥ سنوات عام ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان الكلية	معيد		مدرس مساعد		طلبة الماجستير والدكتوراه		العدد المتوقع حصوله على الدكتوراه خلال		العدد المتوقع ضمه الى اعضاء هيئة التدريس خلال	
	بالخارج	جملة	بالخارج	جملة	ماجستير	دكتوراه	٣ سنوات	٥ سنوات	٣ سنوات	٥ سنوات
الاقتصاد والعلوم السياسية	٥	٢٣	٥	٦	٢٨٧	١٦	٢١	٣١٣	١١	١٥٧
اقتصاد	٢	١٤	٢	٧	٣٢٧	٤٦	٤٨	٣٧٧	٢٤	١٨٩
سياسة	١	١٢	٨	١٢	١٥٢	١٧	٢٩	١٨٢	١٥	٩١
احصاء	٨	٤٩	١٥	٢٥	٧٦٦	٧٩	٩٨	٨٧٢	٥٠	٤٣٧
جملة	١	٢٠	-	٩	٥٧	١٨	١٨	٧٦	٩	٢٨
الاعلام *										

(*) الطلبة المسجلين لدرجة الماجستير والدكتوراه فقط .

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلبة المقيدين واعداد المعيينين والمدرسين المساعدين واعضاء هيئة التدريس

وعدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس بكلية الطب عام ٧٥ / ٧٦

كليات الطب	عدد الطلبة			معيونين ومدرسون مساعدين			أعضاء هيئة التدريس				عدد طلبة البكالوريوس لكل عضو هيئة تدريس
	بكالوريوس	دراسات عليا	جملة	معيد	مدرسون مساعدين	جملة	مدرس	أستاذ مساعد	أستاذ	جملة	
طب القاهرة	٨٤٨٧	١٣١٢	٩٧٩٩	٧٠	١٩١	٣٦١	١٧٢	١٢١	١٩٢	٤٨٥	١٨
طب الاسكندرية	٦٤٤٦	١٣٥١	٧٧٩٧	٤٠	١٦٥	٢٠٥	١١٢	٥٨	١٠٩	٢٧٩	٢٣
طب عين شمس	٧٦٢٩	٧٥٧	٨٣٨٦	٧٢	١٥٥	٢٢٧	١١٧	١٠٩	١١٩	٣٤٥	٢٢
طب أسيوط	٣٦٨٦	١٦٥	٢٨٥١	٤٠	٩١	١٣١	٤٥		٣١	١٠٨	٢٥
طب طنطا	٢٩١٩	١٦٠	٢٩٧٩								
طب المنصورة	٢٩٣٨	١٦٢	٣١٠٠	٤٦	٨٢	١٢٨	٣٢	٣٢	١٦	٨٠	٣٧
طب الزقازيق	١١٣٦	٣٩	١١٧٥	٢٧	٢٨	٦٥	٢٠	٥	٤	٢٩	٣٩
طب الازهر	٣٩٦٥	٩٩٠	٤٩٠٠	٥٤	١٧٠	٢٢٤	٩٣	٤٥	٢٦	١٦٤	٢٤

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد المعيدين والمدرسين وطلبة الماجستير والدكتوراه والعدد المنتظر ضمه الى

أعضاء هيئة التدريس خلال ٣ أو ٥ سنوات بكليات الطب عام ٧٥ / ٧٦

كلية الطب	معيد	مدرس مساعد	طلبة الماجستير والدكتوراه		العدد المتوقع حصوله على الدكتوراه	
			ماجستير	دكتوراه	خلال ٣ سنوات	خلال ٥ سنوات
طب القاهرة	٧٠	١٩١	٤٢٥	٤٢٣	٤٤٨	٨٧٣
طب الاسكندرية	٤٠	١٦٥	٢٧٥	٣٠٥	٣٢٢	٥٩٩
طب عين شمس	٧٢	١٥٥	٢٢٦	٥٦	٧٥	٣١١
طب أسيوط	٤٠	٩١	٤١	١٠١	١٠٦	١٥٠
طب طنطا			٥١	١٩		
طب المنصورة	٤٦	٨٢	٢٨	١١	١٩	٤٩
طب الزقازيق	٢٧	٣٨	٢٨		٧	٤٦
طب الازهر	٥٤	٥٣٦	٥٣٦	٣٦٦	٣٥٠	٥٠٠
الجملة					١٣٢٧	٢٤٨٨

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

عدد الطلبة المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس بكلية طب الاسنان عام ٧٥ / ٧٦

الكلية	عدد الطلبة بمرحلة البكالوريوس	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
القاهرة	٢١٢٢	٥٨	٢٨
الاسكندرية	١٣٨٥	٢٥	٤٠
طنطا	٣٠٠	-	-
الأزهر	٢٠٠	٣	٦٨

بيان

عدد الطلبة المقيدين وعدد أعضاء هيئة التدريس بكلية الصيدلة عام ٧٥ / ٧٦

الكلية	عدد الطلبة بمرحلة البكالوريوس	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلبة لكل عضو هيئة تدريس
القاهرة	٢٦٦٩	٨٨	٣٣
الاسكندرية	٢٢٠٢	٨٠	٢٩
اسيوط	١٣٨٤	٢٥	٥٨
طنطا	٣٧٢	٦	٦٢
المنصورة	١١٣٩	٦	١٩١
الأزهر	٢٣٠	٤	٥٥

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

باعداد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس والطلاب المقيدين لدرجة الدكتوراه بجامعة
الازهر واعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين فى الاعوام
١٩٧٧ / ٧٦ ، ٧٦ / ٧٥ ، ٧٥ / ٧٤ ، ٦٦ / ٦٥

٧٧ - ٧٦	٧٦ - ٧٥	٧٥ - ٧٤	٦٦ - ٦٥	
٤٣٠٠٠	٤١٨٠٠	٣٩٥٠٠	١٢٤٠٠	عدد الطلاب (مقربا)
١١١١	٨٠٣	٧٢٢	٢٥٥	عدد أعضاء هيئة التدريس
٣٩	٥٢	٥٥	٤٩	نسبة عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس
١٨٨	١٥١			عدد المعارين من أعضاء هيئة التدريس
٪١٧	٪١٩			" " " " " "
٢١٦٦	١٥٣٦	١٢٨٨	٢١٢	عدد المدرسين المساعدين والمعيدين
٩٤٩	١٣٠٩			عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

باعداد طلاب مرحلة الليسانس والبكالوريوس المقيدين بكليات جامعة الأزهر

وباعداد اعضاء هيئة التدريس ، والمدرسين المساعدين والمعيدين ونسب اعداد الطلاب لاعداد هيئات

التدريس ، وحساب النقص عن المعدلات الافتراضية فى اعداد اعضاء هيئة التدريس خلال العام ٧٥ / ١٩٧٦

عدد الطلاب المقيدين (مقريا)	عدد أعضاء هيئة التدريس	عدد الطلاب لكل عضو هيئة تدريس	العدد الافتراضى لهيئة التدريس حسب المعدلات الافتراضية	النقص فى عدد هيئة التدريس للوصول للمعدلات الافتراضية	عدد المقيدين والمدرسين المساعدين	عدد المقيدين لدرجة الدكتوراه	عدد أعضاء البعثات والاجازات الدراسية للدكتوراه ١٩٧٧
٤٥١٠	٧٠	٦٤	١١٣	٤٣	٨٠	٣١٨	١
٣٣٦٠	٩٩	٣٤	٨٤	٠٠	١٣٦	٢٥٧	٤
٣٧١٠	١٠٥	٣٥	٩٣	٥٨	١١٦	٣٩٨	٧
٣٨٧٠	١	٣٨٧٠	٩٧	٩٦	٢٢	-	-
٩٧٠	١٤	٦٩	٢٤	١٠	٣١	٢	٢٤
٥١٨٠	١٤	٣٧٠	١٣٠	١١٦	٧١	١١	٣١
١٤٧٠	٧	٢١٠	٣٧	٣٠	٥٩	١١	٢١
٤٣٤٠	٦٩	٦٣	١٠٩	٤٠	٢٤٤	٦	٣٠
المجموع	٣٧٩	٧٢	٦٨٥	٣٠٦	٧٥٩	١٠٠٣	١١٨
العلوم الطب شعبة الصيدلة (بكليات الطب) طب الأسنان الهندسة الزراعة النبات (علوم وطب)	٩٦٠ ٣٢٣٠ ١٢٠ ١٤٠ ١٤١٠ ١٦٤٠ ١٢٦٠	٦٤ ١٤٩ ٣٤ ٣ ٥٨ ٥٢ ٩٤	١٥ ٢٢ ٣٠ ٤٧ ٢٤ ٣٢ ١٣	٨٠ ٢٦٩ ١٠ ١٢ ١١٨ ١٣٧ ١٠٥	١٦ ١٢٠ ٦ ٩ ٦٠ ٨٥ ١١	١٤١ ٢١١ ٢٧ ٣٢ ٨٤ ١٢١ ١٥٨	٧١ ٧٦ ٢ ٥ ١٠ ١١١ ٣١
المجموع	٨٠٧٦٠	٤٢٤	٢١	٧٣٠	٧٧٧	٣٠٦	١٨٨
المجموع الاجمالى	٣٦٠١٧٠	٨٠٣	-	١٤١٥	١٥٣٦	١٣٠٩	٣٠٦

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

باعداد اعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين بكليات جامعة الأزهر خلال

العام ١٩٧٦/٧٥

الكليات	أعضاء هيئة تدريس				المدرسون المساعدون والمعيدين			اجمالي عدد اعضاء هيئة التدريس والمدرسون المساعدون والمعيدين
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	مجموع	مدرس مساعد	معيد	المجموع	
الشريعة والقانون	٩	١٢	٤٠	٦١	٣٨	٢٦	٦٤	١٢٥
الشريعة والقانون (اسيوط)	١		١	٢	٣	١٤	١٧	١٩
أصول الدين	٦	٧	٥٧	٧٠	٥٦	٣٩	٩٥	١٦٥
أصول الدين (اسيوط)	٣٠	٤	١٠	١٧	٨	١٢	٢٠	٣٧
اللغة العربية	٢٣	٩	٤٨	٨٠	٤٢	١٨	٦٠	١٤٠
اللغة العربية (اسيوط)	٢	١٠	١	١٣	١٠	٥	١٥	٢٨
اللغة العربية (الزقازيق)	١			١	٢	٦	٨	٩
الدراسات الإسلامية العربية	١			١	٣	١٩	٢٢	٢٣
المجموع	٤٦	٤٢	١٥٧	٢٤٥	١٦٢	١٣٩	٣٠١	٥٤٦
اللغات والترجمة	٢	١	١٣	١٦	٨	٣٢	٤٠	٥٦
التجارة	٥	٢	٧	١٤	٢٩	٦١	٩٠	١٠٤
التربية	٢	٢	٣	٧	٧	٢٧	٣٤	٤١
البنات « اسلامية وانشائية »	٧	٧	٣٥	٤٩	٦١	١٨٣	٢٤٤	٢٩٣
المجموع	١٦	١٢	٥٨	٨٦	١٠٥	٣٠٣	٤٠٨	٤٩٤
الكليات النظرية	٦٢	٥٤	٢١٥	٣٣١	٢٦٧	٤٤٢	٧٠٩	١٠٤٠
العلوم	٨	١٤	٤٢	٦٤	٣٩	١٠٢	١٤١	٢٠٥
الطب	١٦	٣١	٦٤	١١١	١٥٢	٤٤	١٩٦	٣٠٧
شعبة الصيدلة « بكلية الطب »	١	١	٢	٤	٣	٢٤	٢٧	٣١
طب الاسنان	٢		٢	٤	٩	١٣	٢٢	٣٦
الهندسة	١٥	٨	٣٤	٥٧	٧	١٠١	١٠٨	١٦٥
الزراعة	٧	٧	٣٧	٥١	٢٦	٧٨	١٠٤	١٥٥
البنات « علوم وطب »	٤	١٤	٣٦	٥٤	٧١	٨٧	١٥٨	٢١٢
الكليات العملية مجموع	٥٣	٧٥	٢١٧	٣٤٥	٣٠٧	٤٤٩	٧٥٦	١١٠١
المجموع الاجمالي	١١٥	١٢٩	٤٣٢	٦٧٦	٥٧٤	٨٩١	١٤٦٥	٢١٤١

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد اعضاء هيئة التدريس المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على

الاقسام المختلفة

كلية التجارة جامعة القاهرة فى العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥

البيان القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
المحاسبة	١٠	٤	٧	٢١	٢٤	٢٣	٤٧	٦٨
ادارة الأعمال	٣	١	٤	٨	٣٤	٢٨	٦٢	٧٠
التأمين والرياضية	٣	—	—	٣	٩	٨	١٧	٢٠
الجملة	١٦	٥	١١	٣٢	٦٧	٥٩	١٢٦	١٥٨

هيئات التدريس بالجامعات

كلية التجارة جامعة عين شمس فى العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٠

البيان	اعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
محاسبة ومراجعة	٤	٣	١	٨	٢٧	٥٢	٧٩	٨٧
ادارة أعمال	٧	١	٤	١٢	١٠	٤٣	٥٣	٦٥
اقتصاد	٢	١	٢	٥	٢	٥	٧	١٢
احصاء ورياضة	١	٣	٤	٨	١	٨	٩	١٧
وتأمين	١	٨	-	١	-	-	-	١
قانون	١	٨	-	١	-	-	-	١
الجملة	١٥	٨	١١	٣٤	٤٠	١٠٨	١٤٨	١٨٢

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على

الاقسام المختلفة بكلية البريد جامعة حلوان في العام الجامعي ١٩٧٦ / ٧٥

البيان	أعضاء هيئة التدريس				معاون أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
المحاسبة	-	٢	-	٢	-	٧	٧	٩
اللغات	-	٢	-	٢	-	١	١	٣
الاحصاء	-	١	-	١	-	١	١	٢
ادارة الأعمال	-	١	١	٢	-	٨	٨	١٠
اقتصاد	١	-	-	١	-	٢	٢	٣
علوم بريدية	-	-	-	-	-	٢	٢	٢
الجملة	١	٦	١	٨	-	٢١	٢١	٢٩

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

يعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الأقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية في العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥

البيان القسم	أعضاء هيئة التدريس			معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة
ادارة الاعمال	٣	—	٣	٦	٤	١٥	١٩
المحاسبة	٢	١	٦	٩	٨	٢٠	٢٨
الاقتصاد	٢	٢	١	٥	٣	٨	١١
المالية العامة	٢	٢	—	٤	—	—	—
الاحصاء والرياضة والتامين	—	—	٢	٢	١	٨	٩
الجملة	١٠	٥	١٢	٢٧	١٦	١١	٧٧
							١٠٤

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الاقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة أسيوط فى العام الجامعى ٧٥ / ١٩٧٦

البيان القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
الحاسبة والمراجعة	٢	١	-	٣	٧	١٤	٢١	٢٤
اقتصاديات مالية عامة	٢	١	١	٤	٤	٣	٧	١١
احصاء ورياضية	١	-	١	٢	١	٩	١٠	١٢
وتأميم	٢	١	٢	٥	٦	١٣	١٩	٢٤
إدارة أعمال	١	-	١	٢	١	٩	١٠	٣
علوم سياسية	١	-	-	١	-	-	-	١
قانون								
الجملة	٩	٢	٥	١٧	١٩	٣٩	٥٨	٧٥

هيئات التدريس بالجامعات

بكلية العلوم التجارية ببور سعيد جامعة حلوان في العام الجامعي ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان	أعضاء هيئة التدريس				معاوني أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	مساعد	أستاذ	مدرس	جملة	معيد	مدرس مساعد	
الإدارة	١٢	٢	١٤	١٤	١٧	١٧	١٧	٢٩
المحاسبة	٤	٤	٤	٤	١٧	١٧	١٧	٢٩
التربوي	٣	٣	٣	٣	١٧	١٧	١٧	٢٩
الاقتصاد والمالية	١	١	١	١	١٧	١٧	١٧	٢٩
الجملة	١٩	٢	٢٢	٢٢	١٧	١٧	١٧	٢٩

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الأقسام المختلفة بكلية التجارة جامعة طنطا في العام الجامعي ١٩٧٦/٧٥

البيان	أعضاء هيئة التدريس				معاوني أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
ادارة الأعمال	١	١	-	٢	٢	١٦	١٨	٢٠
محاسبة	١	١	١	٣	١٢	٢٧	٣٩	٤٢
اقتصاد	-	١	-	١	١	٤	٥	٦
رياضة واحصاء	١	-	-	١	١	٤	٥	٦
وتأمين	-	٢	-	٢	-	-	-	٢
الجملة	٢	٥	١	٩	١٦	٥١	٦٧	٧٦

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين
على الأقسام المختلفة بكلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان فى العام الجامعى ١٩٧٦ / ٧٥

البيان	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس مساعد	معيد	جملة	
الإدارة	-	١٠	-	١٠	-	١٢	١٢	٢٢
المحاسبة	-	٧	٨	١٥	٤	-	٤	١٩
اللغات	-	٤	١	٥	-	٤	-	٥
القانون	١	١	٣	٥	-	-	-	٥
العلوم السلوكية	-	٣	-	٣	-	-	-	٣
الاحصاء	١	-	-	١	٣	-	٣	٧
إدارة الأعمال	-	٥	١	٦	-	٦	٢	٨
الاقتصاد	-	-	-	-	-	٢	٨	٨
الرياضة	-	-	-	-	-	٨	١٠	١٠
الاختزال	-	-	-	-	-	١٠	١٨	١٨
الاقتصاد والعلوم السياسية	١	-	-	١	-	١٨	-	١
الجملة	٢	٢٠	١٣	٤٦	٧	٥٣	٦٠	١٠٦

هيئات التدريس بالجامعات

بيان

بعدد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين (حسب المشغول) موزعين على الاقسام المختلفة
بكلية التجارة جامعة المنصورة فى العام الجامعى ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان القسم	أعضاء هيئة التدريس				معاونى أعضاء هيئة التدريس			الجملة
	استاذ	مساعد	أستاذ	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة
المحاسبة	-	-	-	-	-	٦	٣٠	٣٦
ادارة الأعمال	١	-	-	-	١	٤	١٢	١٧
الاقتصاد والاحصاء	-	-	-	١	١	٣	٣	٦
الرياضة	١	٢	-	-	٣	٢	٣٧	٤٠
الجملة	٢	٢	١	١	٥	٥	٨٢	١٠٤

هيئات التدريس بالجامعات

بكلية التجارة جامعة الزقازيق فى العام الجامعى ١٩٧٥ / ١٩٧٦

البيان	أعضاء هيئة التدريس				معاونى هيئة التدريس			الجملة
	أستاذ	أستاذ مساعد	مدرس	جملة	مدرس	معيد	جملة	
محاسبة	-	-	٣	٣	٧	١٨	٢٥	٢٨
ادارة أعمال	-	١	١	٢	٢	١٠	١٢	١٤
اقتصاد	١	١	٣	٥	١	٣	٤	٩
رياضة واعضاء وتأمين	-	-	١	١	٢	٩	١١	١٢
الجملة	١	٢	٨	١١	١٢	٤٠	٥٢	٦٢

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة الاسكندرية فى العام الجامعى
١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية	الاقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
١٠٥	دبلوم معهد العلوم	١٠٥			١٠٥
	اللغة العربية		١١٠	٤٦	١٥٦
	اللغة الانجليزية		٢٠	٣	٢٣
	اللغة الفرنسية		١٨	٤	٢٢
	الحضارة اليونانية والرومانية		٢١	٢	٢٣
	التاريخ		١٥٠	٣٢	١٨٢
	الجغرافيا		٣٧	١١	٤٨
	الدراسات الفلسفية		١١٧	٣٠	١٤٧
	الجملة	١٠٥	٤٨٣	١٢٨	٧١٦

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة عين شمس في العام الدراسي
١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية	الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية وآدابها	١٣٩	٣٥	١٠٤		
اللغة الشرقية	٨٨	١٤	٧٤		
اللغة الانجليزية	٦٦	١٣	٥٣		
اللغة الفرنسية	١٢	٤	٨		
الدراسات اليونانية واللاتينية	١٧	٤	١٣		
التاريخ	١٣٧	٢٩	١٠٨		
الجغرافيا	٤٢	٩	٣٣		
الدراسات الفلسفية	٢٢	٢	٢٠		
علم النفس	٨٦	١٣	٧٣		
علم الاجتماع	٨٨	٥	٨٣		
الجملة	٦٩٧	١٢٨	٥٦٩		

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب بسوهاج جامعة أسيوط في العام
الجامعي ١٩٧٧ / ٧٦

الدرجة العلمية	الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية			٢		٢
اللغة الانجليزية			٢		٢
التاريخ الحديث			٦		٦
التاريخ القديم			٢		٢
الفلسفة			٥		٥
الاجتماع			٥		٥
علم النفس			٢		٢
الجغرافيا			٢		٢
الاثار الاسلامية			١٠	٢	١٢
التاريخ الاسلامي			٢		٢
الجملة			٢٨	٢	٤٠

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيمين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة المنيا فى العام الدراسى ٧٦ / ٧٧

الدرجة العلمية	الاقسام	دبلوم عدد	ماجستير عدد	دكتوراه عدد	الجملة
اللغة العربية	٣٦		٣٦		٣٦
اللغة الانجليزية	١٩	١	١٩		٢٠
اللغة الفرنسية	٢		٢		٢
الجغرافيا	١٢		١٢		١٢
التاريخ	٣٢	١	٣٢		٣٣
الفلسفة	٤		٤		٤
الاجتماع	٦٠	٣	٦٠		٦٣
الجملة			١٦٥	٥	١٧٠

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم - جامعة القاهرة في العام الدراسي
١٩٧٧/٧٦

الدرجة العلمية	الاقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	الجملة
	طبيعة أرضية	٢٨	-	-	٢٨
	النبات	-	١٣	١	١٤
	جيولوجيا	١٠	٢٢	-	٣٢
	علم الحيوان	-	٢٣	٥	٢٨
	الفيزياء	-	٤٧	١١	٥٨
	الفلك والأرصاد	٢٣	٦	١	٣٠
	علم الحشرات	-	١٦	٢	١٨
	كيمياء	٢٠	٥٧	١١	٨٨
	رياضة تطبيقية	-	-	١	١
	الجملة	٨١	١٨٥	٣٢	٢٩٨

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة الاسكندرية فى العام الدراسى
٧٧ / ٧٦

الاقسام	الدرجة العلمية	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الكيمياء	—	١٢٣	٢٥	١٤٨	
الكيمياء الحيوية	—	٣	٧	١٠	
الطبيعية	—	٤٦	١٥	٦١	
الطبيعية الأرضية	٣٢	٦	١	٣٩	
الرياضة	—	١٥	—	١٥	
النبات	—	٢٠	٥	٢٥	
علم الحيوان	—	٢٩	٩	٣٨	
الجيولوجيا	—	٣٢	٢	٣٤	
علوم البحار	٢٤	٦٩	١٠	١٠٣	
جملة	٥٦	٢٤٣	٧٤	٤٧٣	

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
باعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة عين شمس في العام الجامعي
٧٧/٧٦

الدرجة العلمية / الأقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
قياسات ضوئية	١١	-	-	١١
طبيعة إشعاعية	٢٣	-	-	٢٣
جيولوجيا البترول	٨٩	-	-	٨٩
حشرات تطبيقي	٨٧	-	-	٨٧
الماجستير	-	٨٨٤	-	٨٨٤
الدكتوراه	-	-	٥٢٢	٥٢٢
الجملة	٢١٠	٨٨٤	٥٢٢	١٦١٦

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة طنطا للعام الجامعي ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم	ماجستير	دكتوراه	جملة
الرياضة	-	٢	-	٢
الطبيعة	-	١	-	١
الكيمياء	-	٤	-	٤
الجيولوجيا	-	٢	-	٢
النبات	-	١	-	٥
علم الحيوان	-	١	-	١
جملة	-	١١	-	١٥

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات بكلية العلوم جامعة المنصورة للعام الجامعي ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
الرياضة	-	٢٣	٢	٢٥
الفيزياء	-	٣٤	٩	٤٣
الكيمياء	-	٥٣	١٩	٧٢
الجيولوجيا	-	١٩	٧	٢٦
النبات	-	٢٥	٣	٢٨
علم الحيوان	-	٢٣	٤	٢٧
جملة	-	١٧٧	٤٤	٢٢١

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة أسيوط العام الجامعي ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
الكيمياء	-	٢٥	١٢	٣٧
الطبيعة	-	١٠	٣	١٣
الرياضيات	-	٢٨	٥	٣٣
النبات	-	١٧	-	١٧
الجيولوجيا	٦	٣١	٧	٤٤
الحيوان	-	١١	-	١١
جملة	٦	١٢٢	٢٧	١٥٥

بيان
بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية العلوم بسوهاج جامعة أسيوط للعام الجامعي ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
الجيولوجيا	-	١٠	-	١٠
الكيمياء	-	٣	١	٤
الطبيعة	-	١	-	١
علم الحيوان	-	٣	-	٣
علم النبات	-	-	-	-
علم الرياضيات	-	١	-	١
جملة	-	١٨	١	١٩

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

بأعداد الطلاب المقيدین بالدراسات العليا بكلية العلوم جامعة أسيوط للعام الجامعی ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
الكيمياء	-	٣	-	٣
الطبيعة	-	-	-	-
الرياضيات	-	-	-	-
الجيولوجيا	-	١	-	١
التاريخ الطبيعي	-	-	-	-
الجملة	-	٤	-	٤

بيان

بأعداد الطلاب المقيدین بالدراسات العليا بكلية علوم أسوان جامعة أسيوط في العام الدراسي ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	جملة
الطبيعة	-	٣	١	٤
الكيمياء	-	١١	٤	١٥
علم الحيوان	-	١٠	-	١٠
الجيولوجيا	-	٦	-	٦
الرياضيات	-	٥	-	٥
النبات	-	٥	-	٥
كيمياء عضوية	-	٢	-	٢
جملة	-	٤٢	٥	٤٧

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

بأعداد الطلاب المقيدين بالدراسات العليا بكلية الآداب جامعة القاهرة في العام الجامعى ١٩٧٧ / ٧٦

الاقسام	دبلوم العدد	ماجستير العدد	دكتوراه العدد	الجملة
اللغة العربية		١٩٣	٨٤	٢٧٧
اللغات الشرقية		١١٨	٦	١٢٤
اللغة الفرنسية		٢٩	١٠	٣٩
الترجمة الفرنسية	١٥			١٥
اللغة الالمانية		١٨	١	١٩
الترجمة الالمانية	-			-
اللغة الإنجليزية		٦٨	٧	٧٥
الترجمة الإنجليزية	٥٨			٥٨
اللغويات التطبيقية	-			-
الدراسات اليونانية واللاتينية		١٩	١	١٧
الجغرافيا		٨٨	٢٨	١١٩
التاريخ		٢٧٩	٥١	٣٣٠
الاجتماع		١١٠	٢٩	١٣٩
الاجتماع الصناعى	٢٢			٢٢
الانثروبولوجيا الاجتماعية	١٣			١٣
الفلسفة		١٥٩	١٩	١٧٥
علم النفس		٣١	٥	٣٩
علم النفس التطبيقى	٣١			٣١
المكتبات	١٩٢	٥٤	١١	٢٥٧
الوثائق	٦			٦
الجملة	٣٣٧	١١٦٣	٢٤٩	١٧٤٩

الدراسات العليا بالجامعات

بيان بأعداد ونسب طلاب الدراسات العليا
الى جملة طلاب الجامعات خلال الفترة من ٧٣ / ٧٤ - ٨٤ / ٨٥

جدول رقم (١)

بيان	المقيدون في المرحلة الجامعية الاولى	المقيدون في مرحلة الدراسات العليا	جملة المقيدون	نسبة طلاب الدراسات العليا الى جملة	المقيدون في مرحلتى الماجستير والدكتوراه فقط	نسبتهم الى جملة
٧٤ / ٧٣	٢٣٩,٣٣٩	٢٢,٠٧٧	٢٧١,٤١٦	٪ ١١,٨	١٥,٠٧٢	٪ ٥,٦
٧٥ / ٧٤	٢٧٩,٩٢٢	٢١,١٢٨	٣١١,٠٥٠	٪ ١٠,٠	١٣,٢٧٧	٪ ٤,٣
٧٦ / ٧٥	٣٧٦,٤٠٨	٢٢,٣١٥	٤٠٨,٧٢٣	٪ ٧,٩	١٥,٤٦١	٪ ٣,٨
٧٧ / ٧٦	٤١٠,٦٣٣	٢٤,٦٩٥	٤٤٥,٣٢٨	٪ ٧,٨	٢٠,٦٤٤	٪ ٤,٦
٧٨ / ٧٧	٤٣٣,١٩٩	٤١,٩١٤	٤٧٥,١١٣	٪ ٨,٨	٢٤,٦١٠	٪ ٥,٢
٧٩ / ٧٨	٤٤٣,٦٩٦	٤٢,٣٩٨	٤٨٦,٠٩٤	٪ ٨,٧	٢٤,٩٦٥	٪ ٥,١
٨٠ / ٧٩	٤٥٨,٨٠٩	٤٤,٠٥٩	٥٠٢,٨٦٨	٪ ٨,٨	٢٦,٦٦٨	٪ ٥,٣
٨١ / ٨٠	٤٧٩,٠٧٨	٤٩,٦٧٣	٥٢٧,٧٥١	٪ ٩,٤	٣٢,١٢٤	٪ ٦,١
٨٢ / ٨١	٥٠٨,٤٣٨	٥٨,٦٩٠	٥٦٧,١٢٨	٪ ١٠,٣	٣٣,٦٥٦	٪ ٥,٩
٨٣ / ٨٢	٥٣٠,٧٥٦	٥٧,٣٤٠	٥٨٨,٠٩٦	٪ ٩,٨	٣٣,٨٨٤	٪ ٥,٨
٨٤ / ٨٣	٥٥٢,٥١٢	٦١,٣٣٤	٦١٣,٨٤٦	٪ ١٠,٠	٣٣,٧٤٠	٪ ٥,٥
٨٥ / ٨٤	٥٥٣,٣١٣	٧٥,٠٦٢	٦٢٨,٣٧٥	٪ ١٣,٦	٣٩,٤٦٩	٪ ٧,١

الدراسات العليا بالجامعات

بيان بأعداد الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا موزعين

حسب الكليات المختلفة في العام الجامعي ١٩٨٤ / ٨٣

جدول رقم (٢)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الآداب	١٢٤٢	٤,٥	١٢,٦	٣١٩٤	٧,٦	٦٢٨	٧,٦	٥٠٧٤	٨,٣
الحقوق	٦٨٦٢	٢٤,٩	٩	—	—	١١٠	١,٣	٦٩٨٢	١١,٤
التجارة	٦٨٨٥	٢٥,٠	٦,١	١٥٤٣	٦,١	٢٧٩	٣,٣	٨٧٠٧	١٤,٢
الاقتصاد والعلوم السياسية	٢٠٧	٠,٨	١,٦	٤٠٠	١,٦	٩١	١,١	٦٩٨	١,١
العلوم	٤١٣	١,٥	٩,٧	٢٤٧٢	٩,٧	٧٠١	٨,٤	٣٥٨٦	٥,٩
الطب	١	—	٢٨,٤	٧١٩٠	٢٨,٤	٢٢٤٠	٢٧,٩	٩٥٣١	١٥,٦
طب الاسنان	٢٧٢	١,٠	١,١	٢٧٧	١,١	١٤٣	١,٧	٦٩٢	١,١
الصيدلة	٦٣	٠,٢	١,٩	٤٨٥	١,٩	١٩٢	٢,٣	٧٤٠	١,٢
المعهد العالي للتريض	—	—	٠,٥	١٣٣	٠,٥	٤٥	٠,٥	١٧٨	٠,٣
معهد العلاج الطبيعي	—	—	٠,٤	٩٤	٠,٤	١٠	٠,١	١٠٤	٠,٢
معهد الاورام القومي	—	—	—	—	—	١٤	٠,٢	١٤	—
معهد الصحة العامة	٩٣	٠,٣	٠,٤	١١٤	٠,٤	٦٤	٠,٨	٢٧٥	٠,٤
الطب البيطري	٥٧٠	٢,١	٢,٥	٦٠٨	٢,٥	٢٤٨	٣,٠	١٤٢٦	٢,٣
الهندسة	١٥٦٦	٥,٧	١٣,٧	٣٤٦٧	١٣,٧	٦٣٩	٧,٦	٥٦٧٢	٩,٣
الزراعة	٤٠٢	١,٥	٨,٩	٢٢٦٢	٨,٩	١٨٧٣	٢٢,٣	٤٥٣٧	٧,٤
التربية	٧٠٥٦	٢٥,٦	٢,٣	٥٧٢	٢,٣	٢٢٩	٢,٧	٧٨٥٧	١٢,٨
البنات	٣٨٣	١,٤	١,٨	٤٦٩	١,٨	٢٠٨	٢,٥	١٠٦٠	١,٧
دار العلوم والدراسات العربية	—	—	١,٥	٢٩١	١,٥	٥٣	٠,٦	٤٤٤	٠,٧

الدراسات العليا بالجامعات

(تابع) بيان بأعداد الطلاب المتبعين بمرحلة الدراسات العليا موزعين

حسب الكليات المختلفة في العام الجامعي ٨٣ / ١٩٨٤

تابع جدول رقم (٢)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
الكليات		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الآثار		٩٧	٠,٣	٨٨	٠,٣	٢٩	٠,٣	٢١٤	٠,٣
الأعلام		٧٠	٠,٢	١٣٣	٠,٥	٣٨	٠,٥	٩٤١	٠,٤
اللسن		٤٢	٠,١	٢٥٠	١,٠	٥٦	٠,٧	٣٤٨	٠,٦
الخدمة الاجتماعية		١٣٣	٠,٥	٥٢	٠,٢	١٩	٠,٢	٢٠٤	٠,٣
الاقتصاد المنزلي		٨	—	٢٥	٠,١	٢٧	٠,٣	٦٠	٠,١
السياحة والفنادق		١٨٣	٠,٧	٤٢	٠,٢	—	—	٢٢٥	٠,٤
الفنون التطبيقية		١٠٩	٠,٤	١١٣	٠,٤	٦٥	٠,٨	٢٨٧	٠,٥
التربية الفنية		٢٠	٠,١	٥٦	٠,٢	١٣	٠,٢	٨٩	٠,١
الفنون الجميلة		٤٣	٠,١	١٧٠	٠,٧	٦٦	٠,٨	٢٧٩	٠,٥
التربية الموسيقية		—	—	٤٧	٠,٢	٢١	٠,٣	٦٨	٠,١
التربية الرياضية		٢٠٢	٠,٧	٣٢٣	١,٣	١١١	١,٣	٦٣٦	١,٠
معهد الدراسات الافريقية		١٤٢	١,٥	١٥٣	٠,٦	٤٤	٠,٥	٣٣٩	٠,٦
معهد الدراسات الاحصائية		٥٢٥	١,٩	١٠٦	٠,٤	٤	—	٦٣٥	١,٠
معهد البحوث الطبية		—	—	٤١	٠,٢	١٤	٠,٢	٥٥	٠,١
المعهد العالي للدراسات العليا		—	—	٧٥	٠,٣	٢	—	٧٧	٠,١
الاجمالي		٢٧٥٩٤	%١٠٠	٢٥٣٥٤	%١٠٠	٨٣٨٦	%١٠٠	٦١٣٣٤	%١٠٠

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

بأعداد المقيدین بمرحلة الدراسات العليا (دبلوم - ماجستير دكتوراه)

بجامعة الأزهر في الفترة من ٨٠ / ١٩٨١ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (٢)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
العام الجامعي		العدد	نسبة الاساس %	العدد	نسبة الاساس %	العدد	نسبة الاساس %	العدد	نسبة الاساس %
١٩٨١ / ٨٠		١٢٨٧	% ١٠٠	١٨٩٦	% ١٠٠	٦٣٤	% ١٠٠	٢٨١٧	% ١٠٠
١٩٨٢ / ٨١		٢٢٠٥	% ١٧١	١٧٥٩	% ٩٣	٤٣٦	% ٦٩	٤٣٩٩	% ١١٥
١٩٨٤ / ٨٣		٢٣٧٣	% ١٨٤	٢٠٤٩	% ١٠٨	٩٧٩	% ١٥٤	٥٤٠١	% ١٤١
١٩٨٥ / ٨٤		٢٤٨٩	% ١٩٤	٢٠٥٩	% ١٠٩	٩٩٢	% ١٥٦	٥٥٤٠	% ١٤٥

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

بأعداد ونسب الطلاب المقيدين بمرحلة الدراسات العليا الى جملة
الطلاب المقيدين بجامعة الازهر فى الفترة من ٨٠ / ٨١ حتى ٨٤ / ٨٥

جدول رقم (٤)

بيان	المقيدين فى المرحلة الجامعية الاولى	المقيدين فى مرحلة الدراسات العليا	جملة المقيدين	نسبة طلاب الدراسات العليا الى الجملة %	المقيدين فى مرحلتى الماجستير والدكتوراه	نسبتهم الى الجملة %
٨٠ / ٨١	٦٥,٠٧٥	٣,٨١٧	٦٨,٨٩٢	٥,٥ %	٢,٥٣٠	٣,٧ %
٨١ / ٨٢	٨١,١٢٤	٤,٣٩٩	٨٥,٥٢٣	٥,١ %	٢,١٩٥	٢,٦ %
٨٢ / ٨٣	١١٥,٤٧٥	٥,٤٠١	١٢٠,٨٧٦	٤,٥ %	٣,٠٢٨	٢,٥ %
٨٣ / ٨٤	١١٧,٤١٣	٥,٥٤٠	١٢٢,٩٥٣	٤,٥ %	٣,٠٥١	٢,٥ %

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

بأعداد المقيدین بمرحلة الدراسات العليا بكلیات جامعة الازهر

فی العام الجامعی ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (٥)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
الکليات		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أصول الدين بالقاهرة		-	-	١٧	٠,٨	١٤٩	١٥,٠	١٦٦	٢,٠
أصول الدين بأسسيوط		-	-	٣	٠,٢	٢	٠,٢	٥	٠,١
أصول الدعوة بطنطا		-	-	٧	٠,٤	٢	٠,٢	٩	٠,٢
شريعة وقانون بالقاهرة		-	-	٢٨	١,٨	١٢٤	١٢,٥	١٦٢	٢,٩
شريعة وقانون بأسسيوط		-	-	١٢	٠,٦	٣٠	٣,٠	٤٢	٠,٨
لغة عربية بالقاهرة		-	-	١٤٧	٧,١	٢١٨	٢٢,٠	٣٦٥	٦,٦
لغة عربية بأسسيوط		-	-	٦٢	٣,٠	٣٩	٤,٠	١٠١	١,٨
لغة عربية بالمنصورة		-	-	٢٢	١,١	١٩	١,٩	٤١	٠,٧
اسلامية وعربية بنين بالقاهرة		-	-	٧	٠,٤	٥	٠,٥	١٢	٠,٢
اسلامية وعربية بنات بالقاهرة		-	-	٣٧	١,٨	٦	٠,٦	٤٣	٨
بنات انسانية بالقاهرة		٢٥٣	١٠,٢	١٧	٠,٨	١٣	١,٣	٢٨٣	٥,١
بنات اسلامية بأسسيوط		-	-	١٢	٠,٦	٢	٠,٢	١٤	٠,٢
تجارة بنين		١٠٩٥	٤٤,٠	٢١	١,٠	٢٠	٢,٠	١١٣٦	٢٠,٥
تجارة بنات		٩٣	٣,٧	٣٦	١,٧	٢٨	٢,٨	١٥٧	٢,٨
تربية		٢١١	٨,٥	١٧	٠,٨	٩	١,٠	٢٣٧	٤,٣
ترجمة ولفات		-	-	٣٠	١,٥	٢٨	٢,٨	٥٨	١,٠
صيدلة		٤٧	١,٩	٥٩	٢,٩	٨	٠,٨	١١٤	٢,٠
طب أسنان		١٥	٠,٦	٢٣	١,١	١	٠,١	٢٩	٠,٧

الدراسات العليا بالجامعات

(تابع) بيان
بأعداد المقيدین بمرحلة الدراسات العليا بكلیات جامعة الأزهر
فی العام الجامعی ٨٤ / ١٩٨٥

تابع جدول رقم (٥)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الكلية	
العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
٢٣	٠,١	٣٦	١,٧	١٢	١,٢	٧١	١,٣	هندسة	
٥٤٥	٢١,٩	٤٤٣	٢١,٥	١٤٦	١٤,٧	١١٣٤	٢٠,٥	زراعة	
١٩٦	٧,٩	٢١	١,٠	٢٨	٢,٨	٢٤٥	٤,٤	علوم بنين	
١١	٠,٤	٢١	١,٠	٨	٠,٨	٤٠	٠,٧	علوم بنات	
-	-	٨٣٤	٤٠,٥	٩٥	٩,٦	٩٢٩	١٦,٨	طب بنين	
-	-	١٣٧	٦,٧	-	-	١٣٧	٢,٥	طب بنات	
٢٤٨٩	١٠٠,٠	٢٠٥٩	١٠٠,٠	٩٩٢	١٠٠,٠	٥٥٤٠	١٠٠,٠	الاجمالي	

الدراسات العليا بالجامعات

بيان بأعداد ونسب خريجي مرحلة الدراسات العليا
الى جملة خريجي الجامعات خلال الفترة من ٧٣ / ٧٤ حتى ٨٣ - ٨٤

جدول رقم (٦)

بيان العام الجامعي	خريجو المرحلة الاولى	خريجو مرحلة الدراسات العليا	جملة الخريجين	نسبة خريجي الدراسات العليا الى الجملة %	خريجي الماجستير والدكتوراه فقط	نسبتهم الى الجملة %
٧٤ / ٧٣	٣٢,٠٩٨	٤,٨٤٨	٣٦,٩٤٦	١٣,١ %	١,٦٦	٤,٥
٧٥ / ٧٤	٣٧,٥٦٤	٥,٨٥٩	٤٣,٤٢٣	١٢,٥	٢,١٢٤	٤,٩
٧٦ / ٧٥	٥٠,٩٢١	٥,١١٩	٥٦,٠٤٠	٩,١	١,٩٩٥	٣,٦
٧٧ / ٧٦	٦٠,١٥٢	٦,٢٢٢	٦٦,٣٧٤	٩,٤	٢,٠٧٦	٤,٦
٧٨ / ٧٧	٦٤,٩٦٦	٥,٦٤٠	٧٠,٦٠٦	٨,٠	٢,٨٠٢	٤,٠
٧٩ / ٧٨	٧١,٠٧١	٦,٥٧٩	٧٧,٦٥٠	٨,٥	٣,٣٢٤	٤,٣
٨٠ / ٧٩	٧٤,١٤٣	٦,٣٠٥	٨٠,٤٤٨	٧,٨	٣,٦٥٦	٤,٥
٨١ / ٨٠	٧٧,٥٧٩	٦,٩٨٧	٨٤,٥٦٦	٨,٣	٤,٣٨٣	٥,٢
٨٢ / ٨١	٨٢,٢٢٧	٧,٥٧٨	٨٩,٨١٥	٨,٤	٤,٦٨٨	٥,٢
٨٣ / ٨٢	٨٥,٩٧٣	٨,٥٧٦	٩٤,٥٤٩	٩,١	٥,١٥٨	٥,٥
٨٤ / ٨٣	٨٩,٦٠٠	٨,٧٨٥	٩٨,٣٨٥	٨,٩	٥,٦٥٢	٥,٧

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

باعداد الطلاب الخريجين بمرحلة الدراسات العليا (دبلوم - ماجستير - دكتوراه)

موزعين حسب القطاعات المختلفة بجامعات جمهورية مصر العربية فى العام

الجامعى ٨٢ / ١٩٨٣

جدول رقم (٧)

القطاع		البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
				العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
الاداب والدراسات الانسانية	٣٦٥	١١	٢٦٧	٧	١٣	١٧٧	٨٠٩	٩	١١	٧٢٠	٢١
الدراسات القانونية	٣٩٦	١٢	٦	-	٣	٤٥	٤٤٧	٥	١١	٨٦٤	٢١
الدراسات التجارية	٧٢٠	٢١	٩٩	٢	٢	٤٥	١٤٣	٢	١	١٠٧	١
الدراسات الاحصائية	١١٦	٣	٢٢	١	-	٥	١٤٣	٢	٧	٥٨٥	٧
الاقتصاد والعلوم السياسية	٥٧	٢	٣٤	١	١	١٦	١٠٧	١	٢٥	٢١٨٧	٢٥
العلوم الاساسية	٤٩	١	٣٤٢	٩	١٥	١٩٤	٥٨٥	٧	١	١٢٨	١
الدراسات الطبية	٩٧	٢	١٨٣٤	٤٥	٢٠	٢٥٦	٢١٨٧	٢٥	١	١٢٨	١
الدراسات الصيدلانية	١٤	-	٧٤	٢	٣	٤٠	١٢٨	١	٣	٢٩٥	٣
دراسات طب الاسنان	١٤٩	٤	٨٣	٢	٥	٦٣	٢٩٥	٣	٢	١٩٥	٢
الدراسات البيطرية	٤١	١	٧٠	٢	٦	٨٣	١٩٥	٢	٦	٥٥٥	٦
الدراسات الهندسية	١٨٢	٥	٣١٧	٨	٥	٥٦	٥٥٥	٦	٩	٨٠٤	٩
الدراسات الزراعية	٤٩	١	٥٤٧	١٤	١٦	٢٠٨	٨٠٤	٩	١٤	١١٤٠	١٤
الدراسات التربوية	١٠٥٠	٣٠	١٣٠	٣	٤	٦٠	١١٤٠	١٤	١	١٥٣	١
الفنون	٥٢	٢	٦٨	٢	٢	٣٣	١٥٣	١	-	١٠	-
التربية الموسيقية	-	-	٤	-	-	٦	١٠	-	٣	٢١٤	٣
التربية الرياضية	٨٠	٢	٨٤	٢	٤	٥٠	٢١٤	٣	١٠٠	٨٧٣٦	١٠٠
الاجملى	٣٤١٨	١٠٠	٣٩٨١	١٠٠	١٠٠	١٣٣٧	٨٧٣٦	١٠٠	١٠٠	٨٧٣٦	١٠٠

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
يوضح نسب الخريجين الى المقيدين بدرجة الماجستير
في العشر سنوات الأخيرة

جدول رقم (٨)

نسبة الخريجين الى الحاصلين %	الخريجون		المقيدون	
	المعد	العام الجامعي	المعد	العام الجامعي
١٣,٢	١,١٥٢	٧٤ / ٧٣	٨,٧١٥	٧٢ / ٧١
١٦,٨	١,٤٥٧	٧٥ / ٧٤	٨,٦٨٧	٧٣ / ٧٢
١٣,٨	١,٤٣٤	٧٦ / ٧٥	١٠,٣٧٩	٧٤ / ٧٣
٢٥,٤	٢,٢٨٥	٧٧ / ٧٦	٨,٩٩٥	٧٥ / ٧٤
١٨,١	١,٩٧٥	٧٨ / ٧٧	١٠,٩١٥	٧٦ / ٧٥
١٥,٦	٢,٢٨١	٧٩ / ٧٨	١٥,٢٤٨	٧٧ / ٧٦
١٣,٩	١,٥٨٥	٨٠ / ٧٩	١٨,٥٣١	٧٨ / ٧٧
١٦,٥	٣,١٨٢	٨١ / ٨٠	١٩,٢٥١	٧٩ / ٧٨
١٧,٤	٣,٥٤٠	٨٢ / ٨١	٢٠,٣٢١	٨٠ / ٧٩
١٥,٤	٣,٧٩٩	٨٣ / ٨٢	٢٤,٦١٦	٨١ / ٨٠
١٦,١	٤,٢٣٥	٨٤ / ٨٣	٢٦,٣٣١	٨٢ / ٨١

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
يوضح نسب الخريجين الى المقيدين بدرجة الدكتوراه
فى العشر سنوات الأخيرة

جدول رقم (٩)

نسبة الخريجين الى الحاصلين %	الخريجون		المقيدون	
	العدد	العام الجامعى	العدد	العام الجامعى
١٨,٩	٦٦٧	٧٥ / ٧٤	٢,٥٣٦	٧٢ / ٧١
١٢,٧	٥٦١	٧٦ / ٧٥	٤,٤٠١	٧٣ / ٧٢
١٦,٩	٧٩١	٧٧ / ٧٦	٤,٦٩٣	٧٤ / ٧٣
١٩,٣	٨٢٧	٧٨ / ٧٧	٤,٢٨٢	٧٥ / ٧٤
٢٠,٧	٩٤٣	٧٩ / ٧٨	٤,٥٤٦	٧٦ / ٧٥
١٩,٨	١,٠٧١	٨٠ / ٧٩	٥,٣٩٦	٧٧ / ٧٦
١٩,٨	١,٢٠١	٨١ / ٨٠	٦,٣٩	٧٨ / ٧٧
٢٠,١	١,١٤٨	٨٢ / ٨١	٥,٧١٤	٧٩ / ٧٨
٢١,٤	١,٣٥٩	٨٣ / ٨٢	٦,٣٤٧	٨٠ / ٧٩
١٨,٩	١,٤١٩	٨٤ / ٨٣	٧,٥٠٨	٨١ / ٨٠

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد الحاصلين على درجات جامعية عليا بكليات
جامعة الأزهر في العام الجامعي ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٠)

البيان		دبلوم		ماجستير		دكتوراه		الجملة	
الكليات		العدد	%	العدد	%	العدد	%	العدد	%
أصول الدين بالقاهرة		—	—	٢٤	٤,١	٢٤	١٠,١	٤٨	٤,٣
أصول الدين بأسسيوط		—	—	٣	٠,٥	٢	٠,٨	٥	٠,٤
شريعة وقانون بالقاهرة		—	—	٢٩	٤,٩	٢٦	١٠,٩	٥٥	٤,٩
شريعة وقانون بأسسيوط		—	—	٨	١,٤	٣	١,٣	١١	١,٠
لغة عربية بالقاهرة		—	—	٢٩	٤,٩	٤٦	١٩,٣	٧٥	٦,٧
لغة عربية بأسسيوط		—	—	١٠	١,٧	١	٠,٤	١١	١,٠
لغة عربية بالمنصورة		٣	١,٠	٥	٠,٩	٧	٢,٩	١٥	١,٦
الدراسات الاسلامية والعربية بنات القاهرة		٣٦	١٢,٤	١٠	١,٧	٦	٢,٥	٥٢	٤,٧
الدراسات الانسانية - بنات بالقاهرة		٧٦	٢٦,٢	١١	١,٩	٨	٣,٤	٩٥	٨,٥
البنات اسلامية بأسسيوط		٢٠	٦,٩	—	—	—	—	٢٠	١,٨
تجارة بنين		٢٠	١٠,٣	—	—	١	٠,٤	٢١	٢,٨
تجارة بنات		—	—	٢	٠,٣	—	—	٢	٠,٢
التربية		٥٦	١٩,٣	٨	١,٤	٥	٢,١	٦٩	٦,٢
الترجمة واللغات		—	—	١٠	١,٧	١	٠,٤	١١	١,٠
الصيدلة		٧	٢,٤	٥	٠,٩	٣	١,٣	١٥	١,٤
طب أسنان		١٣	٤,٥	٤	٠,٧	٢	٠,٨	١٩	١,٧
الهندسة		١٤	٤,٨	٢٤	٤,١	٤	١,٧	٤٢	٣,٨
الزراعة		٢٠	١٠,٤	٢٩	٤,٩	١٦	٦,٧	٧٥	٦,٧
العلوم بنين		٤	١,٤	٢٩	٤,٩	٢٢	٩,٣	٥٥	٤,٩
العلوم بنات		—	—	١٩	٣,٢	٧	٣,٠	٢٦	٢,٣
الطب بنين		١	٠,٤	٢٦٤	٤٥,١	٥٤	٢٢,٧	٣١٩	٢٨,٧
الطب بنات		—	—	٦٣	١٠,٨	—	—	٦٣	٥,٧
الاجمالي		٢٩٠	% ١٠٠	٥٨٦	% ١٠٠	٢٣٨	% ١٠٠	١١١٤	% ١٠٠

البعثات الجامعية

بيان
بأعداد مبعوثى الجامعات التقليدية فى الخطه الخمسية
حتى أكتوبر ١٩٨٥ موزعين حسب نوع الايفاد وحسب التخصصات

جدول رقم (١١)

نوع الايفاد	التخصص	علوم أساسية	علوم هندسية	زراعية وبيطرية	طبية وصيدلية	تجارية واقتصادية وقانونية	انسانية	فنون ودراسات عامة	الجملة	% الى الجملة
بعثات خارجية	٢٣٥	٢٠٠	١٢١	١٢١	١٦٠	١٦٥	١٦	١٠١٨	٢٦,٦	%
اشراف مشترك	١٥٧	٩٦	١٤٢	٢٢٩	٣٦	٨٤	١٧	٧٦١	١٩,٩	%
بعثات داخلية	١٨٤	٨٤	١٣٩	٢١٥	٩٣	٢٦١	٨٠	١٠٥٦	٢٧,٦	%
اجازات دراسية	٢٦٤	٣٣٨	٢٠٧	٤٨	٤٩	٧١	١٢	٩٨٩	٢٥,٩	%
الاجمالى	٨٤٠	٧١٨	٦٠٩	٦١٣	٢٣٨	٥٨١	١٢٥	٣٨٢٤	١٠٠	%
النسبة %	٢٢	١٨,٨	١٥,٩	١٦,٠	٨,٩	١٥,٢	٢,٢	١٠٠		%

البعثات الجامعية

بيان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة خلال الفترة
من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ وتخصصاتهم
(الجامعات التقليدية)

جدول رقم (١٢)

النسبة الى الجملة %	عدد المتخلفين عن العودة	البيان التخصص
١٤,٨	٩٧	علوم أساسية
٥١,٠	٣٣٤	علوم هندسية
٤,٩	٣٢	علوم زراعية وبيطرية
١٢,٥	٨٢	علوم طبية وصيدلية
٥,٤	٢٥	علوم تجارية واقتصادية وقانونية
٨,٧	٥٧	علوم انسانية
٢,٧	١٨	فنون ودراسات عامة
١٠٠,٠ %	٦٥٥	الاجمالي

البعثات الجامعية

بيان
بأعداد مبعوثي جامعة الأزهر
حتى أكتوبر ١٩٨٥ موزعين حسب نوع الإيفاد وحسب التخصصات

جدول رقم (١٣)

النسبة الى الجملة %	الجملة	فنون ودراسات عامة	انسانية	اقتصادية واقانونية	طبية وصيدلوية	زراعية وبيطرية	علوم هندسية	علوم أساسية	التخصص نوع الإيفاد
٪ ٢٥,١	٨٢	—	٢٧	١٨	١٧	٦	٦	٨	بعثات خارجية
٪ ٢٢,٦	٧٤	—	٢٠	٨	٢٩	١	٦	١٠	بعثات إشراف مشترك
٪ ٣٦,٧	١٢٠	—	٩٠	٢٢	٤	١	١	٢	بعثات داخلية
٪ ١٥,٦	٥١	—	١٥	٤	١	٢	١٨	١١	إجازات دراسية
٪ ١٠٠	٣٢٧	—	١٥٢	٥٢	٥١	١٠	٣١	٣١	الإجمالي
	٪ ١٠٠	٪ -٠,٠	٪ ٤٦,٥	٪ ١٥,٩	٪ ١٥,٦	٪ ٣,٠	٪ ٩,٥	٪ ٩,٥	النسبة المئوية

البعثات الجامعية

بيان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة خلال الفترة
من ١٩٨٠ حتى ١٩٨٤ وتخصصاتهم
(جامعة الأزهر)

جدول رقم (١٤)

النسبة الى الجملة %	عدد المتخلفين عن العودة	البيان التخصص
٩,٨	٦	علوم أساسية
٥٤,١	٣٣	علوم هندسية
-,٠	-	علوم زراعية وبيطرية
٩,٨	٦	علوم طبية وصيدلانية
٤,٩	٣	علوم تجارية واقتصادية وقانونية
٢١,٤	١٣	علوم انسانية
-,٠	-	علوم ودراسات عامة
٪ ١٠٠,٠	٦١	الاجمالي

البعثات الجامعية

بيان
بأعداد المبعوثين المتخلفين عن العودة من أعضاء
الاجازات الدراسية منذ سنة ١٩٦٣ وحتى سنة ١٩٨٥
موزعين حسب مصادر التمويل

جدول رقم (١٥)

النسبة الى الجملة %	عدد المتخلفين عن العودة	البيان
		مصادر التمويل
٣٣,٧ %	٤٨١	منحة للدولة او للجهة
٣٥,٣ %	٥٠٣	منحة شخصية
٢٢,٠ %	٣٢٧	تمويل خارجي من اقارب
٠,٤ %	٦	تمويل شخص ممول من البعثات
٧,٦ %	١٠٩	تمويل من الدولة
١٠٠ %	١٤٢٦	الاجمالي

البعثات الجامعية

بيان
بنسب توزيع المبعوثين المتخلفين عن العودة
حسب مقار دراستهم
جدول رقم (١٦)

النسبة النسبة المتخلفين	المقار البيان
٣٤,٧ %	الولايات المتحدة
٢٧,٥ %	كندا
١٩,٢ %	المملكة المتحدة
٥,٨ %	فرنسا
٥,٠ %	المانيا الاتحادية
٧,٨ %	بلاد أخرى

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بتطور اجمالي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المصرية
في الفترة من ٧٥ / ٧٦ حتى ٨٤ / ١٩٨٥

جدول رقم (١٧)

البيان		أستاذ		أستاذ مساعد		مدرس		جملة	
العام الجامعي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد	الرقم القياسي	العدد
١٩٧٦ / ٧٥	١٥٤٢	١٠٠	١٥٣٤	١٠٠	٢٥٢٨	١٠٠	٥٦٠٤	١٠٠	١٠٠
٧٧ / ٧٦	١٩٥٤	١٢٧	٢٢٠٠	١٤٣	٣٤١٤	١٣٥	٧٥٦٨	١٣٥	١٣٥
٧٨ / ٧٧	٢٠١٨	١٣١	٢٢٤٦	١٤٦	٣٧٠٣	١٤٩	٧٩٦٧	١٤٩	١٤٢
٧٩ / ٧٨	٢٢٤٧	١٤٦	٢٣٦٦	١٥٤	٣٨٤٩	١٥٢	٨٤٦٢	١٥٢	١٥١
٨٠ / ٧٩	٢٣٥٣	١٥٣	٢٤٥٧	١٦٠	٤١٣٦	١٦٣	٨٩٤٦	١٦٣	١٦٠
٨١ / ٨٠	٢٥٨٧	١٦٨	٢٥٨٧	١٦٩	٤٥٧٧	١٨١	٩٧٥١	١٨١	١٧٤
٨٢ / ٨١	٢٧٢٥	١٧٧	٢٧٨٦	١٨٢	٥٠٣٣	١٩٩	١٠٥٤٤	١٩٩	١٨٨
٨٣ / ٨٢	٢٩١٩	١٨٩	٢٨٤٤	١٨٥	٥٣٢٤	٢١١	١١٠٨٧	٢١١	١٩٨
٨٤ / ٨٣	٣١٨٩	٢٠٧	٢٩١١	١٩٠	٥٦٢١	٢٢٢	١١٧٢١	٢٢٢	٢٠٩
٨٥ / ٨٤	٣٥٧٠	٢٣٢	٣٢٠٧	٢٠٩	٥٨٨٤	٢٣٣	١٢٦٦١	٢٣٣	٢٢٦

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بتطور اجمالي معاونى هيئة التدريس بالجامعات المصرية
فى الفترة من ٧٥ / ٧٦ حتى ٨٤ / ١٩٨٥
(حسب المشغول)

جدول رقم (١٨)

البيان		معيد		مدرس مساعد		العام الجامعى
العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	العدد	الرقم القياسى	
٣٥٢٣	١٠٠	٥٩٣١	١٠٠	٩٤٥٤	١٠٠	١٩٧٦ / ٧٥
٤٦٣٧	١٣٣	٧٢٤٩	١٢٤	١١٩٨٦	١٢٧	٧٧ / ٧٦
٤٧١٢	١٣٤	٧٧٥٤	١٣١	١٢٤٦٦	١٣٢	٧٨ / ٧٧
٥٣٢٥	١٥١	٧٨٩٣	١٣٣	١٣٢١٨	١٤٠	٧٩ / ٧٨
٥٦٨٥	١٦١	٧٧٢٨	١٣٠	١٣٤١٣	١٤٢	٨٠ / ٧٩
٦٣٠١	١٧٩	٧٨٣١	١٣٢	١٤١٣٢	١٤٩	٨١ / ٨٠
٦٨٨٦	١٩٥	٨٠٧٣	١٣٦	١٤٩٥٩	١٥٨	٨٢ / ٨١
٧٣٦١	٢٠٩	٨١٨٣	١٣٨	١٥٥٤٤	١٦٤	٨٣ / ٨٢
٧٦٤٣	٢١٧	٨١٢١	١٣٧	١٥٧٦٤	١٦٧	٨٤ / ٨٣
٨١٠٧	٢٣٠	٧٩٦٩	١٣٤	١٦٠٧٦	١٧٠	٨٥ / ٨٤

الدراسات العليا بالجامعات

بيان

باجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين
(حسب القوة الفعلية) ونسبة الطلاب المنتظمين اليهم بكلية جامعات مصر

فى العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

جدول رقم (١٩)

البيان	هيئة التدريس	معاونى هيئة التدريس	الجملة	عدد الطلاب	نسبة الطلاب الى هيئة التدريس	نسبة الطلاب الى الجملة
الآداب	٤٠٥	٦٧٣	١٠٧٨	٤٤٥١٩	١:١١٠	١:٤١
الحقوق	١٨٠	٨٨	٢٦٨	٤٥٥٦٤	١:٢٥٣	١:١٧٠
التجارة	٢٩٩	٧٠٦	١٠٠٥	٨٢٦٧٤	١:٢٧٧	١:٨٢
الاقتصاد والعلوم السياسية	٤٩	٦٩	١١٨	١١٨٦	١:٢٤	١:١٠
العلوم	١١٨٦	١٦٢٩	٢٨١٥	٢١٨٣٨	١:١٨	١:٨
الطب	٢٢١٦	٢٢٢٦	٤٤٤٢	٢٧٦٤٥	١:١٢	١:٦
المعاهد العليا للتدريس	٤٠	٩٧	١٣٧	١٢٥٣	١:١٣	١:٩
المعهد العالى للعلاج الطبيعى	١٤	٤٠	٥٤	٣٤٢	١:٢٤	١:٦
طب الأسنان	٢٠٦	٣٦٥	٥٧١	٣٦٣٨	١:١٨	١:٦
الصيدلة	٢٤٥	٢٨٤	٥٢٩	٧٣٩٣	١:٣٠	١:١٤
الهندسة	١١٥٢	١٥٠٠	٢٦٥٢	٤٩١٦٧	١:٤٣	١:١٩
الزراعة	١٦٠٤	١٢٢٤	٢٨٢٨	٣٣٢٤٩	٩:٢١	١:١٢
الطب البيطرى	٣٦٩	٢٥٦	٦٢٥	٦٤٣٧	١:١٧	١:١٠
دار العلوم / الدراسات العربية	٢٧	٤٩	٧٦	٩٣٧٢	١:٣٤٧	١:١٢٣
الاعلام	٣١	٣٩	٧٠	١٢٨٦	١:٤١	١:١٨
الآثار	١٨	٢٨	٤٦	٩٧٢	١:٤٥	١:٢١
التربية	٤٢٩	١٠٦٨	١٤٩٧	٧٤٤٢٥	١:١٧٣	١:٥٠

الدراسات العليا بالجامعات

(تابع) بيان
بأجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس والمدرسين المساعدين والمعيدين
(حسب القوة الفعلية) ونسبة الطلاب المنتظمين اليهم بكلية جامعات جمهورية مصر العربية
تابع جدول رقم (١٩) في العام الجامعى ٨٣ / ١٩٨٤

البيان	هيئة التدريس	معاونى هيئة التدريس	الجملة	عدد الطلاب	نسبة الطلاب الى هيئة التدريس	نسبة الطلاب الى الجملة
الآلسن	٥٣	١١٩	١٧٢	١٦٩٥	١:٣٢	١:١٠
البنات	١٦٩	٢٨٤	٤٥٣	٥٩٥٢	١:٣٥	١:١٣
الفنون الجميلة	١٠٠	١٤٥	٢٤٥	٢٧٩١	١:٢٨	١:١١
الفنون التطبيقية	٧٢	٦٦	١٣٨	١٦٦٨	١:٢٣	١:١٢
الخدمة الاجتماعية	٢٣	٦٠	٩٣	١٣٧٦	١:٧٢	١:٢٥
السياحة والفنادق	٧	١٢	١٩	٧٤٠	١:١٠٦	١:٣٩
التربية الرياضية	٢٠٧	٣٤٠	٥٤٧	٥٧٤٩	١:٢٨	١:١١
التربية الموسيقية	٣٠	٧٤	١٠٤	٥٩٤	١:٢٠	١:٦
التربية الفنية	٣٩	٥٧	٩٦	١٣٤٤	١:٢٤	١:١٤
الاقتصاد المنزلى	٩	٤٢	٥١	١٢٣٠	١:١٣٧	١:٢٤
معهد الدراسات الاحصائية	١٧	١٢	٢٩	-	-	-
معهد الدراسات الافريقية	٢٤	١٤	٣٨	-	-	-
المعهد القومى للأورام	٥٧	٤٢	٩٩	-	-	-
الاجملى	٩٢٨٧	١١٦٠٨	٢٠٨٩٥	٤٣٥٠٩٩	١:٤٧	١:٢١

الدراسات العليا بالجامعات

بيان
بأعداد هيئات التدريس ومعاونيهم والطلاب
والنسب بينهم في مختلف كليات جامعة الأزهر في العام الجامعي ١٩٨٥ / ٨٤

جدول رقم (٢٠)

البيان الكليات	هيئة تدريس	معاونو هيئة تدريس	جملة هيئة تدريس + معاونو تدريس	طالب	هيئة تدريس الى طالب	هيئة تدريس + معاونو الى طالب
أصول دين القاهرة	٦٤	٨٠	١٤٤	٥٨٧٣	٩٢:١	٤٦:١
دعوة القاهرة	١	٤	٥	٢٧٧٨	٢٧٧٨:١	٥٥٦:١
أصول الدين أسيوط	٢٤	٥٩	٨٣	٣١٧٠	١٣٢:١	٣٨:١
أصول دين الزقازيق	—	—	—	١٤٥٨	—:—	—:—
أصول دعوة طنطا	٩	٢٢	٣١	٣٤٨٣	٢٨٧:١	١١٢:١
أصول دين المنصورة	١٢	٢٣	٣٥	٤٢٩٧	٣٥٨:١	١٢٣:١
أصول دعوة المنوفية	٥	٢٠	٢٥	٢٦٠٤	٥٢١:١	١٠٤:١
شريعة وقانون القاهرة	٥٠	٤٧	٩٧	٥٠٠٧	١٠٠:١	٥٢:١
شريعة وقانون أسيوط	٩	٥٢	٦١	٣٦٣٨	٤٠٤:١	٦٠:١
شريعة وقانون طنطا	٧	١١	١٨	٤٣١٥	٦١٦:١	٢٤٠:١
شريعة وقانون دمنهور	٩	٢٢	٣١	١٤٠١	١٥٦:١	٤٥:١
لغة عربية القاهرة	١٤	٨٥	٩٩	٥٠١١	٣٥٨:١	٥١:١
لغة عربية أسيوط	٢١	٨٢	١٠٣	٤٠٥٠	١٩٢:١	٣٩:١
لغة عربية الزقازيق	٢٨	٦٦	٩٤	٣٧١٦	١٣٣:١	٤٠:١
لغة عربية المنصورة	٢٣	٥١	٧٤	٤٨٩٩	٢١٣:١	٦٦:١
لغة عربية المنوفية	٤	٢٥	٢٩	١٢١٤	٢٠٤:١	٤٢:١
لغة عربية دمنهور	١٠	٢٤	٣٤	١٢٨٧	١٢٩:١	٣٨:١

الدراسات العليا بالجامعات

(تابع) بيان

بأعداد هيئات التدريس ومعاونيهم والطلاب

والنسب بينهم في مختلف كليات جامعة الأزهر في العام الجامعي ١٩٨٥ / ٨٤


تابع جدول رقم (٢٠)

البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان	البيان
اسلامية وعربية بنين بالقاهرة	٢٥	٤٤	٦٩	٣١٩٥	١٢٨:١	٤٦:١
انسانية بنات بالقاهرة	٤٤	١١٠	١٥٤	٥١٥٩	١١٧:١	٣٤:١
اسلامية بنات أسيوط	٢	٢٢	٢٤	١٩١١	٩٥٦:١	٨٠:١
اسلامية وعربية بنات سوهاج	٧	٩	١٦	١٨٠٦	٢٥٨:١	١١٣:١
اسلامية وعربية بنات الاسكندرية	٦	٧	١٣	٢٦٩٣	٤٤٩:١	٢٠٧:١
تجارة بنين	٢٨	٥١	٧٩	٩٣٧٧	٢٥:١	١١٩:١
تجارة بنات	١٥	٦٢	٧٧	٣٦٦٧	٢٤٤:١	٤٧:١
تربية	١٧	٦٩	٨٦	٤٥٢٨	٢٦٦:١	٥٣:١
ترجمة وفئات	٣٠	٩٦	١٢٦	٣١٥٨	١٠٥:١	٢٥:١
صيدلة	١٧	٧٣	٩٠	٩٢٢	٥٤:١	١٠:١
طب أسنان	١٩	٤٦	٦٥	٨٨٦	٤٧:١	١٤:١
هندسة	١١١	١٧٤	٢٨٥	٢٢٧٤	٢٠:١	٨:١
زراعة	١٥٠	٦٩	٢١٩	٢٦٩٧	١٨:١	١٢:١
علوم بنين	٩٧	٧٨	١٧٥	٢٠٠١	٢١:١	١١:١
علوم بنات	٤٢	١١٢	١٥٤	١٨٠٥	٤٣:١	١٢:١
طب بنين	٢٨٠	٣٩٤	٦٧٤	٢٠٦٤	١١:١	٥:١
طب بنات	١٤٥	٢٤٢	٣٩٦	٢١٧٨	١٤:١	٦:١
اسلامية وعربية بنات القاهرة	٥٣	١١٧	١٧٠	٧٨٩١	١٤٩:١	٤٦:١
الاجمالي	١٣٨٧	٢٤٤٨	٣٨٣٥	١١٧٤١٣	٨٥:١	٣١:١

الكشاف الموضوعي

الصفحة	الدورة	
		أداء جامعى
		أداء جامعى - تقويم
٢٩٤	١٦	- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية المعاصرة
		إدارة
		إدارة جامعية
		إدارة جامعية - استقلال ذاتى
		إدارة جامعية - استقلال مالى
		إدارة جامعية - أنماط
		إدارة جامعية - تحديث
١٩٧	١١	- الادارة الجامعية
٢٩٤	١٦	- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات
		العالمية المعاصرة
		إعداد الطلاب
		إعداد المعلمين - بعثات داخلية
		- أوضاع المعاهد العليا وتحويلها الى كليات تتبع
١٣	٢	الجامعات
		- جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية
٢١٨	١٢	التعليمية بها

الصفحة	الدورة	إعلاميون
١٣٩	٧	- النهوض بالدراسات الجامعية الاعلامية
		اقتصاديات
		اقتصاديات التعليم - ترشيد الإنفاق
		اقتصاديات التعليم - قوى بشرية
		اقتصاديات التعليم - هجرة العلماء
٧٣	٥	- اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات
٢٨٤	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى
		امتحانات
		امتحانات جامعية - اختبارات
		امتحانات جامعية - تطوير
٤٨	٣	- تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات
		انتساب
		انتساب - جامعات
١٩٢	١١	- سياسة القبول فى التعليم الجامعى
		أنماط التعليم
		- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية
٢٩٤	١٦	المعاصرة

الصفحة	الدورة	
		
		بحوث علمية
		بحوث علمية - استقلال مالى
		بحوث علمية - إمكانات
		بحوث علمية - إنفاق
		بحوث علمية - جامعات
		بحوث علمية - خدمة المجتمع
		بحوث علمية - دراسات عليا
١٤١	٧	- أسس النهوض بالبحث العلمى فى الجامعات
٢٥٢	١٣	- تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية
٢١٨	١٢	- جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين اداء العملية التعليمية بها
٣٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع وتنميته
		- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية
٢٩٤	١٦	المعاصرة
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى

الصفحة	الدورة	
		برامج دراسية
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعي وتطوره
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعي
		بعثات
		بعثات - أعضاء
		بعثات - مشاكل
		بعثات داخلية
٥٠	٣	- الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات
١٣	٢	- أوضاع المعاهد العليا وتحويلها الى كليات تتبع الجامعات
٣٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
		تأهيل علمي
٩٣	٥	- إعداد هيئات التدريس بالجامعات
٢٠٤	١٧	- سياسة تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
		تخصصات دراسية
٢٦٧	١٤	- التخصصات الجديدة في التعليم الجامعي

الصفحة	الدورة	
		تطور - تعليم جامعى
٢٠٨	١٢	- الجامعات والتعليم المستمر
		تعريب التعليم
		تعريب التعليم - تعليم جامعى
		تعريب التعليم - كتاب جامعى
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
		تعليم
		تعليم - إرشاد
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع وتنميته
		تعليم - إعلام
١٣٩	٧	- النهوض بالدراسات الجامعية الاعلامية
		تعليم بالمراسلة
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		تعليم جامعى
		تعليم جامعى - اتجاهات عالمية
		تعليم جامعى - اتجاهات معاصرة
		تعليم جامعى - إحصائيات
		تعليم جامعى - إدارة
		تعليم جامعى - امتحانات


الصفحة	الدورة
	تعليم جامعى - إمكانات
	تعليم جامعى - إنفاق
	تعليم جامعى - أنماط
	تعليم جامعى - بحث علمى
	تعليم جامعى - تخصصات
	تعليم جامعى - تطور
	تعليم جامعى - تكاليف
	تعليم جامعى - تنسيق
	تعليم جامعى - تنمية
	تعليم جامعى - خاص
	تعليم جامعى - خدمات
	تعليم جامعى - دراسات عليا
	تعليم جامعى - سكان
	تعليم جامعى - طلاب
	تعليم جامعى - فاقد
	تعليم جامعى - قبول
	تعليم جامعى - قوى عاملة
	تعليم جامعى - مشاكل
	تعليم جامعى - مكتب التنسيق

الصفحة	الدورة	
		تعليم جامعى - نظم
		تعليم جامعى - هدر
		تعليم جامعى - هيئات التدريس
		تعليم جامعى - هياكل وظيفية
		تعليم جامعى - وسائل تعليمية
١٩٧	١١	- الادارة الجامعية
٤٩	٣	- استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات
٥٠	٣	- الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات
٥٩	٤	- استقلال الجامعات
٧٣	٥	- اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعى وتطوره
٢٦٧	١٤	- التخصصات الجديدة فى التعليم الجامعى
٣٥	٣	- تخطيط سياسة القبول فى التعليم الجامعى
٤٨	٣	- تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات
٣١٥	١٧	- التعليم العالى الخاص
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعى
٢١٨	١٢	- جامعات الاعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها
٢٣	٣	- خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعى

الصفحة	الدورة	
٣٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
٢٩٤	١٦	- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية المعاصرة
١٩٢	١١	- سياسة القبول فى التعليم الجامعى
٦١	٤	- سياسة القبول فى التعليم العالى
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
٩	١	- مبادئ واعتبارات فى التعليم الجامعى والعالى
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى
		تعليم خاص
		تعليم خاص - معاهد عالية
		تعليم خاص - هيئات التدريس
٣١٥	١٧	- التعليم العالى الخاص
		تعليم ذاتى
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
٢٠٨	١٢	- الجامعات والتعليم المستمر
		تعليم عالى
		تعليم عالى - احصائيات
		تعليم عالى - استثمار
		تعليم عالى - طلاب

الصفحة	الدورة	
		تعليم عالى - قبول
		تعليم عالى - معاهد عليا
٩٣	٥	- إعداد هيئات التدريس بالجامعات
٧٣	٥	- اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات
١٣	٢	- اوضاع المعاهد العليا وتحويلها الى كليات تتبع الجامعات
١٣٦	٧	- التعليم العالى خارج الجامعات
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
٦١	٤	- سياسة القبول فى التعليم العالى
٨١	٥	- القبول فى كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى
		تعليم على الهواء
		تعليم عن بعد
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		تعليم فنى
		تعليم فنى - تجهيزات
		تعليم فنى - تمويل
		تعليم فنى - هيئات التدريس
١٣٦	٧	- التعليم العالى خارج الجامعات

الصفحة	الدورة	
		تعليم مستقبلى
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		تعليم مستمر
		تعليم مستمر - تكنولوجيا
		تعليم مستمر - تنمية
		تعليم مستمر - جامعات
		تعليم مستمر - جامعة مفتوحة
		تعليم مستمر - مفاهيم
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
٢٠٨	١٢	- الجامعات والتعليم المستمر
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع وتنميته
		تقويم
		تقويم - أداء جامعى
		تقويم - تعليم جامعى
		- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية
٢٩٤	١٦	المعاصرة
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى

الصفحة	الدورة	تليفزيون
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		تنسيق - تعليم جامعى
١٩٢	١١	- سياسة القبول فى التعليم الجامعى
		
		جامعات
		جامعات - إحصائيات
		جامعات - استقلال إدارى
		جامعات - استقلال مالى
		جامعات - أنشطة
		جامعات - أنماط تنظيمية
		جامعات - أنماط علمية
		جامعات - باحثون
		جامعات - بحث علمى
		جامعات - تأهيل
		جامعات - تطور

الصفحة	الدورة	
		جامعات - تكاليف
		جامعات - تنمية
		جامعات - خدمات
		جامعات - دراسات إعلامية
		جامعات - دراسات بيئية
		جامعات - دراسات عليا
		جامعات - دعم
		جامعات - طلاب
		جامعات - قبول
		جامعات - مدن كبرى
		جامعات - معاهد عليا
		جامعات - مقررات
		جامعات - موارد مالية
		جامعات - نظم دراسية
		جامعات - هيئات التدريس
٥٠	٣	- الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات
٥٩	٤	- استقلال الجامعات


الصفحة	الدورة	
١٤١	٧	- أسس النهوض بالبحث العلمى فى الجامعات
٩٣	٥	- إعداد هيئات التدريس بالجامعات
٧٣	٥	- اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعى وتطوره
١٣	٢	- أوضاع المعاهد العليا وتحويلها الى كليات تتبع الجامعات
٢٠	٢	- تطبيق نظام المقررات الدراسية فى الجامعات
٢١٨	١٢	- جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين اداء العملية التعليمية بها
٢٣	٣	- خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعى
١٤٣	٨	- الدراسات البيئية والتأهيل المزدوج فى الجامعة
٢٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع وتنميته
٣٠٤	١٧	- سياسة تقييم اداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
٦١	٤	- سياسة القبول فى التعليم العالى
٩	١	- مبادئ واعتبارات فى التعليم الجامعى والعالى
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
١٣٩	٧	- النهوض بالدراسات الجامعية الاعلامية
		جامعات أجنبية
٢٠	٢	- تطبيق نظام المقررات الدراسية فى الجامعات

الصفحة	الدورة	
		جامعات اقليمية
		جامعات اقليمية - تطوير
		جامعات اقليمية - مجتمعات حديثة
		جامعات اقليمية - هيئات التدريس
١٦٦	٩	- الجامعات الاقليمية : حاضرها ومستقبلها
		جامعات تكنولوجية
		جامعات تكنولوجية - تطوير
		جامعات تكنولوجية - جامعة حلوان
		جامعات تكنولوجية - مجتمع
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعي وتطوره
١٦٩	٩	- الجامعات التكنولوجية
		جامعات متكاملة
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعي وتطوره
		جامعة الأزهر
		جامعة الأزهر - دراسات عليا
٢٥٢	١٣	- تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية
		جامعة أهلية
		جامعة أهلية - اعتراضات
		جامعة أهلية - تكافؤ الفرص
		جامعة أهلية - طلبة وافدون

الصفحة	الدورة	
٥٢	٢	- انشاء جامعة أممية
		جامعة مفتوحة - بريطانيا
		جامعة مفتوحة - تعليم مستمر
		جامعة مفتوحة - تكاليف
		جامعة مفتوحة - طرق تدريس
		جامعة مفتوحة - نظم الدراسة
٢٨٤	١٥	- التعليم العالي عن بعد
٢٠٨	١٢	- الجامعات والتعليم المستمر
		حاسب آلى
		حاسب آلى - وسائل تعليمية
٢٨٤	١٥	- التعليم العالي عن بعد





الصفحة	الدورة	
		خدمات تعليمية
		خدمات تعليمية - بحوث تطبيقية
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته
		خدمات عامة
		خدمات عامة - مراكز
٢٠٨	١٢	- الجامعة والتعليم المستمر
		خدمات المجتمع
		خدمات المجتمع - بحوث علمية
		خدمات المجتمع - جامعات
		خدمات المجتمع - كليات الزراعة
		خدمات المجتمع - كليات العلوم الانسانية
		خدمات المجتمع - كليات الطب
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته
		خريجون
		خريجون - أعداد مطلوبة

الصفحة	الدورة	
		خريجون - فائض
		خريجون - فرص عمل
		- النهوض بالدراسات الجامعية : التجارية والاقتصادية
١١٨	٦	والسياسية
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعي وتطوره
		
		دراسات
		دراسات اقتصادية
		دراسات بيئية
		دراسات تجارية
		دراسات سياسية
		دراسات عليا
		دراسات عليا - بعثات خارجية
		دراسات عليا - مبعوثون
		دراسات عليا - هيئات التدريس



الصفحة	الدورة	
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعى وتطوره
٢٥٢	١٣	- تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية
٢١٨	١٢	- جامعات الاعداد الكبيره وتحسين اداء العملية التعليمية بها
١٤٣	٨	- الدراسات البيئية والتأهيل المزيج فى الجامعة
٣٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
		- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية
٢٩٤	١٦	المعاصرة
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى
		- النهوض بالدراسات الجامعية التجارية والاقتصادية
١١٨	٦	والسياسية
		ديمقراطية التعليم
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		راديو وتليفزيون
		راديو وتليفزيون - وسائل تعليمية
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد





الصفحة	الدورة	رسوب وتسرب
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان في التعليم الجامعي
		
		سكان
٢٣	٣	- خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعي
		
		طرق التدريس
		طرق التدريس - تقويم
٣٠٤	١٧	- سياسة تقييم اداء اعضاء هيئة التدريس بالجامعات
		طلاب
		طلاب - ثانوية عامة
		طلاب - دراسات عليا
		طلاب - كليات التربية
		طلاب جامعيون
		طلاب جامعيون - تأهيل
		طلاب جامعيون - توجيه

الصفحة	الدورة	
٤٩	٢	- استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات
٥٢	٢	- انشاء جامعة أهلية
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعى
٢٣	٢	- خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعى
٣٦	٢	- الدراسات العليا بالجامعات
		- سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية
٢٩٤	١٦	المعاصرة
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
٩	١	- مبادئ واعتبارات فى التعليم الجامعى والعالى
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى
		
		عام دراسى
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
		علوم اجتماعية
		علوم أساسية
		علوم إنسانية

الصفحة	الدورة	
		علوم زراعية
		علوم طبية
		علوم هندسية
١٤٣	٨	- الدراسات البيئية والتأهيل المزدوج في الجامعة
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
		
		فاقد
		فاقد - تعليم جامعي
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان في التعليم الجامعي
		فصول دراسية
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعي
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
		فيديو
		فيديو - وسائط تعليمية
٢٨٤	١٥	- التعليم العالي عن بعد

الصفحة	الدورة	
		
		قاعات المناقشة
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
		قبول الطلاب
		قبول الطلاب - رغبات
		قبول الطلاب - معوقات
١٩٢	١١	- سياسة القبول في التعليم الجامعي
		قيادات جامعية
١٢٣	٦	- استقلال الجامعات
		
		كتاب جامعي
		كتاب جامعي - تأليف
		كتاب جامعي - تعريب
		كتاب جامعي - هيئات التدريس
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
٥٨	٣	- الكتاب الجامعي

الصفحة	الدورة	كثافة طلابية
٢١٨	١٢	- جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها كفاءات علمية كفاءات علمية - رعاية كفاءات علمية - هجرة
٢١	٢	- رعاية أصحاب الكفايات العلمية في الخارج والداخل كليات التربية كليات التربية - أجهزة تربوية كليات التربية - إعداد معلمين كليات التربية - قبول الطلاب كليات التربية - قيادات تربوية كليات التربية - مكاتب كليات التربية - هيئات التدريس كليات التربية - وسائل تعليمية كليات جامعية
١٧	٢	- الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين
٢١٨	١٢	- جامعات الأعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها
١٨٦	١٠	- دور الجامعات المصرية في خدمة المجتمع وتنميته
٦١	٤	- سياسات القبول في التعليم العالي

الصفحة	الدورة	
		
		لغة عربية
		لغة عربية - تقويم المناهج
٢٤٤	١٣	- قضايا تعريب التعليم
		
		مجانية التعليم
٥٢	٣	- انشاء جامعة أهلية
		مدرسون مساعدون
		مدرسون مساعدون - تأهيل
٩٣	٥	- إعداد هيئات التدريس بالجامعات
٩٦	٥	- تأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين بهيئة التدريس
٣٠٤	١٧	- سياسة تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
		مراحل دراسية
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعي
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات
		معاهد تعليم خاص
		معاهد خدمة اجتماعية
		معاهد دراسات إسلامية

الصفحة	الدورة	
		معاهد دراسات تعاونية
		معاهد عليا
		معاهد عليا - أهداف
		معاهد عليا - تنظيم
		معاهد عليا - دعم
		معاهد عليا - مشاكل
		معاهد عليا - هيئات التدريس
		معاهد فنية
١٣	٢	- أوضاع المعاهد العليا وتحويلها الى كليات تتبع الجامعات
١٣٦	٧	- التعليم العالي خارج الجامعات
٣١٥	١٧	- التعليم العالي الخاص
٣٠٤	١٧	- سياسة تقييم اداء اعضاء هيئة التدريس بالجامعات
		معلمون
١٧	٢	- الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين
		معيدون
٩٣	٥	- اعداد هيئات التدريس بالجامعات
٩٦	٥	- تأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين لهيئة التدريس
٣٦	٣	- الدراسات العليا بالجامعات
		مقررات دراسية
٢٠	٢	- تطبيق نظام المقررات الدراسية في الجامعات
١٢٣	٦	- نظم الدراسة بالجامعات

الصفحة	الدورة	مكتبات
		مكتبات جامعية
		مكتبات جامعية - دراسات علمية
		مكتبات جامعية - عملية تعليمية
		مكتبات جامعية - كتاب جامعي
		مكتبات جامعية - معوقات
١٦١	٨	- أسس النهوض بالمكتبة الجامعية
٢٥٢	١٣	- تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية
٩	١	- مبادئ واعتبارات في التعليم الجامعي والعالي
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان في التعليم الجامعي
		مناهج دراسية
٢٠١	١٢	- تكوين الطالب الجامعي
		
		هجرة
		هجرة - كفاءات علمية
٢١	٢	- رعاية أصحاب الكفايات العلمية في الخارج والداخل
		هدر
		هدر - تعليم جامعي
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان في التعليم الجامعي

الصفحة	الدورة	هيئات التدريس
		هيئات التدريس - احصائيات
		هيئات التدريس - اختيار
		هيئات التدريس - اعارات خارجية
		هيئات التدريس - بحث علمي
		هيئات التدريس - بعثات متخصصة
		هيئات التدريس - تأهيل
		هيئات التدريس - تعليم جامعي
		هيئات التدريس - تقييم
		هيئات التدريس - دراسات عليا
		هيئات التدريس - رعاية
		هيئات التدريس - عجز
		هيئات التدريس - هجرة
٥٠	٣	- الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات
٥٢	٣	- إنشاء جامعة أهلية
٩٣	٥	- اعداد هيئات التدريس بالجامعات
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعي وتطوره
٩٦	٥	- تأهيل المعيدين والمدرسين المساعدين لهيئة التدريس
٢٥٢	١٣	- تطوير الدراسات العليا في الجامعات المصرية

الصفحة	النورة	
٢١٨	١٢	- جامعات الاعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها
١٦٦	٩	- الجامعات الاقليمية حاضرها ومستقبلها
٢١	٢	- رعاية أصحاب الكفايات العلمية فى الخارج والداخل
٣٠٤	١٧	- سياسة تقييم أداء اعضاء هيئات التدريس بالجامعات
٢٧١	١٥	- الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى



		وحدات أكاديمية
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعى وتطوره
		وسائط تعليمية
		وسائط تعليمية - تليفزيون
		وسائط تعليمية - حاسب آلى
		وسائط تعليمية - راديو
		وسائط تعليمية - فيديو
١٢٥	٦	- أنماط التعليم الجامعى وتطوره
٢٨٤	١٥	- التعليم العالى عن بعد
		وسائل تعليمية
٤٩	٣	- استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات

المحتوى

الصفحة	تقديم
٣	
	الدورة الأولى ١٩٧٤
٩	مبادئ واعتبارات في التعليم الجامعي والعالي
	الدورة الثانية ١٩٧٤ - ١٩٧٥
١٣	أوضاع المعاهد العليا وتحولها إلى كليات تتبع الجامعات
١٧	الأوضاع الحالية بكليات التربية ومعاهد إعداد المعلمين
٢٠	تطبيق نظام المقررات الدراسية في الجامعات
٢١	رعاية أصحاب الكفايات العلمية في الخارج والداخل
	الدورة الثالثة ١٩٧٥ - ١٩٧٦
٢٣	خريطة توزيع خدمات التعليم الجامعي
٣٥	تخطيط سياسة القبول في التعليم الجامعي
٣٦	الدراسات العليا بالجامعات
٤٨	تطوير أسلوب الامتحانات بالجامعات
٤٩	استخدام التكنولوجيا التعليمية بالجامعات
٥٠	الاستفادة القصوى من طاقات هيئة التدريس بالجامعات
٥٢	إنشاء جامعة أهلية
٥٨	الكتاب الجامعي
	الدورة الرابعة ١٩٧٦ - ١٩٧٧
٥٩	استقلال الجامعات
٦١	سياسة القبول في التعليم العالي

٦٣	القبول فى كليات التربية
٦٦	القبول فى كليات العلوم والآداب ودار العلوم والحقوق والتجارة والاقتصاد والإعلام
٧٠	القبول فى كليات الطب البشرى وطب الأسنان والصيدلة
	الدورة الخامسة ١٩٧٧ - ١٩٧٨
٧٣	اقتصاديات تكلفة التعليم والبحث العلمى بالجامعات
٨١	القبول فى كليات الهندسة والزراعة والطب البيطرى
٩٣	إعداد هيئات التدريس بالجامعات
٩٦	تأهيل المعيدىين والمدرسين المساعدين لهيئة التدريس
	الدورة السادسة ١٩٧٨ - ١٩٧٩
١١٤	الجامعة المفتوحة
١١٨	النهوض بالدراسات الجامعية : التجارية والاقتصادية والسياسية
١٢٣	نظم الدراسة بالجامعات
١٢٥	أنماط التعليم الجامعى وتطوره
	الدورة السابعة ١٩٧٩ - ١٩٨٠
١٣٦	التعليم العالى خارج الجامعات
١٣٩	النهوض بالدراسات الجامعية الاعلامية
١٤١	أسس النهوض بالبحث العلمى فى الجامعات
	الدورة الثامنة ١٩٨٠ - ١٩٨١
١٤٣	الدراسات البيئية والتأهيل المزيج فى الجامعة
١٦١	أسس النهوض بالمكتبة الجامعية
	الدورة التاسعة ١٩٨١ - ١٩٨٢
١٦٦	الجامعات الاقليمية : حاضرها ومستقبلها
١٦٩	الجامعات التكنولوجية

	الدورة العاشرة ١٩٨٢ - ١٩٨٣
١٨٦	دور الجامعات المصرية فى خدمة المجتمع وتنميته
	الدورة الحادية عشرة ١٩٨٣ - ١٩٨٤
١٩٢	سياسة القبول فى التعليم الجامعى
١٩٧	الادارة الجامعية
	الدورة الثانية عشرة ١٩٨٤ - ١٩٨٥
٢٠١	تكوين الطالب الجامعى
٢٠٨	الجامعات والتعليم المستمر
٢١٨	جامعات الاعداد الكبيرة وتحسين أداء العملية التعليمية بها
	الدورة الثالثة عشرة ١٩٨٥ - ١٩٨٦
٢٤٤	قضايا تعريب التعليم
٢٥٢	تطوير الدراسات العليا فى الجامعات المصرية
	الدورة الرابعة عشرة ١٩٨٦ - ١٩٨٧
٢٦٧	التخصصات الجديدة فى التعليم الجامعى
	الدورة الخامسة عشرة ١٩٨٧ - ١٩٨٨
٢٧١	الهدر والفقدان فى التعليم الجامعى
٢٨٤	التعليم العالى عن بعد
	الدورة السادسة عشرة ١٩٨٨ - ١٩٨٩
٢٩٤	سياسة التعليم الجامعى فى مصر والاتجاهات العالمية المعاصرة
	الدورة السابعة عشرة ١٩٨٩ - ١٩٩٠
٣٠٤	سياسة تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات
٣١٥	التعليم العالى الخاص
	. . .
٣٩٩	الكشاف الموضوعى

مطبوعات
المجالس القومية المتخصصة
— ٢٤٧ —

القاهرة
١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م
٤٣٥

صدر من هذه الموسوعة :

- المجلد الاول : الزراعة والرى
- المجلد الثانى : الصناعة
- المجلد الثالث : السياسات المالية والاقتصادية
- المجلد الرابع : النقل والمواصلات ، والتموين والتجارة الداخلية
- المجلد الخامس : السياحة
- المجلد السادس : التعليم العام والفنى
- المجلد السابع : التعليم الجامعى والعالى



تحت الطبع :

- المجلد الثامن : التعليم الأزهرى - البحث العلمى والتكنولوجيا -
- محو الأمية وتعليم الكبار - تخطيط القوى العاملة

The Specialized National Councils

have been established according to Article 164 of the Constitution of the Arab Republic of Egypt, in order to "assist in formulating a stable general policy in all fields of national activity".

They consist of:

- The National Council for Education, Scientific Research and Technology (1974)
- The National Council for Production and Economic Affairs (1974)
- The National Council for Culture, Literature and Information (1978)
- The National Council for Services and Social Development (1979)

المجالس القومية المتخصصة

أنشئت المجالس القومية المتخصصة بموجب المادة ١٦٤ من الدستور لتعاون في رسم السياسات العامة للدولة في جميع مجالات النشاط القومى .

وتتكون من :

- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية (سنة ١٩٧٤) .
- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب والاعلام (سنة ١٩٧٨) .
- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية (سنة ١٩٧٩) .

Supervisor General : D. Mohamed Abdel Kader Hatem

المشرف العام : د . محمد عبد القادر حاتم

Secretary General, Chancellor : Mr. Talaat Hammad

الأمين العام : المستشار طلعت حماد

العنوان : ١١١٣ كورنيش النيل - القاهرة. Egypt. Cairo. Nile Corniche St. , 1113 Address:

